المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر



الإقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنَدي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الأول

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر



الإقليد

شرح المفصل

تأليف
تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي
المتوفى : سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة
الدكتور
محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الأول

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الجندي، أحمد بن محمود بن عمر
الإقليد شرح المفصل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.
٤ مج؛ ٢٣٢٤ص، ١٧ × ٢٤سم
ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٥ - ٣٩٧ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج١)
١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)
ب - العنوان
ديوي ٤١٥,١ ٢٣/١٢٢٩
رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩
ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)
٥ - ٣٩٧ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج١)

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م

تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمابعد :-

فامتداداً لاهتمام الجامعة بنشر الكتب التي تخدم اللغة العربية والثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي الأصيل ومشاركة منها في تشجيع الباحثين والمؤلفين فإنها تطبع ضمن مطبوعاتها هذا الكتاب « **الإقليد شرح المفصل** » لتاج الدين أحمد بن محمود ابن عمر الجندي. وهذا الكتاب من كتب التراث في النحو وأحد مصادر هذا العلم، وقد نال حظا من عناية العلماء وشروحهم ودراساتهم وقد قام بدراسته وتحقيقه الدكتور محمود أحمد أبو كته الدراويش الذي عرض فيه نبذة عن تاريخ صاحب الإقليد والحياة العلمية في عصره والتعريف بالكتاب وتوثيقه وبيان أهميته كمصدر من مصادر النحو وتحقيق النص والتعلق عليه ووضع فهارس عامة له شملت الآيات والأحاديث والآثار والأشعار والأمثال والأعلام والقبائل والبلدان والمواضع والصادر والمراجع .

والجامعة إذاتبادر إلى نشر هذا الكتاب وأمثاله إنما تقصد خدمة الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وماكان في استطاعة الجامعة الاستمرار في هذه المناشط النافعة لولا عون الله تعالى وتوفيقه ثم ماتحظى به من رعاية واهتمام ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - أيده الله - ومن سمو ولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة .

وأشكر الإدارة العامة للثقافة والنشر على مابذلوه من جهود في مراجعة وتصحيح هذا الكتاب التراثي النادر.

أسأل الله أن يوفق الجميع لصالح العمل وأن ينفع بهذا الجهد العلمي المبارك ويجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين،،

د. محمد بن سعد السالم

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على :

المقدمة :

الفصل الأول : الزمخشري وكتاب المفصل .

الفصل الثاني : الجَنْدِيُّ صاحب الإقليد .

الفصل الثالث : الإقليد – تعريفه وتوثيقه وأهميته .

الفصل الرابع : طريقة تناول الجَنْدِيِّ للشواهد .

الفصل الخامس : الملامح البارزة لمنهج الجندي في الإقليد .

الفصل السادس: مخالفات الجندي في الإقليد للزمخشري في المفصل.

الفصل السابع : موازنة بين الإقليد وبعض شروح المفصل .

الخاتمة .

المقدمــــــة

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [(١)].

وبعــــد:

فقد اخترت «الإقليد» دراسة وتحقيقا موضوعا لبحثي هذا وفي نفسي رغبة ورهبة.

أما الرغبة فهي الإسهام في إحياء تراث السلف الصالح بإخراج كتاب الإقليد محققاً ميسراً، تسهيلا على القارئين في الرجوع إليه، لما له من قيمة علمية بين شروح المفصل، بما أودعه فيه مؤلفه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي من تعليقات هامة، وعلل وافرة، وإشارات لافتة، وأسرار دقيقة؛ وآراء طريفة؛ وجعلته مصدرا من مصادر النحاة.

ونظراً لأهمية الإقليد في مضمار المصادر اللغوية والمراجع العربية، فقد اعتمد عليه المحقق الكبير عبدالقاهر البغدادي ونقل عنه وصرَّح بهذا النقل في كتابيه: «خزانة الأدب»[(٢)] و«شرح شواهد شرح الشافية»،[(٣)] ومن

(١) سورة الصافات الآيات ١٨٠، ١٨١، ١٨٢.

(٢) خزانة الأدب ٤ : ١٥، طبعة عبدالسلام هارون، وانظر ص٣٣ من الدراسة.

(٣) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ص٢١٧، ٢٥٩، ٣٥٥.

الإقليد أخذ حاجي بابا الطوسي، وصرح بهذا الأخذ في كتابه: «مائة كاملة في شرح مائة عاملة»،[1] وكذلك فعل التهامي حينما جمع نخب ما في الإيضاح والمقتبس والمحصل والعقارب والإقليد في كتابه (المقاليد)[2] الذي وضعه لأبي المكارم علاء الدين ابن السلطان شمس الدين الحسيني، الذي كان شغوفاً بهذا الموضوع، «وخاض غمار أسرار المفصل وشرح في لباب حواشيه من الإقليد والمحصل».[3]

أما الرهبة فهي خشيتي من أن لا أتم الشوط مع هذا السفر الكبير، نظراً لصعوبة مركبه، ووعورة مسلكه، وكبر حجمه، وتباعد أماكن نسخه، فاستعنت بالله ولم أعجز، وأخذت بنصح أساتذتي لعلّي أُنجز، وهيأ الله من الأسباب ما جعل البحث في النهار سحيري، وفي الليل سميري، فتحققت لي رغبتي ونأت عني رهبتي فلله الحمد.

وقد اشتمل بحثي هذا على قسمين:

القسم الأول: الدراسة:ـ

وقد جعلتها في مقدمة وسبعة فصول وخاتمة.

---

(١) مائة كاملة في شرح مائة عاملة للحاجي بابا بن إبراهيم الطوسي، ص١٣٠ ـ رسالة مخطوطة لنيل درجة التخصص (الماجستير) مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، إعداد الزميل محمد راغب نزال.

(٢) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية/ علوم اللغة، قسم النحو، وضع أسماء الحمصي ص٤٩٢ ـ ٤٩٣، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(٣) المصدر السابق نفسه ص ٤٩٣.

تناولت في المقدمة سبب اختياري للموضوع وأهميته وخطتي في البحث، وقصرت الفصل الأول على الزمخشري وكتاب المفصل وشروحه وغرضه من تأليفه، وموضوعاته.

وفي الفصل الثاني: عرضت لنبذة تاريخية عن الحالة السياسية والعلمية لبخارى موطن الجندي، ثم تحدثت فيه عن الجندي صاحب الإقليد اسماً ونسباً ومولداً وثقافة ومذهبا ومؤلفاً.

وفي الفصل الثالث: تحدثت عن الإقليد فعرَّفت بالإقليد لغةواصطلاحاً ثم تحدثت عن توثيق نسبة الكتاب، وزمان ومكان تأليفه، والغرض من تصنيفه، وأهميته، ومصادره.

وفي الفصل الرابع: تحدثت عن طريقة صاحب الإقليد في تناوله للشواهد قرآنا وحديثا وآثارا، وأمثالا وأشعارا.

وفي الفصل الخامس: تحدثت عن الملامح البارزة لمنهج الجندي في الإقليد وأجملتها في النقاط التالية:

(اشتغاله بالعلة النحوية، والحوار النحوي، والنزعة البصرية، وغرابة الألفاظ، وتعقيد الأسلوب، والتحليل البلاغي، والتحليل اللغوي، والتحليل المنطقي والإقناع العقلي، وتركه إثبات نص المفصل.

وقصرت الفصل السادس: على مخالفات الجندي في الإقليد على بعض ما جاء به الزمخشري في المفصل.

وأما الفصل السابع: فقد خصصته للموازنة بين الإقليد وبعض

شروح المفصل مثل شرح ابن يعيش، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب.

وأما الخاتمة: فتضمنت أهم نتائج البحث.

القسم الثاني: التحقيق:

وقد اشتمل على منهجي في التحقيق، وقائمة بأرقام المخطوطات وأماكن وجودها ورموزها، ووصف لنسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق، ونماذج مصورة عن بعض هذه النسخ، وتحقيق النص والتعليق عليه، إضافة إلى فهارس عامة للإقليد بلغت أحد عشر فهرسا: للآيات، والأحاديث والآثار، والأشعار، وأنصاف الأبيات، والأمثال السائرة والأقوال المأثورة، والكتب المذكورة في الإقليد، والمنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب، والأعلام والقبائل والطوائف، والبلدان والمواضع والأماكن، والمصادر والمراجع، وأخيرا فهرس الموضوعات.

ذلك هو عملي في هذا البحث فإنْ أَصَبْتُ فذلك الفضل من الله يُؤْتيه مَن يَشاءُ، وإن تكن الأُخرى فإني أستغفر الله لذنبي وأسأله أن يُقيل عَثْرَتي.

وإني إذ أختم الحديث في هذه المقدمة أرى لزاما عليّ أن أوفي صاحب الحق حقه، وذا الفضل فضله وأن أولى الناس بهذا أستاذي الكريم الدكتور/ أحمد محمد قاسم - أستاذ اللغويات وعميد كلية اللغة العربية

بالزقازيق، لما لمست فيه من نُبل المزايا وطيب السَّجايا، وما قدَّمه من جهد في الإشراف على عملي، وتسديد لخطواتي في بحثي حتى شاء الله ـ تعالى ـ أن يخرج على هذا النحو، فالله أسأل أن يديم النفع به وأن يرده سالما غانما من سفره.

وكلمة الشكر والعرفان أسطرها لأستاذنا الفاضل والأب المربي الشيخ إبراهيم عبدالرزاق البسيوني ـ أستاذ ورئيس قسم اللغويات في كلية اللغة العـربية بجامعة الأزهر بالقاهرة على جزيل نصحه ووافر عطائه لنا في مختلف مراحل دراستنا العليا أدام الله النفع به ومتَّعَه بالصحة والإيمان والعافية.

ولن أنسى في الختـام أن أوجه الشكر إلى أستاذي الكريم عبدالفتاح بحيري إبراهيم عميد كلية اللغة العربية بالمنوفيةومشرفي سابقاً الذي آل الإشراف منه بعد سفره إلى مشرفي الأستاذ أحمد محمد قاسم أعادهما الله سالمين غانمين وأدام النفع بهما آمين.

كما أشكر كُلَّ من قدم لي عوناً في بحثي هذا سائلا المولى ـ عز وجل ـ أن يجزى الجميع عني أحسن الجزاء.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ . .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

محمود أحمد أبوكته الدراويش



الفصـــــل الأول

الزمخشري وكتاب المفصل

الزمخشــــــري: [1]

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الملقب بجار الله لمجاورته بمكة برهة، وينسب لزمخشر التي ولد فيها سنة سبع وستين وأربعمائة؛ وهي قرية جامعة من نواحي خوارزم، ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان، [2] وأكتفى هنا في مقام الحديث عن الزمخشري بالإشارة العابرة فقد كفاني من سبق من الباحثين في سيرته مؤونة الحديث عنه، [3] وأما وفاته فكانت ليلة عرفة من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة بقصبة جرجانية بعد رجوعه من مكة. [4]

---

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٥ : ١٦٨ تحقيق المرحوم محمد محيى الدين عبدالحميد ٥ : ١٦٨، وإنباه الرواه للقفطي ٣ : ٢٦٥ ـ دار الكتب المصرية ـ والبداية والنهاية ٢ : ٢١٩ ـ مطبعة السعادة.

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي (زمخشر) مطبعة دار صادر بيروت ١٣٧٦هـ.

(٣) انظر معجم المؤلفين في تراجم مصنفي العربية ٢ : ١٨٦ لعمر رضا كحالة حيث ذكر مؤلفه خمسين مرجعا ونيفا ممن تحدثت عنه ـ وانظر تحقيق ديوان الزمخشري وهي رسالة مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، تقدم بها الزميل علي عبدالله عمرو لنيل الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الأدب عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

(٤) مفتاح السعادة ٢ : ١٠٠، لطاش كبرى زاده ـ دار الكتب الحديثة.

كتاب المفصل وشروحه:

لكتاب المفصل مكانة في علم النحو، وقد نال حظاً كبيرا من عناية العلماء الذين عكفوا عليه يشرحونه ويدرِّسونه في حلقات التدريس، وإن الناظر في كتاب (كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون)[1] لحاجي خليفة يرى إشادة المؤلف بكتاب المفصل بقوله: (وَهُوَ كِتابٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ) كَما قِيل فيهِ:

مُفَصَّلُ جَارِاللَّهِ في الْحُسْنِ غَايَةٌ وَأَلْفَاظُهُ فيهِ كَدُرٍّ مُفَصَّلِ
وَلَوْلاَ التُّقَى قُلْتُ الْمُفَصَّلُ مُعْجزٌ كَآيِ طَوالٍ مِنْ طِوالِ الْمُفَصَّلِ

وقد عدَّد حاجي خليفة في كتاب كشف الظنون[2] طائفة من أئمة النحو ممن شرحوا مفصَّل الزمخشري أو اعتنوا به فجاوزوا الأربعين كابن الحاجب والعكبري والخوارزمي والسخاوي والأندلسي وابن يعيش وابن المستوفى والصغاني وغيرهم كثير، وما كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب إلا مختصر لكتاب المفصل، وقد نهج ابن الحاجب في تقسيم الكافية نهج الزمخشري فرتبها على أربعة أقسام هي: الأسماء والأفعال والحروف والمشترك من أحوالها.

وإيثاراً للاختصار في الحديث عن شروح المفصل فإني أحيل القارىء إلى

---

(١) انظر كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ٢: ١٧٧٤ ـ ١٧٧٧، لحاجي خليفة، الطبعة الثالثة، طهران ١٣٧٨هـ.

(٢) كشف الظنون ٢: ١٧٧٤ ـ ١٧٧٧.

مقـدمـة كتاب «المحصل في شرح المفصل»[1] للباحث الزميل عبدالباقي عبـدالسـلام الخزرجي وهو رسالة (دكتوراه) مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٠١هـ، ففي الإحالة غنية عن الإطالة، إذ عرض الباحث لأكثر من مائة مصنف وضعت حول كتاب المفصل، وقد عَرَّج على هذا الموضوع وأفاض فيه الحديث فكفاني بحثه، بيدَ أني أنبّه هنا على ما وقع فيه صاحبنا من خطأ في ذكر اسم صاحب الإقليد[2] بقوله: هو محمد ابن عمر، والصواب هو أحمد بن محمود بن عمر الجندي، وكذلك ما أشار إليه من أن وفاة صاحب الإقليد كانت في القرن الثامن الهجري، والصواب أنها في القرن السابع الهجري على ما ذكره البغدادي في هدية العارفين.[3]

الغرض من تأليف المفصل:

أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعته إلى تأليفه وهي شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب وشفقته على أشياعه المحبين للأدب[4]، وقد صرح بذلك في مقدمة المفصَّل قائلاً: (وَلَقَدْ نَدَبَني مَا بِالْمُسْلِمينَ منَ الأَرَبِ إلى مَعْرِفَةِ كَلاَمِ الْعَرَبِ، وَمَا بي من

---

(١) انظر كتاب المحصل في شرح المفصل للأندلسي ـ قسم الدراسة ص٤٢ ـ ٥٧ تحقيق ودراسة عبدالباقي عبدالسلام الخزرجي ـ رسالة مقدمة لكلية اللغة العربية سنة ١٤٠١هـ لنيل الإجازة العالمية في النحو والصرف.

(٢) المصدر السابق ص ٥١.

(٣) هدية العارفين ١ :١٠٢، للبغدادي، استانبول: وكالة المعارف ١٩٥٥م.

(٤) انظر كتاب المدخل إلى علم النحو ص١٠٨، تأليف عبدالعزيز عتيق، دار النهضة، بيروت ١٩٦٧م، والمفصل للزمخشري تحقيق النعساني ص٥.

الشَّفَقةِ وَالْحَدَب عَلَى أَشْيَاعِي مِنْ حَفَدَةِ الأَدَبِ لإِنْشَاءِ كِتَابٍ في الإِعْرَابِ مُحِيطٍ بِكَافَّةِ الأَبْوَابِ).

موضوعات المفصل:

اقتفى الزمخشري أثر أبي علي الفارسي في تقسيم المفصل فرتَّبه على غرار ما فعل أبو علي الفارسي في الإيضاح حيث جعل كتابه مقسوماً على أربعة أقسام: أسماء وأفعال وحروف ومشترك بين أحوالها،[1] وقد صرَّح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة المفصل قائلاً: (فَأَنْشَأْتُ هَذا الْكِتَابَ الْمُتَرْجَمَ بِكِتَابِ الْمُفَصَّلِ في صَنْعَةِ الإعْرابِ مَقْسوماً أَرْبَعَةَ أَقْسامٍ: الْقِسْمُ الأَوْل: في الأَسْماءِ، الْقِسْمُ الثَّاني: في الأَفْعَالِ، الْقِسْمُ الثَّالِثُ: في الْحُرُوفِ، الْقِسْمُ الرَّابِعُ: في الْمُشْتَرَكِ مِنْ أَحْوَالِهَا، وَصَنَّفْتُ كُلاً مِنْ هَذهِ الأَقْسَام تَصْنيفاً، وَفَصَّلْتُ كُلَّ صِنْفٍ مِنْهَا تَفْصِيلاً حَتَى رَجَعَ كُلُّ شَيْءٍ إلى نِصَابِهِ واسْتَقَرَّ في مَرْكَزِهِ).[2]

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص٦٤، تأليف عبدالعال سالم مكرم، طبعة بيروت: دار الشروق ١٤٠٠هـ.

(٢) المفصل للزمخشري، تحقيق النعساني ص٥، بيروت: دار الجيل ط٢.

الفصـــل الثاني

نبذة تاريخية عن الحالة السياسية والعلمية لبخارى موطن الجندي

تمهيـــد :

توالى الـزحف العـربي الإسـلامي صوب بخـارى سنة ست وأربعين للهجرة إلى أن أتيح للمسلمين فتحها ونشر الإسلام فيها على يد القائد قتيبة بن مسلم وتم على يديه فتح طخارستان وعبور نهر جيحون(١) سنة ٩٦هـ.

وبُخارى إقليم من خراسان يشمل عدة مدن أهمها بخارى العاصمة وأرضها وما يحيط بها من مدن وضياع مثل جَنْدٍ وخُجَنْدَ، وقد تحدث عنها ياقوت الحموي في معجم البلدان قائلاً: «بُخارى بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها، يعبر إليها من آمل الشط وبينها وبين جيحون يومان من هذا الشط، وكانت قاعدة ملك السامانية»،(٢) كما ذكرها عماد الدين إسماعيل المعروف بأبي الفداء في كتاب تقويم البلدان قائلاً: «بخارى بلاد ما وراء النهر وهي بلاد الهياطلة، والذي ظهر لنا في تحديد ما وراء النهر أنه

---

(١) تاريخ بخارى لأبي بكر محمد بن جعفر النرشخي (ت ٣٤٨هـ) ص ٦١ ـ ٦٩.

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي ١ : ٣٥٣ ـ ٣٥٦ (بخارى).

يحيط بها من جهة الغرب حدود خوارزم ومن الجنوب نهر جيحون من لدن بذخشان إلى أن يتصل بحدود خوارزم.[1]

وقد نعتها صاحب معجم البلدان بأحسن نعت، وكذلك فعل أبو الفداء في تقويم البلدان،[2] وجملة القول فيها أنها كانت بلاد الخصب والعمران، وعليه فقد كانت مطمعا للغزاة الذين كانوا يكدّرون على سكانها صفو الحياة من حين لآخر، ولقد نَعِمَتْ بخارى باستقرار سياسي ومناخ علمى في ظل الأتراك السلاجقة الذين حكموا ما بين ٣٩٥هـ - ٥٢٨هـ، ولكن هذا الاستقرار ما لبث أن كدر صفوه هجوم التتار المتلاحق على يد جنكيز خان وهولاكو، ثم انتقل الحكم في بخارى في أواخر القرن الرابع وبداية القرن الخامس، إلى أمراء خوارزم، فكان منهم محمد قطب الدين الذي حكم ثلاثين عاما واتخذ لنفسه لقب خوارزمشاه (أمير خوارزم).[3]

ورغم هذه الرجات السياسية واعتداءات التتار الوحشية إلا أن جذوة العلم لم تنطفىء ببخارى وبخاصة في عهد ملكشاه ووزيره نظام الملك صاحب كتاب سياسة نامه، ومنذ أول عهد الإسلام بها ازدهرت الحياة العقلية والحركة العلمية وخفَّ أهلها إلى طلب الشريعة والعربية، فكان لهم فيها أثر وصيت، وقد أشاد المؤرخ المجري (آرمينيوس ڤامبري) في كتابه

---

(١) تقويم البلدان لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) ص٢٨٣ عنى بطبعه وتصحيحه رينود وماك كوكين: باريس ـ دار الطباعة السلطانية ١٨٥٠م.

(٢) معجم البلدان ١: ٣٥٣ - ٣٥٦ وتقويم البلدان ص ٨٣.

(٣) تاريخ بخارى ص ٧٤، تأليف آرمينيوس ڤامبري.

تاريخ بخارى بالحركة العلمية والنهضة الفكرية التي سادت بخارى بقوله:

«إنَّ بُخَـارَى التي اشْتَهَرَتْ أيَّامَ الزَّرادشْتِيينَ بأنَّهَا (مَثَابَة الْعُلوم كُلِّها)، اشْتَـاقَتْ كَذَلِكَ لاسْتِرْدَاد صِيتِهَا الْقَدِيم في ظِلِّ الإِسْلاَم، وسُرْعَانَ مَا أَصْبَحَتْ تُعْرَفُ باسْم (بُخَارَى الْشَّرِيفَةِ الْتَّقِيَّةِ) وَهُوَ لَقَبٌ لَيْسَ لَهَا الْيَوْمَ مِنْهُ نَصِيبٌ، وَكَانَ النَّشَاطُ الْعَقْلِيُّ السَّائِدُ في ذَيَّاكَ وَقْفاً عَلَى عُلُوم الدِّين، وَبهَذا كَانَ أَوَائِلُ الْمَشَاهِيرِ الَذِينَ ازْدَانَتْ بهم تِلْكَ الْمَدِينَةُ الَّتِي تَقَعُ عَلَى نَهْرِ زَرْفِشَانَ هُمَ مِنَ الأَوْلِياءِ الذِينَ لاَ تَزَالُ قُبُورُهُمْ هُنَاكَ أَعْظَمَ الْمَزَارَاتِ حَتَّى الْيَوم وَمِن هَؤُلاءِ أَبُو حَفْصٍ الْبُخَارِيُّ الْمَوْلُودُ عَامَ ١٥٠هـ.»[١]

كما تحدث الحمـوي في معجم البلدان عن مكـانتهـا العلمية قائلاً: «وَيُنْسَبُ إِلَى بُخَارَى خَلْق كَثيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمينَ في فُنُونٍ شَتَّى، مِنْهُم إمامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِاللَّهِ مُحَمَّدُ بن إِسْمَاعِيلَ بن إبراهِيمَ بنِ مُغِيرَةَ بنِ بَرْدَزَبه».[٢]

تلك هي لمحة موجزة عن تاريخ بخارى التي تخرج فيها أفواج من العلماء الذين خدموا التراث العربي الإسلامي حقبة من الزمن وحفظوه وحافظوا عليه وتصانيفهم شاهدة على ذلك، وما صاحبنا أحمد بن محمود بن عمر الجندي صاحب الإقليد إلا واحد منهم، ففي بخارى نشأ الجندي وتعلم وصنَّف.

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٥.

(٢) معجم البلدان ١ : ٣٥٥ ـ ٣٥٦ (بخارى).

الجندي صاحب الإقليد:

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِيُّ،[1] كما ورد في اسمه لقب الخجندي بدل الجندي في معجم المؤلفين،[2] والصواب هو الجَنْدِيُّ وليس الخجندي للأسباب التالية:

١ - مجيء اسمه مضبوطا ضبطا تاما على غلاف[3] مخطوطة مكتبة بودليان باكسفورد بانجلترا، والتي جعلت لها الرمز (ب) وهي منقولة عن نسخة المؤلف من غير أن يرد فيها لفظ الخجندي.

٢ - مجيء اسمه على ما هو مثبت أعلاه على غلاف كل مخطوطة من المخطوطات الأخرى وفي نهايتها[4] خاليا من لقب الخجندي.

٣ - ما ذكره الذهبي في «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم»[5] حيث ذكر في كتابه المذكور الجَنْدِيُّ بقوله: (والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدِيُّ له تصانيف وفضائل).

---

(١) تاج التراجم في طبقات الحنفية لأبي العدل بن قطلوبغا ص١٢ بغداد: مطبعة العاني ١٩٦٢م / والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لمحيى الدين أبي محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) ١: ٢٤ تحقيق عبدالفتاح الحلو القاهرة: مطبعة الحلبي ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م / وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ١: ١٠٢، استانبول - وكالة المعارف الجليلة ١٩٥١م.

(٢) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة ٢: ٧٢.

(٣) انظر مقدمة التحقيق المصورة رقم ن.

(٤) انظر الإقليد ص ٢١٨٨.

(٥) المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ) ١: ١٨١ تحقيق علي محمد البجاوي - مطبعة الحلبي.

وهـذا المصـدر حديث عهـد بصـاحب الإقليد، فوفـاة صاحبه سنة ٧٤٨هـ، وعنه نقل ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في كتابه: (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)[١] حيث نقل عبارة الذهبي بنصها.

كما يعضـد المصـادر السـابقـة صاحب: «الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية حيث قال: «أحمد بن محمود بن عمر الجندي» شارح كتاب المصباح في النحو للإمام المطرزي.[٢]

وليس في تلك المصادر التي طالعتها أية إشارة إلى تاريخ مولده، فقد ضنّت التراجم بذكر تاريخ ميلاده، ولعله ولد في جَنْدٍ التي إليها ينتسب.[٣]

وعنها تحدث أبو الفداء في كتابه: «تقويم البلدان» حيث قال: «حَوْقَلَ وَجَنْدٌ بُلَيْدَةٌ بالْقَرْنِ مِنْ يَنْغَى كَنْتَ، وَقَالَ في اللُّبَاب: وَجَنْدٌ بَلْدَةٌ مِن حُدُود التُّركِ عَلى طَرَفِ سِيحونَ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ فُضَلاءُ».[٤]

---

(١) انـظر كتـاب: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ج١ ص٣٦٠ تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد علي النجار ـ المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٤م.

(٢) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ١ : ٢٤.

(٣) معجم البلدان ٢ : ١٦٨ ـ ١٦٩ (جند).

وقد تحدث عنها ياقوت الحموي في معجم البلدان حيث قال «جَنْدُ بالْفَتْحِ ثُمَّ الْسُّكُونِ وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ اسْمُ مَدينَةٍ عَظِيمَةٍ فِي بِلَادِ تُرْكِسْتَانَ، بَيْنَها وَبَيْنَ خُوارِزْمَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ تِلْقَاءَ بِلَادِ التُّرْكِ مِمَّا وَرَاءَ النَّهْرِ قَرِيبٌ مِنْ نَهْرِ سيحُونَ، وَأَهْلُهَا مُسلِمُونَ؛ يَنْتَحِلُونَ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهِيَ الآنَ بِيَدِ التَّتَارِ ـ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ـ لَا يُعْرَفُ حَالُهَا وَإِلَيها يُنْسَبُ الْقَاضِي الأَدِيبُ الْعَالِمُ الشَّاعِرُ المُنشِيءُ النَّحويُّ يَعْقُوبُ بن شِيرينَ الْجَنْدِيُّ، كَانَ مِنْ أَجَلِّ مَنْ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الزَّمَخشَري، وَأَقَامَ بِخُوَارِزمَ، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي كِتَابِ النَّحْوِيينَ.

(٤) معجم تقويم البلدان لعماد الدين أبي الفداء ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩، باريس: دار الطباعة السلطانية.

وكـذلـك ذكرها ابن ماكولا في كتابه: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»[1] بقوله: «الجَنْدِيُّ بفتح الجيم وسكون النون بعدها دال مهملة، هذه النسبة إلى بلدة يقال لها الجند من حدود الترك على طرف سيحون خرج منها طائفة من المتأخرين، منهم القاضي يعقوب بن الجند»، وأما وفاته فقد كانت في حدود سنة ٧٠٠هـ نص على ذلك البغدادي في هدية العارفين.[2]

مذهبه وثقافتـــه:

يستفاد من الكتب التي اقتضبت الحديث عنه أنه كان حنفيا، فقد ذكره ابن قطلوبغا[3] ضمن طبقات الحنفية وكانت ترجمته الموافية للأربعين ضمن من ترجم لهم، والذي استنبطته من صفات الجندي من خلال مطالعاتي في الإقليد أن مؤلفه كان على جانب من التقوى والزهد، وقد عرفت ذلك من بيتين نص على أنهما مما سنح به خاطره في باب المنسوب وهما:

تَرضَّ مِنَ الـدُّنْيـا بِقُـوتٍ وَخِرْقَةٍ   تَوارِيــكَ وَاعْلَمَ أَنَّـكَ الـطَّاعِمُ الْكَـاسِي
فَكَمْ مِنْ ذَوِي حِرْصٍ لَقَوا سَكْرَةَ الرَّدَى   عِطاشَـاً وَمَـا أَبْقَوْا سِوَى فَضْلَةَ الْكَاسِ[4]

وتبـدو لنا نزعته الدينية منذ الوهلة الأولى في مقدمة كتاب الإقليد إذ

---

(١) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) هدية العارفين ١ : ١٠٢.

(٣) تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ص ١٦ مطبعة العاني ١٩٦٢م.

(٤) انظر الإقليد ص ١٢٦٥.

يقول: «وَالْوَيْلُ لِمَنْ تَعَاطَى تَأْوِيلَ كَلَامِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ فِي ذلِكَ رَاجِلٌ».[١]

وتبدو ثقافته الواسعة أيضا من خلال الإقليد[٢] حيث يكثر استخدامه للمنطق وأصول الفقه وعلم الكلام والأخبار والمناسبات.

أما عن شيوخه وتلاميذه: فلم أجد فيما طالعته من الكتب التي ترجمت حديثا عن شيوخه أو تلامذته، ولم أظفر له في الإقليد على تصريح بعلم من أعلام شيوخه، والمرَّةُ التي ذكر فيها شيخه هي قوله في الإقليد: «قال علامتنا في البيت...»[٣] ولم يفصح عن اسمه لا من قبل ولا من بعد.

مؤلفات الجندي:

١ - شرح المصباح للمطرزي - وسماه (المقاليد):

ذكره كارل بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)[٤] حيث قال: «ألفه سنة ٧٥١هـ»، وهذه غفلة من بروكلمان في تحديد سنة تأليفه، فإذا علمنا أن الجَنْدِي قد توفي في حدود سنة ٧٠٠هـ، فكيف له أن يؤلفه في سنة

(١) الإقليد ص ٢٢٤.

(٢) الإقليد ص ٢٥٣، ٩٦٥، ١٠٠٤، ١٥٧٨، ١٥٨١، ١٦٤١، ١٩٨٤، ١٩٨٥.

(٣) الإقليد ص ٣٥٠.

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥: ٢٤٣ إذ يقول: (المقاليد شرح لكتاب المصباح في النحو لأبي الفتح ناصر بن عبدالسيد المطرزي، والمقاليد لتاج الدين أحمد ابن محمود بن عمر الجندي - ألفه سنة ٧٥١هـ / ١٣٥٠م، الاسكوريال ثان ٢٥٩ قطعة، وانظر الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح ص٨١ وهي رسالة دكتوراه مقدمة من حسين البدري النادي لكلية اللغة العربية بدون تاريخ.

٧٥١هـ، ولعلَّ مردَ هذه الغفلة هو توهم بروكلمان في تاريخ نسخه فعده تاريخا لتأليفه، وقد نبه حاجي خليفة على أن هذا التاريخ هو تاريخ النسخ.[١]

ومن تحدث عن شرح الجندي للمصباح حاجي خليفة في (كشف الظنون)[٢] حين عرض لشراح المصباح في النحو للإمام ناصر ابن عبدالسيد المطرزي النحوي المتوفى سنة ٦١٠هـ).

كما أن البغدادي قد ذكر في (هدية العارفين)[٣] شرح الجندي على المصباح للمطرزي.

٢ ـ عقود الجواهر في علم التصريف:

وذِكْرُهُ واردٌ في كشف الظنون، وقد أورد حاجي خليفة فيه مايلي: «أوله حمد لله على تواتر آلائه... إلخ» أَنْشَأَ فِيها قَصَائِدَ تَجُرُّ كُلُّ قصيدة منها ذَيْلاً على فوائد، وجَعَلَها عَلَى خَمْسَةَ عَشَرَ بَاباً ثُمَّ أَوْرَدَ النُّظْمُ نَثْراً تَسْهِيلاً للطَّالِبِينَ.[٤]

والكتاب ذكره أيضا بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)[٥] وكذلك فعل البغدادي في (هدية العارفين).[٦]

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ : ١٧٨.

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٧٠٨ حيث قال حاجي خليفة: (شرحه أحمد بن محمود بن الجندي «محمود بن عمر الخجندي» وسماه «المقاليد» أوله: الحمد لله على جزيل نواله، وتاريخ كتابة النسخة سنة ٧٥١، فعلى هذا يكون التأليف قبل ذلك، توفي سنة ٧٠٠هـ).

(٣) انظر كتاب هدية العارفين ١ : ١٠٢.

(٤) كشف الظنون ٢ : ١١٥٥.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٤٣ كارل بروكلمان.

(٦) هدية العارفين ١ : ١٠٢.

٣ ـ شرح الكافية في النحو:

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون في معرض حديثه عن شرَّاح الكافية في النحو للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي المتوفى سنة ٦٤٦هـ حيث قال حاجي خليفة: «وَمِنْ شُرُوحِهَا شَرْحُ الشَّيْخِ الإمَامُ تاجُ الْدِينِ أَحْمَدُ بن محمود العجمي «الخجندي» الشافعي) .[١]

٤ ـ الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب:

وهو موضوع الدراسة والتحقيق.

(١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٦ نسب مؤلفه هنا الجندي إلى الشافعية مع أن المشهور في مذهبه هو الحنفية، وقد سلف الحديث عن مذهبه ص ١٦ .



الفصـــل الثالث

الإقليـــــد

تعريفـــه:

اتخذ الجَنْدِيُّ أحمد بن محمود بن عمر «الإقليد»[1] اسماً لكتابه الذي شرح فيه «مفصل» الزمخشري مُصرِّحا بهذه التسمية في مقدمة الكتاب قائلا: «وَجَمَعْتُ في هَذِهِ الْمَجَلَّةِ الْمَوْسُومَةِ بالإقْلِيدِ مِنْ مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ بِهِ عُقَدٌ مِنَ السِّحْرِ خَبَايَا».[2]

ومعنى الإقليد كما جاء في معجم الصِّحاح واللسان: المفتاح؛ قَال صاحب اللسان: «وَالإِقْلِيدُ: الْمِفْتَاحُ، يَمَانِيَةٌ، وقالَ اللِّحيانيُّ: هُوَ الْمِفْتَاحُ، وَلَمْ يَعْزُهَا إلى الْيَمن، وَقَال تُبَّعٌ حِينَ حَجَّ الْبَيْتَ:

وَأَقَمْنَا بِهِ مِنَ الدَّهْرِ سَبْتاً   وَجَعَلْنَا لِبَابِهِ اقْلِيدا[3]

وجمع الإقْليد أقاليد، أما المَقَاليدُ فهي جمع المِقْلَدِ، وهو مفتاح كالْمِنْجَلِ كذا عن الجوهري،[4] وقد أطلق الجندي هذا الجمع أي المقاليد[5] على

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥:٢٢٦ وكشف الظنون ٢:١٧٧٥، وخزانة الأدب ـ طبعة عبدالسلام هارون ١:٢٨٩، ٤:١٥، ٢٠١، ٥:٣٠٨، وانظر الإقليد ص١٥، ١١٦٦ حاشية ٥، ١٦٠٥، ٢١٨٨.

(٢) الإقليد ص١٥.

(٣) اللسان مادة (قلد).

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة (قلد).

(٥) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥:٢٤٣، وكشف الظنون ٢:١٧٠٨.

كتاب آخر له شرح فيه المصباح في النحو للمطرزي، كما أسلفنا في الحديث عن مصنفاته.

توثيق نسبة الكتاب:

مما يقطع بصحة تسمية كتاب الجندي بالإقليد وصحة نسبته إليه، هو ما صرح به الجندي في المقدمة والخاتمة فهو القائل في المقدمة: «وَجَمَعْتُ في هذهِ الْمَجَلَّةِ الْمَوْسُومَةِ بالإقْلِيدِ مِنْ مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ بِهِ عُقَدٌ مِنَ السِّحْرِ خَبَايَا»[1] وَهُوَ الْقَائِلُ في خاتمة الإقليد[2] تَحْتَ فصل عقده للخاتمة: فَصْلٌ: قَالَ مُؤَلِّفُ الكِتَابِ أَحْمَدُ بنُ مَحْمُودٍ بْنِ عُمَرَ الجَنْدِيُّ ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ ـ هَذا مَا سَبَقَ بِهِ وَعْدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ الْغَلَقَ إلى ما هو حَجِي بِأَنْ يُزبرَ بالتبرِ عَلَى صَحَائِفِ الحَدَقِ...».

زمانه ومكان تأليفه:

يستفاد من نسخة مخطوطة مكتبة بودليان باكسفورد بـ«انجلترا»، المنقولة بخط السيد عماد الدين يحيى القاسم العلوي اليمني عن نسخة المصنف الجَنْدِي، أن صاحب الإقليد قد فرغ من كتابة النصف الأول من الإقليد ببخارى في أوائل جمادى الآخرة من شهور سنة (٦٦٦) وفيما يلي نص عبارة الناسخ: «فقد كتب المصنف بخط ما صورته نمَّق هذه المجلة من مجلتي كتاب الإقليد في شرح المفصل مؤلفه أضعف عباد الله الفقير إليه أحمد بن

---

(١) الإقليد ص١٥، وانظر قائمة المخطوطات صفحة (و) من التحقيق.

(٢) الإقليد ص ٢١٨٨.

محمود بن عمر الجندي ـ غفر الله له ولوالديه ـ وفرغ من التنميق بحسن التأييد منه والتوفيق ببخارى حرست هي وبلاد الإسلام عن طوارق البوارق ونوائب الأيام وقد كان الظلام يكسر جَناحه، والصباح يوقد مصباحه وكان ذلك في أوائل جمادى الآخرة من شهور سنة ست وستين وستمائة.[1]

ومما يؤكد أيضا أنه ألفه في بخارى ما ورد في الفصل الأخير من الإقليد وقد قال فيه: «عَملْتُهُ وأنَا بِبُخَارَى ـ صَانَهَا اللَّهُ عَنْ طَوارِقِ الحَدَثَانِ مَا كَرَّ الأجدَانِ ـ عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ».[2]

الغرض من تصنيفه:

أفصح الجَنْدِيُّ في مقدمة الإقليد وفي خاتمته عن الغرض من تأليفه، وهو إنجاز وعد كان قد أجراه على نفسه في أن يفتح الغلق إلى حل عويصات المفصل الأبية، وأن يرفع الحجاب عما فيه من غوامض الأسرار الأدبية، ولذا عنونه بالإقليد أيْ المِفْتاحُ، ليكون دليلاً على غرضه من تأليف الكتاب، قال في المقدمة:

(وَقَدْ جَرَى عَلَيَّ الْوَعْدُ ـ وَالإِخْلافُ مِنْ سُوس الْوَغْدِ ـ أَنْ أَفْتَحَ لَهُمُ الْغَلَقَ إلى حَلِّ عَويصَاتِهِ الأَبيَّةِ، وَأَرْفَعَ الْحِجَابَ عَمَّا فِيهِ مِنْ غَوَامِضِ الأَسْرَارِ الأَدَبيَّةِ).[3]

---

(١) الإقليد ص١٦٦٦ حاشية ٥.

(٢) الإقليد ص ٢١٨٨ .

(٣) الإقليد ص١٥.

وقال في الخاتمة:

(قَالَ مُؤَلِّفُ هذا الكتاب أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ عُمَرَ الْجَنْدِيُّ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ -: هَذا مَا سَبَقَ بِهِ وَعْدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ الْغَلَقَ إِلَى مَا هُوَ حَجِيٌّ بِأَنْ يُزْبَرَ بِالتِّبْرِ عَلَى صَحَائِفِ الْحَدَقِ، مِنْ غَوَامِضِ أَسْرَارٍ تُلْجِىءُ أَبْنَاءَ الْفِكْرَةِ وَالْخِبْرَةِ، إِلَى أَنْ تَلِجَ فِي اسْتِخْرَاجِهَا فِي أَضْيَقَ مِنْ خُرْتِ الإِبْرَةِ).[1]

أهميتـــــه:

أنشأ الجَنْدِيُّ كتابَ الإقليد شرحاً للمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، وقد أودعه كثيراً من التعليقات الهامة، والتوضيحات الدالة، والإشارات اللافتة، كما أكثر فيه من ذكر الأحكام اللغوية، والعلل النحوية، وحشد فيه كثيراً من الشواهد قرآنا وحديثا ومثلا سائرا وقولا مشهورا وشعرا وأرجازا، ووقف فيه المؤلف عند مسائل المفصل يشرح مغلقها، ويوضح غامضها، ويحل عويصها، دائباً في كل ذلك على مبادرة القارىء بالمحاورة والاستفهام، ثم الإجابة عن ذلك تقريبا للأفهام.

ونظرا لأهمية الإقليد بين شروح المفصل الأخرى فقد صار مصدرا من المصادر اللغوية التي رجع إليها بعض النحاة في مؤلفاتهم كالبغدادي في «خزانة الأدب»،[2] وحاجي بابا الطوسي في كتابه: «مائة كاملة في شرح مائة

(١) الإقليد ص ٢١٨٨.

(٢) انظر خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبدالقادر البغدادي - تحقيق عبدالسلام هارون ٤: ١٥، ٦٠، ١٤٤١، ٥: ١٧٥، ٣٠٨، ٦: ٢٤٠، ٢٦٧، ٣٠٤.

عاملة»، [1] والتهامي في كتاب: «المقاليد». [2]

مصادر الجندي في الإقليد:

١ ـ الكتاب لسيبويه:

يعد كتاب سيبويه أهم المراجع والمصادر التي عوَّل عليها صاحب الإقليد، وقد أكثر منه النقل شأنه في ذلك شأن الزمخشري في المفصل وعليه فقد تردد ذكر سيبويه في الإقليد كثيرا، وربما ذكره مرات أخرى بعبارة صاحب الكتاب وبذلك كان سيبويه أكثر الأعلام ذكراً في الإقليد وقد أحصيت مواطن ذكره لسيبويه في قائمة فهارس الأعلام [3] فأربت على عشرين ومائة مرة.

والجندي إذ ينقل من سيبويه فهو لا يتوقف في النقل عند صاحب الكتاب فحسب بل ينقل أيضا عن النحاة الوارد ذكرهم وآراؤهم في الكتاب، ممن أخذ عنهم سيبويه كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، والأخفش.

كان صاحب الإقليد يلجأ إلى رأي سيبويه لحسم الخلاف في قضية نحوية، أو للانتهاء عند رأي صاحب الكتاب في حكم قاعدة نحوية، ومع

---

(١) انظر (مائة كاملة في شرح مائة عاملة) لحاجي بابا بن إبراهيم الطوسي ص١٣٠ رسالة ماجستير مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ـ إعداد محمد راغب نزال.

(٢) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ علوم اللغة قسم النحو، ص٤٩٢ ـ ٤٩٣ وضع أسماء الحمصي ـ دمشق: مجمع اللغة العربية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(٣) انظر فهرس الأعلام الخاص بسيبويه ص ٢٢٦٦ من الإقليد.

أن الجَنْدِيَّ كان يجتهد رأيه في ظاهرة من الظواهر اللغوية بعد أن يناقش آراء النحاة فيها مرجحا الراجح منها وموهنا الواهن إلا أنه كان يهرع في نهاية المطاف إلى رأي سيبويه قائلاً:

فثبت أن الحق ما قاله سيبويه:[1]

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

ذكر ذلك في بابِ الإدغام عند الحديث من علّة ترك الإدغام في يأجج بقوله: (قوله «يأجج»، هو اسم موضع والياء فيه أصل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت الياء زائدة لوجب أن يقال يأجّ بالإدغام هذا مذهب سيبويه، ووزنه عنده فعلل).

وذهب بعضهم إلى أن ياءه زائدة ووزنه يفعل بالقياس على يلمع وأخواته.

وأما ترك الإدغام فالعذرة فيه أنه من قبيل محبب ففيه ترك الإدغام لغير الإلحاق فكذا هنا، ولكنّ هذا عدول عن الظاهر ونبذ له وراء الظهر من غير فائدة، ومما يوضح صحة هذا المذهب وهو مذهب سيبويه أنهم أجمعوا على أن مَهْدد ليس من باب محبب فمن سوغ كون يأجج من ذلك فليسوّغ كون مهدد منه أيضا، ومن سوغ ذلك في مهدد فقد خرج عن جادة القياس وحاد عن مهيع الإجماع فثبت أن الحقَّ ما قاله سيبويه:

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

(١) انظر الإقليد ص ١٩٧٧.

(٢) الإقليد ص ١٩٧٧.

فهو لا يكتفي بالاستدلال برأي سيبويه بل يعلل ويقرر السبب الذي من أجله استدل برأي سيبويه كأن يقول: «ومذهب سيبويه أجرى على السنن المنقاد».[1]

٢ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ):

شَرَحَ ابن الحاجب مفصل الزمخشري في كتاب سماه (الإيضاح)[2] وسلك في شرحه منهجا خاصا به، ولسوف أعرض لأبرز سماته في فصل أعقده للموازنة بين الإقليد وغيره من شروح المفصل إن شاء الله تعالى.

وكان الجندي حديث عهد بابن الحاجب فنقل من كتابه الإيضاح نقولا كثيرة جعلته المصدر الثاني بعد الكتاب لسيبويه، وقد التزم صاحب الإقليد أسلوبا متميزا في نقوله عن ابن الحاجب وهو أنه لم يكن يصرّح بنقله من الإيضاح ولا عن مؤلفه ابن الحاجب صراحة فيما ينقل وإنما كان يكتفى بقوله: «وعند بعض المحققين»[3] أو «وعند بعض شارحي هذا الكتاب»،[4] حتى تبينَّ لي في كل المواطن التي تتبعتُ فيها هاتين العبارتين في الإقليد أن المقصود هو ابن الحاجب في كتاب الإيضاح في شرح المفصل.

وأما المرات التي صرح فيها بذكر ابن الحاجب[5] أو بذكر الإيضاح فهي

---

(١) انظر ص ١٦٢٥، ١٧٧٦ - ١٧٧٧.

(٢) قام بتحقيقه موسى بناي العليلي وقد تم طبعه في مطبعة العاني ببغداد عام **١٩٨٢**.

(٣) نظر ص١١١٩، ١٢٧٧، ١٣٢٤، ١٣٢٩، ١٦٥٦، ١٦٩٥، ١٩١٤، ١٩٣٣، ٢٠١٣، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٥٦، ٢١٤٦.

(٤) ص١٦٨، ٢٠١، ١٥٦١، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٥٦، ١٩٧٠، ٢٠٠٦.

(٥) ص ١٤٣٣، ١٤٨٨.

قليلة جدا إذا ما قورنت بالمرات التي ترك فيها التصريح بذكر اسم الإيضاح ومؤلفه، وبعض المرات كان ينقل ولا يصرح بالنقل لا من قريب ولا من بعيد.[1]

٣ ـ شرح أبيات الكتاب[2] لأبي محمد يوسف بن أبي الحسن السيرافي (ت ٣٨٥):

يأتي كتاب شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي في المرتبة الأولى عند صاحب الإقليد في شرح شواهد المفصل الشعرية، فمنه استمد الجندي كثيرا من شرحه لمفردات الشواهد ومعاني الأبيات وتكملة الناقص منها كالصدر أو العجز وربما أتى بالبيت الذي يسبق الشاهد أو يتبعه وكل ذلك كان يسوقه من شرح أبيات الكتاب ومع أنه أشار أحيانا إلى هذا المصدر[3] إلا أن نقولا كثيرة جاءت غير مشار إلى مكان نقلها في شرح أبيات الكتاب.[4]

٤ ـ الكشاف للزمخشري:

وعنه نقل الجندي ومن توجيهات الزمخشري لكثير من وجوه إعراب الآيات وقراءاتها أخذ الجندي وكان يشير إلى نقله هذا بعبارة «ذكره

---

(١) ص ٣٦٧، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥.

(٢) قام بتحقيقه محمد علي الريح، وراجعه طه عبدالرءوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٤م.

(٣) انظر ص ٦٨٣، ٦٨٤، ١٥١٣، ٢٠٨٨.

(٤) انظر ص ١٣٢٧، ١٣٣٣، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٥٤، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٥٩٤، ١٧٠٤، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٤، ١٧٣١، ١٧٤٠، ١٨٢٩، ١٨٤٠، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ٢١١٤، ١١٣٢.

المصنف» أو في «الكشاف». [1]

ففي معرض شرح صاحب الإقليد على قول الزمخشري في باب القسم في المفصل: (والواو الأولى في نحو «والْلَيْلِ إذِا يَغْشَى» للقسم وما بعدها للعطف كما تقول بالله، فالله، وبحياتك ثم حياتك لأفعلنَّ).

فبعد أن ذهب الجندي مع الزمخشري إلى أنها للعطف وبعد أن ناقش آراء من عدها للقسم، أكد أنها للعطف مؤيدا هذا الرأي بمذهب الخليل وسيبويه، كما ناقش من ذهب إلى جعلها واو قسم آخر ورد على حججهم في أنها لو جعلت للعطف كان عطفا على عاملين وهو ممتنع، ثم عرض إلى بيان ذلك، وأخيرا عزَّز رأيه بقول الزمخشري في الكشاف قائلا: (وقد أجاب المصنف عن هذا السؤال في تفسيره فقال: «لما تنزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصبا وجراً، فصارت كعامل واحد له عملان، وكل عامل له عملان فما فوقهما جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق كقولك: ذَهَبَ زيدٌ يومَ الجمعة وعمروٌ يومَ السبت، وهذه الواو قد تنزَّلت منزلة عامل واحد فاجريت مجراه، فثبت أن الواو الثانية للعطف)[2] والمسألة طويلة وهي مبسوطة في الإقليد وقد آثرت فيها الاختصار طلبا للإيجاز فمن أراد الاستزادة فليعد إلى الإقليد. [3]

---

(١) انظر ص ٢٤٨، ٩١٤، ١١١٩، ١٥٧٨، ١٦٠٠، ١٦٠٥، ١٦٥٨.

(٢) الإقليد ١٩٥٣.

(٣) الإقليد ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

كما أنه كان يستدل أحيانا بتفسير الزمخشري في تفسيره لبعض الآيات مستفيدا من توجيهه لمعانيها.[1]

٥ ـ المقتصد في شرح إيضاح أبي علي لعبدالقاهر الجرجاني:[2]

نقل الجندي من كتاب المقتصد[3] وسار على نهج الجرجاني في التحليل البلاغي أثناء شرحه للمفصل وكان اقتباس الجندي من الكتاب بقسميه متن الإيضاح ومن المقتصد الذي هو شرح الجرجاني على الإيضاح وكان يتصرف في نقله أو يغير في صياغة الأمثلة.

٦ ـ الصحاح للجوهري:

اعتمد الجندي على الصحاح كثيرا في تفسيره لمعاني المفردات اللغوية في الإقليد وذكره بالاسم[4] وكان يترك ذكره أحيانا.

٧ ـ تهذيب اللغة للأزهري:

ومن المعاجم التي اعتمد عليها الجندي في إقليده معجم تهذيب اللغة للأزهري ومنه نقل وأشار إلى صاحبه في الإقليد.[5]

٨ ـ معجم ديوان الأدب للفارابي:[6]

ومنه نقل الجندي وأشار إليه في الإقليد.[7]

---

(١) الإقليد ١٦٥٨.

(٢) قام بتحقيقه كاظم بحر مرجان، بغداد: دار الرشيد ـ ١٩٨٢م.

(٣) انظر ص ٢٤٨، ٧١٩، ٨٣٢، ١٠٩٨، ١٥٠٣، ١٦٠٢، ١٦١١.

(٤) انظر ص ١٤١٤، ١٤٢٦.

(٥) انظر ص ٧٣٦، ١٢٨٨.

(٦) حققه أحمد مختار عمر، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٧٨م.

(٧) انظر ص ١٠٥٩، ٢١٥٧.

٩ ـ شرح الحماسة للمرزوقي :

اقتبس منه الجندي كثيرا من شواهده الشعرية وأشار إليها كثيرا بقوله : (وبيت الحماسة) .[١]

١٠ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى :

ومنه نقل الجندي وصرح بنقله هذا في الإقليد .[٢]

١١ ـ مفتاح العلوم للسَّكَاكِي .[٣]

١٢ ـ نوادر الأُصول للحكيم الترمذي .[٤]

١٣ ـ النصائح الكبار للزمخشري .[٥]

١٤ ـ شرح الجمل لعبدالقاهر الجرجاني .[٦]

١٥ ـ شرح المائة العاملة لعبدالقاهر الجرجاني .[٧]

١٦ ـ سقط الزند لأبي العلاء المعري حيث اقتبس منه كل الأشعار التي قالها أبوالعلاء المعري واحتج بها في الإقليد .[٨]

١٧ ـ الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وقد أكثر النقل منه وأشار إلى ذلك .[٩]

---

(١) انظر ص ٣٥٤ ، ٧٩٣ ، ٨٦٩ ، ١٣٩٦ ، ١٦٠٨ ، ١٩٣٩ .

(٢) انظر ص ٢٠٢٣ .

(٣) انظر ص ١٥٢٩ .

(٤) انظر ص ١٢٨ .

(٥) انظر ص ٧٦٥ .

(٦) انظر ص ٣٨٣ .

(٧) انظر ص ٩٨٥

(٨) انظر ص ١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣٥ ، ١٣١٣ ، ١٥٥٥ .

(٩) انظر ص ٦٧٨ .

١٨ ـ الشيرازيات لأبي علي الفارسي.[1]

١٩ ـ العين للخليل بن أحمد.[2]

٢٠ ـ الإيضاح للمطرزي.[3]

٢١ ـ مجمع الأمثال للميداني،[4] نقل منه بعض الأمثال وشرحها وعزا نقله للميداني.

---

(١) انظر ص ١٦٩٧.

(٢) انظر ص ٢٠١٠، ٢١٥٤.

(٣) انظر ص ٢٠١٥.

(٤) انظر الإقليد ص ٥٣٥، ٧٣٦، ٨١١، ١٩٣٠.

الفصــــل الرابع
طريقة تناوله للشواهد

أولاً : الشاهد القرآني :

حفـل الإقليد بحشـد كبير من الآيات القرآنية الكريمة إذ بلغت في مجمـوعها قرابة أربعمائة آية، وقد سلك صاحب الإقليد منهجا في تناوله للشاهد القرآني تَبَيَّنَ لي من خلال دراستي للإقليد أنه يقوم على سمات بارزة أهمها :

السمة الأولى :

توجيهـه للآيات القـرآنية وفق ما يقتضيه إعجـازها من وجوه الحُسن الكـاملة وجهـات البلاغة الفائقة التي لا توجد إلا في كلام الله سبحانه وتعالى، فها هو ذا يدلل على أمثلة الاختصار مستشهدا على ذلك بالآية الكريمة قائلا : ومن أمثلة الاختصار: قراءة من قرأ :

﴿ . . . يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأٓصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ. . . . . . ﴾[1]

بفتح الباء، أي يسبَّحُ له رجال بكسرها وهو جواب : مَنْ يُسَبِّحُ له؟ فيكون هذا الكلام نائبا مناب الجمل الثلاث، الأولى يسبح له، الثانية : الجملة المدلول عليها برجال وهي : من يسبح له؟ الثالثة : رجال مع المقدر، وهي يسبح له رجال، بخلافه إذا قيل يسبح بالكسر.[2]

---

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ (٢) الإقليد ص ١٣٩.

التوجيه البلاغي والإعرابي لـ (لن) في قوله تعالى: ﴿ . . . . . فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ . . ﴾.[1]

قال صاحب الإقليد:[2] «لَـنْ كـ(لا) في النفي إلا أنَّ في لَنْ معنى التأكيد، والمراد بالتأكيد هو التصميم وإبرام العزيمة على ما أخبر به من سلب أو إيجاب عما هو بصدده، وليس كما زعم بعضهم أنها للتأبيد، إذ التأبيد، مناف للتحديد، وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى:

﴿ . . . . فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ . . . . . ﴾.[3]

ومما تجدر الإشارة إلى ذكره هنا أن القول في إفادة «لنْ التأبيد قد نسبه ابن هشام في مغنيه[4] إلى الزمخشري في أُنموذجه،[5] وهي دعوى أقامها ابن هشام على الزمخشري من غير دليل وقد نبه على ذلك الأستاذ أحمد عبداللاه هاشم في كتيبه «قضية لن بين الزمخشري والنحويين» وبَيَّنَ فيه أن ما نسبه ابن هشـام للزمخشري في الأنمـوذج إنما مرده ما وقع من تحريف النساخ لكلمة التأكيد، وربط كثير من النحاة بين ما نسب إلى الزمخشري وبين مذهب الاعتـزال القـائل بنفي وقوع الرؤية عن الله تعالى لقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴾[6] فهي أدلة المذهب على نفي وقوعها على التأبيد،[7] وعليه فإنَّ ما

---

(١) سورة يوسف آية ٨٠. - (٢) الإقليد ص ١٧٧٥. - (٣) سورة يوسف آية ٨٠.

(٤) مغنى اللبيب: تحقيق المرحوم محمد محيى الدين عبدالحميد ١ : ٣١٤.

(٥) قضية لن بين الزمخشري والنحويين ص ١١ وما بعدها لأحمد عبدالله هاشم ط١ - ١٣٩٩هـ.

(٦) سورة الأعراف آية ١٤٣.

(٧) قضية لن بين الزمخشري والنحويين ص ٣١.

جاء في الإقليد يؤيد ما ذهب إليه الأستاذ أحمد عبداللاه هاشم في إبطال ما نسب إلى الزمخشري من مقولة التأبيد في لن إذ لو قال الزمخشري في لن بالتـأبيد لكـان الاعـتراض عليه من صاحب الإقليد من باب أولى من الاعتراض على النحاة الذين زعموا أنها للتأبيد.

رأي بلاغي في كان وصار:

قال صاحب الإقليد: «قال المصنف: كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارىء»، وإذا كان الأمر على هذا جاز:

. . . . ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[1]

لأنَّه موصوف بذلك في الأزمنة الماضية كما هو موصوف به في الحال والاستقبال.

وأما صار فلا يجوز؛ لأنك إذا قلت: «صار زيد غنيا» فهذا يدل على أنه لم يكن كذلك في الزمان السابق، وإنما يحكم بذلك في الزمان الثاني فلا يجوز: «صار الله عليما حكيما»، وصفات الله تعالى متعالية عن التغيير والحدوث.[2]

توجيه والتفات بلاغي لـ: لعل:

قال الزمخشري في المفصل: «لعلَّ هي لتوقع مرجو أو مخوف، وقوله عز وجل: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3]، وَ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.[4]

---

(١) سورة الفتح آية ٤.

(٢) الإقليد ص ١٥٦٩.

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

(٤) سورة البقرة آية ١٨٩.

ترجّ للعباد، وكذلك قوله عز وجل: ﴿لعله يتذكر أو يخشى﴾ معناه: اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون، وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ: فَاطَّلِعَ بِالنَّصْبِ.[1]

قال الجندي في الإقليد: قوله: وقد لمح فيها... أي في لَعَلَّ، إنما كان في لعل في هذه الآية معنى ليت لأن فرعون كان يدعى أن البلوغ إلى أسباب السموات مرجو له فذكر بلفظة لعل، وكان ذلك محالا فصار لعل بمعنى ليت، لأنَّ لعلَّ لا يستعمل في المحال، لا يقال لعل الشباب يعود، وإنما يستعمل ليت، فلذا جاز إضمار «أنْ» بَعْدُ في قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[2] لأنَّ التمني من أحد المواضع الستة.[3]

هذا هو دأب الجندي في الإقليد وهو حمل القرآن على أفصح الوجوه، قال في معرض شرح «لا» العاملة عمل ليس من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]، وقيل التاء داخلة على حين، والحجَّة أنها متصلة بحين في الإمام[5] ويجعل هذا القائل[6] الحين والتحين لغتين فعلى هذا تكون لا

---

(١) المفصل للزمخشري ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ تحقيق السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت: دار الجيل ـ ط٢.

(٢) سورة غافر آية ٣٧.

(٣) الإقليد ص ١٧٥١ ـ ١٧٥٢.

(٤) سورة ص آية ٣.

(٥) عنى بالإمام: «المصحف العثماني».

(٦) القائل هو أبو عُبيد القاسمُ بن سَلاّم، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن، فيقولون: (فعلت هذا تَحِينَ كذا، وَتَأَوَانَ كذا، وَتَالآنَ) أي حينَ كذا، وأوان كذا، والآن ـ انظر الإنصاف ص ١٠٨.

النافية للجنس لكنا نقول: إن ذلك ليس مما يحتج به فكم ذاك من شيء وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط فلعلِ هذا من ذاك.

وأما التحين لغة: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة.[1]

وفي الإقليد مواضع كثيرة تدلل على قدرة الجندي على التبصر بوجوه إعجاز القرآن، وأسرار نظمه،[2]، ولا عجب في ذلك إذا علمنا أن قراءة كتاب الله ومعرفة تأويله كانت غاية صاحب الإقليد وأن الوسيلة في الوصول إلى هذه الغاية كانت علم الإعراب، وقد صرح بذلك في مقدمة الإقليد قائلاً: «فإنَّ عِلْمَ الإعْرَابِ إلى الْعُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ سُلَّم، وَالْفَوْزَ بالسَّعَادَةِ الأَبَدِيَّةِ لِمَن اتَّخَذَهُ مِرْقاةً إلَيْها مُسَلَّمٌ، قد لعَمْري حَسُنَتْ آثَارُهُ، وَطَابَتْ لَدَى الْمُجْتَنِينَ فَيَا طُوبَى لَهُمْ ثِمَارُهُ، فَلَوْ لَمْ يكُنْ في الْغَوْصِ عَلَى جَوَاهِرِ بِحَارِهِ إلاَّ قُوَّةُ الْيَقِينِ في أَنَّ الْقُرآن حُجَّةٌ بَاهِرَةٌ لِنُبوةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ لَكَفَتْ بِهِ فَضْلاً، وَالْوَيلُ لِمَنْ تَعَاطَى تَأْوِيلَ كَلَامِ اللَّهِ الّذي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ في ذَلِكَ رَاجِلٌ».[3]

السمة الثانية:

في تناوله للشاهد القرآني هي ذكره وجوه الإعراب المتعددة والمحتملة، ففي باب الحال والعامل فيها من فعل وشبهه من الصفات أورد الزمخشري

(١) الإقليد ص ٦٣٤ -٦٣٦.

(٢) انظر الإقليد ص ١٧٥٦- ١٧٥٧.

(٣) انظر الإقليد ص ١١٥- ١١٦.

الشاهد القرآني من قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1]، وبعد أن عرض الجَنْدِيُّ العامل في نصب «شيخا» على الحال وهو ما في حرف التنبيه أو اسم الإشارة من معنى الفعل على ما روى عن الزمخشري وبعد مناقشته للعامل في الحال وصاحبها في هذه الآية قال: «وقيل يجوز الرفع في شيخ» على خمسة أوجه:

ـ أحدها : أن يجعل بدلا من «بعلي»، كأنك قلت: هذا بعلي شيخ.

ـ والثاني: أن يكون «بعلي» بدلا من هذا» وشيخ خبر المبتدأ.

ـ والثالث: أن يكون «بعلي» و«شيخ» خبرين عن «هذا» على نحو: «هذا حلو حامض» كما تقول: جامع الطعمين.

ـ الرابع: أن يكون «بعلي» عطف بيان عن «هذا» وشيخ خبر المبتدأ.

ـ الخامس: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وهو هو أي: هو شيخ.»[2]

ومن ذكره وجوه الإعراب المحتملة في قوله تعالى:

﴿ . . . . لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ . . . . . ﴾،[3]

قَال: «قوله إلا مَنْ رَحِم . . . فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم كأنه قيل ولكن من رحمه الله فهو معصوم، كذا قاله المصنف، ومنهم من جعل (عاصما) على معنى النسب كلابن وتامر، ورفع

(١) سورة هود آية ٧٢.

(٢) الإقليد ص ٥٢١-٥٢٢.

(٣) سورة هود آية ٤٣.

(من رحم) والتقدير: ولا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد ولا شبهة في أنَّ مَن رحمَ الله هو من جنس المعصوم.[1]

السمة الثالثة:

في طريقة الجندي في تناوله للشاهد القرآني هي أن صاحب الإقليد كان يناقش توجيهات النحاة والقراء في الشاهد القرآني، ويفنّد التوجيهات البعيدة عن الصواب بما يستنبطه من دليل في الرد عليها، قال في معرض حديثه عن ضمير القصة أو الشأن في قوله تعالى:

﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾،[2]

والتقدير: أو لم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آيةٌ، فـ «أَنْ يَعْلَمَهُ» مبتدأ و «آيةٌ» خَبَرُه، قدم عليه كقولك: منطلقٌ زيدٌ»، ولا يجوز أن تكون «آية» اسم كان و «أن يعلمه خبراً له، إذ فيه جعل النكرة مخبراً عنه، والمعرفة خبراً، وبُطلانُه ظاهرٌ، وإنْ قال بذلك أبو إسحاقَ؛ لأنَّه قال: إنَّ «آية» اسم كان، وقد زَلَّ في ذلك، فإنَّ «أنْ» تَقَع صلته معرفة إذ هي في تقدير اسم مضاف على نحو قولهم: علمُ عُلماء بني إسرائيل، فلما كانت معرفة امتنع جعل النكرة اسما، فلم يبق إلا وأن يكون الضمير في «يكن» للقصَّة.[3]

---

(١) الإقليد ص ٥٧٣.

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٧.

(٣) الإقليد ص ٨٣٢.

توجيه إعرابي يؤاخذ عليه :

كان ما مر من سمات في تناوله للشاهد القرآني تحسب له ويحمد عليها، إلا أنني قد أخذت عليه في ثلاثة مواضع من الإقليد : حمل في أحدها[1] «ما» في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2] على أنه لغو وفي الموضع الثاني[3] حمل «ما» في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[4] على أنها زائدة وفي الموضع الثالث[5] حَمَل «لدينا» من قوله تعالى ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا . . ﴾[6] على أنها لَغْوٌ.

ولقد استوقفني صاحب الإقليد عند هاتين العبارتين ملياً في الإقليد لعلّي ألتمس لهما مسوغا فلم أجد، فرحت أبحث في أمهات كتب النحو عما إذا كان صاحب الإقليد مبتدعا لهما أم متبعا فيهما، فوجدت هذا الاستعمال عند سيبويه[7]، وتبيَّن لي أن صاحب الإقليد كان مقتفيا في استعمال اصطلاح اللّغو أثر سيبويه.[8]

---

(١) الإقليد ص ١٧١٣ .
(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .
(٣) الإقليد ص ١٧٣٦ .
(٤) سورة هود آية ١١١ .
(٥) الإقليد ص ١٧٣٥ .
(٦) سورة يس آية ٣٢.
(٧) انظر سيبويه في الكتاب ٢ : ١٣٩ حَيْثُ قال: (وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ إنَّمَا هِي لَجَمِيعٌ، وَمَا : لَغْوٌ.
(٨) وانظر سيبويه أيضا ٣ :١٥٢، ٤ : ٢٢١ .

ثانياً: شواهده من الأحاديث النبوية والآثار:

استشهد الجندي في الإقليد بتسعة عشر حديثا وثلاثة عشر أثرا، خلافا لمن منع الاحتجاج بحديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على اللغة بحجة أنَّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإنما رويت بالمعنى.[1]

فمن الأحاديث التي استشهد بها:

١) لَيس مِنَ امْبِرّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ[2]، فقد استشهد به في موضعين من الإقليد في باب الإبدال حيث استعمال الميم مكان اللام وذلك في اللغة الطائية.

٢) ومنها: «عَلَيْكَ بِذَاتِ الّدينِ تَرِبتْ يَدَاكَ»[3] على أنه دعاء للمدعو له وليس دعاء عليه.

٣) ومنها: «أَنَا أَفْصَحَ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واستُرضِعْتُ في بَني سَعْدِ بنِ بَكْرٍ»،[4] فأتى به شاهدا على استعمال بَيْدَ بمعنى غير في باب الاستثناء.

٤) ومنها: «عَلَيْكُمْ بالبَاءَةِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ الصَّوْمَ فإنَّ الصَّوْمَ لَهُ وِجَاءٌ»،[5] استشهد به في باب الإضمار، وذلك في مقام الاعتراض على

---

(١) خزانة الأدب ـ طبعة هارون ١: ١٢ وما بعدها.

(٢) الإقليد ١٦٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦.

(٣) الإقليد ٦١٢.

(٤) الإقليد ٦٥٥.

(٥) الإقليد ٨١٩.

من يمنع إسناد اسم فعل الأمر لضمير الغائب والمتكلم فقوله ـ صلى الله عليه وسلم: «فعليه الصَّوْمَ» إغراءٌ بالغائب، والقياس أن لا يغرى بالغائب، وأجاب الجندي عن هذا الاعتراض بقوله: «إنما حَسَّنَ ذلك تقدم الخطاب بقوله عليه السلام: «عليكم».

والجواب الثاني: «أن هذا لما كان أمرا كسائر الأمور، والأمر قد يكون للغائب، وقد يكون للحاضر شبه هذا بذاك.

ومن استشهاده بالأثر ما روي عن طلحة يوم الجمل أنه قال: «فَوَضَعُوا اللُّجَّ على قَفَيَّ»[1] حيث قلبت الألف ياء وادغمت في الياء، واللُّج: السيف.

ومنه «لَوْلَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ»[2] وهو قول لعمر ـ رضي الله عنه ـ حيث احتج به الجندي على دخول لولا التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره على المبتدأ.

ثالثاً: شواهده من الأمثال السائِرَةِ والأقوال المشهورة:

استشهد الجندي في الإقليد بطائفة من الأمثال السائرة والأقوال المشهورة بلغت قرابة الثمانين مثلا وقولا[3]، وكثير من هذه الأمثال نقلها الجندي من مجمع الأمثال للميداني ونص على نسبتها للميداني[4] بعد أن

---

(١) الإقليد ٧١٣.

(٢) الإقليد ١٨٠٩.

(٣) انظر الإقليد فهرس الأمثال ص ٢٢٥٤ - ٢٢٥٧.

(٤) انظر الإقليد ص ٥٣٥، ٧٣٧، ٩١١، ١٩٣٠.

كان يقتبس منه تفسير مفردات المثل وقصته والمناسبة التي يضرب فيها،[1] فمن الأمثال التي استشهد بها:

* (عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَاً):[2] احتج به في باب أفعال المقاربة شاهدا على مجيء (أبؤسا) خبراً لعسى منصوبا على الأصل وهو كون الخبر مفردا.
* ومنها: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[3] وقد استشهد به في موضعين من الإقليد:

الأول: في مقام جعل المصدر المنسبك من «أنْ وتسمَعَ» في محل رفع مبتدأ تأويله: سَمَاعُك، وخبره قوله: «خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

والثاني: في مقام إضمار أنْ الناصبة للفعل المضارع على تأويل أنْ تَسْمَعَ.

* ومنها: (بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلَ)[4] حيث جاء شاهداً على المبني على الكسر من الأسماء، وعَرَارِ، وَكَحْلَ: بقرتان تناطحتا فماتتا جميعا فقيل: بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلَ.[5]
* ومنها: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ)[6] حيث شرح فيه الجندي ورود ظَفَارِ عَلَماً

---

(١) انظر الإقليد ص ١٤٣، ٣٦٥، ٦٩١، ٩١٠، ٩١٢، ٩٣١، ٩٣٢، ١١٩٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٥٨٧، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣.

(٢) انظر الإقليد ص ١٥٨٧.

(٣) انظر الإقليد ص ٦٩٠، ١٤٦٧.

(٤) انظر الإقليد ص ٩٣١.

(٥) انظر مناسبة القصة في مجمع الأمثال للميداني ١: ٩١-٩٢ والإقليد ص ٩٣١.

(٦) انظر الإقليد ص ٩٣١، ٩٣٢، ١١٩٣.

مبنيا على الكسر، كما ذكر مناسبة المثل وقصته.[1]

وفي موضع آخر[2] ساقه شاهدا على أن حَمَّرَ فيه بمعنى تكلم بلغة حِمْيَر أو صار صاحب حمار.

* ومنها: (أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيْهَا)[3] حيث أتى به في موضعين من الإقليد:

الأول: تسكينهم ياء (بادي بدا) وكذلك: «أَيدي سبا» لأنهما كَثرا في استعمالهم فصارا كالأمثال في عدم قبولهما للتغيير كما في قولهم: «أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيْهَا».

والموضع الثاني: احتج به على القول في الواو والياء لامين في باب الإعلال حيث سكن الياء في باريها شذوذا وكان القياس فيها الفتح لأنَّ «باريها» المفعول الثاني لأَعْطِ.

رابعاً: طريقة تناوله للشواهد الشعرية من حيث:

أ ـ طبقات الاحتجاج:

كان للنحاة المتقدمين وجهة نظر إزاءَ من يصحّ الاحتجاج بشعرهم حين راحوا يقسمون الشعراء العرب إلى أربع طبقات: جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين، مستبعدين الطبقة الرابعة لعدم وثوقهم بشعرها؛ بسبب تفشي اللحن في ألسنة القوم بمخالطتهم الأعاجم ومصاهرتهم إياهم، فماذا كان موقف صاحب الإقليد إزاء وجهة نظرهم هذه؟

---

(١) الإقليد ص ٩٣١، ٩٣٢، ١١٩٣.

(٢) الإقليد ص ١١٩٣.

(٣) الإقليد ص ١٠٠٢، ٢١١٠.

لقد رأيت الجندي يحتج بشعر هذه الطبقات الأربع من غير استثناء لطبقة أو تفضيل لواحدة على أخرى، إذ احتج بشعر الجاهليين كامرىء القيس وطرفة وزهير وعلقمة والأعشى وعمرو بن كلثوم وعنترة وحاتم والحارث بن حلزة، وليس بالإمكان أن أضرب مثلا لكل ما احتج به من شعراء هذه الطبقة وغيرها مخافة التطويل، وإن نظرة عجلى في قائمة فهارس الأشعار، تريك نسبة ما احتج به من هذه الطبقات وعمَّن احتجَّ من هؤلاء الشعراء وغيرهم،[1] كما احتج بشعر المخضرمين أمثال لبيد، وكعب بن زهير، والخنساء، وحسان.

واحتجَّ بشعر شعراء صدر الإسلام أمثال عمر بن أبي ربيعة، وجرير، والأخطل، والفرزدق، وابن ميادة، وابن هرمة، والعجاج، وابنه رؤبة، وطفيل الغنوي، وذي الرمة.

وكان له استدلال وافر بشعر الطبقة الرابعة كابن الرومي، وأبي فراس الحمداني، والمتنبي، وأبي نواس، والأبيوردي الملقب بجمال العرب، وعليه فإن صاحب الإقليد لم يقيد الاحتجاج بفترة زمنية معينة، ولا بطبقة محددة، وإنما فتح الباب على مصراعيه في الاحتجاج بكلام العرب على مَرّ العصور، إذا ما صحت سليقته ولانت عريكته.

ب ـ طريقة تناوله للشاهد الشعري من حيث الشرح والتوضيح وبيان موطن الشاهد:

---

(١) انظر فهرس الأشعار من ص ٢٢١٥ ـ ٢٢٥٣.

يمكن قسمة الشواهد الشعرية في الإقليد إلى طائفتين:

الأولى : طائفة شواهد الزمخشري في متن المفصل.

الثانية: الشواهد التي أوردها الجندي أثناء شرحه لمتن المفصل.

أما تناوله للشواهد الأولى: فكان دوره فيها أن يعمد إلى البيت يشرح مفرداته، ويوضح غامضه، ويبينّ معناه ويذكر سبب الاحتجاج به، وقصة الأبيات التي منها الشاهد ومناسبتها، ثم روايات الشاهد المتعددة، وما فيه من وجوه إعراب مختلفة.

وكان يعرض عن ذكر البيت كاملا اقتصارا على ما ورد في متن المفصل ويكتفى بعبارة: «أما البيت الأول»، أو: «والشاهد في البيت الأول»، أو «وقول الشاعر»، أو «وقول حسان. . .»، وكان أحيانا يورد كلمة واحدة من البيت فيقول: وقول امرىء القيس (فمثلك)،[1] وأحيانا يورد كلمتين منه، وأحيانا يورد الصدر، ثم إذا كان الزمخشري قد استشهد بصدر البيت كان هو يتمم العجز، وإذا استشهد الزمخشري بعجز البيت كان الجندي يورد صدره، ثم يصحّح نسبة البيت، أو يوافق الزمخشري على نسبته مع ما في تلك النسبة من اختلاف أو خطأ، وفيما يلي مثال على منهجه الذي ذكرت:

جاء في متن المفصل: وقول حسان:

«يكون مزاجها عسل وماء».[2]

---

(١) الإقليد ص ٥٣٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري ـ تحقيق السيد النعساني ص ٢٦٤، والإقليد ص ١٥٠١.

قال في الإقليد:

أول بيت حسان:

كَأَنَّ سُلاَفَــةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ

وَبَعْــدَهُ:

عَلَى أَنْــيَابِهَــا، أَوْ طَعْــمَ غَضٍّ مِنَ الــتُّــفَّــاحِ هَصَّرَهُ الْجَنَــاءُ

السُّلاَفَةُ: أول ما يَسِيلُ من ماءِ العنب، وهو أرقُّ ما فيه، وبيت رأس: موضع بالأردن، ويروى:

كَأَنَّ خَبِيئَةً . . . .

وهي الخمر المُصونة المضنُون بها، ويكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ: جملةٌ في موضع الوصف (لسلافة)، وخبر «كأنَّ»: «على أنيابها»، وهَصَّرَهُ: أماله، والاجتناء: أخذُ الثَّمر من الشجر، وطَعْمَ: عطف على سُلاَفَةً، شبَّه طعمَ ريقها بطعم خمرٍ هذه صفتها، أو تفاح غضّ. وفي قوله: «يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ»، أوجُهٌ:

ـ أحـدهـا: أن «عسلٌ» اسم يكون، ونصب (مزاجها) على أنه خبر يكون، وَحَسُنَ ذلك من قبل أن «عَسَلا وماء» جنسان، والجنس يقرب من المعرفة، ألا ترى أن قولك: «الرجلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» في الفائدة مثل قولك: «أَرَجُلٌ خَيْرٌ أَمْ امرأَةٌ؟»، ويقوى ذلك أيضا رجوع الضمير من «مزاجها» إلى نكرة وهي «سلافة»، لأن ضمير النكرة كالنكرة، فكأن الاسم والخبر نكرتان.

ـ الثاني: أن تجعل «مزاجَها» ظرفا وتنصبه بالخبر المحذوف كأنك قلت: «يكون عسلٌ وماء مستقرَّين في مزاجها» وهذا عن أبي عليٍّ.

ـ الثالث: أن ترفع مزاجها بـ (يكونُ)، وتنصب عسلاً على الخبر، وترفع «ماء» بفعل مضمر كأنه قال: يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلاً يُخَالِطُهُ مَاءٌ.

ـ الرابع: أن ترفع «مزاجها» بالابتداء، وترفع (عسلا وماء) بالخبرية للمبتدأ، والجملةِ الاسمية خبر يكون، وفي يكون اسمها مضمر وهو ضمير الشأن.[1]

أما الطائفة الثانية من الشواهد الشعرية التي كان يوردها في الإقليد من غير ما ورد في المفصل، فكان الجندي يعمد إلى إيرادها من غير عزو إلى قائليها في الأغلب، وربما أشار في بعض المواضع إلى أماكن هذا الشاهد بقوله: كبيت الكتاب،[2] أو وفي بيت الحماسة،[3] أو وفي سقط الزند،[4]ولكنّ المرات التي نسب فيها هذه الأبيات أو أحال إلى أماكن وجودها أقل بكثير من المرات التي أورد فيها الشواهد غفلا عن النسبة والتوثيق، كما أنه قلما عمد إلى شرح الشاهد أوتفصيله كما كان يفعل في شرح شواهد المفصل. والمثال على ذلك:

قولــــه:

(الصُّلْبُ: جَمْعُ صَلِيبٍ، وهو وَدَكَ الجيفة قال:

---

(١) انظر الإقليد ص١٥٦٢ ـ ١٥٦٥.

(٢) انظر الإقليد ص ٩٦٧.

(٣) الإقليد ص ٧٩٣، ٨٦٩، ١٣٩٦.

(٤) الإقليد ص ١٨٧.

جَرِيمَـــةَ نَاهِضٍ فِي رأْسِ نِيقٍ   تَـرى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيبا)[1]

فهو هنا لم ينسب البيت ولم يشرحه ولم يوضح معاني مفرداته وإنما ساقه لتأكيد معنى الصلب جمع صليب.

ومنه قوله: (وقال الآخر:

* لَعَـــلَّكَ يَوْماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّـــةٌ *

فأدخل «أنْ» في خَبرِ «لعلَّ» تشبيهاً له بعسى)[2].

ومنه قوله: (ولا يجازى بـ «إذا» إلا في ضرورة الشعر كبيت الكتاب:

تَرْفَـعُ لي خِنْـدِفٌ والله يَرْفَـعُ لي   ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِـدِ)[3]

ومنه قوله: (والتصغير للتعظيم كما في قوله:

وَكُـلُّ أُنَـاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُم   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَـرُّ مِنْهَـا الأَنَـامِـلُ)[4]

وعليه فإن تحقيق الأبيات كان أمرا عسيرا لعدم نسبتها أو لإيراده جزءا منها.

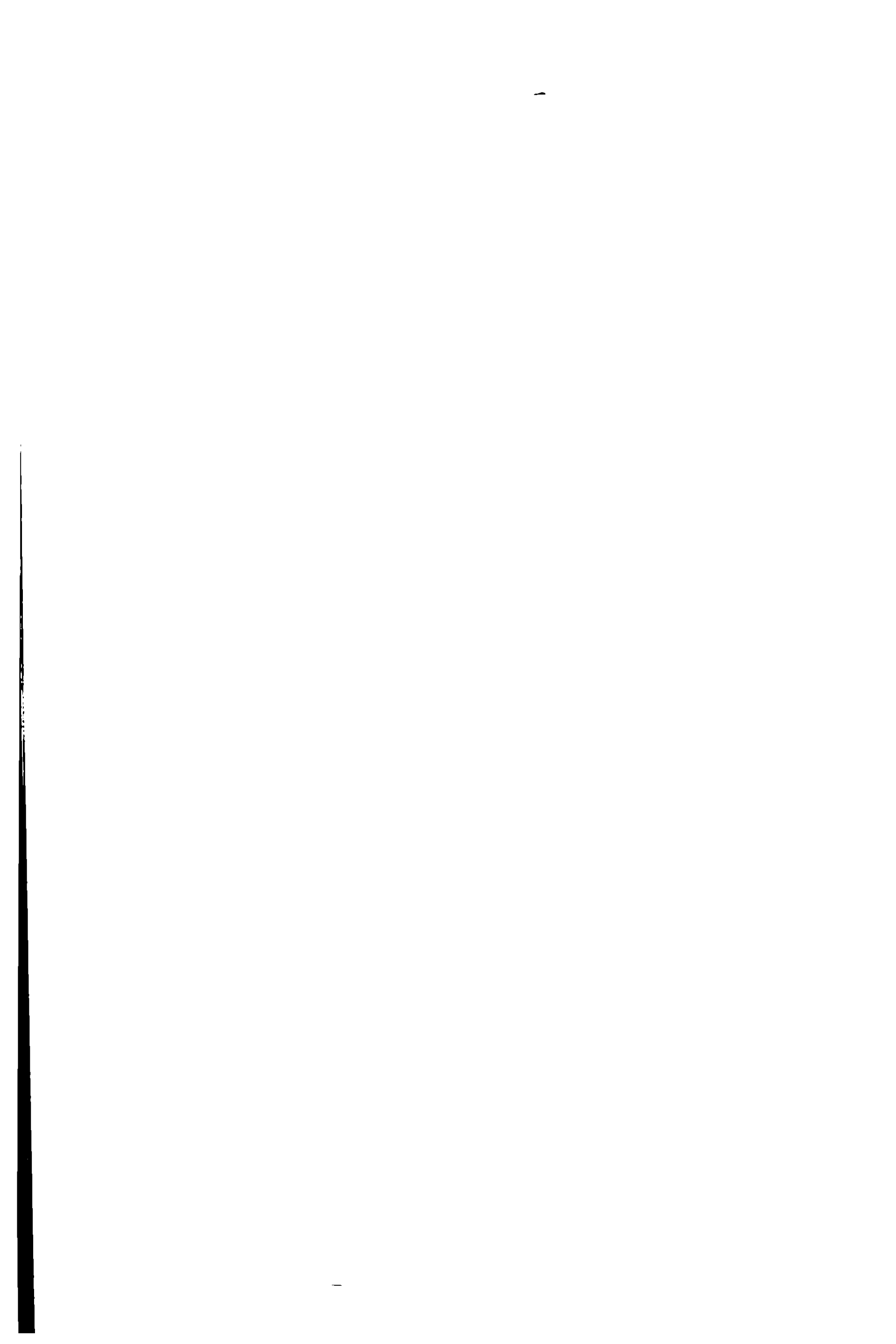
---

(١) الإقليد ص ١١٢٠.

(٢) الإقليد ص ١٥٨٨.

(٣) الإقليد ص ٩٦٧.

(٤) الإقليد ص ٨٦٧.



الفصـــل الخامس

الملامح البارزة لمنهج الجندي في الإقليد

أولاً: اشتغاله بالعلَّة النَّحْويَّة:

كان لصاحب الإقليد وَلَع عجيب وشغف كبير بالتعليل، وأكاد أقطع فأقول: ما ترك الجندي ظاهرة لغوية إلا والتمس لها علة في الإقليد، سواء أكانت هذه العلّة مما يسوغ أم مما لا يسوغ، أم أكانت من الخيال، أم من المحسوس؛ والعذر له في ذلك أنه جاء في عصر صرف العلماء فيه عنايتهم إلى طلب العلّة النحوية والتماسها، حيث كانت نزعة النحاة آنذاك تميل إلى تغليب المنطق وتسويد أحكامه، مع أنه كان هناك اتجاه قديم مناهض لتلك النزعة، والدليل على ذلك الاتجاه، تلك المناظرة.

وهكذا نجد موقف علماء العربية في العلة النحوية يسير في اتجاهين: اتجاه يرى أن العرب كانت تعرف هذه العلل وتراعيها في كلامها، ومن أبرزهم ابن جني.

واتجاه يرى أن العرب كانوا يتكلمون سليقة ولا علم لهم بهذه العلل.[1] وتأخذ العلة عند الجندي أسبابا تقتضي حدوثها فمن أسبابها:

١) أمن اللبـــس:

ومثـال ذلـك ما مر في مسألة الضمير في قوله: «وأما اختلاف حركتي المـذكـر والمؤنث، واختصـاص الفتحـة بالمذكر، والكسرة بالمؤنث فلرفع

(١) انظر كتاب الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري لفاضل صالح السامرائي ص٢٠١.

الالتباس الواقع بأخذهما حركة واحدة، ولتقديم جانب المذكر على جانب المؤنث؛ لأن الفتحة لخفتها خير من الكسرة» .[1]

٢) طلـب الخفـة:

وهي من العلل المـرعية في كلام العـرب جاء في معـرض شرحه على المفصل في باب الإدغام: (قوله ثقل التقاء المتجانسين، وجه الثقل تجانس الحرفين، ألا ترى أنك إذا قلت: سَرَرَ تلحق اللسان مشقة ظاهرة، وإذا قلت سَرَحَ لا تلحق، والمعنى في ذلك أن الطباع مبنية على الخروج من شيء إلى شيء، فالعود إلى شيء واحد جالب للكلفة لا محالة، فلو رفعت لسانك عن حرف ووضعته على حرف مثله كنت كمن رفع قدمه عن مكان وهي تريد النفـوذ في سعيها فدفعها آخر وردها منعكسة إلى المكان الذي كان رفعها منه، ومعلوم أن ذلك يورث الكلفة لما فيه من مخالفة الطبع بالخروج عن مكـان والعود إليه، فكذا فيما نحن فيه، فأما إذا رفعت اللسان عن حرف ووضعتـه على حرف مخالف لذلـك فلا كلفـة فيه، لانتفـاء تلك المخالفة، فعمدوا إلى ضرب من الخفَّة بجعل المثلين كشيءٍ واحد بالإدغام، فالراء الأولى في سَرَّ متصلة بالثانية داخلة فيها يصيبهما اللسان مرّة، ويرتفع عنهما دفعة، بخلاف ما إذا فككت الإدغام) .[2]

٣) الاختصار:

قال الـزمخشري: في باب أسماء الإشارة: وتدخل ها التي للتنبيه على أوائلها فيقال: هذا، وهذاك وهذان. . . » .

---

(١) الإقليد ص ٨٠٧.

(٢) انظر الإقليد ص ١٢٣٩ .

علّق عليه الجندي شارحا ومبينا العلة فيه بقوله: (قوله ها التي للتنبيه، وهي نائبة عن اللام التي هي علامة للبعد، ولذا لم يجز أن يقال: ها ذلك لاستلزامه الجمع بين حرفين لمعنى واحد).[1]

٤) حمل الشيء على الشيء: ومنه:

أ ـ حمل الشيء على نظيره:

ومثال حمل الشيء على نظيره ما نبّه عليه صاحب الإقليد في معرض تعليقه وشرحه على قول الزمخشري في باب إعلال الواو إذا وقعت فاء ولاما، قال الزمخشري:

وَمَذهب أبي الحسن في الواو أنّ تأليفها من الواوات، فهي على قوله موافقة للياء في يَيَّتُ. . . ».

قال صاحب الإقليد:

قوله: ومذهب أبي الحسن. . . إلى آخره.

حجته امتناعهم من إمالة هذا الاسم، ولو كان عينه من الياء لأمالوه، يؤيده قول صاحب الكتاب، والعين إذا جهل أمرها وجب أن تحمل على الواو.

وعند الشيخ أبي علي: عينها ياء؛ لأن لهذا نظائر من وجه، وهو أن تكون الفاء واللام من جنس كسَلِس، فأما أن تكون جميع الحروف من جنس فلا نظير له، فالحمل على ما له نظير أولى.[2]

(١) انظر الإقليد ص ٨٥٦، ٨٥٧.

(٢) انظر الإقليد ص ٢٠٥٧.

ب ـ حمل الشيء على نقيضه:

ومثاله قوله في باب لا النافية للجنس: (اعلم أن نحو «رجل» يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول: جاءني رجل، فيصلح لكل واحد من الأمة، ولا يكون أكثر من واحد، فإذا دخلت عليه «لا» استغرقت نحو: «لا رَجُلَ في الدَّار» فالنفي قد أحاط بالكل واشتمل عليه، حتى لا يجوز نحو: «لا رَجُلَ في الدِّارِ بَلَ رَجُلان» وهذا معنى قوله لنفي الجنس.

وإذ قد نبهت لهذا فاعلم أن «لا» هذه قد استحقت عمل «إنَّ» في نصب الأول ورفع الثاني حملا للنقيض على النقيض؛ لأنها للنفي المؤكد، و«إنّ» للإثبات المؤكد لأنَّ كلًّا منهما يدخل على المبتدأ والخبر، ولأنَّ لهما صدر الكلام، فوجب أن يقال: لا رَجلَ أفضل منك على نحو إنّ زيدا منطلق، إلا أنهم بنوا «لا» مع ما دخلت عليه من الاسم المفرد على الفتح.

أما البناء فلتضمنه معنى الحرف، إذ الأصل: لا من رجل، فحذفت «من» وضمن معناها فعرض البناء).[1]

ومنه أيضا ما مثله له في معرض حديثه عن «قَدْ» وإفادتها التقليل بعد دخولها على المضارع قال:

(فإن قلت: ما تقول في نحو قوله:

قَدْ أَتْــرُكَ القِـرْنَ مُصْفَـرّاً أَنَـامِلُهُ ... كأَنَّ أَثْــوابَــهُ مُجَّتْ بِفِــرْصَــادِ

---

(١) الإقليد ص ٣٤٩.

فإنَّه تَمدَّحَ بقتله قِرْنَه وتركه إياه مصفر الأنامل، والإنسان إنما يتمدَّح بمـا يكثـر لا بما يقل وينزر؟ قُلتُ: هذا من باب حمل النقيض على النقيض، وهذا باب عندهم واسع . . .).[1]

ومن مواضع حمل النقيض على النقيض قوله في الإقليد: («نَعَمْ» حرف، بدليل أن نقيضتها وهي «لا» حرف، ولذا بُنِيَتْ على السكون . . .).[2]

جـ - حمل الضد على الضد:

قاله في معرض مناقشته لرأي الكوفيين وتمسكهم بجزم الأمر حملا له على النهي وذلك حملا للضد على الضد.

قال: «وحجـة أخرى أن النهي مجزوم بالإجماع، فكذا الأمر جريا على سننهم المسلوك من حمل الضد على الضد».[3]

٥) التشاكل والشبه:

قال في معـرض توجيهــه للظرف المتســع فيه في قولـه تعـالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾،[4] وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بهذه المنزلة؛ لأنّه مصدر أضيف إلى الظرفين المتسع فيهما، والأصل: بل مكر الليلَ والنهارَ بالنصب فيهما طريقة نصب «زيد» في: «ضربتُ زيداً»، ثم بل مكر الليلِ والنهار بالإضافة.

---

(١) انظر الإقليد ص ١٨١٢.

(٢) الإقليد ص ١٧٨٤.

(٣) الإقليد ص ١٥٢٤.

(٤) سورة سبأ آية ٣٣.

وهنا وجه وجيه ليس في نحو ياسارقَ الليلةَ وهو أن يجعل الليل والنهار كأنهما يمكران على السعة نحو: «نهارك صائم» حتى كأنه قيل: «مكر ليلكم ونهاركم» فيكون «مكر الليل» إضافة للمصدر إلى الفاعل، وفي الوجه الأول إلى المفعول.

فإن قلت: ما السرُّ في سلوكهم وتيرة الاتساع في الظروف؟

قلت: هو تحقيق المشاكلة بينها وبين المفعول به، لأنهما فضلتان في الكلام). [1]

ـ ومن أمثلته في علة المشاكلة قوله في إعلال اسم الفاعل:

(اسم الفاعل لما جرى على الفعل وحظي بعمله ريم فيه الإعلال لعلة المشاكلة). [2]

ـ وكذلك قوله في باب إعلال المصدر:

(المصدر يقفو أثر الفعل في الاعتلال لما سمعت غير مرة من حديث المشاكلة)[3].

٦) إجراء الشيء مجرى شيء آخر:

ومثاله عند الجندي إجراء الوصل مجرى الوقف، قال في الإقليد: «إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلامهم»، ألا ترى إلى قوله:

أَنَا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي. [4]

---

(١) الإقليد ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) الإقليد ص ٢٠٧٧.

(٣) الإقليد ص ١٦٣١، وانظر ص ٢٠٩٣.

(٤) الإقليد ص ١٨٧٩.

٧) الإتبــــاع:

مثل له الجندي في الإقليد عند قراءة الآيتين:

﴿ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ ﴿٤٢﴾ ﴾ [1].

من سورة ص في معرض حديثه عن التنوين، إذ جرى الإتباع في قراءة (وَعَـذَابِنُ أُرْكَضْ) حيثُ حرَّكَ التنوين في عذاب بالضم لإتباع التنوين ضمة الكاف في اركض، وكان حق التنوين في الأصل السكون. [2]

٨) مراعاة المعنى:

عرض لذكره في باب الحديث عن المَنادى الموصوف بابن أو ابنة مضافا إلى علم مثل: ياهندَ ابْنَةَ عاصم، ويازيدَ بْنَ عَمْرو فقال: (فإنْ قلت: ما الموجب لبنائهما على الفتح؟ قلت: هو أنَّ الابن مع المنادى كشيء واحد؛ لأنّ الابن لا ينفك عن كونه ابنا لأبيه، كما أنّ الأب لا ينفـك عن كونـه أبـاً له، فكـأنّ الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف بمنزلة شيء واحد من حيث المعنى، فتنزلا منزلة شيء واحد كجزأي «خَمْسَةَ عَشَرَ» فيبنيان على الفتح كما أنَّ جُزْأي حَضْرَمَوْتَ بنيا عليه). [3]

٩) الاستغناء بالشيء عن الشيء:

ومثاله المضروب لذلك استغناؤهم بـ «تَرَكَ» عن وَذَرَ وَوَدَعَ. [4]

---

(١) سورة (ص) آية ٤١، ٤٢.

(٢) انظر الإقليد ص ١٥٣٥، وانظر ص ١٨٦٧.

(٣) انظر الإقليد ص ٤١٦، وانظر ص ١٨٣٨.

(٤) انظر الإقليد ص ١١٩٩، ١٦١٩.

١٠) **عدم البدء بالساكن:**

وقد مَثَّل له في باب التقاء الساكنين كثيراً،[١] حيث قال في بعض مواطنه:

قوله: «لم أُبَلِهْ . . .».

أصله: «أُبَالي» حذفت الياء لكثرة الاستعمال وسكنت اللام «بالجازم فحذفت المدة لالتقاء الساكنين ثم حذفت هاء السكت فالتقى ساكنان اللامُ والهاءُ فحركت اللام لإزالة التقائهما».[٢]

وانظر حديثه في الإقليد عن حكم أوائل الكلم «همزة الوصل».[٣]

١١) **الضرورة الشعرية:**

وقد مثل له في صرف الممنوع من الصرف وتنوينه كما في قول الشاعر:

سَلاَمُ الـلَّهِ يَامَـطَرٌ عَلَيْهَـا   وَلَـيْسَ عَلَيْكَ يَامَـطَرُ السَّـلاَمُ[٤]

تلك هي مقتضيات حدوث العلة عند الجندي، وفي الإقليد ظواهر لغوية لا تعد ولا تحصى كثرة كان قد التمس لها الجندي علة، ولا يخلو فصل ولا باب في الإقليد من التعليل وللعلَّة في ذهن الجندي سرعة حضور وخطور وفيها من الطرافة والغرابة ما يشد الانتباه، وإن شئت الاطلاع على مثل ذلك فانظر إلى تعليله التالي:

---

(١) الإقليد ص ٨٢٤ ـ ١٩٨٠.

(٢) الإقليد ص ١٩٧٣.

(٣) الإقليد ص ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦.

(٤) الإقليد ص ٦٠٩.

تعليل صوتي:

في معرض حديث الجندي عن الحروف الزوائد في أول المضارع وعلة اختيار الهمزة والنون والتاء لعلامات المضارعة، فقد علل اختيار هذه الحروف بالذات ولشد ما استرعى انتباهي تعليله لاختيار الواو بقوله: وعينت الواو للمخاطب، لأنه منتهى الكلام، والواو مختص بمنتهى المخارج، وهو ما بين الشفتين، ثم قلبت الواو تاء إذ في بقائها توالي المعتلين المتماثلين في نحو «ووجل» بالواوين للمخاطب من وجل مع ما فيه من شبه نباح الكلاب، خصوصا في حالة العطف بالواو تجتمع ثلاث واوات، وكلامهم وهو كلام جيران الله ـ عزّ وجلَّ ـ في دار الخلد مُشْرئبٌ عن مثل هذه النقيصة، والتاء تبدل منها كثيرا كـ«تُخمة» في وخمة، ثم اتبعت الغائبة المخاطب في التاء لوقوع الشركة لهما فيها في الماضي نحو: «ضَرَبَتْ» بالتاء الساكنة، و «ضَرَبْتَ» بالتاء المفتوحة».[1]

تعليله لبطلان عمل إنّ عند التخفيف:

علل قول الزمخشري في المتن في باب الحديث عن إنَّ وأَنَّ، «وتخففان فيبطل عملهما» بقوله: «قوله فيبطل عملهما. . . إذ في التخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين، فيزول وزن الفعل إذ لا فعل على حرفين، والعمل بالمشابهة، فيزول العمل لزوال المشابهة.

والوجه الثاني: أنَّ بالتخفيف ظهور مخالفة أخرى وهي سكون الآخر وأواخر الماضي مفتوحة.[2]

---

(١) الإقليد ص ١٤٤٨ ـ ١٤٤٩، ٢٠٥٧. (٢) الإقليد ١٧٣٢.

وليس اشتغال الجندي بالعلة النحوية مقصورا على مواضع مخصوصة في الإقليد حتى يحال إليها وإنما هو اشتغال بالعلة مع كل باب ومسألة وفصل وظاهرة، وحسب القارىء من التمثيل على ذلك ما قدمت، ومن أراد الاستزادة ففي الإقليد زواده.

ثانيا: الحوار النحوي:

إنَّ الحوار القائم بين المتكلم والمخاطب على غرار ما يثار في حلقات التدريس بين التلميذ وشيخه يكاد يكون الأُسلوب الغالب عند الجندي في الإقليد، وهو طريق مهده الزمخشري لمن أتى من بعده من النحاة، حتى إذا سلكه الجندي تجاوز فيه الحَدَّ، إذ دأب على مبادرة القاريء بالمحاورة والاستفهام، مستثيرا في نفوس القراء كل ما يمكن أن يخطر على بالهم من قواعد وأحكام ثم ينبري بعد ذلك للإجابة عن كل ما طرحه من إثارة أو استفهام بعبارات نحو: فإن قلت: (قلت...) أو فإن قيل: قلت: ....

وإليك التمثيل:

قال في باب أسماء الإشارة: (فإن قلت: لم لم تحذف ألف ها في: «ها ذاك، وهاتا، وهاتي» في الكتبة، وحذفت في هذا، وهذان، وهذه، وهؤلاء، وهكذا...؟

قلت: لقلة الاستعمال في الأول وكثرته في الآخر، والجمع بين حرف التثنية وحرف الخطاب في ها ذاك لزيادة التنبيه وحث المُخاطب على التفهم، وإنما أفرطوا في التنبيه لفرط إبهام كلمة الإشارة لتناولها جميع ما

بحضرتك من الجمادات والحيوانات، ولكن لا يقال ها ذلك، لما ذكرنا من أنهـا أفـادت البعـد، فنابت عن اللام، فاستكرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، فرفضوا الجمع.[1]

ثالثا: النزعة البصرية:

تضمن الإقليد كثيرا من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فمن هذه المسائل التي عرض لها الجندي وناقشها في الإقليد:

١) مسألة تفريق البصريين بين إنْ وإذا في المجازاة بهما.[2]

٢) القول في أصل اشتقاق الاسم.[3]

٣) القول في إعراب الأسماء الستة.[4]

٤) القول في أي العاملين أولى بالإعمال في باب التنازع.[5]

٥) القول في رافع المبتدأ والخبر.[6]

٦) القول في الأصل في الاشتقاق أهو الاسم أم الفعل.[7]

٧) القول في التاء في (يا أبتِ) المنادى.[8]

٨) القول في ميم اللهم أهي عوض عن حرف النداء أم لا.[9]

---

(١) الإقليد ٩١٦.
(٢) الإقليد ١٤٠.
(٣) الإقليد ١٥٣.
(٤) الإقليد ٢٣٥.
(٥) الإقليد ٢٨٦.
(٦) الإقليد ٣٠٧.
(٧) الإقليد ٣٥٦، ١٤٤٣.
(٨) الإقليد ٤٣٢ - ٤٣٣.
(٩) الإقليد ٤٤٣ - ٤٤٤.

أما موقف الجندي من مسائل الخلاف التي ذكرت فقد كان ينزع فيها إلى جانب البصريين مقررا أن الصواب في مذهبهم حيث يعرض آراءهم ويحتج بحججهم، ثم ينبري للرد على الكوفيين يوهن آراءَهم ويضعّف أدلتهم وحججهم، بل ربما ذهب إلى أبعد من ذلك في التحامل على الكوفيين ونعتهم بعبارات قاسية كقوله في معرض الحديث عن فعل الأمر واختلافهم في كونِه معربا أم مبنيا:

«ومما ينادى بصحة مذهبنا أن الإضمار خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل، ولا دليل هنا فيمتنع فيكون ما ذكره الكوفيون خلف من القول رديا، وجديرا بالرد لرداءته حريا». [1]

رابعا: غرابة الألفاظ وتعقيد الأسلوب:

من المألوف أن يكون أُسلوب الشارح أسهل وأبسط من أسلوب الكتاب المشروح، ومع أن الجندي أفاد في مقدمة الإقليد، أنه إنما ينهض لمهمة شرح كتاب المفصل إيفاء بوعد قد وعد به، في أنْ يفتح الغلق إلى حل عويصاته الأبية، وأن يرفع الحجاب عما فيه من غوامض الأسرار الأدبية، إلا أنني وجدته في الإقليد يفتح للغلق بابا ويُغلِّق أبوابا، وذلك بسبب إفراطه في التعليل وإغراقه في التأويل، وغوصه على غوامض الألفاظ واستخدامه لعبارات المنطقيين واصطلاحات المتكلمين، مما جعل شرحه على جانب كبير من الغموض والتعقيد، مما يجهد القارىء ويستوقفه مليا ليستجلي الفكرة بعد طول نظر وتدقيق[2].

(١) الإقليد ١٥٢٦.

(٢) الإقليد ٧٨٤-٧٨٦.

وفيما يلي مثال على ذلك:

قال الزمخشري في المفصل: «وَمَجالُ الّذي في باب الإخبارِ أَوْسَعُ من مَجَالِ اللاّم الّتِي بِمَعْنَاهُ، حَيْثُ دَخَلَ في الْجُمْلَتَيْنِ الاسْمِيَّة وَالْفِعْلِيَّةِ جَمِيعاً».[1]

قَال الجندي في مقدمة شرح ذلك مختارا من الألفاظ ما غرب ومن التراكيب ما صعب:

«قوله: ومجال الذي. . .، هَذِه مَسْأَلَةٌ شَرِيفَةٌ نُعْثِرُكَ عَلى أَسْرَارٍ فِيهَا لَطِيفَةٍ، فإنْ حَدَبَتِ[2] الْفِطْنَةُ بِضَبْعِكَ[3] عَنْ مَدَاحِضِ[4] الشُّبَهِ وَمَزالِقِها، وأَطْلَعَكَ ذَكَاؤُكَ عَلَى مَا فِيها مِنْ غَوَامِضِ النُّخَبِ[5] وَدَقَائِقِها، وَرَقَّاكَ اسْتِقَامَةُ الطَّبْعِ إلى مَعَارِجِ هَاتِيكَ الأَسْرَارِ، كُنْتَ - لعمري - جُهَيْنَةَ الأَخْبَارِ[6] في بَابِ الإِخْبَارِ.

فَهَا نَحْنُ نُلْقِيهَا إِلَيْكَ مُسَهِّلِينَ لَهَا أيَّ تَسْهِيلٍ، وَمُسْتَمْسِكِينَ فِيهَا بِمَا عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ مِنْ عُرَى التَّعْلِيلِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.[7]

---

(١) الإقليد ٨٧١.

(٢) حَدَب حَدْبا: عطف وأشفق، اللسان: (حدب).

(٣) الضَّبْع: العضد. اللسان: (ضبع).

(٤) مَدَاحض: مَزَالِق. اللسان: (دحض).

(٥) النُّخَب: جمع نُخْبَة وهي الشيء المختار، اللسان: (نخب).

(٦) جُهَينة: أبوقبيلة: وهو هنا مأخوذ من المثل: وعند جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليقين - مجمع الأمثال ٢: ٣.

(٧) الإقليد ص ٨٧١.

وبعد أن يتقدم بهذه المقدمة التي أخبرنا فيها أنه يعول على التعليل فيها ويتمسك به، يشرع في كشف أسرار مجيء (الذي) أوسع مجالا من الــلام التي بمعنــاه في باب الإخبـار ثم يطيل في بسط هذه القضية ويستغـرق بسـطه لها ثلاث صفحات، مستخدما أسلوب الحوار على عادته ضاربا لذلك الأمثال ثم يختم حديثه بخاتمة يغرب في ألفاظها كثيرا على نسق ما فعل في المقدمة قائلا:

هَذَا آخِرُ مَا جَلَوْنَاهُ في هذَا الْبَابِ مِنْ أَبْكَارِ أَفْكَارٍ لَمْ تَكْشَفْ بَرَاقِعُهُنَّ[1] إلاَّ لِلشَّهْمِ[2] النَّقابِ[3]، فَآثر نَظَرَ الزَّرقاءِ[4] وأَمْتَرَ[5] أَفَاوِيقَ[6] الْمَجْهُودِ، واسْتَغْرِق في الإحَاطَةِ بِمَا تَلَوْنَاهُ كُلَّ جِدٍّ مَعْهُودٍ، فإِنَّه مِنْ مَضَائِقِ هَذَا الْفَنِّ وَمَسَائِلِ الباب تُسَمَّى شَبْكَ[7] النَّحْوِيينَ يُمْتَحَنُ بِهَا الْمُتَعَلِّمُونَ)[8] .

خامسا: التحليل البلاغي:

درج الجنـدي في الإقليد على التحليل البـلاغي في توجيهه لكثير الظواهر اللغوية والشواهد النحوية وبخاصة الشواهد القرآنية، واستخدم

---

(١) البراقع: جمع بُرقع وهو غطاء الوجه.

(٢) الشَّهم: الذكي الفؤاد المتوقد، اللسـان: (شهم).

(٣) النَّقاب: العالم بالأمور، اللسـان (نقب).

(٤) الزرقاء: امرأة يضرب بها المثل في حِدَّة النظر يقال: أبصر من الزرقاء ـ انظر الميداني ١ : ١١٤.

(٥) أمتر: اقتطع، اللسـان: (متر).

(٦) أفاويق: جمع فَيْقَة وهي المدة بين الحلبتين، اللسـان: (فوق).

(٧) الشبك: الخلط والتداخل، اللسان: (شبك).

(٨) الإقليد ٨٨٤ .

أجناسا بلاغية من البديع في صوغ عبارته كالسجع والطباق والمقابلة والتشبيه، وقد سبق وأن أشرت إلى الاتجاه البلاغي الذي سلكه في توجيهه للشواهد القرآنية وكشفه لأسرار الإعجاز التي تميَّز بها النظم القرآني عن غيره من الكلام العادي وبيان وجوه الحسن فيه بقوله:

فأينَ الحَصَى بالقيعانِ من فرائدِ نُحُور الحورِ الحسان؟![1]

والجَنْدِيُّ في طريقته هذه متأثر بأستاذ البلاغة الإمام عبدالقاهر الجرجاني، ويمكن أن نتبيَّن ذلك مما اقتبسهُ الجَنْدِيُّ من كتاب (دلائل الإعجاز)[2] لعبدالقاهر الجرجاني، وكذلك كتابه (المقتصد[3] في شرح إيضاح أبي علي الفارسي)، كما أنه كان متأثرا بنظرية النظم عند عبدالقاهر، وللجندي في ذلك من الرأي ما يلتقي مع عبدالقاهر إذ يقول في الإقليد: (فَإِنَّ التركيبَ يُغَيِّرُ كَثيراً مِنَ الأَحْكَام).[4]

وللجندي في الإسناد والإعراب تحليل بلاغي على غرار ما فعله الجرجاني في المقتصد.[5]

سادساً: التحليل اللغوي:

تميز منهج الجندي في الإقليد بتحليلاته اللغوية وذلك بالوقوف عند كثير من المفردات والتراكيب التي تتبعها في أصل اشتقاقها، ودلالة

---

(١) الإقليد ص ٢٩٧.

(٢) الإقليد ص ١٥٩٣.

(٣) الإقليد ص ٢٢٧، ٢٤٨، ٣٣١، ٤٩٢، ٥٣٢، ٥٦٣، ٧١٩.

(٤) الإقليد ص ٢٠٢٦.

(٥) انظر الإقليد ص ٢٢٧، ١٥٣٤.

وضعها في أصلها، ودلالة استخدامها بعد وضعها، وهي نظرات نافذة في علم أصول اللغة وفقهها.

ومن أمثلة ذلك:

* في باب المركبات:[1]

قال الزمخشري: وَلَقِيتُه كَفَّةَ وَكَفَّةَ... وَصَحْرَةَ وَبَحْرَةَ، أَيْ ذَوِى صَحْرَةٍ وَبَحْرَةٍ أيْ انْكِشَافٌ وَاتِّساعٌ لاَ سُتْرَةَ بَيْنَنَا.

قال الجندي في الإقليد: قوله: ؟واتساع.. لا سترة بيننا...، البَحْرَة: المكان المتسع قال: «أَسَأَلَ البِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ، وهو جمع بحرة».

قيل: الباء والحاء والراء في أصل الوضع للاتساع والتعظيم على أي وجه تركبت كقولك: بَحر، وحرب، ورحب، وحبر للعالم الكبير، وربح لأنه سبب اتساع في المعيشة، وبراح لمكان متسع.

* ومنه أيضاً:[2]

قال الزمخشري: وشذراً مذراً من التشذر وهو التفرق والتبذير.

قال الجندي: والتبذير، بذَّر فلان ماله: أهلكه، وهلاكه تفرقه ومنه البَذْرُ، لأنه تفرق في الأرض.

* ومنه: قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ.........﴾.[3]

---

(١) الإقليد ٩٩٤-٩٩٥.

(٢) الإقليد ٩٩٦.

(٣) سورة (ص) آية ٦.

قال الجندي في الإقليد:[1]

«امشُوا»: أي أكثروا، من مَشَتِ المرأة تمشي إذا كثر ولدها، ومنه الماشية للتفاؤل، كما قيل لها الفاشية.

* ومنه قوله:[2]

تَمَسْكَن، وتمَدرع، وتمندل، وليس بفصيح، وإنما الكلام تَسَكَّن، وَتَدَرَّعَ، وَتَنَدَّلَ من السكون، قيل في تفسير المسكين: هو الكثير السكون إلى الناس، وقيل هو الذي سكنه الفقر، أي قلل حركته.

* ومنه قوله:[3]

قيل أيُّ معربة لقوتها لأنها تصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، ولأن نظيرها «بعض» ونقيضها «كل» وكلاهما معرب فتحمل على نظيرها ونقيضها؛ ولأنها مشتقة بخلاف أخواتها.

واشتقاقها من أوَّيت أي انضممت، وتساندت وبعض الشيء منضم إلى جملته متساند إليها والأصل أوى على ما سبق وهذا في الأسماء المبهمة عزيز جدا لا يكاد يوجد.

* ومنه قوله:[4]

فإن قلت: ما الفرق بين الآن والآنف؟ قلت: إنَّ (الآن) هو الزمان الذي أنت فيه، والآنف هو الساعة التي قبل ساعتك التي أنت فيها،

(١) الإقليد ١٨٠٣.
(٢) الإقليد ٢٠٠١.
(٣) الإقليد ٨٩٩.
(٤) الإقليد ٩٧٩.

واشتقـاقه من الأنف لتقدمه الوقت الحاضر، كأنه بمعنى المتقدم، ومنه آنفة الصِّبَى لأَوَّلِهِ.

سابعاً: التحليل المنطقي والإقناع العقلي:

من السمات المميّزة لمنهج الجندي في الإقليد استخدامه لأسلوب المحـاكمة العقلية والحجاج المنطقي الذي يعتمد على تقرير القاعدة والاحتجاج لرأيه بمقدمة منطقية يتلوها نتيجة يتخللها مثال من المشاكلة أو المناظرة حتى يقرر المسألة أو القاعدة في ذهن المخاطب، ومثال ذلك قوله في باب المركبات:

«فإن قلت: ما علة بناء الخازِبازِ؟ قلت: علة بنائه مشكلة، لأنه لا يخلو من أن يقدر مفرداً أو مركبا.

ففي الأول يمتنع تقدير علة توجب البناء، وفي الثاني لا علة للبناء إلا واو العطف على طريقة (خَمْسَةَ عشر) والأصل: (خازٌ وبازٌ)، مزجا وصيِّرا واحدا، ولا دليل على تقدير هذه العلة، إذ ليس قياسه خاز وباز بخلاف خمسة عشر إذ قياسه خمسة وعشرة، فإن صح هذا التقدير في (خازِ بازِ) مع أن قياسه ليس كذلك؛ فليصح هذا التقدير في «معد يكرب» مع أن قياسه ليس كذلك؛ لأن مسماه واحد، والعطف يقتضي اثنين، ولم يقل أحد بصحة هذا التقدير في نحو: «معد يكرب» فيلزم أن يكون خاز باز مثله في عدم صحة ما ذكرنا من التقدير فيه، لكنا نقول في خاز باز قصدوا في الأصـل عطف أحد الاسمين على الآخر، وهذا القصد منهم علم بإثباتهم البناء فيه ولم يقصدوا العطف في نحو (معد يكرب) بدليل كونه

معـربـا عنـدهم، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاما مختلفة وقد وردت أحكام مختلفة في ألفاظ يجوز أن يقدر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة، لزم تقدير ذلك فيه لئلا يلزم إبطال ما علم صحته» . [1]

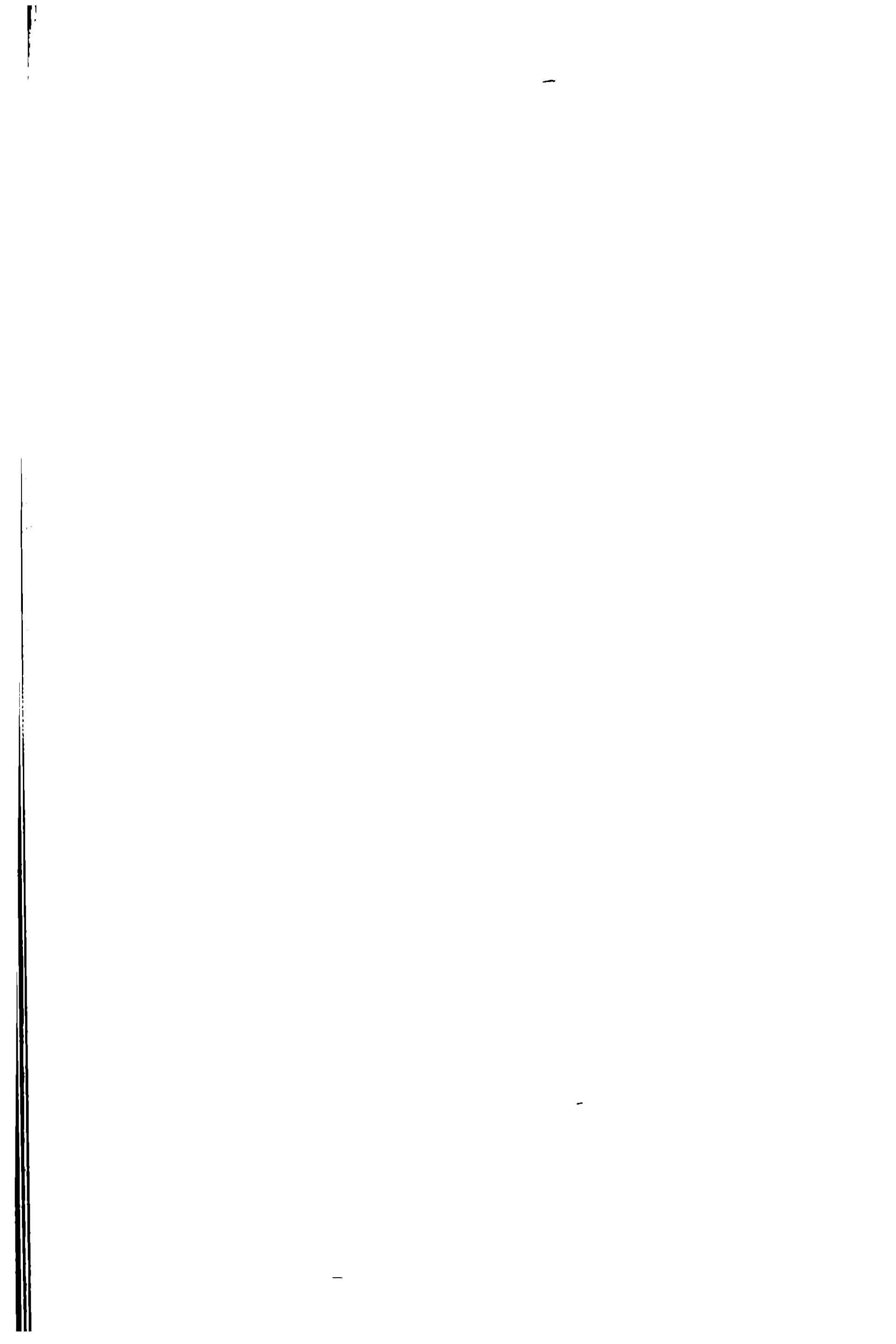
ومن التحليل المنـطقي قوله: في إعراب المثنى والجمع: (وعينت الياء للجر والنصب فيهما لما ذكرنا من القرابة، لكن للجر بطريق الأصالة وللنصب بطريق التبعية، لأن الكسرة جزء الياء بشهادة تولدها من إشباعها والمصوغ من الشذور أجزاؤه ذهبية لا فضية، فكذا المتولد من الكسرات أجزاؤه كسرية، وقد نبهت على تولد الياء مِنَ الكسرات قبل فلا نعود إلى ذكره، فعلم أن الكسرة جزء الياء، والجر هو الكسرة ليس إلاّ) . [2]

بقى أن نقول، لم يورد الجندي متن المفصل كاملا بين يدي شرحه في الإقليد، وإنمـا كان يكتفى بإيراد أول عبـارة في النص ثم يقطعها بقوله: «إلى آخره» مقتفيا في ذلك أثر ابن الحاجب على خلاف ما فعل ابن يعيش والأندلسي في شرحيهما، وسيأتي الحديث عن ذلك في فصل المـوازنـة إن شاء الله تعـالى، وعليه فقـد ترتب على ترك إثبـات نص المفصـل كامـلا في كل من شرحي الجنـدي وابن الحـاجب إخـلال بالمعنى، واستكمـالا للفـائدة وتسهيلا على القارىء فقد قمت بإثبات نصوص المفصل جميعها فوق مواضع شرحها في الإقليد.

---

(١) الإقليد ٩٩٩ ـ ١٠٠٠

(٢) الإقليد ٢٤٣ ـ ٢٤٤.



الفصل السادس
مخالفات الجندي في الإقليد
لبعض ما جاء به الزمخشري في المفصل

لم تقتصر مهمة الجندي في الإقليد على شرح المفصل فحسب، بل كانت له مواقف كثيرة استقل فيها برأيه، وخالف بها الزمخشري واعترض عليه، وبيَّن سبب مخالفته له واعتراضه علىٰ قوله، وفي مواضع أخرى دافع الجندي عن أقوال الزمخشري في المفصل، والتمس لها تخريجات تسوغها أو تأولها على وجوه تحتمل تأويلها، وربما عزا ما جاء على المفصل من لائمة النحاة لسهو الناسخ، وفيما يلي عرض لبعض المواطن التي خالف فيها الجندي الزمخشري، وبعض المواضع التي انتصر فيها الجندي للزمخشري:

١) اعترض عليه في باب المبتدأ والخبر لحدّهما بحدٍ واحد.[١]

قال الزمخشري: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ هُمَا الاْسَمانِ الْمُجَرَّدَانِ لِلإِسْنَادِ نَحْو قَوْلِكَ: «زيدٌ منطلقٌ».

قال الجندي معترضا ومخالفا: ذكر المبتدأ والخبر بخصوصية اسميهما وحدَّهُما بحدٍ واحد، ومثله غير مستقيم، لما فيه من حَدِّ مختلفين، بحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك: الإنسان والفرس جسم متحرك، قاصدا تحديدهما بذلك.

---

(١) الإقليد ص ٣٠٣.

٢) قال الـزمخشـري: [١] وَلاَ يُنَادَى مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ إلاّ اللَّهُ وَحْدَهُ لأنَّهمَا لاَ تُفَارِقَانِه، كَمَا لاَ تُفَارِقَانِ النَّجْمَ، مَعَ أَنَّهُمَا خَلَفٌ عَنْ هَمْزَةِ إلهٍ، وقال:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنّي

شبهه بـ (ياالله) وهو شاذ.

قال الجندي معترضا على تشبيه الزمخشري بقوله:

وجه الشذوذ فيه أن الألف واللام وإن كانا لازمين في التي إلا أنهما ليسـا بخلف عن جزء الكلمـة كما كانا خلفا عنه في الله، وتشبيه الشيء بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس.

٣) اعترض على الزمخشري لإدراجه الندب تحت المنادى المنصوب محـلا قائـلا: [٢] وقوله في الآخر أو مندوبا كقولك: يازيداه تمثيل للمنادى المبني على الفتح وليس ذلك بمستقيم، لأنه ليس بمنادى، إذ ليس يستقيم أن يكون مطلوبا إقباله فلا يستقيم أن يذكر معه في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.

٤) واعترض على الزمخشري لقوله: [٣]

الْمَفْعُولُ فِيهِ: ظَرْفَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَكِلاَهُمَا مُنْقَسِمٌ إلى مُبْهَمٍ وَمُؤقَّتٍ.

قال الجندي: قوله وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت.

(١) الإقليد ص ٤٢٧.

(٢) الإقليد ص ٤٠٩.

(٣) الإقليد ص ٤٨٧.

هذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت، والذي يقع من المكان ظرفا هو المبهم لا غير؛ فلا يستقيم تقسيمه إلى مبهم ومؤقت، والتوقيت في الأصل تحديد الوقت ثم عمَّ في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت، فَبَانَ بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم، والمبهم عنده غير المحدود، ويرد على هذا القول الفرسخ، وهو ظرف محدود بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف، فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه لأنه مكاني لا زماني.

٥) اعترض على الزمخشري لقوله:

«الاسْتِثْنَاءُ هُوَ إخْرَاجُ الشَّيء مِنْ حُكْمٍ دَخَل فيهِ غَيْرُهُ»؛ لأنه لم يقل دخل فيه هو وغيره ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع.[١]

قال الجندي: وحدّ الاستثناء مشكل، لأنّ الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يحدّ كل واحد منهما على حِدَةٍ.

وفيما يلي بعض المواضع التي رد فيها الجندي اعتراض من اعترض على الزمخشري في المفصل:

١) عند ذكر الزمخشري لتوابع المنادى المضموم.[٢]

قال الجندي: (ذكر توابع المنادى وان كان للتوابع باب مفرد، وكان حقها أن تذكر في ذلك الباب؛ لأنَّ لهذه التوابع مخالفة لحكم

---

(١) الإقليد ص ٥٦٥.

(٢) الإقليد ص ٤١٠.

التوابع باعتبار النداء، فكان ذكرها في باب النداء أجدر، لأن تلك المخالفة من آثاره . . .).

٢) دافع عن الزمخشري إزاء من اعترض على إدراج الزمخشري، قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ ضمن المعرّف المنصوب على التحقير أو الشتم أو الذم مع أنه غير معرًّف بل هو مضاف.[1]

قال الجندي: (قولَه وقُرِىء ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[2] قيل: فيه نظر؛ لأنه مضاف ومضاف إليه؛ وحقَّه أن يذكر في القسم الثاني، وهذا القائل لم ينعم نظره؛ لأنَّ الآية من المنصوبات على الشتم، فناسب أن يُلَزَّ ذِكْرُهُ مع الفاسق الخبيث في قَرَنٍ واحد من هذا الوجه، وقيل: إنها كانت تحمل الحطب فتطرحه في طريق المسلمين تؤذيهم بذلك، وقيل: إنها كانت تُنِمُّ، يقال جاء فلان بالحطب الرطب إذا نَمَّ ووشى.

٣) وفي موقف آخر يلتمس له مسوغا عند ذكره خمسة عشر مخرجا من مخارج الحروف علما بأنه قد استهل الفصل بأنًّ مخارجها ستة عشر.[3]

قال الجندي: (ما ذكره في الكتاب من المخارج هو خَمْسَةَ عَشَرَ، وقد افتتح الفصل بأنًّ مخارجها ستة عشر، وقد ذكر المحققون فيها النـون الخفيفـة، وهو قد ذكرها في الفصل اللاحق، فلعله جعل

---

(١) الإقليد ص ٤٤٨.

(٢) سورة المسد آية ٤.

(٣) الإقليد ص ٢١٤٥، ٢١٤٧، ٢١٤٨.

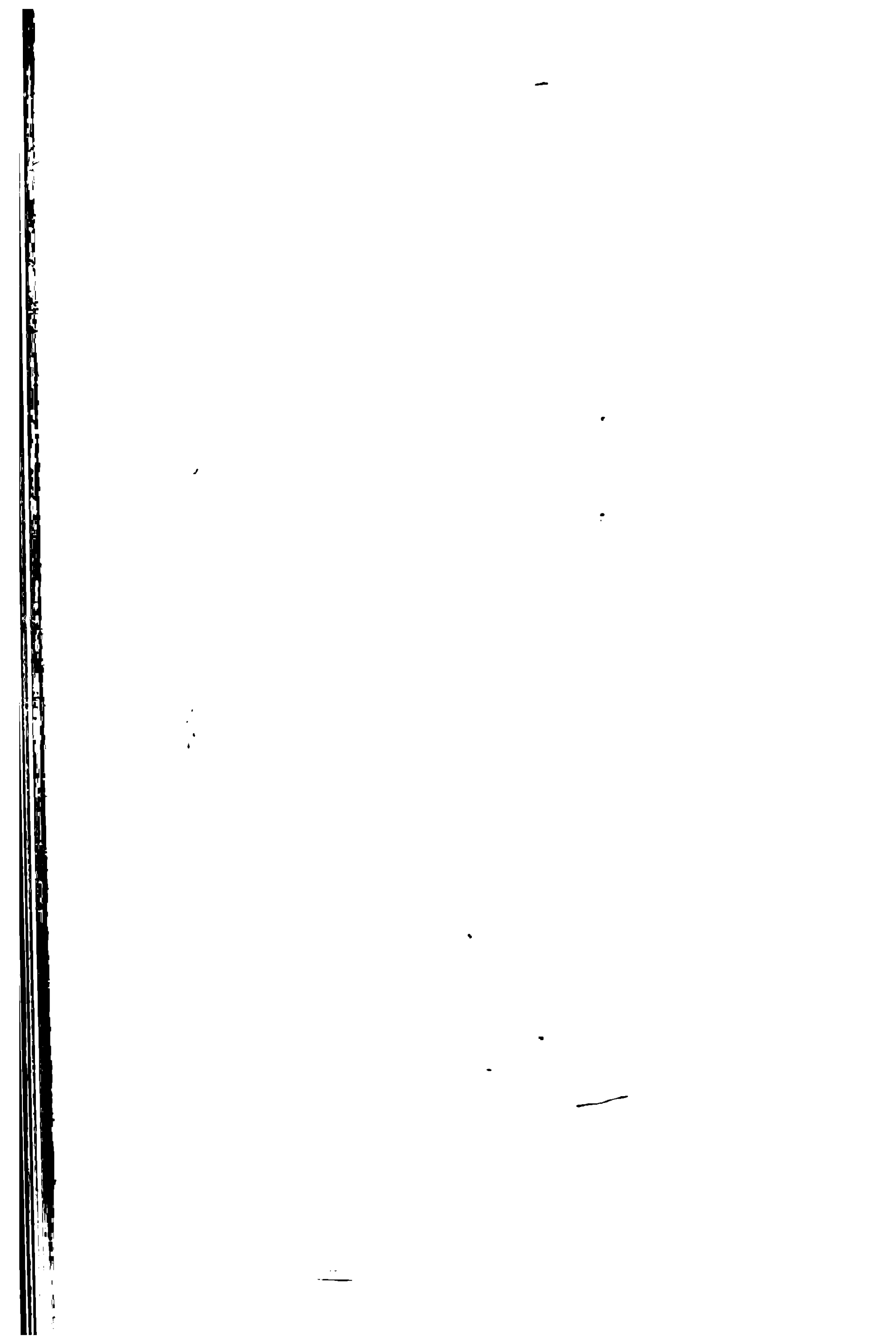
السادس عشر من تلك المخارج مخرجها، واكتفى بذكرها هنالك.

٤) وقال الجندي أيضا في موضع آخر ملتمسا للزمخشري العذر في تقديم الألف على الهاء على مذهب سيبويه بأن هذا التقديم ربما وقع من سهو النُّسَّاخ:[١]

(والمصنف في ترتيب هذا الفصل والذي قبله حافظ على ترتيب المخارج على المذهب السِّيبي، فقدم الألف على الهاء، فلعل ما وقع في فصل المخارج سهو من النُّسَّاخ).

وهكذا تبدو لنا شخصية الجندي المستقلة في الاعتراض على كثير مما ورد في مفصل الزمخشري، ودفاعه عنه في مواطن أخرى، وعدم التسليم بكل ما جاء فيه، فهو نحوي ذو رأي، إلا أنه لم يبلغ في مخالفاته لصاحب المفصل مقدار ما بلغه ابن الحاجب من مخالفات للزمخشري في كتاب الإيضاح في شرح المفصل، وسيأتي الحديث عن هذا في فصل الموازنات إن شاء الله تعالى.

(١) الإقليد ص ٢١٦٢.



الفصل السابع
موازنة بين الإقليد
وبعض شروح المفصل

نال المفصل قدرا كبيرا من اهتمام العلماء، فكثر شُرّاحه، وكان لكل واحـد من هؤلاء الشرّاح منهجه وأسلوبه الخاص به في تناول نصوص الكتاب وإثباتها، وتوضيحها، ومناقشتها، والتعليق عليها.

هذا وإن الحديث عن الموازنة بين شروح المفصل حديث يطول، وليس لنا أن نوفيه حقه من غير أن تكتب فيه الصفحات والفصول، أو يترك فيه القول.

بيد أن ترك هذا الفصل من غير ما تعريج عليه ولو بإشارة إليه إخلال بالغـرض، فعمـدت في فصـل الموازنة بين هذه الشروح إلى الإشارة استغناء بها عن طول العبارة، فمن هذه الشروح:

١ ـ شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

٢ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ.[1]

٣ ـ المحصل في شرح المفصل للأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ.[2]

---

(١) حققه موسى بناي العلايلي، بغداد: مطبعة العاني.

(٢) عنى بدراسته وتحقيقه الباحث عبدالباقي عبدالسلام الخزرجي لنيل الإجازة العالمية عام ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م وتوجد نسخة منه في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

وفيما يلي عرض لبعض مسائل الموازنة بين هذه الشروح:

أولاً: مقدمة كل منها ومحتواها:

اختلفت المقدمة عند كل من هؤلاء الشراح الأربعة، فمنهم من كتب مقدمة لشرحه وذكر فيها غرضه من وضع مصنفه، ومنهم من جاء شرحه خاليا من المقدمة.

فابن يعيش كان قد قدم لشـرحـه مقدمة في حدود صفحة بيَّنَ فيها غرضـه من شرحـه، والموانع التي عرضت دون إتمام هذا الشرح، ثم الظروف التي أتاخت له إتمامه من بعد قائلاً:

«وبَعْدُ فَلَمَّا كَانَ الْكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْمُفَصَّلِ مِنْ تَأْلِيفِ الإمامِ العَلَّامةِ أبي الْقَاسِمِ مَحْمُودِ بْنِ عُمَرَ الزَّمَخْشَرِي - رَحْمَهُ اللَّهُ - جَلِيلاً قَدْرُهُ، نَابِهاً ذِكْـرُهُ، قَدْ جَمَعَتْ أُصُولَ هَذَا الْعِلْمِ فُصُولُهُ، وَأَوْجَزَ لَفْظُهُ، فَتَيَسَّرَ عَلَى الطَّالِبِ تَحْصِيلُهُ، إلاّ أَنَّه مُشْتَمِلٌ عَلَى ضُرُوبٍ مِنْهَا لَفْظٌ أَغْرَبَتْ عِبَارَتُهُ فَأَشْكَلَ، وَلَفْظٌ تَتجاذَبُهُ مَعَانٍ فَهُوَ مُجْمَلٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بَادٍ لِلأفهَامِ إِلَّا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيلِ مُهْمَلٌ، اسْتَخَرْتُ اللَّهَ - تَعالَى - في إمْلَاءِ كِتابٍ أَشْرَحُ فِيهِ مُشْكِلَهُ، وَأُوَضحُ مُجْمَلَهُ، وَأُتْبِعُ كُلَّ حُكْمٍ مِنْهُ حُجَجَهُ وَعِلَلَهُ، وَلاَ أَدَّعِي أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَخَلَّ بِذَلِكَ تَقْصِيراً عَمَّا أَتَيْتُ بِهِ في هذا الكِتَاب، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ قَادِراً عَلَى بَلاَغَةِ الإيجازِ كَانَ قَادِراً عَلَى بَلاَغَةِ الإطْنَابِ.

قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: مِنَ الأَبْوَابِ مَا لَوْ شِئْنَا أَنْ نَشْرَحَهُ

حَتَّى يَسْتَوِيَ فِيهِ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ لَفَعَلْنَا، وَلَكِنْ يَجِبُ أنْ يَكُونَ لِلْعَالِمِ مَزِيَّةٌ بَعْدَنَا . . . » .[1]

أما ابن الحاجب فقد شرع في شرح المفصل في كتابه الذي سماه الإيضاح في شرح المفصل بدون مقدمة قائلاً :

«قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَالِمُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَمْرو عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ المَعْرُوفُ بابنِ الْحَاجِب: (قَوْلُهُ: اللَّهَ أَحْمَدُ، عَلَى طَرِيقة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2] تَقْدِيماً لِلأَهَم، وَمَا يُنْقَلُ أَنَّه لِلْحَصْرِ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالتَّمسُّكُ فِيهِ بِمثل ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾[3] ، ضَعِيفٌ، لأَنَّهُ قَدْ جَاءَ (فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ) .[4][5]

أما الأندلسي فقد أفاد في مقدمة شرحه المسمى بالمُحَصَّلِ في شرح المفصل بعد أنْ حمدَ اللهَ وأثنى عليه بأنه لم يُقْدِمْ على شرحه بنزعة جدّية، وإنما حفزه على ذلك طلاب الآداب فقال: «لَمَّا رَأَيْتُ أَبْنَاءَنَا مِنْ أَهْلِ الآدَابِ شَغِيفِينَ بِكَتَابِ الْمُفَصَّلِ في صَنْعَةِ الإِعْرابِ صَارِفِينَ هَمَّهُمْ إِلَيْهِ، وَقَاصِرِينَ بَحْثَهُمْ عَلَيْهِ كُنْتُ وَاحِداً مِنْ رِجَالِهِمْ، آخِذاً بِمَذْهَبِهِمْ وَمَقالِهِم:

وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ / غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ؟» .[6]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ص ٢ .

(٢) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٣) سورة الزمر آية ٦٦ .

(٤) سورة الزمر آية ٢ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ ص ٤٧ .

(٦) المحصّل في شرح المفصل قسم الدراسة ص ٦٨ .

أما الجندي فقد وضع مقدمة للإقليد بلغت صفحة من الحجم الكبير واستهلها بحمد الله والثناء عليه، ثم الصلاة على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ مشيدا بعلم الإعراب لما له من فائدة في نقل العلوم الإسلامية، وفهم الأحكام الشرعية التي يتوصل بها إلى الفوز بالسعادة الأبـدية، وأثـره في ترسيخ اليقين بأن القـرآن الكـريم هو معجزة سيد المـرسلين، ثم امتـدح المفصّـل بأجمـل وصف ذاكرا مقدار ما يبذله الطلاب في سبيل تحصيله من مشقّة، وما يعانون في سبيل استيعابه من صعوبة، وبعد ذلك تحدث عن سبب تصنيفه الذي هو إنجاز وعد قد تعهد به لغيره في حل عويص المفصل وكشف أسراره، وفي ذلك يقول:

«وَقَدْ جَرَى عَلَيَّ الْوَعْدُ ـ وَالإِخْلَافُ مِنْ سُوسِ الْوَغِدِ ـ أَنْ أَفْتَحَ لَهُمُ الْغَلَقَ إلى حَلِّ عَوِيصَاتِهِ الأَبِيَّةِ، وَأَرْفَعَ الْحِجَابَ عَمَّا فِيهِ مِنْ غَوامِضِ الأَسْرَارِ الأَدَبِيَّةِ...».[1]

ثانياً: الموازنة من حيث إثبات نص المفصل بين يدي كل شارح:

كان ابن يعيش يعمد إلى إثبات نص المفصل كاملا قبل أن يشرع في شرحه، إذ كان يعمد إلى إثبات فصل كامل أو فقرة تامة المعنى، ثم يعمد بعد ذلك إلى شرح محتواها شيئا فشيئا أكان المشروح تعريفا أم بيتا أم قاعدة نحوية.

---

(١) الإقليد ص ١١٧.

أما ابن الحاجب فلم يفعل ما فعله ابن يعيش في إثبات النص كاملا قبل الشرح، وإنما كان يختار أول عبارة من نص الزمخشري ثم يشرع في شرحها.

وكذلك فعل الجندي في الإقليد فلم يثبت النص بين يدي شرحه بل كان يختار من المفصل أول العبارة أو الفقرة أو الشاهد مشيرا إليه بلفظة (قوله. . . إلى آخره)، ثم يأخذ في شرحها.

وهكذا يستغرق الجندي في شرح هذه الفقرة من المفصل في أربع صفحات في الإقليد سالكا سبيل الحوار في شرحه على عادته في الكتاب كله، وهو أمر أكثر من استعماله، ومع أن الشرّاح السابقين استعملوا الحوار النحوي، إلا أن الجندي فاقهم جميعا في التزامه في كل أبواب المفصل وفصوله.

أما منهج الأندلسي في كتابه «المحصل في شرح المفصل» فقد اقتفى فيه أثر ابن يعيش وذلك بإثبات نص المفصل أولا ثم الشروع في شرحه ثانياً وهو منهج التزمه الأندلسي في شرحه ولم يعدل عنه إلى غيره، وقد أشار إلى ذلك المنهج القفطي في ترجمة ابن يعيش، ونبه على ذلك أيضا زميلنا محقق المحصّل[1] بقوله: (قالَ القفطيُّ في إنباهِ الرواه: «والذي تولاه أبوالقاسم النحوي اللّورقي الأندلسي من شرح هذا الكتاب؛ فإنما تبعَ الموفقَ في طريقه ووفّقَ بذلك إلى مرتبةِ ترتيبهِ

(١) كتاب المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ٨٠ ـ ٨١.

وتحقيقه، واقتدى به في إزالة الإشكال والاشتباه، ونقلا جميعا النَّحْوَ مِنْ كلام النُّحَاةِ فَقَبَضَ أحدهما وبَسط الآخر، ووجد الثاني بالأول شَرعاً واضحاً فسفر عن وجهه فيه وسافر، غير أن التصنيف الموفقي خُطب من أقصى مكان، وبُذل في نسخِه أوفر الأثمان، وأصبح مستعملا بين أئمة هذا الشأن» .[1]).

ثالثا: الموازنة بين هذه الشروح من حيث التوسع والاختصار:

التزم الجندي في شرح المفصل منهجا متوسطا بين التطويل والإيجاز، وقد نبَّه على منهجه هذا في مقدمة الإقليد بقوله: «فَصَرَفْتُ هَمّي إلى الإنْجَازِ مُحْتَرِزاً عَنْ وَصْمَتَي تَطْوِيلٍ وإيجَازٍ»[2] وأكَّد على منهجه هذا في الفصل الذي عقده لخاتمة الإقليد قائلا:

(وَلَمْ أَعْدُ خيْرَ الأُمُورِ، وَخَيْرُهَا الأَوْسَاطُ، فإنَّ مَنْ أَوْجَزَ وَأَسْهَبَ وَسَمُوهُ بِتَقْصِيرٍ أَوْ إفْرَاطٍ، مَعَ عِلْمي بِأَنَّ «رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لا تُدْرَكُ» وأَنَّ لِكلٍّ فِيما يَهْوَاهُ طَرِيقَةً تُسْلَكُ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ) .[3]

أما الأندلسي فيسجل له في هذا المقام توسعه في عرض الموضوعات المختلفة أثناء شرح المفصل بوجه عام، وهو المقدم على غيره بالمقارنة مع من ذكرت من الشراح الآخرين، وتلك سمة نبَّه عليها محقق

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي ٤ : ٤٢، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الكتب ـ ١٩٧٣م.

(٢) الإقليد ص ١١٧.

(٣) الإقليد ص ٢١٨٨ ـ ٢١٨٩.

«المحصـل»[1]، وقـد تتّبعت الأنـدلسي في شرحه لحدِّ المبتدأ والخبر ومناقشته لآراء غيره فيهما فوجدته قد استغرق عشر صفحات في شرح ذلك.[2]

أما ابن يعيش فيكاد يشبه صاحب الإقليد في الشرح إلا أنه أكثر إطالة منه وأشمل شرحا لكل ما ورد في متن المفصل لما علمنا أنه كان يعنى بإثبات نص المفصل كاملا ثم يستعرضه تعليقا وشرحاً.

أمـا ابن الحـاجب فكان أكثر هؤلاء الشراح إيجازاً في عرضه لمتن المفصـل وأكثرهم اختصارا في شرحه، ولِم أره شرح بيتا من الشواهد الشعرية، أو فسر مفردة في بيت أو عُني بمنَاسبة شاهد، وإنما كان يكتفي بإيراد الشاهد من غير أن يعرض لفحواه أو أن يفسّر ما غمض من معانيه.

وإن رغبت في التدليل على ذلك فها هو ذا الزمخشري يتحدث عن كاف التشبيه في باب حروف الإضافة قائلاً:

(ولا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمير ـ أي كاف التشبيه ـ استغناءً عَنْها بِمِثْل وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ قَوْلِ الْعَجَّاجِ:

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا).[3]

فَكَيف تناول ابن الحاجب هذا الشاهد في الإيضاح؟

---

(١) المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ص ٨١ ـ ٨٢.

(٢) انظر كتاب المحصل في شرح المفصل ٢ : ٨١٩ ـ ٨٢٩.

(٣) المفصل ص ٢٨٩.

قال ابن الحاجب في الإيضاح:

(ولم يستعملوا الكاف مع المظهر إلا ما شذ من نحو ما روي:

وَأُمُّ أوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أقْرَبَا). [1]

بينما نجد الجندي يذكر ما قبل الشاهد وما بعده ثم يعرض لشرحه كلمة كلمة متوسعا في ذلك حتى أوضح كل غامض فيه قائلا:

(وَقَدْ جَرَى عَلَى الأَصْلِ الْمَرْفوضِ الْعَجَّاج في قَوْلِهِ:

نَحَّى الـذِّنَـابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا

وَأُمُّ أَوْعَــالٍ كَهَــا أَوْ أَقْـرَبَـا

ذَاتَ اليَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبَا

الذنابات: مكان بعينه، وأمّ أوعال: هضبة بعينها.

والكثب: القريب، وفي نحَى ضمير لحمارٍ وحشي ذكره.

يعنى أنـه مضى في عدوه ناحية من الـذنـابـات، فكأنه نحاها عن طريقـه، وهي عن شماله بالقرب من الموضع الذي علا فيه، وليست ببعيدة، وأم أوعـال هي يمينـه من المـوضع الذي علا فيه، كها: أي كالذنابات، منه أو أقرب إليه منها. والضمير في كها للذنابات. وقوله: «غير ما أن ينكبا» معناه هما عن يمين طريقه وشماله، ومقدار ما بين كل واحد من الموضعين وبين طريقه متقارب، إلا أن يجوز في عدوه فتصير الذنابات إن مال إليها في العدو أقرب من أم أوعال، وإن مال في العدو

---

(١) الإيضاح ٢ : ١٥٥ ـ ١٥٦.

إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات وأمُّ أوعال: رفع بالابتداء).[1]

وكـذا الحـال عند ابن يعيش في تناوله للشاهد الشعري فإنه يفسر مفرداته ويوضح غامضه ويبين موضع الشاهد فيه.

قال ابن يعيش في مثل هذا الموضع بعد أن ذكر الشاهد السابق:

(فـالبيت للعجاج، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر، وهو عنـدنا من قبيل ضرورة الشعر، وحملها في ذلك على «مثل» لأنها في معناها، والذنابات موضع بعينه، وأمُ أوعال: هضبة ففي نحَّى ضمير يعود إلى حمـــارٍ وحشي ذكـــره، ومعنى نحّىَ: مضى في عدوه ناحيتـه من الذنابات فكأنه نحاها عن طريقه شماله بالقرب من الموضع الذي عدا فيه، وقوله كها: أي كالذنابات أو أقرب إليه منها، وان مال إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات، وأم أوعال ترفع بالابتداء، وكها الخبر، والمحفوظ وأُمَّ أوعال بالنصب).[2]

رابعا: الموازنة بين هذه الشروح من حيث السهولة والصعوبة:

تكـاد تتفاوت هذه الشروح فيما بينها من حيث السهولة والصعوبة، فكتـاب المُحَصَّل في شرح المفصل للأندلسي هو أيسر تلك الشروح التي ذكرت وأسهلها، وقد نبَّه محقق المحصَّل على ما امتاز به من سهولة ويسـر بقـوله: «أما أسلوب الأندلسي فعلمي أدبي بعيد عن التكلف،

(١) الإقليد ص ١٧٠٤ ـ ١٧٠٥.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨ : ٤٤.

أقـرب إلى السهولة والوضوح في عرض الأفكار ومناقشتها بشكل منظم ومنسق مع الإفراط في مناقشة الآراء المختلفة أحيانا وعدم التكرار في الألفاظ غالبا).[1]

ثم يأتي شرح ابن يعيش في المرتبة الثانية بعد المحصل في سهولة الأسلوب ثم يليه الإيضاح لابن الحاجب، أما الإقليد فقد وجدته أعسرها شرحـا وأعقدها لفظا وأغربها تعبيرا، وقد نبَّهت على ذلك في الفصل الذي عقدته للحديث عن الملامح البارزة لمنهج الجندي في الإقليد.

خامسا: الموازنة بين هذه الشروح من حيث ذكر العلة النحوية وسوقها:

لقد فاق الإقليد الشروح السابقة في كثرة ذكره للعلة النحوية واشتغاله بها، وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع مفصلا فلا حاجة لذكره ثانية.

سادسا: بقى عليّ أن أقول إنَّ الحوار النحوي قد ورد في هذه الشروح الأربعة، ولكنه كان يكثر في بعضها، وكاد يتلاشى في بعضها الآخر، فقد كثر في الإقليد، وفي شرح ابن يعيش، وفي المحصل، ولكنه قل في الإيضاح لابن الحاجب.

وبعد، فتلك موازنة سريعة عقدتها بين هذه الشروح آثرت فيها الإيجاز في العرض مع التركيز على أبرز ما يميز كل واحد منها عن الآخر أو ما يجمع بينها من قواسم مشتركة.

والله الموفــق.

---

(١) المحصل في شرح المفصل / قسم الدراسة ص ٦٢.

الخاتمـــة

إذا كان إخراج كتاب الإقليد محققاً هو أول المجتنى من ثمار بحثي هذا، فإن جملة من النتائج قد توصلت إليها إضافة إلى ما سبق وهي :

١) تضمّن الإقليد آراء طريفة في مختلف علوم اللغة ومعارفها كالنحو والصرف والبلاغة والصوت وأصول اللغة، كقوله : «إن ضمة الفاء في «فلك مفردا غير ضمة الفاء في فلك جمعا ـ وكذلك كسرة الهاء في هجان مفردا كسرة أصلية بخلافها إذا كانت في هجان جمعا فهي كسرة عارضية ـ فالضمتان متغايرتان ومثل هذا التغيير معتبر عندهم» .[1]

وقوله في باب النسب : «وخُراسي ، وخُرسيّ ، القياس خُراساني بالنون كما قيل في النسبة إلى نبهان وأصبهان، نبهاني وأصبهاني ، تركوا هذا القياس فقالوا خُراسي بحذف الألف والنون لخرط الكلمة وتثقيفها ؛ لأن الكلمة إذا خرجت عن حدِّ الاعتدال خروجا فاحشا فإيثار خرطها وتثقيفها مما لا تردُّه المناسبة» .[2]

وقوله في باب الإدغام : «اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه ؛ لأنا نشاهد تحقق الإدغام إذا سكن الأول وامتناعه إذا تحرك نحو سر وسرر، فلو لم تكن الحركة بعد الحرف لما امتنع الإدغام في سرر. . .» ومثل ذلك كثير جدا في الإقليد.

---

(١) الإقليد ص ١٠٥٥، ١٤٤٩.

(٢) الإقليد ص ١٢٦٠ .

٢) تضمّن الإقليد عرضا شاملا ومفصّلا لفلسفة النحو العربي وما أنبتت عليه من تعليل للظواهر اللغوية وتقعيد للأحكام النحوية.

٣) تضمّن الإقليد كثيرا من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وبدا لي من خلال عرض الجندي لها أنه كان بصري النزعة فيها.

٤) كشف الإقليد عن تحقيقات علمية هامة من مؤلفه لكثير مما التبس من نصوص المفصل التي ضبطها الجندي بقوله: «بالضم أو بالفتح أو بالكسر أو بالتشديد، أو بالعين المهملة، أو بالدال المعجمة»[1] ومثل ذلك كثير في الإقليد.

٥) كشف الإقليد عن مقابلات كثيرة بين نسخ المفصل، وتضمن إشارات من الجندي إلى مواطن الخلاف بين نصوص هذه النسخ،[2] وتضمن إثبات الصواب ولو أن الخطأ قد وقع في عامتها، وفي ذلك يقول الجندي: «ووقع في عامة النسخ أعطيتموه، والصحيح أعطيتكموه».

٦) كشف الإقليد عن مناهج النحاة المتبعة في حقبة من الزمن في المشرق العربي، فمنها ما كان يقوم على أساس بلاغي والسبق في ذلك لكل من الجرجاني والزمخشري، ومنها ما كان يقوم على أساس فلسفي ومنطقي، والرائد في هذا الميدان كل من أبي علي

---

(١) الإقليد ص ١٣٠١ - ١٣٣٠، ١٣٩١ - ١٤٢٣.

(٢) الإقليد ص ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٦، ٣٩٢، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٩٩، ٥٢٨، ٥٦٥، ٦٤٨، ٧٢٠، ١٠٣١، ١٠٨٠، ١١٤٦، ١٢٤١، ١٢٤٨، ١٤٧٧، ١٦٢٣، ١٦٤٩، ١٧١٧، ١٩٨٩، ٢٠٨٨، ٢١٣٥.

الفارسي وابن الحاجب، ومنها ما قام على أساس الحوار والمناقشة، وقد جاء الإقليد مشتملا على هذه الأساليب جميعا.

٧) كشف الإقليد عن أسماء بعض المصنفات والنحاة ممن لم ترد أسماؤها في كتب التراجم وعليه يمكن الرجوع إلى الإقليد عند توثيقها أو الحديث عنها.[1]

٨) ومن نتائج البحث أيضا أن كتاب الإقليد هو الكتاب الذي وجدته يجمع بين الإيجاز غير المخل والتطويل غير الممل من بين شروح المفصل التي اطلعت عليها والتي منها ما أطال فيه مؤلفه ومنها ما اختصر فيها وأوجز بعضهم.

تلك أبرز النتائج التي استخلصتها في هذه الخاتمة، ربنا اختم بالصالحات أعمالنا.

---

(١) من هؤلاء النحاة: السوسي الإقليد: ص٢١٦٧، والغوري الإقليد: ص١٢٢٩، ١٧٩٨، وفخر المشايخ الإقليد ٥٦٢، وأبوكراع ص ١٧١١، والليث ص ١٩٣٠ والمطرزي ص١٨٠٣، ١٩٤٤، ٢٠١٥ أبومضر (فريد العصر) ٦٦٢، ٧١٩، ١٧٤٣ ويعقوب الجندي (فضل القضاة) ص٤٩٢، ٤٣٥ والجنزي ص٤٠١.



الفهـــرس

الموضـــــــوع		الصفحة

القسم الثاني

التحقيق

ويشتمل على :

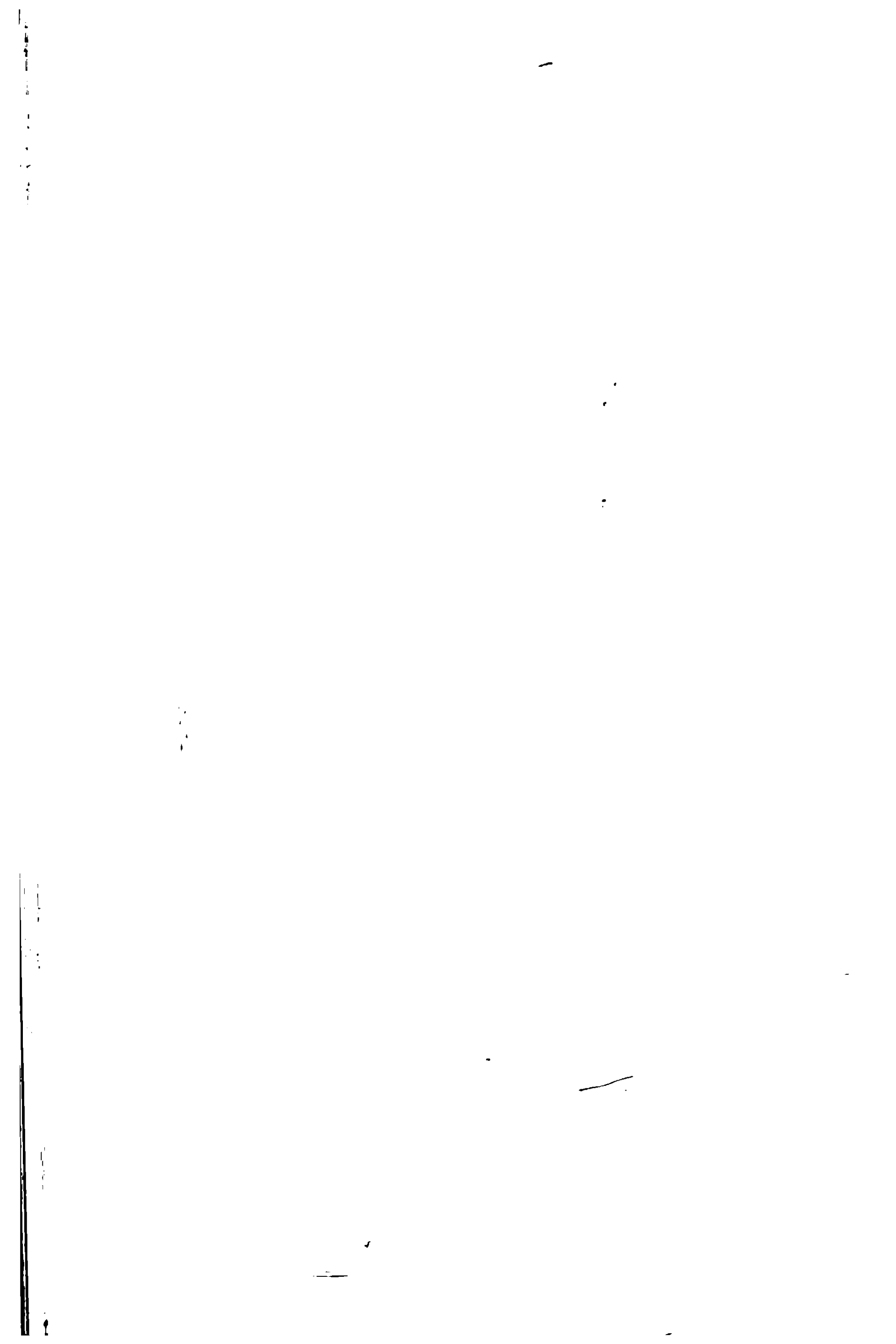
أولاً : منهج التحقيق .

ثانياً : قائمة بأرقام المخطوطات وأماكن وجودها ورموزها .

ثالثاً : وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

رابعاً : نماذج مصورة عن هذه النسخ .

خامساً : تحقيق النص والتعليق عليه .



بسم الله الرحمن الرحيم

أولا : منهج التحقيق :

سلكت في سبيل تحقيق كتاب الإقليد منهجا ارتكز على الأسس التالية :ـ

١ ـ اعتمدت نسخة مكتبة أمانة خزينة ببرسا بتركيا أصلا للمخطوطات الأخرى[١] وأثبت نص الكتاب منها إلا ماسقط منها من مواضع كالطمس، أو ما داخلها من خطأ الناسخ وسهوه، فقد قمت بإكماله وتقويمه وتصويبه مستعينا بالنسخ الأخرى وبخاصة نسخة المتحف العراقي الكاملة ببغداد، ونسخة مكتبة (بودليان) بأكسفورد ونسخة المكتبة الوطنية بـ (باريس) وذلك لتجلية نص الأصل أو توضيحه أو ترجيحه أو تأكيده أو إكمال النقص فيه. ثم أشرت إلى كل موضع وقعت فيه المفارقة بين نسخة الأصل وهذه النسخ سواء-أكانت هذه الإشارة في متن الإقليد أم في حاشيته، ليخرج الكتاب بقدر المستطاع على الوجه الذي أراده مؤلفه مع مراعاة الأمانة العلمية في تسجيل هذا الخلاف وتوثيقه.

ونظراً لأهمية نسخة مكتبة بودليان لما تحمله من مزايا ذكرت في وصف المخطوطات فقد أثبتُّ كل خلاف فيها عن الأصل مع الإشارة إلى ذلك حتى غدت وكأنها ثابتة بنصها في التحقيق.

٢ ـ أخرجت كتاب الإقليد من جديد وفق قواعد الإملاء وعلامات الترقيم التي يُلحُّ على وجودها ما يشيع في الكتاب من حرص المؤلف على فلسفة الفكرة، وتعقيد العبارة، فجاء إخراجه وتحقيقه على نسق يعين القارىء على مواصلة قراءته، واستيعاب عبارته واستبانة مواطن الفصل والوصل فيه.

٣ ـ تعقبت إلى حد كبير النصوص التي تضمنها الإقليد على النحو التالي :ـ

(أ) تخريج النصوص التي نقلها المؤلف ونص على نسبتها وذلك برجوعي إلى

---

(١) اعتمدت نسخة خزينة أمانة ببرسا أصلاً لما امتازت به من وضوح في الخط، وندرة الأخطاء، وقربها من زمن المؤلف، انظر ص ٨ .

هذه النصوص من مصنفات أصحابها، فإن تعذّر الأمر وذلك في أندر الأحيان أحلتُ إلى المصادر الأخرى التي أوردت هذه النصوص.

(ب) تخريج النصوص التى نقلها المؤلف عن غيره ولم ينص على نسبتها وإنما بدأها بقوله: (وقال بعض المحققين، وعند بعض شارحي هذا الكتاب، وقال بعضهم، وقيل. . .)[1]

(جـ) تخريج كثير من النصوص التي وردت في كتابه ولم ينص على أنه قد نقلها، ولقد تعقبت صاحب الإقليد في نقول كثيرة[2] نقلها عن غيره من النحاة ولم يشر إليهم، كنقله عن ابن السيرافي في «شرح أبيات الكتاب لسيبويه» وعن: «الإيضاح» لأبي علي الفارسي. وعن «المقتصد في شرح إيضاح أبي علي» لعبدالقاهر الجرجاني. وعن «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب، وعن «الصحاح» للجوهري، وعن «الكشاف» للزمخشري. وأشرت إلى مواضع النقل في حواشي الإقليد.

(د) ضبطت نصوص الإقليد التي يؤدي إغفال ضبطها إلى اللبس ضبطاً دقيقاً ووثقت هذا الضبط، وحللت كثيرا من عويص مسائله وأوضحت ما أمكنني كثيراً من غامضه.

(هـ) حققت مناسبات كثير من النصوص وما تعلق بها من قصص وحكايات، وأخبار، ونوادر وغرائب.

٤ ـ حاولت ربط مسائل الإقليد بمصادر النحو الأم، كالكتاب لسيبويه ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، والأفعال للسرقسطي، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، وديوان الأدب للفارابي، وسر الصناعة والخصائص والمنصف والتصريف الملوكي لابن جني، والكافية والشافية لابن الحاجب وشرحهما للرسي. والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، والمقتصد في شرح إيضاح أبي علي للجرجاني والمذكر والمؤنث لكل من ابن التستري والفراء وابن الأنباري

---

(١) انظر الإقليد ص١٣٤،١٦٨،٢٠١، ٢٦٠، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٧٦، ٤٥٩.

(٢) انظر الإقليد ص ٣٢٠، ٣٣١، ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٠٨.

والإنصاف وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري وخزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي.

ووثقت ما ورد في الإقليد من مسائل نحوية وصرفية وصوتية بشروح المفصل الأخرى كالإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب وشرح المفصل لابن يعيش.

كذلك وثقت الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية وأشرت إلى الاتجاهات النحوية التي مال إليها المصنف.

٥ - فسرت المفردات الغريبة والكلمات الصعبة التي لم يرد لها تفسير في الإقليد كما تحققت من معاني جميع المفردات التي فسرها صاحب الإقليد. وحققت ما تعدد في ضبطها وشكلها ومعانيها بما يخدم النص ويجلي غوامضه ويوضح ملبسه، وكان لي رجوع وافر إلى كتب الاشتقاق ومعاجم اللغة كتهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت، والاشتقاق لابن دريد، والمخصص لابن سيده ولسان العرب لابن منظور.

٦ - وضعت الآيات القرآنية الواردة في المتن بين قوسين ثم ضبطتها ضبطاً كاملاً ثم أشرت في الحواشي إلى مواضعها من المصحف الكريم مبتدئاً باسم السورة فرقم الآية، وأتممت في الحواشي ما اقتضى الأمر إتمامه.

كما صوبت الآيات الملفقة ووضحت مواضع هذا التلفيق سواء أكان ذلك في الإقليد أم في متن المفصل. كما أحلت ما فيها من قراءات إلى كتب القراءات أو المعنية بها كالقراءات السبع لابن مجاهد، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، كما أشرت إلى ما فيها من توجيهات إعرابية من التبيان للعكبري والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ومعاني القرآن للأخفش وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه وفاتحة الإعراب للإسفراييني والبحر المحيط لأبي حيان، والكشاف للزمخشري.

٧ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث التي وردت فيها كالصحاح والمسانيد والسنن وإن كانت رواية الحديث في الإقليد على خلاف ما جاء في كتب الحديث أشرت إلى ذلك.

٨ ـ أما الشواهد الشعرية فقد حرصت على تخريجها تخريجا علميا دقيقا يعود بها إلى قائليها من دواوينهم فإن لم توجد ففي كتب المجموعات الشعرية كالمفضليات والأصمعيات والمعلقـات فالحـماسات وشروحها، والأغاني والشعر والشعراء، وطبقـات فحول الشعراء، وديوان الهذليين والموشح للمرزباني، وشروح سقط الزند، فإن عز وجودها فيما سلف ففي المعاجم اللغوية، إضافة إلى تعزيز نسبتها في أمهات كتب النحو كالكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء والمقتضب للمبرد والأفعال للسرقسطي والكافية والشافية لابن الحاجب والخزانة للبغدادي ففي مجال تحقيق الأشعار اتبعت الآتي :ـ

(أ) إثبات نسبة البيت لقائله ولطالما أورد الشارح الأبيات غفلاً من النسبة واكتفى بعبارة قال :

(ب) إثبات البيت كاملا ولطالما أورد الشارح جزءاً منه أو بعضه أو كلمة منه وأحياناً إشارة منه بعبارة: والبيت الأول فقط. إزاء ذلك قمت بإثبات البيت كاملا في الحاشية وعزوته إلى قائله والقصيدة التي ورد فيها البيت الشاهد، وعدد أبياتها وترتيبه بينها ومطلع القصيدة التي هو منها ثم بحرها ومناسبتها ما أمكنني ذلك.

(جـ) إيراد الروايات المختلفة في الأبيات والإشارة إلى ذلك بالشكل والنص وموطن ذلك في كتب النحو.

(د) بيان موضع الاستشهاد في الأبيات على اختلاف هذه المواضع وتعددها وأقوال أشهر النحاة فيها.

(هـ) جعلت لكـل شاهد رقما بالتسلسل فما تكرر منها أعدت رقمه مشفوعا بالرمز (م) ثم أحلت إلى المواطن التي تكرر فيها من الإقليد.

(و) أبرزت كل شاهد شعري في سطر مستقل ولو كان صدرا أو عجزا أو كلمة أو كانت هناك مجرد إشارة إليه من الشارح وحققته في الحاشية.

(ز) ضبطت الأبيات ضبطا كاملا.

(ح) فسرت معاني المفر دات وأوردت شروحا موجزة للأبيات.

٩ ـ خرجت الأمثال الواردة والأقوال المأثورة وأشرت إلى مواضع وجودها في كتب الأمثال مع ذكر مناسباتها وشرح مفرداتها.

١٠ ـ ترجمت بإيجاز للنحاة المذكورين في الإقليد مع توثيق ذلك في كتب التراجم التي تحدثت عنهم إلا ما ندرت ترجمته منهم.

١١ ـ لما كان صاحب الإقليد ينتخب العبارة من المفصل ثم يسترسل بعد ذلك في شرحها وتعليلها دون أن يدون النص كاملاً بين يدي شرحه قمت بإثبات نص المفصل في أعلى الصفحة ثم ضبطته ضبطاً يميزه عن غيره وتداركت ما وقع فيه من أخطاء جمة.

١٢ ـ أعددت فهارس لكثير من محتويات الإقليد مما ييسر الرجوع إلى مسائله فمن فهرس للموضوعات إلى فهرس للآيات القرآنية، فالأحاديث النبوية، فالشواهد الشعرية، فالأمثال المشهورة والأقوال المأثورة، والأعلام والقبائل والطوائف، ثم البلدان والمواضع. ثم المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب ثم فهرس الكتب المذكورة في الإقليد.
وأخيرا قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والبحث مرتبة ترتيباً هجائيا وفق اسم كل مصدر ومرجع منها.

ثانيا : قائمة بأرقام المخطوطات وأماكن وجودها ورموزها:

بعد اطلاعي على فهارس معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة، وفهارس مكتبة الجامعة الأردنية ومطالعتي في كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، تمكنت من إحصاء نسخ الإقليد الموجودة في أنحاء متفرقة من العالم على النحو التالي:-

١ ـ نسخة مكتبة أمانة خزينة ببرسا بتركيا تحت رقم ١٩٤٨ ومنها صورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (٣٠٩ نحو)[1] وهي التي اعتمدتها أصلا في التحقيق ورمزها (أ).

---

(١) فهرس المخطوطات العربية/ معهد المخطوطات (نحو ٣٠٩).

٢ - نسخة مكتبة بودليان بأكسفورد بإنجلترا تحت رقم ١ / ١١٠٠ قسم المخطوطات العربية [١] وجعلت رمزها (ب).
٣ - نسخة المتحف العراقي الكاملة [٢] ببغداد تحت رقم ٤٩٠ وجعلت رمزها «ع».
٤ - نسخة المكتبة الوطنية في باريس [٣] بفرنسا تحت رقم ٤٠٠٣ قسم المخطوطات العربية وجعلت رمزها (ف).
٥ - نسخة المتحف العراقي [٤] الناقصة في بغداد تحت رقم ٧٧٥ ومنها صورة في معهد المخطوطات وجعلت رمزها (ن).
٦ - نسخة مكتبة الأسكوريال [٥] في مدريد بأسبانيا تحت رقم ٢ / ٦٢ وجعلت رمزها (س).
٧ - نسخة مكتبة الأمبروزيانا [٦] بميلانو في إيطاليا تحت رقم أ ١٠٥×، وجعلت رمزها (ط).

ثالثاً: وصف المخطوطات:

١ - مخطوطة مكتبة أمانة خزينة ببرسا بتركيا «المعتمدة أصلا»:

توجد منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة وتقع في (٣١٢) ورقة مكتوبة على الوجهين فيكون عدد صفحاتها أربعا وعشرين وستمائة صفحة في كل صفحة (٢٧) سطرا من القياس الكبير ١٦×٢٣,٥سم. وهي مكتوبة بخط نسخي

---

(١) تاريخ الأدب العربي «كارل بروكلمان» ترجمة رمضان عبدالتواب والسيد يعقوب بكر، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م ج٥ : ٢٢٦.
(٢) فهرس المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي تأليف: ناصر النقشبدني وزارة الثقافة والإعلام ص١٦.
(٣) تاريخ الأدب العربي «بروكلمان» ٥ : ٢٢٦.
(٤) فهرس معهد المخطوطات العربية ص ٩٦٠ نحو.
(٥) تاريخ الأدب العربي «كارل بروكلمان» ج ٥ : ٢٢٦.
(٦) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج٥ ص ٢٢٦.

جميل فيه بعض الضبط ويطرد هذا الخط فيها ويتشابه مع ألفها إلى يائها مما يدل على أنها كتبت على يد كاتب واحـد فقط. وقد التزم كاتبها نظام التعقيبة وعليها بعض التعليقات وتاريخ نسخها عام ٧٢٥هـ، وقد جاء العنوان فيها على النحو التالي:

كتاب الإقليد شرح المفصل. وأولها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. رب تمِّم بالخير. إياه أَحْمَدُ على نِعَمٍ تهللت وجوهها الصباح، وافترت مباسمها المتكشفة عن أقاح ولا افترار الصباح.».

وآخرها: (قال مؤلف هذا الكتاب أحمد بن محمود بن عمر الجندي ـ غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه ـ هذا ما سبق به وعدي من أن أفتح الغلق... عملته وأنا ببخارا صانها الله عن طوارق الحدثان ماكر الأجدان عملَ مَنْ طَبَّ لمن حبَّ... وللناس فيما يعشقون مذاهب.

فلنختتم بعد حمد الله سبحانه على جزيل آلائه، والصلاة على خيرِ خلقه محمد خاتم أنبيائه قائلين: اللهم وفقنا لما نزلف من رضاك الكريم بطولك العميم ومنك الجسيم والحمد لله رب العالمين).

وقد حملت في نهايتها اسم الناسخ وتاريخ النسخ ضمن العبارة التالية: (فرغ من تنميقه بعون الله وحسن توفيقه، الغريب الكئيب الضعيف الراجي رحمة ربه اللطيف عمر بن محمد بن عبدالملك القصراني البوجاني، يوم الجمعة العاشر من محرم الحرام حجة خمس وعشرين وسبعمائة بعمارة تبريز في المدرسة المباركة عمادية. ونظرا لما امتازت به هذه النسخـة من وضوح في الخط وندرة في الأخطاء وقرب من زمن المؤلف فقد جعلتها أصلا.

٢ ـ نسخة مكتبة بودليان في (أكسفورد) بـ (إنجلترا):

وقـد حصلت على نسخة مصورة عنها بالميكروفيلم عن طريق المراسلة وتقع في (١٧١) ورقـة مكتوبة على الوجهين فيكون عدد صفحاتها اثنتين وأربعين وثلاثمائة صفحـة وفي كل صفحـة (١٦) سطرا في كل سطر إحدى وعشرون كلمة مقياس ٢٨×٣٠سم وهي مكتوبة بخط بين النسخي والثلث وقد استعان ناسخها بعلامات

توضيحية في نسخه حيث أبرز كلام المصنف بخط كبير متميز عن كلام الجندي الشارح. وجعل أبيات الشعر مستقلة وذلك بجعل البيت في سطر مستقل به مشيراً إلى البيت الشعري بعبارة «شعر» قبل البيت ومنهيا إياه بثلاث فواصل على النحو التالي، ، ،. وعلى هوامشها بعض التعليقات والتصويبات كما حملت جوانبها عناوين لرؤوس الأبحاث والمطالب اللغوية المهمة وقد جاء مكتوبا على غلافها:

(المجلة الأولى من مجلتي كتاب الإقليد شرح المفصل في صنعة الإعراب. تأليف الفقيه الأديب، الحبر، المتقن المحقق أحمد بن محمود بن عمر الجندي. تقبل الله قرباته وجاد بحسن مكافأته إنه قريب مجيب ولي حميد، والحمد لله على كل حال من الأحوال، وصلاته على رسوله سيدنا محمد وآله خير آل.) وتاريخ نسخها عام ٧٢٩هـ وعليها اسم الناسخ.

ومن مزايا هذه النسخة أن ناسخها قد نقلها عن نسخة المؤلف نفسه، إذ جاء في آخر صفحة منها ما يثبت نقل الناسخ عن خط المؤلف بقوله: «وكان عدد سطور النسخة المكتوبة بخط المصنف كعدد سطور هذه النسخة، فنقلت خط المصنف سطرا سطرا من غير تغيير ولا تبديل ولا نقل ولا تحويل.

ومن مزاياها أيضا أن ناسخها قد ذكر أن تاريخ الفراغ من تصنيف الجزء الأول من كتاب الإقليد كان في حجة ٦٦٦هـ ضمن العبارة التالية:

فرغ من تنميق النصف الأول من شرح المفصل يوم الثلاثاء العاشر من شهر ذي القعدة سنة تسع وعشرين وسبعمائة نقلاً عن خط المؤلف ـ ألبسه الله حلة الرضوان، وأسكنه حلة الغفران يحيى بن القاسم العلوي اليمني أصلح الله حاله وأنعم بَالَه والحمد لله والصلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه، فقد كتب المصنف بخطه ما صورته نمّق هذه المجلة من مجلتي كتاب الإقليد في شرح المفصل مؤلفه أضعف عباد الله الفقير إليه أحمد بن محمود بن عمر الجندي غفر الله له ولوالديه. وفرغ من التنميق بحسن التأييد منه والتوفيق ببخارى حرست هي وبلاد الإسلام عن طوارق البوارق ونوائب الأيام، وقد كاد الظلام يكسر جناحه والصباح يوقد مصباحه، وكان ذلك في أوائل جمادي الآخرة من شهور سنة ست وستين وستمائة.

لكن عيب على هذه النسخة أنها تمثل جزءاً فقط من الإقليد مما حال دون اعتمادها أصلا، ولكنني اعتمدت عليها في المرتبة الأولى في المقارنة في الجزء الأول ورمزت لها بالرمز (ب) وأثبت كل خلاف فيها.

٣ ـ نسخة المتحف العراقي الكاملة ببغداد:

وقد حصلت على صورة منها بعد أن سافرت إلى العراق ووقفت على تصويرها صفحة صفحة. وتقع في (٦٦٨) صفحة في كل صفحة ٢٧ سطرا مقياس ٢٧×١٧سم. وقد كتبت بخطوط متعددة منها النسخ والثلث والرقعة والفارسي مما ينفي أن يكون نسخها ناسخ واحد بعينه وقد حملت هذه النسخة في نهايتها تاريخ نسخها واسم الناسخ ضمن العبارة التالية: (كمل الكتاب وتم ما فاته على يد العبد الضعيف المحتاج إلى الله اللطيف خير الدين بن مسعود غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه في العشر الأواخر من الشهر المبارك ذي القعدة عمّت ميامنه وشملت بركته من شهور سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة وذلك في المدينة المحروسة آمد حرستها الله تعالى عن شر قاصد إليها بالشر وعامد بعونه وكرمه وغفر الله لمن نظر إليه ودعا لكاتبه آمين يارب العالمين).

وهذه النسخة يعوزها الدقة كثيراً كما تخلو من الإعجام في أحايين كثيرة، كما أن فيها أخطاء شائعة إذ أن بعض نساخها لم يكونوا على درجة من الإتقان، ونظرا لاكتمالها فقد كان لها دور كبير في المقارنة والمقابلة، ورمزت لها بالرمز (ع).

٤ ـ نسخة المكتبة الوطنية بباريس في فرنسا:

وتمكنت من الحصول على صورة منها بالميكروفيلم عن طريق المراسلة وتقع في (٢٠٢) ورقة مكتوبة على الوجهين فيكون عدد صفحاتها أربعاً ومائتي صفحة في كل صفحة خمسة وعشرون سطرا وفي كل سطر ما يقرب من ست عشرة كلمة قياس ١٧×٢٢سم وهي مكتوبة بخط نسخي وقلما وجدت تعليقات على حواشيها وفيها بعض النقص. وأولها:

«بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، إياه أحمد على نعم تهللت وجوهها الصباح، وافترت مباسمها المتكشفة عن أقاح ولا افترار الصباح.»

وفي آخـرها تاريخ النسخ ولم يذكر اسم الناسخ . وختمت بالعبارة التالية : وقع الفراغ من انتساخ هذا الكتاب في غرة شهر الله المبارك جمادى الأولى في يوم الخميس وقت الضحى سنة أربع وخمسين وسبعمائة .

وكان لهذه النسخة دور في المقابلة والمقارنة في النصف الثاني منها حيث جاء الجزء الثاني منها مكتملا . وقد رمزت لها بالرمز (ف) .

٥ ـ نسخـة المتحف العـراقي النـاقصة ببغداد ومنها صورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة :

وقد اطلعت عليها أثناء زيارتي لبغداد وحصلت على صورة منها عن طريق معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمخطوطة تقع في (٢١٠) ورقة أي في عشرين وأربعمائة صفحـة في كل صفحـة (٢٧) سطرا في كل سطر قرابة سبع عشرة كلمة مقياسها ١٥×٢٦سم كتبت بخط الثلث وهي ناقصـة من أولهـا نقصا زاد عن مائة صفحة وناسخها غير متقن لما حوته من أخطاء كثيرة وعليه قل اعتمادي عليها ورمزت لها بالرمز (ن) .

٦ ـ نسخة مكتبة الأسكوريال بأسبانيا :

وقد تمكنت من الحصول عليها بالمراسلة وتقع في (١٩٤) ورقة مكتوبة على الوجهين فيكون عدد صفحاتها ثماني وثمانين وثلاثمائة صفحة كتبت بخط فارسي ممزوج بخط نسخي أحيانا ، وقد اكتظت حواشيها بالتعليقات وفيها نقص من أولها وآخرها .

وتنتهي ببحث الإدغام وليس على هذه المخطوطة تاريخ يبين سنة نسخها أو اسم الناسخ أو مكان النسخ .

وكان اعتمادي عليها اعتمادا قليلا كسابقتها .

٧ ـ نسخة مكتبة الأمبروزيانا بميلانو في إيطاليا :

أشار بروكلمان في كتاب تاريخ الأدب العربي[١] إلى هذه المخطوطة فأرسلت في

---

(١) انظر كتاب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ج٥ ص ٢٢٦ .

طلبها فلم يأتني رد فقمت بزيارة مكتبة الأمبروزيانا بميلانو في إيطاليا، وطلبتها من قيم المكتبة تحت هذا الرقم[1]

catalogue of the Arabic Manuscripts in the Biblioteca Ambrosiana V.2 Page 53 x (104-112) Fragment of Al-Īqlid, by (Al-Gundi) (No. 1248).

وحينما أحضر لي قيم المكتبة النسخة وجدتها في سبع ورقات ضمن مجموع في كل صفحة ٣٧ سطرا في كل سطر إحدى عشرة كلمة فعرفت أنها لا تسمن ولا تغني من جوع فرضيت من الغنيمة بالإياب.

---

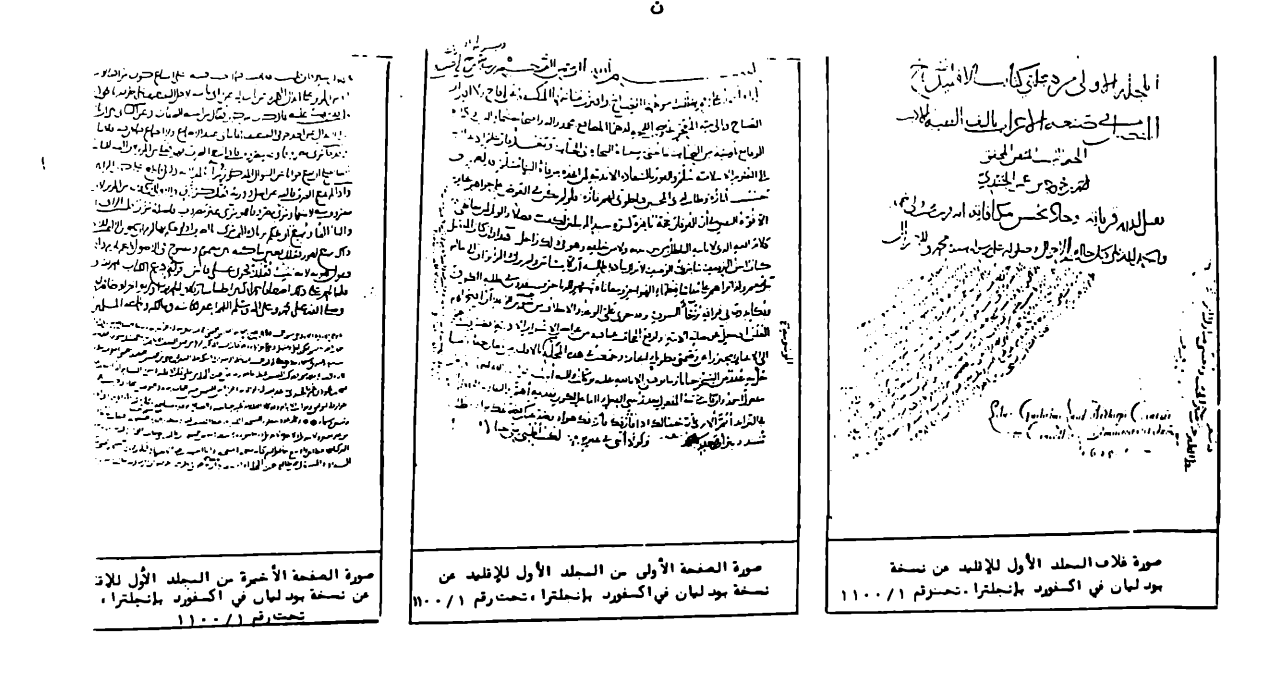
(١) دليل المخطوطات العربية في فهرس الأمبروزيانا جـ٢ صفحة ٥٣ × (١٠٤ - ١١٢) قسم الإقليد / تأليف (الجندي) (رقم: ١٥٠٦).

صورة الصفحة الأخيرة من كتاب الإقليد عن نسخة مكتبة أمانة خزينة ببرسا بتركيا، تحت رقم ١٩٤٨

صورة الصفحة الأولى من كتاب الإقليد عن نسخة مكتبة أمانة خزينة ببرسا بتركيا، تحت رقم ١٩٤٨.

صورة الصفحة الأولى من الإقليد عن مخطوطة المتحف العراقي الكائنة ببغداد تحت رقم ٤٩٠

صورة الصفحة الأخيرة من الإقليد عن مخطوطة المتحف العراقي الكائنة ببغداد تحت رقم ٤٩٠



صورة غلاف المجلد الأول للإقليد من نسخة بودليان في اكسفورد بإنجلترا . تحت رقم ١ / ١١٠٠

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول للإقليد من نسخة بودليان في اكسفورد بإنجلترا ، تحت رقم ١ / ١١٠٠

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول للإقليد من نسخة بودليان في اكسفورد بإنجلترا ، تحت رقم ١ / ١١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم)

(ربّ تَمّمْ بالخير)[1]

إياهُ أَحمِدُ على نِعَمٍ تَهَلَّلَتْ وُجُوهُها الصِّباح، وافترَّتْ مَباسِمُهَا المتكَشِّفَةُ عن أَقـاحٍ ولا افتـرارَ الصَّبَـاحِ. وإلى نَبيِّه المعجزِ بخُلوصِ اللّهجةِ لِدَهماءِ المَصاقعِ، محمَّدٍ وآلِهِ وأَصحابِهِ جُماةِ الدِّينِ وكُمَاةِ الوقائعِ، أُوجِّهُ من التَّحياتِ ما يُجنى به جَنَاةُ النَّجاةِ في الجَّناتِ وَبعْدُ..

فإنَّ عِلمَ الإعـرابِ إلى العُلومِ الإسـلاميّـةِ سُلَّمٌ، والفوزَ بالسَّعادةِ الأبـديـة ـ لِمَن اتخَـذَهُ مِرْقَاةً إليها ـ مُسَلَّم، قد لَعَمْري حَسُنَتْ آثارُهُ، وَطَابَتْ لدى المجْتَنينَ ـ فياطُوبى لَهُم ـ ثِمَارُه، فلو لَمْ يَكُنْ في الغَوصِ على جَواهِرِ بِحَارِهِ إلا قُوَّةُ اليقينِ في أنَّ القرآن[2] حُجَّةٌ باهرةٌ لنبوّةِ سَيِّدِ

تنبيه: قوله: (إياه أحمدُ على نِعم تهللتْ وجوهها الصّباح) وما يليه إلى قوله (عليه توكلتُ وإليه أنيب) هو مقدمة الجندي في كتاب الإقليد.

(١) قد يظن القارىء أن ما بين القوسين من دعاء إنما هو من وضع صاحب الإقليد، وليس الأمر كذلك، وإنما هو من وضع الناسخ لسببين:

* الأول: تعدد صيغ هذا الدعاء بتعدد نسخ الكتاب، فقد جاء الدعاء في نسخة «ف» على النحو التالي: «ربِّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري» وفي نسخة «ع» رب يَسِّرْ وتَمّم بالخير، وفي نسخة «ب» وبه نستعين والمثبت من الأصل.

* الثاني: ورود جملة الدعاء المعترضة على غير نسق مسجوع خلافا لما هو ملحوظ من التزام المؤلف بنظام الفواصل المسجوعة.

(٢) في ب: (الفرقان) والمثبت من الأصل وع.

المرسَلينَ، لَكَفتْ بهِ فضْلا. والويلُ لِمَنْ تَعاطى (تأويلَ)[1] كلام اللّهِ الذى «لا يأتيهِ البَاطِلُ مِنْ بينِ يَدَيهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ»[2] وهو في ذلك راجلٌ.

هٰذا وإنّ كِتابَ «المُفصَّلِ» كِتابٌ أَنيقُ الرَّصْفِ «سَامِرِيُّ»[3] الْوَصْفِ لا يَزالُ يُنَادِي طَالبيهِ أَنْ «لاَ مِسَاسَ»[4] وَلَمْ يزَلْ. «والْمَرْءُ تَوَّاقٌ إلَى مَا لَمْ يَنَلْ»[5].

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) مقتبس من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ سورة فصلت آية: ٤١، ٤٢.

(٣) سامري الوصف: ساحر الوصف، نسبة إلى «السّامريّ» الذي ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ ﴾ سورة طه آية ٨٥، وهو ساحر بني إسرائيل الذي حملهم على الضلال وأوقعهم فيه حينما عَمِلَ لهم من حُلِيِّهِمْ عجلاً جسداً له خوار، وقد تردَّدَ ذكرهُ وذكرُ عقوبتهِ في سورة طه آية ٨٥ إلى ٩٧ وانظر القصة في الكشاف ٢: ٥٥٠ ـ ٥٥١ والبحر المحيط ٦: ٢٦٦ ـ ٢٧٥ والقرطبي ١١: ٢٣٢ ـ ٢٤٢.

(٤) لا مِسَاسَ: أي لا أُمَسُّ ولا أَمُسُّ، وهي عقوبة السامريِّ في الدنيا، ذكرها الزمخشري في كشافه ٢: ٥٥١ قائلا: «عوقبَ في الدنيا بعقوبةٍ لا شيء أطمُّ منها وأوحش وذلك أنهُ مُنع من مخالطةِ الناس منعاً كُليا، وحرُم عليهم ملاقاتُه ومكالمتُه ومبايعتُه ومواجهتُه، وكل ما يُعايشُ به الناسُ بعضهم بعضا، وإذا اتفق أن يماسَّ أحَداً، رجلا أو امرأة حُمَّ الماسُّ والممسوس فتحامى الناس وتحاموه وكان يصيحُ لا مِسَاسَ، قال تعالى: ﴿ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ سورة طه آية ٩٧.

(٥) هذا مثل ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» ٢: ٢٨٤ وقال معلقاً عليه: يقال: تاق الرجل يتوق تَوَقَاناً إذا اشتاق يعني: أن الرجل حريص على ما يُمنع منه كما قيل: * أحب شيء إلى الإنسان ما امتنعا * وأورده الجاحظ في البيان التبيين ٣: ١٩٤ ضمن رجز. وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ١: ٢٣٥.

نَعَمْ وَلِـذَا تَرَاهُمْ ـ على مُقَـاسَـاةِ ظَمَـاءِ الهَـوَاجِرِ[١]، وَمُعَانَاةِ سَهَرِ الدَّيَاجِرِ[٢] يَسْتَنْفِدُونَ في طَلَبِهِ الطَّوْقَ، وَيُكَابِدونَ في فِراقِهِ بُرْحَاءَ الشَّوْقِ[٣].

وقَدْ جَرَى عليَّ الوعدُ ـ والإخلافُ مِنْ سُوسِ الوغْدِ[٤] ـ أَنْ أَفْتَحَ لَهُمُ الغلَقَ إلى حلِّ عويصاتِهِ الأبيَّةِ، وأَرفعَ الحِجَابَ عَمَّا فيهِ مِنْ غَوامِضِ الأَسرارِ الأدبيَّةِ. فَصَرَفْتُ هَمّي إلى الإِنْجازِ مُحْتَرِزاً عَنْ وَصْمَتَي تَطْويلٍ وإِيجازٍ. وَجَمَعْتُ في هذهِ المَجَلَّةِ[٥] المَوْسُومةِ بالإقليد مِنْ مَعَانٍ خَفَايا، ما حُلَّ بِهِ عُقَدُ من السِّحرِ خَبَايا، وَما توفيقي إلا باللَّهِ عليهِ توكّلتُ وإليهِ أُنيبُ.

تنبيهـات:

* كلُّ إحالة لكتاب سيبويه في حواشي الإقليد فهي لطبعة هارون ما لم أشر بـ (ط بولاق).
* كل إحالة للخزانة في حواشي الإقليد لطبعة هارون ما لم أشر بـ (ط بولاق).
* كل إحالة لمجمع الأمثال للميداني فهي لنسخة المرحوم محمد محيي الدين عبدالحميد.

(١) الهواجر: جمع هاجرة وهي نصف النهار، وشدة الحر. اللسان: مادة (هجر).

(٢) الدَّياجر: لم أجدها في الصحاح ولا اللسان ولا القاموس، وإنما وجدت فيها دياجير جمع ديجور وهو الظلام، ونقل صاحب التاج في الأساس دياجر، فنظرت في الأساس فلم أرها، وإنما رأيت دياجير. وقد صحح هذا النقل في حاشية التاج. ومع ترك ذكره في القواميس إلا أن هذا الجمع سائغ في اللغة إذا ما أشبعت الكسرة، والاجتزاء والإشباع باب واسعٌ في اللغة، ومثله: صيارف وصياريف.

(٣) البُرَحَاءُ: الشدة والمشقة ـ الصحاح واللسان (برح).

(٤) السُوسُ: الطبع، والوغد: الدنيء ـ الصحاح واللسان (سوس، وغد).

(٥) المَجَلَّةُ: صحيفة يكتب فيها. وعن ابن سيدة في اللسان. المَجَلَّةُ الصحيفة فيها الحكمة كذلك روى بيتُ النابغة بالجيم. مَجلَّتهُم ذاتُ الإِله ودينُهمْ قويمٌ فما يَرْجُونَ غيرَ العواقبِ والجَمْع مَجَالٌّ. اللسان مادة: (جلل).

بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الأستاذُ الإمامُ الأجَلُّ، فَخْرُ خُوارِزْمَ، رَئِيسُ الأفاضِلِ أبوُ القَاسِمِ مَحْمـودُ بْنُ عُمـرَ الـزَّمَخْشَرِيُّ ـ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : اللَّهَ أَحْمَدُ عَلَى أنْ جَعَلَني مِنْ عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ.

قوله: «ٱللَّهَ أَحْمَدُ......»

قدم مفعولَ «أحمدُ» وإن كانت رتبة المفعول أن تقع بعد رتبتي الفعل والفاعل، لكون تقديمه أهم، والتفات الخاطر إليه في التزايد أتم. ألا ترى أن حبيبا لك إذا فارقَكَ فأرّقَكَ هَواهُ، وصدَّ عَنْكَ فصدَّعكَ نواهُ وظلتَ تُنْشِدُ ونيرانُ وَجْدِكَ تَتَّقدُ:

١ ـ وَلَولا أَنَّني في غَيرِ نَوْمٍ لَكُنْـتُ أظنني مِنِّي خَيَالا[1]

وكانت عينُك تَقَرُّ بِهِ عندَ تَقرُّ بِهِ، وقيلَ لكَ: ما الذى تتمنى؟ لا تكادُ تَبْعَدُ عن أنْ تقـولَ: «وجـهَ الحبيبِ أتمنى»، بتقـديم المفعـولِ لكونه نُصْبَ عينيكَ. واللهُ ـ سبحانه ـ هو المنعمُ بأنواع النعم، جلائلها ودقائقها، فيكون تقديم ذكره هو الأهم.

و (المدحُ والحمدُ): هما الثناء والنداءُ على الجميل وغيره، وقيل: المدحُ قبلَ الإحسان وبعدَه، والحمدُ بعده.

قوله: «من علماءِ العربيةِ....»

هذا أبلغُ من قوله عالماً، فقوله: (من علماءِ العربيةِ): يشهدُ بكونه «معدوداً»[2] في زُمرتهم ومسلّماً له الاتصاف بصفةِ العلم إذا سُلِّمَ[3] لمن هو منهم. والعربية: تقع على المفرد والمركب. أما اللغة فعلى الأول لا غيرُ.

---

(١) البيت للمتنبي من قصيدة له في مدح بدر بن عمار وهي من الوافر ومطلعها:

بقائي شاء ليسَ هُمْ ارتحالا وحُسنَ الصَّبرِ زمّوا لا الجِمالا

انظر ديوانه ٣ : ٣٢٩، وضع عبدالرحمن البرقوقي ط دار الكتاب العربي.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وع. (٣) الضمير في سلم عائد على العلم.

وَجَبَلَنِي عَلَى الغَضَب لِلْعَرَب وَالْعَصَبِيَّةِ. وَأَبَى لِيَ أَنْ أنفَرِدَ عَنْ صَمِيمِ أَنْصارِهِمْ وَأَمْتَازَ. وَأَنْضَوِيَ إِلَى لَفِيفِ الشُّعوبيَّةِ وَأَنْحَازَ...

قوله: «وَجَبَلَني (على الغَضَبِ للعرب والعَصَبِيَّة)...»[1]

جبل الله الخلق: أي طبعهم على أمر يثبتون عليه، أي خلقني على هذه الطينة[2] وهي الغضب لأجل العرب، أي على الانتصار لهم.

يقال: غضب به: إذا دفع عنه وهو ميت، وإن كان حيا فباللام.

قوله: «والعصبية...»

هي التعصب، وهو التكلف لأن يصير كالعصبة له، كتقيَّس: انتسب إلى قيس، وحقيقتها: (الخَصْلة المنسوبة إلى العَصَبةِ، وهيَ قرابة الأب.

(وأبى لي): أي منعني.

قوله: «صميم».

(صميمُ كل شيء)[3]: خالصه، كأنه شيء به صمم لعدم قبوله شوباً.

قوله: «وأنضوى إلى لفيفِ الشُّعوبية...»

أنضوى: أنضم، واللفيف: الفريق الملتف من قبائل شتى، والشعوبية: (مؤنث)[4] الشعوبي، وهو الذي يصغّر شأن العرب، ولا يرى لهم على العجم فضيلة، إذ هي (عند الله)[5] بالتقوى لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا﴾[6] الآية. والنسبة إلى لفظة

---

(١) ما بين القوسين ليست في ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) الطينة: الأصل.

(٣) في ب «صميم الشيء» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «مصدر» بدل مؤنث.

(٥) في ب: «عنده» والمثبت من الأصل وع.

(٦) سورة الحجرات آية ١٣.

. . . .

شعوب. فتكون نسبة إلى مفرد، وهي سائغة وإنما الامتناع للنسبة إلى الجمع، وهي بالنظر إلى المعنى، وسيتضح لك السر في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «وأنحـــاز. . .»

الانحياز: انفعال من الحوز، وهو الجمع.

. . . وَعَصَمَني مِنْ مَذْهَبِهِمُ الّـذِي لَمْ يُجْـدِ عَلَيْهِمُ إلاَّ الـرَّشْقَ بأَلْسِنَةِ اللاعِنين. والْمَشق بأَلْسِنَةِ الطَّاغين. وإلى أَفْضَلِ السَّابقِينَ وَالمُصَلِّين أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَواتِ المُصَلِّين. . .

قوله: «لم يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلا الرَّشْقَ»

(أَجْدَى عليه): نفعه.

و(الرَّشْقُ): الرَّمْي.

فأما (المَشْقُ): فهو السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة[1].

قوله: وإلى (أفضل)[2]. . . . إلى قوله صلوات المصلين».

(المصلى): تالي السابق في الحلبة، لأنه يلي رأسه صلوى ذاك، وهما مَضْربَا ذنبة.

والحَلْبة: الخيل تجمع للسباق[3] ومنه قيل أبوبكر السابق، وعمر المُصلِّي[4]، ومنه الصلوات، لأنها تالية الإيمان. ولما كان المصلى من شأنه أن ينعطف على غيره حُنُوّاً عليه كالأُمِّ في انعطافها على ولدها. ومنه صلى الله عليه، أي ترحم.

قدم مفعول التوجيه كما قدم مفعول «الحمد».

و (أفضل صلوات المصلين): أفضل دعوات الداعين.

---

(١) انظر الصحاح للجوهري فقد اقتبس منه صاحب الإقليد معنى المَشْق بنصِّه: الصحاح: (مشق).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) قال ابن منظور في اللسان: «والحَلْبَةُ بالتسكين: خيل تجمع للسباق من كل أوب لا تخرج من موضع واحد ولكن من كل حي». اللسان: (حلب).

(٤) ذكر ابن منظور في مادة «صلا»: (وفي حديث عليّ أنه قال: سبق رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصلى أبوبكر، وثلث عمر، وَخَبَطَتْنَا فتنة فما شاء الله.

مُحَمَّدٍ الْمَحْفوفِ مِنْ بني عَدْنَانَ بجَمَاجِمِها وَأَرْحائِهَا. النَّازِلِ مِنْ قُرَيْشٍ في سُرَّةِ بَطْحَائِهَا. الْمَبْعُوثِ إِلَى الأسْوَدِ والأحمَرِ بالكِتَابِ العَرِبيِّ المُنَوَّرِ..

قوله: «مُحَمَّدٍ.... إلى قَوْلِهِ ٱلْعَرِبيِّ ٱلْمُنَوَّرِ»

يقال: حَفُّوا به، وَٱحْتَفُّوا بِهِ. و (حُفَّتِ الجَنَّةُ بالمَكَارِهِ)[1]، أراد بذلك أنه عليه السلام من بين الجماجم والأرحاء. وقد تُعبِّر العرب عن حُسن الشيء وشرفه بالبَيْن. يقال: «زيد من بين القوم» أي: هو أحسنهم وأشرفهم.

والجماجم والأرحاء: من عبارات النسّابين، يقولون للقبيلة الشريفة هي من جماجم القبائل ومن أرحائها[2].

وعن ابن الأعرابي[3] أن عظام الرأس كلها جمجمة، فأعلاها: الهامة.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ج١٧: ١٦٥ وهو أول الأحاديث الواردة في كتاب الجنة وصفة نعيمها.

(٢) الأرحاءُ في الأصل: عامة الأضراس واحدها رحى، وخص بعضهم به بعضها، فقال قوم: للإنسان اثنتا عشرة رحى في كل شق ست، فست من أعلى وست من أسفل وهي الطَّواحن، ثُمّ النَّواجذ بعدها وهي أقصى الأضراس، اللسان: (رحا).

(٣) انظر قول ابن الأعرابي في تفسير الجمجمة والهامة في اللسان مادة: (جَم).

ورحا[1] القوم: سيدهم الذي به يَعْصِبُونَ أَمْرَهُم.

وقيل: الأرْحَاء[2]: الثابتةُ، لأنهم لا ينتجعون غير أرضهم.

وقريش: ولد النَّضْرِ بنِ كِنانَةَ، سُمُّوا بتصغير قِرْش، وهو دابة عظيمة في البحر تعبث بالسفن، ولا تُطاق إلاّ بالنَّار، والتصغير للتعظيم كَدُوَيْهِيَةٍ للموت في قوله[3]:

٢ ـ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وقيل: من القَرْشِ، الجمع، لأنهم كانوا كَسَّابين بضربهم في البلاد وقطعهم الأغوار والأنجاد، ولأنهم جمعوا المكارم كلها.

و«سُـرَّةُ الـوادي»: أَوْسَـطُهُ، وأصلها سُرَّة الصَّبي وهي ما يبقى في البطن بعد القـطع. و«البَـطْحَـاءُ»: مسِيل فيه دُقاقُ الحصى. و«قريشُ البِطَاح»: هم الذين يَسْكُنُـونَ بَطْحَـاء مكَّة، وهم الأفاضل، ويقال لغيرهم قريشُ الضواحى والنازلون البطحاء خيرهم والنازلون أوسطها خير الخير، والأسود والأحمر العرب والعجم لأن الغالب على العرب من الألوان هو السواد، والأحمر في الأصل: الروم ثم عَمَّ.

و(المنور): من نَوَّرَ الحُجَّة: بَيَّنها.

---

(١) في ب «رحى»: والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز لقول ابن بري: الرحا عند الفراء يكتبها بالياء والألف لأنه يقال رحوت بالرحا ورحيت بها ـ اللسان (رحا).

(٢) جاء في حاشية ب: (الأرحـاء ما استقل من القبائل واستغنى عن غيره، وعن أبي عبيدة: الأرحاء ست: قبيلتان من مضر وهما كنانة وتميم، واثنتان من ربيعة وهما بكر وعبدالقيس، واثنتان في اليمن وهما طيٌّ وكلب، سموا أرحاء لعدم انتجاعهم عن أرضهم بل يترددون فيها كتردد الرحى) انتهى.

(٣) عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري ـ انظر ديوانه ص ١٣٢ وصدره:

وَلآلِهِ الطَّيبِينَ أَدْعُو اللَّهَ بالرِّضْوَانِ. وأَدْعُوه عَلَى أَهْلِ الشِّقَاقِ لَهُمُ والعُـدْوانِ. ولعـلَّ الـذِين يَغُضُّون مِنَ العَرَبِيَّةِ وَيضعُونَ مِنْ مِقْدَارِهَا. وَيُرِيدُونَ أَنْ يَخْفِضُوا مَا رَفعَ اللَّهُ مِنْ مَنَارِهَا. . .

قوله: «ولآلِهِ. . . . إلى والعُدْوان».

قدم هنا أيضا المفعول. و «الشِّقاق» : الخِصَام من الشِّق، وهو الجانب، كما أنّ ذلك من الخُصْم بالضم، وهو جانب الوادي.

و«المعاداة» مِنْ عُدْوةِ الوادي، وهي جانبه.

وقوله: يَغُضُّون، غض منه: عابه وحطّ منزلته من غضّ بصَره خفضه، ومثلهما: وَضَعَ الشيءَ، ووضعَ فيه.

قوله: «ويُرِيدُون أَنْ يَخْفِضُوا ما رَفَعَ اللَّهُ مِنْ مَنَارِهَا»

الخفضُ: ضد الرفع في الأعيان، كالخفْتِ في الصوت. (والمنار): جمع منارة، وهي علم الطريق الذي يهتدى به، لا تصاف الهداية بالنور، ثم قيل لكل ذي قدر مشهور: رفيع المنار. والمراد هنا القدر.

= وكلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

ومطلعها وهي من الطويل:

أَلا تَسأَلانِ المرءَ ماذا يحاوِلُ أَنحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَباطِلُ

ودُوَيْهِيَة: تصغير داهية، ويروى مكانه خُوَيْخِيَة وهو مصغر خَوْخَة بفتح فسكون ـ وهي الباب الصغير، أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، والمراد بالأنامل: الأظافر، وصفرتها تكون بعد الموت، والشاهد في هذا البيت قوله:

«دويهية» حيث صغرها للتعظيم، وقيل إنَّ تصغيرها إشارة للتحقير.

انظر شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد محيي الدين وآخرين ١ : ١٩١.

. . . حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خِيرَةَ رُسُلِهِ وَخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجَمِ خَلْقِهِ. وَلكِنْ فِي عَرَبِهِ، لَا يَبْعدُونَ عَنِ الشُّعُوبِيَّةِ مُنَابذَةً لِلحَقِّ الأَبْلَجِ.

قوله: «حَيثُ لَمْ يَجعلْ خِيرَةَ رُسُلِهِ. . .»

(حيث): أصله في المكان، فاستعمل في الزمان بمعنى: «حينَ»، وهو و (إذ) قد غَلبـا في المجيء للتعليل دون سائـر الـظروف، لأن الظرفَ والتعليلَ سيّان في مؤدَّيهما في قولك: «أكرمتُه لإحسانه»، و «أكرمته إذْ أَحَسَنَ»، لأنك إذا أكرمته في وقت إحسـانـه، فإنما أكرمته لإحسانه. و(الخِيْرَةُ): من التَخيُّر[1]، تجيء بمعنى المصـدر، وبمعنى المتَخَّير، يقال: محمدٌ خِيرةُ الله من خلقه، و(خيرُ كتبه) أي أفضلها وأصله: أفعل، ولذا قيل: هما خير القوم، وهم خير القوم.

قوله : «في عَجَمِ خَلْقِهِ»

العَجَمُ: خلافُ العـرب، من العَجْمِ وهـو النَّـوى، ومـدار التـركيب يدل على الإخفاء، ومنه رجل أعجم، وامرأةَ عَجْماء، لا يفصحان عن كلامهما وعجَم العُودَ: عضَّهُ ليعرفَ صلابته مِنْ رَخَاوته، لأنه بإدخاله إياهُ فَاهُ قَدْ أخفاهُ. وقالوا لكل ذي صوت من البهائم وغيرها أعجم.

قوله: «مُنَابَذةً. . . . . إلى المنهج».

(المنابذةُ): إظهار العداوة من المعادِيَيْن، فكأن كلا منهما يَنْبذُ، ما في قلبه من العداوة. و(الحق الثابت): الذى لا يسوغ إنكارُه من حقَّ الأمرُ: ثَبتَ، و (صبيحٌ أبلجُ): بيِّنُ البَلَجِ ، أي مشرق مُضيءٌ قال[2]:

٣ ـ حتى بَدَتْ أَعَناقُ صُبْحٍ أبلَجَا[3]

---

(١) التخير: الاصطفاء ـ اللسان مادة (خير).

(٢) هو العجَّاج ـ انظر ديوانه ص ٣٦٨.

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز وترتيبه الرابع والستون من أرجوزة للعجاج عدتها سبعة وأربعون =

.... وَزَيْغـاً عَنْ سَواءِ الْمَنْهَـجِ. والَّذِي يُقْضى مِنْهُ الْعَجَبُ حالُ هَؤُلاءِ في قِلَّةِ إنْصَـافِهِمُ. وَفَـرْطِ جَوْرِهِمُ واعْتِسَافِهِمُ. وَذلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِـدُونَ عِلْمـاً مِنَ العُلُومِ الإسْـلامِيَّـةِ فِقْهِهَا وكَلامِها وَعِلْمَي تَفْسِيرِهَا وأَخْبارِهَا إلا وافْتِقَارُهُ إلى العَرَبِيَّةِ بَيِّنٌ لا يُدْفَعُ ومكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ».

و(الـزَّيغُ): الميلُ. و(سَـواءُ الـطَّريق): وَسَطُه، لاستواء طرفيه. و(المنهج): الطريق الواضح. وانتصابُ «منابذة وزيغاً»: على أنّ كُلًّا منهما مفعولٌ له، كأنه قيل: يقربون (منهم)[1] من أجلِ المنابذة.

قوله: «والذى .... إلى لَا يَتَقَنَّعُ»

«قضاءُ العَجَبِ» إتمامه، أي تتعجب منه كلَّ التعجب حتى لا يبقى. بل فني الكلُّ، هذا إذا كان «القضاءُ» بمعنى الإفناء، من قضى نَحْبَه، مات، وضَرَبَهُ فقضى عليه: قتله، أو من قضى حاجته، ويجوز أن يكون من «قَضَاهُ»: أحكَمَهُ.

قال[2]:

٤ - مَسْرودَتَانِ قَضَاهُمَا[3]

ويحتمل أن يكـون بمعنى يفعـل العجب. من قضيتُ كَذا: فَعلتُه، أو يحكم بالعجب من قضيت كذا: حكمت به. والعَجَبُ يكون للتعجب، ولما يكون منه

= ومئة شطر من الرجز. وأعنق الصبح: أوائله. والأبلج: الأبيض. يقول: حتى ترى بياض الصبح.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) القائل أبو ذؤيب الهذلي. جمهرة أشعار العرب ص ٢٤٧ وفي المفضليات برقم ١٣٠. وفي الأصمعيات برقم ٢٥. وفي شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩.

(٣) هذا بعض بيت لأبي ذؤيب وترتيبه في القصيدة الثاني والستون من مرثيته التي هي في الذروة =

. . . .

التعجب. (الفـرط): اسم من أَفرطَ جاوزَ الحدَّ. (والاعتساف) الأخذ على غير طريقٍ. و(أنهم): أي لأنهم، وحَذْفُ الجارِّ مَعَ (أنّ) و (أنْ) كثيرٌ منه قولُ أبي الطيِّب[1]

٥ - وَكَمْ لِظَلامِ اللّيلِ عِنْدكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[2]

أي: (بأنَّ). وقوله[3]

٦ - إذا تَرَحَّلْتُ عَنْ قَوْمٍ وَهُمْ قَدَرُوا أَنْ لا أُفَارِقُهمْ فَالرَّاحِلُونَ هُمُ[4]

أي: (على أنْ).

= العليا من الشعر قالها في رثاء أبنائه، وعدتها ثلاثة وستون بيتا من الكامل ومطلعها:

أَمِنَ المُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ لَيسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وبيت الشاهد كما جاء في شرح أشعار الهذليين ١ : ٣٩.

وعليهِمَا مَاذِيَّتَانِ قَضَــاهُمَا دَاوُودُ أَوْ صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

والمسرودَة: المحكمةُ النّسجِ من الدروع، والماذِيَّة: البيضاء، وقيل: خالصُ الحديد وجيِّدُه، قَضاهُما: فرغَ من عملِها، الصَّنَعُ: الحاذق والمقصودُ بِهِ هَا هُنا تُبَّع، والسَّوابغ: الدروعُ الوافيةُ الواسعةُ، وتُبَّعُ: لقبٌ لكلِّ ملكِ اليَمن.

ومـوضـع الشـاهـد في البيت قوله: «مَسْرودَتانِ» وما قبله من محذوف الذي هو الموصوف، والتقدير: وعليهما درعا ن مَسْرودَتَانِ، وكذلك في قوله السوابغ والتقدير: الدروُع السَّوابِغُ.

(١) ديوانه ١ : ٣٠١، ٣٠٢ وهو من بحر الطويل قاله في مدح كافور الإخشيدي سنة ٣٤٧هـ من قصيدة عُدَّتُها سبعةٌ وأربعون بيتاً ومطلعها:

أغالبُ فيكَ الشَّوقَ والشَّوقُ أَغْلَبُ وأَعْجَبُ مِنْ ذا الهَجْرِ والوَصْلُ أَعْجَبُ

(٢) المَـانـويةُ: أَتبـاعُ ماني القائلون بالنُّور والظُّلمةِ وأن الخيرَ كُلَّه من النُّور والشَّرُّ من الظلمة، والمعنى: كم للظلمةِ من نِعمة عندك ـ مخاطبا نفسه ـ تُبيِّنُ أن المانَويةَ كاذبةٌ في زَعْمِها.

(٣) هو المتنبي أيضا ـ انظر ديوانه ٤ : ٨٩.

(٤) البيت ترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة للمتنبي عدتها سبعة وثلاثون بيتا من البسيط، قالها =

. . . وَيَرَوْنَ الكَلَامَ في مُعْظَمِ أَبْوابِ أُصُولِ الفِقْهِ وَمَسَائِلِهَا مبنيًّا عَلَى عِلْمِ الإِعْـرَابِ، وَالتَّفَـاسِيرَ مَشْحُونَةً بالرِّوَايَاتِ عَنْ سِيبَوَيْهِ وَالأَخْفَشِ وَالكِسَائي وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ النَّحْوِيينَ البَصرِيِّين والكُوفِيِّينَ . . .

و(الفقه): علم المصرَّح والمضَمَّن من الكلام كقولك: (فلان جبان الكلب)، أي مضياف، فالمصرَّح جبن الكلب عن الهرير في وجه الزائر والمضمَّن مضيافية صاحبه ذي الإحسان الوافر، لأن تركه النباح في وجه من لا يعرفه مشعر باتصال مشاهدته وجوها إثر وَجوه، واتصالها مشعر بأنه مضياف، قد كملت شهرته بحسن قرى الأضياف.

وفي «نـوادر الأُصـول»[1]: أن الفقـه من الفقوء، قلبت الهمزة هاء كـ (هياك) و(إياك)، ولاشك في أن الوقوف على غرض المتكلم بعد الوقوف على المصَّرح لا يعرى عن ضرب شق ليتغلغل إلى المضمن، ثم صار عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية. فالمتضّمن ثَمَّ من الواضع، وهنا من الشارع.

في عتاب سيف الدولة، ومطلعها:

واحَرَّ قلباهُ مِمَّن قَلْبُهُ شَبمُ وَمَنْ بِجِسْمي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

ورواية البيت الذي تمثل به صاحب الإقليد جاءت في الديوان على النحو التالي:

إذا تَرَحَّلتَ عَنْ قومٍ وَقد قَدَرَوا أنْ لا تُفارقهم فالراحلون هم

وعـلى هذه الرواية يسقط الاستدلال به على حذف الجار، وقد شرحه البرقوقي بقوله: «إذا رحلت عن قوم وهم قادرون على إرضـائـك حتى لا تضـطر إلى مفارقتهم فهم المختارون لفراقك، فكأنهم هم الراحلون عنك» أ. هـ وقد أورد فيه شروحا لغيره، انظر شرح ديوان المتنبي للبرقوقي طبعة دار الكتاب العربي ج٤ ص٨٩.

(١) انظر كتاب: «نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول» ـ صلى الله عليه وسلم ـ ص٢٧ لأبي عبدالله بن علي بن الحَكيم الترمذي من علماء خراسان (٢٠٥هـ ـ ٣٢٠هـ) مطبعة دار السعادة بالقسطنطينية عام ١٢٩٣هـ.

. . . .

و(لايدفع): لا ينكر، و(لا يتقنع): لا يُخفي، من قَنَّعْتُ المرأة فتقنعت أي ألبستها.

قوله: «مشحونة. . . . . إلى قوله والفراء»

أي مملوءة بالروايات عنهم. خص الأربعة، لأن سيبويه أستاذ البصرة، والأخفش تلميذه، والكسائي أستاذ الكوفة، والفراء تلميذه، والإعراب بصري وكوفي.

. . . . . وَالاسْتِظْهَارَ فِي مآخِذِ النُّصُوصِ بِأَقَاوِيلِهِمْ. وَالتَّشبُّثَ بِأَهْدَابِ فِسْرِهِم وَتَأْوِيلِهِم. . .

قوله: «والاستظهار في مآخذ النصوص. . .»

(الاستظهار): الاستعانة.

و(الأخذ): حوز الشيء إلى جهة، يقال: أخذ الخطام وبه[1].

و(النَّصُّ): من نصَّ الناقة رفعها في السير، وحملها على سير فوق سيرها المعتاد، ومنه: المِنَصَّةُ، للعريش الذي تُنَصُّ عليه العروس أي تظهر وتقعد بضرب تكلف.

قوله : «والتَّشبُّثَ بأَهْداب فِسْرِهِمْ وَتَأْوِيلِهِم».

(التَّشَبُّثَ) : التَّعَلُّق.

(الفِسْرُ) : الكَشْفُ.

و(التَّأويل) : مَصْدر أَوَّل الحديث.

---

(١) معنى قوله: (أخذ الخطام وبه) أي: أخذَ الخطام وأخذ بالخطام، وكلاهما بمعنى، اللسان: (أخذ).

والخطام: الحبل الذي يقاد به البعير، والجمع خطم، اللسان: «خطم».

وَبِهَذَا اللِّسَانِ مُنَاقَلَتُهُم فِي الْعِلْم وَمُحَاوَرَتُهُم وَتَدْرِيسُهُم وَمُنَاظَرَاتُهُم. وَبِـهِ تَقْـطُرُ فِي القَـرَاطِيس أَقْلامُهُم. وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكَ وَالسِّجِلاَتِ حُكَّامُهُم فَهُمْ مُلْتَبِسُونَ بِالعَرَبِيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا....

(نَاقلتُ فلاناً القولَ): أي حدثته، والمحاورة: مداورةُ الكلام، وكلمته فما أحار جوابا: فما رده. و(المناظرة): إما من قولهم دور متناظرة أي متقابلة، وإما من النظر وهو الرؤية، وإما من النظير وهو المثل.

قوله: «مُلتبِسونَ بالعربيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا...»

أي متعلقون بها أية طريقة، والتنوين عوض عن المضاف إليه كما في «حينئذ».

قال زهير[1]:

٧ ـ بَانَ الخَلِيطُ وَلَمْ يأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا   وَزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقاً أَيَّةً سَلَكُوا[2]

---

(١) انظر شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب مصور عن طبعة دار الكتب ص ١٦٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير مطلع قصيدة قالها في الحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد عندما أغار على بني عبدالله بن غطفان واستاق إبل زهير وراعيه يسارا، وعند الأصمعي: أن ليس للعرب قصيدة كافية أجود من هذه، ديوان زهير ص ١٦٤.
وبانَ يبينُ، بينونةً: بَعُدَ، والخليط: المجاور لك في الدار، ولم يأووا: لم يرحموا، أويتُ إليه إيَّةً ومَأْويةً: رحمته، وأيَّةً سلكوا: أي جهة سلكوا.
والمعنى: بانوا عنك بمن تحب، ولم يرقُّوا لك وجعلوا زادك الاشتياق إليهم أيَّةَ جهة سلكوها.

«.. غيرَ مُنفَكِّينَ مِنْهَا أَيْنما وَجَّهوا، كَلٌّ عليها حَيثُما سَيَّروا، ثم إنَّهُم في تَضَاعِيفِ ذلِكَ يَجْحَدونَ فَضْلَهَا.

قوله: «أينما وَجَّهُوا كُلٌّ عليها حيثُ سيَّروا».

وجَّهَ، وتوجَّه بمعنىً، كبيَّن وتبيَّنَ، وفي المثل:

بيَّنَ الصُّبْحُ لذي عَيْنَيْنِ[1]

وهو كَلٌّ عليه: أي عِيالٌ وثِقْلٌ، وَسَيَّرَ هنا: بمعنى سارَ «تدريس»، وهو في الأصلِ متعد بمعنى: حيث سيَّروا دوابّهم ونحو ذلك، ومثله: أناخَ بمعنى نَزلَ، والأصل: أناخَ ناقَتَهُ.

قوله: «في تضاعيفِ ذلك»

سُمِّيَ الضعيفُ بالتضعيفِ الذي هو المصدر فجمع كما سُمِّي النَّباتُ بالتَّنْبِيتِ قال:

٨ - وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا تَنْبِيتُ[2]

قوله: «ثم إنهم».

أي إنهم في أثناء ما ذكرت من مواضع استعمالهم العربية يجحدون فضلها وهذا وصف لهم إما بالبَلَهِ، وإما بإنكار الحقِّ مع العلم به.

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ٢: ٩٩، ونصه هناك: قَدْ بَيَّنَ الصُّبْحُ لذي عينينِ، ويضرب للأمر يظهرُ كلَّ الظُّهور.

(٢) اختلف في نسبة البيت وروايته، ففي حين نسب للعجاج مرة ولابنه رؤبة مرة أخرى جاءت روايته في الديوانين على النحو التالي:

صحراءُ لَمْ يَنْبُتْ بِهَا تَنْبِيتُ

(ديوان العجاج ص ٤٦٤، وديوان رؤبة ص ٢٥).

...... وَيَدْفَعُونَ خَصْلَهَا. وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوْقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا. وَيَنْهَوْنَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمَهَا وَيُمَزِّقُونَ أَدِيمَهَا. . . .

قوله : «خَصْلها».

الخَصْلُ : الغلبة في النضال، ومنه الخُصْلَةُ من الشعر، لأنه لُفَّ بعضُها ببعض حتى قَوِيَتْ وغَلَبَتْ. وقيل: هو الغلبة في السِّباق ومنه تخاصلوا، تسابقوا، وقيل في القمار ثم استعمل في كُلِّ غلبةٍ.

قوله: «ويذهبون (عن توقيرها)»[1]

ذَهَبَ عنه: تَرَكَهُ، وَعَليهِ نَسِيَهُ، وإليه: تَوَجَّه، وبِهِ: أَذْهَبَهُ، والتوقيرُ: التبجيلُ.

= والذي أوقع اللبس في نسبته للعجاج مرةً وابنهِ مرةً أُخرى ورودها في الديوانين، وقد أسقطها ناشرُ ديوان العجاج (وليم آلورد) وقال في مكانها هذه الأرجوزة التي أولها:

يارَبِّ إنْ أَخْطَأْتُ او نَسِيتُ   فَأَنْتَ لا تَنْسَى ولا تَمُوتُ

منسوبة هنا للعجاج وهي منقولة من ديوان رؤبة بن العجاج، وقد ظفر محقق ديوان العجاج (عزة حسن) بتحقيقها وقال متعجبا من ناشر ديوان رؤبة حين نسبها لرؤبة: «ولا أدري كيف فعل هذا، وقال هذا القول؟! وأعجب له لماذا لم يسقطها من ديوان رؤبة ويثبتُها في ديوان العجاج؟! ولم يقل في مكان الأرجوزة في ديوان رؤبة إنها منقولة من ديوان العجاج؟! والحق أن الأرجوزة للعجاج، لأن الأصمعي رواها له كما ترى، ولأن رؤبة لا يمكن له أن يمدح مَسْلَمَةَ بن عبدالملك، لأنه كانَ صغيراً حين مات مَسْلَمَةُ، انظر حاشية ديوان العجاج تحقيق عزة حسن ص٤٦٤.

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

ويَمضُغُونَ لَحْمَهَا. فَهُمْ في ذلِكَ عَلَى المَثلِ السَّائِرِ: «الشَّعِيرُ يؤْكَلُ ويُذَمُّ» ، وَيدَّعُونَ الاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا وأَنَّهُمْ لَيْسُوا في شِقٍّ مِنْهَا. فإنْ صَحَّ ذلـك فَمَا بَالُهُمْ لاَ يُطَلِّقون اللُّغَةَ رَأْساً والإعرابَ. ولاَ يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُم الأَسْبَابَ.

قوله: «وَيْمضُغُونَ لَحْمَهَا».

أي يعيبونَها ويغتَابونَها، وهذا تمثيل. ومنه قَوله عز وجل: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ ﴾[1] الآية.

قوله: «على المَثَل السَّائر».

المَثَلُ ، والمِثْلُ، والمَثِيلُ: بمعنى كالشَّبَهِ والشِّبْه والشَّبِيهِ. وَمثَّلَ به: جَعَلَهُ عبرَةً ومِثالاً لكلِّ جانٍ مثلَ جِنَايَته.

وَمَثُلَ بينَ يديهِ: انتصَبَ، أي أشبه الصورة المنتصِبَةَ، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده مَثَلٌ. ولم يضربوا مثلاً إلا قولاً فيه غرابةٌ، ولذا حوفظ عليه، وَصينَ من التغيير، وقيل[2]: «في المثل أربعة ليست في غيره من الكلام: إيجازُ اللفظ، وإصابة المعنى، وحُسنُ التَّشْبيه، وَجَوْدةُ الكِنَاية»، والمَثَلُ السَّائِرُ في ذمِّ المُحْسِنِ: (الشَّعيرُ يُؤكَلُ ويُذَمُّ)[3]

قوله: «وأَنَّهُمْ . . . . . إلى غُبارَهُمَا».

(أَنهُم) بفتح الهمزة عطفا على الاستغناء. و (الشِّقُّ): الجانب يقال: قَعَدَ في شِقٍّ من الدار أي من ناحية منها. و(رأساً): معناه منفردا وانتصابه على الحال، وقولك «قطعتُ الأسبابَ بيني وبينه»: استعارة في إزالة الوُصْلَة.

(١) سورة الحجرات آية-١٢ وفي ع: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾ والمثبت من الأصل و ب.

(٢) القائل هو إبراهيم النَّظَّام، نَصَّ على ذلك الميداني في مقدمة كتابه مجمع الأمثال ١ : ٦.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ١ :١٨٥، ٣٦٥.

فَيَطْمِسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرآنِ آثَارَهُمَا، وَيَنْفُضُوا مِنْ أَصْلِ الفِقْهِ غُبَارَهُمَا. . . . وَلاَ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ فَإِنَّهُ نَحْوٌ. وفي الفَرْقِ بيْنَ الْمُعَرَّفِ وَالْمُنَكَّرِ فإِنَّهُ نَحْوٌ: وَفي التَّعْرِيفَيْن: تَعْرِيفِ الْجِنْسِ وَتَعْرِيفِ العَهْدِ فَإِنَّهُمَا نَحْوٌ، وَفي الحُرُوفِ كَالوَاوِ وَالفَاءِ، وَثُمَّ، وَلامِ المِلك، وَمِنْ التبعيض ونظائرها. . . .

و (فَيَطْمِسُوا): منصوبٌ على أنه جواب النفي، والضمير في «غبارهُمَا»: للغة والإعراب. أي وينفضوا اللغة والإعراب من أصول الفقه فإنهما غبارٌ عليها عندهم، وهذا معنىً لطيفٌ، وتعريضٌ شريف.

قوله: «في الْاسْتَثْنَاء . . . .»

لو قال: له عليّ مائةُ درهمٍ إلاّ درهمين بالنصب[1]، يلزمه ثمانية وتسعون، لأنه أخرج الدرهمين بالاستثناء. ولو قال إلا درهمان بالرفع، «فإلا» بمعنى «غير»، فكأنه وصف المائة بأنها غيرُ درهمين، فيلزمه مائة.

ونظيرةُ «إلاّ» هذه مَا في قوله[2]:

٩ - . . . . لَعَمْرُ أَبيكَ إِلاّ الفَرْقَدَانِ[3]

قوله: «بينَ المُعَرَّفِ والمنكَّر».

(١) مجيء (درهمين) منصوبة على الاستثناء بعد «الا» إقرار من القائل بثمانية وتسعين درهماً - أما لو قال: (له على مائة درهم إلا درهمان) فإن المتكلم مقرّ بالمائة درهم دون نقص، لأن إلا هنا لم تجيء للاستثناء، وإنما هي بمعنى غير فجاءت صفة لمائة، وهذه الصفة مرفوعة.

(٢) هو عمرو بْنُ مَعْدي كربَ - ديوانه ص ١٦٧، وقد نسب إلى حضرمي بن عامر، والبيت من الوافر، الخزانة ٣: ٤٢١.

(٣) صدره: وَكُلُّ أخ مفارِقُه أخُوهُ . . . .

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٣٤ والفرقدان نجمان قريبان من القطب لا يفترقان، يقول: كل =

لو قال: إنْ تزوَّجتُ نِسـاءً فعبدُه حر، لا يحنِثُ إلا بالثّلاث، ولو عرَّفَ باللام يَحنِثُ بالواحدة، لأنَّ نساءً موضوع للجمع، فيقع على أدنى الجمع الصحيحِ وهو ثلاث.

أمـا الحِنْثُ بالـواحـدة عنـد التعـريف باللام: فاللام فيه للجنس لعدم نساءٍ معهودات هناك، فيتناول الواحدة على احتمال الكل، حتى لو نوى جميعَ النساء لَا يَحْنِثُ أَبَداً.

ولو قال: «رأيت نساءً حِسَاناً» ثم قال: إنْ تزوجتُ النساءَ فعبدهُ حُرٌّ، فالحِنْثُ بتزُّوجِ تِلْكَ النساء لا غيرِها، لأنَّ اللامَ هنا للعهد.

قوله: «كالواو، والفاء، وثُمَّ. . .».

لو قال «زينَبُ طالِقٌ وَعمْرةُ» تطلقانِ معاً، لأن الواوَ للجمع.

ولو قال بالفاء: فكذلك أيضا، لأنها تدل على أنَّ الثاني بعد الأولِ بغيرِ مُهْلَةٍ.

ولو قال بـ «ثُمَّ»، تطلُقُ زينبَ أَولاً ثم عَمْرةُ، ، لأنها للتراخي.

قوله: «ومن التبعيض».

أخوين غير الفرقدين لابد أن يفترقا، وموضع الشاهد فيه قوله: «إلا الفرقدان» بالرّفع، قال الفارقي في «الإفصاح» («إلا» هنا وصف لا استثناء، وإنما هي في معنى (غير) كما أن «غير» يكون استثناء في معنى «إلا»، أصل «إلا» للاستثناء وهي أمُّ حروفه، وأصل «غير» الوصف، ثم قد تُحْمَل كل واحدة منهما على الأخرى: فيوصف بـ(إلا) ويستثنى بـ(غير) ولولا كونها في البيت وصفـا لنصب «الفـرقدين» لأنه استثناء من موجب، انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ص ٣٧٤ تحقيق سعيد الأفغاني ط بيروت: مؤسسة الرسالة.

إذا قالَ لآخر: (من ضربْتُه من عبيدي فهو حُرٌّ)، فَضَرَبَهم عُتِقُوا إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة[1] ـ رحمَهُ اللهُ ـ لِمِنِ التبعيضيةِ، وعند صاحِبِه[2]: عتقوا، لَأنَّ «مِنْ» للبيان.

(١) هو النُّعمانُ بْنَ ثابتٍ، الإمام الفقيه، قرأ على الأعمش وعاصم، وروى عنه ابن المبارك ووكيع وأبويوسف وابن الحسن الشيباني (٨٠هـ ـ ١٥٠هـ) وفيات الأعيان ٥ : ٣٩-٤٧.

(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني الفقيه الحنفي، درس على أبي حنيفة وتأثر به له كتاب الجامع الكبير في كتاب الإيمان ضمنه مسائل فقهية تبتنى على أصول العربية (١٣٥هـ ـ ١٨٩هـ)، انظر وفيات الأعيان ٣ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

. . . . وَفي الحَذْفِ والإضْمَارِ. وَفي أَبْوَابِ الاخْتِصَارِ وَالتَّكْرَارِ. . . وفي التَّطْلِيقِ بالمَصْدَرِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ . . . وَفي الفرْقِ بيْنَ «أَنْ» و «إِنْ»، وإذا وَمَتى، وَكُلَّمَا وَأَشْبَاهُهَا مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ، فإنَّ ذلِكَ كُلَّهُ من النَّحْوِ.

قوله : «وَفِي الْحَذفِ وَالإِضْمَارِ . . .»

المحذوفُ هو المتروكُ أَصْلاً، ولا يكون في القائم مقامَه أثر كقوله جل وعز: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] فلو بقى أثر المحذوف لا نجّرَتِ القريةُ والمضمرُ عكس ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا﴾[2] انتصب «خيراً» بإضمار : «ٱفعلوا».

قوله: «وفي أَبوابِ ٱلْاختِصَارِ وَالتَّكْرَارِ»

من أمثلة الاختصار: قراءة من قرأ: ﴿يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصال رجالٌ﴾[3] بفتح الباء[4]، أي يُسبِّحُ له رجالٌ (بكسرها)[5]، وهو جواب: من يُسبِّح له؟ فيكون هذا الكلام نائبا مناب الجمل الثلاث:

الأولى : يُسَبَّحُ لَهُ.
الثانية : الجملة المدلول عليها برجال وهي : مَنْ يُسبِّحُ له؟
الثالثة : رجالٌ مع المقدر، وهي: يُسَبِّحُ له رجالٌ ، بخلافه إِذا قيل (يُسَبِّحُ) بالكسر.

---

(١) سورة يوسف من آية ٨٢.
(٢) سورة النساء آية ١٧١ وفي نسخة ب «انْتَهُوا خَيْراً لَكُم».
(٣) سورة النور من آية ٣٦.
(٤) قراءةُ الفتح في الباءَ عند ابن عامرٍ وأبي بكر على مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله كما جاء في القرطبي والنشر وقرأ الباقون بكسرها، القرطبي ١٢ : ٢٧٥ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٣٢.
(٥) ما بين القوسين سقط من ب.

. . . .

ومن أمثلة التكرار نحو قوله عز وجل: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[1] وهو مذهوبٌ به مذهبَ رديف يعاد (في كل بيت)[2]، أو مذهب ترجيع القصيدة، وهذا من لطائف أفانين الكلام، فمن عاب مثله فهو ليس على اللطائف بعاثر، أو متعنِّتٌ في ذلك مكابر.

قوله: «وفي التطْلِيقِ بالمَصْدَرِ. . . إلى وَكُلَّمَا».

لو قال: أنت طالق، ونوى الثلاث، لا يصح بخلاف ما إذا قال: أنت طلَاق، لأن الطَّلاق مصدر، وهو جنس يحتمل الثلاث من حيث أنها جنس الطلقات، لا من حيث العدد، فأما (طالق) فهو من حيث الظاهر لا يصح، لأنه لا يقال: «جالس» إلا لمن قام به الجلوس قبل، فإيقاع الطلاق به لضرورة صون كلامه عن الإلغاء، والضرورة تنزاح بالطلقة، فلا تصح نية الثلاث.

ولو قال: «أنت طالق إنْ دخلت الدار» بكسر الهمزة لا تطلق ما لم تدخل (الدار)[3]، لأنها حرف شرط، ولو فتحها تطلق في الحال على تقدير: لدخولك الدار، لأنَّ أنْ مع الفعل مصدر، والجارُّ يحذف معها.

وفي التنزيل: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[4] أي: لِأنْ ويقال: إنَّ الكسائي سأل (أبا يوسف)[5] ـ رحمه الله ـ بحضرة الرشيد ولفظ بـ (أنْ) مفتوحة فقال: تطلق أنْ

---

(١) سورة الرحمن آية ١٣ وما بعدها.

(٢) ما بين القوسين من الأصل وفي ب، ف، ع: «في القصيدة مع كل بيت».

(٣) ما بين القوسين سقط من ب و ن.

(٤) سورة القلم آية ١٤.

(٥) في ب و ف: «بعض علماء الشرع، وأبو يوسف هو القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (١١٣هـ ـ ١٨٢هـ) انظر وفيات الأعيان ٥: ٤٢١-٤٣١.

. . . .

دخلت. فقال الكسائي[1] أخطأت، وبين أنها للتعليل[2].

قوله: «وإذا . . . ».

فرَّق البصريون[3] بينها وبين «إنْ»

فقالوا: إنَّ «إذا» ليست للمجازاة، لا يجزمون بها، فلا يُقال إذا تَقُمْ أَقُمْ، كما يقال: متى تَقُمْ أَقُمْ إلا في الشعر كقوله[4]:

١٠ ـ آسْتَغْنِ ما أَغناكَ ربُّكَ بالغِنَى
وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[5]

(١) هو علي بن حمزة بن عبدالله أبوالحسن الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة والقراءات وأحَدُ القراء السبعة، توفي في حدود (١٨٩هـ) انظر بغية الوعاة: ٢: ١٦٢ـ١٦٣ وطبقات النحويين ١٢٧ـ١٣٠ وكلاهما بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١: ٥٥ تحقيق العليلي مطبعة العاني، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣: ٢٤٣ تحقيق طه عبدالرؤوف سعد.

(٣) قال سيبويه في معرض حديثه عن «إذا» في باب الجزاء في الجزء الثالث من الكتاب صفحة ٦١ـ٦٢ (وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد لها من جواب، فهذا اضطرار، وهو في ا لكلام خطأ، ولكن الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا مَا تَشاءُ تَبْعَثُ منها مَغْرِبَ الشمْسِ نَاشِطاً مَذعُوراً

والمبرد في مقتضبه ٢: ٥٤ ـ ٥٦ ذاهب مذهب سيبويه في ترك المجازاة بـ«إذا» إلا في الشعر ضرورة.

(٤) هو عبدالقيس بن خُفافٍ من بني عمرو بن حنظلة من البراجم، قوم من بني تميم «انظر المفضليات ص٣٨٥ والأصمعيات ٢٣٠ وفي خزانة الأدب ٢: ١٧٦ تحقيق عبدالسلام هارون والهمع ٢: ٢٠٦ وهو من الكامل.

(٥) وروايته في المواضع السابقة: واستغن بإثبات الواو، وموضع الشاهد فيه قوله: «وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمل» جازى بإذا في الشعر فجزمت فعلين الأول: «تُصبك» فعل الشرط، والثاني: «فتجمَّل» جواب الشرط.

. . . .

لأنَّ حقَّ ما يُجازى به أَن يكون مبهما ،لا يُدرى أيكون أم لا كالمجازاة بإنْ، والمتكلم بـ (إذا)[1] مُعرِّف لكون ما دخلت هي عليه نحو: إذا احمرَّ البُسْرُ فاتِني، كأنك قلت: يوم يحمرُّ، ولو قلت إنْ احمرَّ قَبُحَ لجعلك ما يقعُ في حيز ما يجوز أن لا يقع.

وعند الكوفيين[2] أنها أشبهت «إنْ» من حيثُ إنها تلي الفعل، إما الماضي، وإما المستقبل كإنْ، وتنقل معنى الماضي إلى الاستقبال، وتدخل في جوابها الفاءُ نحو: إذا دخلتِ الدارَ فأنت طَالق، وقد يُجزم بها كما ذكرنا.

وعلى المذهبين يخرَّج جواب أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنها لا تطلق ما لم يثبت في قوله: (إذا لم أطلقك فأنت طالق)، ولا نية له، لأن «إذا» عنده للشرط، وقولهما إنها تطلق إذا سكت زمانا يمكن فيه التطليق لأنها للوقت عندهما.

و«مَتَى» للمجازاة نحو: متى تخرجْ أخرجْ (بالجزم)[3] فيقع بها الطلاق في قوله: متى ما لم أطلقك فأنت طالق إذا سكت زمانا أمكنه أن يطلقها فيه.

و (كُلَّما): لتعميم الأفعال، و (ما) مع ما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، فقوله: (كُلَّما دخلتِ الدارَ فَأنتِ طالق)، تقديره: كل دخولك، بمعنى كل وقت دخولك، ونظيره: أجلس ما دمت جالسا أي دوامك، بمعنى وقت دوامك، والوقت ظرف فيكون (كلُّ) المضاف إلى ذلك ظرفا أيضا، ولذا نصب في «كُلّما».

---

(١) سيبويه: ٣: ٦٠.

(٢) لم يعقد الأنباري في كتاب «الإنصاف» مسألة للخلاف بين الكوفيين والبصريين في «ترك الجزاء بـ(إذا) في النثر، والجزاء بها ضرورة في الشعر، مع أن البصريين فَرَّقوا بينها وبين «إن» كما ذكر صاحب الإقليد وكما أشرت إلى ذلك في حاشية الإقليد عند سيبويه والمبرد.

(٣) سقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

وهلاَّ سفَّهُوا رأيَ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِيمَا أَوْدَعَ كِتَابَ «الإِيمَانِ»، وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَاطَنُوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ، وحِلَقِ المُنَاظَرَةِ، ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكُوا لِلْعِلْمِ جَمَالاً وأُبَّهَةً؟ وَهَلْ أَصْبَحَتِ الخَاصَّةُ بالعَامَّةِ مُشَبَّهَةً؟. وَهَلْ انْقَلَبُوا هُزأَةً لِلسَّاخِرِينَ، وضُحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ.

قوله: «سفهوا...»

أي نَسَبُوا إلى السفاهة كَجَهَّلَهُ نسبهُ إلى الجهل.

قوله: «فتراطنوا»: التراطُن الكلام بالأعجمية، وراطنته: كلمته بها. وتراطنوا فيما بينهم.

قوله: «وحَلَق المناظرة».

الحَلَقُ بالفتح جَمْعُ حَلْقَةِ القومِ، وهو نادر، وعن الأصمعيّ[1] حَلَقَةٌ وَحِلَق مثل بَدْرَةٍ وَبِدَر.

(وناظرته: صرت نظيراً له في المخاطبة)[2]

قوله: و(أُبَّهةً) أي عظمة، وهي بضم الهمزة وتشديد الباء.

قوله: (هُزْأة) هي المهزوء به كالسُّخرة للمسخور منه.

يقال: هَزِئَ به إذا سَخِرَ منه.

---

(١) انظر رأيه في اللسان: (حلق) والأصمعي هو عبدالملك بن قريب بن أصمع الباهلي، روى عن أبي عمرو بن العلاء وعنه روى السجستاني واليزيدي (١٢٣هـ ـ ٢١٦هـ) البغية ٢: ١١٢.

(٢) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

هٰذا وإنَّ الإعَرابَ «أجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا».

...... وآثَارُهُ الْحَسَنَةُ عَدِيدُ الْحَصَى...

قوله: «هذا وإنَّ الإعراب» أَجْدَى مِنْ تَفَاريق العَصَا»[1]

(هذا) إشارة إلى ما ذُكر من مزايا علم الإعراب، ومحاسنه الفاتنة لأولي الألباب، وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: هذا الذي ذكرته (حق وصدق)[2] وما في الخبر من معنى الفعل هو العامل في الحال، وهي الجملة المصدَّرة بالواو وأجدى: أنفع. وتفاريق العصا: مثل في الشيء النافع.

ومنافعها: أن الراعي يذودُ بها غَنَمهُ، ويَدفع بها الذئب، ويحارب بها المحارب[3]، وَيَهُشُّ بها (الورق)[4]، ويتكئ عليها إذا أعيا؛ ويصل بها الرِّشاء إذا قَصُرَ. وإذا انكسرت نصفين اتخذ من كل نصف ساجوراً[5]، وإذا انكسر الساجُور جعل أوتاداً، وإذا انكسرت جُعلت أَشِظَّةً[6]، ثم أَخِلَّةً.

قيل: كان لِغَنْيَةَ الكُلابيَّةِ وَلَدٌ شاطرٌ فقطع أذنه فأخذت الأَرْش[7]، ثم أنفه

---

(١) في مجمع الأمثال ١: ٣٧ ورد برواية: «أنك خير من ....» وفي جمهرة الأمثال للعسكري ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣ برواية «أبقى ....» والبيان والتبيين ٣: ٤٩ برواية: «خير من ....».

(٢) في ب «كما ذكرته».

(٣) الحارب: الغاصب والمسْلِّح وهو من الأصل وفي بقية النسخ (الخارب) ومعناه اللص وكلاهما جائز ـ اللسان: «حرب، خرب».

(٤) ما بين القوسين من الأصل وع وهو الصواب، وفي ب الرزق وهو تحريف، فقد جاء في اللسان تحت مادة (هشش): وهششت الورق أهشه هشا: خبطته بعصا ليتَحَاتّ.

(٥) الساجور: القلادة، أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب ـ اللسان (س ج ر).

(٦) أشِظَّةٌ: جمع شِظاظ وهو العود الذي يُدخل في عُروة الجُوالق ـ اللسان (شظظ).

(٧) الأَرْش: دية الجراحات ـ اللسان (أرش).

فأخذت الأَرْش، ثم شَفَته فأخذت الأَرْشَ، فأنشأت تقول[1]:

١١ ـ أَحْلِفُ بالمَروةِ حَقًّا والصَّفَا أَنَّك أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا

قوله: «والعديد»: العدد.

(١) انظر القصة والبيت في مجمع الأمثال ١: ٣٧ والبيان والتبيين٣: ٤٩ (والبيت من الرجز).

. . . . وَمنْ لَمَ يَتَّقِ اللهَ في تَنْزِيلِه، فاجْتَرأَ عَلَى تَعَاطِي تَأْوِيلِهِ، وَهُو غيرُ مُعْرِبٍ فَقَدْ رَكِبَ عَمْياءَ، وخَبطَ خَبْطَ عَشْواءَ.

قوله: «رَكِبَ عمياءَ، وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ».

أي ركب طريقة لا يهتدى سالكها، وصفها بالعمى، لأن الأعمى لا يقدر على أن يهدي غيره الطريقَ، وقيل: ركب ناقة عمياء. و(الخَبْط) ضربُ البعيرِ يدَه على الأرض من غير استواء، فإن قلت: كيف يستقيم قوله: (وخَبَطَ) لو كانت العمياء صفة للناقة، والخبطُ إذ ذاك فعل الناقة لا فعل راكبها؟ قلت: إضافةُ الخبط على هذا التقدير إلى الراكب كإضافة السير إلى عُنَيْزَةَ.

في قولِ آمْرِىءِ القيسِ[1]

١٢ - فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخَى زِمامَهُ[2]

وإن كان السير لبعيرها لا لها، ووجه هذه الإضافة: أن سير الدابة مضاف إلى من عليهـا، أو بيدهِ تسييرُهـا ومنعُها من أن تسير والعَشْواءُ: ناقة في بصرها سُوءٌ تخطىءُ مرةً وتُصيبُ أُخرى.

---

(١) ديوانه ص ١٢٧ - شرح حسن السندوبي وشرح المعلقات السبع للزوزني ص٨٧.

(٢) تمامه: ولا تُبْعِدِيني عَنْ جَنَاكِ المعَلَّلِ، والبيت من الطويل.

والجَنَى: ما يُجتنى من الشَّجر، والمعلَّل: المكرر من قولهم علَّه يَعِلُّه إذا كرَّر سَقْيَهُ، والمعلل أيضا الملَهّى ومعناه كما فسره الزوزني: فقلت للعشيقة بعد أمرها إياي بالنزولِ سيري وأرخي زمام البعير، ولا تبعديني مما أنال من عناقك وشمك بالذي يلهيني.

وَقَالَ مَا هُوَ تَقَوُّلٌ وَافْتِرَاءٌ وَهُرَاءٌ، وَكَلامُ اللَّهِ مِنْهُ بَرَاءٌ وَهُوَ الْمِرْقَاةُ الْمَنْصُوبَةُ إِلَى عِلْمِ الْبَيَانِ.

قوله: «تَقَوُّلٌ . . . . . إلى بَرَاءٌ».

تقـول عليه ما لم يقل: أيْ ادَّعاه عليه، وافترى عليه كذبا: اختلقه، والاسم الفِرْيَةُ. ومنطق هُراء: أيْ فاسد. قال [١]

١٣ ـ وكُلُّ كَلَامِ الحَاسِدِينَ هُرَاءُ

بُراء بالضم: مبالغة في بَرِئ، وبالفتح، مصدر في الأصل.

قوله: «إلى عِلْمِ البَيَانِ. . . .»

عِلْمُ البيان: هو معـرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة وبالنقصان ليحترز بالعثور على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه، وهذا الإيراد إنما يتأتى بالانتقال من معنى إلى معنى كما في فصلي المجاز والكناية. فالانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم كقولك: رعينا غيثا، والمراد به لازمه الاعتقادي وهو النبت، والانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم، وتقول: فلانٌ طويلُ النِّجاد، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد، وإذا حاولت ذلك الإيراد بالـدلالات الـوضعية فقد أحلت، فإنك إذا أردت تشبيه الوجه بالقمر في الحُسن مثلا وقلت: وجه يشبه القمرَ في الحُسن، امتنع أن يكون كلامٌ مؤدٍ لهذا المعنى بالدلالة الوضعية أكملَ منه في الوضوحِ أو أنقص.

ألا تراك لو أقمت مقام كل كلمة منها ما يُرادِفُها يفهم منها ما يفهم من هاتيك من غير تفاوت.

---

(١) هو أبوالعلاء المعري ـ انظر (شروح سقط الزند) ١ :١١٨، و(الجامع في أخبار أبي العلاء وآثاره) ٢ :١٠٣٣. وصدر البيت: تَكَلَّمَ بالقَوْلِ المضَلَّلِ حَاسِدٌ (الطويل).

المُـطَّلعُ على نُكَتِ نَظْمِ القُرآن. الكَافِلُ بإبراز مَحَاسِنِه. المُوكَّلُ بإثَـارَةِ مَعَادِنِه، فَالصَّادُّ عَنْهُ كَالسَّادِّ لِطُرقِ الخَيْرِ كَيْلَا تُسْلَكَ. والْمُرِيدِ بَمـوارِدِه، أَنْ تُعَـافَ وَتُتْرَكَ. وَلَقَدْ نَدَبَنِي مَا لِلْمُسْلِمينَ مِنَ الْأَرَبِ إلى مَعْـرِفَةِ كَلَامِ العَرَبِ، وَمَا بِيَ مِنَ الشَّفَقَةِ والحَدَبِ، عَلى أَشْيَاعِي مِنْ حَفَدَةِ الأدب. . . .

قولـه: «ونكت نظم القـرآن»: المعـاني الـدقيقـة المفهومة منه. و(الكافِلُ): الضَّامِنُ. و(الموكل المجعول وكيلا. و(المعادن): مواضع الذهب والفضة وهي مستعارة هنا.

قوله: «فالصَّاد عنه».

يقال صده عنه: إذا صَرَفَهَ، والضميرُ في «عَنْهُ» للإعراب.

قوله: «أن تُعافَ وتُتْرك»: عافه: كَرِهَه، والضمير فيه: لموارد الخير، والتقدير: كالـذي أراد أن تُعـافَ هي، وبما ذكرنا من التقدير، أجبنا عن قول قائلٍ: اسم الفاعل لا يعمل إلا باعتماده[1] على أحد الخمسة، وقد عمل (المريد)[2] في (أنْ تُعَاف) بدون اعتماد.

قوله: «وَلَقَدْ . . . . . إلى حَفَدَةِ الأَدَب»

نَدَبَـه: دَعَاه، (والْأَرَبُ): الحَاجةُ، (والحَدَب): مَصْدَرُ حَدَبَ عليه: عَطَفَ عليهِ، وهو في الأصل الاِنْحِنَاءُ، (والأشياع): جمع شِيعَة، وهي الأصحاب الذين يتشيعـون. و(الحَفَدَةُ): الأعوان والخدم، من الحَفْدِ وهو الإسراع في الخدمة، ومنه: «إِليكَ نَسْعَى وَنَحْفِد»[3]، لأنَّ هؤلاء يتسارعون في الخدمة.

(١) في ب: (إلا بعد اعتماده) ولا يغير شيئا في المعنى.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري: «فالصَّادُّ عنه كالساد لطريق الخير كيلا تسلك والمريد بموارده أن تعاف وتترك.

(٣) جاء في اللسان: (حفد) روي عن عمر أنه قرأ في قنوت الفجر: «وإليك نسعى ونحفد».

. . . لإِنْشَاءِ كِتَابٍ في الإِعْراب، مُحيطٍ بكَافَّة الأَبْوَاب، مُرَتَّب تَرْتِيباً يَبْلُغ بِهِمُ الأَمَدَ البَعِيدَ بِأَقْرب السَّعْي، وَيَمْلأُ سِجَالَهُمْ بِأَهْوَنِ السَّقْي، فَأَنْشَأْتُ هٰذا الكِتَابَ المُتَرْجَمَ بكِتاب المُفَصَّل فِي صَنْعَةِ الإِعْراب، مَقْسُوماً أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ، القِسْمُ الْأَوَّلُ في الأَسْمَاءِ، القِسْمُ الثَّانِي فِي الأَفْعَالِ، القِسْمُ الثَّالِثُ في الحُرُوفِ، القِسْمُ الرابِعُ في المُشْتَرَكِ مِنْ أَحْوالها.

قوله: «لإِنْشَاءِ . . . . إلى السَّقْي»

اللام في لإنشاء: صلة (نَدَبَ)، والإنشاء: الاختراعُ، ومحيطٌ: جامِعٌ (والترتيبُ): وضع كل شيء في رتبته أي منزلته. و(الأمد): الغاية و(السَّعْيُ): الإسراع في المشي. و(السَّجْل): الدلو (الملآن)[1] ماءً، فكأنه سمى ما قرب أن يمتلئَ من الدَّلو سَجْلاً، والسَّقْي: مَصْدر سقاهُ الماءَ أي بأسهل سقيهِ إياهم.

قوله: «فَأَنْشَأْتُ إلى المُشْتَرَكِ. . .»

أي كَانَ ما تقدم سَبَباً للإنشاء، فأنشأت، و(ترجم الكلام): فسَّرَهُ بلسان آخر والمرادُ ها هنا التسمية[2].

وانتصاب (أربعة) على المصدر من (مقسوما) على نهج قولك: ضربتُه أَرْبَعَ ضربات. و(العدد): عبارة عن المعدود فكأنه هو. والمراد (بالمشترك): المشترك فيه: كما في قوله:

١٤ - أَضْحَى نَوَالُكَ بَيْنَ الخَلْقِ مُشْتَرَكاً[3]

---

(١) في نسخة ب:الملآى، وكلاهما جائز ـ الصحاح واللسان (ملأ).

(٢) التسمية: أي تسمية كتاب المفصل باسمه.

(٣) لم أقف على نسبته لقائل، وإنما وجد تكملة له على حاشية ب على النحو التالي:
لكنَّ مَجْدَكَ مَجْدٌ غيرُ مُشْتَرَكِ، ووجدتُ تتمة له في حاشية (ف) على النحو التالي:
لكنَّ عِزَّكَ عِزٌّ غيرُ مُشْتَرَكِ، وهو من البسيط.

. . . وَصَنَّفْتُ كُلّاً مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ تَصْنِيفاً. وَفَصَّلْتُ كُلَّ صَنْفٍ مِنْهَا تَفْصِيلاً. حَتَّى رَجَعَ كُلُّ شيءٍ إلى نِصَابِهِ واسْتَقَرَّ فِي مَرْكَزِهِ، وَلَمْ أَدَّخِرْ فِيمَا جَمَعْتُ فِيهِ مِنَ الفَوائِدِ المُتَكَاثِرَةِ، وَنَظَمْتُ مِنَ الفَرائِدِ المُتَنَاثِرَةِ، مَعَ الإِيجازِ غَيْرِ المُخِلِّ، والتَّلْخِيصِ غَيْرِ المُمِلِّ، مُنَاصَحَةً لِمُقْتَبِسِيهِ، أَرْجُو أَنْ أَجْتَنِيَ مِنْهَا ثَمَرَتَيْ دُعَاءٍ يُسْتَجَابُ، وَثَنَاءٍ يُسْتَطَابُ وَاللَّهُ ـ سُبْحَانَهُ وَعَزَّ سُلْطَانُهُ ـ وَلِيُّ المَعُونَةِ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ وَالتَّأْيِيدِ. والمَلِيءُ بِالتَّوفِيقِ فِيهِ والتَّسْدِيدِ.

قوله: «في نِصَابِهِ . . . إلى لِمُقْتَبِسِيهِ»

(النِّصَابُ): الأصل، و(المَرْكَزُ): مِن الرَّاكِزِ، وهو الثابت. و(الفائدة): اسم ما استفدت من علم أو مال، و(فرائد الدر): كبارها، جمع فريدة. و(التَّلخيص): الشَّرح والتبيين، و(المَلاَلُ) من المَلَّةِ وهي الرَّمادُ الحَار، لأنَّ مَنْ مَلَّ شيئاً حمي قلبه، أي غير الممل طوله. والمراد بـ (بالمناصحة) في مثل هذا الموضع: إتقان العمل مِنْ نَصَحَ الخَيَّاطُ الثوب، أنعم خياطته. و(اقتَبَسَ مِنْهُ عِلْماً) استفاد.

قوله: «أَرْجُو. . . . إلى والتَّسْدِيدِ»

(الاجتناء): أخذُ الثَّمَرِ من الشجر، و(المليءُ): من قولهم هو مليء بكذا أي مُطَبِّقٌ له.

و(المَلأُ): الأشراف، لأنهم مُلِئوا بكفايات الأمور. و(التسديد): من السداد وهو القصد الحق، والقول بالعدل، يقال: «سَدَّدَ السَّهْمَ نحو الرَّمِيَّةِ» إذا لم يعدل به عن سمتها.

* فصل في معنى الكلمة والكلام *

الكَلِمَةُ هِيَ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنىً مُفْرَدٍ بالوَضْعِ .

قوله: «فَصْلٌ في مَعْنَى الكَلِمَةِ والكَلَامِ»[1]

إنما قَدَّم (هذا)[2] الفصل على ذكر الأقسام وإن كان خليقا بأن يقع في المشترك باعتبارها[3] لتوقف الكلام في الأنواع وتركيبها على معرفة الجنس أولا .

قوله: «الكلمة: هي اللفظةُ الدالةُ على معنىً مفردٍ بالوضع» أتى بكلمة (هي) للفصل بينَ الخبرِ والصِّفة، وستسمع في تفصيل الفصل كلاما في موضعه إنْ شاء الله تعالى:

واللفظ جنس يشترك فيه المهمـلُ وغيره، فبقوله: «الدالةُ على معنى، خرج المهمل، وإنما أخرجه، لأنه ليس بكلمة، واختار (اللفظ) من بين الأشياء التي تدل على المعاني كالإشارة وغيرها لكونه أشدَّ تأثيراً في فهم السامع .

فإن قلت فما فائدة هذه التاء التي للواحدة؟ قلت: (هي)[4] للاحتراز عما دل على المفرد وهو مركَّب، كَبَرَقَ نحْرُه، فإن أشباهه غير منخرطٍ في سلك الكلم. ألا ترى أن (بَرَقَ) وُضعَ غيرَ منضمٍ إليه (نَحْرُه)، فبعد التركيب تحولا إلى معنى غيرِ ما كانا عليه .

---

(١) في ب «قوله فصل في معنى الكلمة والكلام» والمثبت من الأصل و ع .

(٢) كلمة هذا من نسخة ب وهي لازمة للمعنى .

(٣) المقصود باعتبارها: أي باعتبار الأقسام .

(٤) سقطت من ب والمثبت من باقي النسخ .

وقوله: (مفرد) احتراز عن المعنى التام، لأن قوله: «معنى» يعم التام منه وغير التام. والمراد (بالمفرد) هو الثاني والتام كما في نحو «ضرب زيد».

فإن قلت: أليست وحدة اللفظ مغنيةً عن ذكر المفرد؟ قلت لا، فكم من معنى تام واللفظ موحد. فإن شئت فعليك (بانصر) ونحوه. فإن قلت: أجمعوا عن آخرهم على أنّ (انصر) كلام، ولا ينعقد الكلام من أقل من كلمتين، فلو قدّرت لفظة أخرى يلزم تعدد اللفظ ولو لم تقدِّرها يلزم أن لا يشترط للكلمة اللفظة، قلت: تلك اللفظة كالمنطوق بها، لأنها مفهومة، فكل عالم بالعربية إذا سمع قولك: «انصر»، لاشك أنه يفهم منه أن التقدير «انصر أنت»، ولذا لم توضع[1]، لأن اللفظ للمعنى وقد حصل المعنى، والمفهوم له حكم المنطوق به في كثير من المواضع، ألا تراهم يتركون الموصوف ويقيمون الصفة مقامه إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره كما في قوله:

٤ - وَعَليهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا[2]

أي: درعان مسرودتان، فعلم أن لكل من الكلمتين لفظة، ولكن لا تعدد في اللفظ من حيث الظاهر، فبالنظر إلى هذا يتوحد اللفظ ويتم المعنى، فذكر المفرد دفعا لهذا الفساد الظاهري، ومثل هذا الفساد مدفوع عندهم، ألا ترى إلى إيثارهم صيغة اسم الفاعل على صيغة الماضي في قولهم: «الضارب أباه زيد» لما فيه من الألف واللام، وإن كانت «أل» هنا بمعنى «الذي». والموصول لابد له من صلة وهي إحدى الجمل الأربع، واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير في حكم المفرد،

---

(١) أي: لم يتلفظ بكلمة «أنت» الضمير المستتر في الفعل.

(٢) مر آنفا - انظر صفحة ١٢٦ من الرسالة.

ونظائره جمة، فظهر من هذا أن لابد من ذكر المفرد، وقوله بالوضع: احتراز عما يغلط فيه العامة كالَميْشُوم في الْمَشْؤُوم من شُئِمَ، وهو وإن دل على معنى عندهم فإنه لم يسم كلمة لعدم الوضع، أو نقول: قوله بالوضع احتراز عما يدل على معنى مفرد بالعقل، فإنا لو سمعنا لفظة (دَيْزٍ) من وراء حائط، لعلمنا بالعقل أن هذه لفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع.

فإن قلت: ما ذكره من الحد منقوض بالفعل، فإنه يدل بالوضع على معنيين: الحدث، والاقتران بأحد الأزمنة، (وإن لم يدل على معنى تام)[1] قلت: إنما يكون كما ذكرت أن لوضع الفعل بإزاء الحدث مرة وبإزاء الاقتران أخرى بل وضع بإزائهما دفعة واحدة، كوضع لفظة الدار على البنيان المختلفة وهم قد أطبقوا على أن ليس لها أكثر من معنى واحد فكذا في ما نحن فيه، وإذ قد عثرت على ما ذكرنا فاعلم أن اللفـظ هـو الصوت الخارج من الفم، مصدر لفظت الرحى الدقيق ومنه سمي ذلك الصوت به على نهج قولهم: «هذا الثوب نسج اليمن، أي منسوجها، وعلى هذا (المعنى) فإنه مصدر قولك: عنيت بقولي كذا: أي قصدته، وكذا أريد به الْمَعْنِيُّ بالتشديد.

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وباقي النسخ وبه يتم المعنى.

وَهيَ جِنْسٌ تَحْتَهُ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ : الاسْمُ وَالفِعْلُ والحَرْفُ . .

قوله : «ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف» .

وجه الانحصار في ثلاثة الأنواع ، أنّ لكل من هذه الثلاثة معنى غير ما للآخر من المعنى ، فلو كان لها رابع لكان له معنى شأنه ما ذكرنا وهو غير مستعمل ، فيلزم من هذا النص أن يبقى في القلب معنى لا يمكن أن يعبر عنه ، وإن شئت فاهمل أحد هذه الثلاثة يصح لك ما قلت واللازم منتف ، فينتفي أن يكون لها رابع[1]

(ووجه آخر وهو أن ما ذكره في اللفظة الدالة على المفرد بالوضع لا تخلو إما أن تستقّل بالإفادة ، أو لم تستقل ، فإن لم تستقل فهي الحرف وإن استقلت فلا تخلو من أن تتجرد دلالته على المعنى عن الاقتران بأحد الأزمنة ، أو لم تتجرد ، فإن تجردت فهي الاسم وإلا فهي الفعل)[2]

وأصل اسم : سِمْو بوزن قِنْو، حذفت واوه لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ، وأتى بهمزة الوصل مكسورة ، لرفضهم الابتداء بالساكن ، واختصاص الهمزة بأول المخارج من بين هاتيك الحروف المبسوطة ، وافتقارهم إلى زيادة حرف في المبدأ ، وكون الكسر هو الأصل في همزات الوصل ، ولأن السين كانت مكسورة ، فلما سكنت ناسب أن يحرك ما قبلها وهو الهمزة بالكسرة ، كانكسار الباء من «بِيْعَ» بعد تسكين الياء من «بُيِعَ» بضم الباء وكسر الياء . هذا مذهب البصريين[3] .

---

(١) إلى مثل هذا ذهب الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) حين قال : (لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه) . الإيضاح ص٤٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ب وبدونه ينقص المعنى .

(٣) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ، وهي أول مسألة في كتاب «الإنصاف» في مسائل

. . . .

ومـذهب الكوفيين[1] أن أصله وَسْمٌ، أي علامة، لأن الاسم علامةٌ للمسمى يعرف هو بها.

والمعْتَـدُّ به هو المـذهب الأول بشهادة التكسير، والتصغير، والتصريف. ألا تراهم يقـولون: أسماء، وَسُمَيٌّ، وَسمَّيتُ. والأصل: أسماءٌ، وسُمَيْو وَسمَّوْتُ. قلبت الواو في الأول همزة وفي الآخرين ياءً لما ستقف عليه في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى:

فلو صح الثاني من المذهبين، لقيل: أوْ سَام، كَوْقتٍ وأوْقَات وَوُسَيْم، كَوجْهٍ وَوُجَيْهٍ، وَوَسْمْتُ كَوَجْهْتُ.

والوجه (الثاني)[2]: قولهم: «سَمِيُّ زيدٍ» لمن يساويه في اسمه وهو من السُّمُوِّ. ولو كان من الوسْمِ لقيل: وَسِيْمُ زيد، والسَّمْوُ من السُّمُوِّ بالتشديد، لأنَّ الاسم سامٍ على مُسمَّاه، لكونه عاليا على ما تحته من المعنى، ولأنه سام على الفعل والحرف، لعدم افتقاره في انعقاد الكلام إلى الفعل، وافتقار الفعل في ذلك إليه نحو: زيدٌ أخوك، وضرب زيد، أما الحرف فلا مدخل له في الكلام.

الخلاف بين الكوفيين والبصريين ج١ : ٦ والشارح هنا قد ذهب مع البصريين في أصل اشتقاق الاسم مستدلا على ذلك بحججهم، وقد توقف ابن يعيش عند هذه المسألة في شرح المفصل ١ :٢٣ ورجّح رأي البصريين بقوله: «إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين، ألا ترى أنك تقول: أسميته إذا دعوته باسمه أو جعلت له اسما.

والأصل: أسموته، فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقيل أوسمته.

(١) انظر ـ الإنصاف ١ : ٦.

(٢) في ب: الرابع وليس بصواب.

والوجه الثالث: أَنَّه سَمَا بِمُسَمَّاه بأنْ نوَّهَ به وشهَّره. فإن قلت: فلم سُمي الفعل فعلا والحرف حرفا؟ قلت: أما الأول: فلكون الفعل دالا على فعل الفاعل، وقيل: هو من التلفع، وهو الاشتمال، لأن الفعل لا يتحقق إلا مشتملا على الفاعل.

وأما الثاني: فلأن الحرف غير مستقل بالفائدة، والمعنِيُّ بعدم استقلاله بها أن معناه لا يُتَصَوَّرُ غيرَ مقيسٍ إلى غيره، لأن الحروف وُصَلٌ وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية، ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد، وتكاد تكون نسبة الحروف إلى الأسماء والأفعال، كنسبة الأعراض إلى الجواهر فأشبه الحرف، وهي الناقة الضامر التي تعجز عن طي المسالك، وقطع المهالك. وقيل هو من الانحراف لانحرافه تارة إلى الاسم، وأخرى إلى الفعل نحو: (أَلْ رجل) و(قَدْ خرجَ). فحرف التعريف و «قد» حرفان. ووجه تقدم الاسم عليهما وتأخير الحرف عنهما: أن الاسم هو الأقوى، لما ذكرنا من أنه غير مفتقر في انعقاد الكلام منه (إلى غيره)[1]، بخلاف الفعل، فهو مفتقر في انعقاد الكلام منه إليه. دع الحرف، لأنه لا يحوم حول انعقاد الكلام منه، ولذا أُخِّرَ الحرفُ عنهما لانحطاطه عن الاسم بدرجتين، وعن الفعل بدرجة.

(١) في نسخة ب: ورد ما بين القوسين على النحو التالي: (إليه) والصواب ما جاء من الأصل و ع وبه ينضبط المعنى.

وَالْكَلامُ هُوَ المُرَكَّبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلى الأُخْرَى. . .

قوله: «أُسْنِدَتْ إِحداهُما إِلى الأُخرى. . .»

الإسنادُ في اللغة هو الإضافة، قال الأعشى[1]:

١٥ ـ لو أَسْنَدَتْ مَيْتاً إِلى نَحْرِهَا   عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلى قَابِرِ[2]
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوا   يَا عَجَباً للميِّتِ الناشِرِ[3]

من السَّنَدِ بفتحتين وهو أصل الجبل. وناقة سِناد بكسر السين محكمة الخَلْق، فلذا قيل: الإسنادُ أبلغُ من الإضافة. فالإضافة إمالة مطلقة، والإسناد فيه معنى الإلصاق، وهو في الصناعة إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة[4]. وبقولنا التامة: وقع الاحتزازُ عن الإضافة، ثم إِنَّ كل إخبار فيه إسناد، ولا ينعكس.

ألا ترى أن قولك: «زيد أخوك» مخبر به ومخبر عنه، والثاني مسند إلى الأول، وكذا قولك: (ضَرَبَ زيدٌ)، فهما مخبر به ومخبر عنه، والأول مسند إلى الثاني، وأن قولك: هَلْ زيدٌ أخوك؟ وهل ضرب زيد؟ في كليهما إسناد على نحو ما مر آنفا، ولا إخبار، إذ الإخبار إنما يجري فيما ثبتَ عند المُخبِر، لا فيما لم يثبت عنده.

---

(١) ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق محمد محمد حسين ـ ص١٧٥ ـ ١٧٧.

(٢، ٣) البيتان ترتيبهما الثاني عشر والثالث عشر من قصيدة للأعشى عدتها ستون بيتا من السريع قالها في هجاء عَلْقَمة بن عُلاثة الصحابي ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينه وبين عَلْقَمَة، . ومطلع القصيدة:

شَاقَتْكَ مِنْ قَتْلَةَ أَطْلالُها   بالشُّط فالوترِ إلى حَاجِــر

(٤) قال سيبويه في حد المسند والمسند إليه: هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم فيه بدا، الكتاب ١: ٢٣.

. . . .

والغاية (بهل زيد أخوك؟) و (هل ضرب زيد؟): لم تثبت عنده أخوَّة زيد وضربه. إذ لو كان ثابتا عنده لما استفهم، فعلم أن الإسناد أعمُّ من الإخبار، فاختار الأعم لينسحبَ ما ذكره على صور الجمل كلها، أما اختيار لفظة «الإحدى على الأولى» و «الأخرى» على الثانية حيث قال: «إحداهما إلى الأخرى» ولم يقل أولاهما إلى الثانية، ولا ثانيتهما إلى الأخرى، فلمجيء الإسناد من الطرفين كما أريناكه قبل، وكون لفظة «إحدى» عامة، صالحة لكلا الطرفين، فإن قلت: في ذكر الإسناد غِنْيَةٌ عن ذكر المركب، إذ لابد للإسناد من طرفين: مسند ومسند إليه، فما الفائدة في ذكر المركب؟ قلت: لابد للمحدود من ذكرِ الجنس أولا والفصل ثانياً، فذكر المركب ليتناول المركباتِ كلَّها، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و «زيدٌ أخوك»، و (ضرب زيد)، وغيرها ثم ذكر الإسناد، وهو الفصل ليدل على ما يتميز به الكلام عن غيره.

وَذَلك لَا يَتأَتَّى إِلَّا في اسْمَيْنِ كَقَولِكَ: زَيدٌ أَخُوكَ وبِشرٌ صَاحِبُكَ. أَوْ في فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَربَ زَيْدٌ، وَانْطَلَقَ بَكرٌ وَيُسَمَّى الجُمْلَةُ.

قوله: «وذلك لَا يَتَأَتَّى . . . . إلى آخره»

قد ذكرنا أن الإسناد للإفادة، وهي لا تتحقق إلا بالمبتدأ والخبر نحو: «زيد أخوك»، أو بالفعل والفاعل نحو: «ضَرَبَ زيد». أمّا الحرف: فوَصْلَةٌ بين الشيئين تُوقع العُلْقَةَ بينهما لما قلنا إن الحروف وُصَلٌ وروابط، وإيقاع العُلقة بين الشيئين ولا شيئين ممتنع، فالإفادة إما بكلا الشيئين، أو بالشيء الأول مع شيء آخر. فالأول: نحو؛ «ما خرج زيد»، والثاني نحو: «ذهب زيد بعمرو»[1] وما شيء من هذه الأشياء[2] بحرف، والجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف (بين النحاة)[3]، ولذا قال عقيب ذكر الكلام: (ويسمى الجملة).

---

(١) مثال على إفادة الحَرف مَعْنًى شريطة اتصاله بغيره.

(٢) أي الأسماء والأفعال.

(٣) ما بين القوسين سقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

* القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء *

الاسْمُ هُوَ ما دَلَّ عَلى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ دَلاَلَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْاقـتِرَانِ. . .

قوله: «الاسْمُ مَا دَلَّ عَلىَ مَعْنىً في نَفْسِهِ دَلاَلَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الاقترانِ[1]»

هذا حد الاسم، فقوله «ما دل على معنى» جنس اشترك فيه هو وأخواه[2] وقوله: «في نفسه» فصل عن مشاركة الحرف، لأن الحرف ما يدل على معنى في غيره، والمراد بقوله: «ما دل على معنى في نفسه» الذي يفيد معناه من غير أن يفتقر إلى انضمام شيء آخر، وذلك هو الاسم والفعل دون الحرف[3] فإنك إذا قلت: «زيد» في جواب من قال: «مَنْ جاء؟» يستفاد من «زيد» معناه. كما يستفاد من «كتب» معناه في قولك: كتب لمن قال لك: «ماذا فعل زيد؟ «ولو قلت: » على «في جواب من قال لك: «أين جلس زيد؟ لا يستفاد معنى هذا الحرف، إلا بعد انضمامه إلى شيء آخـر كقولك: «على السرير» وهذا لما قلنا إن الحرف لا يتصور معناه غير

(١) هذا التعـريف قريب من تعـريف السيرافي للاسم، إذ قال في معرض شرحه على الكتاب جـ١ : ٧ «وحدّ الاسم: كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضى أو غيره فهو اسم»، في حين لم يعرف سيبويه الاسم وإنما مثله في الكتاب بقوله: «فالاسم: رجل وفرس» ـ الكتاب ١ : ٧، ونقل الزجاجي في الإيضاح ص٤٩ تعليل أصحاب سيبويه في ترك تعريف الاسم قولهم: «فقال أصحابه: ترك تحديده ظنا منه أنه غير مُشْكِلٍ، وحدّ الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم»، والحاصل أن فيه تعريفات كثيرة أشار إلى ذلك ابن الأنباري في أسرار العربية بقوله في ص٥ «ذكر النحويون حدودا كثيرة تنوف على سبعين حدّا».

(٢) قصد بـ (أخواه) الفعل والحرف.

(٣) إلى ذلك أشار ابن يعيش في شرحه ١ : ٤ ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضا شيء، لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يُفد الإسناد إليه، والإسناد في غيره.

مقيس إلى غيره، والضمير في قوله «في نفسه» على هذا يعود إلى «ما دل»، أي: الاسم: هو اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضَمِيمة يحتاج إليها في دلالته الإفرادية، ويجوز عودة الضمير إلى معنى، أي: ما دل على معنى بالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، كما يقال: الدار في نفسها حكمُها كذا أي لا باعتبار أمر خارج عنها.

وقوله : «دِلَالَةً مُجَرَّدَةً عَن الاقترانِ»

فصل عن مشاركة الفعل، لأن الفعل يدل على اقتران حدث بزمان.

فإن قلت: قوله عن الاقتران مطلق، وقولك على اقتران حدث بزمان مقيد، فلو كان قولـه (مجردة عن الاقتران) فصلا عن مشاركة الفعل لقال مجردة عن اقتران حدث بزمان. قلت: قوله عن الاقتران وإن كان مطلقا من حيث الظاهر، فهو مقيد بالنظر إلى العرف، لأن من خدم هذا الفن وجثم بين يديه وصرف جُلَّ هَمِّهِ إليه، بل كُلَّه إليه، مركوز في ذهنه أن لفظة الاقتران في هذا الموضع لا تنصرف إلا إلى ذلك المقيد المعهود.

واللام على هذا لتعريف العهد.

والجواب الثاني: أن إطلاق لفظة الاقتران إشعار منه أن الاسم بوضعه، مجرد عن سائر الاقترانات، إذ الدلالة على الاقتران في الفعل من حيث الهيئة، فإنك إذا قلت «ضَرَبَ» فالضرب إنما يفهم من تلك الحروف الثلاثة، أما الاقتران بالزمان الماضي، فإنما يفهم من هيئة «ضرب» ولا دلالة في هيئة الاسم على اقتران، فأطلق لفظة الاقتران لما ذكرنا من الإشعار، فلما كان الاسم مجردا عن الاقترانات كفيت مؤنة إضافة الاقتران إلى الحدث، إذ الإضافة لدفع المزاحم، ولا مزاحم فإن

قلت: (الاْصطباح)[1]، و (مَضْرِبُ الشَّول)[2]، و(صَهْ)[3] أسماء، ومع ذلك خارجة عن حَدِّ الاسم، إذ كلٌّ منها دال على اقتران حدث بزمان. قلت: أما الأول: فالزمان فيه جزء المفهوم، كما أن السواد جزءٌ من مفهوم الأبلق فلا يكون فيه اقتران حدث بزمان، لَأنَّ اقتران الشيء بالشيء ولا شيئين محال، ولفظة الاصطباح دالة على الملتئم من الشرب والزمان على أنهما مسمى لها واحد، كما تدل لفظة «زيد» على مسماها من غير تعدد فيه.

وأما الثاني: فإن مثله موضوع لزمان ذكر الفعل، فإذا قلت: (أتى مَضْرِبَ الشَّوْلِ) فكأنك قلت: (أتى زَمَان ضِرابِ الشَّوْلِ)، فلا يكون الزمان خارجا عن المفهوم، أو تقول (الاصطباح) لا يدل على أحد الأزمنة التي هي الماضيّ والحاضر والمستقبل، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار، وهو مُحْتَمِل الأزمنة كلها فتكون دلالته مجردة عن الاقتران المعهود، وهكذا تقول في (مَضْرِبِ الشَّوْل): فإنه أيضا لا يدل على اقتران حدث بأحد الأزمنة، وَيَرِدُ على هذا المضارع، لأن دلالته مُشْتَرَكةٌ بين الزمانين، فلا يكون دالا على اقتران حدث بأحد الأزمنة، فلزم دخوله في حد الاسم مع أنه فعل، وجوابه بعد تسليم كونه مشتركا بينهما في الوضع أنه دالٌ لا لكليهما، وإنما يقع اللبس عند السامع عند عدم قرينة دالة على ما قصده المتكلم وما هو كالاصطباح: فإنه لا دلالة له على أحد الأزمنة لا بتعيين، ولا

---

(١) الاصطباح: مصدر مأخوذ من قولهم: اصطبح القوم: أي شربوا الصَّبُوح، اللسان (صبح) ومثله: القَيْل اللبنُ الذي يشرب وقت الظهيرة.

(٢) أي زمن الضِّرَاب، والشَّول: من شالت الناقة بذنبها تشوله شَوْلاً أي رَفَعَتْهُ، وتلك علامة لِقَاحِها، اللسان (شول).

(٣) صَهْ: اسم فعل أمر بمعنى اسكت.

باشتراك، فإن قلت: اسم الفاعل كالمضارع في الدلالة على أحد الزمانين فيلزم أن يخرج هو عن حد الاسم أو يدخل المضارع في الحد، قلت: لا دلالة لاسم الفاعل في أصل وضعه على الزمان، فإنه في أصل الوضع دال على معنى في نفسه من غير زمان، وقد يستعمل دالا على الزمان وذلك عارض.

والاعتبار للأصل لا للعارض، وهذا هو الجواب بعينه عما أورد على حدِّ الاسم من الأفعال التي لا تتصرف مثل: نِعْمَ، وبئْسَ، وليسَ، وحَبَّذا، لأنَّ هذه الأفعال دالة على الزمان في أصل وضعها، وإنْ دلّت الآن على معانٍ في أنفسها من غير زمـان لغـرض الإنشاء، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة، لا يوجب ذلك خروجها من حدها بدليل أنك إذا قلت: «بعْتَ»[1] وأنت تريد الإنشاء، فإنه لا دلالة له على زمان، فأنت مع ذلك حاكم بأنه فِعْلٌ ماضٍ.

وأما الثالث: فإنه (صَهْ) اسم للفظةِ «آسكتْ»، والحذف والاقتران يفهمان من «آسكتْ» لا منه.

(١) أي إذا قلت للمخـاطب (بعتَ؟) مضمـرا همزة الاستفهام كان مقصودك من لفظ (بعت) الإنشاء لا الإخبار.

وله خَصَائِصُ مِنْهَا:

جوازُ الإِسْنَادِ إِليهِ، وَدخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، والجَرُّ، والتَّنْوِينُ والإِضَافَةُ.

قوله: «وَلَهُ خَصَائص .... إلى آخره».

الخصائص: جَمْعَ خَصِّيصَةٍ، تأنيث خَصِّيصٍ بمعنى الخاصّ، كالشريك والنديم بمعنى المشارك والمنادم، ثم جعلت اسما للذي يختص بالشيء، والفرق بين الحدّ والخاصِّيَّة، أن الحدّ لابد أن يكون في آحاد المحدود كلها أما الخاصِّيَّةُ: فهي التي تكون في بعض آحاده خاصَّةً. جعلت هذه الخمسة[1] من خصائص الاسم. لأنّ الحديث عن الشيء يوجب التخصيص ألا ترى أنّ زيداً يحتمل أن يكون فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه، فإذا قلت: «جاءَ زيدٌ» يختص بالفاعلية، وحرف التعريف يعرِّف، وفي التعريف التخصيص ولا يدخل المختص إلا على ما هو قابل للتعميم والتخصيص، إذ لا يظهر أثر المخصص فيما لزمه التعميم ومظنة التعميم والتخصيص هو الاسم ألا تراك تقول: «رجل»، وأنت تريد بذلك مرةً زيداً وأخرى عمرا، وتقول: «الرجل» فلا تريد إلا واحداً بعينه، بخلاف الفعل والحرف فإنهما يلازمان التعميم ونحو قوله:

---

(١) أراد بالخمسة، العلامات التي تميز الاسم عن الفعل والحرف وقد ذكرها الزمخشري في المفصل وهي: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة، في حين جمع ابن مالك الجرّ والإضافة في علامة واحدة وأضاف النداء إلى علامات الاسم بقوله:

بالجرّ والتَّنوين وَالنِّدا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

«انظر المفصل: ٦ والبهجة المرضية في شرح الألفية: ٣»، في حين توسع السيوطي في ذكر علامات الاسم في «الأشباه والنظائر ٢: ٥ قائلا: «تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة» وقد عددها.

. . . .

---

١٦ ـ مَا أَنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الْأَصيلِ. وَلَا ذِي الرأْيِ والجَدَلِ[(١)]

لا يلتفت إليه لرداءته، فكأنه لما رأى (اللام) هنا بمعنى «الذي»، وصلها بما تُوصل به، وإنما قال: حرف التعريف ولم يقل لام التعريف ليتناول اللغة الطائية[(٢)]، لأنهم يجعلون الميم مكان اللام، ومنه قوله عليه السلام: «ليسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ»[(٣)]

وحرف الجرِّ أيضاً مخصِّصٌ، لأَنَّ «بزيد» في: (مَررتُ بزيد) مفعولٌ والتقدير: جاوزتُ زيداً، ولذا جاز أن تقول (مررت بزيد وعمرا) بنصب المعطوف وإن كان المعطوف عليه مجرورا وعليه قوله:

١٧ ـ يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغوْراً غائِرا[(٤)]

---

(١) لم أعثر عليه في ديوان الفرزدق مع كثرة من نسبه من النحاة والمحققين المحدثين إلى الفرزدق، انظر شذور الذهب: ١٦ وخزانة الأدب ١: ٣٢، وموضع الشاهد فيه قوله: (التُّرضَى) حيث أدخل (ال) على الفعل المضارع المبني للمجهول فاتخذه بعضهم شاهدا يعترض به على من جعل (أل) علامة خاصَّةً باسمية الكلمة، وأن دخول (أل) على الفعل يلغي هذه الخصوصية عن الاسم، وقد رد هذا الاعتراض لأن مثل هذا الكلام شاذ ولا يقاس عليه.
(والبيت من البسيط).

(٢) قوله: (ليتناول اللغة الطائية) أي عبر بحرف التعريف عن الألف واللام ليعم اللغة الطائية وغيرها لأن لغتهم تقوم على إبدال لام التعريف ميماً كما هو في الحديث (ليس من امبر. . . . .)
انظر شرح ابن يعيش ١: ٢٤.

(٣) الحديث لم يرد في الصحيحين، وإنما أورده الإمام أحمد في مسنده ٥: ٤٣٤.

(٤) هذا عجزُ بيتٍ من الرَّجز، وقد نسبه سيبويه في كتابه ١: ٩٤، للعجاج، كما استشهد به الزمخشري ثلاث مرات في الكشاف ١: ٢٦٧، ٢: ٤٨٨، ٣: ٥٦، كما نسبه بعضهم لرؤبة ابن العجاج ولم يرد في ديوان العجاج ولا ولده رؤبة وإنما هو موجود في زيادات ديوان رؤبة، =

نصب المعطوف على أن المعطوف عليه مجرور على تقدير: يسلكن نجدا وغورا غائرا، ونحو ذلك. قيل: الضمير في «يذهبن»[1] : لقصائد أو لأفعال يفتخر بها أو (لحروف)[2] غار ذكرها وأنجد.

والوجه الثاني: أن زيدا في: «مررت بزيد» مضاف إليه، لأن المرور أضيف إليه، وقيل: في وجه كون حرف الجر مخصصا للاسم: إنَّ (مِنْ) في قولك: (مررت برجل من الكرام)، خصت الموصوف بأنه من الكرام، ولكن ليس هذا مما يقوم على ساقه، فإنَّ (مِنْ) أفادت التخصيص فيما لم تدخل عليه، وكلامنا فيما دخلت عليه، والحق ما قرعنا به سمعك.

فإن قلت: لم جُعِلَ حرف الجرِّ خِصِّيصَةً للاسم لا الجِّر نفسه؟ قلت: لأنَّ الجر قد يدخل في غير الاسم كقولك: (يومَ يقومُ زيدٌ)، (فيوم) مضاف، وما بعده، مضاف إليه وهو ليس باسم.

= ضمن أبيات نسبها محقق ديوانه وليم بن آلورد إلى رؤبة بن العجاج وإلى أبيه العجاج - انظر ديوان رؤبة: ١٩٠، والذي أرجِّحه في نسبة هذا البيت هو أن يكون لرؤبة بن العجاج وليس لأبيه، لأنَّ لرؤبةَ أرجوزةً على نَسَقِ هذا البيت رَوِيًّا وبحراً وموضوعاً، وهي في وصف ظعائن يأتين نجدا وما ارتفع من الأرض ويسلكن الغورَ مرة أخرى وأولها:

يَابكرُ قَدْ عجَّلتَ لوماً باكرا ... يترُكُ في القلبِ سُعَاراً ساعِرا

وأولُ البيت الشاهد: فواسقاً عَنْ قَصْدِهَا جوائرا.

انظر ديوان رؤبة ٥٠ - ٧٥.

(١) أغلب الظن أن يكون الضمير في يذهبن عائدا على النوق على ما مر وليس على قصائد أو أفعال أو حروف، والله أعلم.

(٢) في ب: (لحروب) ويجوز ذلك على اعتبار أن الحروب يُفتَخَرُ بنتائجها.

والحجة التي يرتضيها الحَجِيُّ في اختصاص التنوين بالاسم: أن التنوين نونٌ ساكنةٌ تلحقُ آخر الكلمة بعد الفراغ منها لقطع الكلام عليها.

تقول: (جَاءني غلامٌ) بالتنوين، إذا أردت قطع كلامك عليه، وتقول: جاءني غلامُ زيدٍ بإسقاط التنوين من (غلام) وإثباته في آخر «زيد»، إذا أردت قطعه على «زيد». والقطع الحقيقي لن يتصور إلا في الاسم لأن الفعل متلفعٌ بفاعله الظاهري نحو: (خرجَ زيد)، أو التقديري نحو: (زيدٌ خَرَجَ). والحرف منحرف إلى الاسم والفعل، فثبت أن التنوين من خصائص الاسم[1].

أما الإضافة: فمفيدةٌ للتخصيص، لأنها للتعريف: نحو: غلامُ زيدٍ، أو للتخصيص نحو: غلامُ رجلٍ، والمراد هنا كون الاسم مضافا لا مضافا إليه، لمجيء الفعل مضافا إليه كما في: (يومَ يقومُ زيدٌ).

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الفعل مجروراً، لأنَّ المضافَ إليه مجرور، وهم قد أجمعوا على أن الجرَّ مختصٌّ بالاسم، قلت: ظهور الحركة في الكلمة إما صُورةً ومحلاً نحو: (بزيدٍ)، أو تقديرا نحو: توكأت على العَصَا. والمراد بالتقدير: أن لا تظهر صورة الحركة لامتناع حرف الإعراب من ظهورها فيه كالألف في العصا، أو محلا لا صورة ولا تقديرا. أي: الكلمةُ في محلٍّ لو كان غيرُها من المعربات فيه لظهرت تلك الحركة فيه، ألا تراهم قالوا في: «عرفت ما عرفته» أن «ما» ساكن مع أنه منصوب المحل، لكن لو كان في هذا المحل معْرَبٌ لنصب

(١) ذهب سيبويه في الكتاب ١ : ٢٠ إلى أن التنوين من خصائص الاسم وليس الفعل وذلك لخفة الاسم وثقل الفعل حين قال: واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون.

وَمِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ : آسْمُ الجِنْسِ وَهُوَ ما عُلِّقَ عَلىَ شَيءٍ وَعَلى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ .

نحو: (عرفتُ الرجلَ)، وإذا عرفت هذا ، فاعرف أنَّ الاعتبار في المعربات للأولَيْنَ دون الثالث، إذ الحركة المحلية لا تستعمل إلا في المبنيات كما أريناكه من النظير، وانجرار الفعل بالإضافة إليه من هذا القبيل. فلا يكون انجراره على هذا الطريق قادحاً في قولهم الجر مختص بالاسم.

قوله : «اسم الجنس. . .»

الجنس في الأصل بمعنى المُجانِس، كالخِلِّ بمعنى المُخالّ، ثم صار اسما لحقيقة الشيء، فقوله اسم الجنس بمنزلة قولك اسم الحقيقة وهذا كلام سديد بخلاف العَلَم، فهو في الأصل: الجبل، استعير للاسم المشهور، ومعناهُ: العلامةُ. (والاسم أيضا العلامة)[1]، فلو قيل اسم العلم بالإضافة كما قيل اسم الجنس: صار بمنزلة أن يقال علامةُ العلامة، ومثل هذا من هَذَياناتٍ[2] ملوِّثةٍ لِصمَاخ[3] المستمع.

قوله: «وهو ما عُلِّقَ علَى شيءٍ وَعَلى كُلِّ مَا أَشْبَهَهُ».

معناه أن اسم الجنس ما جاز إطلاقه على محلين مختلفين بالمعنى المشترك بينهما كرجل، فإنه يطلق على «زيد» مرة وعلى «عمرو» أخرى بالمعنى المشترك بينهما.

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع و ف.

(٢) هذيانات: مفردها هَذَيان، وهو الكلام غير المعقول إذا تكلم به صاحبه في مرض أو غيره (اللسان هذي).

(٣) صِمَاخُ الأذن: هو ثقب الأذن الماضي إلى داخل الرأس، اللسان «صمخ».

.... وَيَنْقَسِمُ إلى ٱسْمِ عَيْنٍ واَسْمِ مَعْنىً وَكِلَاهُمَا يَنْقَسِمُ إلى ٱسْمٍ غَيْرِ صِفَةٍ وٱسْمٍ هو صِفَةٌ. فَالاِسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ نَحْوُ: رَجُلٌ وَفَرَسٌ، وَعَلَمٌ وجَهْلٌ. وَالصِّفَةُ نَحْوُ: رَاكِبٌ وَجَالِسٌ، وَمَفْهُومٌ وَمُضْمَرٌ.

قال بعض شارحي[1] هذا الكتاب: «هذا الحد (مدخول)[2] لدخول كل معرفة غير العلم، في هذا الحد، لأنه يصلح للشيء، ولكل ما أشبهه، ألا ترى أن (هذا) من المعارف، وهو يطلق على زيد مرة وعلى عمرو أخرى.

والصحيح عنده أن يقال هو ما علق على شيء لا بعينه.

قوله: «إلى اسم عَيْنٍ واسم مَعْنىً»

فاسم العين ما لمسماه جثة، واسم المعنى ما ليس لمسماة جثة، أو تقول: المراد باسم العين: ما يقوم بنفسه كرجل، و «باسم المعنى» خلافه وهو ما لا يقوم بنفسه كالعِلْم.

قوله : «وَكِلَاهُما . . .»

يعني بكليْهما اسم العين[3] واسم المعنى، فالاسم غير الصفة من الأعيان: رجل، وفرس، ومن المعاني: عِلْم وَجَهْل، والصفة من الأعيان: راكب وجالس، ومن المعاني: مفهوم ومضمر، ومعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو

---

(١) القائل هو ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ١ :٦٨.

(٢) في ع و ن: «مردود» وصوابه المثبت من الأصل وب لأنه الوارد عن ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ١ :٦٨.

(٣) اسم العين هو كل مسمى تدركه الأبصار من المرئيات مثل: فرس وحجر، بخلاف اسم المعنى، وهو مايدرك بالعقل دون حاسة البصر.

وَمِنْ أَصْنَافِ الاسمِ : العَلَمُ.

وَهُوَ مَا عُلّق عَلَى شَيءٍ بِعَيْنِهِ غيرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْماً كَزَيْدٍ وجَعْفَرٍ، أَوْ كُنْيَةً كَأَبي عَمْرٍو، وَأُمِّ كُلْثُومٍ، أَوْ لَقَباً كَبَطَّةٍ، وَقُفَّةٍ.

المقصود[1] والاسم غير الصفة: بخلافه.

قوله: «وَهُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَىءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ».

اعلم أن العلم ضربان: علم شخص، وعلمِ جنس، فعلم الشخص ما علق على شخص بعينه، لا يتناول ما أشبهه، أي ما أطلق على شخص من حيث هو هو، ولم يجز إطلاقه على شخص آخر بالمعنى المشترك بينهما، لأن هُويَّة الشيء آبية للاشتراك، وَعَلَمُ الجنس هو ما علق على جنس بأسره لا يتناول غير ذلك الجنس، كأُسامة وثُعالة، والحد الجامع لهما ما ذكره في المتن. فلفظة شيء أعمُّ من الشخص والجنس، فيتناولهما.

وقوله: «بعينه» احتراز عن اسم الجنس.

وقوله: «غير متناول ما أشبهه»: احتراز عن المضمرات والمبهمات، لأنها وإن دلت على أشياء بعينها فإنها تتناول ما أشبهها، ألا ترى أنك كما تريد («بهذا» أو «هو» أو «الذي»)[2] خرج أبوه زيدا، كذلك تريد بهن عمرا.

---

(١) قال ابن يعيش في حد الصفة هي ما تدل على ذات وصفة، ومثل لذلك بكلمة أسود، فهي تدل على شيئين: أحدهما الذات والآخر السواد ـ شرح ابن يعيش ١ :٢٦ ـ وقد سمى المنطقيون ذلك بالمفهوم والمنطوق.

(٢) ما بين القوسين جاء في نسخة ب على النحو التالي: (بهو، وهذا، والذي) والمثبت من الأصل.

قوله: «ولا يخلو . . . . إلى آخره».

الاسم إن كان مُصدَّراً بأبٍ أو أُمٍّ، فهو: كنية، وإن لم يكن مصدراً بأحدهما، فإن قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب وإلا فهو اسم.

سُمِيَّ نحوُ: (أبي عمرو) و (أمِّ كُلثوم) كُنيةً لما فيهما من إخفاء وجه التصريح باسميهما العلمين. و «ك ن ي» كيف تركّبت دارت مع تأدية معنى الخفاء، من ذلك الكناية. وهي: ترك التصريح بذكر الشيء إلى ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك على ما مر ذكره في الديباجة»[1].

ومنه: نكى في العدو، ينكى: إذا أوصل إليه مضار من حيث لا يشعر بها، ومنه: الكين: للحمة داخل الجهاز لخفائها، ومنه مقلوب الكين قلب الكل لإخفاء الناس إياه.

والأصل في التكنية: أن الرجل في العرب كان إذا وُلد له ولد يكنّيه بأبي فُلانٍ إنْ كان ذَكَراً، ليعيش إلى أن يُولَدَ له وَلد يسميه فلاناً فيصير هو أبا له، وبأمِّ فلانةَ، إن كانت أنثى لتعيش إلى أن تَلِدَ وَلِيدَةً تسميها فُلانَةَ، فتصير هي أُمًّا لَها، وهذا على طريقة التفاؤل، وهذه طريقة في كلامهم مسلوكة، ألا تراهم سموا العطشان: بالناهل، وهو الريان. والمَهْلَكَة: بالمفازة، وهو موضع الفوز، من الهَلَكَةِ.

(١) الديباجة: مقدمة الكتاب ـ الإقليد ص١٤٦.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ، وَمَنْقُولٍ وَمُرْتَجَلٍ. فَالمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٍ وَعمْرٍو. . .

قوله: «وَيَنْقَسِمُ إلى: مُفْرَدٍ، وَمُرَكَّبٍ، وَمَنقُول، وَمُرْتَجِلٍ» ظاهر هذا الكلام: أن العَلَم ينقسم إلى أربعة أقسام، وليس كذلك، وإنما المراد: أن العَلَم ينقسم إلى مفرد ومركب، ثم شرع في بيان أن هذا العَلَم ينقسم إلى أمر آخر، وهو كونه منقولا ومرتجلا.

فالمفرد ما كان من لفظةٍ واحدةٍ (كزيد)، والمركَّبُ ما كَان أكثر منها.

والمنقول، ما صار بالنقل عَلَماً، والمرتَجَل: ماً وضع عَلَماً. من ارتجل (الخطبة أو الشعر)[1] إذا أنشأهما من غير تهيئة قبلَ ذلك.

---

(١) في ب: (خطبة أو شعرا) والمثبت من الأصل وع.

وَالمُرَكَّبُ إمّا جُمْلَةٌ نَحْوُ: بَرَقَ نَحْرُهُ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا، وذَرَّى حَبًّا وَشابَ قَرْنَاهَا . . .

قوله : «إما جُمْلَةٌ . . . . إلى آخره»

(فَبَرَقَ نَحْرُهُ) : اسم رجل، وهو في الأصل جملةٌ مركبة من فعل وفاعل ظاهر، كان لنحره بريق، فقيل: بَرَقَ نحره فَغَلَبَ.

(وتأبّطَ شرًّا): جملة من فعل وفاعل مستكن ومفعول، وهو اسم رجل، لأنه قَدِمَ على الحي وتحتَ إبـطه حَيَّةٌ فسمِّي بذلـك، وقيل: جَعل سيفَهُ تحتَ إبْطِهِ يوماً وخرج، فَسُئِلَتْ عنه أمه فقالت: لا أدري، إلا أنه تأبَّطَ شَرًّا وخرج فسمى بذلك[1].

و(ذَرَّى حَبًّا) : كان يذرِّي حَبًّا فَغَلَب عليه ذلك.

و (شَابَ قَرْنَاهَا) : اسم جارية، وهو جملة من فعل وفاعلٍ ظاهرٍ ومضاف إليه.

قال الشاعر في أبنائها :

١٨ ـ كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللّهِ لَا تَنْكِحُونَها . . . بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ[2]

أي : بني التي شاب قرناها، يعني شاب جانبا رأسها في الصَّرِّ والحلب، كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك.

---

(١) انظر القصة في الأغاني ١٨ : ٢٠٩، والشعر والشعراء ٢٧١، وخزانة الأدب ١ : ١٣٧.

(٢) أورده سيبويه في الكتاب ثلاث مرات من غير عزوٍ لأحد ٢ : ٨٥، ٣ : ٢٠٧، ٣٢٦، وقد نسبه ابن منظور إلى الأسدي.
انظر اللسان مادة (قرن).
والبيت من الطويل وموضع الشاهد فيه «بني شَابَ قَرْنَاها» وهو علم مركبٌ تركيباً إسناديا وهذا النوع مبني وحكمه حكم الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية، وتقدير الكلام في البيت: يابني التي شَابَ قرناها.

وَ (يزَيدُ) في قَوْلِهِ:

نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ

و (يَزيدُ) في قوله:

١٩ ـ نُبِّئْتُ أَخْوالي بَنِي يَزيدُ[1]

منقول من نحو: المَالُ يزيدُ، لا من «يزيدُ المال»، إذ في الأول (عن الجملة)[2] وهي الفعل والفاعل، والجملة تُحكى كما هي، ألا تراك تقول: «لقيتُ رجلاً أعجبني كرمه»، بإيقاع الجملة وهي: «أعجبني كرمه» صفة لمنصوب، ولا تُظهر فيها إعرابه.

وَسِرُّهُ أن المقتضي للإعراب: اعتوارُ المعاني المختلفة على المفردات، والجملة لا تقبله، ولأنها لو أُعرِبَتْ، فإما أن يُعرَبَ الأول من جزئيها أو الثاني، أو هما جميعا.

(١) هذا صدر بيتٍ من الرجز وتمامه: ظُلماً عَلينا لَهُمْ فَدِيدُ.
وقد جاء في اللسان أُنبِئْتُ بدل نُبِّئْت (مادة فدد) وموضع الشاهد (بني يزيدُ) حيث استشهد به الشارح هنا على أنه علم محكي لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر: فلولا أن في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية، لما رفع يزيد على الحكاية ولجُرَّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف، ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل.
(انظر شرح الشيخ خالد الأزهري على التوضيح ١ :١١٧) وقد نسبه النحاة لرؤبة وإنما هو في زيادات ديوانه ص ١٧٢، وقال البغدادي: (بني يزيدُ) (هم تجار كانوا بمكة ـ حَرَسَها الله تعالى ـ وإليهم تُنسَبُ البرودُ اليزيدية) الخزانة ١ :٧٢ في حين قال ابن يعيش: صوابه (تزيدُ) بالتاء المثّناة من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية واستدل لهذا المعنى ببيت علقمة.

رَدَّ القيانَ جِمَالُ الحَيِّ فاحتَمَلوا فكلهم بالتَّزِيديّاتِ مَعكُوم

ـ شرح ابن يعيش ١ :٢٨.

(٢) في ب جاء مكانه: منقول من جملة.

والأول: باطل، لأنه في المعنى بمنزلة الزاي من «زيدٍ» وكذا الثاني: لأدائه إلى كون الأول معرباً مبنيا.

وكذا الثالث: لأنَّ إعراباً واحداً من وجه واحد لا يستقيم أن يكون الشيئين، فلو كان (يزيدُ) منقولاً من نحو «يزيدُ المال» لكان مفردا فيلزم ظهور الإعراب فيه على نحو «بني يزيدَ» بالفتح في موضع الجَرِّ للإضافة لعدم انصرافه، لأن المفرد قابل للإعراب (وَنُبِّئْتُ): يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. فالتاء في «نُبِّئْتُ» هو المفعول الأول الذي أقيم مقام الفاعل لبناء الفعل للمفعول، و «أخوالي» : هو المفعول الثاني، «وبني يزيدُ» عطف بيان له، (والياء) في بني: علامة للنصب، والمفعول الثالث: هو الجملة الظرفية وهي: «لهُمُ فديد،» والتقدير: فَادِّين، والفَديدُ: الصِّياحُ. وَ (ظُلماً)[1]: مفعول له والعامل فيه معنى قوله: (لهم فديد)، أي يصيحون لأجلِ ظلم.

(١) أورد فيها البغدادي وجوها مختلفة ممّا تفضل به المعربون: فالعيني شارك الجَنْدي في إعرابها مفعولا لأجله، ومنهم من أعربها مفعولا ثالثا، وهو اختيار ابن الحاجب وابن هشام، وهناك توجيه آخر للعيني يرى فيها أنها حال بتقدير جملة، أي في حال كونهم يظلمون علينا ظلما، وقيل إنها مفعول مطلق عامله من لفظه محذوف وقد اعترض البغدادي على هذه الوجوه بقوله: «ولا يخفى أن هذه الوجوه كلها ظاهر فيها التعسف» أما توجيه البغدادي لها فإنها تمييز، وقد صرح به في الخزانة بقوله: «وقوله (ظلما) عندي أنه تمييز محول عن المفعول» الخزانة ١ : ٢٧٠-٢٧٣.

أَوْ مُضَـافٌ ومضـافٌ إليهِ: كَعَبْدِ مَنَافٍ، وٱمْرِىءِ القَيْسِ والكُنَى.
والمَنْقُولُ عَلى سِتَّةِ أَنْواعٍ:
مَنْقُولٌ عَن ٱسْمِ عَيْنٍ: كَثْوْرٍ وأَسَدٍ.
وَمُنقولٌ عَنْ ٱسْمِ معنى: كفَضلٍ وإياسٍ.
وَمَنقُولٌ عَنْ صِفَةٍ: كَحَاتِمٍ وَنَائِلةَ.

قوله: «والَمنْقُولُ عَلىَ سِتَّةِ أَنْواعٍ...»

وجه الحصر: أنه لا يخلو من أن يكون منقولا عن مفرد أو غير مفرد، والثاني: هو المركب كـ (تَأَبَّطَ شَرًّا) وأخواته، والأول لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا.

فالاسم: إما صوت، وهو القسم الخامس، وإما غير صوت وهو إما صفة وهو القسم الثالث، وإما غير صفة وهو اسم عين أو معنى. والأول: هو القسم الأول، والثاني هو الثاني، والفعل هو القسم الرابع، والحرف لم يحده فلم يذكره.

قوله: «كَثَوْرٍ، وَأَسَدٍ»

هما اسما رجلين نقلا عن واحد الثِّيَرَةِ وواحد الْأُسود.

قوله: «كفضلٍ وإياسٍ....»

هما أيضا: اسما رجلين، الأول مصدر فضله، والثاني: مصدر آسه يئُوسه عَاضَه[1].

قوله: كَحَاتِم، وَنائِلة»

(الحَاتِمُ)، من حَتَمَ الشيءَ: أوجبه، ومنه قيل للغرابِ حاتِم لأَنَّه يَحْتِمُ بالفراق، أي يحكُم.

---

(١) عاضَة: من عاضَ عِوَضاً، اي أعطاه بدل ما ذهب منه، اللسان (عوض).

وإمّا غيْرُ جُمْلَةٍ، آسْمَانِ جُعِلا آسْمًا وَاحِدًا نَحْوُ مَعْدِ يكَرِبَ وَبَعْلَبَكُّ، وَعْمَرويْهِ، وَنْفطَويْهِ.

قوله: «وأما غَيْرُ جُمْلَةٍ . . . . إلى آخره»

«مَعْـدِ يكَـرِبَ»[1]: أصله مَعَدِّي بالتشديد: من عَدَّاهُ: جاوزه، («وكْرِبَ» من الكُرْبَةِ)[2]، وهما بمجموعهما اسم رجل.

و (بَعْلَبَكُّ): اسم بلد فَبَعْلُ: اسم صنم، وَبكٌّ: مصدر.

بَكَّ عُنُقَه: دقّها.

(وَعَمْرَوَيْه): اسم رجل، وكذا نفطويه، فالعَمْرُ والعُمْرُ بمعنى واحد، وهو البقاء، والنِّفط: بفتح النون وكسرها الذي يُرمَى به. و (وَيْهِ): من الأصوات.

---

(١) في ب وع: معدي كرب وهو جائز، قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٩٦-٢٩٧، وأما مَعْدِ يكرب ففيه لغات: منهم من يقول: مَعْدِ يكرِبٍ فيضيف، ومنهم من يقول: مَعْدِ يكربَ فيضيف ولا يصرف، يجعل كَرِبَ اسما مؤنثا ومنهم من يقول: مَعْدِ يكرِبُ، فقلتُ لِيُونُسَ: هلا صرفوه إذ جعلوه اسما واحداً وهو عربيّ؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمِّي به واحدٌ إلا لم يُصرف.

(٢) في ب، ع «وكرب لعل اشتق من الكربة»، والمثبت من الأصل.

* وَمَنْقُولَةٌ عَنْ فِعْلٍ إِمَّا ماضٍ : كَشَمَّرَ وكَعْسَبَ . .

و (نائلةٌ) : من ناله ينوله ، أعطاه ، أو من ناله يناله : وجده . و(نَائلةٌ ، وإِسافٌ)[1] : امرأة ورجل زنيا في الحرم فمسخهما الله عز وجل حَجَرَيْنِ .

قوله : «كَشَمَّرَ ، وكَعْسَبَ . . .»

إنما لم ينصرف شمَّر للعلمية والوزن المختص بالفعل ، فإن قلت قد جاء على هذا الوزن أسماء نحو: بَقَّم ، قلت : ذاك قليلٌ نَزْرٌ فأُلحِقَ وجوده بالعدم لنزارته ، و «شَمَّرَ» : اسم فرس وعليه بيت الحماسة :

٢٠ - وَجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[2]

---

(١) قال فيهما صاحب اللسان : ونائلة : امرأة ، ونائلة : صنم كانت لقريش والله أعلم .
وأَسَافٌ وإِسَافٌ : اسم صنم لقريش ، وقال : وزعم بعضهم أنهما كانا من جرهم : إِسَافُ بْنُ عَمْرٍو ، ونَائِلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ ففجَرَا في الكَعْبَةِ فمسخا حجرين عبدتهما قريش .
اللسان (نيل ، أسف) .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ورد بروايات عدة ، وصدره :
أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ .
وقد ورد البيت بالرواية السابقة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ : ٣١٥ أول ثلاثة أبيات من غير عزو لأحد كما ورد في شروح سقط الزند ٤ : ١٧٥٧ وفي شرح التبريزي ١ : ١٦٥ وقد نسبه إلى جميل بن معمر العذري على النحو التالي :

أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضَّيفِ بُرْدَهُ وجديَ ياعباسُ فارسُ شَمَّرَا

وكذلك أورده صاحب اللسان كما سبق تحت مادة (شمر) من غير عزو لأحد ، وحينما نظرت في ديوان جميل بن معمر طبعة دار صادر ببيروت وجدته أول أبيات ثلاثة عنوانها : (قال يهجو الشماخ بن ضرارٍ الغطفاني الشاعر) وقد جاءت روايته في ديوان جميل على النحو التالي ص ٧١ :

أبوكَ حُبابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ وجديَ ياشَّماخُ فارسُ شَمَّرَا

وإمَّا مُضَارِعٌ: كَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ.

أو اسم رجل أيضا قال:

٢١ - وَهلْ أنا لاقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرا[1]

و«كَعْسَبٍ بالتنوين: اسم رجل من الكَعْسَبَةِ وهي المشي بإسراع مع تقارُبِ خَطْوٍ.

قوله: «كَتْغِلِبُ وَيشْكُرُ.....»

«تَغْلِبُ» في: الأصل اسم رجل ثم غَلَبَ على القبيلة.

«ويشكر» اسم رجل، وهما منقولان من مضارعي غَلَبَ وَشكَرَ.

= ولما وقعتُ على كتاب (الشماخ بن ضرار، حياته وشعره) لصلاح الدين الهادي وجدت مؤلفه ينفي في ص١٤٣ أن يكون جميل قد هجا الشماخ بن ضرار استنادا إلى: أولا رواية البيت بروايتين أخريين غير ما ورد في ديوان جميل أولاهما: وَجَدِّيَ ياحجَّاجُ فارس شَمرا وثانيهما: وَجَدِّيَ ياعبَّاسُ فارسُ شَمَّرا.

ثانيا: أنه لا يوجد أحد من آباء الشماخ يدعى حُبَاباً.

وثالثا: أنه ليس في أخبار الشماخ أو أشعاره ما يشير إلى اتصاله بجميل بن معمر.

رابعا: أن جميل بن معمر متأخر عن الشماخ فوفاة الشماخ بين سنتي ٣٠هـ - ٣٢هـ في حين أن وفاة جميل بين سنتي ٨٠هـ - ٨٢هـ، أي أن بينهما نصف قرن وعليه فالله أعلم بقائله.

(١) هذا عجز بيت من بحر الطويل لامرىء القيس من قصيدته المشهورة التي قالها حين توجه إلى قيصر ملك الروم مستنجدا به على رد ملكه إليه والانتقام من بني أسد، وصدر البيت:

فَهَلْ أنا ماشٍ بَينَ شرْطٍ وَحَيَّةٍ

والشرْط: الخطر العظيم، انظر شرح ديوان امرىء القيس: ٧٥.

وإمْا أَمْرٌ : كَإِصْمِتْ فِي قَوْلِ الرَّاعي :

أَشلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلَابِهَا أَوَدُ

قولُه : «وإمّا أمرٌ . . . . . إلى آخره»

«إِصْمِتَ» : اسم مفازة، قيل سميت بذلك، لأن من حقِّ سالكها لفرط مهابتها أن يقـول لصـاحبه : اسكت لئلا يلحقنا (الرّدى)[1]، وقيل : كان واحد قال لصاحبه اصمت لنبأَةٍ أحَسَّها.

فإن قلت : القياس أُصمُتْ بضم الهمزة والميم لأنه من باب، «نَصَرَ» فما هاتان الكسرتان؟ قلت يجوز أن يكون من باب «ضَرَبَ»، ولم يَبْلُغْنَا، وإن لم يكن من باب «ضرب» : فإنه لما صار علما غُيِّر معناه فَغُيِّرت حركاتُهُ البنائيَّة ليكون اللفظ (موافقا)[2] للمعنى. ألا تراهم تركوا الإعلال في «الدوران والجوَلَان» ولم يقولوا : الداران والجالان لتكون اللفظتان ـ لما في ترك الإعلال من الاضطراب ـ موافقتين لمعنييهما.

و(سَلُوقٌ) : قرية باليمن إليهـا تنسب الكـلاب، و (بلدٌ وَحْشٌ) أي : قَفْـر، و (الوحش) في : «بوحش إِصْمِتَ» ليست من الأعلام.

٢٢ ـ وتقـدير البيت[3] : (أَشْلَى كلابـا أو كلبـةً منسـوبـةً إلى سلوق باتت بمفازة

---

(١) في ب (الملاك).

(٢) في ب (مطابقا).

(٣) البيت : هو ما احتج به الزمخشري في المتن وقد نسبه للراعي وهو في ديوانه ص٤٦ واللسان مادة (صمت) والبيت من البسيط ونصه :

أشلى سلوقيَّةً باتَتْ، وباتَ بها بِوَحْشِ إِصْمِتَ، في أَصْلابِهَا أَوَدُ

وأشلى : أي أغرى كلابَه بالصيد، وموضع الشاهد فيه قوله : «إِصْمِتَ» وهو علم لمفازة منقول عن جملة فعلية فعلها أمر. انظر الشاهد في الخزانة ٧ : ٣٢٤.

وَأَطْرِقَا فِي قَوْلِ الهُذَلِيِّ:

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيا م إِلَّا الثُّمامُ وإلَّا العِصِيُّ

إِصْمِتَ، وبات المُشلى بها)، والضمير في «بها» في البيت (لوحش إِصْمِتَ).
وقوله: «في أصلابها أود» أي: اعوجاج صفة للكلاب أو للكلبة (أيضا)[1] وكلاب الصيد تكون أَوْسَاطُها مخروطة الشكل، فإن قلت: (إِصْمِتَ) في البيت جملة سميت بها المفازة والجملة تحكى كما هي فما باله أجراه في البيت مجرى المفردات من نحو «يزيد» و «أحمد» حيث فتحه في موضع الجرِّ؟ قلت: هو مجرد عن ضميره المستكن، وإنما جرد عنه لأن هذا الضمير غير داخل في الغرض، إذ لا يقال للمفازة إِصْمِتْ أَنْت، بمعنى أوجد السكوت فُتَسَّمى بالضمير.

فإن قلت: المعاني في الأعلام غير مرعيّةٍ، قلت: مُسَلَّم، لكنّ الناقل في ابتداء النقل إلى العلمية له ضرب التفاتٍ إلى المعنى المنقول عنه، ألا تراهم سَمَّوا أولادهم أسداً وَكَلْباً ونحوهما بالنظر إلى الأعداء، وعبيدهم: سالما ونحوه بالنظر إلى أنفسهم، لأن الأولاد أعوان والعبيد خدم.

٢٣ ـ (وأَطْرِقَا): اسم مفازة، وأصله أن ثلاثةَ نَفَرٍ قال أحدهم لصاحبيه أطرقا لنبأةٍ سمعوها فسميت بذلك. (والخيام) جمع خَيْمٍ بمعنى الخيمة وهي بيت العرب من العيدان.

(والثُّمَامُ): نبت ضعيف، جمع ثُمامَة. والمراد بالعِصِيِّ قوائم الخيمة وبالثُّمام ما يُسْتَرُ به جوانب الخيمة، وفي قافية البيت[2] التقييدُ والإِطلاق فإن قُيِّدتْ فالوجه نصبُ الثُّمام، لأنه مستثنىً من موجب، والعِصِيُّ منصوبةٌ تقديرا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) البيت هو:

عَلى أَطْرِقَا بالياتُ الخِيَـا مِ إلا الثُّمامُ وإلا العِصِـيُّ

وإنْ أُطْلقَتْ رُفع الثُّمامُ والعِصِيُّ على تأويل أن قوله (بالياتِ الخيامُ)، إلا الثُّمامُ وإلا العصيُّ في معنى: «لم يبق منها إلا الثُّمامُ وإلا العِصِيُّ» وقبله:

عرفتُ الدِّيارَ كَرَقْمِ الدُّويِّ يَزْبرُها الكَاتِبُ الحِمْيَريُّ[1]

الخطاب في عرفت: لنفسه، يقول على طريق التوجع لما شاهد بها من أطلال عافية، ورسوم خافية عرفت هاتيك الديار بعد استدلال بآثار. والمعرفة: اسم لما يحصل من العلم بعد تذكر لمعهود واستدلال بآثار. ولذا لم يقل في صفات الباري (جل جلاله)[2] إنه عارف. (والرَّقْمُ): حروف الخط، (والزَّبْرُ): الكتابة، وفي (بالياتِ الخيام): روى النصب على الحال، والرفع على «هي بالياتُ الخيام» فتكون «البالياتُ» خبر مبتدأ محذوف. و «بالياتُ الخيام» ما التبدَ وَوقع بعضُه على بعض من خُلْقَانِ المظَالِّ، وَسقْط الأمتعة، و «على أطرقا»: متعلق (بعرفت) فإن قلت: «أطرقا» من المركبات، فما باله أورده مع المفردات؟ قلت: لم أظفر فيه بجواب مقنع، ولكن أرى أن معنى الضمير فيه قد سُلبَ عند النقل، لامتناع خطاب الأمكنة بالإطراق، فخرج الضمير لكونه خِلْواً من معناه عن حد الكلمة، وصار وجوده كعدمه حتى كأن العلم أطرق لا أطرقا.

= وهو لأبي ذُؤيب الهُذليّ من بحر المتقارب، انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٩٨ وما بعدها، وباليات: جمع بالية، وجاءت منصوبة على الحال من الديار، وإضافة (باليات) إلى الخيام إضافة البيان نظير قولهم: أخلاق ثياب، ويروى (بالياتُ) بالرفع، فهو مبتدأ وخبره (على أطرقا)، أو يجعلها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) على ما أشار إليه الشارح.

والشاهد فيه: «أطرقا» على أنه علم منقول عن فعل الأمر.

(١) هو مَطْلع القصيدةِ التي منها البيت السابق لأبي ذؤيب الهذليّ وعدتُها ثلاثَةَ عَشَرَ بيتاً ـ انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٩٨ وما بعدها، وابن يعيش ١: ٣١.

وقد وردت روايته في نسخة ب «الدواة» بدل الدُّويِّ.

(٢) في ب: (جل وعز) والمثبت من الأصل وع.

* وَمَنْقُولٌ عَنْ صَوْتٍ: كَبَبَّةَ، وَهُوَ نَبْزُ عَبْدِ اللَّهِ بن الحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ.
* وَمَنْقُولٌ عَنْ مُركَّبٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

وَالمُرْتَجَلُ عَلى نَوْعَينِ: قِياسيٌّ وَشَاذٌّ

فَالقِيَاسيُّ نَحْوُ: غَطَفَانَ، وعِمْرانَ، وحَمْدانَ، وَفَقْعَسٌ، وَحَنْتَفُ.
والشاذُّ نحو: مَحْبَبَ، وَمَوْهِبَ، وَمَوْظِبَ، وَمَكْوَزَةَ، وَحَيْوَةَ.

قوله: (كَبَبَّةَ)، وهو نبز عبدالله. بَبَّة: صوتٌ كان عبد الله (في صباه يَفُوهُ به)[1] فسمى به، (ومنه قولها)[2]:

٢٤ ـ لَأُنْكِحَنَّ بَبَّـــهْ	جَـــــارِيَةً خِدَبَّـــهْ[3]
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ	تَجُبُّ أهلَ الكَعْبَهْ

والخِدَبَّـــةُ: تأنيثُ الخِدَبِّ: وهو العظيم، وتَجُبُّ: من قولهم جَبَّتْ فلانة النساءَ حُسنـاً: أي غَلَبتهُنَّ. والنَّبْزُ، والنَّزَبُ: اللقب السوء، ومنه التنابز بالألقاب، وهو التداعي بها.

قوله: «قياسي وشاذ. . . .»

فالقياسي: ما لم يحتوِ على مخالفة أصل. والشاذ: عكسه.
فنظائر (غطفانَ. . . . إلى حَنْتَفٍ) في الأبنية: كَرَوانٌ، وسِرْحَانٌ وسَعْدانٌ، وَسلْهَبٌ.

---

(١) جاء في ب: «يفوه به في صباه» والمثبت من الأصل وع.
(٢) جاء في ب: «ومنِه قول أمه ترقصه طفلا» والمثبت من الأصل وع.
(٣) نسبها صاحب اللسان إلى هند بنت أبي سفيان، تُرَقِّص ابنها عبدالله بن الحارث: اللسان (ببب) و(خدب) وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ١: ٣٢، والرواية عنده: تُجِبُّ بدلَ تَجُبُّ.

وقال بعضهم في فَقْعَس وَحَنْتَفٍ: إنهما عَلَمَانِ منقولان لا مرتجلان. فَقْعسٌ: هو البلادةُ، وَحَنْتَفٌ: هو الجراد المنقَّى للطبخ، فلعل صحة هذا القول لم تثبت عند المصنف.

والقياس في (مَحْبَبٍ): مَحَبٌّ بالإدغام لاجتماع المثلين كما في قولك: «هذه البلدةُ مَهَبُّ صَبَايَ وَمَدَبُّ صِبَايَ».

وفي مَوْهِب وَمَوظِب بفتح الهاء والظاء وكسرهما، لأنه لا يجيء من المثال الواوي إلا مَفْعِل بكسر، وفي مَكْوَزَةٍ: مَكَازَةٍ، كمقالةٍ، وفي حَيْوَةٍ حَيَّةٌ، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والأُولى ساكنة تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء كأيام في «أيْوام» جمع «يَوْمٍ»، وكَطَيٍّ في «طَوْيٍ» مصدر «طَوَى». فـ(غطفانُ وفقعسٌ): قبيلتان، و(مَوْظِبٌ): اسم مَوْضعٍ، والباقية أسماء الرجال، كذا وجدته في بعض الحواشي.

* فصل * وَإذا اجْتَمعَ للرَّجُلِ اسْمُ غَيْرُ مُضَافٍ وَلَقَبٌ، أُضيْفَ آسْمُهُ إلى لَقَبهِ فَقِيل:

... هٰذَا سَعِيْد كُرْزٍ، وَقَيْسُ قُفَّةَ، وَزَيْدُ بَطَّةَ..

قوله: أُضيفَ آسْمُه إلى لَقَبِه...»

الإضافة: للاختصار، وإنما يؤخر اللقب، لأن في تقديمه الاستغناءَ عن الاسم والكلام في أن يراد ذكر كليهما، لأن اللقب، إنما يكون لقبا عند اشتهاره، والوجه المصير من غير الأشهر إلى الأشهر أو الاكتفاء بالأشهر.

قوله: «أضيف.....»

ظاهر في وجوب الإضافة، كما إذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين، وقد أجاز الزجاج[1] الإتباع[2]، وقد جاء ابنُ قيس الرقيات منونا، فيكون عطفَ بيان أو بدلاً، وإنما ترك المصنف ذكر ذلك الوجه إما لظهوره، لأنَّ القياس في اسمين لذات واحدة أن لا تضاف وإما لأن الإضافة مذهبه.

---

(١) هو إبراهيم بن السَّرِي أبوإسحاق الزجاج كان يخرط الزجاج، لازم المبرد، وله معاني القرآن، وشرح أبيات سيبويه، البغية ١: ٤١١.

(٢) أجاز الزجاج والفراء الإتباع، وقد رجحه الرضي في شرح الكافية بعد أن عرض لرأي البصريين بقوله: «وظاهر كلام البصريين وجوب الإضافة عند إفرادهما، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع أيضا وهو الأولى».

شرح الكافية ٢: ١٣٩، وقد عرض له سيبويه بقوله: «إذا لقّبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بطَّةَ، فإنما جُعلت قفة معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت هذا قيس، فلو نونت قفةً صار الاسم نكرة لأن المضاف إنما يكون معرفة بالمضاف إليه.

سيبويه ٣: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

وإذَا كَانَ مُضَافاً أَو كُنْيَةً أُجْرِيَ اللَّقَبُ على ٱلْاسمِ فَقِيلَ: هذا عَبْدُاللّٰهِ بَطَّةُ، وهٰذا أَبُو زَيْدٍ قُفَّةُ.

و (الكُرْزُ): الجُوَالِق الصَّغير. و (القُفَّةُ): الشجرة اليابسة البالية يقال: كَبُرَ حتى كأنه قُفَّةٌ، فإن قلت: الإضافة في نحو «سعيدُ كُرْزٍ» معنوية أم لفظية؟ قلت: لفظية (لا أصل لها)[1] في المعنى والتقدير: سعيد كُرْزٍ على عطف البيان، أو معنوية على تقدير سعيدٌ هذا اللقب، وسعيدٌ على هذا نكرة وتأويله سعيدٌ من السَّعِيدين.

قوله: «أُجْرِيَ اللَّقَبُ على الاسم....»

لم يُضفِ الاسم هنا إلى اللقب، لامتناع الإضافة، لأن الاسم هو المضاف والمضاف إليه، فلو ساغ إضافته إلى اللقب كان المضاف والمضياف إليه بمجموعهما مضافاً جاريا على وجوه الإعراب كما هو الحكم في كل مضاف، والمضاف إليه في الاسم قد لازمه الجرُّ فيلزم من صحة الإضافة إلى اللقب، كونُ (الشيء)[2] مجروراً وغير مجرور في حالةٍ واحدة، (وهو محال)[3].

فإن قلت فليضف المضاف إليه إلى اللقب على نحو «عبد إلهٍ بَطَّةَ»، قلت: العَلَم هو عبدُالله لا عبد إلهٍ بالتنكير، ولو نُكِّر للإضافة يلزم تغيير العَلَم، والأعلام مبقاة على سمتها لا يجوز التصرف فيها مع أن في هذا إضافةً لغير الاسم إلى اللقب، وهذا الوجه يمنع إضافة كل واحد من جزأي الاسم وإنْ لم يُغَيَّر، لأن بعضَ الاسم ليس باسم فيلزم من إضافته إضافة لغير الاسم، فتمتنع الإضافة، وهو القياس في هذا الفصل. وفي الفصل السابق أيضا. لأن (سعيداً)،و(كُرزاً) فيما

---

(١) في ب: لا أثر لها والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: الاسم والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

سبق اسمان لذات واحدة، كعبدالله مع بَطَةَ، فَتَتَعذَّرُ إضافة أحدهما إلى الآخر، بدليل أنهم اتفقوا على مَنْعِ نحو «ليثُ أَسَدٍ» بالإضافة لأن الإضافة لتخصيص الأول أو تعريفه، فإذا كانا لشيء واحد تعذر أن يتخصَّصَ أحدهما بالآخر أو يتعرف، فلذا حكم بعضهم بأن الإضافة فيه لفظية ومن قال إنها معنوية، فوجهه ما ذكرنا مرة، وتقريره: أن العَلَم يُتوهم فيه التنكيرُ عند قصد إضافته، فيصير (بمثابة)[1] كلّ أو غلام، فتصح إضافته كما صَحَّتْ إضافتهما في نحو: كُلِّ القومِ، وغُلامُ الرَّجل.

وهنا وجه آخر: وهو أن اللفظ يطلق ويراد به نفس اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فأنت إذا قلت (ذات زيد) فمرادك بالذات المدلول وبزيد اللفظ، فجاز أن يقال: إنَّ «سعيداً» قُصد به هنا المدلول وبـ (كُرْزٍ) اللفظ، فكأنه قيل مُسَمَّى هذا اللفظ الذي هو (كُرْزٌ)، وبهذا الطريق تغايَرَا فصحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر، وإنما فصل بهذا الفصل بين أعلام الأناسي وغيرهم، لأن ما ذكر فيه لا يكون للعَلَم المذكور بعده، فناسب لما بينه وبين ما سَبَقَ ذكره من الملازمة أن يذكر عُقَيْبَهُ.

(١) في ب: (بمنزله).

* فصل * وَقَدْ سَمَّوا ما يَتَّخِذُونَهُ وَيَأْلَفُونه مِنْ خَيْلِهِم وإبلِهِمُ وَغَنَمِهُمُ وَكِلَابِهِمُ، وغيرِ ذلك بِأَعْلام كُلُّ واحِدٍ مِنْهَا مُخْتَصٌّ بشَخْصٍ بعَيْنِه يَعْرِفُونَهُ بِهِ، كَالْأَعْلام في الْأَنَاسِي، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَعْوَجَ ولَاحِق، وَشُدْقَم، وَعُلَيَّان، . . . . وَخُطَّةُ وَهَيْلَةُ وَضُمْرَانُ وَكَسَابِ.

قوله: «(وَقَدْ سَمَّوا مَا يَتَّخِذُونه . . . . إلى آخره)»[1]

أي يختصُّونه.

قوله: «نحو أَعْوَجَ . . . . إلى آخره»

أَعوجُ[2]: اسم فرس، وهو فحل من فحول العرب سُمِّي به، لأنه وقعت ليلاً غارةٌ على أصحاب هذا الفحل وكان مُهراً، ولضنِّهم بهِ حَمَلُوه في وعاءٍ على الإبل حين هربوا فاعوجَّ ظهره وبقي فيه العِوَج.

(ولاحِقُ)[3]: أيضا من فُحُولة الخيل، (وشُدْقَمٌ) و (عُلَيَّانُ): من فُحُولة الإبلِ، وُعلَيَّانُ غير منصرف. وفي أبياتِ (سِقْطِ الزَّنْدِ).

٢٥ ـ وَدُونَ عُلَيَّانَ القَتَادَةُ والخَرْطُ[4]

---

(١) في ب: «ما يتخذونه» والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام ـ لابن الكلبي ص١٦، ٢١ وديوان الأدب للفارابي ٣:٣٤٦.

(٣) انظر أنساب الخيل ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل لأبي العلاء المعري قاله من ضمن قصيدة وهو محتَجِبٌ بمعرَّة النُّعمان مخاطباً خازن دار العلم ببغداد ورواية البيت في شروح سِقْط الزَّند ١٦٤١ على النحو التالي: إذا أَنَا عَالَيْتُ القُتُودَ لِرِحْلَةٍ فَدُونَ عُلَيَّانَ القَتَادَةُ والخَرْطُ
(وخَرْطَ القَتَاد) مَثَلٌ تضربه العرب للأمر الصَّعْب الممتنع عمن أرادَهُ، والقَتَادُ: شجرٌ له شوك حاد، ومعنى الخرط: أن يقشِّرَ الرجل الورق عن الغصن بكفِّه، وذلك أن يَمُرَّ عليه ويجذبَ ورقه فتخرج كلها في كفّه، فمن كُلِّف خَرْطَ القتاد بكفه، فقد تكلف أمراً لا سبيل إليه.

* فصل * وما لَا يُتَّخَذُ ولا يُؤْلَفُ فيحتاجُ إلى التَّمييز بَيْنَ أَفْرادِهِ كَالطَّيْرِ، وَالوُحُوشِ ، وَأَحْنَاشِ الأرضِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فإنَّ العَلَمَ فِيهِ لِلْجِنسِ بِأَسْرِهِ، لَيْسَ بَعْضُهُ أَوْلى بِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فإذا قُلتَ : أَبُو بَرَاقِشَ .

و(خُطَّةُ) : اسمُ عَنْزِ سَوْءٍ، وفي المثل : «قَبَّحَ اللَّهُ مِعْزَى خَيْرُهَا خُطَّةُ»[1]، و(هَيْلَةُ) : كذلك . و«ضُمْران» : كلب من الضَّمْر، و(كَسَاب) بكسر الباء كلبةٌ من الكَسْب .

قوله : «وَمَا لَا يُتَّخَذُ . . . . إلى آخره»

الأصل في وضع الأعلام هو الأناسي، لا حتياجهم إلى التمييز بين أشخاصهم بمخالطة بعضهم بعضا، فأما ما لا يتخذ ولا يؤلف، فلا حاجة إلى التمييز بين أفراده، لعدم المخالطة، فإذا وَضَعُوا فيه علَمًا لا يكون بَعْضُه أولى به من بعض، بل يكون للجنس بأسره. أتى بلفظة «ما» في قوله : «وما لا يُتَّخذ» لأنه أراد «غير ذوي العقول»، ويروى : فيُحتاجَ بفتح الجيم على أنه جواب النفي بالفاء. وبرفعها على العطف تقديره : ولا يؤلف (ولا)[2] يحتاج و (الطير) : جمع طائر كصَحْب (في جمع صاحب)[3]، وجمع الطَّيْر طُيور وأَطْيار، كَفَرْخٍ وفُروخ وأَفراخٍ ، وَعنْ قُطْرُبٍ[4]

وشاع في أمثالهم : (دون غُلَيَّانَ خَرْطُ القتادِ) قال الميداني ١ : ٢٦٩ غُليان اسم فحل يضرب للممتنع فذكر غُليان بالعين المعجمة وأورد بيت أبي العلاء بالمهملة .

(١) مجمع الأمثال ٢ : ١٨٠ وقد ذكر رواية أخرى له على النحو التالي : «لَعَنَ الله مِعْزَى خَيْرُهَا خُطَّةُ» .

(٢) في ب (فلا) وصوابه المثبت من الأصل رعياً للغة .

(٣) ما بين القوسين من الأصل وورد مكانه في ب «وصاحب» .

(٤) هو محمدُ بن المستنير أبو عليٍّ المعروفُ بقُطْرُبٍ، لازم سيبويه وكان يُدْلِجُ إليه، فإذا خرج رآه على بابه فقالَ له ما أنت إلا قُطْرُبُ ليلٍ فلقب به، له «المثلث» و«النوادر» و«مجاز القرآن» وغيرها توفي سنة ٢٠٦هـ انظر بغية الوعاة ١ : ٢٤٢-٢٤٣ .

وأبي عبيدة[1] أنَّ الطيرَ يقع على الواحد[2].

والـوحـوش: الـوحش، وهي حيوان البرِّ الواحد وَحْشِيٌّ، يقال: حمارُ وَحْش بالإضافة، وحمارٌ وَحْشِيٌّ. والحَنَشُ: بالتحريك كل ما يُصَاد من الطَّيْرِ والهوامّ، والجمع أحناشٌ، ويقال هذا الشيء له بأسره، أي بجميعه، و(أبو بَرَاقِش): ضَرْبٌ من الطَّيْرِ يَتَلَونُ ألواناً، من بَرْقَشَ الشيءَ نَقَشَهُ بألوانٍ شَتَّى.

(والدَّأْيَةُ): بالهمزة الفَقَارَةُ، (وابنُ دَأْيَةٍ): الغُرابُ، سُمِّي بذلك لأنه يقع على دَأْيَةِ البعيرِ إذا دَبِرَتْ قالَ يصِف الشيب:

٢٦ ـ وَلَمَّا رأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيَةٍ وَعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي[3]

---

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها ـ توفي ما بين ١٠١ـ١١٠هـ ـ انظر (طبقات النحويين واللغويين) ص١٧٥ـ١٧٨.

(٢) جاء في لسان العرب: وزعم قطربٌ أنَّ الطير يقع للواحد، قال ابن سيده: ولا أدري كيف ذلك إلا أن يعني به المصدر، وقرىء: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ وقال ثعلب: الناسُ كُلُّهم يقولون للواحد طائر وأبوعبيدةَ مَعهم، ثم انفرد فأجاز أن يقال طَيْرٌ للواحد وجمعه على طيور، انظر اللسان (طير).

(٣) البيت من بحر الطويل وقد أورده الزمخشري في الكشاف ١ :١٩٣ من غير عزوٍ لأحد على النحو التالي:

ولما رأيتُ النَّسْرَ عزّ ابنَ دَأْيةٍ وعشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي

وقـال في تفسـيره: «لما شبّه الشيبَ بالنّسر، والشَّعْرَ الفَاحِمَ بالغُراب، أتبعه ذكر التعشيش والوكر، وقال البطليوسي في شروح سَقْطِ الزَّند ٤ :١٤٨٣ لأن النّسر يوصف بالبياض قال الشاعر:

ولّما رأيتُ النَّسرَ عزَّ ابنَ دَأْيةٍ وعشَّشَ في وَكْريهِ ضَاقَ بِهِ صَدْرِي

وابنُ دَأْيةِ الغـراب، شبّـه به الشباب، وشبَّه الشَّيْبَ بالنّسر، وانظر رسالة الغفران ص٤٥ واللسان (دأى).

ويجمع على دَأَيات بالتَّحريك.

قال طَرَفَةُ:

٢٧ ـ كَأَنَّ عُلُوب النِّسْعِ في دَأَياتِها [(١)]

العَلْبُ: الأَثَرُ. والنِّسْعُ: سيرٌ كهيئةِ العِنان تُشَدُّ به الأحمال. فإن قلت: فما الفارق بين اسم الجنس وعلمَ الجنس؟.

قلت: الصرفُ وتركُه، تقول: أسدٌ خيرٌ مِنْ ثَعْلَبٍ بالتنوين[(٢)].

(ويقال)[(٣)]: أسامةُ خيرٌ مِنْ ثُعَالةَ[(٤)] بدونه.

قال زهير[(٥)]:

٢٨ ـ وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[(٦)]

(١) هذا صدر بيت من الطويل لطرفةَ بن العبد من معلقته المشهورة ـ ديوانه ٤١٠ ـ ٤٧٦، وتمامه: مَوارِدُ مِنْ خَلْقَاءَ في ظَهْرِ قَرْدَدِ، والعُلُوب: الآثار، مفردُها عَلْب، وهو أَثَرُ المِيسَم، والنِّسْعُ: الحَبْل والسَّير، ودَأَياتُها: جَمْع دَأْيَةٍ، وهي فقارُ الكاهل، في مجتمع ما بين الكَتِفَيْنِ من كاهل البعير خاصَّة، اللسان: (دأى). والموارد: طُرُق الورّاد، والخَلْقَاء: الصَّخرةُ الملساء، والقردد: ما استوى من الأرض وصَلُبَ.

والمعنى: إنّ آثار النسوعِ في أَضلاعِ كَتِفِها تُشْبِهُ آثارَ الطرقِ في الصَّخْرة الملساء.

(٢) صرف كلمة «أسد وثعلب» ونونَّهُما في المثال لأنهما اسما جنس لا علمان له.

(٣) في نسخة ب «وتقول».

(٤) أسقط التنوين ومنع الاسمين الصرف في المثال «أسامة خير من ثعالة» لأنه جعلهما علمين على اسمين، فأُسَامةُ علم على أسد، وثُعَالَةُ عَلَمٌ على ثَعْلب.

(٥) ديوانه ص ٨٩ وما بعدها ـ شرح شواهد شرح الشافية ٢٣٠ ـ والخزانة ٦: ٣١٦ ـ ٣٢٦.

(٦) هذا البيت مُلفّقٌ من بيتين، فصدره للمُسَيَّبِ بن عَلَس، وعَجُزُه لزُهيرِ بنِ أبي سُلْمى، وبيتُ المسَيَّبِ بتمامِه:

وَلأَنتَ أَشْجَعُ من أُسَامَةَ إِذْ نَقَع الصُّراخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

الذُّعْرُ بالضَّمِّ: الفَزَعُ، فعلم أن العرب عاملت هذه الأسماء معاملةَ علَمٍ اجتمع فيه مع العَلَمِيّة-علَّةٌ أُخرى لمنع الصرف، ولأنهم امتنعوا عن إدخال الألف واللام عليها، وعن إضافتها أيضا، فلابُدَّ من تخَيُّل العلميةِ فيها.

وقيل: هذه الأَلفاظ موضوعةٌ للحقائقِ المعقولة المتَّحِدَةِ في الذِّهن، فإذا صَحَّ قولك: «فَعل الرجلُ كَذا» للمعهود في الذهن بينك وبين مُخَاطَبِكَ، فلا يستبعد أن يوضع العلم للمعهود الذهني فإذا قلت: «أبو بَراقِشَ» فَكَأنّك قلت: «الضرب الذي من شأنه كيتَ وكيتَ» أي في الذهن، وإذا ثبت أنه للمعهود في الذهن، فإذا أطلقوه على الواحد في الوجود، فالمراد أنه للحقيقة المعقولة في الذهن، وصحة الإطلاق

وبيت زهير:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وقد وقف البغدادي على تحقيق هذا البيت في «شرح شواهد شرح الشافية» ص٢٣٠ وكذلك في «الخزانة» ٦: ٣١٦ - ٣٢٦، وعلق عليه بقوله: «وهو مركّبٌ من بيتين، فإن البيت الذي فيه (دُعِيَتْ نزالِ) وهو لزهير بن أبي سُلمى صدره كذا:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

وقوله: * وَلأَنْتَ أَشْجَعُ من أُسَامَةَ إذْ * إنما هو صَدْرٌ مِنْ بيتٍ للمُسَيَّبِ بنِ عَلَسَ

وعجزه:

* نَقَعَ الصُّراخُ وَلُجَّ في الذُّعْرِ * وهذا ليس فيه (دُعِيَتْ نَزَالِ)

والبيت الشاهد كما ذكرناه هو رواية سيبويه وسائر النحويين، وبيت المسَيَّب بن عَلَسَ على ما رتّبناه هو رواية الجاحظ في كتاب «البيان والتبيين» وقد رأيتُ البيتين في ديوانيهما كذلك» انتهى كلام البغدادي.

وموضعُ الشاهد فيه على رواية الإقليد قوله (أُسَامَةَ) حيث استعمله معرفة علما للأسد، وفيه شاهد آخر وهو قوله (نزالِ) إذ هو اسم فعل أمر دال على التأنيث للكسرةِ التي هي من الياء ودخول تاء التأنيث على فعله (دُعِيَتْ).

وابنُ قِتْرَةَ، وبنْتُ طَبَقٍ، فَكَأَنَّك قُلْتَ: الضَّرْبُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ كَيْتَ وكَيْتَ.

وَمِنْ هٰذه الأَجْنَاسِ ما لَهُ آسْمُ جِنْسٍ وَاسْمُ عَلَمٍ، كَالأَسَدِ وأُسَامَةُ والثَّعْلَبُ وَثُعَالَةُ.

وَمَالاَ يُعْرَفُ لَهُ آسْمٌ غيرُ العَلَم نَحْوُ: آبنُ مِقْرَضٍ، وَحِمَارُ قَبَّانَ.

على الواحد، لوجود الحقيقة ومجيء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه، فوضح بما ذكرنا أن «أُسَامَةَ» موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإذا أُطلق على الواحد فالمراد هو الحقيقة ولزوم التعدد باعتبار الوجود، فيكون التعدد ضِمْنِياً وهذا بخلاف «أسد» فإنه موضوع لواحد من آحاد الجنس، فجاء التعدد فيه مقصودا لا ضمنيا.

و(آبنُ قِتْرَةَ) : حَيَّةٌ خبيثةٌ كأنها قَضِيبٌ من فِضَّةٍ في قَدْرِ الشِّبْرِ، إذا قَرُبَ[1] من الإنسان نزا[1] في الهواء فوقع[1] عليه، فكأنهم شبهوها لنزوانها في الهواء بالسَّهْمِ الذي له قِتْرَةٌ أي سِرْوَةٌ بالكسر وهي النَّصْلُ المُدوَّرُ.

وَ (بِنْتُ طَبَقٍ): حَيَّةٌ صفراءُ تنام في الرَّملِ سِتَّةَ أيام ثم تستيقِظُ في السَّابع فلا تنفخ في شيءٍ إلا أهلكته، ومنه قيلَ للداهية، إحدى بناتِ طَبَقٍ.

و (آبنُ مِقْرَضٍ): دُوَيْبَةٍ يقالُ لها بالفارسية: (دَلَهْ) وهو قَتَّالُ الحمام، أَطحلُ اللون، وهو لونٌ بَيْنَ الغُبْرَةِ والبياض، له خَطْمٌ طويل، والخَطْمُ من كُلِّ دابةٍ: مُقَدَّمُ

---

(١) الأفعال «قَرُب، نزا، وقع» جاء بها مذكَّرةً حملا على التذكير في كلمة «ابْنِ» المضافة لقترة، وقد جاء في حاشية نسخة ب أنه يَصحُ قربت، ونزت، ووقعت بالتأنيث ولعل ذلك لإعادة اللفظ إلى حَيَّة المؤنَّث.

ونزا في الهواء: طار.

* فصل * وَقَدْ صَنَعُوا في ذلِكَ نَحْوَ صنيعهِمُ في تَسْمِيَةِ الْأَنَاسِيّ. فوضَعُوا لِلجِنْسِ آسْمًا وكُنْيَةً، فَقَالُوا لِلأَسَدِ: أُسَامَةُ، وَأَبُو الحارِثِ، وَلِلثَّعْلَبِ ثُعَالَةُ، وَأَبُو الحُصَيْنِ، ولِلضَّبعِ حَضَاجِرُ وأُمُّ عَامِرٍ...

(أنفها وفمها)[1] ومن كل طائر مِنْقَاره. و(حِمَارُ قَبَّانَ): دُوَيْبَة، وَقَبَّانُ: فعلانُ من قبَّ اللحم إذا ذهبت نُدُوَّتُه، وَقَبَّ الجرحُ والجلد إذا يَبِسَ وذهب ماؤه وجفَّ، لأن العرب لا تصرفه.

قـــال:ـ

٢٩ ـ واعَجَباً وَقَدْ رأيتُ عَجَبا حِمَارُ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَا[2]

وقيل: هو فَعَّال من قَبَنَ في الأرض قُبُونًا: ذهبَ، فعلى هذا ينصرف، والأول أجود.

و(أبو الحَارِثِ): كُنَيَةُ الأسد، من الحَرْثِ، وهو الكَسْبُ، لأنه يَكْسِبُ كل يوم ويجمع.

و (أبـو الحُصَين): كنيةُ الثَّعلب، كُنِّيَ به لأنـه يحتال حتى يتحَصَّن بشيء. و(الضَّبُعُ): للأنثى واسم الذكر: ضِبْعَانٌ، سُمِّيت الضَّبُعُ بِحَضَاجِر لِعَظَمِ بَطْنِها.

---

(١) ما بين القوسين من ع وجاء مكانه من الأصل و ب «أنفه وفمه» وصوابه المثبت من ع ليتناسب عود الضمير بالتأنيث على دابة المؤنثة.

(٢) وردت رواية البيت في موضعين من لسان العرب (ق ب ب) و (ق ب ن) على النحو التالي وكذلك في الخصائص ٣: ١٤٨.

ياعَجَبًا لقد رأيتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أرنبا

والبيت من الرجز، ولا يعرف قائله، وحمارُ قَبّانَ: دويبة، ـ أي حشرة ـ مستديرة تتولد في الأماكن الندية، مرتفعة الظهر، إذا مشت لا يُرى منها سوى أطراف رجليها، (والبيت من مبالغات العرب الزائدة، إذ يذكر أن هذه الحشرة تركب أرنبا وهي تَسُوقُها ممسكة بخطامها وزمامها لئلا تشرد منها) شرح شواهد الشافية ١٧٠ ـ ١٧١.

. . . . وللعَقْرَبِ شَبْوَةُ، وأُمُّ عِرْيَطٍ.

وَمِنْهَا مَا لَهُ آسْمٌ وَلا كُنْيَةَ لَهُ كَقَوْلِهِم : قُثَمُ للضِبْعَانِ.

وَمَا لَهُ كُنْيَةٌ وَلاَ آسْمَ لَهُ: كَأبي بَرَاقِش، وأَبي صُبَيْرَةَ، وأمِّ رِبَاحٍ . . .

و(أمُّ عامرٍ) كُنيَةُ: الضَّبُعِ . كُنِّيَتْ بذلك تفاؤلاً لأنها كثيرة الإفساد. قال[1]

٣٠ ـ لا تَقْبُرُوني إنَّ قَبْرِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ولكِنْ أَبْشِري أَمَّ عَامِرِ[2]

أَي أَنا إِذا قُتِلتُ فلا تَقْبُروني ، فإذا لم أُقبر فأبشري يا أم عامرٍ فإنك تأكلينني.

و (شَبْوَةُ): من شَبَا السَّيْفِ، وهو حَدُّه.

و(عِرْيَطٌ)[3]: مُرتَجلٌ، ويجوز أن يكونَ مشتقاً من اعْتَرَطَ في الأرض، ذَهَبَ.

و(قُثَمُ)[4] : من قَثَمَ، واقْتَثَم: جمع ما على الخِوانِ كُلِّه و (أبو صُبَيْرَةَ): طيرٌ على لونِ الصَّبِرَة وهي قطعة من الصَّبِر. و (أمُّ رباحٍ)[5]: دويبة كالسنور، يجلب منها الكافور الرباحي.

---

(١) هو الشنفرى، انظر الطرائف الأدبية ص ٣٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ :٤٧٨، والأغاني ٨٧:٢١.

(٢) والبيت من الطويل قال المرزوقي: لُقِّبَ الضَّبُعُ (بأبشري أمَّ عامر) لأنها تُخاطَب بذلكَ عند الاصطياد، وقوله (قبري) هو مصدر قَبَرَ وليس استعماله هنا على أنه اسم للمكان الذي يُقْبَرُ فيه.

(٣) عِرْيَطٌ: من اعترَطَ الرجل، أي أبعد في الأرض، وأُمُّ عِريَطٍ، وأُمُّ العِرْيَطِ: العَقْرَبُ، اللسان مادة (عرط).

(٤) قُثَمُ: اسم رجل مشتق منه، ورجُلٌ قُثَمُ: معطاء، وقُثَمُ: الذَّكَرُ من الضباع، اللسان (قثم).

(٥) قال في اللسان تحت مادة (ربح): أم رباح: دُوَيبَةٌ كالسُّنُّور، والرباحُ: اسم بَلَدٍ يُجْلَب منه الكافور، وقال ابن بري في الحواشي: قال الجَوْهَرِيُّ: الرُّباحُ أيضاً دويبة كالسُّنُّورِ يُجْلَبُ منه الكافور، قال: هكذا وقع في أصلي، قال: وكذا هو في أصل الجَوْهَرِيّ بِخَطّه قال وهُو وَهَمٌ،

و(أُمُّ عَجْلَانَ) : طائِرٌ وهو من العَجَلَة.

وهنا دقيقةٌ: وهي أنّ المضاف إليه في هذه الأعلام كلها مقدَّر علماً، وإن لم يقع على انفراده مستعملا علَمًا، فلذا يعامل معاملة العَلَم في منع الصرف إنْ كان فيه عِلّةٌ أُخرى، ومُنعَ اللام إلا أن يكون سمي به وفيه اللام، لأنهم لما أجْروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف إليه بالإعراب وهو معرفة قدّ روا الثاني علَمًا لئلا يلزم خَرْمُ قا عدتهم المعلومة وهي منعهم إضافة المعرفة إلى النكرة، فلذا مُنع صَرْف (قِتْرَة) في (آبن قِتْرَة)[1]، وارتدعَ مجيءُ اللام في طبق في («بِنْتِ طبقَ»)[2]. فإن قلت: «بناتُ أَوْبَرَ» عَلَمٌ لضربٍ من الكمأةِ وقد جاء باللام في قوله:ـ

٣١ ـ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[3]

قلتُ: ذاك محمولٌ على تأويل التنكير، كالزيد، أو على الضرورة. وقال الكوفيون اللام زائدة[4].

لأنَّ الكافورَ لا يُجلب من دابةٍ، وإنما هو صَمْغُ شجرٍ بالهند ا. هـ. والذي جاء في صحاح الجوهري: والرَّبَاحُ: بَلَدٌ يُجْلَبُ منه الكافور، الصحاح: (ربح).

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. (٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره: وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعساقلا. ومعنى جنيتك: أي جنيتُ لك، والأكمؤ: جمعُ كَمْءٍ، وعساقل: جمع عَسْقَل، أو عُسْقُول، وهُوَ ضَرْبٌ من الكمأة أبيض، وبنات الأوبر: ضرب من الكمأة مُزْغِبةٌ على لون التراب وهو نوع رديء، وموضع الشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» الذي هو علم على هذه الكمأة، وأصله بدون «أل» التعريف، وإنما عُرِّف إما لاستقامة الوزن، وإما على تأويل التنكير، وقد شارك الجَنْدِيُّ المبردَ في تنكيرها إذ قال المبرد في المقتضب ٤ :٤٨ فإنَّ دخول الألف واللام على وجهين أحدهما: أن يكون دخولها كدخولها في الفضل والعباس، على ما وصف لك، لأنّ أوبر نعت نكرة في الأصل، والآخر على قولك: هذا ابنُ عُرسٍ آخر، تجعله نكرة، كما تقول هذا زيد من الزيدين.

(٤) انظر المخصص لابن سيده ١١ : ٢٢٠. والإنصاف ص٣١٩.

* فصل * وَقَدْ أَجْرَوا المعَانيَ في ذلِكَ مَجْرَى الأَعْيانَ فَسَمَّوا التَّسْبِيحَ بِسُبْحَانَ . . . .

قوله : «بِسُبْحَانَ» .

(سُبْحَانَ) : علَمٌ للتسبيح (كعثمانَ) علَم للرجل وهو غيرُ منصرِفٍ للعَلَمِيَّةِ والألِف والنون . قال الأعشى[1] :

٣٢ ـ أَقُولُ لمَّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

(وُسبْحَانَ) : هنا تعجب لأنه يتعجب من فَخْرِهُ ، فلولا أَنّه علم لما امتنع من الصَّرف ، لأنَّ الألف والنون في غير الصفات ، إنما تمنع الصرفَ مع العلمية .

والمراد من التسبيح في قوله : ؛ «فَسَمُّوا التسبيحَ بسبحانَ» : التنزيه ولهذا سقط قول من قال : ما ذكره المصنف غير مستقيم ، لأنَّ التسبيح مصدر سَبَّحَ بمعنى : «قَال : سُبحانَ اللَّهِ» فمدلوله : لفظٌ ، ومدلول «سبحان» : تنزيهٌ لا لفظ ، ثم إنَّ «سبحانَ» إنما يكون علَمًا إذا لم يجئ مضافا ، أما إذا أضيف فلا ، لأنَّ العلم لا يضاف وهو علم ، إذ المعرفة لا تضاف ، واستعماله مفرداً قليل ، والأكثر استعماله مضافا[2] .

---

(١) ديوانه ص١٧٩ ضمن قصيدة له من السريع قالها في هجاء علقمة بن علاثة ومدح عامر بن طفيل في المفاخرة التي جرت بينهما . وموضع الشاهد في قوله : «سبحان» . قال ابن جني في الخصائص ٢ : ٩٧ : سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عُثمان وحُمران .

(٢) قال الرضي في الكافية ٢ : ١٣٣ : (ومنه سبحان علم للتسبيح ، ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علَما ، وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله :
* سُبْحَانَه ثُمَّ سُبْحَاناً نعوذ به * . . . . قالوا : ودليل علَميته قوله : * سُبحانَ من علقَمَةَ الفاخِرِ * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه وهو مرادٌ للعِلْم به) . كما عرض ابن يعيش للشاهد في شرحه ١ : ٣٦ بقوله : (سبحان) علَم عندنا واقع على معنى التسبيح ، وهو مصدر =

. . . . . والمَنِيَّةَ بِشَعُوبَ وأُمِّ قَشْعَمٍ . . .

وقيل إنَّ سُبحان في البيت يحذف عنه المضافُ إليه وهو مرادٌ لِلعِلْمِ بِهِ.

قوله : «بِشَعُوبَ وأُمِّ قَشْعَمٍ».

شَعُوبُ: من الشَّعْبِ، وهو التفريقُ وهو صفة في الأصل، فإذا صرفته فكأنك قلتَ: حادثة شَعُوبٌ أي مُفَرِّقَةٌ، وامتناع الصرف واللام والإضافة عند إرادة المَنِيَّةِ، دلائلُ على عَلَمِيَّتِهِ.

أمـا الأول: فلأن التـأنيث المعنوي لا يؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية. (والقَشْعَم): الهَرِمُ من النُّسُورِ، والدليل على العلمية هنا: امتناع دخول اللام عليه، لا يقال: أُمُّ القَشْعَم، فلولا أنه علم لما امتنع ذلكَ.

ألا تراهم يقولون: ابنُ لبونٍ، وابنُ اللبونِ، وتكنيةُ المنيةِ بأُمِّ قَشْعَمٍ لأنّ الرجلَ إذا قُتِلَ وقع عليه القشاعم، وكأن المنِّيةَ تلِدُها.

معنـاه الـبراءة والتنزيه، وليس منه فعل، وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، جعل علَماً على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا يتصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

. . . والغَدْرَ (بكَيْسَانَ) وَهُوَ في لُغَةِ بني فَهْمٍ قال:

إذا مَا دَعوا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إلى الغَدْرِ أَدْنَى من شَبَابهم المُرْدِ

وَمنْهُ كَنُّوا الضَّرْبَةَ بالرِّجْلِ على مُؤَخَّرِ الإِنْسَانِ بأُمِّ كَيْسَان، وَالْمَبَرَّةَ بِبرَّةَ، والفَجْرَةَ بفَجَارِ وَالكُلِيَّةَ بزَوْبَرَ. . . .

قوله: «بكَيْسَانَ. . . .»

الدليل على علميتهِ مَا مَرَّ في سُبْحانَ وهو من الكَيْسِ الذي هو خِلافُ الحُمْقِ.

٢٣ ـ يصف في البيت[1] قوما بانهماك الصغير منهم والكبير في الغدر، فَكُهُولُهم أسْرعُ إليه من المُرْدِ. وقوله: «إلى الغَدْرِ. . .»: أقام فيه المظهر مَقَامَ المضمر، كأنهم يَدْعون الغدرَ (فيقولون)[2] له يا غدرُ تعالَ فهذا أوانُك.

وقوله: «بأُمِّ كَيْسَانَ. . .»

هذا فعل المُصَارع عند الصِّراع،

قوله: «والمَبَرَّةَ ببرةَ»[3]

والدليل على علمِيتها: مَنْعُ صَرْفها، لأن تاء التأنيث لا تؤثر في منع الصرف إلا مع العَلمية: قال:ـ

---

(١) البيت«إذا ما دَعوا كَيْسانَ كَانَت كُهُولُهم إلى الغَدْرِ أَدْنى مِنْ شَبَابِهم المُرْدِ»
وقد نسبه ابن يعيش في شرحه ١: ٣٨ بقوله: أورده ابن الأعرابي في نوادره لضَمْرَةَ بن ضَمْرَة ابن جابر، ورواه ابن دريد للنَّمرِ بن تَوْلَب في بني سعد وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله، وقيل: هو لِغَسَّانَ بن وَعْلَةَ من الطويل، والشاهد فيه (كَيْسان). جعله اسما للغدر.

(٢) ما بين القوسين جاء مكانه في نسخة ب «ويقولون».

(٣) بَرَّةُ: اسم علم، بمعنى البِرِّ. اللسان: (برر) و (فجر).

. . . .

٣٤ ـ نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتُ فَجَارِ[١]

قوله : «والفَجْرَةَ بفَجَارِ. . . .»

يدل على علميةِ «فَجَارِ» أن مدلوله الفَجْرَةُ وهي معرفةٌ، فكذا فَجَارِ، وتعريفه إما بالآلة أو بالقصد، والأول منتف فتعيَّنَ الثاني ، وهو المراد بالعلمية ، أو تقول: فَعَالِ المبنيُّ الذي ليس بِصَفَةٍ لم يوجد في كلامهم إلا علَماً (كَحَذْام)[٢] وهذا كذلك فثبتت علميته، وبقولنا: ليس بصفة وقع الاحتراز عما ليس بعلم كَفَسَاقِ في «يا فَسَاقِ».

قوله: «والكُلِّيَّةَ بزَوْبَرَ. . .»[٣]

الكلام في علميته كالكلام في علمية «شَعُوبَ».

---

(١) من الكامل للنابغة الذبياني ـ ديوانه ص٥٩ من قصيدة له مطلعها :ـ

نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسمها   يهدى إليَّ غرائبَ الأشْعَارِ

ومناسبتها أنّ زُرعةَ بنَ عمرو بن خويلدٍ لقى النابغة بسوق عُكَاظْ ، فأشار عليه أن يُشير على قومه بغدر بني أسد وترك حِلفِهم فأبى النابغة الغدر، وبلّغه أن زُرْعَةَ يتوعَّدُه، فقال يهجوه. وهـو من شواهـد سيبـويه ٣: ٢٧٤ على أن (فَجَارِ) معدول عن الفَجْرَةِ المؤنثة وروايته في اللسـان: إنا اقتسمنا، اللسان «فجر برر» وكذلك عند سيبويه ٣: ٢٧٤.

(٢) ما بين القوسين من الأصل وسقط من ب و ع.

(٣) قولـه (والكليَّة بزوبرَ): أي كنَوا عن كُلية الشيء بـ «زوبرَ». قال صاحب اللسان: (وأخَذَ الشيءَ بزبرهِ، وزوْبَرِهِ. . . أي بجميعِه فلم يدع منه شيئاً). اللسان: زبر.

قال الطِّرِمَّاحُ:

إذا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرا

وَقَالُوا في الأوقَاتِ لَقِيتُهُ غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وَسَحَرَ وفَيْنَةَ...

وصدر البيت وهو لابن أحمر[1] قوله:

٣٥ ـ إذَا قَالَ غاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ[2]....

قوله: «عُدَّتْ عليَّ....»: أي نُسِبَت إلي. والجرب: العيب.

قوله: «وَلَقِيتُهُ غُدْوَةَ .... إلى آخره»

وضع الأعلام للأوقات، كوضعها في باب (أُسَامَةَ) لا في باب (زيدٍ) لصحة استعمالها لكلِّ فردٍ، ولو كانت من باب (زيدٍ) لاختصَّ كُلٌّ بواحدٍ، واحتيج في الثاني إلى وضع ثانٍ، والدليل على علمية غُدْوَةَ وَبُكْرَةَ وَفَيْنَةَ، منع صرفها في نحو

---

(١) من شعراء العصر الأموي، هجا يزيد بن معاوية، فَهَمَّ به يزيدُ ففر من يزيد ـ انظر ترجمته في الموشح للمرزباني ص٧٢ والخزانة ٦ : ٢٠٧.

(٢) اضطربت نسبته في اللسان، فقد نسبه مرة للفرزدق تحت مادة (حق) وروايته:

إذَا قَالَ عاوٍ مِنْ مَعَدٍّ قَصِيدةً بِهَاجَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

ونَسَبه مرة أخرى لابن أحمر تحت مادة (زبر)، وكذلك فعل الجوهري في الصحاح والجَنْدِيُّ في الإقليد. في حين نسبه الزمخشري في المفصل وكذلك ابن يعيش في شرحه إلى الطِّرماح بن حكيم، ولم أجده في ديوانه. والصواب في نسبته أنه للفرزدق وقد جاء في موضعين مختلفين من ديوانه. الأول ضمن أربعة أبيات تعذَّر فيها لقومه، والثاني ضمن قصيدة له مدح بها آل مروان، وخالد القسري وكان خالد قد حفر نهرا بالبصرة سماه المبارك، فهجا الشعراءُ خالداً والمبارك فاتهم الفرزدق بهجوه وهجو المبارك، فقال متنصلا من هجوه لخالد والمبارك. وروايته في الموضع الأول: (إذا قَالَ غاوٍ) وفي الثاني: (إذا قَال راوٍ) انظر ديوان الفرزدق ١ : ٢٠٦، ٢٩٦، وشرح المفصل ١ : ٣٨، والمفصل ١٠.

والبيت من بحر الطويل والشاهد فيه (بزوبرا) حيث جعلها علما على معنى الكُلِّيَّةِ فلم يصرفه.

قولك : لقيتُه غُدْوَةَ ، وبُكْرةَ ، وفَيْنَةَ وأنت تريد بهذا غُدْوَةَ يومك ، وبُكْرَتَه وفَيْنَةَ وقتك ، لأن تاء التأنيث لا تؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية .

أما «سَحَرُ» فالذي يدل على علميته منع صرفه في قولهم : خَرَجتَ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ ، وليس فيه ما يمنعه من الصرف إلا أنْ تُقَدَّر العلميةُ مع العَدْل ، ولو قيل إنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف ، لم يَبْعُدْ من الصواب ، كما أنّ «أمْسِ» على قول أهل الحجاز مبنيٌّ لتضمنه معنى «ذلك» ، ولا يَبقى علما على هذا التقدير ، إذ العلميةُ بالقصد لا بتقدير حرف التعريف ، فإذا استعملت هذه الأسماء نكرات صرفتها وَعَرَّفتها باللام . .

قوله : «ستة» ضِعفُ ثَلاثَةَ . . . . »
(للأعداد معنيان)[1] .

أَصليٌّ : وهو أن يراد بها نفس العدد نحو ستةُ ضعف ثلاثةَ[2] ، ـ قوله : «ستة» مبتدأ ، فلولا أنه علم لوقع الابتداء بالنكرة من غير شرط ، فيمتنع من الصرف للعلمية والتأنيث .

وعارضيّ : وهو أن يراد بها العدد والمعدود ، نحو: ثَلاثةُ رجالٍ ، ورجالٌ ثلاثة ، وعلى هذا ليست بأعلام .

قال بعض المحققين[3] : الظاهر أن المصنِّفَ كان أثبت قوله وقالوا في الأعداد : (ستة ضعف ثلاثة ، وثمانية ضعف أربعة) ، ثم أسقطه لضعف فيه ، فوجه الإثبات

---

(١) ما بين القوسين جاء مكانه في ب : «أسماء الأعداد لها معنيان» .
(٢) في نسخة ب وردت عبارة : «وأربعةُ ضعف ثمانيةَ» في موضع القوسين .
(٣) القائل هو ابن الحاجب ـ انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ : ٩٣ .

* فصل * وَمِنَ الأعْلامِ الأمثلةُ الّتي يُوزنُ بِهَا فِي قَوْلِكَ: فَعْلانُ الّذي مؤَنثه فَعْلَى وأفْعَلُ صِفةً لاَ يَنْصَرِفُ.

فيه ما ذكرنا، من جهة العلمية، وجه الإسقاط أن سِتَّةَ في: (سِتَّةُ ضعف ثلاثة) لو كان علما، (يلزم)[1]، أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلاما، إذ ما من نكرة إلا واستعمالها كذلك صحيح نحو قولك: «رجل خير من امرأة» وهو باطل، ويلزم أن تمنع «امرأة» في هذه الصورة الصرف وهو منتف.

قوله: «وَمِنَ الأعلاَمِ الأَمثِلَةُ..... إلى آخره»

إنما صار فَعْلانُ وأَفْعَلُ وَفَعْلَةُ وإفْعَلُ أعلاما[2] لكون كل منها مُعَلَّقاً على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه، وفي قوله: «في قولك (فعلان) الذي مؤنثه فعلى» تمثيل وذكر لحكم المسألة.

فقولك «الذي» وضع لوصف المعارف وقد وقع وصفا (لِفَعْلاَنَ) فيلزم أن يكون (فَعْلان) معرفةً، وكونه معرفة حكم المسألة، و(صفةً) بالنصب في: «وأَفْعَلُ صفة»: حال من (أفعل)، وذلك أمارَةٌ على كَونِ (أَفْعَلُ) معرفةً، لأنه ذو الحال،

---

(١) في نسخة ب «لزم».

(٢) في حين جعل الزمخشري هذا القسم علما قال ابن الحاجب في هذه الأمثلة: (وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها، إذا عُبِّرَ بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل، ورب، على ما يجيء فقالوا: فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف، فوصفوه بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا ينصرف أفعل صفةً، ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيه سبب آخر كتاء التأنيث نحو: فاعلة، أو وزن الفعل المعتبر كأفعل أو الألف والنون المزيدتين كفعلان... الكافية ٢: ١٣٣.

. . . . . وَوَزْنُ طَلْحَةَ وإصْبَعُ فَعْلَةُ وإفْعَلُ.

(هكـذا قيل، وفيه نظر، إذ الظاهر أنَّ (صفةً) حال من الضمير في «لا ينصرف» لافتقار الحال إلى عمل فعل أو معناه فيها)[1].

وقوله: «لا ينصرف» خبر عن أَفْعَلُ، واستغنى عن خبر الآخر فيقدر له مثل ذلك.

وقـوله: «ووزن (طلحةَ)، و (إصْبَعَ) فَعْلَةُ وإفْعَلُ» بمنع صرفهما على مذهب صاحب[2] الكتـاب، فإن الأمثلة إذا لم تستعمل لجنس ما يوزن بها، وموزوناتها مذكورة معها كقولك، وزن ناصرة: فاعلة، فلهم فيه مذهبان، فمن النحويين من يعطيه حكم نفسه فيمنعه الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مذهب صاحب الكتاب. ووجهه أنه لما كان علما باعتبار الجنس بقي على علميته، وإن أطلق على واحد، كما إذا أطلق (أسامة) على واحد من (الآساد)[3] كان علما. ومنهم[4] من يعطيه حكم موزونـه فيقول: وزن (ناصرة) (فاعلة) بالتنوين، لأن باب أسامة في جريه علمـا على كل واحـد من المشكـلات، لكونه في المعنى نكرة، وحكمه حكم

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٣٣٤: وإذا ناديته واسمه (طَلْحَةُ) و (حَمْزَةُ) نصبتَ بغير تنوين كنصب زيد وَعَمْرٍو.

(٣) في ب: (الأسود)، أي جعل هذا الوزن علما على جنس إجراءً له مجرى أسامة إذا أطلقها على واحد من الآساد في قوله (أسامةُ خيرٌ من ثُعَالَةَ).

(٤) من هؤلاء ابن الحاجب فقد اعترض على قياس الزمخشري هذا بقوله: «وهذا القياس الذي ذكر فيه نظر، لأن هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزون «وقد وضحه الرضي بقوله: معناه الموزون وإذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن، إذ معنى «وَزْنُ إصْبَع إفْعل»، وَزْنُ إِصْبَع هذا الوزن المعين، فليس في الحالين كأسامة في حاليه أو كونه جنسا، وكونه فرداً من أفراده، فإنه في الحالين بمعنى وأيضاً ليس تعريف أسامة لكونه علما لماهيةٍ مُعيَّنَةٍ كما ادَّعى. . .
الكافية في النحو وشرحها ٢: ١٣٥.

. . . .

الأعـلام، فيكون باب «أسامة» خارجا عن باب الأعلام القياسية، فالجري على منهج (القياس)[1] وهو باب (أسامة)[2] أولى، فعلى هذا لا يكون (إفعل) في قولك (وَزَنُ إِصْبَع) إفعل علما.

فإن قلت: فعلى هذا يلزمهم أن يقـولـوا وزنُ (طلحـةً) فعلةٌ بالتنـوين لانتفاء العلمية، قلت إنه أجري عندهم مجرى موزونه في منع الصرف، إذ اللفظ ليس بمقصود (في نفسه)[3]، وإنما المقصود معرفة موزونه.

(فإن قلت: لو كانت الأمثلة التي يوزن بها أعلاما، لما نون قولهم: «مفاعلة» ونحوها، قلت: ذاك تنوين المماثلة لا تنوين الانصراف)[4].

---

(١) في ب: القياسي.

(٢) في ب وع: (زيد) وصوابه المثبت من الأصل لأنه المقصود بالقياس في باب أسامة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

* فصـل * وَقَدْ يَغْلِبُ بَعْضُ الأسْماءِ الشائعةِ على أَحَدِ المُسَمَّين بِهِ فَيَصِيُـر علمـاً لَهُ بالغَلَبةِ، وَذلكَ نَحْوَ: ٱبنُ عُمَرَ، وٱبنُ عَبّاسٍ، وٱبنُ مَسْعُودٍ، غَلَبَتْ عَلَى العَبَادِلَةِ دُونَ منْ عَدَاهم مِنْ أَبْنَاءِ آبائِهم.

قوله: «وقد يغلب....»

يعني إذا غلب المشترك فيه من الأسماء على واحد صار علما له لأنه كان لعمر ـ رضي الله عنه ـ بَنُونَ ثم غلب ابنُ عُمَرَ على عبدالله دون أبنائه، وكذلك (ابنُ عباس) و (ابن مسعود)، وهذا الضرب من الأعلام الاتفاقية لا القصدية.

فالقصدية: ما سميت به شخصا نحو: زيد أو عمرو.

والاتفاقية: ما صار علما بطريق الغلبة كهذه الثلاثة التي ذكرناها، فهي غلبت على العبادلة الثلاثة بحيث لم يذهب الوهم إلى غيرهم من ولد آبائهم.

والعبـادلـة: إما تكسيرُ عَبْدلٍ، لِأنَّ من العرب من يقولُ في (عبدٍ) عَبْدلٍ، وفي (زيدٍ): زيدل. وإما جمع للعبد وضعا كالنساء للمرأة. وإنما أتى بحرف التقليل في قوله: «وقد يغلب»، لِيُنَبِّهكَ على أن هذا القسم وهو ما يصير علما بالغلبة أقل من قسم يضعه واضع مخصوص.

وقوله: «والأسماء الشائعة».

أراد بها الأسماء التي تصلح أن توضع على آحادٍ متعددةٍ باعتبار معناها ولم يرد بهـا النكرات، لأن المضاف إلى المعرفة مشروط في استعماله أن يكون لمعهود بينـك وبين مخاطبك باعتبار تلك النسبة كابن عمر، فإنه قبل غلبته كان صالحا للإطلاق على كل واحد من أولاد عمر لما ذكرنا من (الشروط)[1].

---

(١) في ب: «الشرط». والمثبت من الأصل وع.

وَكَذٰلِكَ آبْنُ الزُّبيرِ، غَلَبَ عَلَى عَبْدِاللّٰهِ دُوَنَ غَيْرِه مِنْ أَبْنَاءِ الزُّبيرِ وَآبْنُ الصَّعِقِ وَآبْنُ كُراعَ، وَآبْنُ رَألانَ. غالبةٌ على يَزيـدَ. وَسُـويدٍ وَجَابِرٍ، بِحَيْثُ لَا يَذْهَبُ الوَهْمُ إِلى أَحَدٍ من إِخْوَتِهم.

وقول النحويين في نحو: (غُلام زيدٍ) إنه بمعنى غلامٍ لزيدٍ غير صحيح على ظاهره، لأنَّ الأول معرفة، والثاني نكرة، ولا يصح أن يكون اللفظان بمعنى واحد وأحدهما معرفة والآخر نكرة، وإنما غرضهم أن يبيِّنوا أن عامل الجر في المضاف إليه راجع إلى ذلك، أو أنه مشتمل على ذلك المعنى.

قوله: «وَكَذَلِك ابْنُ الزُّبَير»

لم يذكر عبدالله بن الزبير في أثناء العبادلة، لأنَّ العبادلة في عصرهم غلبت على هؤلاء الثلاثة[1]، وكان لا يفهم من العبادلة إلا هؤلاء الثلاثة، ولذا أفرد ابن الزبير في الذكر.

قوله: «وابنُ كُرَاعَ».

كُرَاعُ: اسم أمه، وهي في أسماء الأجناس: الحَرَّةُ، وهي الأرض التي قد أَلْبَسَتْهَا حجارةٌ سُود، قالوا: سموا الحرة بالحرة، ولو كان اسم أبيه لكان غير مُنْصَرِفٍ أيضاً، لأنَّ كُراعا مؤنث[2] في أسماء الأجناس وزائد على ثلاث أحرف، فالحرف الرابع: بمنزلة تاء التأنيث فلما نقل إلى العلمية وجب منع صرفه.

---

(١) حاصله: أن ابن الزبير مؤخر من العبادلة، لأنه ما كان في عصرهم وهم: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس.

(٢) يعني كان موضوعا للمؤنث في الأصل كما ذكر ابن منظور. قال في اللسان: «يقال هذه كراع وهو الوظيف، قال ابن بري وهو من ذوات الحافر ما دون الرسغ» اللسان مادة «كرع» ومن الناس ابن كُراع العُكْليّ، قال ابن يعيش ١: ٤١. لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الأسماء مجرى الأعلام في التعريف وإن لم تكنها لما ذكرناه.

* فصــــل * وَبَعْضُ الأعْلَامِ يَدْخُلُه لَامُ التَّعْرِيفِ، وَذٰلِكَ عَلى نَوْعَينِ: لَازِمٌ، وَغَيْرُ لازِمٍ.

فَالّـلازِمُ في نَحْـوِ: النَّجْمِ للثُّريّـا، والصَّعِق وَغَيْرِ ذٰلِكَ مِمَّا غَلَبَ مِنَ الشَّائِعَةِ، أَلَا تَرى أنّهُمَا كَهَذَا مُعَرَّفين بالّلامِ آسْمَانِ لِكُلِّ نَجْمٍ عَهِدهُ المخاطِبَ والمخاطَبُ ولِكُلِّ مَعْهُودٍ مِمَّنْ أُصِيبَ بالصَّاعِقَةِ. ثُمَّ غَلَبَ النَّجْمُ عَلَى الثُّرَّيا، والصَّعِقُ على خُويلدِ بن نُفيلِ بْنِ عَمْرو بْنِ كِلَابِ، فاللَّامُ فِيهِمَا والإِضَافَةُ في آبْنِ رَأْلانَ، وآبْنِ كُرَاعَ مِثْلانِ في أنَّهُمَا لَا تُنْزَعَانِ.

قولـه: «على يزيد» هو أشهـر ولـد الصعق وأكثـرهم مالا، وأغـزرهم شعرا، وأشجاهم للعدو (وألزمهم للحروب)[1] وأسرعهم إلى الوقائع.

قوله: «وبعضُ الأعلام يَدْخُلُه لَامُ التَّعْريفِ».

العلم: دال على شيء بعينـه لا حاجـة به إلى مُعَرِّفٍ آخر يَدْخُله غير أن بعض الأعلام يدخله لام التعريف بأن كان جنسا[2] في نفسه فغلب بالشهرة واختص بواحد حتى التحق بالأعلام، ألا ترى أن النجم كان ينصرف إلى نجم عهده المُخاطِب والمُخَـاطَب أيَّ نجمٍ كان ثم غَلبَ النَّجْمُ على الثُّريًا حتى يقول القائل: «طَلعَ النَّجْمُ» ويريد: (الثـريا» من غير عهد بينهما ولا يسوغ أن يقال لها «نجم» بنزع اللام، كما لا يجوز في «ابْن رَأْلانَ»[3] أن يقال: رأْلانَ، لأن جزء العلم لا يجوز إهداره.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) المراد بالجنس هو الذي يطلق على شيئين أو أكثر لا النكرة.

(٣) هو ابن رَألان الطائي لا يسبق الوهم إلى غيره من إخوته ـ ابن يعيش ١ : ٤١. وإسقاط ابن منها يلغي التعريف.

. . . .

(والصَّعِقُ): من باب فَعَلْتُه فَفَعِلَ، يقال: صَعَقَتْهُمُ السماء: ألقت عليهم الصاعقَةَ، وهي نار تسقط من السماء في رعد شديد، ذكروا أنه[1] كان يُطعِمُ الناسَ بتِهَامَةَ فهبّت ريحٌ وسفَّتْ في جِفَانِهِ التُّرابَ فَشَتَمَها، فَرُمِيَ بصاعقة فَقَتَلَتْهُ، قال بعضُ بني كلاب:

٣٦ ـ وإنَّ خُوَيْلِداً أَبكي عليه قَتِيلُ الرِّيحِ في البَلَدِ التِّهَامي[2]

إنما قال قتيل الريح، لأنَّ هلاكه كان بسبب شَتْمِهِ الريح.

وقوله: «وبعض الأعلام».

تسمية الشيء بما يؤول إليه كما في قوله تعالى: ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[3] وكقولهم: «الذبيحة» اسم لما أُعدَّ للذبح.

---

(١) أي الصَّعِق فالضمير عائد على خويلد الوارد ذكره في البيت اللاحق، قال ابن دريد في الاشتقاق ص٢٩٧ وإنما سمي الصعق لأنه أصابته صاعقة في الجاهلية.

(٢) انظر خبره في الخزانة ١ : ٤٣٠، والاشتقاق ٢٩٧ وابن يعيش ١ : ٤٠، وروايته في اللسان على النحو التالي: (تحت مادة صعق):

بأن خُويلداً ، فابْكِي عَلَيْهِ قَتِيلُ الرِّيحِ في البَلَدِ التِّهَامي

(٣) سورة يوسف آية ٣٦.

وكَذَلِكَ الدَّبَرانُ والعَيُّوقُ والسِّمَاكُ، والثُّرَيا، لأنهَّا غَلَبَتْ عَلَى الكَوَاكِبِ المَخْصُوصَةِ مِنْ بَيْنِ مَا يُوصَفُ بالدُّبُورِ والعَوْقِ والسُّمُوكِ والثَّرْوَةِ.
وَمَا لَمْ يُعْرفْ باشْتِقَاقٍ مِنْ هٰذا النَّوْعِ فَمُلْحَقٌ بِمَا عُرِفَ.

قوله: «وكذلك الدَّبَرانُ إلى قوله بما عُرِف...»

يعني أنهم قد يشتقون أسماءً غير خارجةٍ عن كلامهم، ثم تغلب على بعض من بين ما يوصف بتلك المعاني التي لهاتيك الأسماء كالدَّبَرانِ والعَيّوقُ، والسِّمَاكُ، والثُّريّا.

(فالدَّبَرانُ)[1] فَعَلان بمعنى الفاعل، من الدُّبُورِ، كالعَدَوانِ للعَادي من العَدْوِ، وهم يذكرون أنه يَدْبُرُ الثُّريّا خَاطِباً لها.

(والعَيُّوقُ)، فَيْعُول بمعنى فاعل من العَوَق وهو المنع كالقَيُّوم بمعنى القائم، سمي بذلك، لِأَنَّ الدَّبَرانِ خطب الثريا وساق (لها)[2] كواكب صغارا معه، والعَيُّوقُ بينهما، فكأنه يعوقه عنها. وقيل كأنه (عاق)[3] كواكب وراءَهُ من المجاوزة فسمِّيَ بذلك.

والسِّمـاك: فِعَال بمعنى فاعل كقولهم: رجل نِقَاب للذي يُنَقِّبُ عن غوامض العلوم أي: يبحث عنها وهو السُّموك أي الارتفاع سُمِي بذلك لِسُمُوكه، والثُّريّا: تحقيرُ: ثَرْوَى، تأنيث ثَرْوانَ، وثَرْوانُ ذو ثروةٍ[4]، والأصل: ثُرَيْوى، قلبت الواو ياء وأُدغمت إِحدى الياءين في الأخرى، أما ثروتُها، فلأنها ستة أنجم ظاهرة وفي خِلَلِهَا

---

(١) الدَّبَرانُ: نَجْمٌ بين الثُّريَّا والجوزاء ويقال له التابع والتُّوبْيع ـ اللسان (دبر).
(٢) في ب: «إليها» والمثبت من الأصل و ع.
(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.
(٤) أي ذو اجتماع، لأن الثروة كثرة العدد من المال والناس ـ اللسان (ثرا).

نُجُوم خَفِيَّةٌ قال :ـ

٣٧ ـ خَلِيلَيَّ إني للثُّرَيَّا لَحَاسِدُ وَاني على ريب الزَّمَانِ لَواجِدُ
تَجَمَّع منها شَمْلُها وهيَ سِتَّةٌ وأَفْقِدُ مَنْ أَحْبَبْتُه وهو واحِدُ[1]

وأما تحقير ثروتها، فظاهر،

وما لم يعرف باشتقاقٍ من هذا النوع فلابد من أن يكون معنى ذلك الاسم موجوداً في ذلك، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل وجوده فيه، وذلك كالمشتري والمريخ، فالمشتري: بمعنى فاعل من اشترى.

والمِرِّيخُ : فِعِّيلٌ، من التَّمريخ وهو دلك الجسد في الحمّام، وفِعِّيل بمعنى الفاعل الكثير الفعل، كالسِّكِّير للدائم السُّكر. والفِخِّير: للكثير الفخر. فيلزم أن يتحقق معنى الاشتراء والتمريخ في هذين الكوكبين، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل تَحققِ المعنيين فيهما. وهذا معنى قوله : «وما يعرف باشتقاقٍ من هذا النوع فملحق بما عرف»، أي معنى الاشتقاق قائم هنالك، لكنَّا جهلنا ما عَلِمَ غَيْرُنا[2].

---

(١) هما من الطويل وقد وردا في شرح المفصل ١ : ٤١ من غير عزو، وكذلك في (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات) ٤ : ٣٢١ من الكشاف، وشروح سقط الزند ص ١٥٩٨ .

(٢) بمثل هذا فسر ابن يعيش قول المصنف: وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف» شرح المفصل ١ : ٤٣ .

وَغَيْرِ اللازم في نَحْو: الحَارِثِ وَالعَبّاس والمُظفَّر وَالفَضْل والعَلاءِ. وَمَا كَانَ صِفةً في أَصْلِه أَوْ مَصْدَرًا.

قوله: «وغير اللازم . . . إلى آخره»

مذهب العرب في هذه الأسماء: أن يجعلوها لأولادهم أو غيرها راجين أن تصير تلك الأشياءُ فيهم، كما قيل «الحارث» رَجاءَ أن يحرث لدنياه، أي يَكْسِبُ، وربما اعتقدوا لهم معنىً، أو رأوه فيهم فوصفوهم به، واشتهروا بذلك الاسم، فأغنى عن اسم سواه من الأعلام، فالحاصل أن المراد «بغير اللازم» ما يبقى في العلمية على ما كان له من المعنى في حال الجنسية، فمن أثبتِ الألف واللام نظر إلى الوصفية، فإذا قلت: «العباس»، فكأنك قلت: «الكثيرُ العُبُوس»، ومن نزعهما[1] نظر إلى الاسمية، وجعل ذلك الاسم بمنزلة: زيد وعمرو، وقال بعضهم في الفرق بين (الصَّعِق) إذا غلب، وبينه إذا سمى به في لزوم اللام في الأول، وجوازها في الثاني: أنها في الأول مرادة في أصلها للعهد، فلزمت كلزومها في الأصل، وفي الثاني: لم تجيء مقصودة لأمر لازم، لأنها جاءت (بمعنى[2] الصفة) وما هذا المعنى بلازم في الأعلام فجاز حذفها.

---

(١) أي الألف واللام من «العباس».

(٢) في ب: «لمجيء معنى الصفة» والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَقَدْ يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بَواحِدٍ مِنَ الأُمَّةِ المُسَمَّاةِ بِهِ، فَلِذَلكَ مِنَ التَأوّل يَجْرِي مُجْرَى رَجُلٍ وَفَرَسٍ فَيُجْتَرأُ عَلَى إِضَافَتِه، وإدْخَالِ اللاّمِ عَلَيْه.

قالوا: مُضَرُ الحمراءُ، وربيعةُ الفَرَسُ، وأنمارُ الشَاةُ. وقال:

* عَلاَ زَيْدُنَا يومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بِأَبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

قوله: «وقدْ يُتَأوَّلُ العَلَمُ....»

أي قد يراد بالعلم مسمى بذلك الاسم كما لو أريد (بزيد) مسمى بزيد، فتقع الشركة بينهم في هذا الاسم وتلتحق بأسماء الأجناس فيجترأ على إضافته، وإدخال اللام عليه، ليتميز عن سميِّه الذي شاركه في الاسم.

قوله: «فقالوا: مُضَرُ الحَمْراءُ....».

مضرُ، وربيعةُ، وأَنْمارٌ: بنو نزار، فحينَ حَضَرَهُ الموتُ[1]، جعل الميراثَ بينهم شورى، وقالَ: لِيَحْكُمْ بَيَنَكُم أفعى نجرانَ، وهو حَكَمٌ لهم، فلما ماتَ صاروا إليه فَحَكَم لِمُضَرَ بالذَّهَبِ والقُبَّةِ الحَمْراءِ، وكانت من أدم، ولربيعة بالأفراسِ، ولأَنْمارٍ (بالشاةِ)[2]، فأضيف كل واحد منهم إلى ما حكم له به لاختصاصه به، إذ من دَأْبهم الإضافة بأدنى ملابسة.

قوله:

٣٨ ـ عَلاَ زَيْدُنَا .... إلى .... زَيْدِ المَعَارِك[3]

---

(١) القصة في شرح ابن يعيش ١ : ٤٤.

(٢) في ب : بالشاء، وذلك جائز.

(٣) حماسة البحتري ـ ٨٢ ـ ٨٣ حيث نسبه لعمير بن الحباب السلمي فارس الإسلام وقد جاءت روايته في الحماسة على النحو التالي:ـ

عَلا زَيْدُنا يَومَ المِعَى رأسَ زَيْدِكُمْ بأَبيضَ من مَاءِ الحَديدِ يَمَانِ

وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وَقَالَ الآخَرُ:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيدَاً بِأَحْنَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

(النقا): الرمل المجتمع، أي في اليوم الذي كنا في (النقا)[1].

٣٩ - وَبَاعَد[2] : بمعنى بَعَّدَ بالتشديد، وعني بـ (أَسِيرِها) نَفْسَه لأنه أَسَرَهُ حُبُّها.

وَشبَّه الممدوحَ بِقَوْله:

٤٠ - .... شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[3]

والبيت من بحر الطويل وموضع الشاهد فيه (زَيْدُنا) حيث أضاف (زيداً) إلى المضمر فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى «أخيك وصاحبك».

(١) في ب «النقى» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز رسماً قال ابن يعيش في شرحه ١ : ٤٤ : (بالألف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو نقوان ومن قال نقيان كتبه بالياء».

(٢) إشارة من صاحب الإقليد لبيت أبي النجم الذي استشهد به الزمخشري في المتن وقد عمد الجَنْدي إلى شرحه من غير أن يورده ونصه:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ عَلى قصُورِهَا

والبيت من الرجز وقد استشهد به البغدادي في (شرح شواهد الشافية) ص٥٠٦ على أن (عَمْراً) إذا دخله اللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عُمَر. حيث قال: (وهذا البيت أنشده ابن جني في «سر الصناعة» عن الأصمعي لزيادة اللام في العلم ضرورة. وتبعه ابن هشام في بحث «أل» من المغني. وهو لأبي النجم العِجْليّ) انتهى. وانظر نسبته لأبي النجم في شرح ابن يعيش ١ : ٤٤.

(٣) صدره : رأيت الوليدَ بْنَ اليزيدِ مُبارَكاً ....

وهو من الطويل وقائله ابن ميادة الرماح بن أبرد، وميادة أمه وهو من شعراء بني أمية: انظر ترجمته في الخزانة ١ : ١٦٠ والشاهد في ابن يعيش ١ : ٤٤ وشرح شواهد الشافية ١٢ والخزانة

وَقَالَ الأَخْطَلُ:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَٱبْنُ أُمِّهِ   أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وعن أبي العَبَّاسِ: إذَا ذَكَرَ الرَّجُلُ جَمَاعَةً ٱسْمُ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ قِيلَ لَهُ: فَمَا بَيْنَ الزَّيْدِ الأَوَّلِ وَالزَّيْدِ الآخَرِ، وهٰذا الزَّيْدُ أَشْرَفُ مِنْ ذَاكَ الزَّيْدِ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

بالجَمَل في اضطلاع كاهله بأحناء الرحل، والأحناءُ: هي النواحي والجوانب وأصلها أحناء السرج.

وقولـــه:

٤١ - «...... حَاجِبٌ ....[(١)] ....»

هو ثقيفُ بْنُ زُرَارَةَ ويقال: هو لقَيطُ بْنُ زُرارَةَ، وأراد بقوله:

(زيد المعارِكِ): شجاعته.

قوله: «وعن أبي العباس»

٢: ٢٢٦ - ٢٢٨. وموضع الشاهد فيه قوله: (اليزيدَ) ومراده «يزيدٌ»، على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم، إما توهما أو وجوداً عرفه باللام. أما (الوليد) فقال ابن يعيش فيه: هو من باب الحسن والعباس. بينما قال البغدادي: (واللام في «الوليد»(للمح الأصل قال بعضهم نكتة إدخالهافي «اليزيد» الإتباع للوليد)انظر ابن يعيش ١: ٤٤، والخزانة ٢: ٢٢٦.

(١) إشارة إلى بيت الأخطل الذي استشهد به الزمخشري في متن المفصّل ونصه:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابْنُ أمه   أبو جَنْدَل والزَّيْدُ زيدُ المَعَارِكِ

والبيت من الطويل في ديوان الأخطل ص٢٧٥ ط دار المشرق - بيروت وموضع الشاهد قوله: (الزيد) حيث أدخل الألف واللام على «زيد» كما مر في الشاهد السابق.

أبوالعباس إذا أُطلق يراد به «المبرد»[1] في كتب البصريين، وثعلب[2] في كتب الكوفيين.

قوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ».

الضمير راجع إلى إدخال اللام دون الإضافة، لأن تعريف العلم خارج عن سَنَن القياس، والخروج عن هذا السنن في الإضافة أخفىٰ، لأنها محضة وغير محضة، فإيرادها على العلم لا يؤذن أنها سالبة للتعريف ما لم يتبين أنها محضة، بخلاف إدخال اللام، فإنه يؤذن أن العلم قد سُلِبَ به التعريفِ ولك أن تردّ الضمير إلى تأوّل العلم بواحد من الأُمة المسماة، ألا تراه أتى بكلمة التقليل في قوله: (وقد يتأول) فكأنه صرح في آخر الفصل بما أشار إليه في أوله.

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد. قرأ على المازني وتزعم نحو البصرة (ت عام ٢٨٦هـ) انظر طبقات النحويين ١٠١ ـ ١١٠ وبغية الوعاة ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب. قرأ كتب الكسائي والفراء، وتزعم نحو الكوفة (ت عام ٢٩١هـ) انظر طبقات النحويين ١٤١ ـ ١٥٠.

* فصل * وَكُلُّ مُثَنىً أَوْ مَجْمُوعٍ مِنَ الأَعْلَامِ فَتَعرِيفُهُ باللَّامِ ، إلاَّ نَحْوُ أَبَانَيْنِ ، وَعَمَايَتَيْنِ ، وَعَرَفَاتٍ ، وَأَذْرِعَاتٍ

قوله : «وكل مثنى أو مجموع . . .»

لو قلت : هذان زيدان منطلقان ، لم يكن إلا نكرة ، لأن العلم زيد ، فلما ثَنَّيتَه بطل (لفظ)[1] العلم الذي وضع لتعريف شخص زيد لمزاحمة (زيد)[2] آخر إياه ، وثُنيا بلفظ لم تقع التسمية به في الأصل فنكر ، فإذا أردت التعريف أدخلت اللام فقلت : الزيدان .

قوله : «إلَّا نحو أَبَانَيْنِ . . . . .»

التثنية لا تتحقق ما لم يكن بين الاسمين اشتراك من حيث اللفظ والمعنى ، وذلك ممتنع في الأعلام لامتناع الاشتراك المعنوي ، فلو ثبت اشتراك معنوي في صورة فعلى نية التنكير لا محالة نحو قولك : (زيدان) فمعناه : مسميان بزيد ، إذا ثبت هذا فاعلم أن : (أبانَيْنِ) ، و(عَمَا يَتَيْن وعرفات وأذرعات)[3] على صورة التثنية والجمع ، لا أن (أبَا نَيْنِ) مثنى أَبَانٍ ، و(أَذْرِعَاتٍ) جمع أَذْرُعٍ ، إذ لم يوضع (أبانٌ) ولا (أَذْرُعٌ) أولا ، بل هذه صورة مرتجلة للمثنى والجمع . فإن قلت : ما تقول في قولهم (يومُ عَرَفَةَ)؟ قلت : قال الفراءُ[4] لا واحد له . وقول الناس نزلنا عرفة ليس بعربي محض .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب «شخص» والمثبت من الأصل وع .

(٣) جاء في اللسان : (ذرع) والقول الجيد عند جميع النحويين الصرف ، وهو مثل عرفاتٍ . والقراء كلهم في قوله تعالى :﴿مِّنْ عَرَفَـٰتٍ﴾على الكسر والتنوين ، وهو اسم لمكان واحد ، ولفظه لفظ جمع .

(٤) انظر قول الفراء في معجم البلدان ٤ : ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ اللسان : (عرف) .

. . . .

وقيل: إنَّ عرفةَ وَعَرَفَاتٍ عَلَمانِ للمكان المخصوص. لا أن ثم أمكنةً متعددةً اسم كل واحد عرفة. وإنما استثنى نحو (أَبَانَيْنِ وَعَرَفاتٍ) وإن كان الاستثناء منقطعا لينبِّهكَ على امتناع دخول الألف واللام على هذه الألفاظ وإن كان فيها ألفاظ المثنى والمجموع لانتفاء حقيقة التثنية والجمع.

وإنّما يكون هذا في الأماكن والجبال، من قبل أنّ الأماكن لا تزول، ويصير كل واحد من الجبلين داخلا عندهم فيما دخل فيه الآخر من الخصب وغيره فصارا كشيء واحد.

و (أَبَانانِ)[1]: جَبَلان (متناوِحَان)[2] (أحدهما أبيضُ والآخر أسود)[3].

و(عَمَايتَان)[4]: جبلان (متناوِحَان بنجد)[5].

قال[6]:

٤٢ ـ لَوْ أنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ   سَمِعتْ حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الأَوْعَالَا

(١) انظر معجم البلدان ١: ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) في نسخة ب «متناوحان بنجد» ومعناه متقابلان.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) معجم البلدان ٤: ١٥٢.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٦) القائل جرير ـ انظر ديوانه ١: ٥٠ تحقيق محمد اسماعيل الصاوي وجمهرة أشعار العرب ١٦٨.
وروايته في الجمهرة على النحو التالي:
فلو انَّ عُصْمَ عَمايَتيْنِ وَيَذْبُلٍ   سَمِعَا حَنِيني نَزَّلَا الأَوْعَالَا
والبيت من قصيدة لجرير قالها في هجاء الأخطل وعدتها ستة وأربعون بيتا من الكامل.
والعُصْم: الوعول، وإنما جعلت عصماً لبياض في أيديها، وذلك يقال له عُصمة و(عماية

قـــالَ :

وَقَبْلِيَ مَاتَ الخَالِدَان كِلاَهُمَا عَمِيدُ بني جَحْوَانَ وآبْنُ المُضَلَّلِ

أَرَادَ خَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ، وَخَالِدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ المُضَلَّلِ.

وَقَالُوا لِكَعْبِ بْنِ كِلاَبٍ، وكَعْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعَامِرِ ابْنِ مَالِـكِ بْنِ جَعْفَـرٍ، وَعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، وقَيْسُ بْنُ عَتَّابٍ، وَقَيْسُ بْنُ هَزَمَةَ، وَالكَعْبَانِ، وَالعَامِرَانِ وَالقَيْسَانِ.

وَقَالَ : أَنَا آبْنُ سَعْدٍ أَكْرَمِ السَّعْدِينَا

و(أَذْرِعَـاتٌ): بلد بالشام، ثم مثل ببعض ما وقع في كلام العرب، من مثنى الأعلام وجمعها، وهو لم يستعمل إلا باللام[1]، وهو قوله: الخَالِدانِ، والكَعْبَانِ، والعَامِرانِ، والقَيْسَان. والمُحَمَّدُون، والطَّلَحَات.

قولـــه :[2]

٤٣ ـ «وَقَبْلِيَ . . . . إلى آخره».

جَحْـوانُ، بالجيم قبـل الحـاء: اسم رجـل من بني أسد، والمضلَّلُ بفتح اللام المشددة، نضلة بفتح النون وسكون الضاد.

ويذبل) جبلان بالعالية، والشاهد فيه قوله: (عمايتين) حيث جاء به مثنى: (عَمَايَة) وهو جبل واحد، كما ثنى رامتين.

(١) عنى باللام «أل» التي للتعريف، لأن الأصل في ذلك اللام والألف زيدت هربا من البدء بالساكن.

(٢) هو الأسودُ بْنُ يَعْفُرَ كما جاء في اللسان: (خَلَدَ) وابن يعيش ١ : ٤٧ والبيت من الطويل أورده ابن السكيت في (إصلاح المنطق) ص٤٠٣ تحت باب «ما أتى مثنى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين».

قال: والخالدان: خالدُ بنُ نَضْلَةَ بْنِ الأشْتَرِ بن جَحْوانَ بن فَقْعَسٍ. وَخَالدُ بْن المضلَّل بْنِ

. . . .

قوله: «وقيسُ بْنُ عَنَّابُ، وَقَيْسُ بْنُ هَزَمَةٍ».

(عَنَّابٌ): صَحَّ بالنون المشدَّدةِ. وَهَزَمَةٌ محركُ (الزاء)[1]، وقيل وقع في المفصل هكذا، وإنما هو بذال معجمة مفتوحة.

قولــه:

٤٤ - أَكْـرَمِ السَّعْدِينَـا[2]

الرواية بكسر الميم، وذكر سيبويه[3] (أكرمَ) بالنصب على المدح.

مالك الأصغر بْن مُنْقِذ بن طريفِ بنِ قُعَيْنٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدانِ كِلاهُمَا عَمِيدُ بني جَحْوانَ وابْنُ المضَلَّلِ

والشاهد فيه: (الخالدان) حيث أدخل «أل» على العلم.

ومعناه: إن دنا موتي فقد مات قبلي الخالدان.

(١) في ب: الزاي بدل الزاء وكلاهما جائز.

(٢) ديوان رؤبة ص ٩١ حيث ورد في الزيادات المنسوبة في نهاية ديوان رؤبة بن العجاج لكل من رؤبة وأبيه. وقد استشهد به سيبويه في موضعين من الكتاب الأول: ٢ : ١٥٣ فيما ينصب على الفخـر، وقال: وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: أنا ابن سعد أكرمَ السعدينا نصبه على الفخر. وأما الموضع الثاني ففي ٣: ٣٩٦ حيث جمع سعد جمع مذكر سالماً.

وانظر المقتضب ٢ : ٢٢٣ وجاءت روايته في معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٩٢،

أنا ابْنُ سَعْدٍ سَيِّدَ السَّعْدِينَا

وروايتـه في سيبـويه بكسر الراء من أكرم وبفتحها، وموضع الشاهد فيه (السعدينا) حيث دخلت (أل) في جمعه. والمعنى: أنا ابن سعد أكرم من تسمى بهذا الاسم.

(٣) الكتاب ٢ : ١٣٥.

وفي حديث زيدِ بْنِ ثَابتٍ ـ رضيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ (هٰؤلاءِ المُحَمَّدُونَ بالبَاب).

وَقَالُوا: طَلْحَةُ الطَّلَحاتِ، وآبْنُ قَيْسِ الرُّقَيّاتِ وكَذلِكَ الأُسَامَتَانِ، والأُسَامَاتُ وَنَحْوُ ذلِك.

قوله: «هؤلاءِ المُحَمَّدونَ بالباب»

روي أنَّ عمرَ ـ رضي الله عنه ـ أُتي بِحُلَلٍ من اليمن فأَتَى جماعةٌ اسمُ كُلٍّ منهم محمَّدٌ، فدخل عليه زيدُ بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ فقال: يا أميرَ المؤمنين، هؤلاء المحمَّدُونَ بالباب يطلبون الكِسْوَةَ، وكان عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ يكرمهم لتسميتهم بمحمَّدٍ[1].

قوله: «وقالوا: طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ، وابْنُ قَيْسِ الرُّقيَّاتِ».

قيل طلحة الطلحات واحد من الطلحات الموصوفين بالكرم.

قـــال[2]:

٤٥ ـ نَصَرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

---

(١) قال ابن حجر في الإصابة ٦: ١٤: «أخرجَ أبو الفرج الأصبَهَانِيِّ من وجهين عن عبدالملك بن عُميرٍ قال: أُتي عُمَرُ بْنُ الخطاب بحُلَلٍ فقالَ عليٌّ بالمحمدين فأُتِيَ بمحمَّدِ بن أبي بكرٍ، ومحمَّدِ ابْنِ جعفرٍ، ومحمد بْنِ طلحَة، ومحمد بْنِ عُمَر بْن حزمٍ، ومحمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، وابْنِ عَمِّه محمدِ ابْنِ حَاطِبٍ، وكلُّهم سَمَّاهُ النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) مُحَمَّداً. وانظر معجم الشعراء للمرزباني ٢٤٦، وانظر دلائل الإعجاز ٦٥.

(٢) القائل: عبدُ اللَّهِ بْنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ ـ انظر ديوانه ص٢٠ وهو من بحر (الخفيف) في مدح طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ، طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بن خَلَفِ الخُزاعيِّ ـ وانظر الضرائر لابن عُصفور ص١٦٥ والإنصاف ١: ٤١، وموضع الشاهد: (طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ) قال ابن يعيش ١: ٤٧ قيل كان في زمانه جماعة اسم كلِّ واحدٍ منهم طَلْحَةُ فعلاهم بالكرم، وقد ورد بروايات منها: «رَحِمَ اللَّهُ، ونَصَرَ اللهُ، ونَضَّرَ اللهُ». و«طلحـةِ» بالجر والنصب، فالجر عند ابن عصفور

. . . .

يُقَالُ: (نَصَرَ الغيثُ الأرضَ) بالصاد المهملة، إذا غاثها أي: سَقَى اللهُ تلكَ الأعظمِ صَوْبَ رحمتِهِ.

سُمي طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ، لأنه كان أجودَهم يداً وأغزرهم نَدًى.

وابْنُ قيسِ الرُّقياتِ فيهِ وَجْهَانِ:ـ

أحدهما: إضافة (الابن) إلى (قيسٍ) المضافِ إلى (الرقيات)، أضيف قيس إليهن؛ لأنه اتفق له عدة جدات اسم كلٍّ واحدةٍ منهن رُقَيَّةُ وقيل: نَكَحَ نساءً اسم كلٍّ واحـدةٍ منهن رُقَيَّةُ[1]، وقيل شَبَّبَ بثـلاثِ نِسْـوةٍ اسم كل واحدةٍ منهن رُقَيَّةَ، فأضيف إليهن فقـيل: قَيْسُ الرُّقَيَّاتِ فلا تُستَبْعَد إضَافةُ اسم المُحِبِّ إلى (اسم)[2] الحبيبة فهي أدنى من إطلاق اســمها عليه، وقد أطلق عليه في قوله[3]:ـ

٤٦ ـ أُدْعَى بِأَسْماءَ نَبْزاً في قَبَائِلِهَا كَأَنَّ أَسْمَاءَ صارَتْ بَعْضَ أَسْمائي[4]

ضرورة لأنه حَذَفَ المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه وأما النُّصب فتوجيهه على أنه بدل من (أعظماً) بدل المطابق.

(١) قال الجوهري في الصحاح: «هذا قولُ الأصمعي ـ الصحاح: (رقى).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) هو أبو محمد خازن كتب الصاحب بن عباد ـ انظر شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ص٢٩٨.

(٤) البيت من (بحر البسيط) وقد تمثل به الزمخشري في كشافه ٢: ٣٠، من غير عزو في معرض تفسيره لسورة الأنعام قال: «وقيل آزر اسم صنم، فيجوز أن يُنبزَ به للزومه عبادَتَه كما نُبز ابْنُ قيسٍ بالرُّقيَّاتِ اللاتي كان يُشبِّبُ بهن فقيل: ابْنُ قيسِ الرُّقيّاتِ» انتهى، ومعنى البيت: أُدْعَى في قبائل المحبوبة (بأسماءَ) ولبست أسماءُ اسمي وإنما نبزوني بها، وروايته في شواهد الشـافية: «أَضْحَتْ» بدلَ «صَارَتْ» وكذلك في الكشاف. قال البغدادي مشيراً إلى موطن الاحتجاج به، على أنّ الشاعر لقب بأسماء، لما بينه وبين «أسماءَ» من الملابسة والشُّهرة في محبتها.

والوجه الثاني : ابْنُ قيسٍ الرُّقياتُ بتنوينِ (قَيْسٍ) وضمِّ (الرُّقَيَّاتِ)، فيمن قال بأن الابن سُمِّي بالرقيات على طريقة البيت الذي أنشدناه آنفا، وهذا إجراء اللقب على الاسم، ويُؤيِّد هذا الوجَه قولُ السيرافي[1] : ابنُ قيسٍ الرُّقَيَّاتُ بإضافة قيس، بمنزلة قولهم: حَبُّ رمانِ زيدٍ، في أن الغرضَ إضافة الابن إلى الرقياتِ، لأنَّ قيسا ما كان شبب بالرقَيَّاتِ، وإنما المشَبِّبُ بهنّ ابنه، كما يقال (حَبُّ رمانِ زيدٍ)، ولا رُمَّانَ له وإنما له المضاف الذي هو الحَبُّ لا غَيْرُ[2].

قوله: «وكذلك الأُسامَتَانِ . . . .»

أيْ: الأعلامُ الموضوعةُ بإزاءِ المعاني الذهنية كالأعلام الموضوعة بإزاء الأشخاص في لزوم إدخال الألف واللام عليها إذا ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ لأنها عندهم في الإفراد أعلام بما ذكرنا في التأويل في إطلاق (أُسامة) على أسد واحد، فلزم أنْ تأخذ من الأعلام حكم نحو زيد في التثنية والجمع.

---

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي أبو سعيدٍ السيرافي النحوي، أخذ النحو عن ابن السراج واللغةَ عن ابن دريد، ومن تصانيفه شرح كتاب سيبويه ـ توفي سنة ٣٦٨هـ ـ البغية ١ : ٥٠٧ ـ ٥٠٨. وطبقات النحويين واللغويين ص١١٩.

(٢) انظر قول سيبويه في قوله : «حَبُّ رُمَّانِ زيدٍ» ج١ ص٤٣٦.

* فصل * وَفُلَانٌ، وَفُلَانَةُ، وَأَبُو فُلَانٍ، وَأُمُّ فُلَانَةَ كِنَايَاتٌ عَنْ أَسَامي الْأَنَاسِيِّ، وكُنَاهُم، وَقَد ذَكَرُوا أَنَّهُم إِذَا كَنّوا عَنْ أَعْلَامِ البَهَائِمِ أَدْخَلوا اللَّامَ، فَقَالُوا: الفُلَانُ، وَالفُلَانَةُ..........................

قوله: «وَفُلَانٌ وَفُلانَةُ»

وضعت هذه الألفاظ أعلاما لأعلام الأناسي، ألا تراهم منعوا صرف (فُلَانَةَ)[1] فلما وجب تقدير العلمية فيها وجب تقديرها في فلان، لأن نسبتها إلى المؤنث كنسبته إلى المذكر، والتذكير والتأنيث لا أثر لهما في منع العلمية ولا في إثباتها، ولأنهم منعوا من إدخال الألف واللام عليهما فدل على العلمية فيهما، ثُمّ إن هذه الأعلام من باب «أسامة» بدليل صحة إطلاقها كناية على كل علم. وأعلام الأناسي لها حقيقة كحقيقة الأسد، وقد صح وضع العلم لتلك الحقيقة فيصح الوضع لهذه الحقيقة أيضا.

قوله: «فقالوا الفلانُ».

أعلام البهائم أعلام فيها شَوْبٌ من الجنسية فمن حيث إنها أعلام كَنُّوا عنها بما يكنى به عن الأعلام، ومن حيث إن فيها شوبا من الجنسية أدخلوا اللام، لأن أسماء الأجناس بدون اللام نكرات[2]، وقيل: أدخلوا اللام في أعلام البهائم للفرق.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) قال ابن يعيش ١: ٤٨ وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلان والفلانة، وذلك لنقصانهن عن درجة الأناسي في التعريف، إذ العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسي.

.... وَأَمَّا هَنٌ وَهَنَةٌ فَلِلْكِنَايَةِ عَنْ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ .

فإن قُلتَ: لِمَ لمْ ينعكس؟ قلت لأنَّ الْأَنَـاسِيَّ مُقَدَّمون على البهائم للفرق، والعـاري عن لام التعـريفُ مقـدّم على الكاسي بها، فناسَبَ أن يعطى المقدّم المقدّم، ولأنَّ أعلام الأناسي أكثرُ من أعلام البهائم فناسب أن تكون الزيادة في الأقل.

قوله : «وأما هَنٌ وَهَنَةٌ . . . »

(هَنٌ) في الأصل: شيء حقيرٌ فَكُنِّي به عن الأجناس، لأن رُتبَةَ الجنس دون رتبة العلم، و(هَنٌ وَهَنَةٌ) ليسا كفلانٍ وفُلانَة، لأن كُلًّا من (هَنٍ وَهَنَةٍ) ليس بموضوع على علم، وإنما هو موضوع بإزاء مدلول اسم آخر، ولذا يقال: كانت بينهم هَنَاتٌ، أي: أشياءُ قبيحةٌ لا ألفاظ، وإنما صحَّ أن يقال (هَنٌ) كنايةً، لأنه عُدلَ عن لفظ آخر، كلفظ الفرج إلى هذا اللفظ لما في ذلك (اللفظ)[1] من الاستقباح، وإنما أفرد ذكره ليؤذنَ أنه ليس من قبيل الأعلام، إذ لو كان علما لامتنع صرفُ (هَنَةٍ) ولما صَحَّ إضافَتُه، وإدخال الألفِ واللام عليه، ولا خلاف بينهم في عدم امتناع هذه الاشياء.

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(وَمِنْ أَصْنَافِ الاسْمِ ٱلْمُعْرَبُ)

قوله : «الْمُعْرَب . . .» .

سمى مُعْـرَبًـا لَأنَّ فيه تبيين المعـاني العـارضـة عنـد التأليف وهي : الفاعلية والمفعوليةُ، والإضافةُ. كما في : (جاء زيدٌ)، و(رأيت زيدًا) و(مررت بزيدٍ) مأخوذ من قولهم : أعربَ الرجل عن حُجَّتِهِ إذا بَيَّنَها أو لأنَّ فيهِ إِزالَة فسادِ الالتباسِ [1].

ألا ترى أنك إذا سكَّنتَ النون، والميم والدالَ في : (لقي ابْنْ غُلامْ زَيْدْ)[2]، يقعُ الالتباسُ بينَ الفاعِلِ، والمفعولِ، والمضاف إليهِ لاحتمال أن يكون الابن مضافا إلى الغلام، والابن فاعل، وزيد مفعول. أو على العكس. فإذا رفعتَ الفاعل، ونصبت المفعول، وجررت المضاف إليه، ارتفع الالتباس، وعلى هذا مأخوذ من أعرب : أزال العَرَبَ، وهو الفساد.

---

(١) قال ابْنُ الأنبـاري في أسرار العـربية ص١٨ - ١٩، (فلما كان الإعراب يُبَيِّنُ المعاني سمي إعرابا، والوجه الثاني : أن يكون سمى إعرابا لأنه تغيّر يلحقُ أواخرَ الكلم من قولهم : «عَرِبَتْ مَعِـدَةُ الفَصِيلِ» إذا تغـيّرت. فإن قيل : «العـرب» في قولهم «عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفصيل» معناه الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل معنى قولك أعربتُ الكلام أي أزلتُ عَرَبَهُ وهو فساده، وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكاتَه . . . والوجه الثالث : أن يكون سمي إعرابا، لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، من قولهم «امرأة عَرُوب» إذا كانت متحببة إلى زوجها، قال تعالى : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ أي متحببات إلى أزواجهن، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سمى إعرابا). انتهى.

(٢) سبب الالتباس الناجم عن هذا المثال في حال التسكين وزوال الإعراب هو ما يحتمله من وجوه منها : لقى ابنٌ غلامَ زيدٍ. ومنها : لقى ابنُ غلامٍ زيداً. ومنها : لقي ابناً غلامُ زيدٍ. ومنها :

. . . .

= لقي ابنَ غلامٍ زيدٌ. ، وهذه الاحتمالات المفضية إلى الالتباس لا يزيلها إلا الإعراب برفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه كما هو الحال في الوجه الأول، ورغم هذه العلاقة الـوثيقـة بين الإعراب والحركات إلا أن الإعراب غير الحركات، إذ الإعراب معنى يعرف بالقلب والحركات أشياء محسوسة، وعليه فقد قالوا: حركات الإعراب، ولو كانت الحركات هي الإعراب نفسه لقيل حركات الحركات وهذا باطل انظر أسرار العربية ١٨ ـ ٢١ وفاتحة الإعـراب في إعـراب الفاتحة للإسفراييني ص١٢٨ والمقتصد في شرح الإيضاح عبدالقاهر الجرجاني ص٩٧ ـ ٩٩.

اَلْكَلَامُ في الْمُعْرَبِ وإنْ كانَ خَلِيقاً مِنْ قِبَلِ اشْتِرَاكِ الاسْمِ وَالفِعْلِ في الإعْرَابِ بِأَنْ يَقَعَ في القِسْمِ الرَّابِعِ إلا أَنَّ اعْتِرَاضَ مُوجِبَيْنِ صَوَّبَ إيرَادَهُ في هذَا القِسْمِ.

أَحَدُهُما: أَنَّ حق الإعْرَابِ للاسْمِ في أَصْلِهِ، والْفِعْلُ إنما تَطَفَّلَ عَلَيْهِ فِيهِ بِسَبَبِ الْمُضَارَعَةِ.

وَالثَّاني: أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ مَعرِفَةِ الإعْرَابِ لِلْخَائِضِ فِي سَائِرِ الأَبْوَابِ.

قوله: «حَقُّ الإعرابِ للاسم في أصله...»

لأن الإعرابَ لإظهار تلك المعاني العارضة[1]، وهي غير موجودة في غير الاسم، أما المضارع[2] فإنما تطَفَّل على الاسم في الإعراب بسبب مضارعته الاسم.

والمضارعة: المشابهة، وهي من وجوه منها[3]:

أن نحو «رجل»: شائع بين أفراد هذا الجنس، فإذا قلت «فعل الرجل كذا»، اختصَّ بواحد منها، كما أن نحو «يضربُ» شائع بين الزمانين.

(١) أي التي تعترض الاسم وتطرأ عليه وتقتضي إعرابه رفعا ونصبا وجرا، انظر التعليقة للعكبري ص٩٥.

(٢) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وهي المسألة الثالثة والسبعون في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢: ٥٤٩ ـ ٥٥٠ وأسرار العربية ٢٤ ـ ٢٨.

(٣) تبنى الجَنْدِي أدلة البصريين في علة مشابهة المضارع للاسم من حيث:إنه يكون شائعاً فيتخصص كالاسم، والدليل الثاني: هو دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم، والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، بينما ذهب الكوفيون إلى أن المضارعة إنما هي بسبب دخوله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة،. ويتضح من عرض الجَنْدِي لأدلة البصريين وتبنيه لها نزعته البصرية.

. . . .

تقول: «يضربُ زيدٌ» وهو في الفعل، (ويضربُ غداً»، فإذا قلت: «لِيَضْرِب»، أو («سيضربُ»)[1] اختص بأحدهما.

«وسائر الأبواب»: بَقيَّتُها، لأنَّ باب المعرب خرج من البَيْن[2]، يعني أن الحاجة لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعيةً إلى تقديم معرفة الإعراب قدمناه، وإن كان من قبيل المشترك. ذَكَر في الاعتذار عن ذكر المعرب في قسم الأسماء ـ مع أنَّ حقَّه أن يذكر في المشترك ـ وجهين، وقد استضعفها بعضهم.

* إذ هو في الـوجه الأول: قد سَلَّم الاشتراك، وفرَّق باعتبار كون الاسم في الإعراب أصلاً، وكون الفعل فيه فَرْعاً، ومِثْلُهُ واقع في المشترك: فالفعل أصل في الإعلال والاسم فيه فرع، وهو مذكور في المشترك، وما ذكره فيما نحن بصدده يقتضي أن يذكر المعتلّ من الأفعال في الأفعال، والمعتلّ من الأسماء في الأسماء، كما صنع كذلك في الإعراب.

** أما الوجه الثاني: فَوَجهُ الضعف فيه: من حيث إن الحاجةَ إلى إعراب الأفعال كالحاجة إلى إعراب الأسماء، فيجب أن يقدَّمَ إعراب الأفعال أيضا ثم قال: الأولى أن يقال: الإعراب في الأسماء ليس هو الإعرابَ في الأفعال، لأن الإعراب في الأسماء بإزاء معانٍ، بخلاف الإعراب في الأفعال، فلم يتحقق بينهما اشتراك في المعنى، فلزم أن يذكرَ إعراب كلٍّ واحدٍ من القسمين في مَوْضِعِهِ. ووجه آخر أن من جملة وجوه إعراب الأسماء الجر، وهو مختص بالأسماء، فوجب أن يذكر في الأسماء لعدم الاشتراك فيه فلما وجب ذكره فيها، وجب ذكر أخويه معه.

(١) في ب: (سوف يضرب).
(٢) في حاشية الأصل: أي من بين سائر الأبواب الفعلية والحرفية والمشتركة.

* فَصْلٌ * : وَالْاسُم ٱلْمُعْرَبُ : مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ باخْتِلافِ العَوَامِلِ .

قوله: «والاسْمُ المُعْـرَبُ مَا اخْتَلَف آخِـرُهُ باخْتِـلافِ العَـوامِلِ»[1] هذه ثلاث شرائط :ـ

* أما الأولى : وهي الاختلاف ، فلأنَّ تبيين تلك المعاني لا يتحَصَّلُ بتسكين أواخر الكلمات لما ذكرت .

* أما الثانية : وهي اختلاف الآخر[2] ، فلأنّ الآخِرَ أَقْبَلُ للتغيير لاحتماله الحركات والسكون . بخلاف الصدر. دع الوسط ، فهو مما لا يوجد كثيرا كما في نحو (غَدٍ ، وَيَدٍ) ، أو لا يتعين كما في نحو: (مُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ)، ولأنَّ هذا الاختلاف لإظهار تلك المعاني ولا تحقق لها قبل تمام الكلمة .

إذ لا وجود للحال قبل وجود الذات ولله در القائلٌ:

٤٧ ـ يَقُـولُ حَبِيبِي كَيْفَ تَصْبِـرُ بَعْـدَنَـا؟   فَقُلْتُ: وَهَـلْ صَبْـرٌ فَيُسْـأَلُ عَنْ كَيْفَ؟[3]

وأما الثالثة : وهي اختلاف الآخِرِ باختلافِ العوامل ، فلأنه لا يلزم من اختلاف آخر الكلمـة كونهـا معـربـة ، ألا ترى إلى (مِنْ زيدٍ) ، و(مِنَ الـرجـل) (وَمِنِ ابنك) . بالسكـون ، والفتح ، والكسر ، ففي آخر «مِنْ» اختلاف كما ترى ، وليس بإعراب لعدم اختلاف العوامل .

---

(١) حدَّ ابن الأنباري المعرب في أسرار العربية ص٢٢ بقوله : أما المعرب فهو ما تغيّر آخره بتغير العامل لفظا أو محلا ، كما حد الإعراب في صفحة ١٩ من الكتاب نفسه بقوله : «أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ، وأما البناء : فحده لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون» .

وكل ما سبق من حدود إنما هي مستمدة من كتاب سيبويه إذ أفرد لذلك بابا في أول الكتاب تحت عنوان «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية» . الكتاب ١ : ١٣ ط عبدالسلام هارون .

(٢) انـظر مبحث «في الإعـراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله وأوسطه» من (الإيضاح في علل النحو) للزجّاجي ص٧٦ ، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص١٠٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ٨٢ ـ ٨٣ .

(٣) لم أعثر على قائله وقد أورده الإسفراييني من غير عزو في معرض حديثه عن الإعراب في كتابه المسمى بـ (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة) ص١٢٨ ، أورده برواية تختلف عن رواية الإقليد وهذه الرواية هي :

يقولُ عَذُوي : كيفَ صَبْرُك بَعْدَهُمْ؟   فقلتُ : وهل صبرٌ فَيُسْأَلُ عَنْ كيفَ؟

. . . . لَفْظاً بِحَرَكَةٍ أَوْ بِحَرْفٍ أَوْ مَحَلاً .

فاخْتِلاَفُهُ لَفْظاً بِحَرَكَةٍ في كُلِّ ما كَانَ حَرْفُ إعْرَابِهِ صَحِيْحًا أَوْ جَارِياً مَجْرَاهُ كَقَوْلِكَ : جَاءَ الرَّجُلُ ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ .

قوله : «لفظا . . . أو (تقديراً)»[1]

تقسيم بعد تمام الحد ، فلا يضر ، وقوله : «بحركة أو حرف» تقسيم لقوله لفظاً .

قوله : «أو جارياً» .

يعني بذلك نحو: دَلْوٍ، وظَبْيٍ ، إنما جرى الواو والياء فيهما مجرى الصحيح فقبلتا الحركات الإعرابية ، لأنهما لما سَكَن ما قبلهما حصل الإجمام للسان بالوقفة على الساكن قبلهما ، فَسَهُل تحريكهما ، فحرِّكتا ، لأن الأصلَ في المعرب أن يستوفي وجوه الإعراب ولا يترك الأصل إلا بدليلٍ قويٍّ ، وقد وَهَن هنا الدليلُ الداعي إلى تسكينهما وهو استلزام تحريكهما الثِّقَلَ لما قلنا من حديث الإجمام ، فإن قلت : لم قَدّم ذكرَ الاختلاف بالحركة على الاختلاف بالحرف؟

قلت : لأن الاختلاف بالحركة هو الأصل في باب الإعراب .

(بيان ذلك)[2] : أن الأصل في أواخر الكلم هو أن تكون ساكنة[3] ، لأنَّ في

قال الإسفراييني : (وشُرِط أن يكون اختلاف الآخر باختلاف العوامل احترازاً عن حركة نون (مِنْ) في قولك «أخذتُ مِنْ زيدٍ ومن إبنك ومنَ الرجل «فإن هذا اختلاف كما ترى في آخر الكلمة وليس بإعراب ، إذ الحرف لاحظ له في الإعراب ، فقيّد اختلاف الآخر باختلاف العوامل لينفصل عن هذا الاختلافُ الذي ليس بإعراب ، والحركة في نون «مِنْ» لالتقاء الساكنين ـ فاتحة الإعراب ص٢٨ .

(١) . ما بين القوسين من جميع النسخ وإنما هي في متن المفصل بتحقيق النعساني «محلا» وكذلك شرح ابن يعيش ١ : ٤٩ .

(٢) في نسخة ب (بيانه) والمثبت من الأصل و ع .

(٣) هذا هو رأي قطرب حين جعل الإعراب لغير علة المعاني وإنما دخل الإعراب آخر الكلمة تخفيفا على اللسان ، وإنما وجود الحركات ضرورة اقتضاها التخلصُ من التقاء الساكنين . في حين اعتبر نحاة البصرة أن الإعراب إنما

. . . .

السكون خفَّةً، وهي مطلوبة، إلا أن هاتيك المعاني لما عرضت عند التركيب، احتاجوا إلى نَصْبِ علامةٍ لها فمالوا إلى جَنَبَةِ الزيادةِ دون النقصان، لأنَّ تلك المعاني زائدة فناسب أنْ تكون العلامةُ من الزوائد، والزيادةُ مستلزمة للثقل فزادوا ما هو الأمدُ الأقصى في الخفَّةِ وهو أجزاء حروف اللين التي هي أخفُّ من سائر الحروف لجريانها مجرى النفس الساذج، ومرون الْأَلْسَنَةِ عليها، واستئناس المسامع بها لكثرة دورها على اللَّهجاتِ. إما بأنفسها، كَقَوْلٍ، وَقَالٍ، وَقِيلٍ، أو بأجزائها، وأجزاؤها هي الحركاتُ الثلاثُ، فعلم أنّ الأصل في باب الإعراب هو الاختلاف بالحركة.

جاء لبيان التفريق في المعاني العارضة من فاعلية ومفعولية. انظر مسائل خلافية في النحو (التعليقة) للعكبرى ٩٥ - ٩٦، و(الإيضاح في علل النحو) للزجاج ١ - ٧ والأشباه والنظائر ١ : ٧٨ - ٧٩.

*** وَاخْتِلَافُهُ لَفْظًا بِحَرْفٍ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ، في الأَسْمَاءِ السِّتَة مُضَافَةً وذلكَ نَحْوُ: جَاءَني أَبُوهُ وأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ وَذُو مَالٍ، وَرَأَيتُ أَبَاهُ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ.**

وكَذِلكَ البَاقِيَةُ.

قوله: «في الأسماء السِّتَة....»

أصل هذه الأسماء: أبَوٌ. وأَخَوٌ، وَحَمْوٌ، وَهَنَوٌ، وَذَوَوٌ بشهادة قولهم: أَبَوان، وأخَوان، وحَمَوان، وهنوان، وذوا مال، وأذواء، بزنة أقفاء، ومنه (قولُ)[1] جمال العَرَب[2]:

٤٨ - مِنْ فَرْعِ عَدْنَانَ والأَذْوَاءُ مِنْ يَمَنِ[3]

فلما كانت هذه الأسماء على (فَعَلٌ) سُلكت فيها طريقةُ الإعلال لتحرُّك حرف العلة مع انفتاح ما قبله، كما سلكت هي في نحو عصاً ورحىً لأجل ما ذكرنا، ثم وجد في هذه الأسماء ثِقَلٌ ليس في نحو عصاً ورحىً وهو تَضَمُّنُ الإضافة، ألا ترى أنك إذا قلت: أَبٌ دلّ على نفسه وعلى ابنٍ أو بنت، وإذا قلت «أخ» دلَّ على نفسه

---

(١) نسخة ب: (قال) والمثبت من الأصل وع.

(٢) هو أبوالمظفر أحمد بن إسحاق بن معاوية الأموي الأبِيْوَرْدي، وجمال العرب لقبه وهو أديب لغوي شاعر نسّابة مؤرخ، ولد في أبِيْوَرْد بخرسان وتوفي بأصفهان مسموما في ربيع الأول عام ٥٠٧هـ، وله من التصانيف: «ما اختلف وائتلف في أنساب العرب» و«طبقات العلم في كل فن» وديوان شعر. و(تاريخ أبيورد ونسا)، انظر وفيات الأعيان ٢: ١٦ - ١٨ ومعجم الأدباء ١٧: ٢٣٤ - ٢٦٦ ومعجم المؤلفين ٨: ٣١٤ وفيه إحالات لشتى المراجع والمصادر التي تحدثت عنه.

(٣) ديوان الأبيوردى ٢: ٢٣٦ وهو من البسيط وصدره:

فليت شِعْري وَكَمْ عَزَّ المُنَى أُمماً.

وبعده:

هَلْ أَهْبِطَنَّ بلاداً أهْلُهَا عَرَبٌ لَمْ يَشْرَبُوا غَيْرَ صَوْبِ العَارِضِ الهَتِنِ

وعلى أخ أو أخت، فطلبوا زيادة التخفيف لزيادة الثِّقل وحذفوا الحرف أصلاً فقالوا: «أبٌ أبٍ أباً» في الأحـوال وبالإضافة بعد ذلك انزاح بعض الثِّقَل، إذ الإضافة أزاحت التضَمُّنَ، لأن المتضمّن هو المضاف إليه، وهو ملفوظ به صريحا، فأعادوا الحروف، وأعربوها بالحروف لا بالحركات، لاستلزام إعرابها بالحركات الثقل، فقولك: «جاءني أبوُهُ بضم الواو، ومررت بأبَوِهِ بكسرها» مُسْتَثْقَلٌ يَعافُه من له ذوقٌ سليمٌ وطبعٌ مستقيمٌ غيرُ سقيمٍ.

فإن قلت: فلتنخـرطْ هذه الأسمـاء في سلك نحـو: (عصـاً وَرَحًى) وَلْيُقَل: (جاءَني أباه، ومررتُ بِأَبَاه)، كما يقال: (هذه عصاهُ، وتوكأتُ على عَصَاهُ). على أن هٰذا مُؤَيَّدٌ بما يروى عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنه سئل عن وجوب القَوَد على من رمى إنسانا بحجر فقتله. فقال لا ولو رماه بأبا قُبَيْسٍ[1]، ولم يقل (رحمه الله)[2] بأبي قُبيس.

فقلت: في ذلك إبطال لغرضهم، فإنهم قصدوا أن يجعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف (توطئة)[3] لما نووه من إعراب التثنية والجمع بالحروف إذ لو لم يكن لهما

(١) أبو قبيس: جبل مشرف على مكة ـ انظر اللسان (قبس) والصحاح ٣: ٩٦ ومعجم البلدان ١: ٨١ وقد رُوي هذا الخبر عن أبي حنيفة في الإنصاف ١: ١٨، ونقله ياقوت في معجم البلدان ١: ٨١ عن ابن فارس قال: وقال أبوالحسن بن فارس: سئل أبو حنيفة عن رجل ضرب رجلا بحجر فقتله هل يقاد به؟ فقال: لا ولو ضربه بأبا قبيس، قال: فزعم ناس أن أبا حنيفة ـ رضي الله عنه ـ لحن: قال ابن فارس وليس هذا بلحن عندنا، لأن هذا الاسم تجريه العرب مرة بالإعراب فيقولون جاءني أبو فلان، ومررت بأبي فلان، ورأيت أبا فلان، ومرة يخرجونه مخرج قفا وعصا.

(٢) سقط من ب.

(٣) في ب «توطيدا» وهو تحريف وصوابه المثبت من الأصل. قال ابن يعيش ١: ٥٢: وقال قوم إنها أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يُسْتَوْحَشَ من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف.

. . . .

نظير في الآحاد لبقيا كالأوابد ينفران عن الطباع، ولا يألفان الأذهان والأسماع. وما روي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ فهو على لغة بعض من العرب، فإنهم يقولون. أباه وأخاه في الأحوال وعليه قول القائل:

٤٩ ـ إِنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا[١]

فإن قلت: لم عُيِّنَتْ هذه الأسماء للإعراب بالحروف، لما ذكرت من استقامة الطبع والسمع إلى الإعراب بالحروف في التثنية والجمع؟ قلت: لما بينها وبينهما من (المشابهة)[٢] في الفرعية. فالإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرعا الواحد، ثم إن أصل (أَبُوهُ) (أَبَوُهُ) بفتح الباء وضم الواو، سُكِّنت الواو لاستثقالِ الحركة عليها، ونقلت الضمة إلى الباءِ وفي هذا ثقل لا غَيرُ.

وأَصْلُ (أَبِيه): أَبَوِهِ، بفتح الباء وكسر الواو، سُكِّنت الواو ونقلت الكسرة إلى الباء، وانقلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها كما في: مِيعاد، وميزانٍ، والأصل: مِوْعَادٌ، وَمِوْزَانٌ، من الوَعْدِ والوَزْنِ، وفيه قلبٌ ونقلٌ.

وأَصلُ أباهُ: (أَبَوَهُ)، لفتح الباءِ والواوِ. وانقلبت الواوا أَلفاً وفيه قلب لا غير.

---

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وشطره الثاني:
قَدْ بَلَغَا مِنَ المَجْدِ غايَتَاهَا. شذور الذهب ص٤٨.
وقد اضطربت نسبتها إذ نسبا إلى العجاج مرة وقد أثبتا في زيادات ديوانه ص ١٦٨ ونسبا إلى أبي النَّجْمِ العِجْلي مرة أخرى.
وموضع الشاهد فيه: «أباها» الثانية، و «غايتاها» والكلمتان الأولى منها مجرورة بالإضافة والثانية منصوبة، ومع أن الأسماء الستة تنصب بالألف وتجر بالياء إلا أنه أبقى الألف على لغة بعضهم ثم قدَّرَ عليها الحركات قياسا على الاسم المقصور في (عصا، ورحى، وفتى).

(٢) في ب: (المناسبة) والمثبت من الأصل و ع.

أما فُوكَ: فأصله فَوْهُكَ، لقولهم في الجمع، أَفواهٌ (كثوبٍ وأثواب) حذفوا الهاءَ لخفائها، فصارت الواو معتقب الحركات الإعرابية، ولزم أن يقال: (فَوُكَ). بضم الواو في الرفع، وَفَوِكَ بكسرها في الجر، وَفَوَكَ بفتحها في النصب فعانقه النقل: في الرفع، والقلب والنقل: في الجر، والقلبُ: في النصب.

كما في الباقية من تلك الأسماء، ونظير ما ذكرنا من الإتباع، وهو إتباع ما قبل هذه الحروف لهذه الحروف: قولهم في (امرِئٍ)، (وابْنِمٍ) هذا امرُؤٌ وابْنُمٌ، بضم الراء والنون لضمَّةِ الهمزة والميم، ومررتُ بامرِئٍ وابْنِمٍ بكسرها لكسرهما. ورأيتُ امْرَءاً، وابْنَماً بفتحهما لفتحهما، وإن كان بين الإتباعين تفاوت: فالأول من حيث الصورة، لأنّ حركة الباء في «أبوه» هي حركة الواو في الأصل بخلاف الثاني. فحركة الراء في: هذا امرُؤٌ ليست بحركة الهمزةِ.

والكوفيون[1] ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربةٌ من مكانين. والحجة لهم في ذلك: أن الحركات الثلاثَ عند الإفراد إعراب بالإجماع، تقول: (جاءني أبٌ له)، و(رأيتُ أباً له)، و(مررت بأبٍ له) والحركات الإعرابية لا تزول بالإضافة، ألا تراك تقول: (هذا غلامُك)، و (رأيتُ غلامك)، و (مررت بغلامِك). والحركات في الميم إعـرابية كما كانت كذلك في: (هذا غلامٌ)، و (رأيت غلاماً)، و (مررت بغلامٍ)، فثبت أنَّ الحركات التي قبل حروف العلّةِ للإعراب، وقد ساعدهم البصريون أن حروف العلة: للإعراب، فيلزم أن تكون هذه الأسماء معربةً من مكانين.

(١) انظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١: ١٧، ٣٣، وهذه هي المسألة الثانية من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين (في إعراب الأسماء الستة).

. . . .

وهكذا يقولون في (ابنم وامرىء)[1] إنهما معربان من مكانين والجواب لأصحابنا البصريين[2]: أنّ الإعراب لإظهار تلك المعاني العارضة والإعراب في مكان واحد كافٍ، فلا حاجة داعيةً إلى الجمع بين إعرابين. ألا تراهم لم يجوِّزوا «مسلمتات» إذ فيه جمع بين علامتين للتأنيث، فكذا هنا.

والجواب عن قولهم الحركات في الإفراد إعرابية، والحركات الإعرابية لاتزول بالإضافة: أن الحركات الإعرابّية إنما تبقى عند الإضافة، إذا بقيت إعرابية كما في: (هذا غُلامك)، و (رأيت غلامَك)، و(مررتُ بغلامِكَ).

وحركاتُ الباء في (أَبُوهُ)، (أَبَاهُ)، (أبِيه)، ليست بإعرابية، لأن الإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة، والباء هو الآخر قبل الإضافة لا بعدها.

والدليل على صحَّةِ هذا المذهب البصري وفساد الكوفي[3]: أنَّ كُلَّ مُعْرَبٍ له إعرابٌ واحد ليس إلا.

وذهب أبوعثمان المازنيُّ[4] إلى أن الباء في (أبوه، أباه، أبيه) حرف الإعراب[5]، وحروف المد بإشباع تلك الحركات الإعرابية في الأحوال الثلاث. وهذا المذهب أيضا فاسدٌ، لأنَّ ذلك لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر كقوله:

---

(١) ما بين القوسين من الأصل وفي ب و ع «امرىء وابنم».

(٢) انظر رأي البصريين في الإنصاف ١ : ٢٠.

(٣) فَنَّدَ صاحبُ الاقليد حُجَجَ الكوفيين مستنداً إلى ذلك بردود البصريين أنفسهم وهي مبسوطة في الإنصاف مما يظهر نزعته البصرية الجلية.

(٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه ـ توفي سنة ٢٣٦هـ ـ انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٨٧ ـ ٩٣.

(٥) الإنصاف ١ : ١٧.

. . . .

٥٠ ـ وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَـا سَلَكُـوا أَدْنُـو فَأَنْـظُورُ[1]

وقوله[2]:

٥١ ـ أَلَـمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي   بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَادِ[3]

وقوله[4]

وَأَنْـتَ مِنَ الـغَـوَائِـلِ حِينَ تُرْمَـى   وَمِـنْ ذَمِّ الـرِّجَـالِ بِمُنْتَـزَاحِ[5]

---

(١) من (البسيط) نسب إلى ابن هَرْمَةَ وقد ورد في القسم الثاني من المختلط من شعر ابن هَرْمَةَ، الديوان ص٢٣٩ وذكره ابن عصفور في كتاب (ضرائر الشعر) ص٣٥ من غير عزو وكذلك فعل صاحب الإنصاف ١ : ٢٤، وصاحب الخزانة ١ : ١٢١ مشيرا إلى روايته على وجوه متعددة كما ذكره صاحب اللسان تحت مادة (شرى) برواية أخرى. وموضع الشاهد فيه (فأنظور) على أن الواو حاصلة من إشباعٌ الضَمّ.

(٢) هو قيس بن زهير العبسي ـ انظر شرح شواهد الشافية ٤ : ٤٠٨ وقد احتج به سيبويه في الكتاب ـ٣ : ٣١٦ من غير عزو لأحد وكذلك فعل ابن الأنباري في الإنصاف ١ : ٣٠ وابن عصفور في الضرائر ص٤٥، ٦٣ والفراء في معاني القرآن ٢ : ١٨٨، ٢٢٣ واستشهد به ابن منظور في اللسان (أتى).

(٣) البيت من (الوافر) قال البغدادي في معرض تحقيقه في شرح شواهد شرح الشافية ٤ : ٤٠٨ : والبيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي، وكان سيد قومه، وحصل بينه وبين الربيع عداوة في شأن درع ساومه فيها، فلما نظر إليها الربيع وهو على ظهر فرسه وضعها على القَرَبُوس ثم ركض بها، فلم يردها عليه، فنهب قيس بن زهير إبله وإبل إخوته فقدم بها مكة، فباعها من عبدالله بن جُدْعان التيميّ القرشي معاوضة بأدراع وسيوف، فافتخر بهذا وبما بعده، وهو:

وَمَحْبِسُها على القُرَشيِّ تُشْرَى   بأدْراعٍ وأسيافٍ حِدَادِ

والقَرَبُوس: حِنْوُ السرج، وتنمي: تزيد، واللبون: الإبل ذوات اللبن، وبنو زياد: هم الرَّبيعُ، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان العبسي. وموضع الشاهد فيه (يأتيك) حيث أثبت الياء ولم يحذفها وحقها الحذف للجزم، وذلك ضرورة.

(٤) هو إبراهيم بن هَرْمَةَ ـ انظر ديوانه ص٩٠ ـ ٩٤ وقد أورده ابن عصفور في الضرائر ٣٢ وكذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية ٤ : ٢٥، والإنصاف ١ : ٢٥ والخصائص ٢ : ١٠٦، ٣ : ١٢١.

(٥) البيت من قصيدة على بحرِ (الوافر) قالها ابنُ هَرْمَةَ في مدح عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك، وليس في رثاء ابنه كما نقله المحقق الفاضل محمد محيي الدين عبدالحميد ـ رحمه الله ـ عن الحماسة البصرية في الإنصاف ١ : ٢٥ حاشية ٩. ومطلع القصيدة:ـ

صَرَمْتَ حَبَائِلاً مِنْ حُبِّ سَلْمَى   لِهِنْدٍ مَا عَمَدتُ لِمُسْتَراحِ

* وَفي كِلاَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ تَقُولُ: جَاءِني كِلاَهُمَا. وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِكَلَيْهِمَا.

والأصـل: (فَـأَنـظُرُ، وأَلَمْ يَأْتِـكَ، وبِمُنْتَزَحٍ). بدون الواو، والياء، والألف. أشبعت ضمَّـةُ الظاءِ، وكسرةُ الياء وفتحة الزاي للضرورة فتولدت هذه الحروف. وكلامنا في حالة الاختيار لا في حالة الاضطرار.

قوله: «وفي كِلاَ مُضَافًا إلى مُضْمَرٍ»

إذا أضيف (كِلا) إلى مضمر ففي الرفع: بالألف. وفي النصب والجر؛ بالياء. وإذا أضيف إلى مظهر: لم يظهر فيه الإعراب.

ووجه ما ذكرنا: أن (كِلا): مفرد اللفظ، مثنى المعنى[1]، بدليل عود الضمير إليه تارة بلفظ الواحد. وهو الفصيح، ولغة التنزيل.

(قال الله تعالى)[2] ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[3]

وقال الشاعر:

٥٣ ـ كِلاَنَـا يَا يَزِيدُ يُحِـبُّ لَيْلَى[4]

وبعده ببيتين:

أعبدَ الواحدِ المحمُودَ إني ... أغصُّ حذارَ سُخْطِك بالقَراح

والغوائل: نوازل الدهر، ومنتزاح: بعيد. وموضع الشاهد في البيت قوله (بمنتزاح) على أنَّ الألف فيه تولّدت من إشباع فتحة ما قبلها.

(١) هذا هو رأي البصريين وقد تبناه صاحب الإقليد في حين ذهب الكوفيون إلى أن (كلا) مثناة لفظا ومعنى، الإنصاف ٢: ٤٣٩ المسألة رقم ٦٢ وقد ذهب ابن يعيش في شرحه ١: ٥٤ مذهب البصريين قال (اعلم أن «كِلا» اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن «كُلّا» اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين... والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً نحو قولك: كِلا أخويك مقبل). أ. هـ.

(٢) في نسخة ب «قال تعالى».

(٣) الآية من سورة الكهف ورقمها ٣٣ وما بين القوسين من الأصل وأما ما جاء من ب، ع فهو: «كلتا الجنتين آتتْ».

(٤) هذا صدر بين من (الوافر) وعجزه: بِفِيَّ وفِيكَ مِنْ لَيلَى التُّرابُ،احتج به ابن الأنباري في الإنصاف ٢: ٤٤٣ من

وقال آخر:

٥٤ ـ أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلاَنَا عَلَى ما سَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ[1]

لم يقل : آتتا، وَيُحبَّانِ، وحَرِيصَان.

وأخرى بلفظ التثنية كقوله:

٥٥ ـ كِلاهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِ[2]

لم يقل أقلع، فعلم أن في «كِلا» إفرادا لفظياً وتثنيةً معنويةً، وهو (يضافُ)[3] مرة إلى المظهر، وطورا إلى المضمر، فجعلوا له حَظًّا من الإفراد وحظاً من التثنية، وصيَّروه عند الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد في عدم ظهور الإعراب فيه، فصار هو ونحو (العصا) رضيعي لبانِ ثدي واحدٍ. وجعلوه عند الإضافة إلى المضمر بمنزلة المثنى فبرزا في (بِزَّةٍ)[4] واحدة. فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس؟ قلت: لأنَّ

غير عزو، وقد حققه المرحوم محمد محيي الدين عبدالحميد على أنه لمزاحِم العقيلي ومحل الاستشهاد به قوله: «كلانا يحبُّ» حيث أعاد الضمير من (يحب) مفردا إلى (كلانا) فدل أنَّ (لكلا) جهة إفراد وهي جهة اللفظ.

(١) نسبه سيبويه ٣: ٧٣ إلى عديٍّ بن زيد وليس في ديوانه ولا ملحقاته، كما احتج به صاحب الإنصاف ٣: ٤٤٣، وابن يعيش ١: ٥٤ وقد أورده برواية (على ما شاء صاحِبُهُ) والبيت من (الوافر) وأكاشِرُهُ: أضاحكه وذلك بالكشف عن الأنياب، وموطن الشاهد فيه قوله: (أنْ كِلانا. . . . حريصُ) حيث أعاد الضمير في كِلانا على مفرد، وفيه شاهد آخر وهو حذف الضمير من (أنْ) المخفَّفة، وابتداء ما بعدها على نيَّة إثبات الضمير.

(٢) من (البسيط) للفرزدق في ديوانه ٣٣ وقد وقف المحقق الفاضل محمد محيي الدين على تحقيقه في حاشية الإنصاف ٢: ٤٤٧ وهو في هجاء جرير بسبب تزويجه ابنته عضيدة للأبلق.

وأقلعا: كفّا عنه، (رابي) بالياء إشباعا للكسر، وبدونها: معناه المنتفخ أو المرتفع، والاستشهاد به في قوله: (كلاهما قد أقلعا) وقوله (كلا أنفيهما رابي) على أن الضمير في «كلا» تارة يفرد حملا على اللفظ وتارة يثنى حملاً على المعنى وقد اجتمعا في البيت.

(٣) في ب (مضاف).

(٤) البزّة: الهيئة ـ اللسان (بزز).

المظهر هو الأصل، كالمفرد، والمضمر فرع كالتثنية، فانضمام الأصل إلى الأصل والفرع إلى الفرع، أولى لما فيه من رعاية جانب المجانسة.

٥٦ ـ والجِنْسُ إلى الجِنْسِ كَمَا قِيلَ يَمِيلُ[١]

والألف في «كِلا» ليست بألِفٍ للتثنية، لما ذكرنا أنه مفرد اللفظ.

وذهب الكوفيون[٢]: إلى أنها ألف التثنية، بدليل أنها تتصرف تصرف ألف مسلمان، نحو: جاءني كلاهُما، ورأيت كليهما (ومررت بكليهما)، كـ (جاءني مسلمانِ)، و(رأيت مسلمينِ)، و (مررت بمسلمينِ) وهذا خطأ منهم بَيِّن، إذ لو كان كما زعموا، لانقلب ألفه مع المظهر أيضا، ولمَّا امتنع الانقلاب مع المظهر علم أن ما ذهبوا إليه باطل[٣].

والوجه الثاني في بطلان مذهبهم. قولك في النِّسبةِ: كِلَوِيّ كَعَصَوِيّ في النسبة إلى عصا، ولو صحَّ ما ذهبوا إليه. لقيل: كِليّ. فإن قلت: (قولهم)[٤] كلتا: يؤذن بصحة ما قالوا، لأن تاء التأنيث لا تتقدم على لام الكلمة، وإنما تتقدم على ألف التثنية، (كمسلمتان)[٥]. قلت: في (كلتا) وجهان:ـ

---

(١) هذا مصراع بيت ضمنه صاحب الإقليد كلامه وقد وجدت مكتوبا في حاشية الأصل ما نصه: (ضَمَّنَ كلامه وقبله:

في خلقك للعنبر والمسك مثيلُ ... في لفظك للشهد وللأري مَسِيلُ

قد مال إليك كل حُلو شغفاً ... والجنس إلى الجنس كما قيل يميلُ

ويقال: إن ناظمها كان أهدى إلى بعضهم سُكَّرا وبعثها مع السُّكَّر إليه) انتهى.

(٢) انظر الإنصاف ٢: ٤٣٩.

(٣) الإنصاف ٢: ٤٤٨.

(٤) في نسخة ب «قولنا» والمثبت من الأصل وع.

(٥) في الأصل و ب «كمسلمتا» والمثبت من ع.

. . . .

---

* أحدهما: أنها منقلبة عن الواو التي انقلبت الألف عنها في «كلا» لقولهم: كِلَوَان.

* والثاني: عن الياء الممكن انقلاب الألف عنها في (كلا) لجواز الإمالة فلا تكون (تاء) كلتا نظيرة التاء في (مسلمتان)[1].

فإن قلت: فما هذه الألف التي بعد التاء؟ قلت: للتأنيث كألف ذكرى بدليل قولهم في النسبة: كِلتِيّ وَكِلتَوِيّ، كَذِكْرِيّ، وَذِكْرَوِيّ، (ويجوز[2] أن يكون جمعاً بين العوض والمعوض عنه كما في قوله:

٥٧ ـ هُمَـا نَفَثَافِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[3] . . . .

فإنه جمع بين العوض وهو الميم، والمعوض عنه وهو الواو في فوه)

---

(١) في الأصل و ب «كمسلمتا» والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ابتداء بقوله «ويجوز» إلى قوله «في فوه» ساقط من ب.

(٣) هذا صدر بيت من (الطويل) للفرزدق وعجزه قوله:

عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أشدُّ رِجَامِ ـ ديوان الفرزدق ٢: ٢١٢ ـ ٢١٥، وروايته في الديوان «تَفَلَا» بدل «نفثا» وهذا البيت آخر أبيات قصيدته التي مطلعها:

إذا شئتُ ها جَتني ديارٌ محيلَةٌ ... وَمرْبِطُ أَفْلاءٍ أَمَامَ خِيَامِ

ومناسبتها أن الفرزدق دخل المِرْبَدَ فلقى رجلا من موالي باهلة يقال له حمام ومعه نِحْيٌ من سمن يبيعه فسابّه الفرزدق، فقال له حمام: أدفعه إليك وتهب لي أعراض قومي؟ ففعل. وهذا البيت الشاهد في هجاء إبليس وابنه وقوله: نفثا: أي ألقيا على لساني، والألف في (نفثا) عائدة على إبليس وابنه، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء، وأصل النابح الكلب وكذلك العاوي.

والرِّجام: المراماة بالحجارة. والمعنى: إن إبليس وابنه قد سقيا كل غلام من الشعراء هجاء وكلاما خبيثا.

وموضع الشاهد في قوله: «فمويهما» حيث جمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في (فم) أي بالإبقاء على العوض والمعوض عنه. وهو من شواهد سيبويه ٣: ٣٦٥ ـ ٦٢٢.

* وَفِي ٱلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّهَا. تَقُولُ: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ، وَمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ.

قوله: «وفي التثنية والجَمْعِ على حَدِّها».

المراد بالجمع على حد التثنية: الجمع السالم، لأن الواو والنون في «مسلمون» كالألف والنون في «مسلمان» في أن الزائدين في الفصلين جاءا بعد تمام صيغة المفرد، وإنما جعل إعرابهما بالحروف، لأنهما فرعان على الواحد، كما أن الإعراب بالحروف فرع من الإعراب بالحركة.

فإن قلت: فما وجه تعيين الألف لرفع التثنية، والواو لرفع الجمع والياء للجر والنصب فيهما؟

قلت: هو معنى لطيف وسر شريف، فإن شئت أن تَعْثُر فأَصِخْ. اعلم أنك إذا أردت التثنية والجمع: لزم أن تغير الواحد لئلا يلزم الالتباس، وأن يكون ذلك التغيير بالزيادة، لأن المعنى قد زاد، وأن يكون ذلك التغيير في آخر الاسم، لأنّ التغيير إلى الأطراف أسبق، لكون الحشو مُتَحصناً. ألا ترى إلى اختصاص الاختلاف المُتْلَئِبِّ[1] الذي هو الإعراب بالأواخر. وأن يكون الزائد من حروف المد لكون الزيادة مستلزمة للثقل، وكون هذه الحروف خفيفة لذواتها، وأن يكون في هذه الحروف دليل على الإعراب ليكون جمعا بين الغرضين، مع سلوك وتيرة الإيجاز والاختصار، ومع صون حروف المد عن التحريك، إذ هي آبية لذلك، لأن حرف المد هو ما كان من تلك الحروف الثلاثة ساكناً، وحركة ما قبله من جنسه، كالألف في: (قَاْلَ)، والواو في: (يَقُوْلُ)، والياء في (يُقِيْلُ)، لكن هذه الحروف ثلاثة، وأحوال التثنية والجمع ست. فيلزم الاشتراك في كل من تلك الحروف،

---

(١) اتْلأَبَّ الأمرُ: استقام (الصحاح).

. . . .

والاشتراك: خلاف الأصل، فيجب أن يجعل الاشتراك في بعض منهن دون بعض تقليلاً لمخالف الأصل بقدر الإمكان فكانت الياء هي الخليقة بالاشتراك لكونها مستوية النسبة إلى مخرجي أختيها لأنها من وسط المخارج، والألف من مبتدئها والواو من منتهاها. وبين الجر والنصب قرابة[1] مشتبكة ليست بين واحد منهما وبين الرفع، لأن (كلا منهما)[2] علم للفضلة في نحو: «ذهبت بزيد»، و«أذهبت زيداً»، بخلاف الرفع فإنه علم للفاعل وهو ليس بفضلة، فعينت الألف للرفع في التثنية، والواو له في الجمع، لأن الألف مُقدَّم على الواو في المخرج. كما أن المثنى مُقدّم على الجمع، وعينت الياء للجرِّ والنصب فيهما لِمَا ذكرنا من القرابة، لكن للجر بطريق الأصالة، وللنصب بطريق التبعية، لأن الكسرة جزء الياء بشهادة تولدها من إشباعها، والمصوغ من الشذور أجزاؤه ذهبية لا فضية، فكذا المتولد من الكسرات أجزاؤه كسرية، وقد نبهت على تولد (الياء)[3] من الكسرات قبل فلا نعود إلى ذكره، فعلم أن الكسرة جزء الياء، والجَرُّ هو الكسرة ليس إلا، وفي فصل التثنية والجمع مباحث تأتيك من بعد إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢ : ٢٧ عن ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) تحت عنوان (النصب أخو الجَرّ)، ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون الرفع قال: (قال ابن بابشاذ في شرح المحتسب: وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو رأيتك ومررت بك،ورأيته ومررت به، وهما جميعا حركات الفضلات، أعني النصب والجر، والرفع من حركات العُمَد).

(٢) في ب : (كل واحد منهما).

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع وسقط من ب.

وَاخْتِلَافُه محلًّا في نَحْوِ العَصَا وَسُعْدَى وَالقَاضِي فِي حَالَتَي الرَّفْعِ والجَرِّ، وَهُو في النَّصْب كالضَّارِبِ.

قوله: «واختلافُه مَحَلًّا في نَحْوِ العَصَا وَسُعْدى»

يريد أن كل اسم في آخره أَلفٌ كمثاليه، لا يظهر فيه الإعراب لفظا لامتناع الألف من الحركة، وهذا النوع من الأسماء يسمى مقصورا، لأنه حُبِسَ من الحركة، مأخوذ من القَصْرِ، وهو الحَبْسُ، ومنه امرأة مقصورة وقصيرة أي مُخَدَّرَةٌ.

والفرق بين هذا القبيل من المعربات وبين المبنيات من الأسماء: أنَّ إعراب المبنيات من الأسماء امتنع لمناسبة الحرف، بخلاف هذا النوع من المعربات فامتناع إعرابه لامتناعه على آخره، والفرق بينهما واضحٌ لمن تأمَّلَ.

قوله: «والقاضي في حالتي الرفع والجر...».

سَكَنَ نَحْوُ القاضِي في الرفع والجر لِتَضَاعُفِ الثِّقَلِ (بتحريك)[1] المعتل مع اجتماعِ الكسر والضمِّ في: «جاءني القاضِي»، وتحرُّكِهِ مع توالي الكسرات في (مررتُ بالقاضِي)، وإحدى الكسرات نفسُ الياء أما في النصب: فلا تَضَاعُفَ للثِّقَلِ، لخفة الحركة العُلْوِيَّةِ، والأصل في المعرب أن تُسْتَوفى فيه وجوه الإعراب، فلا يترك الأصل إلا بموجب، والموجب: هو تضاعف الثقل لا نفس الحركة، لأنَّ كونها عارضة هون الخطب المُلمَّ، وهو ما عراه (بالتحريك)[2] من ضرب الثقل، فصارت الياء في: «رأيت القاضي» كباء «الضاربِ» في تَحمُّلِ الحَرَكةِ.

---

(١) في نسخة ب «بتحرك».

(٢) في ب (بالتحرك) والمثبت من الأصل وع.

* فصـل * وَالاسمُ الْمُعْرَبُ عَلَى نوْعَيْن، نَوْعٌ يَسْتَوفِي حَرَكَاتِ الإعْرَابِ والتَّنْوِينَ، كَزَيْدٍ، وَرَجُلٍ . وَيُسَمَّى الْمُنْصَرِفَ.
وَنَوْعٌ يُخْتَزَلُ عَنْهُ الجَرُّ والتَّنْوِينُ لِشَبَهِ الفِعْلِ ، وَيُحَرَّكُ بالفَتْحِ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ كَأَحْمَدَ، وَمَرْوَانَ إلاّ إذَا أُضِيفَ، أَوْ دَخَلَهُ لاَمُ التَّعْرِيفِ.

قوله : «لِشَبَهِ الفِعْلِ . . .»

وجه الشبه أن الفعل بعد الاسم[١]، لأنه مأخوذ من المصدر[٢]. وكل واحد من أسباب منع الصرف ثان لأول، فإذا تحقق في اسم سببان منها صار مشابها للفعل في الفرعية، فيختزل[٣] عنه التنوين الذي هو علم التمكن، لا لمعارضيّةِ حرف التعريف والإضافة.

أما الجر: فإنما يمتنع تبعا لامتناع التنوين، لارتضاعهما ضِرْعا واحداً وهو الاختصاص بالاسم، وتحقق التناوب بينهما في نحو: (راقودٌ خَلًّا) بتنوين «الراقود» لا مَعَ جَرّ «الخَلِّ». و (راقودُ خَلٍّ)، بجَرِّ الخَلِّ لا مع تنوين الراقود.

وقوله في الكتاب: «يُختزل عنه الجرُّ والتنوين» بالواو: يشير إلى أنَّ الجرَّ أيضا مقصود بالمنع كالتنوين، ولو كان قال «مَعَ التنوين» لكان إثباتاً للقول الأول[٤]، لأنّ «مع» للمصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين، لا يوجب امتناعه عند الانفراد، فلا يكون الجر على هذا مقصودا بالمنع.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٠ «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء الا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللَّهُ إلهُنا، وعبدالله أخونا.

(٢) ذهب الجَنْديُّ مذهب البصريين في أنّ المصدر أصلُ الاشتقاق. انظر الإنصاف ١ : ٢٣٥ - ٢٤٣ - وابن يعيش ١ : ٧٥.

(٣) يختزل : يحذف منه التنوين لامتناعه من الصرف.

(٤) إثبات القول الأول يعني : ألا يختزل عنه الجر بل يثبت له الجر عند عدم التنوين، هذا فيما لو قال: «يختزل عنه الجر مع التنوين» أما وقد قال «يختزل عنه الجر والتنوين» فالواو تفيد مطلق الجمع في جميع الأحوال.

. . . .

فأما الـواو : فللجمع المطلق، فتحتمل أن تمنع الجر عند المصاحبة وعند الانفراد أيضا.

ووجه ما ذكر في الكتاب؛ أنَّ الجرَّ ركنٌ من أركان الإعراب، والإعراب تمكُّن، بدليل أن غير المتمكن لا يقع إلا على الأسماء المبنية، فساغ أنْ يقال (إنَّ بابَ ما لا ينصـرف) لمَّا ضاهى الفعل، مُنَعَ التنوينَ الذي هو علم التمكُّن، ومنع وجوه (الإعراب)[1] أيضا، فلما مُنع ما لا ينصرفُ الجرَّ، أريدَ تحريكُه لئلا يلزَم المهروبُ عنه وهو السكون الذي هو الأصل في باب البناءِ فحُرِّك بالفتح لخفته المطلوبة، مع أنَّ بينــه وبين الجـرِّ تآخياً، ألا ترى إلى استـواءِ الجـر والنصب في «مُسْلِمَيْن، وَمُسْلِمِينَ، وَمُسْلِمَاتٍ، وعبارة صاحب الكتاب: «وكان في موضعِ الجَرِّ مفتوحاً» قالـوا: «هـذا تسامح منه في العبارة فحقه أنْ يُقَال منصوبا، لأنَّ الفتح ليسَ من حركاتِ الإعراب، بل من حركاتِ البناءِ، وما لا ينصرف ليسَ بمبنيٍّ. والحقُّ أن استعمـال الفتـح هنا تحقيق، وبتلقِّيه بالقَبُولِ حقيقٌ، لأنه قد استقر أنَّ الرفعَ، والنُّصْبَ والجر لا يدل على الحركات فقط، ولكن عليها (مقترنة)[2]، بالدِّلَالاتِ على معانٍ مَخْصُوصَةٍ.

فإذا قلت: «الاسم مرفوع»، فالمراد أنَّ فيه ضمةً دالة على معنىً مخصوص، وتزول هي بزوال ذلك المعنى، (كَرأَيتُ زيداً) في: (جَاءني زَيْدٌ)، ألا ترى أنه لما طرأت المفعـولية زالت الفـاعلية، وزالت تلك الحـركةُ الدالةُ عليها أيضا، وكذا الكـلام في المنصـوب والمجرور بخلاف الضم والفتح والكسر فإنّك إذا قلت: «مضموم» فالمراد أنَّ فيه ضمةً لا غير، بمنزلةِ أنْ تقول «ممدودٌ» مثلا في أنك تقصد

---

(١) في ب : (إعراب الاسم) والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في ب : (مقرونة) والمثبت من الأصل و ع .

في الفصلين صفة اللفظِ لا كونه دالا على أمر، ومن المعلوم أن الفتحة في (مررتُ بأحمَدَ) لا تدلُّ على ما تدل عليه الفتحةُ في (رأيتُ أَحمدَ) من المعنى، كيف و (أحمدُ) في (بأحمدَ) مضاف إليه، والفتحة في (رأيت أحمدَ) علم المفعولية، فلما لم تدل الفتحة في (بأحمدَ)[1] على المعنى الذي لأجله سميت نصباً، قال صاحب الكتاب[2]: «وكان في موضع الجر مفتوحاً. كما تقول: (وكان الاسم في موضع الجر مُحَركاً بالفتحةِ)، أي بالحَرَكَةِ العُلْوِيَّةِ من غير أنْ يتعرّضَ لكونه مبنياً[3]، وإذا قلت: «وكان في موضع الجر منصوبا» لم يصح، إذ هو بمنزلة «وكان في موضع الجر مفعولاً» من حيث أنّ المنصوب حقيقته، أن تكون فيه حركة عُلْوِيَّةٌ دالةٌ على المفعولية، اللهم إلا أن يريد بذلك: (وكان في موضع الجرِّ على صورةِ المنصوب)، فأما أنْ يكون منصوباً على الحقيقة فممتَنعٌ.

قوله: «إلّا إذا أُضيفَ أوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ».

هذا استثناء من قوله (يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ) أي يختزل عنه الجر في جميع الأحوال إلا في هذه الحالة أي لا يحرك إذ ذاك بالفتح بل ينجَرُّ.

هذا على القول الأول ظاهر، لأن امتناع الجر على ذلك القول: كان لامتناع التنوين، ولا امتناع للتنوين قبل مجيئه، فلا يمتنع الجر، إذ لا عِلاوَةَ بدُونِ الحِمْلِ[4]

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) سيبويه ١ : ٢١.

(٣) لأن الفتحة في الأصل اسم حركة تخرج من الفم عند تحريك الشفتين إلى أعلى من غير أن يتعرض إلى أنها للبناء أم للإعراب.

(٤) العلاوة: ما عُولِيَ فوق الحمل وزيد عليه. اللسان: (علا).

فأما على القول الثاني : فإعادة الجر لوجهين :ـ

* أحدُهما أنَّ القصدَ : أنْ يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كُلَّه ، فَمُنِعَ الجرَّ في بعض الأحوال دون جميعها ، لئلا يجري مجرى الفعل في تعرِّيهِ من الجرِّ في كل حال .

* والـوجه الثاني : أنَّ الجرَّ إنما مُنِعَ لِشَبَه الفعل ، وبالإضافة ولام التعريف زالَ الشَّبَهُ[1] ، فيعود إليه ما مُنِعَ للشَّبَهِ ، فأما التنوينُ : فامتناعه لوجود المانع ، وَيَرِدُ على هذا الوجه حرفُ الجرِّ فإنه من خصائص الاسم ، فبدخوله يزول الشَّبَهُ ، ومع ذلك لا يعود ما أُخذ للشبه ، وهو الجرُّ والتنوين .

* والجواب عن هذا أن لامَ التعريف والإضافة أشدُّ تَغْييراً (للاسم)[2] من حروف الجـرِّ . فيكونان أقوى في الإبعاد عن الفعل ، لجعلهما النكرة معرفةً بخلافِ حرفِ الجرِّ ، فإنه لا يُحدِث من هذا النَّحوِ شيئاً فلم يُعتدَّ بدخوله .

* والجواب الثاني : أنَّ حرف الجرِّ جاء ليوصِلَ الفعلَ إلى الاسم ، فقولك «ذهبتُ بزيد» بمنزلة : (أَذْهَبْتُ زَيْداً) فتكون الباء معدودة في جملة الفعلِ من حَيثُ المعنى كهمزة (أذهبت) ، أما اللام[3] : فمن جملة حروف الاسم ، هذا ما قاله بعض المحققين ، والحق ما أشـار إليه الإمـامُ المحققُ عبدُالقاهرِ[4] : من أن القول بأنَّ الجر[5] إنما عاد لزوال الشَّبهِ ، غيرُ صحيحٍ ، لأن الشَّبَه إنما يزول لزوال مابه

(١) انظر كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج ص٦ تحقيق هدى قراعه . القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٧١م .

(٢) سقط من ب .

(٣) قصد باللام أل التعريف .

(٤) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن النحوي الجرجاني ، من كبار أئمة العربية والبيان ، من تصانيفه إعجاز القرآن الكبير والصغير ، والجمل ، والعوامل المائة ، توفي في حدود ٤٧١هـ . انظر بغية الوعاة ٢ : ١٠٦ .

(٥) انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ٢ : ٩٦٨ ، ٩٦٩ تحقيق كاظم بحر المرجان .

ثبت الشَّبَهُ كما إذا صغرت (أَحمدَ) تصغيرَ الترخيم مع التنكير وقلت: رُبَّ حُمَيدٍ فالشبه في (أَحمدَ) بالوزن والعلمية، وفي «رُبَّ حُميدٍ» لا هذا ولا ذاك فيزول الشَّبَهُ.

أما اللامُ والإضافة: فَتَعَرِّي الاسم منهما ليس بمُثْبِتٍ للشَّبَه، فلا يكون زوال التَّعرِّي منهما مزيلًا للشَّبَهِ.

ألا تراهم لم يقولوا إنَّ «أَحمدَ» في (جاءني أَحْمَدُ)، وَ (رأيتُ أَحْمَدَ) قد خرجَ عن شَبَهِ الفعل وإن تحقَّقَ منه الفاعلية والمفعولية اللتان لا تكونان في الفعل على أنا نقول لو كان دخول اللام مخرجا عن الشَّبَه لأنه شيء لا يدخل الفعل لوجب أنْ يخرجَ «مَنْ» في قولك: «بِمَنْ مررت؟ «عن شَبَهِ الحرف، لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخُل الحَرفَ، وهذا قولٌ لا يقوله أحد، لأنَّ شَبَهَ الحرفِ في (مَنْ) هذه بتضَمُّنِ معنى همزةِ الاستفهام لا بِتَعَرِّيها من حروف الجرِّ فيزول الشَّبَهُ بدخولِ حرفِ الجَرِّ فكذا فيما نحن فيه.

وقوله: «إنَّ اللام تُبَعِّدُ الاسم عن شبه الفعل بإحداث معنى التعريف الذي لا يتصور في الفعل مما لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، لما قررنا أن زوال الشبه بزوال ما هو مُثْبَتٌ له، ألا ترى أن حمراء شَبَهُهَا بالفعل بألفي التأنيث فيه فَإِنْ غُيِّرَ معناه من التنكير إلى التعريف بدخول اللام عليه لايزول سبب ثبوتِ الشَّبَهِ عن لفظه وهو أَلِفَاهُ، وأقوى من هذا في الاحتجاج: أن (ذِكرى) مصدر وهو غير منصرفٍ لما في آخره من ألف التأنيث، فإذا سميت به رجلا منعتَ الصَّرفَ أيضاً، وإن زال معناه الأول، لأنَّ الشَّبَهَ كان لألفِ التأنيث لا للمعنى، والألفُ لم يزل، فلا يزولُ الشَّبَهُ وَتَغَيُّرُ المعنى هنا أشد من التغيّر في «الحمراء»، لأن «الحمراء» تدل على واحد من الجنس قبل دخول اللام وبعده، والتغيُّرُ في الصِّفَةِ لا غير وهي التَّعيُّنُ وَعَدَمُه.

وَيُسَمَّى غَيرَ المُنْصَرِفِ، وَٱسْمُ المُتَمكِّن يَجْمعُهُمَا، وَقَدْ يُقَالُ لِلْمُنْصَرِفِ الأَمْكَنَ.

و (ذِكْرى) بعد التسمية لم يبقَ معه شيءٌ من معناه الأول. وحدث معنى لا يكون في الفعل، لأنَّ الرجل ليس من (الذكر) في شيء، فلما لم يؤثر مثلُ هذا التغيّرِ في الإخراج عن الشَّبهِ، كان أن لا يخرج عنه التغيُّر باللام أولى وأجدر.

قوله: «والاسم المتمكن».

قيل: المتمكِّنُ ما لا يشبهُ الحرفَ ولا يتضمَّنُ معناه. وهو قسمان: مِنْصَرِفٌ وغير مُنْصَرِفٍ

والأَمكَنُ: هو الذي تلحقُه الحركاتُ الثلاثُ والتنوين.

*** فصـل * والاسمُ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ مَتى اجْتَمَعَ فِيهِ آثْنانِ مِنْ أَسْبابٍ تِسْعَةٍ، أَوْ تَكَرَّرَ واحِدٌ مِنْهَا.**

قوله: «اثْنانِ مِنْ أَسْبابٍ تِسْعَةٍ أَوْ تَكَرَّرَ واحِدٌ»

إنما لم يكن السبب الواحد مانعا من الانصراف[1]، لأن الاسم الذي فيه سبب واحدٌ يكون متمايلاً بينَ الأصل وهو الانصرافِ، وبينَ الفرعِ وهو عدم الانصراف، فَيَجذِبُه الأصل إلى نفسه لِما به من قُوَّةِ الأصالة، فإذا انضمَّ إلى ذلك السَّبَبِ سَبَبٌ آخرُ، يترجَّحُ جانِبُ الفرعِ، فينجَذِبُ الاسم إليه فيمنع من الصرف.

فإن قلت: من المعلوم أنَّ سلْبَ إعرابِ الاسمِ أَشَدُّ مِنْ سلبِهِ الجَرَّ والتنوين، فما بالهم اجترأُوا في سلب إعرابه بشيء واحد وهُو مناسبة ما لا تَمكُّن له، فاجترأُوا على بنائه، ولم يَجْترئوا هنا بسبب واحد؟ قلت: بين الاسم والفعل تناسُبٌ ومقاربةٌ[2] ألا ترى أنَّ المضارعَ صالحٌ للزمانين كما أنَّ نحوَ «رجلٍ» صالحٌ لزيدٍ وعمروٍ؟.

وبدخولِ لامِ الابتداءِ على المضارعِ يتعيَّنُ المضارعُ للحالِ، كما أَنَّ نحو: (رجلٍ) يتعيَّنُ بلامِ التعريفِ (لواحدٍ)[3] من زيدٍ وعمروٍ، وأنَّ لام الابتداءِ كَمَا تَدْخلُ على المضارع كذلك تدخلُ على الاسم نحو: «إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ» وإنَّ زيداً

---

(١) قال الزَّجّاج في «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص٣: فإن نكرت الاسم فقلت «مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر» أي مررت بأحمد الذي تعرفه، وبأحمد آخر لا تعرفه، فلما حُطَّ الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف، فإن قال قائل: ما با له ينصرف ولفظه لفظ الفعل؟ فالجواب في ذلك: «أنه دخله جهةٌ من الفرع، وله في نفسه جهة تمكن الأصل، فلم تمنع الجهة الأصلية جهةٌ واحدة فرعيةٌ، فكان الأصل أغلبَ وأقوى، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهةً واحدةً من الأصل، فصار الفرع أملك، فعلى هذا قياس كل ما لا ينصرف. وانظر الأشباه والنظائر ـ ٢: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) انظر سيبويه ١: ١٦.

(٣) في ب «للواحد».

. . . .

لضاربٌ، وأنَّ كُلًّا منهما ومن الماضي أيضا يقع صفة لنكرةٍ نحو: (مررتُ برجلٍ ضَرَبَ)، و (برجلٍ يَضْربُ)، و(برجُلٍ ضاربٍ)، فلما ثبتَ أنَّ بينَ (الاسم والفعل)[1] تناسباً ومقاربةً، لم يخرج الاسم المنصرف عن حالتِهِ المألوفةِ، وهي الانصراف بسبب واحد لعدم ظهوره، إذ هو لا يثبت في الاسم إلا لتناسب بينه وبين الفعل، والانصراف في نحو: «ضارب، وقاتل» ثابت مع تحقُّق التأنيث بينه وبين الفعل على ما قررناه آنفا، فلو منعنا الصرف بسبب واحد إظهاراً لأثره لكنا رفعنا الحكم الثابت بطريق الأصالة بدليل ضعيفٍ لإثباته جنس ما كان ثابتاً فيما لا سبب فيه من تلك الأسباب التسعة.

أما الحرف: فليس بينه وبين الاسم مناسبةٌ أصلاً، فإذا ظهر (بينه وبين الاسم)[2] سبب، أثبتَّ شيئاً لم يكن، وهو التناسب بينهما، فيظهر أثره لقوته فيكتفى بسبب واحد وإن لم يكتف لمنع الصرف إلا باثنين، أو نقول: الاسم يمتنع من الصرف لشبه الفعل ولا مشابهة إلا بالسببين، أو بسببٍ يقوم مقامهما، لأنَّ الفرعية في الفعل من وجهين:

أحدهما: أنه مأخوذ من المصدر وهو اسم.

وثانيهما: أن الاسم في انعقاد الكلام منه مستغن عن الفعل، وأن الفعل في انعقاد الكلام منه مفتقر إلى الاسم فيكون فرعاً عليه، لأنَّ الأصل مستغن (وجوده عن وجود الفرع)[3]، والفرع مفتقر (وجوده إلى وجود الأصل)[4]، فُعِلمَ أَنَّ المشابهةَ لا تتحقق بسببٍ واحدٍ فلا يمتنع الاسم من الصرف بواحد من الأسباب.

---

(١) في ب: «الفعل والاسم».

(٢) في ب: «بين الاسم وبينه».

(٣) في ب: «عن الفرع».

(٤) في ب: (إليه).

وَهِيَ :

* العَلَمِيَّةُ .

* وَالتَّأْنِيثُ اللاَّزِمُ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً في نَحْوِ: سُعَادَ وَطَلْحَةَ .

قوله : «وهي العلميَّةُ والتأنيثُ اللازم لفظاً أو معنى «العلميةُ : فرعٌ على التنكير، لأنَّ الشيء يكون أولا (منكورا)[1] ثم يعتوره التعريفُ، ألا ترى أنَّ (زيداً) قبل أن يُدعى بذلك الاسم كان يُسمَّى نطفةً، ثُمَّ عَلَقَةً، ثم مُضغَةً وغير ذلك، وكل من تلك الأسامي نكرة، والتأنيث فرع على التذكير[2] بدليل أَنَّكَ لا تظفر بمؤنث في كلامهم إلا وهو في الأمر العام مع زيادة بشهادة الاستقراء. ألا ترى إلى ضاربٍ، وضاربةٍ، وكريم، وكريمةٍ، ومضروبٍ ومضروبةٍ. ومن المركوزِ في الأذهان أنَّ الزيادَةَ متَّصِفةٌ بالتأخُّرِ عن المزيد عليه، فَجَلْبُها لما له حظٌّ في الاتصاف بالتأخُّر كان أَدخَلَ في القياس، وأحرى على سَنَنِ المناسبة، وكلامهم مبنيٌّ على رعاية المناسباتِ، فيلزم مما ذكرنا فرعيَّة المؤنثِ.

والمؤنث ضربان :-

أحـدهما : ما فيه علامة التأنيث وهي الألف، والتاءُ المبدلةُ هاءً في الوقف، والحديث في ألفِ التأنيث سيُسَاق إليك عن قريب.

أما ما فيه تاءُ التأنيث : فإنما يمنع الصَّرفَ في حال العلميةِ كـ «طَلْحَةَ» اسمُ رجلٍ إذ التأنيث لا يُعْتَدُّ به ما لم يكن لازما، لأن غيرَ اللازم معدوم من وجه فلا يؤثر في منع الصرف، إذ لابد لمنع الاسم عن أصله وهو الانصراف من دليل قويٍّ، وذلك هو التأنيث مِنْ كُلِّ وَجهٍ.

---

(١) في ب : «مُنَكَّراً».

(٢) سيبويه ١ : ٢٢، و «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج ص٣.

* وَوَزْنُ الفِعْلِ الّذِي يَغْلِبُهُ في نَحْو: أَفْعَلَ، فإِنّهُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُ في الاسْمِ، أَوْ يَخُصُّهُ في نَحْوِ: «ضَرَبَ» إِنْ سُمِّيَ بِهِ.

والعلمية توجب لزوم التأنيث، لأنَّ الأعلام مصونةٌ عن التغيير، فلا يعروها زيادة ولا نقصان.

والضرب الثاني: ما لا علامة للتأنيث فيه، وذلك الاسم لا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرفٍ أو أكثر، (فالذي)[1] نحن فيه: هو ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف (كسعادَ)، فإنه يمنع الصرفَ في العلميَّة للتعريف والتأنيث، لأنَّ الحرفَ الرابعَ في هذا النوع مُنَزَّلٌ عندهم منزلَة تاءِ التأنيث بدليل أن منَع «التاءِ» يَطَّرِدُ في تصغيرِ نحو: (عقربٍ) و (عناقٍ) اطرادَ إعادة التاء في تصغير نحو «أرضٍ» و «دَارٍ» يقولون: «عُقيربٌ، وُعنيقٌ، وأُريضَةٌ، ودُويرةٌ، فعلم أن الحرف الرابعَ في «سعادَ» بمنزلة «التاء»، فصارَ كطلحةَ، فلا ينصرف إذا رافقته العلمية إلّا إذا فارقته.

قوله: «وَوَزْنُ الفِعْلِ .....»

الفعل ثان للاسم فلابد من أن يكون وزنه المختص به ثانياً لوزنِ الاسم والغالبُ كالمختصِّ. فيكون وزنهُ الغالبُ أيضا ثانياً لوزن الاسم ولابد في الموازنة من مراعاة الطرفين، طرفِ اللفظِ، وطرف المعنى، نحو قولك: (أحمرُ) على وزن (أذهبُ)، فهذا طرفُ اللفظِ، وهمزة (أحمرَ) زائدة كهمزة (أذهبُ)، وهذا طرف المعنى، فلو سميت «بقيل» أو (بأومِرَ) من «أَمَرَ» رجلاً لم يمنع الصرف لزوال طرف اللفظ في الأول، لأنّ (قِيلَ) وإن كان على الوزن المختصِّ في التقدير هو (فُعِل) بضمِّ الفاء وكسر العين لكنه في الظاهر على «فِعْلَ» بكسر الفاء وسكون العين، (كَجِذْعٍ)، و(نِسْعٍ)، وهو ليس بوزنٍ مختص، ولا غالبٍ، ولزوال طرف المعنى في الثاني،

---

(١) في ب: (والذي) والمثبت من الأصل وع.

لأن (أومراً) على وزن (أوجل) في الظاهر، غير أن همزته أصلية وواوه زائدة بخلاف الهمزة والواو في (أوجل)، وإنما لم يؤثر أحد الطرفين في منعِ الصرف، لأنه إذا زالَ أحد الطرفين كانت الموازنة ثابتةً من وجه دون وجه، فيضعف. والأصل وهو الانصراف لا يترك إلا بدليل قويٍّ.

قوله: «وَالْوَصِفِيَّةُ في نَحْوِ أَحْمَرَ. . . .»

الوصفيةُ قيدٌ للجنس، ووجود الشيء مطلقا قبل وجُودِه مُقَيَّداً، فثبت أن الوصف ثان، (فأَحْمَرُ) لا ينصرفُ للوزن والوصف، فإذا صغَّرتَ وقلت: أُحَيْمر مُنِعَ الصَّرفُ أيضاً، لأَنَّ مِثَال أَفَيْعِل من أمثلة الأفْعَالِ نحو: مَا أُمَيْلِحَهُ.

قَــالَ:

٥٨ ـ يَا مَا أُمَيْلحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا[1]

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مِنْ هؤُلَيَائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ.

وقد اختلفوا في نسبته اختلافاً كبيراً وهو أمر نبه عليه المحقق البارع عبدالقادر البغدادي في الخزانة ١: ٩٣ - ٩٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص٨٣.

وأورده الجوهري في الصحاح تحت مادة (ملح) من غير عزو على الرواية التالية:

يَامَا أُمَيلحَ غِزلاناً عَطَوْنَ لَنا مِنْ هؤُلَيَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّمُرِ

وعطون: من عطوت الشيء تناولته باليد. وأميلح تصغير (أملح) وهو فعل تعجب من الملاحة وهي حسن المنظر والبهجة، والغزلان جمع غزال، وشدنَّ. من شدن الغزال: إذا قوى وطلع قرناه، والنون المشددة هي نون الفعل ونون النسوة وهؤليائكن: تصغير هؤلاء والهاء للتنبيه والكاف للخطاب، والضَّال: جمع ضَالَةٍ وهو السِّدرُ البرى، والسَّمُر بفتح فضم: جمع سَمُرة وهي شجرة الطلح. وموضع الشاهد فيه قوله: (أميلح) على أنه تصغير فعل التعجب، وللنحاة في هذا التصغير تخريجات واعتراضات يضيق المقام عن ذكرها. أما سيبويه فقال في هذا التصغير: (وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف. . .) الكتاب ٣: ٤٧٧ - ٤٧٨.

*** وَالْعَدْلُ مِنْ صِيَغةٍ إِلَى أخرى فِي نَحْوِ: عُمَرَ وَثلاث لأَنَّ فِيهِ عَدْلاً وَوَصْفِيَّةً.**

قوله : «والعَدْلُ».

العدل ثان للمعدول عنه، ولأنَّ العدلَ هو أن تذكر لفظاً وتريدَ غيرَه، ألا تراك تذكر (عُمَرَ) وتريد (عامراً)، فيكون (عُمَرُ) دالاًّ على شيئين، وهما لفظُ (عامرٍ) ومعناه.

والاسم لا يدل على أكثر من شيء واحد، وإنما ذلك للفعل، فلما دلَّ على شيئين بالعدل، خَرَجَ عن حكم الأصول، فظهرت الفرعيةُ. والعدل يكون في المعرفة والنكرة.

فالأول نحو: (عُمَرَ)، فإنه معدول عن (عامرٍ) المعرفةِ، ولو كان معدولا عن نكرة، . لوجب أن يستعمل اسما لنكرة، إذ العدل هو أن تذكر لفظا وتريد غيره، ولهذا القدر من التصرفِ لا تأثير في تغيير الكلمة من التنكير إلى التعريف، ولا يثبت التغيير إلا بالمغيَّر وليس شيءُ في النكرات يسمى (عُمَرَ)، فلما لم يستعمل في النكرة تَبَيَّنَ أنه معدول عن (عامر) المعرفة، ولا يقال إنه عُدِل عن النكرة ثم صار علما، لأنا نقول: إنه لو صار علما بعد العدل عن النكرة فلا يخلو. إما أن صار علما بعد بقاء العدل عن النكرة أو لا معه.

فالأول محال، إذ فيه كون الشيء الواحد معينا وغير معين في حالة واحدة، لأن العلمية تقتضي كون المسمى معينا.

والعدل عن النكرة يقتضي (كون المسمى)[1] غير معين. والثاني باطل لما فيه من تجرد العلمية من العدل، وهو خلاف ما به لسان الإجماع ناطق.

---

(١) في ب : (كونه).

ومن هذا القبيل «سَحَرُ» المعرفةُ، (إذا أردت سَحَرَ يومك)[1] وهو معدول عن السَّحَرِ الذي هو (على)[2] قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلميَّةِ، ثم جُعِلَ عَلَماً (كَأمس ِ) في قول بني تميم. ولو قيل في «سَحَرَ» إنه مبني لتضمُّنِه معنى لام التعريف كأمس ِ في قول أهل الحجاز لم يكن بعيداً، ولكن لا يكون علما على هذا، لأنَّ العلميةَ بالقصد لا بتقدير حرف التعريف.

أمـا العدل عن النكرة: ففي نحو: ثُلاثَ، فهو معدول عن ثَلاثَةٍ ثلاثةٍ، ومنع صرفه للصفة والعدل.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[3] فَمَثْنَى وثُلاثُ ورباعُ صفاتٌ لأجنحَةٍ.

وذهب بعضهم إلى أن منع الصرف (لتكرار)[4] العدل، وحجته أن «ثلاثة» من جملة الأسماء، يقال: جاءني ثَلاثَةٌ، كما يقال: «جاءني رجل». وبالعدل لزمت الوصفية، فلم يقل «جاءني ثلاث»، فعلم أن العدل فيه قد تكرر، والجواب أن ثلاثةً وأربعةً مما يوصف به كثيراً، يقال: (جاءني رجالٌ ثلاثةٌ) و (غلمان أربعةٌ)، فلما جاء العدلُ، غيَّرَ اللفظ دون المعنى.

أما امتناع أن يقال: (جاءني ثُلاثُ)، فلأنه معدول عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ و(ثَلاثةٌ ثَلاثةٌ) بالتكـرير، لا يستعمـل إلا وصفـا، فكذا «ثُلاثُ»، والدليل على أنه معدول عن

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) سورة فاطر آية ١.

(٤) في ب: «لتكرر».

. . . .

المكـرر أنهم يقـولـون: جاءني القـوم أُحـادَ، فلو كان أحادُ معدولا عن واحد، (لكانوا)[1] واحدا وهم ليسوا بواحد. فإن قلت: يلزم من هذا أن يمنع أربع الصرف في: «جاءني النسوة أربعاً أربعاً» كما منع رُباعُ الصرف في: «جاءني النسوةُ رُبَاعَ»، لعدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنه، فكما لا يقال: «جاءني رُباعُ»، كذلك لا يقال: «جاءني أربعُ أربعُ» بالتكرير، فيمنع الصرف للوزن والوصف.

قلت: صيغـة (رُبـاعَ) لا تفـارقهـا الوصفية بحال، فأما صيغة (أربعٍ)، فإنها تعـانق[2] الـوصفية مرة، وتفـارقها مرات، وهي في الأصل للاسمية لا للوصفية، فتكون الوصفية ههنا عارضة، وفي (رُبَاعَ) لازمة، وكم من مسافة بعيدة بين اللازم[3] والعـارض، وعلى هذا الفـرق[4] يدور كثير من المسـائـل لا تخفى على من له ممارسات كثيرة، ومراجعات في هذا الفن طويلة.

---

(١) في ب «لكان» وليس بصواب، وصوابه المثبت من الأصل و ع ، لعود الضمير فيما بعد على جماعة.

(٢) معانقة الوصفية في نحو نسوة أربع، ومفارقته إياها في نحو أربع نسوة باستعمال أربع نسوة أكثر، فتكون معارضته الوصفية أكثر، فلذا قال وتفارقها مرات.

(٣) لزومها : كبقاء الواو في (قولا) لتحرك اللام بحركة لازمة، لأن ألف الضمير فيه بمنزلة الجزء منه، لأنه فاعل، فتكون الألف لازمة، وما قبل الألف مفتوح أبدا فبقيت الواو للحركة اللازمة، بخلاف (قلِ الحمد لله) لأن الحركة فيه عارضة. كذا من حاشية الأصل.

(٤) أي الفرق بين اللازم والعارض.

* وأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَيسَ عَلى زِنَتِهِ وَاحِدٌ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابيحَ إلّا مَا ٱعْتَـلَّ آخِرُهُ نَحْوُ: جَوارٍ، فإنَّهُ في الرَّفْعِ وَالْجَرِّ كَقَاضٍ وَفي النَّصْبِ كَضَوَارِب....

قوله: «وأن يكون جمعا ليس (على زنته واحد)[1].

الجمع أمره على نحو أمر الوصف من حيث أن الجمعية قيد للجنس والتقييد بعد الإطلاق، والمراد بهذا الجمع هو ما يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن (كَمِثَالَيْه)[2].

قوله: «إلّا ما اعتلَّ آخِرُه»

اعلم أنَّ نحو «جوارٍ» قد وردت على زنتِهِ آحادٌ من الأسماء كالحَزَابي وهو الرجل الغليظ إلى القِصر[3] والشَّنَاحِي[4]: وهو الطويل، والرَّبَاعي[5] يقال: فرسٌ رَبَاعٍ: للذي يُلقي رَباعِيَّتَهُ.

فبالنظر إلى هذا يقتضي انصرافه، وبالنظر إلى أنه كمساجد يمنع أن لا يمنع الصرف، فعلمنا بالوجهين، وقلنا بالصرف في صورتين، وبمنعه على الأصل، وهو الانصراف، وجعلنا تلك الصورة الواحدة النصب دون أحد أخويه، لئلا يلزم

---

(١) ما بين القوسين سقط من متن المفصل بتحقيق النعساني والمثبت هنا من نسخ الإقليد، وفي متن شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٨ (ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) اللسان: (حزب).

(٤) عن الأصمعي: الشَّناحِي: الطويل. اللسان: «شنح».

(٥) الرَّباعِيَةُ: مثل الثَّمانِيَة: إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا، بين الثنيَّة والنَّاب ـ اللسان (ربع).

....

الخروج عن وتيرة لهم مسلوكة وهي حذف الياء من نحو «القاضي» في حالتي الرفع والجرِّ، إذ لو جعلت تلك الصورة الرفع لزمك أن تقول: (جاءتني جواريُ) بالياء، و(مررت بجوارٍ) بدونها أو على العكس لو جعلت تلك الصورة الجرَّ، وفي كل واحد منهما خروج عن تلك الوتيرة، وقولك: «مررت بجوارٍ» بحذف الياء قول أكثر العرب[1]، ومنهم من يقول: «بجواري» بالياء وهو اختيار الكسائي[2] وعلى هذه اللغة قول الفرزدق:

٥٩ ـ فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلًى هَجَوْتُه   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[3]

ووجه هذه اللغة الضعيفة واضح، لأنهم قدروه في أول أمره غير منصرف، فوقعت حركته فتحة، فاحتملها كما يحتملها في حال النصب، أما في لفظه في حال الرفع والنصب فلا خلاف.

---

(١) خزانة الأدب ١ : ٢٣٥.

(٢) انظر ابن يعيش ١ : ٦٤. والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ : ١٤٠.

(٣) بيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه على كثرة من نسبه إليه من النحاة والنقاد. وعبدالله: هو عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي من تلامذة أبي الأسود الدؤلي، والمولى: الحليف الذي يضم إلى قوم ليعزّوه بعزّهم، قال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢ : ٢٧١ : وعبدالله بن أبي إسحق الحضرمي من تلامذة أبي الأسود الدؤلي، والمولى: الحليف الذي يضم إلى قوم ليعزّوه بعزِّهم. قال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢ : ٢٧١ : وعبد الله بن أبي إسحق هو مولى بَلْحَضْرميّ، وبنو الحضرميّ: حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف فهو مولى موالٍ. وموضع الشاهد قوله: (مولى مواليا) إذ فتح الياء من «موالي» في موضع الجر واضطر إلى فتحها وجعلها كالحروف الصحاح، والألف للإطلاق. وقال صاحب الصحاح: وإنما قال (مواليا) لأنه رده إلى أصله للضرورة، وإنما لم ينون لأنه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف ـ انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٢٧١ وسيبويه ٣ : ٣١٣ وخزانة الأدب ١ : ٢٣٥ ـ ٢٤٣ وابن يعيش ١ : ٦٤ والمقتضب ١ : ٢٨١، وما ينصرف ١١٤.

.........وَحَضَاجِرُ، وَسَرَاوِيلُ فِي التَّقْدِيرِ جَمْعُ حِضَجْرٍ وَسِرْوَالَةٍ.

وعن سيبويه[1]: أن «جوارٍ» في الرفع والجر أيضا غير منصرف وأنَّ التنوين فيه تنوين (عِوَضٍ)[2]، ووجهه أنَّ الياءَ المحذوفة كالثابت، بدليل قولهم: هذهِ (جوارٍ) بكسر الراء في الرفع اعتدادا بوجود الياء، فلما اعتد بوجودها في كسر الراء، اعتدَّ بوجودها في منع الصرف، لأنَّ منع الصرفِ حُكم لفظي ككسر الراء فإذا اعتد بوجودها في منع الصرف بتحقق صيغةِ جمع ليس على زنتهِ واحدٌ كان أصله (جواريَ) بتحريك الياء، فأُعِلَّ بإسكان يائه فحصل بذهاب الحركة نقصانٌ، فجيءَ بالتنوين للتعويض عما ذهب فالتقى ساكنان فحذفت الياء[3]، والإعلالُ غيرُ مُخِلٍّ بالزِّنة.

ألا تراهم منعوا نحو (أَحْوى) من الصرف، وإن ذهب تحرّكُ اللام بالإعلال، ولا يقال (أحوى) مثل أفعل لثبوت الألف بمقابلة اللام بخلاف (جوارٍ)، فالياء قد ذهبت لأنا نقول: ثبوت الألف بعد الحكم يمنع صرفه، فلولا منع صرفه لقيل «أحوىً» بدون الألف لفظا.

قوله: «وَحَضَاجِرُ، وسراويلُ . . . »

أما حَضَاجِرُ: فَعَلَم للضَّبْعِ وهو جمع حِضَجْرٍ في الأجناس. وهو عظيم البطن

(1) سيبويه ٣: ٣١١.

(2) في ب و ع (تعويض).

(3) هذا ما ذهب إليه أبو إسحق الزجّاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص١١٢، وقال البغدادي: وقد أنكر أبو عليّ هذا القول على أبي إسحق وقال: ليس التنوين عوضا من حركة الياء، وقال: لأنه لو كان كذلك لوجب أن يعوض التنوين من حركة الياء في «يرمي» ألا ترى أن أصله «يرميُ» بوزن يضرب؟ فكما لم نرهم عوَّضُوا من حركة هذه الياء، كذلك لا يجوز أن يكون التنوين في «جوارٍ» عوضا من ذهاب حركة الياء. الخزانة ١: ٢٤٠ - ٢٤١.

. . . .

قــال :ـ

٦٠ ـ حِضَـجْـرُ كأُمِّ التَّـوأَمَيْنِ تَوَكَّـأَتْ   عَلى مِرْفَـقَـيْهـا مُسْـتَـهِـلَّةَ عَاشِـرِ[1]

سمي المفرد بالجمع للمبالغة.

وأما (سراويل)[2]

فعند سيبويه[3] وكثير من النحويين أنه أعجمي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناءَ ما لا ينصرف في معرفة ونكرة فأجري مجرى ذلك.

وعند بعضهم: هو جمع سِرْوَالةٍ قال:ـ

٦١ ـ عَلَيْهِ مِنَ الُّلؤْمِ سِرْوَالَةٌ   . . . .[4]

وإلى هذا القول مال المصنِّفُ.

---

(١) البيت من الطويل ورد في سيبويه ٢ : ٧١ من الأبيات المجهولة القائل شاهدا على رفع «حضجر» على القطع والابتداء، ولو نصبه على الذم بإضمار فعل لجاز ذلك. والشاهد فيه هنا كما هو مثبت في المتن. والبيت في هجاء شخص اسمه مالك، جعله في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكأت على مرفقيها لثقلها.

(٢) في معجم الصحاح (سرل) السراويل معروف، يذكر ويؤنث والجمع السراويلات.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٣ : ٢٢٩ ـ والمقتضب ٣ : ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) هذا صدر بيت من المتقارب وعجزه هو:
فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ.
الخزانة ١ : ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ والمقتضب ٣ : ٣٤٦ ـ وابن يعيش ١ : ٦٤ وشواهد الشافية ٤ : ١٠٠ وموضع الشاهد فيه قوله : (سروالةٌ) على أنه مفرد سراويل عند بعضهم. قال البغدادي في الخزانة ١ : ٢٢٣ ـ ٢٢٤. (أقول: هذا البيت مصنوع، وقيل قائله مجهول، والذي أثبته قال: إنَّ سِرْوَالةً واحدةُ السراويلِ، وكيف تكون سِروالةٌ بمعنى خرقة مع الحكم بأنها واحدة السراويل؟ هذا لا يكون، وقال السيرافي: سروالة: لغة في السراويل، إذ ليس مراد الشاعر عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل). أ. هـ.

* وَالتَّرْكِيبُ في نَحْوِ مْعدِ يكَرِبَ، وَبَعْلَبَكَّ.

قوله: «والتركيب ....»

فرعية التركيب ظاهرة، لأن التركيب بعد الإفراد لا محالة، والتركيب المعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافيٍّ ولا إسناديٍّ، إذ الإضافة لكونها من خواصّ الاسم تُدخلُ غير المنصرف في باب المنصرف، لأنَّ عدم الانصراف لِشَبَهِ الفعل، فلا يصلح أن يكون التركيب الإضافيُّ سَبَباً لمنعِ الصَّرف، والإسناد يتأتى في الجمل وهي مبنية، وغير المنصرف من المعرباتِ، فلا يصلح ذلك أيضا سببا لمنع الصرف.

وفي (مَعْدي كَرِبَ)[1] ثلاثةُ أوجُهٍ:-

* أحدها: أن تجعل الباءَ من (كَرِبَ) حرف الإعراب ولا تصرف الاسم (للتركيب والعلمية)[2].
* والثاني: أن تضيف «مَعْدي» إلى «كَرِبَ» وتجعل الياء من «معدي» حرف إعراب وتترك صرف «كرب» أو لا تترك صرفه فقولك (هذا مَعْدي كربَ) بالفتح بمنزلة معدي سُعادَ.
* ومعدي كربٍ بالتنوين بمنزلة معدي زيدٍ، وعلى هذا (بَعْلَبَكَّ)، ففيه أيضا جعل الاسمين بمنـزلـة (اسم)[3] واحد نحو: (هذا بَعْلَبَكُّ)[4] بجعل الكاف حرف إعـراب، وبنـاء الـلام على الفتـح، وإضافة الأول إلى الثاني، نحو: (هذا بَعْلُبَكٍّ)، بجعل اللام حرف إعراب وفتح الكاف أو جره.

(١) في ب وع: معد يكرب والمثبت من الأصل.

(٢) في ب: «للعلمية والتركيب» توضيحه: إذا جعلت الياء حرف إعراب فهي في الرفع ساكنة كياء «القاضي» وفي النصب متحركة.

(٣) سقط من ب.

(٤) الصحاح باب (حضر).

* والعُجْمَةُ فِي الأعْلَامِ خَاصَّةً.

وهنا دقيقة، وهي أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية بمنزلة الإضافة في (غلامُ زيدٍ)، فإنَّ (زيداً) فيه يدل على غير ما يدل عليه (الغُلام) بخلاف (بَكٍّ) في: (هذا بَعْلُ بَكٍّ) بالإضافة، لأنَّ (بكًّا) ليس باسم لشيءٍ أضفتَ إليه (بَعْلًا)، وإنما هو من (بَعْلٍ) بمنزلةِ الراء من (جَعْفَرٍ) فلا فصل في المعنى بين قولك: (هذا بَعْلُ بَكٍّ) بالإضافة، و(بَعْلبكُّ) بدونها.

فإن قلت: فما فائدة هذه الإضافة؟ قلت: هي التنبيه على شدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اتحادهما، حيث جعلوا المضاف إليه اسما لا يدل إلا على ما يدل عليه المضاف، وسيأتي أسرار ما ذكرنا من الوجوه في (معدي كرب) وأخواته من بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: «والعُجْمَةُ في الأعلام خَاصَّةً...»

العجمة ثانية للغتهم، لأنها طارئة عليها، والطارىءُ بعدَ المطروِّ عليه وهي إما معرفيَّة، أو نكريَّة، والعجمة التي يعتدُّ بها في منع الصرف: هي الأولى دون الثانية، فلذا امتنع نحو (إبراهيم) من الصرف عند العلمية، ولم يمتنع فيه نحو: (لجامٍ)[1] و(فِرِنْدٍ)[2]، والفرق أنهم يتصرفون في نحو لجامٍ؛ تصرفهم في كلمهم العربية تارة بإدخال اللام كاللجام، وأخرى بإدخال التنوين كلجامٍ إدخالهم إياهما في نحو: رجلٍ وفرسٍ. وثالثة باشتقاقهم منه على نحو اشتقاقهم من كَلِمِهم، ألا ترى إلى قوله:

٦٢ ـ هَلْ يَنْفَعَنِّي حَلِفُ سِخْتِيتُ ‏ ‏ ‏ ‏ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتُ[3]

---

(١) لجام الدابة معروف: وهو عند سيبويه أعجميٌّ معرب ـ الكتاب ٣: ٢٣٤.

(٢) الفِرْنِدُ: وَشْيُءُ السيف: اللسان (فرند) وهو عند سيبويه أيضا معرب ٣: ٢٣٤.

(٣) البيت من قصيدة نسبت للعجاج مرة ـ ديوانه ٤٦٤ ـ ٤٧٠ ونسبت لابنه مرة أخرى ـ ديوان رؤبة ٢٥ ـ ٢٧ وقد سبقت الإشارة في تحقيقها إلى إثبات أنها للعجاج في الإقليد ١٣٣ ـ١٣٢ وروايته في الديوان على النحو التالي:-

* والألِفُ والنُّـونُ المُضَـارِعَتـانِ لألِفَي التَّـأْنِيثِ في نَحْـوِ: سَكْرانَ وَعُثْمَانَ إلَّا إذَا اضطَّرَّ الشَّاعِرُ يَصْرِفُ.

فإنـه اشتقَّ سِخْتيتـاً من السَّخت، اشتقاقهم النِّحرير[1] من النَّحْر. فصار نحو (لِجَمامٍ) كأنه من قبيل ما لا عُجْمَةَ فيه، وقد مرَّ غير مرة أن الأصل لا يترك إلا بما هو ثابت من كل وجه.

فأما نحو (إبراهيم) فإنهم لا يتصرفون فيه تصرفهم في كلمهم فتكون عجمتهُ ثابتةً من كل وجهٍ فتؤثر في منع الصرف وهذا هو الفرقُ النَّيِّر.

قوله: «والألفُ والنونُ المضارعتانِ لألِفَي التأنيثِ. . .»

الألف والنـون لا أَصـالـةَ لهمـا في منـع الصَّـرف، وإنمـا مُنع الصِرف بهما لمشابهتهما ألفي التأنيث، وهي في (فعلان) فعلى من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهما زائدتان زيدتا معا كألفي التأنيث. ألا ترى أنه ليس في كلامهم سَكْرٌ للمؤنث ثم سكران للمذكر، كما أنه ليس حَمْرٌ للمذكر ثم حمراء للمؤنث. فإن قلت من الجـائـز أن تكون سَكْرى للمؤنث بالألف ثم تلحقه النون فيختص بالمذكر قلت: لا يجوز أن ينقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير، إذ فيه مخالفة الأصل ونبذ للطريق المعبّد وراء الظهر. فإن قلت: ما تقول في نحو: (ثلاثة رجالٍ، وثلاثِ نسوةٍ؟) قلت: هذا مما لا احتجاجَ فيه لك. لأن (رجالا) قدمت على (النسوة) بالنظر إلى الإفراد، فوجب تأنيث الرجال لكونها جمعا فأنث العدد

وَقُلْت أنْجي النَّفْسَ إنْ نُجيِّت هلْ يَعْصِمَني خَلفُ سِخْتيتُ

أو فضةٌ أو ذهبٌ كبريتُ مِنْهُمْ ومنْ خيلٍ لها خَتيتُ

وَسِخْتيتُ من السَّخت: أي الشديد، الصحاح واللسان (سخت). وروايته في اللسان والصحاح مختلفة.

(١) النِّحْرُ والنِّحْريرُ: الحاذق الماهر العاقل المجرِّب. قال ابن منظور: وقيل: النِّحْرير الرُّجل الطَّبِنُ الفَطِنْ المُتقِنُ البصيرُ في كل شيء اللسان (نحر).

لذلك فقيل: (ثلاثة رجالٍ)، ثم لما انتهى الأمر إلى النسوة، اتجهت لهم أوجه:

إما تأنيثُ العدد على نحو ثلاثة نسوةٍ، أو زيادةُ تاءٍ أخرى للفرق بين الذكور والإناث، أو حذف التاء أصلا لما ذكرنا من الفرق.

فالأول: ممتنع لما فيه من الإلباس المهروب عنه.

والثاني: أيضا ممتنع لامتناع اجتماع علامتي التأنيث.

فتعين الثالث، فعُلم أن ليس فيما أوردت نقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير، بل الزيادة في ثلاثة للتأنيث، لكن لما أوجبت الضرورة إسقاطها في المؤنث صار مجيئها علما للتذكير، وذهابُها للتأنيث.

فثبت أن (سكرانَ) صيغة، و(سكرى) صيغة أخرى.

والوجه الثاني: أن مؤنث (سكرانَ) من غير لفظه، كما أن مذكر (حمراء) كذلك (من غير لفظه «كسكرى وأحمر»)[1]

والوجه الثالث: أن التاء لا تدخل عليهما، لا يقال «سكرانة» ولا «حمراءة»، وأما ما ليس (بفعلان) (فعلى)، فالمشابهة فيه من وجه واحد، وهو أنهما زائدتان، (زيدتا)[2] معا، وذلك نحو (عثمان وعثمانة)[3]، وسعدان وسعدانة.

هذا في الأسماء، وفي الصفات نحو (عُريان وعُريانة)[4]، و (ندمان وندمانة)، وإنما قلنا: إن المشابهة في هذا النحو من وجهٍ واحد لأنَّ هذا النحو ليس مؤنثه من

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

وَأَمَّا السَّبَبُ الواحِدُ فَغَيرُ مانِعٍ أَبداً، وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ الكُوفِيُّونَ فِى إِجَازَةِ مَنْعِهِ في الشِّعْرِ لَيْسَ بِثَبْتٍ.

غير لفظه، ولا أن دخول التاء عليه ممتنع بل تدخل على الإطلاق كما رأيت فلم يبق إلا وجه واحد، فلا يمنع الصرف إلا عند العلمية لثبوت المشابهة إذ ذلك من وجهين :-

أحدهما : أنهما زائدتان زيدتا معا.

والثاني : امتناع دخول التاء، لأن الأعلام مبقاة على حالتها لا يعروها تغيير.

قوله : «إلَّا إِذَا اضطُّر الشاعِرُ فَصَرَفَ».

الاستثناء منصرف إلى أول الفصل، وإنما جاز صرف ما لا ينصرف (لضرورة)[1] الوزن، لأن الشعر له حروف وحركات وسكنات محصورة لا مساغ للزيادة فيها ولا للنقصان عنها، والناظم في (محوكه)[2] مسلوب الاختيار فله أن يميل إلى الأصل المرفوض وهو الصرف عند الاضطرار.

قوله : «وما تعلق به الكوفيون[3] . . . .»

هو قول عباس بن مرداس :

٦٣ - (وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ)[4]

---

(١) في ب : لإقامة الوزن.

(٢) محوكه : منظومه.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأيدهم في ذلك أبوالحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبوالقاسم بن برهان من البصريين في حين ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز صرف ما لا ينصرف إلا في ضرورة الشعر - الإنصاف ٢ : ٤٩٣.

(٤) هذا البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس - ديوانه ٨٤ معترضا على توزيع النبي (صلى الله عليه وسلم) غنائم حنين وإعطائه عُيَينَةَ بن حصين والأقرع بن حابس وغيرهما في المؤلفة قلوبهم أكثر من العباس بن مرداس،

. . . .

مَنْعُ الصرف في (مرداس) وفيه العلمية لا غير، لأنَّ المرداس حجرٌ يُرمى به في البئر ليعلم أفيها ماءٌ أم لا، فعلم أن السبب الواحد مؤثر في جواز منع الصرف في الشعر.

(وفي رواية)[1] أصحابنا: «يفوقانِ شَيْخِيَ في مَجْمَعِ»، فلا يبقى البيتُ حُجَّةً. هذا وجه ذكر في قوله (ليس بثبت)، أي ليس بحجة وليس هذا بوجه للردِّ قويٍّ، لأنَّ الرواية الأخرى وهي «يفوقان مرداس» صحيحة، منقولة في الكتب الصحاح[2]، وإن ثبتت رواية أخرى فلا تضر الأولى، إذ ليس بينهما تعارض، فإن قلت ثبوت رواية (شَيْخِيَ)[3]، ينافي روايةَ (مِردَاسَ)، إذ لو جاز (مرداس) لما ساغ العدول عنه إلى (شيْخِيَ) لكون الأول أقعدَ في المعنى وأدل على المقصود، قلت: هذا ضعيفٌ لأنَّ الشاعر الفصيح يعدل عن مثله لا لعدم الجواز، بل للاحتراز عن ارتكاب أمر جائز فيه ضرورة وإن أراد بقوله (ليس بحجة) أنه مردود لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فهو مستقيم، وإنما لم يؤثر السبب الواحد لا في المنثور عند الكل ولا في المنظوم عندنا لما نبهناك عليه من السِّر فيما سبق فتنبَّهْ.

وموضع الشاهد قوله: (مرداس) منعه الصرف للعلمية. ـ انظر ابن يعيش ١: ٦٨ والإنصاف ٢: ٤٩٩، والخزانة ١: ١٤٧ ـ ١٥٣.

(١) في ب: «ورواية».

(٢) انظر صحيح مسلم ٧: ١٥٥.

(٣) رواية شَيْخِيَ: منقولة عن المبرد قال البغدادي في الخزانة ١: ١٤٨ (قال المبرد: الرواية:

* يفوقان شَيْخِيَ في مَجْمَع *

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح ولا سبب يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح).

وَمَا أَحَدُ سَبَبَيْهِ أَوْ أَسْبَابِهِ العَلَمِيَّةُ فَحُكْمُهُ الصَّرْفُ عِنْدَ التَّنْكِير كَقَوْلِكَ: رُبَّ سُعَادٍ، وَقَطامٍ لِبقَائِهِ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ إِلَّا نَحْوُ أَحْمَرَ، فَإِنَّ فِيهِ خِلاَفًا بَيْنَ الأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الكِتَابِ. .

قوله: «لِبَقَائِهِ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلى سَبَبٍ واحِدٍ».

( )[1]، لأنَّ التأنيث في (سُعَادٍ)، و(قَطَامٍ) إنما اعتد به لكونه لازما، واللزوم بالعلمية. فإذا زالت العلمية لم يبق للتأنيث فيهما اعتداد، فبقي (سعاد) بلا سبب، و(قطام) على سبب واحد وهو العدل.

قوله: «إِلا نَحْوُ أَحْمَرَ . . . .».

(أَحْمَرُ) يمتنع من الصرف قبل التسمية للوزن والصفة، وبعدها للوزن والعلمية، فلو نُكِّر بعد التسمية، فعند صاحب الكتاب[2] يمتنع من الصرف وعند أبي الحسن[3] لا يمتنع لحجته أن الوصفية قد زالت بالتسمية والعلمية بالتنكير، فلم يبق إلا الوزن، والسبب الواحد غير مؤثر في منع الصرف. والحجة لصاحب الكتاب أنَّ «أَحْمَرَ» بالتنكير عاد إلى أصله الذي هو التنكير، فيعود إليه منع الصرف، وإن كانت الوصفية زائلة ليجري على حكمه الأصلي وهو منع الصرف، ألا تراهم يصرفون (أربعاً) في قولهم: (مررت بنسوةٍ أربعٍ) مع تحقق السببين فيه وهما الوزن والوصفية ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية في (أربع)، وعدم اعتداده بالعارض، فمن اعتبر العارض في (أحمر)، وهو العلمية المزيلة للوصفية لزمه أن يعتبر العارض في «أربع» في «مررتُ بنسوةٍ أربع» فيمتنع الصرف وإن اعتبر هنالك ولم يعتبر هنا خَبط

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. ومكانه (وهو العدل) وهو من الأصل و ع.

(٢) سيبويه ٣ : ١٩٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٧٠ وقد ذهب ابن يعيش مع رأي الأخفش.

خَبْط عَشْواءَ، وتحقق في حقه ما يحكى عن أبي عثمان المازني من إلزام أبي الحسن في هذه المسألة بمسألة أربع.

والجواب الثاني: أن التنكير يعيد إليه شيئا من الوصفية التي كان رفعها التسمية، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت بزيد آخر» فقد جعلت في هذا الاسم شركة تكاد تشبه ما في قولنا: «رأيت الرجل ورجلًا آخر»، فبهذا صار العلم المسلوب عنه العلمية مضاهيا للاسم المفيد للمعنى.

والجواب الثالث: أن الصرف ومنعه من أحكام لفظية كالجمع وإدخال اللام، وقالوا في جمع (أحمر) بعد العلمية: (حُمْرٌ) كما قالوا: (شيء أصفر)، و(أشياء صُفْرٌ)، وقالوا أيضًا: (الأحمر) باللام كما قالوا: الأصفر، فلولا اعتبار الوصفية في حق هذين الحكمين لامتنعا امتناع إدخال اللام على (أحمد)، وجمعه على (حُمْدٍ) فإنهم قالوا في جمعه «أحامد» لا «حُمْدٌ»، فعلم أنهم اعتبروا الوصفية الأصلية في هذين الحكمين، فيجب اعتبارها في عدم الانصراف أيضا لأنه مثلهما، والذي يؤيد ما قلنا منعهم صرف (أدهم وأرقم وأسود) بعد خروجها عن الوصفية إلى الاسمية، فإجماعهم على منع صرفها بعد غلبة الاسمية عليها دليل واضح على صحة مذهب سيبويه[1].

فإن قلت: لو كانت الوصفية الأصليةُ يَصِحُ اعتبارها في منع الصرف لصح اعتبارها، ولمنع نحو (ضارب) بعد التسمية به الصرف. واللازم منتف. قلت: إنما لم يصح اعتبارها مع العلمية في منع الصرف لأداء اعتبارها إلى تقدير سببين

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٠١: (وأما «أَدْهَم» إذا عنيتَ القَيْدَ، والأسودُ إذا عنيتَ به الحَيَّةَ، والأرقمُ إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب.

وَمَا فِيهِ سَبَبَانِ مِنْ الثُّلاثِيِّ السَّاكِنِ الحَشْوِ كَنُوْحٍ ولُوْطٍ مُنْصَرِفُ فِي اللُّغَةِ الفَصِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ. وَقَوْمٌ يُجْرُونَه عَلى القِياسِ، فَلاَ يَصْرِفُونَهُ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:-

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

وَأَمَّا ما فِيهِ سَبَبٌ زَائِدٌ كَمَاهَ وَجُوْرَ فَإِنَّ فِيهِمَا مَا فِي نُوْحٍ وَلُوطٍ مَعَ زِيَادَةِ التَّأنِيثِ، فَلاَ مَقَالَ فِي امْتِنَاعِ صَرْفِهِ، والتَّكَرُّرُ فِي نَحْوِ بُشْرَى، وَصَحْرَاءَ وَمَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ نَزَّلَ البِنَاءَ عَلَى حَرْفِ تَأْنِيثٍ لاَ يَقَعُ مُنْفَصِلاً بِحَالٍ. والزِّنَةُ التِي لاَ وَاحِدَ عَلَيْهَا مَنْزِلَةَ تَأْنِيثٍ ثانٍ وَجَمْعٍ ثَانٍ.

متنافيين يثبتان حكما واحدا وهو عدم الانصراف، وبيان التنافي أن الوصفية تقتضي الشركة في مفهوم الكلمة، والعلمية تأباها بخلاف الجمع وإدخال اللام، فهما حكمان باعتبار الوصفية لا مشاركة للعلمية معها فيهما. أما نحو «أحمر» فثبوت عدم انصرافه بعد التكبير، لأنه لما زالت العلمية لم يبق مانع عن اعتبار الوصفية فيصح اعتبارها.

قوله: «لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ».

الاسم الثلاثي[1] لما سكن وسطه خفَّ، فصار خِفةً لفظه معادلةً لثقل أحد السببين فنزل منزلة ما ليس فيه إلا سبب واحد، وهذه النكتة تنادي بصحة ما قلت في ألف «أطرقا» فتأمل، ولأن هذا النحو من الأسماء بسكون أوسطه خالف الفعل،

---

(١) قال فيه سيبويه في الكتاب ٣: ٢٤٠ («هذا باب تسمية المؤنث»، اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود).

إذ ليس في الأفعال ساكن الأوسط، وأما نحو (سرّ) و (قال) فعلى (التحريك)[1] تقديرا، فلمّا خالف الفعل بَعُد عنه فضعفت المشابهة بينه وبين الفعل، فلا تكون مؤثرة في منع الصرف.

قوله:

٦٤ . «لَمْ تَتَلَفَّعْ . . . .»[2]

تلفَّعَ بالثوب: اشتمل به. واللِّفاع: ما تُشتَمَل به كالقناع ما يُتَقَنَّعُ به، والعُلَبُ: جمع عُلْبة، وهي محلب يكون من جلود، يقول: هذه المرأة حَضَرِيَّةٌ بَدَوِيّة.

قوله: «كَمَاهَ وَجُوْرَ . . . .»

هما اسما بلدتين من بلاد فارس.

---

(١) في ب: (التحرك).

(٢) هذا بعض بيت لجرير من بحر (المنسرح) انظر شرح ديوان جرير للصاوي ص٨٢ وقد نسب أيضا إلى عبدالله بن قيس الرقيات في زيادات ديوانه ص١٧٨ والبيت بتمامه:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

وقد استشهد به سيبويه ٣: ٢٤١ وموضع الشاهد فيه (دعد) في صدر البيت وعجزه حيث صرفها مرة وترك صرفها في نص واحد، لأنه اسم ثلاثي ساكن الوسط، وإنما جاز فيه الصرف وعدمه لخفته هذا عند سيبويه كما مر قبل قليل وشاركه السيرافي في حاشية الكتاب ٣: ٢٤١ رقم واحد، في حين خالفهما أبو إسحق الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص٥٠ وقال: أما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف. فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر. فهو لا يرى فيه الصرف، بل يرى منع الصرف. وقد علل ذلك بقوله: وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان مؤنثاً لمؤنث خف فصرف، وهذا خطأ، ولو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف.

(ما ينصرف وما لا ينصرف) للزجاج ص٥٠.

....

قوله: «والتكرر في نحو بُشْرَى .... إلى آخره»

ألفُ التأنيث في «بشرى» علم التأنيث كالتاء في «طلحة» والكلمة تصاغ عليها فلا تنفصل هي عنها بحال، بخلاف التاء (في طلحة)[1]، ألا ترى إلى (ضارب) و (ضاربة) و «كريم» و «كريمة»، فلما كانت الألف أقوى حالا من التاء أُقيمت مقام اثنين فإن قلت: تاءُ (طلحةَ) أيضا لازمة قلت: نعم، لكن بعد العلمية لا قبلها، والهمزة في نحو (صحراء) منقلبة عن التأنيث التي تراها في (سكرى) و (عطشى) لأنهم لما زادوا ألفا قبلها للبناء التقى ساكنان فحركوا ألف التأنيث فانقلبت همزة. فإن قلت: فلِمَ لم يحذفوا إحداهما؟ قلت: لأنهم زادوا الأولى للبناء فحذفها بعد الإثبات صنع كلا صنع، وهو باطل وأتوا بالثانية لمعنى، فحذفها لا محالة يخل بذلك المعنى، وهو أيضاً باطل.

فإن قلت: فلم لم يجعلوا الهمزة نفسها علما للتأنيث غير منقلبة عن الألف؟ قلت: لأنهم قالوا في جمع (صحراء) (صحارِيّ)، فلما صارت الألف الأولى إلى الياء لانكسار ما قبلها وهو «الراء» عادت الهمزة إلى الألف، وقلبت الألف إلى الياء لوقوع الياء قبلها، وأدغمت الأولى في الثانية، ولو كانت الياء الثانية في صحاريّ منقلبة عن الهمزة كما كانت الياء الثانية في «خَطيّة» كذلك لظهرت الهمزةُ في شيء من هذا النحو، ولقيل: «صحارِيءُ» على مثال «صَحَارِيعُ»، كما أنّ إثبات الهمزة في نحو: «خَطِيئةٍ» سائغ شائع، فعلم أنَّ الأصل للهمزة في التأنيث، ولا يَهْجِسُ في قلبك أن الألف الأولى علم للتأنيث لأن علم التأنيث لايقع حشوا، فإن قلت: فما بالهم يقولون: الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، ومرادهم الألفان في

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل.

. . . .

نحـو صحـراء؟ قلت: ذلـك عن طريقة التغليب[1] كالعُمَرين: لأبي بكر وعمر، والقمرين: للشمس والقمر، أما نحو: (مساجدَ)، و(مصابيحَ) فالسبب فيه أيضا متكرر، لأنه جمع ليس على زنته واحد، فالجمع سبب واحد. وكونه على زنة ليس عليها واحد مع أنه لا يعامل معاملة المفرد فلا يصغّر ولا يجمع كأنه جمع آخر، ونقول: الأصل في هذا الباب نحو: أكالبَ وأناعيمَ، فإنهما جمعا مرتين فقيل: كَلبٌ وأكْلب وأكَالب، وَنَعَمٌ وأَنْعَامٌ وأناعيم، فلما جمعا مرتين تكرر السبب فيهما.

ونحـو (مسـاجـد) محمول على نحو «أكالب»، ومصابيح على نحو «أناعيم» للمشابهة من ثلاثة أوجه، من حيث الوزن ومن حيث أن (مساجد) جمع كأكالب و (مصابيح) جمع كأناعيم، ومن حيث أنّ كلاًّ ممتنع أن يجمع مرة أخرى.

---

(١) انظر (إصلاح المنطق) لابن السكيت ص ٤٠٠ ـ ٤٠٢ (باب الاسمين يغلب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفته).

* القَوْلُ في وُجُوهِ إعْرَابِ الاسْمِ *

هِيَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ، وكُلُّ واحِدٍ مِنْهَا عَلَمٌ عَلَى مَعْنىً. فَالَّرفْعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، والفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إلَّا.

قوله: «فَالرَّفْعُ عَلَمُ الفَاعِليَّةِ»

خصَّ الفاعلَ بالرفع، والمفعولَ بالنصب، والمضافَ إليه بالجرِّ، لأن الفاعل أقوى لامتناع الفائدة بدونه. والمفعول أضعف لأنه بخلاف ذلك، ألا تراك تقول «ضَرَبَ» ولا تنوي فيه ضميرا فلا تتم الفائدة. وتقول «ضَرَبَ زيدٌ» فتتم الفائدة من غير أن تذكر مفعولا.

والمضاف إليه: بينَ بينَ، لكونه شاملا إياهما، تقول «زيدٌ ضاربُ عمروٍ» و «خالدٌ حَسَنُ الوجه»، (فعمرو) مفعول، و (الوجه) فاعل والتقدير: زيدٌ ضاربٌ عمراً، وخالدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ.

والضمُّ أقوى الحركاتِ، والفتحُ أضعفها، والكسر بينَ بينَ. والشاهد لكل من ذلك الحِسُّ، فروعيت المناسباتُ وَعُيِّنَ كلٌّ من هذه الحركات لما يناسبها.

قوله: «والفَاعِلُ واحِدٌ ليسَ إلا»

إنما صار الفاعل واحدا[1]، لأن قولك «ضرب»[2] معناه صدر الضرب (عن شخص)[3]. و (عن) حرف جر وحرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، وما يدخل عليه

---

(١) قال ابن يعيش في تفسيره ١: ٧٣ يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لا يكون له إلا فاعل واحد، والعلة في ذلك أن الفعل حديث وخبر، فلابد له من محدَّث عنه يُسْنَدُ ذلك الحديث إليه، وينسب إليه، وإلا عدمت فائدته، فإذا ذكرت بعده اسما وأسندت ذلك الفعل إليه اشتغل به وصار حديثا عنه، وإن جئت بعده باسم آخر وقع فَضْلَةً، فينتصب انتصاب الفَضْلاتِ وهو المفعول به.

(٢) في ب: «ضرب زيد». والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب «عن زيد». والمثبت من الأصل وع.

....

«عن» هنا هو الفاعل، فيكون الفاعل واحدا بالضرورة.

وقوله: «ليس» أي ليس إلا هذا المذكور.

قال المبرد[1]: العرب تفعل ذلك فيما عرف معناه كقولهم: «أتاني زيد ليس إلا». أي ليس إلا الذي ذكرته.

---

(١) لم ترد عبارته في المقتضب وإنما ورد قريب منها ـ انظر المقتضب ٢: ١٤٩ ـ ١٥٠.

* وَأَمَّا المُبْتَدأُ وَخَبَرُهُ، وَخَبَرُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا، «وَلاَ» الّتي لِنَفْي الجِنْس، وآسْمُ كَانَ وَأَخواتِهَا، وآسْمُ «مَا» وَ«لا» المشبهتَيْن بلَيْس فَمُلْحقَاتٌ بالفَاعِلِ عَلَى سَبيلِ التَّشْبيهِ والتَّقْريب.

* وكَذلكَ النَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُوليةِ، والمَفْعُولُ خَمْسَةُ أَضْرُب: المَفْعُولُ المُطْلَقُ، والمَفْعُولُ بهِ، والمَفْعُولُ فيهِ، والمَفْعُولُ مَعَهُ، والمَفْعُولُ لَهُ، وَالحَالُ، والتَّمييزُ،والمُسْتَثْنى المَنْصُوبُ، وَالخَبَرُ في بَابِ كَانَ، والاسْمُ في بَابِ إنّ، والمَنْصُوبُ «بلاَ» التي لِنَفْي الجِنْسِ، وخَبَرُ «مَا» وَ «لاَ» المُشَبَّهتَيْنِ بلَيْسَ مُلْحَقَاتٌ بالمَفْعُول.

* والجَرُّ عَلَمُ الإضَافَةِ.

* وَأَمَّا التَّوابعُ فَهِيَ في رَفْعِهَا وَنَصْبِهَا وَجَرِّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ أَحْكَام المَتْبُوعَاتِ يَنْصَبُّ عَمَلُ العَامِلِ عَلَى القَبيلَيْن انْصِبَابةً وَاحِدَةً وأَنَا أَسُوقُ إلَيْكَ هذِهِ الأَجْنَاسَ كُلَّها مُرَتَّبَةً مُفَصَّلَةً بِعَوْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تأْييدِهِ.

قوله: «على سبيل التشبيه والتقريب».

قيل: (المراد بالملحق على سبيل التشبيه): ما ألحق بالفاعل لكونه مشبها به كالمبتدأ، فإنه ملحق بالفاعل لكونه مشبهاً به في أن كلا منهما مسند إليه.

و (بالملحق على سبيل التقريب): ما ألحق به لكونه محمولاً على المشبه به كخبر «لا» التي لنفي الجنس في قولك: (لا رجلَ أفضلُ منك) فأفضل ارتفع للحمل على خبر «إنّ» بطريق حمل النقيض على النقيض[1]، لأن «إنَّ» للإثبات، «ولا» للنفي، وخبر «إنَّ» مُشَبَّهٌ بالفاعل.

---

(١) انظر الاقتراح للسيوطي ١١٦. تحقيق أحمد محمد قاسم.

. . . .

قوله: «ينصبُّ عملُ العاملِ على القبيلين انصبابة واحدة»

لأنَّ التابع مع المتبوع كشيء واحد، فينصب عمل العامل عليهما انصبابة واحدة، كما ينصب العمل في المعمول الواحد على هذه الطريقة.

هذا يستقيم على مذهب صاحب الكتاب[1]، أما على مذهب أبي الحسن[2] فلا، لأن الصفة من التوابع، والعامل فيها عنده غير العامل في الموصوف، فإذا قلت: (جاءني رجل ضاحك)، فالرافع (لضاحك) كونُه صفةً للمرفوع، وهكذا في المنصوب والمجرور. وهذا العامل في الصِّفة كما ترى: معنىً يعرف بالقلب لاَ لَفْظٌ.

وعامل الموصُوفِ: لَفْظٌ، فثبت أن عامل الصفة غيرُ عامل الموصوف.

وكان أبوعلي[3] يؤثر هذا المذهب.

فالوجه لصاحِب الكتاب، أنَّ الصِّفةَ بمنزلة الجزء من الموصوف، فالعامل مشتمل عليهما، فيكون عاملاً فيهما، غير أن العامل يصل إلى الموصوف بلا واسطة، وإلى الصفة بالواسطة، ومثل هذا غير عزيز في كلامهم. ألا ترى أنَّ نحو (ضرب) يعمل في الفاعل بلا واسطة، وفي المفعول بها، وكذا حرف الشرط يعمل في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بها نحو:

(ضرب زيدٌ عمراً)، و (إنْ تُكْرِمني أُكْرِمْكَ).

---

(١) انظر سيبويه ١: ٤٢١.

(٢) انظر رأي أبي الحسَن في أسرار العربية ٢٩٤ ـ ٢٩٥، وشرح الكافية ١: ٢٩٩.

(٣) أبو علي: هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الإمام أبو علي الفارسي قال عنه السيوطي في البغية ١: ٤٩٦ ـ ٤٩٨: (واحد زمانه في علم العربية). أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، تقدم عند عضد الدولة، وله صنف الإيضاح في النحو.

ومن الدلائل الواضحة على تنزل الصفة منزلة الجزء من الموصوف جعلهم إياهما كاسم واحد في نحو: (لا رجُلَ ظريفَ) ونحو: (يازيدَ بْنَ عَمْرٍو).

والوجه لأبي الحسن، أن العامل فيهما لو كان واحدا وهما كاسم واحد في زَعْمِ الخَصْمِ، يلزم أن يكون في اسم واحد دلالتا إعراب كرفعه «رجلٌ» ورفعه (ضاحكٌ) فيما ذكرنا، واجتماع الدلالتين في اسم واحد مما لا نظير له في الكلام فيمتنع.

والوجه الثاني: أنا قد نجد من الأوصاف ما يخالف حاله حال الموصوف نحو: «يَازيدُ الظريفُ» بالرفع، (فزيدٌ) مضمومٌ[1] و(الظريفُ) مرفوع، فلو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما بناء وإعرابا، وقد اختلف كما رأيت فظهر أنَّ السديدَ المستقيمَ ما ذهبنا إليه.

أما قولهم الصِّفة مع الموصوف كشيءٍ واحد فعلى سبيل التشبيه لا على التحقيق إذ لا يفصل بين الشيء وجزئه، وهنا يقع الفصل وقوعاً مستمراً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[2]، فـ (عَظِيمٌ): صِفةُ (قَسَمٌ)، وقد فصل بينهما، لكن بين الصفة والموصوف شدة ارتباط وفرط امتزاج، فمن هذه الجهة كأنهما شيء واحد، فلا يكون العامل فيهما كالعامل في اسم واحد.

فلما ثبت أن لا يكون العامل فيهما كالعامل في اسم واحد، وقد نفينا أن يكون العامل فيهما واحداً، فثبت أن للصفة عاملاً آخر.

فالجواب عن الوجه الأول: أنا لم ندّعِ أن الصفة مع الموصوف شيء واحد، بل ادعينا أنها بمنزلة شيء واحد، وبين الدعوتين فرق واضح، فلا يلزمنا ماذكر من الفساد.

---

(١) مضموم: أي مَبْنِيّ.

(٢) سورة الواقعة آية ٧٦.

. . . .

والجواب عن الثاني : أن الضمة في المنادى المفرد المعرفة لما اطردت واستمرت شابه المنادى باستمرار ضمتهِ الفاعلَ، لأنك تقول: كلُّ منادىً مفردٍ معرفةٍ مَضْمُومٌ، كما تقول: كل فاعل مرفوع، فصار: «يازيدُ الظريفُ» بمنزلة: «جاءني أحمدُ الظريفُ» ولا اختلاف بين الموصوف والصفة في (جاءني أحمدُ الظريفُ)، فكذا في (يا زيدُ الظريفُ).

ومما يؤيد ما ذهب إليه صاحب الكتاب: قوله عز من قائل: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[1] ألا ترى أنه لما وصف اسم «إنَّ» بالموصول دخلت الفاء في خبره كما تدخل الفاء إذا كان المخبر عنه موصولا نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[2] فلولا أنَّ الصفة داخلة في حكم الموصوف لما دخلت الفاء في خبر (إنَّ) في الآية السابقة.

(١) سورة الجمعة آية ٨.

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٤.

* ذِكْرُ الْمَرْفُوعَاتِ *

الفَاعِلُ هُوَ مَا كَانَ المُسْنَدُ إليهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ مُقَدَّمًا عَلَيهِ أَبَدًا كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ، وَحَسنٌ وَجْهُهُ، وَحَقُّهُ الرفع، وَرَافِعُهُ مَا أُسْنِدَ إليهِ. وَالأَصْلُ فِيهِ أَنْ يليَ الفِعْلَ، لأَنَّهُ كَالجُزءِ مِنْهُ..

قوله: «أَوْ شِبْهِهِ».

عنى بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

قوله: «مقدما عليه»

لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، لما ذكرنا أن تقدير قولنا: «ضرب زيد» صدر الضرب عن زيد، والتفسير بإزاء المفَسَّر، (زيدٌ) في التفسير مؤخر، فكذا في المفَسِّر.

والوجه الثاني: أنك إذا ابتدأت بالاسم وقلت: «زيدٌ ضَرَبَ» كانت نسبته إلى أقرب العاملين وهو الابتداء، أولى من النسبة إلى أبعدهما وهو الضرب.

والوجه الثالث: أن الفعل علة للفاعل، إذ لا يتصور فاعل بدون الفعل والعلة مقدمة على المعلول.

وقوله: «من فعل أو شبهه...»

لم يأت به قاصدا إلى أنه من جملة الحد إذ فيه تَرَدُّدٌ وهو مناف للحد، وإنما أتى به (كالفصل)[1] مبينا أقسام المسند، والتقدير: ما كان الذي أسند إليه من فعل أو شبهه، فقوله (من فعل): بيانٌ للذي أسند إلى الفاعل، فلما خرج قوله: (من فعل

---

(١) في ب: للفصل والمثبت من الأصل و ع.

. . . .

أو شبهه) من جملة الحد لكونه غير مقصود في الحدِّ لم يبق إلا كونُ الفاعل مسنداً إليه، والمبتدأ شريك للفاعل في ذلك ألا ترى إلى قولك: «زيدٌ قام، وزيدٌ قائم أبوه» فزيدٌ فيهما مسندٌ إليه، وليس بفاعل، بل هو مبتدأ، فأتى بقوله: «مقدما عليه أبدا» ليكون فصلا له عن المبتدأ، ولو كان قال: «الفاعل هو المسند إليه (الفعل)[1] أو شبهه - (أي هو الذي أُسند إليه الفعل أو شبهه)[2] لبقي قوله «مقدما عليه» خلوا من الفائدة، لأنه قد جعل قوله «الفعل أو شبهه» من جملة الحد، و(زيدٌ) في: (زيدٌ قَامَ)، (وزيدٌ قائم أبوه) لم يسند إليه الفعل أو شبهه منفرداً، إذ الفعل أو شبهه مسند إلى مؤخر، وهو مع ما بعده مسندان إلى «زيد» فلم يبق للمبتدأ شركة فيما ذكر للفاعل في هذا المذكور فلا حاجة إلى الإتيان بقوله: «مقدما عليه» للفصل.

قوله: «لأنه كالجزء منه...»

الدليل على كونه كالجزء منه وقوعه بين لام الكلمة، (وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية)[3] في يضربان، ويضربون وتضربين، وجعلهم فصله فيهنَّ كلا فصل، مع أنهم مطبقون عن آخرهم أن إعراب الكلمة في آخرها لا في شيء خارج عن حدها.

ألا تراك لا تقول: (ضرب زيدْ عمراً) بتسكين الدال، وجعل رفعتها على عين «عمرو» إعرابا لزيد، وذلك لأنَّ الرفعةَ دليل على الفاعلية وهي في (زيد) لا في غيره، فيجب أن يكون دليلها في اسم هي فيه لا في غيره، فعلم أنّ الألف والواو والياء فيما ذكرنا كالباء من «يضرب» وإلا لَزِمَ أَنْ يكون الإعراب واقعا في شيءٍ خارج

---

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) ما بين القوسين ورد مكانه في نسخة ب: «وحركتها الإعرابية».

فَإذَا قُدِّمَ عليهِ غَيْرُهُ كَانَ في النِّيَّةِ مُؤَخَّرًا، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ» وامتَنَعَ: «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْدًا».

من حد الكلمة وهو ممتنع، فلما ثبت أن الفاعل كالجزء من الفعل، تبيَّن أن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ، لأنَّ جُزءَ الشيء يلي ذلك الشيء، أو تقول: الفاعل أحد جزأي الجملة المفتقر إلى ذكرهما، وقد لزم تقديم الفعل، فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه، لا غيره من الفضلات إذ المفتقر إليه أجدر بالذكر من الفضلة التي عنها غنية[1].

قوله: «ومن ثَمَّ جاز (ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيدٌ)، وامتنع (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً).

يعني: ولكون المفعول مؤخراً عن الفاعل في الرتبة جاز «ضرب غلامَهَ زيدٌ»، لأنك إذا قلت: (ضرب غلامَهُ زَيْدٌ)، فهو في الظاهر ممتنع لامتناع إضمار الشيء قبل ذكره، إلا أنه غير ممتنع بالنظر إلى التقدير إذ التقدير: (ضرب زيدٌ غلامَهُ) ليكون المفعول بعد الفاعل في الرتبة، فيكون إضمارا بعد الذكر، وهو بالإجماع جائز لا يعوقه عائق، وامتنع (ضرب غلامُه زيداً) لأنك لما رفعت (الغلام) (بضرب)، وأوقعته بعده، كان واقعاً في مرتبته لأن رتبته أن يقع بعد الفعل، والشيء إذا وقع في مركزه ومستقره لا يتأتى فيه نية التأخير، فيتحقق إضمار الشيء قبل ذكره، وذلك ممتنع، فيمتنع هذا التركيب[2].

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن يكون الإضمار في قوله (عز وجل)[3]: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[4](إضماراً)[5] قبل الذكر، لأنَّ إبراهيمَ مفعولٌ، و(رَبُّهُ) فاعل،

---

(١) انظر هذه المسألة في شرح ابن يعيش ١: ٧٥ ـ ٧٦. وشرح الكافية ١: ٧١.

(٢) انظر ابن يعيش ١: ٧٦. وشرح الكافية ١: ٧١.

(٣) في ب: «جل وعز».

(٤) سورة البقرة آية ١٢٤.

(٥) ما بين القوسين سقط من ب.

. . . .

والفاعل قبل المفعول في الرتبة، وإذا نُوِي فيه التقديم والتأخير يصير إلى: «وإذ ابتلى ربُّه ابراهيمَ» قلت: إنما يمتنع الإضمار إذا كان إضماراً قبل الذكر ظاهراً أو تقديراً كما في (ضرب غلامُه زيداً) أما إذا كان إضماراً قبل الذكر ظاهرا لا تقديرا كما في (ضربَ غُلامَهُ زيدٌ) أو تقديراً لا ظاهراً، كما في هذه الآية فلا امتناع فالحاصل أن مسوِّغ الإضمار هو أن يتقدم المرجع، إما ظاهرا أو تقديراً، أو ظاهرا لا تقديراً، أو تقديراً لا ظاهرا، لمجيء الإضمار بعد الذكر. فإن تأخّر المرجع ظاهرا أو تقديراً فممتنع.

استدل على كون المفعول مؤخراً عن الفاعل في الرتبة بمسألتين:-

إحـداهما: جائزة والأخرى ممتنعة، فلو كان كل واحد من الفاعل والمفعول مسـاويًا للآخـر في الـرتبـة، لجازت المسألتان أو امتنعتا، ولما جازت إحداهما وامتنعت الأخرى، ولا تفرقة بينهما إلا باعتبار ما ذكره من كون المفعول مؤخراً عن الفاعل، وهو مناسب لما سبق قبلُ، وجب التعليل به.

*** فصــل * وَمُضْمَـرُهُ في الإسْنَـادِ إليهِ كَمظْهَرِه، تَقُولُ: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا، وَضَربوُا، وَضَربْنَ، وَتَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبَ، فَتَنْوِي فِي ضَرَبَ فَاعِلاً وَهُوَ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إلَى زَيْدٍ، شَبِيهٌ بالتَّاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى أَنَا وَأَنْتَ في: أَنَا ضَرَبْتُ وَأَنْتَ ضَربْتَ.**

قوله: «ومضمره في الإسناد إليه كمظهره»

الفاعل إما أن يكون صريحا كـ (ضَرَبَ زيدٌ) أو ضميراً كـ (ضَربتُ)، لأنَك أضمرت اسم نفسك، ووضعت هذه «التاء» موضعه.

وكلاهما في الإسناد إليه سواء، إنما ذَكَرَ هذا الفصل، وإن كان غَيْر مُلبس لاحتوائه على مسألة تلتبس على المبتدئين، وهو مثل: (زيدٌ قام)، ولذلك استدل عليها.

والـوجـه الثـاني: أن مقصوده أن يذكر باب الفعلين الموجهين إلى شيء[1]، فاحتاج إلى ذكر الفاعل المضمر لِيَجُرَّهُ الذِّكْرُ إلى ذكرِ ذلك الباب، فإن قلت: «ما المقتضي لإضمار الفاعل؟».

قلت: هو كون المقام مقامَ حكاية، أو خطاب، كـ «ضربتُ» و «ضربتَ» وكون الفاعل مسبوقاً بالذكر، أو في حكم المسبوق به نحو: «زيدٌ ضربَ»، ففي (ضَرَبَ) ضمير يرجع إلى «زيدٍ» المسبوق بالذكر، إذ لابد للفعل من فاعل، وهو لا يتقدم على الفعل كما بينا، ونحو قوله في مُستَّهلِ القصيدة[2]:

٦٥ ـ زَارَتْ عَلَيْهـا لِلظَّلام رُوَاقُ وَمِـنَ الـنُّـجُـوم قَلاَئِـدٌ وَنِـطَاقُ

أو مجيء المفسِّر فيما بعد كما في (ضَرَبَني وَضَرَبْتُ زَيْداً) وستسمع في هذا كلاماً وافياً، وتقريراً شافيا عن قريب فلا تَجْزَعْ.

---

(١) أي في باب التنازع.

(٢) قائله أبو العلاء المعري، انظر شروح سقط الزند ٢: ٧٦٢ وهو مطلع قصيدة له عدتها عشرة أبيات من الكامل. قال التبريزي في شروح سقط الزند: الرُّواقُ: ما ستر من الظلام، وهو مأخوذ من رواق البيت، أي ما قُدامه، والنِّطاقُ: ما يُشدُّ به خصر الإنسان والمعنى: إنها مستترة بظلام ونطاقها مُحَلّى، وحِليتُهُ النجوم، الخوارزمي:

* فصـل * وَمِنْ إِضْمَارِ الفَاعِلِ قَوْلُكَ: ضَرَبني وَضَرَبْتُ زَيْدًا، تُضْمِرُ في الأَوَّل اسمَ مَنْ ضَرَبَكَ وَضَرَبْتَهُ إِضْمَارًا عَلَى شَريطَةِ التَّفْسِيرِ، لأَنَّكَ لَمَّا حَاوَلْتَ في هٰذا الكَلامِ أَنْ تَجْعَلَ زَيْدًا فَاعِلًا وَمَفْعُولًا فَوَجَّهتَ الفِعْلَيْنِ إِليهِ ٱسْتَغْنَيْتَ بِذِكْرِهِ مَرَّةً، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِهِمَا فِيهِ أَعْمَلْتَ الَّذِي أَوْلَيْتَهُ إِيَّاهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ طفَيْلٍ الغَنَوِيِّ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْهِ:

قوله: «ومن إضمار الفاعل قولك: (ضربني وضربت زيدا... إلى آخره).

الفعلان إذا توجّها إلى اسم واحد بجهة الفاعلية أو المفعولية أو أحدهما بجهة الفـاعلية، والآخـر بجهة المفعولية، فالذي يعمل في الظاهر أحدهما أما الآخر فعمله في ضميره، لامتناع إعمالهما في الظاهر، إذ لا يكون الشيء الواحد معمولاً لعاملين[1].

هذا مما لا نزاع فيه وإنما النزاع في أنَّ العامل في الضمير هو الأول، وفي الظّاهر هو الثاني أم على العكس؟[2]

يقول: زارت الحبيبة وهي مستترة بالغياهب متحلية بعقد ونطاق مرصّع بُدرٍّ كالكواكب. وعنده ـ أي الخوارزمي ـ أن جملة (عليها للظلام رواق) جملة في محل نصب على الحال من الضمير المستكن، انظر شروح سقط الزند لكل من (التبريزي والخوارزمي والبطليوسي) ٢: ٧٦٣. وذكره سراج الدين السكاكي في مفتاح العلوم ص١٠٠ من غير عزو. شاهدا على الحالة المقتضية لإضمار فاعل الفعل وهي كونه في حكم المسبوق بالذكر كما هو في بيت المعري.

(١) ابن يعيش ١: ٧٧.

(٢) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين أوردها ابن الأنباري في الإنصاف ١: ٨٣ ـ ٩٦ وابن يعيش في شرح المفصل ١: ٧٧ فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني، لأنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس. كما ذهب البصريون إلى إعمال الثاني واحتجوا لذلك بالنقل والقياس. وقد علق المحقق الفاضل محمد محيي الدين عبدالحميد على أدلة الفريقين بقوله: وليس لواحد من الفريقين أن يدّعي أن الاستعمال العربي يؤيده وحده لأن الاستعمال العربي يؤيد كلَّ واحد منهما... الإنصاف ١: ٩٠.

فالبصريون ذهبوا إلى أنَّ العامل في الضمير هو الأول، وفي الظاهر هو الثاني.

وعكَسَهُ الكوفيون محتجِّين بأنَّ الأول إذا أعمل في الظاهر، وقع الضمير في الفعل الثاني موقعه، نحو: (قام وقعدا أخواك) بضمير الاثنين في (قعدا)، لأنّ الظاهر فاعلُ (قام)، واالفاعل كالجزء من الفعل، فيكون في التقدير مقدماً على الفعل الثاني بخلاف ما إذا أعمل الفعل الثاني في الظاهر فالضمير لا يقع موقعه لعدم تقدم المرجع للضمير إذ ذاك، ولا شك أنّ وقوعه في موقعه أولى من وقوعه في غير موقعه.

والحجَّة الثانية لهم قول عُمَرَ بنِ أَبي رَبيعَةَ. فإنه أعمل الفعل الأول وهو «تُنُخِّلَ» في ظاهر هذا الاسم وهو «عُودُ إِسْحِلٍ» حيث رفعه به، وأعمل الثاني في ضميره، فكأنه قال: تُنُخِّلَ عُودُ إِسْحِلٍ فاستَاكَتْ بِهِ، فلو كان على المذهب البصري، لقيل تُنُخِّلَ فاستاكت بعُودِ إِسْحِلٍ على تقدير: «تنخل هو» بعَوْدِ الضَّمير إلى العُود.

أول البيت: ـ

٦٦ ـ إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ[1]

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه ما ورد في المفصل ص٢٠ وهو:
تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ.
وقد اضطربت نسبته فعند سيبويه ١ : ٧٨ أنه لعمر بن أبي ربيعة وكذلك في مفصل الزمخشري ص٢٠ وشرح ابن يعيش ١ : ٧٩ والصواب أنه لطفيل الغنويّ كما أشار إلى ذلك محمد بدر الدين النعساني في كتاب المفصل ص٢٠ حاشية ١ حيث قال: (وقد نسبه المصنف هنا إلى عُمَرَ بنِ أَبي ربيعَةَ، ونسبه الجرمي إلى المقنع الكندي والصواب ما قاله الأصمعي من أنه لطفيل الغنويّ). انظر ديوان طفيل ص٣٧.
والبيت من قصيدة لطفيل عدتها واحدٌ وأربعون بيتاً قالها حين قتل الغنويُّ ابن عروة الرّحال، فأبت بنو جعفر أن يأخذوا دية جعفري من غنويّ، فارتحل عنهم غنيّ فأنشد القصيدة التي منها الشاهد ومطلعها:

غَشِيتُ بِقُرًا فَرْطَ حَوْلٍ مُكَمَّلِ ... مَغَانِيَ دَارٍ مِنْ سُعَادَ وَمَنْزِلِ

الأراك: شجر تعمل منه المساويك.

يقول: إذا أرادت شيئاً آخر لتستاك به، أحضرت لها أشياء حتى تَتَخَيَّرَ منها يريد: إنهـا من نعمتها تتخيَّرُ بعض الشجر على بعض، وتطلب أليَنَ المساويك وأنعمها، وتُنُخِّلَ: تُخِيِّرَ.

وأصحابنا البصريون عارضوهم بشيئين وزادوا شيئا ثالثا:ـ

* فالشيءُ الأولُ: أن الفعلين إذا توجَّها إلى اسم بجهة المفعولية ثم أُعمل الأول فالحـذف في الثـاني (لايُصيبُ مِحَـزَّهُ ولايُطَبِّقُ مِفْصَلَهُ)[1]. تقول: (لقيت رجلاً وأكرمته) بالضمير لا (وأكرمتُ) بدونه، لأنَّ حذفَ الضمير لا يَحْسُنُ إلا في ثلاثة مواضع:ـ

الصِّلةُ، والصِّفةُ، والخَبَرُ. نحو:

﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[2] أي بَعَثَهُ.

و «مررت برجلٍ أكْرَمْتُ» أي أكْرَمتُهُ

و «زيدٌ ضربتُ». أي ضَربتُهُ

وإنمـا حَسُنَ حذفُ الضمير في هذه المـواضع لحُصُولِ طول الكلام، بذكر الصِّلة والصِّفة والخبر في كلاه واحد، والحذف في الثالث على استكراه، فعلم أن الحذف في الثاني ممتنع، لأنه ليس من هذه المواضع الثلاثة.

---

(١) هذا مثل: قالَ الجاحظ في البيان والتبين ١ : ١٠٧ : (ويقولون في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز «فلان يَفُلُّ المحَزَّ، أو يَصيب المِفْصَلَ» وأخذوا ذلك من صفة الجزار الحاذق فجعلوه مثلا للمصيب الموجز) انتهى.

(٢) سورة الفرقان من آية ٤١.

أما إذا أعملت الثاني وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه بالثاني (كان حسناً)[1] كما في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[2]. فكأنه قال: آتوني قِطْراً أُفرغ عليه قِطْراً، حذف مفعول الأول استغناءً عنه، ولا تقول في التقدير: آتونيهِ، لا ستلزامه إضماراً قبل الذكر، وإن قلنا بالإضمار قبل الذكر في نحو: (ضربني وضربتُ زيدًا) لأن الإضمار قبل الذكر على خلاف الأصل كالحذف.

ولم يثبت حذف الفاعل بحال، وقد ثبت الإضمار قبل الذكر في مواضع، فإذا لم يكن في الفاعل بُدٌّ من أحدهما فالإضمار أقرب.

أما المفعولُ فَفَضْلةٌ في الكلام فيجوز حذفه، فقلنا في مثل ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[3] بحذفه من الأول لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر بلا ضرورة، ولا يقال العمل في الآية للأول والمضمر من الثاني محذوف، لأنه يؤدي إلى أن يكون الإجماع على قراءة ليست بالأحسن، إذ الأحسن في إعمال الأول في مثل هذه الصورة إثبات الضمير في الثاني، ولم يأتِ (أُفرِغْه) فدَلَّ على إعمال الثاني.

والشيءُ الثاني: بيتُ طفيل الغنويّ فإنّه أضمر معمولَ «جَرَى» وأعمل (اسْتَشْعَرَتْ) في الظاهر، وهذا هو المذهب البصريُّ بعينه وأول البيت:-

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.
(٢) سورة الكهف من آية ٩٦.
(٣) سورة الكهف من آية ٩٦.

* وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتونَها جَرى فوْقَها وآسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وكذلك إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ وضربني زَيْدٌ رفعتَهُ لإيلائِك إيَّاهُ الرَّافعَ، وحذفتَ مَفْعُولَ الأوَّلِ آستِغْنَاءً عَنْهُ، وعلى هذا تُعملُ الأقربَ أبدًا، فتقولُ: ضَربْتُ وضَربِني قَوْمُكَ، قالَ سِيبَويْهِ: ولَوْ لَمْ تحمِلِ الكلامَ على الآخرِ لَقُلْتَ: ضَرَبْتُ وضَرَبوني قَوْمَكَ وهُوَ الوَجْهُ المُخْتارُ الّذي وردَ به التَّنْزِيلُ، قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ و﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ وإليْهِ ذَهَبَ أَصْحابُنا البَصْرِيُّونَ . . .

---

٦٧ ـ وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها[1]

فالكُمَيْتُ من الخَيْلِ: ما هُوَ بَيْنَ السَّوادِ والحُمْرَةِ، عن سيبويه[2]. وعن أبي عُبَيْدٍ[3]: ما كان عُرْفُه وذنبُه أسودين، فإن كانا أحمرين فهو أشقر، والمُدَمَّى: الشَّديدُ الحُمْرَةِ، يقال أحْمَرُ مُدَمًّى.

و(اَسْتَشْعَرَتْ): جَعَلَتْ شعارا، وهوَ مَا وَلِي الجَسَدَ من الثياب يقول: كأنَّها لِصَفاءِ لونِها وحسنِهِ قد لبست لوناً مُذَهَّبًا.

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل لطفيل الغنويّ أشهر شعراء الجاهلية في وصف الخيل، وقد قال عنه عبدالملك بن مروان: «من أراد أن يتعلم ركوبَ الخيل فليرو شعر طفيل» والبيت بتمامه:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها جرىَ فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

انظر ديوان طفيل ص ٢٣ وسيبويه ١ : ٧٧ والإنصاف ١ : ٨٨ والاستشهاد به في قوله: «جرى فوقها واستشعرت لون مذهب» إذ تقدم عاملان وهما قوله: (جرى واستشعرت) وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله: (لونَ مُذْهَب) وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني منهما في لفظ المعمول، ولو أعمل الأول منهما لرفع (لونُ مُذْهَب)، لأن الأول يطلبه فاعلا، ولأتى بضمير المعمول بارزاً مع العامل الثاني، فكان يقول:

جرَى فوقها واستشعرته لَونُ مُذْهَبِ.

(٢) الكتاب : ٣ : ٤٧٧.

(٣) الصحاح واللسان : مادة (كمت). تجد قول أبي عبيد.

. . . وَتَقُولُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ قَامَا وَقَعَدَ أَخَواكَ وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَواكَ وَلَيْسَ قَوْلُ امْرِىءِ الْقَيْسِ :

*** كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ ***

مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، إذْ لَمْ يُوَجَّهْ فِيهِ الفِعْلُ الثَّانِي إلى مَا وُجِّهَ إلَيْهِ الأَوَلُ . . .

والشيءُ الثالث: أن المقتضيين متى ازدحما فالغلبة لآخرهما وجوداً، والشاهد لهذا مسألة التعليق وهي: «علمتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» وسنقررها في قسم الأفعال إنْ شَاءَ الله تَعَالى.

قوله: «قَامَا وَقَعَدَ أَخَواكَ، وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ»

الأولُ بصْريٌّ والثاني كوفيٌّ. فإنْ قلت: لمَ أُبْرِزَ ضميرُ الاثنين في: (قاما وقعد أخواك)، ولم يُبْرَزْ ضميرُ الواحد في (ضربني وضربتُ زيداً؟) قلت: لأنَّ الفعلَ لابُدَّ له من فاعل مظهر أو مضمر، ولا يكون أقلَّ من مفرد فيكون (إبرازه أو إضماره)[1] على السواءِ لِعِلْمِنَا به. فأما الزائد على الواحد فغيرُ معلوم، إذ من الجائز أن يكون مثنىً أو مجموعاً فيجب الإبراز، لأنَّ الضمائر مَظَنَّةُ الاحتياط، واجبٌ صونها (لكونها)[2] بمنزلة الإشارات والتلويحات.

قوله: «وليس قَوْلُ امرىءِ القيسِ . . . . إلى آخره»

يريد أن قوله:

٦٨ ـ فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[3]

---

(١) في ب: «إضماره وإبرازه». (٢) في ب: «لانها».

(٣) البيت من الطويل وترتيبه السادس والخمسون من قصيدة امرىء القيس والتي عدتها ثمانية وخمسون بيتاً ومطلعها:ـ

ألا عِمْ صَبَاحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالي وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي

ليس مما نحن فيه، إذ لم يوجّه (لم أطلب) إلى ما وُجّهَ إليه «كفاني» وهو: «قليلُ» لوجهين:-

أحدهُما: أنَّ المثبت في جواب «لو» منفيٌّ، والمنفيُّ فيه مُثْبَتٌ، فإذا قلت «لو جئتني أكرمْتُك» كان الإكرام منفيًا لانتفاء المجيء، وإذا قلتَ: (لو جئتني لم أضرِبْكَ) كان الضرب ثابتا، لأن «لو» معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، وفي البيت فعلان: أحدُهما مثبت وهو «كفاني» والآخر منفيّ وهو «لم أَطْلُبْ» ولو كان «لم أَطْلُبْ» موجَّهاً إلى «قليل» يلزم التناقض، لإخباره مرةً أنَّ السَّعي ليس لأدنى معيشة، وأن القليل من المال لا يكفيه، ومرةً بأنه يطلبُ القليلَ من المال. على أن قوله: «ولو سعيتُ لأدني معيشة لم أطلب قليلاً من المال»: فاسدٌ[1] من الكلام، لأنه بمنزلة أن يقول «لو قنعتُ بقوتي في كُلِّ يومٍ لم أطلب مقدارَ شَبَعي في كل يوم» وهو كما ترى بَيِّنُ الفساد، لا يفوهُ بمثله من له أدنى تمييزٍ، فكيف تَهْدِرُ بذلك شِقْشِقَةُ من هو الحاوي لقصبِ التبريز وهو ابن حُجْرٍ الكِندِيُّ، والمُقْتَلِدُ لَهُ مِنْ عُيونِ نُكتِ البلاغةِ الأناسِيُّ بخلاف قوله: ولو سعيت لأدنىٰ معيشة كفاني قليلٌ من المال لأنه بمنزلة قولك: «لو قَنِعْتُ بقوتي كُلَّ يوم طلبت مقدار شبعي في كُلِّ يوم»، وهذا كلام لا غثاثة فيه ولا رثاثة، بل هو محِيكٌ على منوال الصِّحَةِ والسَّدادِ، فكذا ذاكَ مَصُونٌ عَنْ وَصْمَةِ الفساد، ولذا لم يجز توجيه «لم أَطْلُبْ» إلى «قليلٌ من المَالِ».

انظر شرح ديوان امرىءِ القيس ص١٤٦، وسيبويه ١: ٧٩ والخزانة ١: ٣٢٧ والإنصاف ١: ٨٤ وابن يعيش ١: ٧٩. يقول: (لو كان مطلبي في الحياة الكفاف من العيش لكفاني القليل ولم أسع في طلب الكثير. والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل» وشرحه مبسوط في متن الإقليد.

(١) عبارة الشارح هنا موافقة لما قاله سيبويه في الكتاب ١: ٧٩ إذ قال: (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى).

. . . .

والوجه الثاني من التناقض: أنَّ «لَمْ أَطْلُبْ» لو كان موجّهاً إلى (قليلٌ) لكان طلبُه القليلَ من المال ثابتاً، وقوله في البيت الآخر:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[1]

يُنبئُكَ أنَّه لا يسعى للقليل من االمالِ، (ولا يطلبه)[2]، فَعُلمَ أنَّ «لم أطلب» غير موجَّه إلى (قليلٌ)، وأنَّ العاملَ فيه هو (كفاني)، ومعمولُ «لَمْ أطلب» مُقَدَّرٌ فكأنه قال: فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني قليلٌ من المالِ ولمْ أطلبْ الملكَ، فتكونُ الكفايةُ من القليلِ مَنْفِيَّةً وطلبُ الملكِ ثابِتاً.

وَمَذْهَبُ الشيخ أبي عليٍّ في هذا البيت أنَّ «لَمْ أَطْلُبْ» مُوجَّهٌ إلى (قليلٌ)، وما أدري ما وجه صحة قوله مع تظاهر الوجهين المذكورين وتعاضدهما على وضوح بطلانه!؟ غايةُ الأمر أنه قصدَ جهةً أخرى وهي أنه لم يعطف «لمْ أطلبْ» على قوله «كفاني» لئلا يلزم ما ذكرنا في الوجه الأول من الفساد، ولكنه جَعَلَ الواوَ فيه للحال، (وإذا كانت)[3] الواو فيه للحالِ، لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً، بل يلزم أن يكون منفياً، والتقدير لو سعيت لأدنى معيشة لكفاني القليل غيرَ طالبٍ له، فيكون الفعلان موجّهين إلى (قليل) بهذا الاعتبار، ويكون الأول فيهما مُعْملاً فيه، والظاهر ما ذكرنا، لأنَّ استعمال واو العطف أكثر، مع أن البيت الثاني ينادي بأن (لَمْ أَطْلُبْ) مُوجَّهٌ إلى المُلك على ما مَرَّ تقريرُه.

---

(١) ديوان امرىء القيس ص١٤٦ وهو يلي البيت الذي مرَّ قريبا. وهذا البيت يعضد المعنى السابق الذي قصده الشاعر وأكده الجندي. قال صاحب الدرر: ولكنما. . . إلخ المعنى أنه لو كان يسعى لأدنى المعيشة من الأكل والشرب واللبس كفاه القليل من المال ولم يطلب الكثير، ولكنَّ سعْيه لأجل مجد مُؤَثَّلٍ، أي صاحب أصل، وقد يدرك المجد المؤثل أمثاله من أبناء الملوك ـ الدرر اللوامع ١: ١٢٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في ب: «فإذا كانت» والمثبت من الأصل و ع.

.... وَمِنْ إِضْمَارِهِ قَوْلُهُمْ : إِذَا كَانَ غَداً فَأتِنِي، أَيْ إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ غَداً.

والشيخُ وإنْ كَانَ سَبَّاقاً لا يُشَقُّ لَهُ عِثْيَرٌ[1] ولا غُبار، فإن الجَوادَ قد تلحقُهُ كَبْوَةٌ وَعِثارٌ، فَأَرْعِ صِمَاخَيْكَ[2] إلى ما قاله المصنِّف في الكتاب فَلَلْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَع، وَلَلصَّوابُ حقيقٌ بأَنْ يُسْتَمَع

قوله: « ومن إضماره.... »

الضمير فيه للفاعل وهذا إضمار لقيام قرينة دلت عليه، وليس بإضمار قبل الذكر، لأن القرينة قائمة مقام الذكر، فإن تقدم أمر جاز أن يكون في «كان» ضمير يعود إلى ذلك، وإلا فالمعنى إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسر به، لأنه مستغن عن القرائن، وهذا الإضمار قريب من الإضمار في: «ضربتُ» و «ضربتَ» استغني فيهما عن ذكر المرجوع إليه لدلالة المشاهدة عليه، كما استغني عن ذكره هنا لدلالة الحال عليه، ولو رفع «غد» لجاز وتعين أن يكون فاعلا، وإنما جاء وجوب إضمار الفاعل بانتصاب «غد»، ويجوز أن يكون «غدا» بالنصب متعلقا (بكان)، وهي تامة والتقدير: إذا حَدَثَ ما نحنُ عليه من السلامة في غَدٍ فأْتِني، أو بمحذوف وهي ناقصة والتقدير: إذا كان ما نحن عليه واقعاً في غدٍ فَأْتِنِي.

---

(١) قال صاحب اللسان: العِثْيَرُ: العجاج الساطع، يقال: ما رأيتُ له أثراً ولا عِثْيَراً ـ اللسان: (عثر).

(٢) الصِّماخ من الأذن: الخرق الباطن الذي يفضي إلى الرأس، تميمية، والسِّماخ: لغةٌ فيه، ويقال: إن الصِّماخ هو الأذن نفسها، اللسان: (صمخ).

*** فصــل *** وَقَـدْ يَجِيء الفاعلُ وَرَافِعُهُ مُضْمَرٌ، يُقَالُ: مَنْ فَعَلَ؟ فَتَقُولُ: زَيْدٌ. بإضْمَارِ (فعلَ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بالغُدوِّ والآصَالِ رِجَالٌ﴾ فِيمَنْ قرأَهَا مَفْتُوحَةَ البَاءِ، أَي يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وَبيتُ الكِتَاب:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ　　　وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

أَي لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ.

قوله: «وقد يجيءُ الفاعل ورافُعه مضمر. إلى آخره» ذَكَرَ في هذا الفصل تَرْكَ رافع الفاعل بإغناء قرائنِ الأحوال عن ذِكْرِه.

القرينة الأولى: كون الكلام جواباً لسؤالٍ واقع، أو لسؤال مقدَّرَ.

فالأول: نحو: (زيدٌ) في جواب من قال: من فعل؟ فقولك «زيدٌ» في جوابه مغنٍ عن ذكر (فَعَلَ) وإنما قلنا: إنَّ التقدير: فَعَلَ زيدٌ دون «زيدٌ فَعَلَ»، (لأنَّ العرب لا تريد في مثل هذه الصورة إلّا ما ذكرنا من التقدير، ولذا أطبقت المحقِّقةُ من النُّحاة على أن التقـدير فيه: «فَعَلَ زَيدٌ» دون «زيدٌ فعلَ» ومما يؤيّد صحةَ ما ذكرنا من التقدير قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾[1] بتقديم الفعل على الاسم بعد قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[2][3]

---

(١) سورة الأنبياء آية ٦٣.

(٢) سورة الأنبياء آية ٦٢ ـ وقد جاءت هذه الآية هنا ملفقة من آيتين في الأصل من نسخ المخطوط على النحو التالي: «قالوا من فعل هذا بآلهتنا يا إبراهيم» إذ جاءت ملفقة من آية: ﴿قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ رقم ٥٩ والآية ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ ٦٢.

(٣) ما بين القوسين ابتداء من: «لأنَّ العرب» وانتهاء بكلمة «إبراهيم» جاء مكانه في نسخة ب: «لأن الأصل في (مَنْ فعل؟) كان أن يقال: أفعل زيد أم عمرو؟ إلى ما يطول جدا، فأتى (بمَنْ) للإيجاز، ولابّد من المطابقة بين السؤال والجواب، وفي السؤال الفعلُ مقدّم تقديراً فكذا في الجواب. والمثبت في المتن من الأصل وع.

. . . .

والثـاني : نحو قوله علت كلمته: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[1] فيمن قرأها مفتوحةَ الباءِ، وقد مرَّ ذكره مرةً[2]. ومن هذا القبيل قوله :

٦٩ - لِيُبْـكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُـومَـةٍ وَمُـخْـتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِيحُ الـطَّوائِـحُ[3]

فـ (ضارِعٌ): جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، فكأنه لَمّا قال (لَيُبْكَ يزيدُ) بضم الياء من (لِيُبْكَ) قيل له: من يَبكيه؟ فقال: ضارِعٌ، أي لِيَبْكِه ضارعٌ، والضارِعُ: الذي قد ذلَّ وضَعُفَ، والمُختبِطُ: السـائـل، وتُـطِيحُ: تُهْلِكُ، يقال: طاحَ الشيءُ يَطِيحُ هَلَكَ، وأطَحْتُه: أَهْلكتُه، و «ما تُطِيحُ» : مصدر كما تقول: يُعجبني ما صنعت أي : صنيعُـكَ أي ومُختبطٌ من أجـل ما أَصـابـه من إطَـاحَـةِ الأشياءِ المُطِيحَةِ، و(الطَّوائحُ) في البيت: بمنزلة المُطِيحَاتِ ونظيرُه قوله - عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[4] أي: مُلقحاتٍ، أوْ مَلاَقِحَ جمعُ مُلْقِحَةٍ، لكونها مُلقَحةً للأشجار، ولكنْ أُخـرج على حَذفُ الـزوائـد، فصـار كأنَّـه جمعُ فاعلةٍ من «لَقِحَ» وكذلك (الطوائحُ) أُخرج على حد حذف الزوائد.

---

(١) سورة النور آية ٣٦.

(٢) انظر صفحة ١٣٨ من الإقليد.

(٣) البيت من بحر الطويل نسبه سيبويه ١ :٢٨٨ للحَارِثْ بْن نَهِيكٍ كما نسب للبيد في زيادات ديوانه ص ٢٣٢ والصحيح أنه لنهشل بن حَرِّيّ كما بينه البغدادي في الخزانة ١ : ٣٠٩ وقد أفاض فيه الحديث بقوله : (وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حَرِّيّ - على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف - في مرثية يزيد وهي :

لَعَمْري لئن أمْسَى يَزيدُ بنُ نَهْشَلٍ حَشَا جَدَثٍ تَسفي عَليهِ الرَّوَائحُ

وموضعُ الشاهِد فيه (لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ) قال البغدادى في الخزانة ١ :٣٠٣ على أن الفعل المسند إلى (ضارع) حذف جوازا، أي (يبكيه) ضارع، وهذا على رواية لِيُبك بالبناء للمفعول ويزيد نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل، ففاعله(ضارع) ويزيد مفعوله ولاحذف ولا شاهد. وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري وعدَّ الرواية الأولى غلطًا. ا.هـ

(٤) سورة الحجر ية ٢٢.

. . . .

وَيُروى:

(لِيَبْكِ يَزِيدَ . . . .)

بفتح حرف المضارعة ونصب (يزيدَ) وارتفاع (ضارعٌ) بـ «يَبْكِ»، وَلَكِنْ أَيْنَ الحَصَى بالقِيعَانِ مِنْ فَرَائد نُحُورِ (الحُورِ)[1] الحِسَان؟ فإِنَّ النظم الأول مشتملٌ على جهاتِ حُسْنٍ قد حُرِمَها النَّظْمُ الثاني :-

- منها: أن الأول نائبُ منابَ الجملِ الثلاث دون الثاني على ما سلف الإيماء إليه والإيحاء به في الآية عِند فِسْرِ[2] الخُطبة.

- ومنها: أن (يزيدَ) في الأول مقصودٌ إليه بالذِّكر، لأنه فاعل وفي الثاني مُسْتَغْنىً عنه لكونه فضلة.

- ومنها: أنَّ أَوَّلَ الكلام في الأول غيرُ مُطمعٍ ذكرَ الثاني فوُرُودُ ذكرِه للسامع بعدَه كغنيمةٍ تَيسَّرُ له من حيثُ لا يَحْتَسِبْ بخلافه من النظم الثاني.

- ومنها: أن الكلام على النظم الثاني، كالمُتَنَاقِضِ من حَيْثُ الظاهر لأنَّ كون «يزيدَ» فَضْلة مؤذن بأنَ مِسَاسَ الحاجة إليه دون مِسَاسِها إلى الفاعل، وكونهُ مُقَدَّماً على الفاعل يؤذن بأنَّ الأمر على العكس والنظم الأول سليم عن هذا.

- ومنها أن الكلام في الأول يفيد استناد البكاء إلى الفاعل إجمالا أولا، وتفصيلا ثانيا، وفي الثاني: يفيد استناده إليه من وجه واحد[3]، فلنقتصر على ما ذكرنا فإنه كافٍ لمن أوتي حظا من سلامة الذوق واستقامة الطبع، فأما البليدُ فلا ينفعه التطويل، وإنْ تلونا عليه التوراةَ والإنجيلَ.

---

(١) مابين القوسين ساقط من ب.

(٢) انظر صفحة ١٣٨ من الإقليد.

(٣) انظر هذه الجهات في مفتاح العلوم ص ٧٨ - ٩٩.

... وَالمَـرْفُوعُ فِي قَوْلِهِمْ: هَلْ زَيْدٌ خرجَ؟ فَاعِلُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وكَذَلِكَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ وَبَيتِ الحَمَاسَةِ:

* إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا *

القـرينـة الثانية: كون الرافع مفسَّرا كأمثلته. فـ «هل» للاستفهام وهو مستدع للأفعال لوقوعه عن الحوادث، وكذا حرف الشرط (يقتضي فعلا)[1] لامتناع الشرط بدونـه، فيكون الفعل مضمراً بعدهما، والفعل الظاهر مفسرا له، وإنما تُرك ذكرُ الرافع مع القرينة الأولى لِرَومِ الاختصار ومع القرينة الثانية، إما لاتّباع الاستعمال الوارد على ترك نظائرِهِ وهي في نحو: «هَلْ زيدٌ خَرَجَ»؟ و:

٧٠ - . . . . (إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا)[2]

أو لاتِّباع الاستعمالِ الوارد على تركه كما إذا أَردت ضَرْبَ المَثَل بقولهم:

«لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»[3]

ثم إنَّ تركَ الرافع في بعض هذه الصور واجبٌ وفي بعضها جائز. فالواجب: أن تقوم قرينة تدلُّ على خصوصية ذلك الرافع ومعه ما يمنع مجيئَه.

والجائز: فيما عدا ذلك. * فالجائز ما ترك ذكره مع القرينة الأولى، إذ التركُ معها للاختصار، بقيام دليل يدل على خصوصيته وليس معه ما يمنع مجيئه، فإنك إذا قلت في جواب: مَنْ فَعَلَ؟ (فَعَلَ زيدٌ). كان مستقيما. والواجب ما ترك ذكره مع القرينة الثانية.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) سيأتي ذكره وتحقيقه بعد هذه الصفحة.

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢: ١٧٤، ٢٠٢ وسيأتي الحديث عنه مفصلا قريبا.

. . . .

وبيان المانع عن ذكر الرافع مَعها أنه لو ذكر لأدى إلى الجمع بين المفَسِّر والمُفَسَّرِ، فيصير الثاني مفسِّراً غَيْرَ مُفَسَّر، والأولُ مفسَّراً غيرَ مُفَسِّر[1].

وَأَوّلُ بيتِ الحَمَاسَةِ:

إذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ[2] . . . .

يقول: لو كنت من مازن ثم رامَ ظُلمي رائم لقام بنصري معشر فيهم خُشُونَةٌ وشدة وشوكة. (عند الحفيظةِ)؛ أي عندَ الغضب.

(واللُّوَثَةُ): الاسترخاء والضعف. يقول: فقومي بهم لُوَثة فلذلك استُبيحت إبلي.

---

(١) توضيح ذلك: في المثال (هل زيد خرج ؟) زيد فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (خرج) وقد امتنع ذكر المحذوف لئلا يجمع بين المفسِّر والمفَسَّر على نحو: (هَلْ خَرَجَ زَيدُ خَرَجَ ؟)، إذ الجمع بينهما يجعل الفعل الثانى غير مُفسِّرٍ وقد كان من قبل مُفسِّرا ويجعلُ الفعلَ الأول غير مُفسَّر وقد كان من قبل مفسَّرا. واذا أثبتَّ المحذوفَ انضامَتْ بلاغةُ النظم.

(٢) هذا ثانى بيت من البسيط من مقطوعة عدتها سبعةُ أبياتٍ عزاها المرزوقي فى شرح الحماسة ١: ٢٢ لبعض شعراءِ بلْعَنبر، وفى شرح التبريزى: واسمه قريط بن أنيف وأولها:

لَوْ كنتُ مِنْ مَازنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبلي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ويليه البيت الشاهد، ومعناهما كما ورد فى شرح الحماسة للمرزوقى ١: ٢٥ - ٢٦: لو كنت مازنياً لم تُغِرْ بنو اللقيطةِ على إبلي. إذن والله لقام بنصري: أي لتكفَّل به قوم أشداء عند الغضب إذا الضعيف لانا. وموضع الشاهد قوله: (إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا)، وَقَد علّق عليه المرزوقي بقوله: يرتفع «ذو» عند حذاق النحويين بفعل مضمرٍ الفعل الذي بعده تفسيره، وهو (لانَ). والتقدير: (إنْ لانَ ذُو لُوثَة لاَنَا). وإنما قالوا هذا لأن (إنْ) لما كانَ شرطاً كان بالفعل أولى، وعمله الجزم فيجب أنْ لا يفارق معموله في اللفظ والتقدير، وليس هذا موضع الكلام على من يجعل (ذو) بعد إنْ وما أشْبَهه مبتدأ. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٢٦.

وَفِي مَثَلِ العَرَبِ: (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)، وَقَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ عَلَى مَعْنَى: وَلَوْ ثَبَتَ . . .

قوله: «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي[1]».

يُحكى أَنَّ[2] حاتِماً الطَّائِيَّ أُسِرَ في بلاد عَنَزَةَ، فأمرته أُمُّ المنزل أن يَفْصِدَ ناقة لها، وكان من عادة الجاهلية أكل الفصيدةِ في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك: فقال: «هكذا فَزْدِي أَنَهْ»[3] فلطمته جارية بما فعل فقال: «لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي».

أي: لو لطمني من كان كُفُؤاً لي لهانَ عليَّ ذلك. وقيل: (معناه)[4] لو لطمتني حُرَّة، جعل السَوار علامة للحرّية، لأنَّ إماءَ العرب قلما تَلْبَسُ السِّوار. وهو مَثَلٌ للكريمِ يَجْني عليهِ اللئيم.

ويحتمل أن تكون (لو) للشرط، أو للتمني، ولا تخرج في الفصلين عن التمثيل. فإن كانت للشرط قُدِّر جوابها محذوفاً، وإن كانت للتمني لم تَحْتَجْ إلى تقدير جواب.

قوله: «على (مَعْنَى)[5] وَلَوْ ثَبَتَ»

معناه: ولو ثبت ﴿أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾[6]: فاعل (ثَبَتَ)، والتقدير: ولو ثَبَتَ صَبْرُهُمْ، لأنَّ «أنَّ مع اسمها وخبرها» في تقدير مصدر مضاف. تقول: «بلغني أن زيد

(١) ورد المثل بروايات متعددة في مواضع مختلفة. المقتضب ٣: ٧٧ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ و٢٠٢. وقد أشار إلى هذه الروايات المحقق الشيخ عضيمة في المقتضب ٣: ٧٧.

(٢) انظر القصة في الميداني ٢: ٢٠٢ وفي الأمير على المغني ١: ٢١٢.

(٣) شرح الشافية ٢: ٢٩٤.

(٤) سقط من ب.

(٥) ما بين القوسين سقط من ب وع والمثبت من الأصل.

(٦) سورة الحجرات آية ٥.

وَمِنْهُ الْمَثَلُ: (إلَّا حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّةٌ) أَي: إِنْ لاَ تَكُنْ لَكِ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ فإِنّي غيرُ أَلِيَّةٍ.

منطلق»، والتقدير: بلغني انطلاقُ زيد، وفي «أنَّ» معنى الثبوت، لأنه للتأكيد. وفيه إثبات، والترك هنا أيضاً من قبيل الواجب لقيام القرينة الدالة عليه، وهي ما في «أنَّ» من معنى الثبوت الذي ذكرنا، وهو في المعنى مفسّر، فكان مثل «استجارك» المتروك ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1].

والصبر: حبس النفس عن أن تنازع إلى هواها، قال تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ ﴾[2] وقولهم: (صَبَرَ عَنْ كَذا) محذوف منه المفعول وهو النفس، وهو حبس فيه شدة ومشقة على المحبوس، ولذا قيل (للحبس)[3] على اليمين، أو القتل: (صَبْرٌ).

قوله: «إلَّا حَظِيَّةَ فَلا أَلِيَّةَ»[4]

يقال: حَظِيَ حُظْوَةً فهوَ حظيٌّ، وهي حَظِيَّةٌ فعيلةٌ بمعنى فاعلة، وكذا «الأَلِيَّةُ» فَعِيلةٌ بمعنى فاعلة من (ألا)، يأْلُو: قَصَّر.

أي: إنْ لَم يكُنْ لك في النساء ذاتُ حَظٍّ منك، لأن طَبْعَكِ لا يلائم طباعَهُنَّ، فإني غيرُ مُقصِّرة في قصد الحُظْوَةِ.

يقال: إنَّ أصل ذلك: أن رجلًا كان لا تُحظى عنده امرأة، فلما تزوَّج هذه لم تَأْلُ جهدا في أن تحظى عنده، فطلقها، ولم تحظ، فقالت: (إلّا حظِيَّةٌ فَلا أَلِيَّةٌ).

---

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) سورة الكهف آية ٢٨.

(٣) في ب: «في الحبس».

(٤) الميداني ٢: ٢٠ قال الميداني: «والأليَّة: فعلية من الأَلْوِ، وهو التقصير، ونصب حَظِيَّةً وأَلِيَّةً على تقدير: إلا أكُن حَظِيَّةً فلا أكون ألية». أي لا أكون مقصِّرَةً.

فصار مثلاً في كل قضية كان الإنسان أهلاً لها مجتهداً فيها، ولكنها امتنعت عليه لِعَارضٍ عَرَضَ من غير جهة.

وإنمـا وجب التـرك[1] هنا لأن القرينة في أصل المثل دلت على المراد. فقد اشتملت على أمر يمنع مجيء ذلك الرافع المتروك وهو كونه مثلاً ويجوز أن نقدّر (كان) تامةً وناقصة لعدم الإخلال بالمعنى.

ويُروى: «حَـظِيَّةً» بالنصب أيضـاً، وهـو على هذه الـرواية من باب خبر (كان) المحذوف عامِلُهُ. وسيأتي الكلام فيه في موضعه.

أي: إن لم تكن من تتزوجها حَظِيَّةً عندك إما فَلا أَلِيَّةَ[2] فإنه إنْ نُصِبَ فانتصابه بكان المقدرة.

وإنْ رفع فَخَبَرُ مبتدإٍ محذوف تقديره: «فَأَنا غَيْرُ أَلِيَّةٍ»، أو خبر (إِنِّي)[3] على ما ذُكِرَ في المتن.

(١) نعني بالترك حذف الفعل.
(٢) امّا فلا ألية: أي إنْ ما تكن حظيَّةً فلا ألية. فأدغم إنْ الشرطية في ما وحذف فعل الشرط.
(٣) في ب وع: «إنَّ» والمثبت من الأصل.

* الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ *

هُمَا الْاسْمَانِ الْمُجَرَّدَانِ لِلإِسْنَادِ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ..

قوله: «المبتدأ والخبر».

ذكر المبتدأ والخبر بخصوصية اسميهما، وَحدَّهُما بحَدٍّ واحد، وَمَثَلُه غيرُ مستقيم، لما فيه من حَدِّ مُختلِفَين بحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك، الإنسانُ والفرسُ: جسم متحرك، قاصداً تحديدهما بذلك.

فإن قلت: من الجائز أن يكون حدَّهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، وهو كون كُلِّ واحد منهما مجرداً عن العامل، قلتُ: لو كان حدَّهما بذلك الاعتبار لذكر اسمهما من تلك الجهة العامة، ومثاله أن يقول:-

المرفوعان بالابتداء: هما الاسمان المجردان للإسناد.

ألا تراك تقول: الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الإنسان والفرس إذا أردت تحديدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، لأنَّ إطلاق الأخص باعتبار (مجرّد)[1] الأعم غير مستقيم، كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا، لأنها دلالة تَضَمُّنٍ وهي غير مستعملة، وإنما جمعهما بحدٍّ واحد، ولم يفرد كُلَّ واحدٍ منهما في التحديد، لئلا يرد عليه: «أقائمٌ الزيدان».

بيانه: أن النحويين إنما يميّزون المبتدأ بكونه مُسنداً إليه، والخبرَ بكونه مسنداً، فلو أفرد المبتدأ يرد عليه الجزء الأول في «أقائم الزيدان» لأنه مبتدأ، وهو مسند وليس بمسند إليه.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

ولو أفرد الخبر يلزم الجزءُ الثاني الثاني لأنه خبر وهو مسند إليه لا مسند، فإن قلت فَلِمَ لم يحدَّ باب (أقائِمٌ الزيدان) بحدٍّ آخر؟[1] وحدُّه: هو الصفة التي بعد حرف الاستفهام، وحرف النفي رافعة لظاهرٍ.

والثاني نحو: ما قائم غلاماك؟

قلت: أعرض عما ذكرت لاستلزامه أمرا مستكرها وهو التنويع في الحدّ، وما يقع في خبر المبتدأ من الجمل راجع إلى كونه اسما في التقدير، فلذا اغتفر قولهم في إنه اسم، لأنه في المعنى مفرد يحكم به على المسند إليه. وهذا لا يستقيم أن يكـون حرفـاً، لامتنـاع كونه أحد جزأي الجملة، لأنه يؤدي إلى انتفاء الحديث والمحدّث عنه، ولا أنْ يكون فعلاً، لأنَّ إسناده إِلى ما بعده لا إِلى ما قبله، فوجب أن يكون اسما.

---

(١) هذا جواب من الشارح على من يعترض على حد الزمخشري للمبتدأ لكونه غير جامع لمثل: (أقائم الزيدان) و (ما قائم الزيدان). وقد حده ابن الحاجب في الكافية ١: ٨٥ - ٨٦ بما هو أشمل من حد الزمخشري حين قال (فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام واقعة لظاهر مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان) وقال الرضي في معرض شرحه على الكافية ١ : ٨٦ (هذا هو حد المبتدأ الثاني، والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول فقالوا: إنَّ خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له فمن ثمة تمَّ بفاعله كلاما).

والمُـرادُ بالتَّجْـريـدِ إخْـلاَؤُهُمـا مِنَ العَوامِلِ التَّي هِيَ: (كَانَ وإنَّ وحسبْتُ وَأَخَـواتُهـا. لأَنَّهُمَا إذا لَمْ يَخْلُوَا مِنْهَا تَلَعَّبَتْ بهمَا وَغَصَبَتْهُمَا القَـرارَ عَلَى الـرَّفْـعِ، وإنَّمـا آشْتُـرِطَ في التَّجْرِيدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الإسْنادِ، لأَنَّهُمَا لَوْ جُرِّدَا لاَ لِلإسْنَادِ لَكَانَا في حُكْمِ الأَصْواتِ الَّتي حَقُّهَا أَنْ يُنْعِقَ بِها غَيْرَ مُعْرَبَةٍ، لأنَّ الإعْرَابَ لاَ يُسْتَحَقُّ إلَّا بَعْدَ العَقْدِ والتَّرْكِيبِ.

قوله: «والمراد بالتجريد إلى قوله... وغصبتهما القرارَ على الرَّفع».

ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر، ثم بَيَّن أن دخولها عليهما يخرجهما عن ارتفاعهما لكونهما يرجعان معمولين لها، وقال: تَلعَّبت بهما.

أما في باب (ظننت) فظاهرٌ لانتصابهما به، وأما في باب (كان) و(إنَّ) فالرفع لأحد الجزأين بهما غيرُ الرفع بالابتداء، فصح إضافة التلعُّب بهما إلى كلٍّ من تلك الأبواب.

قوله: «وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد».

لأنه المعنى الذي به حصل التركيب المقتضي[1] للإعراب، إذ لولا ذلك لكان حكمهما على ما ذكره من حكم الأصوات التي لا إعراب (لها)[2]، وشبههما بالأصوات في كونها غير معربة، لانتفاء مقتضى الإعراب ثم ذكر في باب البناء، أن بناء الأصوات لمانع وهو مناسبة مالا تمكن له، وانتفاء سبب الإعراب منافٍ لوجودِ المانع عنه، وبطلانُ مثله لا يخفى على من له (دراية)[3] وفطانة، فلعله أراد

---

(١) مقتضى الإعراب: هي العوامل التي تسبب التفريق بين المعاني.

(٢) في ب: (فيها).

(٣) في ب: (درية).

وكَـونُهما مُجرَّدَين للإِسْنَادِ هُوَ رافِعُهُمَا، لَأَنَّه مَعْنًى قَدْ تَنَاوَلَهُما مَعًا تَنَاوُلاً وَاحِدًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الإِسْنَادَ لَا يَتَأَتَّى بِدُونِ طَرفَيْنِ: مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيهِ، وَنَظِيرُ ذَلكَ أَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي كَأَنَّ لَمَّا ٱقتَضَى مُشَبَّهًا وَمُشَبَّهاً بِهِ كَانَتْ عَامِلَةً في الجُـزْءَين. وَشَبَهُهُمَا بالفَاعِلِ: أَنَّ المُبْتَدأَ مِثْلُهُ فِي أَنَّه مُسْنَدٌ إليهِ. وَالخَبَرُ في أَنَّهُ جُزْءٌ ثانٍ مِنَ الجُمْلَةِ.

بالأصوات الأصوات التي ينطق بها غير مركبة مثل: (ألف، با، تا) وأشباهها من المفردات، فبهذا يندفع ما ذكرنا من الفساد، ويظهر لما ذكره من التشبيه الصحة والسداد.

قوله: «وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما».

المراد بالرافع: عامل الرفع لا موجبه. فموجبه غير عامله. والموجب شبههما بالفاعل، والعامل: كونهما مجردين للإسناد، وليس كونهما مجردين للإسناد بلفظ، وإنما هو معنى يُعَبَّرُ عنه، وليس للسان فيه حظ[1].

فإن قلت: لا معنى للتجريد عن العوامل اللفظية غير عدم العوامل اللفظية فيلزم أن يكون عدمُ العوامل اللفظية عاملا.

قلت: المراد بالتجريد: كون المبتدأ أولا لثان، ذلك الثاني حديث عنه، كذا حُكِيَ عن الشيخ أبي علي[2]، وأنه وصف وجودي.

---

(١) توضيح ذلك: أن الإسناد في المبتدأ عامل معنوي وليس لفظيا.

(٢) جاء في كتاب المقتصد في شرح إيضاح أبي علي للجرجاني ١ : ٢١٥ : (وكان الشيخ أبوالحسن يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ: إنَّ عاملَ الرفع فيه هو كونه أولا لثانٍ ذلك الثاني حديث عنه، فهو بمنزلة أن تقول: إن العامل فيه تعرية من العوامل الظاهرة، لأنه لا يتعرى من العوامل حتى يكون أولا لثانٍ هو حديث عنه فاعرفه) وانظر شرح الكافية للرضي ١ : ٨٧.

وأظهر من هذا أن معنى قولهم: «تجريد الاسم من العوامل ليسند إليه» ليس بإشارة إلى أمر عدمي، لأنهم لا يعنون بذلك أن الاسم يكون موجوداً ومعه العوامل ثم تنزع عنه العوامل كما يُجرَّد الرجل من ثيابه، ويكون تجريدُه إعدام ثيابه، وإنما مرادهم بذلك: أن الاسم المعدوم، إذا أرادوا إيجاده يؤتى به بلا عامل، فعلم أن التجريد هو أن يؤتى به بلا عامل، والإتيان به بلا عامل لا يُشَكُّ في كونه أمرا وجوديا. هذا مذهب أصحابنا[1].

وذهب الكوفيون[2] إلى أن أحَدَهما يرفع الآخر، إذ لا ينفك أحدُهما من الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قائم» لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه، فلما لم ينفك أحدهما عن الآخر، واقتضى كلُّ واحد منهما صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه كما عمل «أَيًّا» في «تَدْعُوا»، و «تَدْعُوا» في «أَيًّا» في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[3] فالجواب أن العامل مَهْيَعُهُ[4] المسلوك أن يُقَدَّر قبل المعمول، فلو قلنا بأنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ لزم أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وهو محال.

والجواب الثاني: أن العامل في الشيء ما دام موجودا لا يعمل فيه عامل آخر، لامتناع دخول عامل على عامل، وقد صحّ قولك: «كان زيدٌ قائماً» بنصب الخبر «بكان» مع وجود «زيد» و «إنَّ زيداً قائمٌ»، بنصب الاسم بأَنَّ مع قيام (قائم)، فعلم أنَّ ما ذهبوا إليه باطل ليس تحته طائل.

---

(١) هذه هي المسألة الخامسة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول رافع المبتدأ والخبر، وتجد رأي البصريين على اختلافهم مبسوطا في الإنصاف ١ : ٤٤ - ٥١، وشرح ابن يعيش ١ : ٨٤ - ٨٥، وشرح الأشموني ١ : ٢٥٤.

(٢) الإنصاف ١ : ٤٤ وابن يعيش ١ : ٨٤.

(٣) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٤) مهْيَعهُ: سبيله وطريقه.

والجواب عن الآية[1]: أنا لا نسلم انجزام الفعل «بأيٍّ» إذ هو مجزوم «بإنْ» و «أيِّ» نائِبٌ عن «إنْ» فجهـةُ عاملية «أي» (هي)[2] تضمنهـا معنى «إنْ»، وجهـة المعمـولية لها: هي الاسمية، فاختلفت الجهتان فيجوز، بخلاف ما نحن فيه. فالجهتان متَّحِدَتان (لفظا)[3].

والجواب الثاني: أن كل واحد من «أيٍّ» و «تَدْعُوا» عاملا بلا خلاف فعملا. أما المبتدأ والخبر: فباقيان على الاسمية بلا خلاف، والأصل في الاسم أن لا يعمل.

فإن قلت: «الابتـداء لا يوجب الرفع، ألا تراك تقول: «زيداً ضَرَبْتُ» و «مَنْ جَاءكَ؟»، و«إنَّ زيداً قائم» فتبتديءُ بالمنصوب والمستكنِّ[4] والحرف. وشيء من ذلك ليس بمرفوع.

قلت: كل هذا مردود باطل، فإنَّ «زيداً» مُؤَخَّر تقديراً لكون رتبة المفعول بعد الفعل والفاعل، و «مَنْ» محكوم على موضعه بالرفع للابتداء، وتقديره: أَيُّ شخص جاءكَ؟ وعدم ظهور الرفع في لفظه لعلةِ بناءٍ عَرَضْتَ لَهُ. وإنَّ «أَيًّا» لم يحكم على موضعه بالرفع، لأنه لم يستحق الإعراب، وعدم عمل العامل في محل لا يقبل العمـل، لا يدل على عدم عمله في محل يقبله. كالسيف يعمل في محل دون محل، وعدم قطعه في محل لا يقبله لا يدل على عدم قطعه في محل يقبله، هذا هو الكلام مع الكوفيين.

---

(١) انظر هذا الرأي وهو في ابن يعيش ١ : ٨٤.

(٢) في ب : (هو) وصوابه المثبت من الأصل لمطابقة الخبر للمبتدأ.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٤) معنى المستكن المبهم في مَنْ الاستفهامية في المثال (مَنْ جاء؟) ولا يعرف هذا المستكن إلا بالجواب.

أما البصريون[1] : فقد اختلفوا في ارتفاع الخبر.

فقوم منهم رفعوه بالمبتدأ وَحْدَه[2]، لأن الابتداء عامل معنوي، والمعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين، وهذا القول ضعيف، لأنه لما وجب كونه عاملاً في المبتدأ، وجب أن يعمل في الخبر أيضا، لأنه معنى قد تناولهما إلى آخر ما ذكره المصنف في المتن.

وآخرون رفعوه بالابتداء والمبتدأ[3]، لأنَّ الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يعملا فيه لاشتراكهما في الملازمة له، وفي التقدّم والملازمة تأثير، ألا ترى إلى تأثير القطار[4] في الأحجار بدوام نزولها عليها، وحق العامل التقدم.

وهذا أيضا ضعيف، لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فعلم أن المبتدأ لا تأثير له فإضافة العمل إلى ما له من تأثير وهو الابتداء أولى.

والصحيح عند المحقِّقة[5] من حُذَّاق هذه الصناعة أن يرتفع بالابتداء وحده، كما ذكر في المتن، واستشهد لذلك بمسألة (كأنَّ)، ووجه الاستشهاد بها أن العمل في الجزأين في مسألة (كأنَّ) لاقتضاء التشبيه مشبها ومُشَبَّهاً به، فكذا هنا يلزم أن يعمل هذا المعنى في المبتدأ والخبر لاقتضاء الإسناد مسنداً ومسنداً إليه، لأنَّ الإسناد هو

(١) الإنصاف ١ : ٤٤.

(٢) من هؤلاء سيبويه ٢ : ١٢٧ وأبو علي وابن جني كما أشار إلى ذلك الرضي في شرح الكافية ١ : ٨٧ وانظر حاشية الصبان ١ : ١٩٣.

(٣) من هؤلاء المبرد في المقتضب ٢ : ٤٩، ٤ : ١٢، ١٢٦ وكذلك الكسائي والفراء ـ انظر الكافية وشرحها للرضي ١ : ٨٧.

(٤) القطار : جمع قطرة، وهو المطر (اللسان : قطر).

(٥) من هؤلاء الزمخشري والجزولي ـ انظر الكافية وشرحها: ١ : ٨٧.

* فصل * وَالمُبْتَدأُ عَلى نَوْعَيْن:
مَعْـرِفَةٌ وَهُو القِياسُ، وَنَكَرةٌ إما مَوْصُوفَةٌ كَالَّتِي في قوله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وإمّا غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ كَالَّتي فِي قَوْلِهم: أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؟ وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ. وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ. وَتَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ، وَعَلَى أَبيهِ دِرْعٌ.

الإِمالة، ولابُدَّ للإمالة من ممال وممال إليه، ثم شرع في تشبيههما بالفاعل.

ووجه التشبيه ما ذكره في المتن، وقد شُبِّهَا بالفاعل أيضا بافتقار كُلٍّ واحد منهما إلى جزءٍ ينضمُّ إليه كافتقار الفاعل إلى جزءٍ ينضم إليه.

قوله: «معرفة وهو القياس».

قضية القياس: أن يكـون المبتـدأ معـرفة، لأنَّ الكلام للإفهام، وتنكيره ينفِّر السامع عن استماع الحديث، وذلك مُخِلٌّ بالغرض من الكلام وهو الإفهام.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الفاعل معرفة. قلت: الفرق بين الموضعين أن الخبر في فصل الفاعل مقدم، فبتنكير الفاعل بعده لا يقع تنفير للسامع، لأنه لما استمع الخبر انقضى الأمر وتمّ، ولا يمكن أن يقال بعد ذلك إنه لا يُصغي إلى المتكلم ولا يسمع حديثه لكون المخبر عنه مجهولا، بخلاف المبتدأ فإنه إذا كان مجهولاً وهو مقدم على الخبر يمتنع عن استماع حديثه، ولا يسمع ما يلقى عليه من قديم الكلام وحديثه، فيقع الإخلال بما ذكرنا من الغرض، فثبت أنَّ قضية القياس أنْ لا تجيءَ النكرة مبتدأً، غير أنها جاءت في مواضع[1]:

---

(١) ذكر السيوطي من هذه المواضع في الأشباه والنظائر ثلاثين وَنيفاً ـ انظر الأشباه والنظائر ٢: ٥١ ـ ٥٣. ونقل الرضي في شرح الكافية من ابن الدهان أنَّ حُصول الفائدة هي المسوِّغ للابتداء بالنكرة حيثما وجدت هذه الفائدة

أحدها: أن تكون موصوفة نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[1] إنما جاز هذا لأنّ الصِّفَةَ تُنَقِّص من عموم اللفظ، ألا ترى إلى قوله ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ فإنه يدلُّ على أقل مما يدل عليه «عَبْدٌ» بدون الوصف فتكون النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة. فإن قلت: النكرة قبل انضمام الصفة إليها منفرة للسامع، فبعد ما وقعت منفرةً إياه لا يفيد جعلها بالصفة بمنزلة المعرفة.

قلت قولك أنها منفرة قبل انضمام الصفة إليها غير مسلّم، لأنه لما رسا في الأذهان، واستقر أن النكرة لا تقع مبتدأ لم يقع التنفير لعلم السامع أن المتكلم يُتبِعها ما يجعلها كالمعرفة.

وثانيها: أن تكون الكلمة مَصدَّرَةً بالاستفهام. إنما حَسُنَ هذا لكونه معرفة من حيث المعنى، لأنَّ تأويله: «أهذا الجنس في الدار أم ذلك الجنس؟».

وثالثها: أن تكون مصدَّرَةً بالنفي، وهو أيضا في تأويل المعرفة لما فيه من إفادة العموم، لأن الأصل كان أن يقال: «ما زيد خير منك» و«ما عمرو خير منك» و «ما بكر خير منك» إلى أن يؤتى على جميع أفراد تلك الأشخاص، فَرِيمَ الإيجاز فأُتي بحرف النفي، وقيل: (ما أَحَدُ خيرٌ منك)، فحصلت الفائدة مع التجنب عن التطويلِ المورثِ للسآمة.

قال: (وقال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة فأخبِرْ عَنْ أيِّ نكرةٍ شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت (زيد قائم) عُدَّ لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه وكذا تقول: كوكب انقضَّ الساعةَ ـ شرح الكافية ١: ٨٨ ـ ٨٩.

(١) سورة البقرة من آية ٢٢١.

أما حصول فائدة العموم: فلاقتضاءِ النفي إيّاها، إذ السَّلبُ عن واحد، سلب عن الجميع بخلاف الإثبات فنزل قولك: (ما أحد) بمنزلة ما هذا الجنس؟ وأما التجنب عن التطويل فواضح.

ورابعها: قولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[1]، فـ (شَرٌّ): (نكرةٌ)[2] غيرُ موصُوفَة ولا مُأَوَّلَةٍ بالجنس، (فكان)[3] ينبغي أنْ لا يُبْتَدأَ بها.

إلا أن المسوِّغَ للابتداء وجهان:ـ

أحدهما: أنَّ التنوين فيه بمنزلة الصفة، لأنه للتعظيم والتفخيم، ومن دأبهم أنهم إذا أرادوا غاية المبالغة في وصف شيءٍ أن يرموا به مُنَكَّرا غير موصوف إيذانا منهم بأنـه قد بلغ مبلغـا تقاصرت العبارات عن الإحاطة بكنهه، والاحتواء على وصفه، كما قال عز من قائل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4] أي هُدَى لا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ، وما نحن بصدده هو موضع للتفخيم، لأنَّ هذا المثل يضرب في ظهور مخايل الشر وأَماراته، والتقدير: (شر عظيم لا يحيط بكنهه الوصف، أَهَرَّ ذا نَابٍ».

والوجه الثاني: أنه فاعل من حيث المعنى، إذ المعنى: ما أَهَرَّ ذَا ناب إلا شَرٌّ، وهذا كقولهم: (أَمرٌ أقعَدَهُ عَنْ الخُروجِ)، و(مُهِمٌّ أَشْخَصَهُ) على معنى: ما أقعده عن الخروج إلا أمرٌ وما أشخصه إلا مُهِمٌّ. وَكَنْحوِ: «باللَّهِ» و «مِنْ أَحَدٍ» في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[5]، و(مـا جاءني من أحـد)، فهمـا فاعلان تقديرا، وإن كان الظاهر ينفي

---

(١) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ١: ٣٧٠ وقال: «وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأنَّ المعنى ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ. يضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخايله.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) سورة البقرة آية ٢.

(٥) سورة الرعد آية ٤٣، والإسراء ٩٦، والعنكبوت ٥٢، والأحزاب ٣ و٣٩ و٤٨، والفتح ٢٨.

. . . .

فاعليتهما لأنَّ الفاعل لا يكون مجرورا ولا بأس بأن يقع الفاعل منكَّرًا.

وخامسها: أن يكون الخبر ظرفاً مقدَّماً كمثاليه،[1]. ساغ الابتداء هنا (بالنكرة)[2] لقيامها مقام المعرفة في صحة الإخبار عنها، لأنك بقولك: «تحت رأسي سرج» أفدت المخاطب ما لم يكن يعرفه، إذ لم يتحقق عنده أنَّ تحت رأسك سرجا لا محالة. بخلاف قولك: (رجل منطلق) إذ من المعلوم عِند كل أحد أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق، فلا تحصل له فائدة جديدة، لأن الفائدة الجديدة هي أن يحصل للسامع ما عسى أن لا يحصل.

وقيل إنما جاز نحو «في الدار رجل»، وإنما اُمتنع «رجل في الدار» لَأنَّ «في الدار» في الأول تعيَّن للخبرية بخلافه في الثاني، لاحتمال أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر. فلا يلزم من جواز الأول جواز الثاني وهذا غير مستقيم لجواز «زيدٌ القائمُ» مبتدأ وخبراً مع مافيه ما ذُكِرَ من الاحتمال.

(وقيل)[3]: إنما جاز الأول، لأنَّ الخبر في معنى الصفة للنكرة المبتدأة لأنا حكمنا به عليها قبل ذكرها، فلم تأت إِلا بعد أن صارت كأنها موصوفة وأورد عليه جواز (قائم رجل) على أنه خبر مقدَّم.

وأجيب بأن الظرف المقدم (مُعَيَّن)[4] للخبرية، وبكثرة تصرفهم في الظروف، فلا يلزم من صحة ما فيه ما تعيَّن للخبرية، وكثر تصرفهم فيه صحة ما ليس كذلك.

وذهب الكوفيون[5] إلى أن المرفوع في نحو: «في الدار رجل» فاعل وكذا

---

(١) هما: «تحت رأسي سرج»، و«على أبيه درع».

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٣) في ب «قيل» وصوابه المثبت من الأصل لاحتياج الكلام في الاستئناف إلى حرف الواو.

(٤) في ب و ع: «متعين».

(٥) الإنصاف ١ : ٥١.

. . . .

المرفوع في مثل: «في الدار زيد» عامله (الفعل)[1]، المقدر، وهذا مردود لجواز قولك: «إن في الدار زيداً» ولجوازه في «في داره زيد»، لأن الضمير في «داره» يوجب أن يكون (تقديره)[2]: «زيدٌ في داره» وذلك يمنع كونه فاعلا. قيل: سئلت أمُّ «تأبَّط شرًّا» عن شجاعته، وكيف كان مولده فقالت: «ولقد حملتُ به في ليلة ظلماءَ، وإنَّ نطاقي لمشدود، وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع. وإنه والله شيطان. ماأريته قط مستثقلاً ولا ضاحكا، ولا همَّ بشيء مذ كان صبيًّا إلاّ فعَلَه[3].

قال فيه (أبو كبير)[4]:

٧١ ـ حَمَلَتْ بِهِ في لَيْلَةٍ مَزْؤودةٍ
كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[5]

قيل إن المرأة إذا أُكرهت في الوطءِ (أو وُطِئَتْ)[6] وهي مذعورة أَنجبتْ وأَذْكَرَتْ[7].

---

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ساقط من ب.

(٣) هذه القصة وردت بروايات متعددة ـ انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٨٧، والأغاني ١٨: ٢٠٩ والشعر والشعراء ٢٧١.

(٤) في الأصل و ع: «كثير» وهو تحريف ونقص وصوابه المثبت من ب.

(٥) هذا رابع بيت على بحر الكامل من مقطوعة شعرية لأبي كبير عدتها عشرة أبيات وقد وردت في شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٨٤ ـ ٩٢ وشرح أشعار الهذليين ٢: ٨٨ ـ ١٠٠. والزُّؤْد (بضم فسكون): الذعر. والمزؤود: المذعور ـ قال المرزوقي في شرحه: (كأنه لما وقع الزؤد والذعر فيها جعله لها، والأكثر في المجاز والاتساع أن ينسب الفعل إلى الوقت فيؤتى به على أنه فاعل، كما قيل: نهاره صائم، وليله قائم).
النطاق: ما تشُد به المرأة وسطها.

(٦) سقط من ب.

(٧) اذكرت: ولدت ذَكَراً.

* فصل * وَالخَبَرُ على نَوْعَيْنِ: مُفْرَدٌ، وَجُمْلَةٌ.
فَالمُفْـرَدُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: خَالٍ عَنِ الضَّمِيـرِ، وَمُتَضَمِّنٌ لَهُ وَذَلِـكَ: زَيْدٌ غُلاَمُكَ، وَعَمْرٌ مُنْطَلِقٌ.

قوله: «خالٍ من الضَّمير. . . . .»

كل ما كان اسما جامداً فإنه لا يحتمل الضمير عندنا، لأن الأصل في احتمال الضمير هو الفعل، لأنه لا يستقل بنفسه، بل يصحّ معناه بعد أن يسند إلى غيره «كقام زيد» وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إنما نوى فيها الضمير لما أنها أشبهت الفعل، وعملت عمله. فأما الاسم الجامِد فليس بشبيه بالفعل ولا عامل عمله فَحُرِم الضمير.

وذَهَب الكـوفيون[1] إلى أنَّ فيه ضميراً، ويؤولـون (غلامك) بمملوكك، وهذا مذهب مردوِد، لأنَّ صحة التأويل غير كافية في إلحاق الاسم بالفعل في العمل واحتمال الضمير، ألا ترى أن قولك «ضربي زيداً اليوم» و «هو عمراً أمسِ» غير سائغ، وإن كان الضمير وهو (هو) بمعنى الضرب لانتفاء الشبه اللفظي، إذ ليس (فيه)[2] من حروف الضرب شيء فكذا هنا ليس في (غلامك) من حروف مملوكك شيء، فلا يجوز أن يجرى مجراه في احتمال الضمير.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يجعل (منطلق) مع ما فيه من الضمير جملة، وهو (كينطلق) مع ضميره، و (ينطلق) مع ضميره جملة؟. قلت: الأصل في تضمّن الضمير هو الفعـل، والاسم فرع عليه في ذلـك، فلم يجعـل (منـطلق) مع ضميره كلامـاً (كينطلق) مع ضميره، حطًّا لرتبة الفرع عن رتبة الأصل.

---

(١) شرح ابن يعيش ١ : ٨٨.

(٢) في ب : (في الضمير).

وَالجُمْلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: فِعْلِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ وَشَرْطِيَّةٌ وَظَرفِيَّةٌ، وَذَلِكَ: زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوه، وَعَمْرٌو أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَبَكْرٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ، وَخَالِدٌ في الدَّار.

والوجه الثاني: أن الضمير في (منطلق) معمول له، واسم الفاعل لا يعمل إلا بالاعتماد على أحد الخمسة التي سيجيء ذكرها إن شاء الله تعالى، فلما لم يجيء معموله إلا بعد أن يعتمد على أحدها صار كأنّ ذلك المعمول ليس له، بل لأحد تلك الخمسة الذي تقدم عليه فيبقى «منطلق» في نحو: (زيد منطلق) كأنّه لا ضمير معه، فلا تكون الكلمة الواحدة جملة أو تقول: لما لم يظفر بمعموله إلا بعد تقدم أحد الخمسة صار ذلك الاسم الذي يرجع الضمير من (منطلق) إليه معدودا من جملة (منطلق) في كونه (كلاما)[1] فلا يكون (منطلق) بدونه (كلاما)[1].

قوله: «والجملة على أربعة أضرب...».

هذا من حيث الاصطلاح، ومرجعها إذا أنعمت النظر إلى اثنتين: (فعلية واسمية)[2]، غير أنّ الشرطية لما خالفت الظاهر لِجَرْي الجملة فيها مجرى الجزء، لافتقار الشرط إلى الجزاء، وأن الظرف لما لازمه إضمار الفعل، وناب هو عن الفعل في احتمال ضميره، وقيامه مقام خبر المبتدأ انفرد كلٌّ من الجملتين باسم، والأكثر على أن المقدّر في الظرف فعل كما اختاره المصنف وتقديره: «استقرَّ فيها» لأن التعلق في الأصل للأفعال، فإذا لزم (الفعل)[3] فالأصل أقرب. والذي يوضّح صحة هذا القول: وقوع الظرف صلة، لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة، ولا تتحقق الجملة إلا بتقدير الفعل.

---

(١) في ب: (جملة) وهو جائز إذا اعتبر كلاما مرادفا لجملة.

(٢) في ب: اسمية وفعلية.

(٣) في ب وع: (التقدير) والمثبت من الأصل.

وذهب (قومٌ)[1] إلى أن المقدَّر اسم والتقدير: (مُسْتَقِرٌّ)، لأنه خبر مبتدأ، والأصل فيه أن يكون مفردا، فكان تقدير الاسم أولى. والذى يدل على ضعف هذا القول: اتفاقهم على صحة قولك: «كل رجل في الدار فله درهم» بإدخال الفاء في الجواب على تضمّن المبتدأ معنى الشرط، مع أن الشرط لابد له من فعل، وإنما قدّم الجملة الفعلية لأنّ الفعل هو الأصل في الإسناد، والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه. والمبتدأ والخبر فرع عليهما، أما تقديمه الاسمية في حد الكلام فلأن الكلام فرع على الكلمة، وقد تقرر تقديم الاسم على الفعل فراعى ذلك الترتيب هنالك (ليطابق[2] الفرعُ الأصْلَ) (فإن قلت ما السرُّ في تقديم الجملة الفعلية على الاسمية؟ قلت: السر في ذلك أن الفعل هو الأصل في الإسناد إليه والمبتدأ والخبر فرع عليهما، فإن قلت: فما باله قلب الأمر وعكسه في ذكر حد الكلام حيث قدّم الاسمية على الفعلية هنالك وقال: وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: «زيد أخوك» ثم قال أو في فعلٍ واسم ونحو قولك: ضرب زيد؟ فلابد لهذا من سرٍّ مكنون.

قلت: قد أصاب المَحَزَّ وطَبَّق المَفْصِلَ في ذلك، لأنه في مقام ذكر الكلام وهو فرع على الكلمة، وقد استقر تقديم الاسم على الفعل في الأصل الذي هو الكلمة، فلزم أن يراعى ذلك الترتيب في الفرع، الذي هو الكلام، رومًا للمطابقة بين الأصل والفرع)[3]

---

(١) في الأصل: (القوم) وصوابه المثبت من ب إذ لا حاجة للتعريف.

(٢) في الأصل: «ليطابق الفرع» وهو نقص والمثبت من ب و ع.

(٣) ما بين القوسين ابتداء من قوله: فإن قلت ما السر؟، وانتهاء بقوله: بين الأصل والفرع ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل.

*** فصــل * وَلاَبُــدَّ في الجُمْلَةِ الـواقِعَــةِ خَبرًا مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَى المُبْتَـدَأ، وَقَـوْلُكَ: في الدَّارِ: مَعْنَاهُ: آسْتَقرَّ فِيهَا. وَقَدْ يَكُونَ الرّاجِعُ مَعْلُومـاً فَيُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ وَذَلكَ فِي مِثْلِ قَوْلهِم: البُرُّ الكُرُّ بستِّينَ، وَالسَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾.**

قوله: «وَلاَ بُدَّ في الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَراً مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إلى المُبْتَدَأ».

اشتـرط ذكـر يرجـع منها إليه، لأنَّ الجملةَ مستقلة بنفسها أجنبية عن الاسم الأول. فاشتـرط الذكر الراجع ليربطها به، فأما قولهم: (البُرُّ الكُرُّ بِستِّين)[١]، فالأصل: (البُرُّ الكُرُّ منهُ بِستِّين). فالبُرُّ مبتدأ و «الكُرُّبستين» مبتدأٌ وخبر وقعا خبراً للمبتدأ الأول. والضمير من «منه» راجع إليه، وأقيمت الحالُ الناطقة مقامه.

وأَحْسِنْ بقولِ أبي العَلاء:

٧٢ ـ وَقَدْ تَنْطِقُ الأشيَاءُ وِهِيَ صَوَامِتٌ وَمَا كُلُّ نُطْقِ المُخْبِرِينَ كَلاَمُ[٢]

وعلى هذا «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم» أي منه بدرهم. وقوله (عز وجل): ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾[٣] الآية، فاللام في «لَمَنْ» للابتداء «وَمَنْ» موصولٌ وَ «صَبَرَ وَ غفرَ» صِلَتُه، والموصولُ معَ صِلَتِهِ بمنزلة المفرد، فيكون بمنزلة «زيد» في «زيدٌ منطلقٌ» و: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[٤]: جملة وقعت خبراً، وهي عاريةٌ عن الذكر العائد إلى

---

(١) الكُرُّ: مكيال لأهل العراق قال في اللسان: وهو عند أهل العراق ستون قَفيزا ـ اللسـان (كرر) والقفيز هو ثمانية مكاكيك عند أهل العِراق. والمكوك: صاع ونصف. اللسـان (قفز) و (مكك).

(٢) البيت على بحر الطويل ـ انظر شروح سقط الزند ٢: ٦٠٧ والجامع في أخبار أبي العلاء ٢: ١١٢١.

(٣) سورة الشورى آية ٤٣.

(٤) سورة الشورى آية ٤٣.

* فصل * وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأ كَقَوْلِكَ : تَمِيمِيٌّ أَنَا وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ ، وكَقَولِهِ تعَالَى : ﴿ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ ﴾ و﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ . الْمَعْنَى : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَعَدَمُهُ .

المبتدأ كما ترى، وتقديره[1] والله أعلم : «إنَّ ذلك منه لمِن عزمِ الأمور» .

قوله : «كقولك تَمِيمِيٌّ أَنَا . . . . . .»[2]

(أنا) : مبتدأ، لأنه محكوم عليه، و «تميمي» : خبره، لأنه محكوم به لأنه حكم على «أنا» بأنه منسوب إلى بني تميم، والتقديم لإفادة التخصيص، إذ هي لازمة للتقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني يقولون في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٌ ﴾[3] قدّم الظرف وهو «فيها» على المنفيّ تعريضا بخمور الدنيا، وأن المعنى : هي على الخصوص، لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا .

ويقولون في قوله عز وجل : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾[4] يمتنع تقديم الظرف (على اسم «لا»)[5] لأنه إذا قُدِّم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن، ويرجع دليل خطاب على أن في سائر كتب الله (تعالى)[6] ريبًا[7] فقولك «تميميٌّ أنا» : لتخصيصك عند المخاطب بأنك من بني تميم لا من غيرهم، تقول هذا لمن ردَّدَك بين بني تميم وغيرهم أو لمن نفاك عن بني تميم وألحقك بغيرهم .

---

(١) انظر هذا التقدير في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ : ٢٨٢ .

(٢) سيبويه ٢ : ١٢٧ .

(٣) سورة الصافات آية ٤٧ .

(٤) سورة البقرة آية ١ ، ٢ .

(٥) ما بين القوسين ورد مكانه في ب : (على الاسم) .

(٦) في ب : (سبحان) .

(٧) انظر هذه المسألة في الكشاف ١ : ١١٤ ـ ١١٥ ، والبحر المحيط ١ : ٣٧ .

وكذا القول في «مشنوءٌ من يشنُؤك»[1] والمعنى: الذي يبغضك مُبْغَضٌ لا غيره، وقيل: إنما جاز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنَّ المتكلم إذا قال «زيدٌ» من «زيدٌ ذاهبٌ»، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه ذاهب، أو عائد، أو قاعد إلى ما يطول ذكره. فإذا قدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال الناشىء من الاحتمال، وعلى هذا المنــوال قولـه علت كلمتـه: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[2] فـ (أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) في موضع الابتداء، و (سواء): خبر مقدم، والفعل أبداً خبرٌ لا مخبر عنه وإنما صحّ الإخبار هنا، [لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى[3]. والعرب قد يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بيِّنـاً. منه قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» معناه: لا يكن من أكل السمك وشرب اللبن وإن كان (ظاهر)[4] اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل. والهمزة و «أم» مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسا.

قال سيبويه[5]: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك: (اللهم اغفر لنا أيتها العِصَابَة)، يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام، كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء)، وتقديم «سواء» هنا لكون العناية بتقديمه أكمل، والاهتمام بذلك أتم، وذلك لفرط عنادهم، وغلو عتوهم في

(١) انظر سيبويه ٢: ١٢٧.

(٢) سورة البقرة آية ٦.

(٣) هذا التعليل ابتداء من قوله: (من جنس الكلام) وانتهاء بقوله: (على صورة النداء ولا نداء) قد ورد بنصه وفصه في الكشاف ١: ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) الكتاب: ٣: ١٧٠.

الكفر بحيث لا يترجَّح واحد من الإنذار وعدمه على الآخر. فأمَّا إذا أُخِّر ففيه توهم أن يترجح الإنذار تقديرا بوجه، وما ذكره من أن «سواء» خبر مقدم قول الأكثر[1]

وذهب كثير من الناس إلى أن «سواء» خبر «إن» المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[2] و ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[3]: فاعل (سواء)[4]. والآية على هذا القول ليست من هذا الباب.

والصحيح: قول الأكثر، لأنَّ (سواء) ليس بصفة في أصل وضعه فإجراؤه على باب الاسمية بجعله خبرا للمبتدأ أولى من إجرائه على باب الوصفية، فلو كان في الأصل صفة لكان تقدير (أأنذرتهم) فاعلا أحسن. فقولك: (مررتُ برجلٍ ظريفٍ غلامُهُ) بجرِّ (ظريف) أَحسن من رفعه. وقولك: (مررتُ برجلٍ سَواءٌ هو وأَبُوه) برفع (سواءٌ) أحسنُ من جرِّه، فكذا فيما نحن فيه جَعْلُه خبرَ مبتدإٍ أولى من جعله رافعاً لما بعده.

وذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ (سواءٌ) مبتدأٌ، لأنَّ الجملة لا تقع مبتدأ وهو مردود بأنَّ المعنى: «سـواءٌ عليهم الإنـذار وعدمه»، وبأن الجملة إذا وقعت خبراً يلزم عود الضمير منها إلى المبتدأ ولا ضمير يعود إلى «سواء» فيبطل ما قال.

---

(١) انظر هذه الآية وما يحتملها من وجوه الإعراب في التبيان ١ : ٢١.

(٢) سورة البقرة آية ٦.

(٣) سورة البقرة آية ٦.

(٤) في ب: (لسواء) والمثبت من الأصل وع.

وَقَدْ اَلْتُزِمَ تَقْدِيمُهُ فِيما وَقَعَ فِيهِ الْمُبْتَدأُ نَكِرةً وَالْخَبَرُ ظَرْفاً، وَذلِكَ قَوْلُكَ: في الدَّارِ رَجُلٌ.

قوله: «وقد التزم تقديمه».

قيل: ليكون تنبيها إلى أنه خبر لا نعت، لأنَّ الظرف (إذا تأخَّر)[1]، عن المنكّر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر (لاستدعاء المنكّر في مقام الابتداء أن يوصف لتقوّى بذلك الفائدة، ولصلاحية الظرف أن يكون من صفاته ولذا لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفا.

قال الله تعالى: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[2] فعلم أن الظرف إذا تأخَّر عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى منه بالحمل على الخبر)[3]. فلما قُدِّم تَعَيَّنت الخبرية، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف. وهذه النكتة تشير إلى أن لزوم التقديم هنا، للهرب عن الالتباس، وهي جيدة لو لم يرد عليها جوازُ «زيدٌ القائم» ونحوه مع ما فيه من الالتباس بين كونه خبرا و(بين)[4] كونه صفة.

والذي يعوَّل عليه ما ذكرنا في صحة: «في الدار رجل» وامتناع «رجل في الدار».

---

(١) في ب وع: (بتأخره).

(٢) سورة الأنعام آية ٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وأما سَلامٌ عَلَيْكَ، وَوَيْلٌ لَكَ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِن الأَدْعِيَةِ فَمَتْرُوكَةٌ عَلَى حَالِهَا إذا كَانَتْ مَنْصُوبَةً مُنَزَّلَةً مَنْزِلَةَ الفِعْلِ.

وَفي قَوْلِهِمْ: أَيْنَ زَيْدٌ؟ وكَيْفَ عَمْرٌو؟ وَمَتى القِتَالُ؟

قوله: «وأمَّا سلامٌ عليكَ......»

يريد أن هذه الأدعية في الأصل مصادر منصوبة، سادّة مسدَّ أفعالها لكن عُدل بها عن انتصابها إلى ارتفاعها، للدلالة على ثبات معَانيها ودوامها والدليل على ما ذكرنا: قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَامًا ﴾[1] أي نُسلّمُ عليكم سلاما. وإبراهيم عليه السلام قال: ﴿ سَلَٰمٌ ﴾[2] بالرفع، ليكون (دلالة)[3] على ثبات معناه ودوامه، وقصده بذلك أن يُحَيِّيهم بأحسن مِمَّا حَيَّوه به، أخذاً بأمر الله تعالى.

و(الويل): نقيضُ الوأْل[4]، وهو النجاة، يقال للمدعوِّ عليه بالهلاك: «ويلاً له»، فينصب نصب المصادر، ثم يرفع رفعها[5] لإفادة معنى الثبات والدوام.

قوله: «وفي قَوْلِهِمْ:أَيْنَ زَيْدٌ؟»

هذا معطوف على قوله فيما وقع فيه المبتدأ نكرة، (والتقدير)[6] في أمثلته المذكورة: «زيدٌ أين؟» و «عمرٌو كيف؟» و «القتالُ متى؟» فـ (زَيْدٌ)، و (عمرٌو)، و(القتالُ): مرتفعة بالابتداء و «أين» و «كيف» و «متى»)[7] أخبار لها. وإنما التزم تقديم هذه الأخبار لما فيها من معنى الاستفهام، وله صدر الكلام.

---

(١) سورة الحجر آية ٥٢ والذاريات آية ٢٥.

(٢) سورة الذاريات آية ٢٥.

(٣) في الأصل (دالة) والمثبت من ب وع.

(٤) الوأل: معناه في اللسان الملجأ. من وَأَلَ إليه وأْلاً: أي لجأ.

(٥) سيبويه: ١: ٣١٩.

(٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، وبدونه يختل المعنى والمثبت من ب وع.

(٧) في ب وع: «أين ومتى وكيف» والمثبت من الأصل.

فإن قلت: هل يجوز أن يقال : (متى بكر أو خالد ونحو ذلك؟). كما قال: (أين زيد؟) قلت: لا لأنَّ (متى) ظرف زمان، وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأشخاص بل تكون أخبارا عن الأحداث، لأن زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما كالأحداث، (فزيد) يوم الجمعة هو الذي كان يوم الخميس، فلا يكون في وقوعها أخبارا عن الأشخاص فائدة، بخلاف ما إذا وقعت أخبارا عن الأحداث.

أما ظروف الأمكنة فتقع أخبارا عن الأشخاص لحصول الفائدة بتغيّر أحوالها مع الأمكنة، لأنَّ (زيداً) مرةً يكون في الدار وتارةً في السوق، وكرَّةً في المسجد، وغير ذلك. (والمعاني)[1]بمنزلة الجثث في امتناع وقوع ظرف الزمان خبراً عنها.

وقولهم «الليلة الهلالُ» على تأويل: حدوثُ الهلالِ.

وقولهم: (اليومَ يومُك)، تأويله: اليومَ حصولُ الحينِ المنسوب إليك). لأنه (قد يطلق)[2]اليوم بمعنى الحين نحو: (أتيتك يومَ فلان أمير).

(١) في ب: (والأمكنة والمعاني). والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب : (قد أطلق) والمثبت من الأصل وع.

* فصـل * وَيَجُـوزُ حَذْفُ أَحَـدِهِمَـا، فَمِنْ حَذْفِ المُبْتَـدأ قَوْلُ المُسْتَهِلِّ: الهلالُ واللهِ. وَقَوْلُكَ وَقَدْ شَمِمْتَ رِيحاً: المِسْكُ وَاللَّهِ. أَوْ رأَيْتَ شَخْصاً فَقُلْتَ: عَبْدُ اللّهِ وَرَبي وَمِنْهُ قَوْلُ المُرَقِّش:-

* لَا يُبْعِدُ اللّهُ التَّلَبُّبَ وَالغَارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعَمْ *

قوله: «ويجوز حذف أَحَدِهِمَا»

جواز حذف المبتدأ فيما إذا كان السامع عارفا منك القصد إليه عند ذكر الخبر، والترك راجح. إما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر كما في أمثلته الثلاثة. فقول المستهل[1] «الهلالُ والله» ينادي بأن المراد: «هذا الهلال والله»، وذلك عن ترائي النـاس الهلال، فلا حاجة إلى ذكر (هذا) لقيام قول المستهل قرينة دالة عليه، فيكون ذكره عبثا بناء على ما ذكرنا من الظاهر. وكذا في المثالين الأخيرين.

وإما لضيق المقام كقول المرقش[2]:

«٧٣ - . . . . إِذْ قَالَ الـخَـمِـيسُ نَعَـمْ»[3]

أي: (هذه نَعَمٌ فَأَغِيُروا عَلَيْهَا). والمرقِّش بتشديد القاف وكسرها.

وأولـــه:

لَا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلَبُّبَ والغَاراتِ

والتَّلَبُّبُ: التَّحَزُّمُ والتَّشَمُّرُ، ومثل هذا البيت قول من قال:

---

(١) المُسْتهِلُّ: طالبُ الهلال: قال ابن يعيش ١ : ٩٤ : كما يقال لطالب الفهم مُسْتفهم، ولطالب العلم مُسْتعلم.

(٢) المرقِّش: هو عمرو بنُ سعد بنُ مالك بن ضُبيعَة بن ثَعْلَبَة وهو عم المَرقِّش الأصغر الذى هو عم طرفة بن العبد. والمُرقِّشانِ كلاهُما من مُتَيَّمي العَرَب وعشاقهم. انظر المؤتلف ١٠٢.

(٣) هذا عجز بيت وصدره ما ذكره المؤلف وترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة للمرقش على بحر السريع وعدتها خمسة وثلاثون بيتا - انظر الأصمعيات ٢٣٥ - ٢٤١ ولا يُبْعد: أي لا كان آخر عهدي به. والتلبُّبُ: لبس السلاح كله.

وَمِنْ حَذْفِ الخَبَرِ قَوْلُهُمْ: خَرَجْتُ فإِذَا السَّبُعُ، وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

* فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ *

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ فَيَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ، أي فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلُ.

وَقَدِ التُزِمَ حَذْفُ الخَبَرِ في قَوْلِهِمْ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا، لِسَدِّ الجَوَابِ مَسَدَّهُ، وَمِمَّا حُذِفَ فِيهِ الخَبَرُ لِسدِّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ قَوْلُهُمْ: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَضَرْبِي زَيْداً قَائِماً، وَأَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً، وأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً وَقَولُهُمْ: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ.

---

٧٤ ـ قالَ لي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وحُزْنٌ طويلُ[1]

حذف المبتدأ وهو «أنا» لضيق المقام. وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقـولك: (خالقٌ لما يَشاءُ)، (فاعِلٌ لما يريد)، أي: اللهُ. أو ادِّعَاءً، أو لغرض سِوَى ما ذكرنا مناسب.

وأمـا حذف الخبـر: ففيمـا إذا كان ذكر المبتدأ بحال يعرف منه الخبر والترك راجح. إما لقصد الاحتراز عن العبث كقولك: (خرجتُ فإذا السَّبُعُ) أي فإذا السَّبُعُ حاضر، لأن إذا للمفاجأة، وهي تدل على الوجود، فإذا أردت ذلك الوجود المطلق

والخميس: الجيش، والنَّعَمُ: الإبل: أي إذا قال الجيش هذا نَعَمٌ فأغيروا عليها. والنَّعم: مذكر. قال الفراء في المذكر والمؤنث ص٨٨: يقال: هذا نَعَمٌ واردٌ. والشاهد في (نَعَمْ) حيث وقعت خبراً عن مبتدأ محذوف. جاء في المفصل شرح وتحقيق النعساني ص ٢٥: وليست (نعم) هذه حرف جواب كما أعربه بعض المعربين ثم طلب الشاهد في البيت فلم يجده.

(١) هذا بيت من الخفيف ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز ص٢٥٢ من غير عزو. وقد حذف الشاعر منه المبتدأ الذي تقدير (أنا) قبل قوله عليل.

. . . .

جاز حذف الخبر، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياما أو قعودا أو ما أشبه ذلك، فلابد من ذكره لعدم دليل يدل على حذف هذا الخبر.

وقوله:

٧٥ـ أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[1]

أي أنت ظبية. والوعساء: الأرض اللينة ذات الرمل، وجُلاجل: يروى بالحاء والجيم. وقد روي بالحاء بخط التبريزي.

وإما لطلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره أخرى كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2] فإن قلت: حذف المبتدأ أولى في هذه الآية أم حذف الخبر؟ قلت: حذف المبتدأ أولى من أوجه منها:ـ

ـ أنَّ حذفَ المبتدأ في كلامهم أكثر، فاختيار الأكثر أولى.

ـ ومنها أنَّ الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له، فحذف المبتدأ يُحصِّل هذا المعنى بخلاف حذف الخبر، إذ ليس فيه إخبار بقيام الصَّبر به، بدليل صحة قول قائل: (الصَّبْرُ الجميلُ أجملُ) ولم يرزق منه شيئا.

---

(١) هذا عجز بيت لذى الرُّمة في ديوانه ٢ : ٧٦٧ والبيت بتمامه:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بيْنَ جُلاجِلٍ وَبيْنَ النَّقا آأنْت أمْ أُمُّ سَالِمِ

وترتيبه الرابع والأربعون من قصيدة لذي الرمة وعدتها ستون بيتا من الطويل قالها في مدح الملازم بن حُريث الحنفي ومطلعها:ـ

خليليَّ عُوجَا الناعجاتِ فسلِّما على طَلَلٍ بيْنَ النَّقا والأخارِمِ

انظر ديوانه: ٣: ٧٤٥ـ ٧٧٦. والبيت من شواهد سيبويه ٣: ٥٥١ وفي شرح شواهد الشافية للرضي: ٣٤٧ وموضع الشاهد فيه: حذف الخبر على تقدير: أأنت ظبية أو أأنت هي أمْ أُمُّ سالِمِ.

(٢) سورة يوسف آية ١٨.

ـ ومنها أنّ قيام الصَّبرية قرينة حالية تدل على المبتدأ، فيحسن حذفه بخلاف حذف الخبر، لعدم قرينة لفظية، ولا حالية تدل على خصوصية الخبر المحذوف.

وإما لاتباع الاستعمال كما في أمثلته الباقية، ومعنى سد جواب «لولا» مسد خبر المبتدأ: كونه دالا عليه، وأنه كذلك، لان امتناع الثاني لما جعل معلولا للأول، وهو موجود حُكم على الأول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علته، فثبت أن التقدير: (لولا زيد موجود لكان كذا)، فلما كان الجواب سادّا مسده وقد طال الكلام بالجواب في نحو: (لولا زيد موجود لكان كذا وكذا) لزم حذفه والضمير في (لسَدَّ غيره) يعود إلى الخبر.

أما «قائم» في : (أقائم الزيدان) فإنه اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل إذا اعتمد على همزة الاستفهام، فعمل الرفع في (الزيدان). فقولك: (أقائم الزيدان)، بمنزلة: (أيقوم الزيدان)، ولكن ارتفاع (قائمٌ) بالابتداء، لأنه وإن تنّزل منزلة الفعل، فإنه يمتنع أن يحرم من إعراب الأسماء كما لم يحرم من التنوين الذي هو من خصائص الاسم. فكما أن «زيد» في: «أزيدٌ قائم» مبتدأ، كذلك «قائمٌ»[1] في: (أقائم الزيدان) لتعريهما عن العوامل اللفظية. و(الزيدان): خبرٌ عنه من حيث اللفظ لا من حيث المعنى، لأنَّ (قائم) بمنزلة الفعل، فلا يمكن أن يخبر عنه بشيء إذ الخبر لا يكون مخبرا عنه، وإنما صح هذا من حيث إن الغرض من الكلام أن يكون حديثاً ومحدَّثا عنه، وقد حصل. فالحاصل أن «قائم» مبتدأ في اللفظ، والزيدان خبره، وخبر في المعنى و (الزيدان) مخبر عنه، وليس لك أن تقول: (الزيدان) مبتدأ و «قائم» خبر مقدم، والخبر وفق المبتدأ في الإفراد والتثنية

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وبدونه لا يكتمل المعنى.

. . . .

وغيرهما. فيلزم أن يقال: (أقائمان الزيدان)، فلما لم تقل: (أقائمان) وجب أن يكون ارتفاع «الزيدان» بالفاعلية، وقد سدَّ مَسَدَّ الخبر.

وإنما ذكر الحذف هنا على سبيل المسامحة، تسهيلا للأمر على الطلبة، إذ لا حاجة (فيه)[1] إلى خبر إذا أنعمت فيه نظرك لأنه سمي «قائم» في (أقائم الزيدان) مبتدأ، لأنه اسم مجرد له صدر الكلام، والمبتدأ في التحقيق: هو الاسم المجرد الذي له صدر الكلام، ولكنه في التقدير بمعنى: (يقوم)، وهو خبر ولا حاجة للخبر إلى خبر.

و(أَمَّا ضربي زيداً قائما)، و(أكثر شربي السَّويقَ مَلْتُوتا):
(فضربي): مبتدأ، و(زيداً): مفعول بمنزلة: (ضربَ عمروٌ زيداً)[2]

ولا ذكر لخبر المبتدأ فوجب أن يكون مضمراً، والتقدير: (ضربي زيداً إذا كان قائماً)، (فإذا): ظرف زمان جعل خبراً عن (ضربي) كما تكون سائر الظروف أخباراً عن المصادر، نحو: (المسيرُ يوم الجمعة)، ومتعلِّق الظرف وهو: (حاصل) في قولك: «ضربي زيداً حاصل (إذا كان قائماً[3])» محذوف، لأن الظرف إذا وقع صلةً لموصول أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو خبرا لمخبر عنه، تعلّق بمحذوف إذا كان متعلّقه عامّا وهو مطلق االوجود كما في قولك: «الذي في الدار زيد» و «مررت برجل أمامك» و «لقيت زيداً عندك» و «عمروٌ من الكرام» والمقدرُ في كلٍّ (حَصَلَ) أو نحوه و (كان) تامةٌ بمعنى: (حَدَثَ) و(وجد)، وفيها ضمير

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.
(٢) في ب وع: «ضرب زيد عمرا» والمثبت من الأصل.
(٣) في ب: «إذا كان كذا» والمثبت من الأصل وع.

لزيد، و «إذا» : مضاف إليها كما تضاف سائر ظروف الزمان إلى الجمل نحو قولك : «زمن يكون قائماً» و«قائما» : حال من «زيد» فلا يصح أن يكون خبراً للمبتدأ، فلو لم يقدَّر ما ذكرنا من الإضمار صار بمنزلة أن تقول: «ضربي زيداً» وتسكت فعلم أن التقدير ما ذكرنا، لكنهم استغنوا عن ذكر قولك : (إذا كان) لدلالة (قائما) عليه، لكـونه متعلقا (بكان) في : (إذا كان)، كما يتعلق «بوُجِدَ» إذا قلت: (وُجِدَ زيدٌ قائما)، يوضحه أنك لو سئلت عن وقت الضرب قلت: (حين قام زيد)، أو (حين يكون قائما)، ولا تقول: (قائما) وتسكت. وهذا معنى قولهم: «إنَّ قائماً سدَّ مسد خبر المبتدأ» أي أنه دلَّ عليه إذ يعلم أنّ المعنى : (ضربي إياه وقت قيامه). وعلى هذا التقدير والتقرير: «أكثر شربي السَّوِيق ملتوتا».

وذهب أكثر الكوفيين[1] إلى أن التقدير: (ضربي زيداً قائما حاصل) فالحال على هذا من تتمة المبتدأ. وعلى المذهب الأول من تتمة الخبر، والصحيح هو الأول.

بيانه : أن المعنى في (المسألتين)[2] (ما ضربتُ زيداً إلا قائماً)، و(ما أكثرُ شربي السَّـوِيقَ إلا مَلْتُوتاً) وهذا المعنى لايستقيم إلا على المذهب الأول، لأنَّ مصدر المبتدأ إذا أضيف عَمَّ بالنسبة إلى ما أضيف إليه. كأسماء الأجناس. فالماء في قولك: «ماء البحار» حكمه كذا يعم جميع مياه (البحار)[3]، وكذا «عِلْمُ زيد» حكمه كذا يعم جميع علمه، والمصدر في «ضربي» قد وقع عاما غير مقيد بالحال على المذهب الأول، إذ هي من تتمة الخبر، ثم أخبر بحصوله في حال القيام فيلزم أن

---

(١) نقل السيوطي في الهمع ١ : ١٠٦ عن البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين أنهم قدروه (ثابت) أو (موجود) بعد قائما.

(٢) في الأصل وع (مسألتي) والمثبت من ب.

(٣) في الأصل «البحور» وهو جائز والمثبت من ب وع.

يقع الخبر عن جميع المخبر عنه. فلو ذهبت إلى المذهب الثاني يلزم الإخبار عن (ضربِ زيدٍ) في حال القيام، فلا يبقى العموم، فلو قدّرت (ضربا) في غير حال قيامه لم يكن متناقضا، لأنَّ الإخبار عن شيء خاص بالحصول، لايأبى إخبارك عن غيره بالحصول، فلا يستفاد معنى قولك «ما ضربت زيداً إلا قائماً» وكذا لايلزم من الإخبار عن أكثر الشرب للسويق الملتوت (بالحصول)[1] أن لايكون شَرِب سويقا غير ملتوتٍ أضعافه، فمن الجائز أنه شَرِبَ سويقا ملتوتا عشرَ مرات، وسويقا غير ملتوتٍ مائةَ مَرَّةٍ. فإذا أراد أن يخبر عن تسعة من الأول[2] فإنه يقول: «أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل»، فلايلزم الإخبار عن أكثر شُرب السويق غَيرَ مُقَيَّد باللَّت بأنه حاصل فى حال كونه ملتوتا، وعلى المذهب الأول هذا الاخبار واقع، فلو قدَّرت أكثرية أخرى لزم التناقض، فعلم أن الصحيح هو المذهبُ الأول[3] دون الثاني.

وأما المسألة الثالثة وهى: (أَخْطَبُ ما يَكُونُ الأميرُ قائماً) فبمنزلة المسألتين المتقدمتين في تقدير الخبر، فالتقدير: (أَخطبُ مايكون الأمير إذا كان قائما)، غير أنَّ في هذه المسألة اتساعا من وجهين[4]:

أحدهما: أن أفعل التفضيل لايضاف إلى ما لايكون هو منه لاتقول «زيدٌ أفضل الحمير» لما سيجيء بعد. و«أخطبُ» هنا كناية عن الأمير. و(مَا يكونُ): بمعنى الزمان، لأنَّ (مَا) هذه مصدرية وتجعل المصدر (حينا) على تقدير حذف المضاف

(١) ما بين القوسين ساقط من ب ووجوده لازم للمعنى والمثبت من الأصل و ع.

(٢) من الأول: أي من السويق الملتوت.

(٣) المذهب الأول مذهب البصريين وقد عرض السيوطي في الهمع ١ : ١٠٦ - ١٠٧ للمذهبين - وانظر الكافية وشرحها ١ : ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) انظر هذين الوجهين فيهما في كتاب المقصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١ : ٢٤٢ - ٢٤٥. وقد تصرف صاحب الإقليد في عبارات الجرجاني.

. . . .

كقـولـك: (جئتكَ مَقْدَمَ الحاجّ)، أي: زَمَنَ مقدمه، فكذا التقدير هنا. أخطب أوقـات كون الأمير بمعنى وجـود الأمير، وليست الأوقـات من جنس أخطب في الظاهر. إلا أنهم قد يجعلون الفعل للزمان على السعة، فيقولون: (نهارُكَ صائم) و(ليلكُ قائم) فينسبون الصوم والقيام إلى النهار والليل، لأنهما يقعان فيهما، فكذا جعلت الأيام خاطبةً على سعة الكلام، لكونه خطيبا فيها حتى كأنه قيل، خطبت أيام الأمير، كما يقال: (أقوم لياليك ليلة كذا). ثم قام ما يكون مقام أوقات الأمير، فقيل: (أخطب ما يكون الأمير).

والاتساع الثاني: هو الحذف الذي سبق في المسألتين السابقتين، فـ(إذا) خبر عن (أَخْطَبُ)، كما كان خبراً عن (ضربي) و(قائماً): حال هنا كما كان حالا ثَمَّ. غير أنَّ (إذا) هنا في محل الرفع لكونه خبراً عن (أَخْطَبُ)، يدُلُّك على هذا أنك تقول: (أَخْطَبُ أوقاتِ الأميرِ وَقْتُ قِيَامِه) بالرفع، و(إذا): قد (استعمل)[1] غير منصوب كقوله[2]:

٧٦ـ وَبَعْدَ غَدٍ يَالَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ ... إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائحِ[3]

(١) ما بين القوسين من الأصل وفي ب و ع: «يستعمل» وكلاهما جائز.

(٢) هو أبو الطَّمَحَان القَيْنِيُّ شاعر مخضرم اسمه حَنْظَلَةُ الشرقي، كان نديما للزبير بن عبدالمطلب في الجاهلية وأدرك الإسلام وهو من المُعَمَّرين عاش مائتي سنة، قال في ذلك:

حَنَتْنِي حَانِيَاتُ الدَّهرِ حَتَّى ... كأني خاتِلٌ يَدنُو لِصَيْدِ
قريبُ الخَطْوِ يَحْسِبُ من رآني ... ولستُ مقيّداً أني بقَيْدِ

انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٣، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١: ٢٤٤.

(٣) هذا أول بيتين من الطويل في شرح المرزوقي ١٢٦٦ وأول ثلاثة أبيات في شرح أبيات المغني للبغدادي ٢: ٢٣١ وكذلك في العقد لابن عبد ربه ٣: ٧٩. وروايته عندهم: «وقبل غد» وقد أشار كل من المرزوقي والبغدادي إلى رواية (بعد غد) أيضا وموضع الشاهد: «إذا راح أصحابي» قال المرزوقي: ويجوز أن يكون (إذا) في موضع الخبر بدلا من غدٍ. وقال: على أن أبا العباس قد جوز وقوع إذا في موضع المجرور والمرفوع.

. . . .

(فـإذا) مجرور لأنـه بدل من (غدٍ)، فكأنه قال: (مِنْ وَقْتِ رواحِ أصحابي)، والظروف إذا استعملت مجرورة استعملت مرفوعة في الأكثر، ألا ترى أنك لما قلت: (خرجتُ في يوم الجمعة)، قلت: (يومُ الجمعة مُبارك)، فرفعته. وقولنا في الأكثر: احتراز من إدخالهم «مِنْ» على «غَدٍ» مع امتناعهم من أن يرفعوه.

وأمـا قولهم: «كـلُّ رجـلٍ وضيعتهُ» فـ(كُلُّ رجلٍ): مبتدأ، و(ضيعته) معطوفة عليه، وخبرهما محذوف[1]، والتقدير: كلُّ رجل وضيعته مقرونان. حذفوا الخبر لدلالة الواو العاطفة عليه، والمعنى مع ضيعته، لأنّ «مع» للقِران، والواو «للجمع» وكلُّ واحد مشغول بحرفته، مُصاحب لها، فتدل الواو على المقارنة لكونها هنا بمعنى «مـع».

وقيل: إنَّ هذا ليس من باب حذف الخبر[2]، لأن هذه الواو بمعنى (مـع)، فكما أنك لاتحتاج مع «مـع» إلى الخبر، كذلك لاتحتاج إليه هنا مع «الواو»، وإنما لم تنصب (الضيعة) وإن كانت «الواو» بمعنى «مـع» على هذا القول، لأنه لابد للانتصاب من فعل أو معناه، وكلاهما منتفٍ، فينتفي النصب. والضَّيْعَةُ هنا الحِرفة، لأنَّ صاحبها إنْ تعهّدها أضاع[3]، وإنْ تَرَكَها ضَاعَتْ[4].

فإن قلت: هل يجوز حذف الخبر في «زيدٌ وعمرٌو ذاهبان»، اكتفاءً بالواو؟ قلت:

---

(١) رأى البصريين. الكافية ١٠٨.

(٢) هذا الرأى للكوفيين. انظر الكافية وشرحها ١ : ١٠٧.

(٣) أضاع: كثر ماله.

(٤) ضاعت: هلكت.

إذ جاء في اللسان: أضاع الرجل: كثُرت ضيعتُه وفشتْ، وضاعَ الشيء، يضيعُ ضيعةً وضياعاً، بالفتح هلك. اللسان: ضيع.

* فصل * وَقَدْ يَقَعُ المُبْتَدَأُ وَالخَبُر مَعْرِفتَينِ مَعًا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ المُنْطَلِقُ. والله إلهُنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا.
وَمِنْهُ قولُه: أَنْتَ أَنْتَ، وَقَوْلُ أَبي النَّجْمِ:

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي *

وَلَا يَجُوز تَقْدِيمُ الخَبرِ هُنَا، بَلْ أَيّهُمَا قَدّمْتَ فَهُوَ المُبْتَدأُ.

لا، إذ لا دلالة للواو على ذاهبان دون (قاعدان) وغيره، بل احتمال كلٍّ من: «ذاهبان»، و«قاعدان»، وغيرهما مما يصلح خبرا قائم.

قولـــــه: «وَقَدْ يَقَعُ المبتَدَأُ والخَبَرُ....».

هذا لايصحُّ في الظاهر، لأَنَّ الإخبار للإفادة، وهي في الإخبار عما يُعرف بما لايعرف، إلا أنَّ قولك: (زيدٌ أخوكَ)، إنما جاز لأنك تقول لمن يعلم (زيداً)، وهو كالطالب أن يعرف حكماً له، وأنه معتقد أن له أخاً ولكن لايعلمه على التعيين، وعلى هذا يجري الإخبار في كل معرفتين، فأما إذا لم تحصل الفائدة كما إذا كان المخاطب يعلم أنّ زيداً أخوه فقلت: «زيد أخوك» كان عبثاً، لأنّ الإخبار بما أحاط به علم السامع خارج عن الصواب، ولذا امتنع أن تقول: (الثلجُ باردٌ)، وقولك: (زيدٌ المنطلق) كلام مع من يسمع بزيد ولايعرفه بعينه، فتعرِّفه بقولك: (زيد المنطلق)، فكأنك قلت: (زيدٌ هذا) و (المنطلقُ زيدٌ) كلام مع من يشاهد انطلاق شخص ولايعرف من هو، فتقول: (المنطلقُ زيدٌ) أي الشخص الذي له الانطلاق هو زيد الذي تعرفه. فإن قلت (المنطلق) دالٌّ على معنىً نسبيٍّ، فيكون في نفسه متعيِّنا للخبريَّةِ، و(زيدٌ) دال على الذات فيكون في نفسه متعيِّناً للمبتدئيّة تقدم أو تأخر. فالقول بالانعكاس قلب للحقيقة وزيغٌ عن وتيرة هي بالسلوك حقيقة. قلت: ما

ذكرتَ قَمِنٌ[1] بأنْ يعنى بقوله:

٧٧ - وَرُبَّ كَلَامٍ مَرَّ فَوقْ مَسَامِعِي كَمَا طَنَّ في لَوْحِ الهَجِيرِ ذُبَابُ[2]

فإنا لانجعل (المنطلق) مبتدأً إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وعلى هذا لايجب أن يكون خبرا، ولا نجعل (زيدا) خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد، وهذا دليل واضح وبرهان ساطع بصحة قوله (في الكتاب)[3]: «ولا يجوز تقدم الخبر هنا بل أيّهما قدمت فهو المبتدأ) فإن قلت» ماالموجب لتعيين المقدم للمبتدئيَّةِ والمؤخّر للخبرية؟ قلت القصد إلى رفع الالتباس بين المبتدأ و (خبره)[4]، ونظيرة هذه المسألة: مسألة الفاعل والمفعول إذا كانا مما لايظهر فيه الإعراب ولاقرينة لفاعلية أحدهما ومفعوليّة الآخر، فتقديم المفعول على الفاعل في ذلك ممتنع لئلا يلزم الالتباس كما في نحو: (ضربَ موسى عيسى) فرتبةُ الفاعل عقيب الفعل، لأنه كالجزءِ منه، وتقديم المفعول جائز فلو قُدمت المفعول هنا، يذهب الوهم إلى أن المقدم فاعل وقد قدّمت المفعول ولا قرينة في اللفظ فيلزم الالتباس، فلا يجوز، حتى لو كانت قرينة تشعر بأن المقدم مفعول. يجوز التقديم نحو: «أكلتُ الكمثرى الحبلى» لعدم الالتباس، فأما قولك: «اللهُ إلهنا» و«محمد نبُيِّنَا» فهو لوجهين:

أحدهما: أن يذكر ذلك تَعبُّداً وتقرُّباً.

---

(١) قمِنٌ: جدير، وحرِ، وخليق.

(٢) قائله أبوفراس الحمداني ديوانه ص٢٥، وشروح سقط الزند ١: ٢٥٢ والبيت ترتيبه السابع عشر من قصيدة لأبي فراس عدتها خمسة وأربعون بيتا من الطويل: واللوح. الهواء بين السماء والأرض، يقال: لا أفعل ذلك ولو نزوت في اللوح. وقد استعمله الشارح هنا للرد باستخفاف على من يعترض على مثاله الذي هو: (المنطلق زيد) في جعل (المنطلق) مبتدأ و(زيد) خبراً وهذا عكس للحقيقية في جعل الخبر أعرف من المبتدأ. فكأنه يريد أن يقول إن هذا الاعتراض لا يحفل به كما لا يحفل بطنين الذباب وقت الهاجرة (وهي الحر الشديد).

(٣) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٤) في ب و ع: «الخبر» والمثبت من الأصل.

. . . .

والثاني: أن (يذكر)[1] متوجها إلى الجاحد الذي يُعرفُ بجهل ذلك فينزل منزلة من يُخبَرُ بشيء لايعرفه، فيصح الكلام.

وأما قولك: «أنتَ أنتَ» فهذا كالمستحيل في الظاهر إذ لا يتصور في الظاهر أن يكون الخبر والمخبر عنه شيئا واحدا، بَيْدَ أنّ المعنى «أنتَ على ماعُرِفتَ من الطريقةِ الرَّضِيَّةِ والمنزلةِ العَلِيَّةِ»، ولا شَكَ أنَّ قولك «على ماعُرِفت» مقيد لما ليس في الجزء الأول وهو (أنتَ). وعلى هذا الأسلوبِ قولــه:

٧٨ ـ وَشِعْرِي[2] شِعْرِي[3]

أي شعـري كما بُلِّغْتَ وَعَـرْفتَ، فالحـاصل أنّ الإخبار في هذه الصور بالذات لابقيام حَدَث بها. وفائدة هذا الإخبار إثبات الوحدة في الوجود وإنما يكون هذا إذا كان المخاطب قد عرف مسمَّيين في ذهنه، أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود، فجوز أن يكونا (متعددين)[4]، فإذا أخبرته بأحدهما عن الآخر أفدت أنهما في الوجود ذات واحدة، وهذا عند تغاير (اللفظين)[5] كما في نحو: (زيد المنطلق)، فإن اتحد

---

(١) ما بين القوسين من ب وع وفي الأصل: «ينوجه» ولا ينسجم ذكره مع المعنى.

(٢) في ب: (وشعري). من غير أن يذكر (وشعري) الثانية التي هي الخبر.

(٣) من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة بن عبيدالله). أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى. انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥٨٤ ـ ٥٩١ والخزانة ١: ١٠٣. والشطر بتمامه:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري

انظر ابن يعيش ١: ٩٨ والخزانة ١: ٤٣٩.

والشاهد (شعرى شعرَي) قال البغدادي: على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ هو الدلالة على الشهرة. أي شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر.

(٤) في ب: (متفرّدين) وصوابه المثبت من الأصل وع.

(٥) في ب: (اللفظ) والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَقَدْ يَجِيءُ لِلْمُبْتَدإِ خَبَرَانِ فَصَاعِداً مِنْهُ قَوْلُكَ: هٰذا حُلْوٌ حَامِضٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾.

اللفظان فلابد من تقدير حذف مضاف باعتبار حالين كما في: «شِعْرِي شعري» ونحوه، وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما مضى أي المعروف المشهور بالصفات التامة.

قولـــه: «وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا .... إلى آخره».

الأخبار المتعددة على قسمين:

قسم لايستقلُّ المعنى فيه إلّا بالمجموع كقولك «هذا حُلْوٌ حَامِضٌ» والمراد أنَّ فيه طرفا من ذلك وطرفا من هذا، وليس فيه تناف، لا أن المراد أنه حامض من كل وجه وحلو من كل وجه، ولذا وقع في بعض النسخ: (ويجمعهما قولُكَ مُـزٌّ)[1].

وقسم يستقلُّ المعنى بكل واحد كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2]، لأنَّ «هـو» مضمرٌ، فلا يكون موصوفا فتعيَّنَ أن يكون ما بعده خبراً، ثم إن في كل واحد من «حلو وحامض» في: «هذا حلو حامض» ضميراً لامتناع تقدير الضمير في أحدهما دون الآخر لاستلزامه ترجيحَ أَحَدِ المتساويين، ولامتناع خُلوِّها من الضمير كامتناع خلوِّ (منطلق) منه في: «زيد منطلق» فإنْ قلت: قد وقعت فيما أبيت حيث جعلتَ كل واحد خبراً على حياله، قلت: لايلزم من تقدير الضمـير في كل واحـد جعـل كُلٍّ واحد خبرا على حياله، لأنَّ المقصود الجمع بين الطعمين، والضميران على أصلهما، والقياس أن تجمع بينهما بالعطف. غير أن نحو:

---

(١) المُزّ: بين الحامض والحُلْو. اللسـان (مزز).

(٢) سورة البَروج آية ١٤ ـ ١٦.

* فصل * إذا تَضَمَّن المُبْتَدأُ مَعْنَى الشَّرْطِ جازَ دُخولُ الفَاءِ على خَبرِهِ، وَذَلَكَ على نَوْعَين:

الْاسمُ الموصُولُ. والنَّكِرَةُ الْمَوصُوفَةُ، إذا كَانَتِ الصِّلةُ أَوْ الصِّفَةُ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾

وَقَوْلُه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ وقَوْلُكَ: كُلُّ رَجُلٍ يأتِيني أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ.

وإِذَا أَدْخَلْتَ لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ لَمْ تَدْخُلِ الفَاءُ بالإِجْمَاعِ وَفي دُخولِ «إنّ» خِلَافُ بَيْنَ الأخْفَشِ وَصَاحِبِ الكِتَابِ.

(عالم) و(عاقل) في: (زيد عالم وعاقل) يجوز فيه الجمع بينهما بدون عطف، مع أن كل واحد مستقل، فالجمع هنا بدون العطف أولى، وضُمِّن (حلو حامض) باعتبار معنى مُزّ ضميراً آخر راجعاً إلى المبتدأ.

قولــه: «إذَا تَضَمَّنَ المُبْتَدأ».

اعلم أنَّ الموصول[1] يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيجوزُ دخولُ الفاءِ في خبره، وذلك بعد كون الصلة فعلا أو ظرفا، لأنَّ المجازاة لابد لها من الفعل. والظرف يستدعي الفعل.

(الذين)[2]: اسم موصول، و(ينفقون): صلته، وهو فعلٌ و﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[2] خبر

---

(١) انظر سيبويه ٣: ١٠٢ - ١٠٣، والكافية وشرحها ١: ١٠١ - ١٠٢.

(٢) إشارة إلى أول الآية التي استشهد بها الزمخشري في المتن وهي: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ سورة البقرة آية ٢٧٤.

المبتدأ، وقد دخله الفاء، وكذا «ما» في: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1] اسْمٌ مَوْصُولٌ، و«بكم» صلته، وهو ظرف، وحرفُ الجرِّ مع المجرور يُسمَّى ظرفا لأنه مستدع للفعل استدعاء الظرف إيَّاهُ، تقول: «زيد في الدار» أي: «استقرَّ فيها» وتقول «زيدٌ خلفك»، أي استقرَّ خلفك. و «فَمِنَ اللَّهِ» خبرُ المبتدأ، كما يكون خبراً في قولك: «الإحْسانُ مِنَ اللَّهِ»، ودخل الفاء لأنَّ المعنى: «إنْ تَأْتِكُم نِعْمَةٌ فَمِنَ اللَّهِ» كما دَخَل الفاءُ في الخَبَرِ فيما سبق على معنى: «إنْ أنفقوا أموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعلانيةً، فلهَم أجْرُهُمْ» فإنْ قُلت: الأول في الشرط وفيما شبه به سبب للثاني نحو: (إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ) (وأَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ)، وفيما ذُكر من قَوْلِه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2]، الأول ليس بسبب للثانى، لأنَّ الأول: استقرار النعمة بالمخاطبين، والثاني: كونها من الله ـ (عز وجل)[3]، فلا يستقيم أنْ يكون الأولُ سببا للثاني، لاستلزامه كون الثاني فرعاً على الأول، قلت: تأويل الآية: أنها قد جِيءَ بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها، أو شَكُّوا فيها، وهذا الاستقرار لايشك في كونه سَبَبا للإخْبارِ بكونها من الله (عَزَّ وجَلَّ)[4].

وكذلك النَّكِرةُ الموصُوفَةُ[5] يسري فيها معنى الشرط إذا كانت الصفة فعلا وظرفا لما ذكرنا من أنَّ المجازاة لابد لَها مِنْ فِعل. وقولك «كُلُّ رجل» مبتدأٌ، و (يَأْتِيني): صفته، وكذا: (في الدار) و (فَله درهم)، في موضع الخبر، وقد دخل فيه الفاء على معنى ، إنْ يأْتِني إنسان، وإنْ اسْتَقَرَّ إنسان في الدار فله درهم. فإن قلت فما الفصل بَيْنَ قولك:

(١) سورة النحل آية ٥٣.

(٢) سورة النحل آية ٥٣.

(٣) في ب: «جل وعز».

(٤) في ب: سبحانه والمثبت من الأصل وع.

(٥) الكافية ٦: ١٠٢ وابن يعيش ١: ١٠٠ ـ ١٠١.

«كل رجلٍ يأْتِيني له درهم»، وقولك: «كلُّ رجل يَأْتينى فَلَهُ دِرْهَم؟»، قلت: الأول إخبار بأنّ للآتى درهما، ولكنْ لادلالـة في الكلام على أنَّ ذلك الدرهم مستحق بالإتيان. بخلاف ما إذا قلت: (فَلَهُ درهم)، ففيه حُجَّةٌ قاطعة ودلالة ساطعة على أنّ الدرهم قد استحق بسبب الإتيان، كما إذا قلت: (إنْ يأْتِني إنسانٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، ولو قلت: (كُلُّ رجل أبوه ذاهب فله درهم) بالفاء، لم يجز لكون الصِّفة غير فعل وظرف.

قولـــــه: «(فإذا دَخَلَتْ)[1] لَيْتَ. . . . . . .».

ليتَ ولَعَلَّ يتضمنان معنى الفعل، لأنَّ ليت بمنزلة أتمنى، ولعلَّ بمنزلة أترجّى فيزول بدخولهما معنى الابتداء، فلا يكون الشرط والجزاء في صدر الكلام ولابد لهما من أن يقعا صدرا كالاستفهام، فكما لايجوز: (أكرمتُ مَنْ يَزُرْكَ تَزُرْهُ)، كذلك لايجوز أنْ تَقُولَ: «ليت الذي في الدّار فَمُكْرَمٌ» بل الواجب أن تقول، (مُكْرمٌ)، بدون الفاء كما في قولك: «ليت زيداً مكرم». .

قولـــــه: « وفي دُخول إنَّ . . . . .».

مذهبُ أبي الحسن[2] أنَّ (إنَّ) لاتمنع دخول الفاء، فيجوز قولك: (إنَّ الذي في الـدار فَمُكْـرَمٌ) بالفاء، حُجَّتُه أنّ (إنَّ) تؤكد معنى الابتداء والمؤكِّد مبطلاً، فكأنَّ الابتداء على حاله ولم تدخل (إنَّ) وعند صاحب الكتاب أنّ دخول (إنّ) يمنع دخول الفاء، حجته أنَّ الشرط والجزاء لهما صدرُ الكلام، والموصول بعد دخول (إنَّ) عليه فارق الصدر، فصار كدخول (ليت) و(لعلَّ)، يؤيد ما ذكرنا امتناع جواز قولك: (إنْ مَنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ)، و(إنَّ أَيَّهُمْ يَزُرْني أَزُرْهُ).

(١) ما بين القوسين جاء مكانه في أصل المتن (وإذا أدخلت) انظر المفصل شرح وتحقيق النعساني ص٢٧.

(٢) انظر ابن يعيش ١ : ١٠٠ ـ ١٠١ والكافية ١ : ١٠٢ قال الرضي: والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو: (زيد فوجد) وقَائِلةٍ خَوْلانَ فانكِحْ فَتَاتَهُمْ.

* خَبَرُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا *

هُوَ الْمَرفُوعُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: إنَّ زَيْداً أَخُوكَ، وَلَعَلَّ بِشْراً صَاحِبُكَ.
وارتفاعُه عِنْدَ أَصْحَابِنَا بالحَرْفِ، لأنّهُ أَشْبَهَ الفِعْلَ في لُزُومِهِ الأَسْمَاءَ، وَالماضي مِنْهُ في بِنَائِهِ عَلَى الفَتْح. فَأُلْحِقَ مَنْصُوبُه بالمَفْعُول، وَمَرْفُوعُهُ بالفَاعِلِ، وَنُزِّلَ قَوْلُكَ: إنَّ زَيْداً أَخُوكَ مَنْزِلَةَ ضَرَبَ زَيْداً أَخُوكَ، وكَأَنَّ عمراً الأَسَدُ مَنْزِلَةَ: فَرَسَ عَمْراً الأَسَدُ.

وَعِنْدَ الكُوفِيينَ هُوَ مُرْتَفِعٌ بِمَا كَانَ مُرْتَفِعاً بِهِ في قَوْلِكَ زَيْدٌ أَخُوكَ وَلاَ عَمَلَ لِلْحَرفِ فِيهِ.

والحجةُ الثانية: أنَّ الشرط لا يعمل فيه ماقبله لأنه قسم من أقسام الكلام، ومن المعلوم أن (إنَّ) لايليها إلا معمولُها، فلو دخلت على الشرط فلا يخلو من أنْ تعمل أوْ لا، وكلاهما ظاهر الامتناع، فيمتنع دخولها عليه.

قولــــــه: «وارتفاعه عِنْدَ أَصْحابِنَا بالحَرْف»[1].

جُعِلَ لهذه الحروف (مرفوع ومنصوب)[2]، لأَنها شابهت الفعل من وجوه؛ اثنان منها ما ذكر في المتن.

والوجه الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كبعضَ الأفعَالِ أعني باب «كان» وباب «ظننت».

---

(١) هذا باب خبر (إنّ) وأخواتها. وهنا عنى الزمخشري البصريين بقوله: (وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف) وقد مال الجَنْديُّ في الإقليد إلى اعتماد رأيهم أيضا في رافع الخبر بعد إنَّ، وهذا الميلُ واضح من بسطه لحججهم وإقراره لحكمهم وتفنيده لحجج غيرهم. انظر هذه المسألة في الإنصاف ١: ١٧٦ ـ ١٨٥، وابن يعيش ١: ١٠٢.

(٢) ما بين القوسين من الأصل وجاء مكانه في ب: (منصوب ومرفوع).

. . . .

والرابع: أن فيها ثلاثيا ورباعيا وخماسيا من حيث العدد كما في الأفعال.

والخامس: أنَّ فيها معاني الأفعال، ألا ترى أن قولك «إنَّ زيداً ذاهب» معناه: أُحقِّقُ ذَهَابَه، فلما شابهت الفعل من هذه الوجوه وللفعل منصوب ومرفوع: لزم أن يكون العمل هكذا لهذه الحروف.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخَبَرَ مرتفع بما كان يرتفع به قبل دخُول هذه الحروف.
والحجة لهم أن هذه الحروف عملت بمشابهة الفعل.
فلا تعمل في الثاني لتنحط رتبةُ الفرع عن رتبة الأصل.

فالجواب: إنَّ هذه منهم مناقَضَةٌ بَيِّنَةٌ لأنهم قالوا في «زيدٌ قائمٌ» كل واحد منهما رفع الآخر، فبدخول «إنَّ» بطلت المرافعة، فكيف يبقى الخبر على حاله؟.

والجواب الثاني: أنَّ أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل عمل عملين نحو: (كانَ) و (ظننت) وأخواتها، فكذا هذه الحروف.

والجواب الثالث: أن هذه الحروف قد انحطت رتبتها في العمل. ألا ترى أنه قد جاء في عمل الفعل الوجهان نحو «ضرب زيد عمراً» و«ضرب عمراً زيدٌ» ولم يجيءْ في عملها إلا تقديم المنصوب على المرفوع، فلا يكون لسلب عملها في الخبر معنى، فيبطل ما قاله الكوفيون.

وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا قلت (إنك وزيد ذاهبان) فإنه يمتنع عند البصريين[1] العطف على المحلِّ لأنه حينئذٍ يرتفع بالابتداء، ويحتاج إلى خبره و(ذاهبان) خبر له، ولأن فيها معمولا لعاملين مختلفين، أحدهما لفظي والآخر معنوي، وهو ظاهر الفساد، ولا يمتنع ذلك عند الكوفيين، لأنه عمل عندهم للحرف في الخبر، فلا يؤدي إلى إعمال عاملين، بل يكون معمولاً لعاملٍ واحد.

(١) انظر الإنصاف المسألة ٢٣ ص: ١٨٥ ـ ١٩٥ «العطف على اسم «إن» بالرفع قبل مجيء الخبر».

قولـــــه : «وَنُزِّلَ قولك . . . . . ».

أي الأصل في الفعل أن يتقدم مرفوعه على منصوبه (على ما من)[1]، وعمل هذه الحروف ليس بطريق الأصالة لأنه بالمشابهة، فناسب أن تختص في العمل بما ليس بطريق الأصالة، وهو تقدم المنصوب على المرفوع[2].

والوجه الثاني في امتناع تقدّم المرفوع، أنَّك لو قدمت المرفوع على نحو: «إنَّ زيدٌ قائماً» وقيل لك اجْعلْ مكان (زيدٍ) ضميراً، فلا يخلو من أن تأتي بالمتصل أو بالمنفصل وكلاهما ممتنع.

أما المتصل: فإنه إما على صورة المرفوع أو المنصوب، ومثل هذا الضمير المرفوع لايجيء له لفظ، فيلزم استتار الضمير في الحرف، وفيه وقوع ما ليس بواقع، وفي الإتيان بضمير زيد على صورة المنصوب وضع المنصوب موضع المرفوع وفساده ظاهر، وكذلك المنفصل إن جئت به مرفوعا فامتناعه ظاهر، لأن المضمر إذا ولي عامله يلزُم أنْ يكون متصلا لأنه أوجز، وإن جئت به على صورة المنصوب ففساده من وجهين:-

أحدهما : تركُ ذكر المتصل في موضع يجب ذكره فيه.

والثاني: وضع المنصوب موضع المرفوع، فعلم أنّ تقدّم المرفوع في هذا الباب مُؤدٍ إلى ماذكرنا من المفاسد، وما يؤدي إليها فهو فاسد.

فإن قلت: مابالهم لم يسلكوا هذه الطريقة في إعمال (ما) و (لا) المشبهتين بليس حيث سُوِّيَ بين عملهما وعمل ليس؟فقيل: (ما زيدٌ مُنطلِقاً) و (لا رجلٌ أفضلَ منكَ) بتقديم المرفوع على المنصوب كما يقال: أليس زيدٌ منطلقا؟.

---

(١) في ب : (على ما تقدم) والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٤ ـ ١٣٥، والأشباه والنظائر ٢ : ٥٨.

※ فصـل ※ وَجَميعُ مَا ذُكِرَ في خَبَرِ المُبْتَدَأ مِنْ أَصْنَافِهِ وَأَحْوَالِهِ وَشَرائِطِهِ قَائِمٌ فِيهِ ما خَلاَ جَوَازَ تَقْديمِهِ، إلاّ إذا وَقَعَ ظَرْفًا كَقَوْلِكَ: إنَّ في الدَّارِ زَيْداً، وَلَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْراً. وَفي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾.

قــلت: المشابهة هنا ثابتة من حيث الصورة والمعنى، فإنَّ (إنَّ) معناه: أُحقِّق، وآخره مفتوح كالماضي من الأفعال، فلو سُوِّيَ بين الأصل والفرع في العمل لأوهمَ شبهه فعلية (إنَّ) وأخواتها للاتحاد من حيث الصورة والمعنى، والعمل بخلاف (ما) و(لا) مع ليس، فإن المشابهة قد انتفت هنالك من حيث الصورة فلا يلزم هذا الفساد.

قولــه: «من أَصْنَافِــه».

فالأصناف: أن يكون معرفة أو نكرة، أو مفردا أو جملة وهي اسمية أو فعلية أو ظرفية أو شرطية، والأحوال: أن يكون مُقدَّماً ومؤخراً ومحذوفا، والشرائط: الضمير ظاهرا نحو: (إنَّ زيداً أبوهُ منطَلِق) أو تقديراً في نحو: (إنَّ زيداً في الدار)، لأن التقدير استقرَّ في الدار، وفي (استقرَّ) ضميرٌ (لزيد). وقيامُ قرينة دالةٍ على حذفه إذا حذف، ولزومُ تقديم الخبر في نحو: (إنّ في الدار رجلًا). فإن قلت: يلزم من قوله: «وجميع ماذكـر في خبر المبتـدأ» إلى قوله: «قائم فيه» أن يجوز «إنَّ أين زيد» (لجواز: «أين زيد؟»)[1] على أنَّ (أَيْنَ) خبرٌ للمبتدأ مُقَدَّم، قلت: المراد بقوله: (وجميع ما ذكر... إلى آخره) أنَّ خبر (إنَّ) مشارك لخبر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا «لأنَّ» بشرائطه، وانتفاء موانعه، لا أن كل موضع صح أن يكون خبرا للمبتدأ يصحُّ أن يكون خبرا (لأنَّ)، فإن قلت: ماذكرت يؤدي إلى الدور، لأنه قصد بها ذكر إلى تعريف

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

* فصل * وَقَدْ حُذِفَ في نَحْوِ قَوْلِهِم : إنَّ مَالاً وإنَّ وَلَدًا، وإنَّ عَدَداً، أَى إنَّ لَهُمُ مَالاً . وَيَقُولُ اَلْرَّجُلُ: لِلرّجُلِ : هَلْ لَكُمْ أَحدٌ؟ إِنَّ النَّاسَ عَلَيْكُمُ، فَيَقُولُ: إِنَّ زَيْداً وإنَّ عَمْرًا، أي إنَّ لنا، وقال الأعشى:

إنَّ مَحَلاً وإِنَّ مُرْتَحَلاَ وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهلاَ

خبر (إنّ)، وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها، ودخولها لايعرف إلا بعد تحقق صحة كون الخبر خبراً لها، . كان دورا، قلت: إنما لزم الدور إذا توقف تعريف كونه صالحا لوقوعه خبرا (لأنَّ) على دخولها، وإنما يعرف ذلك قبل دخولها بأنْ يقال: كلُّ مبتدإٍ وخبرٍ لامنافاة بينهما وبين «إنَّ» فصالح أن يكون خبره خبرًاً لها، فبهذا ينتفي ماذكِرت من الدور.

قولــــــه : «إلّا إذا وقع ظرفا. . . . . . .».

جاز تقديم الخبر هنا، لأنَّ الأشياء لابد لها من الظرف فيتنزل الظرف منزلة نفس الاسم لما بينهما من الاتحاد، فيصير تقديمه كلاتقديم، أو تقول تقديم الخبر في نحو: «إنَّ في الدار زيداً» غير مسلّم، إذ الخبر هو مادل عليه (في الدار)، لا نفس (في الدار).

قولــــــه : «وقد حذف في قولهم : إنَّ مالا ، وإنَّ عددا. . . .»[1] .

ساغَ حذف الخبر هنا لدلالة الحال عليه، وهذا كما يقال: (كل بني تميمٍ فقراءُ أقِلاءُ)، فتقول: (إنَّ مَالاً)، و(إنَّ عَددًا)، أي إنَّ لهم مالا وإنَّ لَهُم عَدَدًا .

قولــــــه : «إنَّ النَّاسَ عَلَيكم . . . . .».

أى: إنَّ الناسَ أَلْبٌ عَلَيْكم، يُقال: «هُمْ أَلْبٌ عَلَيهِ»، إذا اجْتَمَعُوا عليه بعَدَاوَتِهِ.

---

(١) أورده سيبويه ٢ : ١٤١ تحت باب (ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة).

.. وَتَقُولُ: إنَّ غَيْرَها إبلاَ وشاء، أي: إنَّ لَنَا، وَقَال:

* يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَواجِعَا *

أي: يالَيْتِ لَنَا..

قولـه:

٧٩ ـ إنَّ محَلاًّ ....[1]»

مَهلًا: أي تقدُّما، معنى البيت: إنَّ لنا في هذه الدنيا حُلُولاً مُعَقَّباً برحيل، إذ الرفاق قد أسرعوا، وتوغلوا في الإسراع، فما لنا غير اقتفاء آثارهم، والسَّفْرُ: جمع سافر من سفر خرج من أرض إلى أرض، وهذا من أفعال رُفض استعمالها.[2]

قولــــــه: «إنَّ غيرها إبــلاً».

إبـلا: إما تمييز عن غيرها، أو بدل منه، أو اسم (إنَّ) و(غيرها): حال. يقول لمن رأى لك أمتعة أو خيلاً، أو غير ذلك، فقال: هل لك غيرها؟ إنَّ غيرها إبلاً وَشَاءً، أي إنَّ لنا غيرها.

قولـــــــه:

٨٠ ـ «يالَيْتَ ....[3]

---

(١) البيت: إنَّ محلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مضى مهلا

وهو أول بيت من قصيدة للأعشى على بحر المنسرح قالها في مدح سلامة ذا فائش. انظر ديوان الأعشى الكبير ص ٢٦٩ وسيبويه ٢ : ١٤١، والشاهد فيه حذف خبر (إنَّ) لقرينة علم السامع.

(٢) أي أن السفر الذي معناه الخروج من أرض إلى أرض إنما هو من الفعل المستعمل سافر وليس المهمل سفر.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز وعجزه: إذْ كُنْتُ في وادِ العَقِيق راتِعا

نسبه ابن سلام للعجاج في الطبقات ٦٥ ونسبه ابن يعيش لرؤبة في شرح المفصل ١ : ١٠٤، ولم أجده في ديوانيهما، وقد أورده سيبويه في الكتاب ٢ : ١٤٢ من غير عزو شاهداً على حذف خبر (ليت) الذي تقديره (ياليت لنا أيامَ الصِّبا)، وفيه خلاف بين الكوفيين والبصريين.

. وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِالعَزِيزِ لِقُرَشِيٍّ: مَتَّ إليه بِقَرَابَةٍ. فإِنَّ ذَاك، ثُمَّ ذَكَرَ حَاجَتَهُ، فَقَالَ: لَعَلَّ ذَاك، أيْ: فإِنَّ ذَاك مُصدَّقٌ، وَلَعَلَّ مَطْلُوبَكَ حَاصِلٌ، وَقَدِ ٱلْتُزِمَ حَذْفُه في قَوْلِهِمْ لَيْتَ شِعْرِي..

هذا البيت مما اختلف فيه البصريون والكوفيون[1].

فالبصريون قالوا: خبر (ليت) محذوف. أي ياليت لنا و «رواجعا»: حال. والكوفيون يقولون: البيت على لغة بني تميم، فإنهم يُعْمِلون (ليت) إعمال (ظننتُ) فيقولون[2]: «ليت زيداً ذاهبا» كما تقول «ظننت زيداً ذاهبا»، لأنّ (ليت) بمعنى: (تمنَّيت)، وهم يقولون: (تمنَّيتُ زيداً قائما)، كذلك هذه.

ومذهب البصريين أولى إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته، وهو عينُ مُدَّعَاهم، ولم يثبت أنّ (ليت) بالإجماع (عاملة للنصب)[3] في الجزأين فلا يحمل البيت عليه.

قولـــــه: «مَــتَّ إليـــهِ....».

أي: تَوَسَّـــل إليـــهِ.

قولـــــه: «في قولهم: لَيْتَ شِعْــرِي».

لزوم حذف الخبر فيه لكثرة الاستعمال مع أنه لايستعمل إلا مع انضمام شيء آخر إليه كقولك: «ليت شعري أي الرجلين عندك؟ أوزيد عندك أم عمرو؟

وقولـــــه:

٨١ ـ لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بنَ أَبي عَمْرٍو وَلَيْتٌ يَقُولُهَا ٱلْمَحْزُونُ[4]

---

(١) انظر شرح المفصل ١ : ١٠٤.

(٢) ابن يعيش ١ : ١٠٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) البيت من الخفيف لأبي طالب في الأغاني ٨ : ٤٨ وسيبويه ٣ : ٢٦١، حين احتج به على اسمية (ليت) فأعربها، و «مسافر» هذا كان صديقا لأبي طالب مات غريبا فرثاه. والبيت شاهد على خبر ليت المحذوف وتقديره: أنجتمع،

* خَبَرُ «لا» الّتي لِنَفْي الجِنْسِ *

هُوَ في قَوْلِ أَهْلِ الحِجَازِ: لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ، وَلَا أَحَدَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَقَوْلُ حاتم:

مَحْمُولٌ على حذف ما ينضمُّ إليه « ليت شعري » وهو: «أَنَجْتَمِعُ أم لا » أو «أتعودُ إلينا» ونحوه، لأنه يرثيه، وإنما حذفه للقرينة الدالة عليه، وانتصابُ (مسافِرَ) على النداء فصار كأنه من قبيل ما حذف خبره، وقام كلام آخر مقامه مثل: «لولا زيدٌ لكانَ كَذا».

قولـــــه: «خَبَرُ لَا التي لنفي الجنـــس».

اعلم أن نحو «رجـــل» يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول: جاءني رجل، فيصلح لك واحد من الأمة، ولايكون أكثر من واحد، فإذا دخلت عليه «لا»، استغرقت نحو: لا رجل(في الدار)[1].

فالنفي قد أحاط بالكل واشتمل عليه، حتى لايجوز نحو: «لا رجل في الدار بل رجلان»« وهذا معنى قوله: لنفي الجنس.

وإذْ قد نُبِّهت لهذا فاعلم أن «لا» هذه قد استحقت عمل «إنَّ» في نصب الأول، ورفع الثاني حملا للنقيض على النقيض[2]، لأنَّها للنفي المؤكَّد و(إنَّ) للإثبات المؤكَّد؛ لأنَّ كلا منهما يدخل على المبتدأ والخبر، ولأن لهما صدر الكلام، فوجب أن يقال: (لا رُجلَ أفضلُ منك) على نحو: «إنَّ زيداً منطلقٌ» إلا أنَّهم بَنَوا «لا» مع مادخلت عليه من الاسم المفرد على الفتح.

قال ابن يعيش ١: ١٠٥: فقولك: (ليت شعري) بمعنى: ليت علمي، والمعنى: ليتني أشعر. فأشعر هو الخبر، وناب شعري الذي هو المصدر عن (أشعر) ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك (ليتني) وللبغدادي في هذا الشاهد حديث طويل ـ انظر الخزانة ١٠: ٤٦٣ ـ ٤٧٢.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) انظر في أقسام العلل من كتاب الاقتراح للسيوطي ص١١٥ ـ ١١٩. تحقيق: أحمد محمد قاسم.

* وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

يحتمل أَمْرَينِ: أَحَدُهُما: أَنْ يَتْرُكَ فِيهِ طَائِيَّتَهُ إلىَ اللُّغَةِ الحِجَازِيَّةِ. والثاني: أَنْ لا يَجْعَل مَصْبُوحاً خَبَراً ولكنْ صِفَةً محمولة على مَحَلِّ «لا» مَعَ المَنْفي، وارتِفَاعُهُ بالحَرْفِ أَيضاً لأَنَّ «لا» مَحْذُوٌّ بِهَا حَذْوَ «إنّ» مِنْ حَيْثُ إنَّها نَقِيضَتُهَا ولازِمَةٌ للأَسماءِ لُزُومَها.

أمـا البنـاء فلتضمنه معنى الحرف. إذ الأصل: (لامِنْ رجل)، فحذفت «مِنْ» وضمِّن معناها، فعوض البناءُ.

وأما البناءُ على الحركة: فلكونِ البناءِ عارضاً.

وأمـا البناءُ على الفتح: , فلأنّ «لا» قد استحقت بها ذكرنا من الوجوه نصبَ الأول. فلما قُصد البناءُ ناسب أن تُختَارَ الحركةُ المستحقة، وإنما خَصَّ أهل الحجاز، لأن بني تميم يحذفون الخبر ولايعبأون به فلا يثبتونه في كلامهم.

قولـــــه:

٨٢ـ «وَلاَ كَرِيمَ . . . .»[1].

---

(١) هذا بعض بيت من البسيط اضطرب النحاة في نسبته وهو بتمامه كما ورد في شرح الشواهد للعيني على حاشية الصبان ٢: ١٨.

إذا اللَّقاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُها وَلا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

وقد أورده سيبويه في الكتاب ٢: ٢٩٩ من غير عزو، ونسبه الزمخشري في مفصله ص٢٩ لحاتم في حين شكك ابن يعيش في شرحه ١: ١٠٧، أن يكون لحاتم وقال: قال الجرمي هو لأبي ذؤيب الهذلي. أ. هـ وحاصل الأمر أنه ليس في ديوان حاتم ولا في أشعار الهذليين وقال العيني في تحقيق هذا البيت: والصواب أنه لرجل من بني النبيت وهذه النسبة يعضدها ما رواه صاحب الإقليد هنا عن علامته فخر القضاة من أنه لرجل من بني النبيت. وموضع الشاهد فيه: رفع (مصبوح) خبراً (للا) لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ. كذا عن الأعلم في حاشية سيبويه ١: ٣٥٦ «ط بولاق» ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره: موجود.

الصَّبْحُ: نقيضُ الغَبْقِ[1]، يقال صَبَحْتُهُ فاصْطَبَحَ، كما يقال: غَبَقْتُهُ فاغتبقَ، يريد: أنّ الولد الكريم لايُصْبَحُ من اللّبن للقحط.

ظاهر قوله: (مصبوح): خبر لقوله: (لاكريمَ)، وإن كان بنو تميم لايبالون بخبر «لا» النافية للجنس، فلعله سلك طريقة الشعراء في ترك مذهبهم، إما لإقامة الوزن، وإما لإرادة الإضافة.

ويجوز أن يكون صفة لمنفي مع «لا» لأنَّ محلهما رفع بمنزلة مبتدأ وخبره محذوف، أي: لاكريم مصبوح هناك.
(قال عَلاّمَتُنا: إسناد البيت إلى حاتم سهو والأصحّ أنه لرجل من بَني نَبيت)[2] وأول الأبيات:

هَلاّ سَأَلْتِ هَدَاكِ اللَّهُ مَا حَسَبي ... عِنْدَ الشِّتَاءِ إذَا مَا هَبَّتِ الريحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... في الرَّأْسِ مِنْهَا وَفي الأَصْلاَبِ تَمْلِيحُ[3]

(أن اللقاح)[3] غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُها ... ولاكريـــم ....[4].
الجازر[5]: الذي ينحر البعير، ويَكْشِطُ جلده، ويفصل لحمه.
والحرف[6]: الناقة الضامر. والمصرَّمة[7]: التي لم يبق لها لبن.

---

(١) الصَّبْح: الشرب صباحا، والغَبْقُ: الشُّرْبُ عشاء، اللسان (صبح، غبق).
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل و ع.
(٣) الأصلاب: جمع صُلب، عظم من لدن الكاهل إلى العُجُب، والعُجْب: أصل الذنب، وفيه رواية. الأصلا. جمع صلا وهو ما حول الذنب، وكذلك رواية الأصلاد وهي مواضع الجبين التي لا شعر عليها.
(٤) في ب: «إذا اللقاح».
(٥) اللسان: جزر.
(٦) اللسان: حرف.
(٧) اللسان: صرم.

* فصل * وَيَحْذِفُهُ الحِجازِيُّونَ كَثِيراً فَيَقُولُونَ: لَا أَهْلَ وَلَا مَالَ، وَلَا بَأْسَ، وَلَا فَتَى إِلّا عَلِيٌّ، وَلَا سَيْفَ إِلّا ذُو الفَقَار، وَمِنْهُ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ وَمَعْنَاهَا: لَا إِلَهَ فِي الوُجُودِ إِلّا اللّهُ، وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُثْبِتُونَهُ فِي كَلَامِهِمْ أَصْلاً.

والتمليح[1]: بقية من شحم. أي ولم يجد الجازُر ناقةً سمينة فأتى بناقة هذه صفتها.

واللِّقْحَةُ[2]: الحَلوب، والأَصِرَّةُ[3]: جمع صرار وهي شيءٌ تُشَدُّ به ضروع النوق.

قولـــــه: «ويحذفه الحجازيون......».

مُسَوِّغ الحذف أنهم لايُقدمون على الحذف إلا إذا كان مبنيا على كلام متقدم قد جرى فيه ذكرُ الخبر، فاستغنى بذلك عن ذكره. كأنَّ قائلاً قال: هَلْ مِنْ أهلٍ لَكُمْ؟ وَهَلْ مِنْ بَأْسٍ بِكُمْ؟ وَهَلْ مِنْ فَتًى بِكُمْ؟ وَهَلْ مِنْ سيفٍ لَكُم؟ فقيل: لَا أَهْلَ... إلى آخره أي: لا أهل لنا، ولا مالَ لنا، ولا بأسَ بنا، ولافَتًى لنا إلا عليٌّ، ولا سيفَ لنا إلا ذُو الفَقَارِ[4] وهو بفتح الفاء.

---

(١) اللسان: ملح.

(٢) اللسان لقح.

(٣) اللسان: صرر.

(٤) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله:

لا سيفَ إلا ذُو الفَقَار، ولا فَتًى إلا عَليُّ

والبيت من مجزوء الكامل ذكره ابن الحاجب في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٢١٧ من غير عزو وذكره أبوالفداء في البداية والنهاية فقال: «قال الحسن بن عرفة: حدثني عمار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي، قال: نادى منادٍ في السماء يوم بدر يقال له رضوان وذكر الرجز. والفقار: جمع فقْرةٍ وهي الخَرُوزُ. البداية والنهاية ٢٢٤/٧.

قال ابن الحاجب في معرض ذكره للشاهد في (الإيضاح في شرح المفصل) وذو الفقار وعليٌّ في قوله: لا سيفَ إلا ذُو الفقار... (البيت) لا يصح أن يكون خبراً، لأنه مستثنى من مذكور، والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبيَّن به ما قصد بالمستثنى منه) أ. هـ الإيضاح في شرح المفصل ١: ٢١٧.

* آسْمُ مَا ولاَ المُشَبَّهَتَيْن بلَيْس *

هُوَ فِي قَوْلِكَ : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، وَلاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ، وَشِبْهُهُمَا بِلَيْسَ فِي النَّفْيِ، وَالدُّخولِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ، إلاّ أَنَّ «مَا» أَوْغَلُ فِي الشَّبَهِ بِهَا لاخْتِصَاصِهَا بِنَفْيِ الحالِ . وَلِذلِكَ كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرةِ جَمِيعاً فَقِيلَ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، وَمَا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ.

وهكذا تقول في كلمة الشَّهَادَةِ، لأنّ قولَنا: «لا إِلَهَ إلا اللَّهُ» (في الأصل)[1] رد على الجاحد، فكأنه يقول: هل في الوجود من إله غير الله؟ فنقول نحن: «لا إله إلا اللَّهُ» وإنما لم يُقَدِّر أَنَّ الأصل «لا إله لنا إلا الله»، إذ ليس في تقديره دلالة على التوحيد الحق. إذ يحتمل أن يقال: هب أنه لا إله لنا إلا الله، فلم قلتم لا إله لجميع المحدَثاتِ إلا الله؟، ولذا قيل: كُرِّرَ التوحيدُ في قوله تعالى. ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾[2]، لأنه لما قيل: (وإلهكم إله واحد) بقي لسائل أن يقول: هب أن إلهنا واحد، فلم قلتم: إنَّ إله الكلِّ واحد. فأزيل هذا السؤال بقوله جلَّ وعزَّ بعده «لا إله إلا هو».

قولـــــــه: «وَشَبَهُهُمَا بلَيْسْ . . . .»[3].

الأصل أن الحرف إذا تجاذبه قبيلا الاسم والفعل، ولم يقتصر دخولُه على أحدهما، فهو جدير بأن يُحرم العمل. ألا ترى إلى نحو: «هل» فإنه لما شاع استعماله، فمال مَرةً إلى هذا وأخرى إلى ذاك لم يُحظَ بالعاملية، فهذا يستدعي أن لايكون لـ«مـــا» و« لا » عملٌ، لأنهما يدخلان على القبيلين نحو: «ما زيدٌ منطلِقاً» و«ماخرج عمرو» و«لارَجُلٌ أفضلَ منك» و ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[4].

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سورة البقرة آية ١٦٣.

(٣) هذا باب الحروف العاملة عمل ليس.

(٤) سورة القيامة آية ٣١.

وَلَمْ تَدْخُلْ «لا» إلّا على الّنكِرَة فقيل: لا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْك، وامتَنع لَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً.

واْسْتِعْمَالُ «لا» بِمْعَنى «لَيْسَ» قَليلٌ، وَمنْه بَيْتُ الكَتاب:

*** مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَراحُ ***

أي لَيْسَ بَرَاحٌ لِي وَالْمَعْنَى: لَا أَبْرَحُ بِمَوْقِفي.

إلا أَنَّ مِنْ هِجِّيرَاهُم[1] إجراءَ الشيء مجرى مايُشابهه، والمصداق البَيِّن لهذا: باب مالا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه:

وهي النفي، وأخذُ صدر الكلام، والدخولُ على المبتدإ. فيعملان عمل ليس.

قولـــــه: «ولذلك كانت داخلة . . . . . ».

يعنى أنَّ «مـا» «كليس» في أنهما لنفي الحال دون «لا» ولكون «مـا» أوغل في الشَّبَه بليس دخل على الصنفين المعرفة والنكرة، ولم تدخل «لا» إلا على أحدهما لئلا يُساوِيَ السافِلُ العَالِيَ.

فإن قلت: لم اختصت بالدُّخول على النكرة؟ قلت: لوجهين:

أحدُهما: أنَّ أصلها أن تدخل على النكرة التي تُبنى مَعَها على الفتحة نحو: لَارَجُلَ، فاختصت بالنكرة لئلا يكون ذلك الأصل منبوذا وراء الظهر. والثاني: أنَّ النكرة أخف مِنَ المَعْرِفَة، فَتَعْيِين الأخف للعامل الأضعف أدخَلُ في باب المناسبة.

قولـــــه:

٨٣ـ «مَنْ صَـــدَّ . . . . »[2]

---

(١) هجيِّراهم: من اهجِّيرى، وهي العادةُ والدَّأْبُ. (اللسان: هجر).

(٢) هذا بعض بيت من الكامل المرفل وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثَعْلَبَة كما هو في شرح المرزوقي ٢ : ٥٠٦ والخزانة ١ : ٤٦٧، وسيبويه في الكتاب ١ : ٥٨ وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن مناسبة هذا البيت هي حرب البسوس بين بكر وتغلب ومقتل كليب واعتزال الحارث بن عباد الحرب وقوله: هذا أمر لا ناقة لي فيه ولا

. . . .

الضمير في (نيرانها): للحرب.والبَرَاحُ: مصدر بَرِحَ مكانَه، زال أي ليس بَرَاح عندي.

يقول: من أعرض عن نارها فأنا استقلُّ بأوزارها ليس لي عن الحرب براح ولا إلى الإعراض عن الطِّعان والضرب طماح.

وهذا البيت هو الذي دعاهم إلى استعمال «لا» بمعنى ليس، لأن «لا» إذا كانت لنفي الجنس، لايجوز فيها بعدها الرفع مالم تكرر، و«لا» في البيت ليست بمكررة، والاسم الواقع بعدها مرفوع وهو (براح) فعلم أنها بمعنى ليس حتى جاز هذا، ولولا هذا البيت لما استعملوها بمعنى «ليسَ». هذا مذهب سيبويه[1].

وقال بعضهم: إنّ «لا» هذه لنفي الجنس، ولكنَّ ارتفاع (براح) للضرورة، إذ لو فتح وقيل (براحاً) يلزم الإصراف، وهو أن تجيء إحدى القافيتين على نحو: (مُنْزِلا) والأخرى على نحو: (مُنْزِلُوا) وَ (مُنْزِلي)، والقافية هنا على نحو: (مُنْزِلُوا) وهو من أبياتِ الحماسة[2]، والإصراف من عيوب القوافي، وهو أقبح من الإقواء، وهو أن تكون إحدى القافيتين على نحو: (منزلوا) والأخرى على نحو: (منزلي)، ومحل «براح»: نصبٌ على الحال المؤكَدة. ونظيره قولك: «أنا ابْنَ فلانٍ جواداً كريماً».

جمل فعرّض سَعْدُ في هذا الشعر بقعود الحارث بن عباد عن الحرب. والبيت بتمامة:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها　　　فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

والشاهد فيه قوله (لا بَرَاحُ) وشرحه مبسوط في المتن.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٩٦ في معرض حديثه عن «لا» العاملة عمل ليس: (وقد جُعِلَتْ، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس).

وإن جعلتها بمنزلة ليس، كانت حالها كحال لا، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة: فمن ذلك قول سعد بن مالك: مَنْ صدَ..... وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرحه ١ : ١٠٩ والبغدادي في الخزانة ١ : ٤٦٧.

(٢) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢ : ٥٠٦.

* ذِكْرُ المَنْصُوبَاتِ *

اَلْمَفْعُولُ اَلْمُطْلَقُ هُوَ المصْدَرُ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الفِعْلَ يَصْدُرُ عَنْهُ .

اعْلَمْ أَنَّ المفعولَ مُطْلَقٌ ومُقَيَّدٌ.

فالأول: هو المصدر لأنه لم يقيد بحرف من حروف الجر[1].

والثاني: هو الأربعة الباقية لتقيُّد كل منها بالجار، ولأنَّ المصدر هو المخرج من العدم إلى الوجود، بخلاف سائر المفاعيل، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربت زيداً)، فالذي أُخرج من العدم إلى الوجود هو «الضرب» لا زيدٌ. فيكون هو الحريُّ بأن يطلق عليه اسم المفعول، ولم يشتغل بتحديده في ظاهر كلامه لوقوع الغنية عنه بقوله: المفعول المطلق، لأنَّ معنى المفعول: هو الذي فُعِل على الحقيقة من غير تقييد، فلما دلَّ الاسم على حقيقته استغني عن ذكر حدِّه.

فإن قلت: المصدر أصل للفعل أم الفعل أصلٌ له؟ قلت: ذهب أصحابنا البصريون إلى أن المصدر هو الأصل[2] لأنَّ مفهومه مفرد، ومفهوم الفعل مركب، ألا ترى أن الضرب يدل على ذلك الحدث الخالي من الزمان و«ضَرَب» يدل على الحدث والزمان (والمفرد)[3] مقدم على المركب، فيكون المصدر هو الأصل.

وإن شئت فتأمل في المفرد مع المثنى نحو: رجل ورجلان، ولأنَّ المصدر موضع الصدور، فلما سُمِّي مصدراً (دل على أن الصادر هو الفعل عنه بالاشتقاق منه)[4].

---

(1) قال الجرجاني: معنى أن معنى المطلق أي لا يقيد بشيء من حروف الجر نحو أن تقول: مفعول به أو فيه أو له. المقتصد في شرح الإيضاح 1/ [illegible].

(2) ينظر في المسألة الخلاف [illegible] في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في الإنصاف 1/ 235 - 245 وفي قوله (ذهب أصحابنا البصريون) دليل على أن الشارح في مذهبه إلى مذهب البصريين والاعتداد [illegible] [illegible] في الإقليد.

(3) في ب: (والمفرد).

(4) في ب: (دل على أن الفعل هو الصادر عنه بالاشتقاق منه).

. . . .

فيكون المصدر أصلا يتفرع منه. أو لعله قال أولا: هو المصدر، فخصه بالذكر تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين ويحتمل أن يكون ذكره أولاً لكونه من أشهر أسمائه عند النحويين.

وذهب الكوفيون[1] إلى أنَّ الفعل هو الأصل، ومفزَعُهُم في ذلك إلى أن المصدر تابع للفعل في الإعلال والتصحيح نحو: «لاذ» «لَياذاً» بالإعلال فيهما، إذ الأصل: لوذَ لوَاذا. ونحو لاوذ لواذا بالتصحيح فيهما، والتابع هو الحقيق بأن يكون فرعا.

والجواب: أن إعلال المصدر وتصحيحه لإعلال الفعل وتصحيحه لا للتبعية، بل للمشاكلة، كالحذف من أخوات «يعـــد».

والوجه الثاني لهم: أن الفعل يعمل في (المصدر نحو)[2]: ضربتُ ضرباً، والعامل أقوى، فيكون الفعل بالأصالة أولى.

والجواب أنَّ (إعمال)[3] الشيء في الشيء لا يؤذن بكون ذلك العامل أصلا لذلك المعمول، ألا ترى أن بعض الحروف يعمل في الاسم (وبعضها في الفعل)[4] وليس ذلك بدليل على أصالة العامل في الاسم للاسم، وأصالة العامل (للفعل في الفعل)[5]، فعلم أن ما ذكروه لايُكترث له.

---

(١) الإنصاف ١: ٢٣٥ ـ ٢٤٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في ب: (عمل).

(٤) في ب: (وبعضها يعمل في الفعل).

(٥) في ب: (في الفعل للفعل).

وَيُسَمِّيهِ سِيبَوَيهِ: الحَدَثَ والحَدَثَانَ، وَرُبَّما سَمَّاهُ ٱلْفِعْلَ.
وَيَنْقَسِمُ إِلى مُبْهَمٍ نَحْوِ: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وإِلى مُؤَقَّتٍ نَحْوِ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ.

قولـــــه : «الحَدَثُ والحَدَثَان».

هما بمعنى الحادث[1]، يقال: هذا حَدَثٌ من أحداث الدهر، ويقال حدثان الدهر.

و«سماه الفعل» ، لأنه في الحقيقة فعل كما أنَّه في الحقيقة حادث.

قولـــــه : «وإلى مؤقت» :

أي محدود. فقولك (ضربةً) تقع على الواحدة، و(ضربتين) على الثنتين. والتوقيت في الأصل تحديد الوقت، ثم عمَّ في كل تحديد اتساعا كما أن المالاة : الإعانة في مَلْءِ الدِّلاء، ثم عمَّت في كل إعانة.

وقولـــــه : «ضربا» يحتمل أن يكون واحدة وأن يكون فوقها، فلذا صار مبهما.

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٣٤ ـ ٣٥. إذ قال عنه: هو الحدث والحدثان.

* فصـل * وَقَدْ يُقْرَنُ بالفِعْل غَيْرُ مَصْدَرِهِ مِمَّا هو بِمَعْنَاهُ وَذلِكَ عَلَى نَوْعَيْنْ: مَصْدَرٌ، وغيرُ مَصْدَرٍ. فَالَمْصَدرُ عَلى نَوْعَين: مَا يُلاقي الفِعْـلَ في اشْتِقَاقِهِ كَقَوله تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ وقَوْلِه تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾.

قولـــــه: «مَصْدَرٌ وغيرُ مَصْدَرٍ».

المقرون بالفعل لايخلو من أن يكون مصدرا من جنس ذلك الفعل أو لا يكون فإن كان فذاك، وإن لم يكن: فإما أن يلاقيه في اشتقاقه أو لايلاقيه، فإن لاقاه فذلك، وإن لم يلاقـه فإن كان مصدرا فهو قسم ثالث، وإن لم يكنه فهو الرابع، هذا وجه الانحصار. فإن قلت قوله: «وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر» ليس بمستقيم، لأنه أثبت اسم المصدر لأنواع المصدر بقوله: «وذلك» لأنه اسم إشارة إلى المصدر، ونفاه عن أحد نوعيه بقوله: غير مصدر، ولايستقيم أن يُذْكَر نوعُ بشيءٍ ويُنْفَى اسم جنسه عنه، قلت: المصدر يذكر ويراد كل اسم ذكر بيانا لما فَعَلَه فاعِل فعل، ويذكر ويراد كل اسم لحدث له فعـل اشتق منه، فبقوله المفعول المطلق هو المصدر. أراد الأول مما ذكرنا،. وبقوله مصدر وغير مصدر، أراد الثاني، فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبته، ومثل هذا لايشك في استقامته.

قولـــــه: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [1] فيه وَجُوه:

أحـدهـا: أنّ النبـات مطاوع للإنبات، يقال: أَنبَته فَنَبَتَ، كما يقال: أخرجه فخرج، فكأن (أنبت) في اقتضائه مصدر (نبت) بمنزلة اقتضاء (نَبَتَ) إيَّاه.

وثانيها: أن حقيقة قولك (أنبته) جعله ينبت، فالنبات على هذا داخل في ضمن الإنبات، فيصير (أنبت) مقتضياً للنبات، فعلى هذين الوجهين انتصاب «نباتاً» «بأنبت».

---

(١) سورة نوح آية: ١٧.

وَمَا لَا يُلَاقِيهِ فِيهِ كَقَوْلِكَ: قَعَدْتُ جُلُوساً، وَحُبِسْتُ مَنْعاً. وَغَيْرُ المَصْدَرِ كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ أَنْوَاعاً مِنَ الضَّرْبِ، وأَيَّ ضَرْبٍ وأَيَّما ضَرْبٍ.

وثالثها: أنَّ التقدير: أنبتكم فنَبتُّم نباتاً، لأن الإنبات يدل على النبات فعلى هذا، انتصابه على أنه مصدر «لنَبَتَ».

قولـــــه: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[1].

قيل روعيت الفاصلة فجيء بمصدر (بتّل) بالتشديد في موضع مصدر تَبَتَّل، لأنّ معنى (تبتَّل)، بَتِّلْ نَفْسَك[2]، (فناسب أن يجاء بمصدر «بتَّل»، و«تبتيلا»: مصدر «بتَّل»، لا «تَبَتَّلْ»، وهما يتلاقيان في الاشتقاق فكما أن «نباتا» مصدر نبت لاأنبت، وهما متلاقيات)[3] في الاشتقاق.

قولـــــه: «وما لايلاقيه فيه» أي لايلاقي الفعل في الاشتقاق.

و«جلوسا» مصدر بمعنى (القعود)، وليسا بمتلاقيين في الاشتقاق كما أن حُبست مع (مَنْعًا) كذلك.

قولـــــه: «أنواعا من الضَّرب إلى آخره».

هذا ليس من لفظ الفعل، فإن أنواعا قد نصبت لكونها مصدراً وليست من لفظ (ضربت).

أما كونها مصدرا فلأنها ذُكرت بياناً لما فعله الفاعل، وأما عدم كونها من لفظ (ضربت) فظاهر، ومن القسم «ضربته أيَّ ضرب» و«أيّما ضَرْبٍ» لأنَّ (أيّاً) يكون أبدا من جنس ما أُضيف إليه، فإذا أضيف إلى المصدر فهو مصدر في المعنى، فينتصب

---

(١) سورة المزمل آية ٨.

(٢) انظر الكشاف ٤: ١٧٧ قال الزمخشري: لأن معنى تَبَتَّل: بَتِّلْ نَفْسَكَ.

(٣) ما بين القوسين ابتداء من قوله (فناسب) وانتهاء بقوله: (متلاقيان) جاء مكانه في نسخة ب: (فناسب أن يُجاء بمصدر بَتَّل لا تَبَتَّل وهما يتلاقيان في الاشتقاق).
والمثبت من الأصل وع.

ومِنـهُ: رَجـعَ الْقَهْقَـرَى، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ، وقَعَدَ القُرْفُصَاءَ، لأنَّها أَنْوَاعٌ مِنَ الرُّجُوعِ، وَالاشْتمالِ، والقُعُودِ.

وَمِنهُ: ضَربتُه سَوْطاً.

بالفعل، أو تقول: (أيّ ضربٍ) في الأصل صفة مصدر منصوب أي: (ضربتُهُ ضَرْباً أيَّ ضَرْبٍ) بمعنى عجيباً من الضَّرْبِ. حذف «ضرباً» ونابت الصِّفةُ وهي «أيَّ ضربٍ» مَنابَه وبَرزَتْ في بزَّتِهِ.

ونظيره الجملَ الظرفية. فـ(أمامك) في: «زيدٌ أمامك» قد وُسم بسمة الخبر لقيامه مقامَ الخبر، وهو الفعل المقدر المدلول عليه بهذا، فكذا فيما نحن فيه.

قولـــــه: «ومنه رجع القهقرى إلى آخره».

القَهْقَرى: الرُّجوع إلى خلف.

والصَّمَّاءُ: أن يجلِّل جسده بثوب حتى لايبدوَ منه شيء، واشتقاقه من الصَّمَمِ.

والقُـرْفُصَاء[1]: قِعْدَةُ المحتبي، وهي أن ينصب ساقيه ويربطها بثوب، أو نجاد السيف، وهي قِعْدَةُ الشرفاء من العرب[1].

والمـوجب لانتصاب هذه الأسماء: أن القهقرى ضرب من الرجوع ولما ساغ أن تقول رجع رجوعا، وتنصب ماهو متضمِّن للقهقرى وغيره ساغ نصبك ماهو بعضٌ من ذلك، وإن لم يكن القهقرى من لفظ «رجـع»، وكذا الكلام في (الصَّمَّاءِ)، و(القُرْفُصَاءِ).

والـوجه الثاني: وهو مذهب بعض النحويين أن هذه صفات لمنصوبات محذوفة نحو: (رَجَعَ الرُّجْعَةَ القَهْقَرَى) و(آشْتَمَل الاشْتِمَالَةَ الصَّمَّاءَ)، و (قَعَدَ القِعْدَةَ القُرْفُصَاءِ).

---

(١) القُرْفُصاءُ، والقَرْفُصَاءُ، والقِرفِصَاءُ كلها لغات واردة في اللسان انظر اللسان (قرفص).

. . . .

والمختار هو المذهب الأول، ولذا أشار المصنف إليه بقوله: لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود، والدليل على كونه مختارا، أنها لو كانت صفات لجرت على موصوفاتها إما بطريق اللزوم، وإمّا بطريق الجواز، وقد امتنع جريها على الموصوفات، فعلم أنها بمنزلة الأسماء التي ليست بصفات فثبت أنّ انتصابها ليس لقيامها مقام المصادر المنصوبة بل انتصابها لكونها مصادر، لأنها ذكرت بياناً لما فعله فاعل.

قوله: «ضربتُه سَوْطًا».

كأن الأصل: «ضربته بسوط» لكن (الضرب) لما كان يحصل بالسوط، جعل كأنه السوط فقيل: (ضربته سوطا للإيجاز) والمبالغة، وانتصب (سوطاً) على المصدر لكونه (مذكورا)[1] لبيان ما فعله فاعل الفعل، وهذا مخالف لما تقدم من حيث وضعه للآلة المخصوصة الجسمية بخلاف ماتقدم، ويقال: «ضربته سوطين»، و«ثلاثة أسواط»، كما يقال: ضربته ضربتين، وثلاث ضربات لأنهما في المعنى من واد واحد.

---

(١) سقط من ب.

* فصل * والمَصَادِرُ المَنْصُوبَةُ بأَفْعَالٍ مُضْمَرَةٍ عَلَى ثَلاَثَةِ أَنْواعٍ :
ـ مَا يُسْتَعْمَلُ إظْهَارُ فِعْلِهِ وإضْمَارُه .
ـ وَمَا لاَ يُسْتَعْمَلُ إظْهَارُ فِعْلِهِ .
ـ وَمَا لاَ فِعْلَ لَهُ أَصْلاً .
وَثَلاَثَتُها تَكُونُ دُعَاءً ، وَغَيرَ دُعَاءٍ .

قولـــــــه : «منها مايستعمل إظهار فعله إلى آخره» .

ترك ذكر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل فيما تقدم وذكر ثلاثة أقسام، فلعله أراد بالقسم الثاني مالا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه، وبالثالث: ما لايستعمل إظهار فعله ولا فعل له مشتق منه، لأنه ذكر في النوع الثاني أمثلة لها أفعال مشتقَّة منها. وفي النوع الثالث لم يذكر إلا مثالاً لا فعل له مشتق منه، ولذا استقام ذكره (بثلاثة)[1]، أقسام، وإلا فالقسمان الأولان شاملان لجميع المقسوم، إذ ليس بين النفي والإثبات درجة ثالثة، فلا يتأتى القسم الثالث إلا بما ذكرنا من الطريق.

فإن قلت: يرد على ما ذكرت من أنَّ المراد من النوع الثالث هو كلُّ ما لافعل له مشتق منه، وهو منصوب على المصدر نحو: «ضربته أنواعا من الضرب» فـ«أنواعاً» من ذلك النوع على ما ذكرت من التفسير، وإظهار الفعل فيه جائز، قلت: لايرد ما ذكرت، فالمصنف جعل مالايستعمل إظهار فعله نوعين:

نوع له فعل مشتق منه، ونوع لا فعل له مشتق منه، ولم يقل كل ماهو منصوب على المصدر ولافعل له مشتق منه، فهو مما لايستعمل إظهار فعله، وما أوردت فهو من النوع الأول لأنه جائز استعمال فعله.

---

(١) في ب : (ثلاثة) وقد فَصَّلَ ابن يعيش أنواع حذف أفعال المصادر المنصوبة الثلاثة في شرحه ١ : ١١٣ بعبارة موجزة واضحة بقوله: (منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره، فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته، وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره، وضرب ليس له فعل ألبتة.

فَالنَّوْعُ الأوَلُ كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفرِهِ : خَيْرَ مَقْدَمٍ . . .

ولمن يُقَرْمِطُ في عِداتِهِ : مَوَاعِيْدَ عُرْقُوبٍ . . .

قولـــــه : «خَيْرَ مَقْـدَمٍ» .

المقدم بمعنى القدوم، وخير: أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل إذا أُضيف إلى المصدر صار في المعنى مصدرا وانتصب انتصابه، لأنه بعض مايضاف إليه، ألا ترى إلى قولك: «ضربت زيداً أشد الضرب»، فأشدُّ الضرب ضرب في المعنى، وإنما جاز حذف الفعل فيه وفي أخواته المذكورة في هذا النوع أعني النوع الأول، لما قام من قرينة تدل على الفعل المحذوف.

قولـــــه : «وَلِمَنْ يُقَرْمِطُ في عِدَاتِهِ: مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ»[1] .

القَرْمَطَةُ: مجازٌ من (اللّي)[2] من قولهم قرمط القطوف إذا مَشى مِشْيَةً فيها تقارب. وعُرقوب: بضم العين: رجل وعد رجلا نخلة يطعمه طلعها. فلما أطلعت، . أتاه يلتمسُ ماوعده فقال: اتركها حَتَّى تُبلح، فلما أبلحت قال: اتركها حتى تُبْسِرَ، فلما أبسرت قال: حتى تُرطب فلما أرطبت قال: حتى تُتْمِرَ، فلما أتمرت عمد إليها عرقوبٌ فجدَّها في الليل ولم يعطه شيئاً فصار مثلاً في الخُلف سائراً[3] .

قالَ الشَّمَّاخُ :

٨٤ـ وَوَاعَدْتَنِي مَالاَ أُحاوِلُ نَفْعَهُ   مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرَبِ[4]

---

(١) مجمع الأمثال ٢ : ٣١١.

(٢) اللي : بمعنى المطل. الصحاح واللسان (لوى).

(٣) انظر القصة في مجمع الأمثال ٢ : ٣١١ وقد ورد برواية مختلفة عما هنا، وكذا الحال في (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ١ : ٢٢٦ ومعجم البلدان (ترب).

(٤) هذا البيت من الطويل وقد ورد عجزه في ثلاثة أبيات اختلفت رواية صدر كل بيت منها. **الأولى**:

وعدتِ وكان الخُلْفُ منْكِ سجيَّةً   مواعيد عُرْقوبٍ أخاهُ بيثْرِب

وَلْلِغَضْبَانِ: غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُـم، وَمِنْهُ قَوْلُهم: أَو فَرَقاً خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ بمعنى: أَوَ أَفْرَقُكَ فَرَقاً خَيْراً مِنْ حُبٍّ.

و(بيَتْرَبِ): بفتح الياء والراء على وزن «يَرْمَع» وهو غيرُ «يَثْرِب». كذا في «شرح أبيات الكتاب»[1] وفي شرح بعض المتأخرين[2].

و(يَتْرَب) بنقطتين وفتح الراء موضع قريب باليمامة، وأنكر أبوعبيدة[3] على من قال بالثاء المثلثة، لأنَّ العمالقة لم تكن بالمدينة، وعرقوب من العمالقة هذه ألفاظ ذلك الشرح.

قولـــــه: «غَضَبَ الخَيل على اللُّجُم...».

التقدير: غَضِبْتَ غَضَبًا مِثْلَ غَضَبِ الْخَيْلِ عَلى اللُّجُم. كأن هذا مَثلٌ[4] في شدة الغضب، أو في غضب خُلُوٍّ من مَنْفَعَةٍ تعودُ إلى مَنْ غَضِبَ، وكما يسوغ أن تقول «خَيْرَ مَقْدَمٍ» و«مواعِيدَ عُرقُوبٍ» و«غضبَ الخَيلِ على اللُّجُم» كذلك ساغ لك أن تقول: (قدمت خَيْرَ مَقْدَم)، و(وَعدتَ مواعيدَ عُرقُوب) (وغَضِبْتَ غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ).

وقد نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ١١٣ للأشجعي وكذلك الميداني في مجمع الأمثال ٢ : ٣١١ وابن منظور في اللسان (ترب).

الثانية: وقَدْ وَعَدْتَكَ مَوْعداً لَوْ وَفتْ به   مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَتْرَب

وقد ذكر هذه الرواية الشنقيطي في الدرر اللوامع ٢ : ١٢٢.

الثالثة: وهي التي أمامنا وقد نسبها صاحب الإقليد للشماخ، وابن يعيش في شرحه ١ : ١١٣ وهو في ملحق ديوان الشماخ ص ٤٣٠.

و(يَتْرَبُ): مختلف فيها أهي يَثْرِبُ أمْ يَتْرَبُ؟ قال ياقوت: (يَتْرَبُ) بالفتح ثم السكون وراء مفتوحة أيضا قيل: قريةٌ باليمامة عند جبل وشْمٍ، وأجمعوا على روايته بالتاء المثناة أ. هـ وقال ابن قتيبة في (عيون الأخبار) ٣ : ١٤٧: هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه بالتاء وفتح الراء.

(١) انظر (شرح أبيات الكتاب) لأبي محمد بن أبي الحسن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق محمد علي الريح.
(٢) انظر «شرح ما يقع في التصحيف والتحريف» للعسكري ص ٣٣٧، والإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢٢٦.
(٣) انظر ابن يعيش ١ : ١١٣، واللسان (ترب).   (٤) مجمع الأمثال للميداني ٢ : ٥٦.

قولـــــه : «أَوَ فَرَقا[1] خيراً من حُبٍّ»

هذا أيضا مما يضمر فعله ويظهر، فإن قلت: فما باله ميَّزه عن أخواته وجعله كأنه من الأباعد لا من الأقارب حيث قال ومنه؟

قلت: هذا (ما جاء وقوعه حول الندرة)[2]، لا يكاد يستعمل إلا في الأحايين فيكون إظهار فعله مما يقلُّ جداً بخلاف هاتيك المصادر فإنها كثيرة الوقوع لايلوح عليها سيماء الندرة، فكأن هذا نوع وتلك نوع، فلذا ميَّز (بينهما)[3]، كذا ذكر في بعض شروح هذا الكتاب.

وقال بعض المتأخرين[4]، هذا مثل لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره. وأصله أنّ الحجاج حبسَ الغَضْبَان ثم جاء كتاب عبد الملك بأنْ يطلق كل مسجون، فَأَحْضَرَهُ فقال له: (إنَّك لسمينٌ فقال: ضيف الأمير «سمين»[5] ثم قال، أَتُحِبُّني ياغَضْبَانُ؟ فقال: «أَوَ فَرَقاً خَيْراً مِنْ حُبٍّ») فذهب مثلا[6]، فلما ثبت أنّ المثل جرى كذلك ضعف إظهار الفعل في مثله فورد عليه «مواعيدَ عُرقوبٍ» و«غضَبَ الخيل على اللُّجُم».

فأجاب بقوله: إن «لفظ مواعيد عرقوب» لم يجر مثلا، وإنما يذكر مع فعله ومع عدمه على سبيل التمثيل.

(١) قد ضبطت واو «أو» في سيبويه طبعة بولاق بالإسكان وكذلك في اللسان.

(٢) في ب: «مما حول الندرة» والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين من ب وع. ولم يرد في الأصل.

(٤) القائل هو ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٣٣٦.

(٥) في ب: «يسمن».

(٦) انظر المثل وقصته في مجمع الأمثال ٢ : ٧٦ - ٧٧ وقد ورد نصه وقصته بروايتين مختلفتين بعض الشيء عما ذكر هنا. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١ : ٢٢٦.

أما (غضب الخيل على اللجم): فجوابه أنه قيل: «غَضِبَ غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم» ثم اختصر فقيل: «غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم»، فجاز الوجهان، فلو ثبت أنَّ المثل في أصله «غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم» (ثم اختصر فقيل: «غَضَبَ الخيلِ») [1] لضعف إظهار الفعل فيه أيضا. فبان بما ذكره هذا القائل أن قولهم: «أَوَ فَرَقاً» جدير بأن يفصل بينه وبين ماتقدم. وفي بعض حواشي المفصل في قولهم «أَوَ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ» فاه بِهِ رجل عند الحجَاج [2]، وقد كان الرجل عمل له عملا فاستجاده منه فقال: «أَوَ كلَّ هذا حُبًّا». (أيْ: أَوَ فَعَلتَ كُلَّهُ حُبًّا؟) [3] فقال الرجل مجيباً «أَوَ فَرَقاً خيراً مِنْ حُبٍّ»، أيْ: أَوَ فَعَلتَ هذا فَرَقاً؟ فهو أنبل لك، وهو كقولهم: «رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَموتٍ» [4] وقوله في الكتاب أَوَ (أَفْرَقُك) يؤذن بأن الأولى هو الوجه الأول. إذ لا كلفة في قولك: أحبك أو أفرقك في جواب من قال لك: أتحبني؟.

أما الوجه الثاني: فغيرُ عارٍ من الكلفة، لأنَّ قوله: «أَوَ أَفْرَقُكَ» يشير إلى أنَّ الأصل أنَّ الحجاج قال: «أوَ كُلَّ هذا حُبًّا»؟ على تقدير «أو تفعل كُلَّ هذا حُبًّا؟ وَصِيَغُ الغابرِ لحكَايةَ الحالِ الماضيَة، فقال الرجل؛ (أَوَ فَرَقاً خيراً مِنْ حُبٍّ؟) والتقدير: أفعلُ كلَّ هذا حُبًّا أوْ أَفرَقُكَ فَرَقاً (خيراً من حب) [5].

والغابر في الموضعين أيضا لحكاية الحال الماضية. ويجوز أن يكون التقدير: أُحبُّك أو أفرقك فرقا خيراً من حب، لأنّ قولَ الحجاج: «أو كُلَّ هذا حبا» يتضمّن معنى: أتحبني؟ فيكون قوله: (أُحِبُّكَ أوْ أَفْرَقُكَ فَرَقاً خيراً مِنْ حُبٍّ) جوابا لِـ «أتُحِبُّني» المتضمِّن.

(١) ما بين القوسين من الأصل وسقط من باقي النسخ.

(٢) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ١ : ١١٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٤) انظر مجمع الأمثال ٢ : ٧٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل.

وَالنَّوْعُ الثَّاني قَوْلُكَ : سَقْياً وَرَعْياً.

قولـــــــه : «سَقْياً وَرَعْياً. . . .».

أي سقاك الله سَقْياً، ورعاكَ اللَّهُ رَعْياً.

قــال[1]:

٨٥ ـ نُبِّئْتُ (نُعْمَى)[2] عَلَىَ الهِجْران عاتِبَةً
سَقْياً وَرَعْياً لِذاكَ العَاتِبِ الــزَّاري[3]

امتنع إظهار فعليهما، لأنَّ المصدر صار بدلاً من اللفظ بذلك الفعل في أن فهم فيما بينهم من قولك: «سَقْياً لك» مايفهم من «سَقَاكَ» اللهُ سَقْياً، ولذا لم يجز تعريفه، لأنه بدل من الفعـل وهـو منكر، فيلزم أن يكون البدلُ مثله لتظهر دلالته على الأصل بمقاربته إياه من حيث النكارة.

وأكثر من تمثيل هذا القسم، لأنه سماعي، وليس له ضابط يضبط به ما انتشر. وطريقة ذلك ليست من النحو، وإنما هو من اللغة، والنحويون في مثله يكثرون من تمثيله ليحصل منه طرف جيد من المعرفة، بخلاف ما يعرف بالضابط، فالضابط يغني عن كثرة التمثيل، وما ذكرنا من أن علة الحذف صيرورة المصدر بدلاً من فعله لكثرة استعمالهم، لا يستقيم أن يكون ضابطا نحويا لافتقارنا إلى النظر في كل لفظة هل كثرت أم لم تكثر؟ وذلك حظ اللغوي لاالنحوي[4].

(١) هو النابغة الذبياني ديوانه ص٤٥.

(٢) في ب: «نُعْمًا» وكذلك رواية الديوان.

(٣) البيت من قصيدة النابغة الرائية على بحر البسيط ومطلعها:

عُوجُوا فحيّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدّار ماذا تُحيُّونَ من نُؤيٍ وأحْجار

والـزّاري: الغـاضب، وموضع الشاهد فيه قوله: (سَقْيا ورعيا) حيث نصبْهما على أنهما مصدران لفعلين ممتنع ظهورهما. لصيرورة المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل.

(٤) انظر هذه الفقرة ابتداء من قوله: «وأكثر من تمثيل هذا القسم» وانتهاء بقوله: «لا النحوي» فهي مقتبسة من كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ ص٢٢٧، وقد تصرف صاحب الإقليد في النقل بعض التصرف.

. . . وَخَيْبَــةً وَجَدْعاً وَعَقْراً وَبُؤْساً وَبُعْداً وَسُحْقاً وَحَمْداً، وَشُكْراً لاَ كُفْراً، وَعَجَباً . . .

قولـــــــه: «وَخَيْبَةً . . . إلى وَعَجَباً».

أيْ خَيَّبَكَ اللَّهُ فَخِبْتَ خَيْبَةً.

والجَدْعُ[1]: هو القَطْعُ يستعمل في الأنف والأذن. فقولك «جَدْعاً» (معناه)[2]: جَدَعَهُ اللَّه جدعاً.

وأما (العَقْرُ): فهو قَطْعُ القدم، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقولهم: «رفع عَقيرَتَهُ»[3] أيْ صوتَهُ.

وَبَئِسْتَ بُؤْساً أي افتقرت. وَسُحِقْتَ سُحْقاً، من أَسْحَقَهُ فَسَحِقَ أيْ أَبْعَدَه فَبَعُدَ. وأَحْمَدُ الله حَمْداً، وأشكر الله شكرا، ولا أَكْفُر كُفْراً، وأعجب عَجبًا.

وهذه مصادر قد اشتهرت فيمابينهم بمعانٍ وقعت بشهرتها الغُنْيَةُ عن كلفة التكلف بانضمام (ألفاظ)[4] أفعالها إليها، وبلغَت في الغُنْيَةِ غايةً لو تكلّفت عندها زيادة لازدياد الإيضاح لاختلَّ المعنى[5].

وقول الناس «حَمَدتُ اللَّه حمدا» و «شكرت الله شكرا»، و «عجبت لذلك عَجَباً»

---

(١) الجدع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشَّفَة ونحوها. اللسان (جدع).

(٢) في ب: تقديره.

(٣) قيل: اصله أن رجلاً عُقرت رجلُه فوضع العقيرة على الصحيحة وبكى عليها بأعلى صوته فقيل: رفع عقيرته ثم كثر ذلك حتى صُيِّر الصوتُ بالغناء عقيرة. اللسان (عقر).

(٤) ما بين القوسين ليس في ب.

(٥) قال ابن يعيش في شرحه ج١: ١١٤ (جعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل، وذلك أنهم استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل، كما قالوا: الحَذَرَ الحَذَرَ والمعنى احذر الحذر، ولم يذكروا (احذر) فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سَقيا وَرَعْياً كقولك: سقاك الله ورعاك الله، فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل.

وأفعَلُ ذلكَ وكرامةً، ومسرّةً، وَنَعْمَ، ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وَنَعَامَ عَيْنٍ، ولا أفعَلُ ذلك وَلا كَيْداً ولا هَمًّا، وَلأفْعَلَنَّ ذلك وَرُغْماً وَهوَاناً. .

«ليس من استعمال العرب العاربة[1] الذين هم من سكان مَهَا في الريح، وَمَضَغَةِ القَيْصُوم والشِّيح[2]، وكلامنا في استعمالهم.

قولـــه: «وَكَرامةً إلى قولهم . . . . وَهَواناً».

أي: وأُكرمك كرامة، وأسرك مسرَّةً.

و (نَعَمْ): حرفٌ يجاب به. ونُعْمَةَ عين بضم النون، وَنَعَامَ[3] عينٍ بفتحها. يقال: نعم الله لك عينا نُعْمَةً، لغة في (أنعم) أي أقر اللهُ عينك بمن تحبه، أيْ وأنعم عينَك نُعْمَةً، وأنعمها نعاماً. وإنما جيءَ بالواو قبل (نعمة) وأخواتها للمبالغة، لأنه بالواو يستأنف له إثبات على حِدة، وبدونها يقع في ذيل الكلام[4]، والفرق بينهما بَيِّنٌ، ونقيض هذا الفصل قوله: (ولا أفعل ذلك ولا كيدا) أيْ: (ولا أكاد أفعله كيدا) (ولاأهمُّ بفعله همًّا ولا أكاد). ولا أهم: بمعنى: لاأُقارب، ويقال: (ولاكَوْداً) (ولامَكَادةً)، (ولا كَاداً).

وقولـــه: «وَلأَ فْعَلَنَّ ذلك وَرُغْماً، وَهَوَاناً».

أي «أخالفك في مباشرة هذا الفعل، وأرغمُك فتَرْغَم رُغْماً، وأُهينك فتهون هَوَاناً»، وهذان الفصلان مصادر لايستعمل إظهار أفعالها، والعلة في الفصلين واحدة، وهي· أنَّ المذكور فيهما دال على المقدر.

---

(١) العرب العاربة: هم الخُلَّصُ منهم وأخذ من لفظه فأكد به، كقولك: ليل لائل. اللسان (عرب).

(٢) القيصوم والشيح: نبات سهلي من الأمرار طيب الرائحة مر المذاق. اللسان (قصم وشيح).

(٣) انظر إصلاح المنطق ١٠٥ والصّحاح واللسان (نعم).

(٤) أي الاستعمال لابد أن يكون بالواو وإلا لم يستقم معناه، لأن الواو هنا لعطف الجملة عليها نحو قولك: لأفعل ذلك وكرامة، أي لأفعل ذلك وأكرم كرامة فلا يكون انتصاب كرامة بأفعل وإنما بالفعل المحذوف.

وَمنهُ إنَّمَا أَنْتَ سَيْراً سَيْراً.

أما في الفصل الأول: فلأن المقدر هو «الإكرام» والمذكور مشتمل عليه، لأنه جرى على موجب طاعته.

وفي الفصل الثاني على عكس هذا، لأنه لما أعرض عن طاعته في الحال، وخلع عن بَلْبَلِهِ رِبْقَةَ الامتثال، فالظاهر أنه لايعود عما عزم عليه من الإعراض، فعلم أن (للمظهر)(١) في الفصلين دلالةً على المضمر.

قولـــــه: ومنــه ....».

الضمير فيه راجع إلى النوع الأصلي، وإنمـا فصله من نوعه بقوله: «ومنـــه»، لأن لهذا القسم ضابطا بخلاف ماسبق.

والضابط أن يتقدم نفي أو ماهو في معنى النفي داخل على اسم، وبعده إثبات لايصح أن يكون مابعد الإثبات خبراً عن الأول، فعند ذلك إذا نصبته على المصدر يجب الحـذف، فالأول نحـو: «ما أنت إلا سيرا». والثاني نحو: «إنما أنت سيرا»، فقولك «إنما أنت منطلق» بمنزلة «ما أنت إلا منطلق»، فلو فُقد شرطٌ مما ذكرناه لم يجب حذفُ الفعـل، فلك أن تقـول: «أنت تسير سيرا»، إذ ليس فيه لا نفي ولا ماهو بمعناه، لو لم يكن بعده اسم لم ينصب بفعل مضمر أصلا نحو: «ماتسير إلا سيراً»، وإذا زال عدم صحة مابعد الإثبات خبراً عن الأول لم يستقم نصبه باتفاقهم نحو: «ماسيرك إلا سير» ووقعت الغُنْيَةُ عن ذكر هذا الضابط بما ذكر من الأمثلة وأتى فيها بما يُوهم أنه من الضابط، وهو التكرار في قوله «سيرا سيرا» والإضافة في نحو: «سير البريد»، لأنَّ لمتوهم أن يتوهم أنهُ يُشْتَرط إما التكرار، وإما الإضافة، لأن في كليهما لفظا زائداً، فكأنه قام مقام المحذوف، وليس كلاهما بمشروط، بل الضابط ما قلنا، لأن الثّقات نقلوا أن العرب تقول: «ما أنت إلا سيراً»، بلا تكرير كما تقوله مكررا مع لزوم إضمار الفعل فيهما.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وبدونه يختل المعنى.

. . . . . وَمَا أَنْتَ إلَّا قَتْلًا قَتْلًا، وإلَّا سَيْرَ البَرِيدِ وإلّا ضَرْبَ النَّاسِ ، وإلّا شُرْبَ الإبِلِ . . .

وقولهم : «إنما أنت سيرا سيرا»[1]. يقال هذا للمسافر، أيْ : «تسير سيرا بعد سير»، أيْ : «لاتزال مسافرا».

و«إلا قتلا[2] قتلا» أيْ : «ما أنت إلا تقتل النَّاس قتلا قتلا» أيْ : قتلا بعد قتل».
و«إلا سيرَ البريد»[3]، أيْ : «ما أنت إلا تسيرُ سيرَ البريد» وهو البغلة. أيْ مِثْلَ سيره، وأضيف المصدر فيه إلى الفاعل.

و«إلا ضربَ النّاس» أي : ما أنت إلا تضرْبُ الناس ضرباً ثم أضمر الفعل، وقدِّم المصدر على المفعول فأضيف إليه فصار إلى قولك : «ضربَ النَّاس»، كما في قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[4] الأصل : فاضربوا الرقاب ضرباً»، ثم صار بالإضمار والتقديم والإضافة إلى : «فَضَرْبَ الرِّقاب».

وإلا شُربَ الإبل»[5]. تقديره «ما أنت إلا أنْ تشرب شرب الإبل» أيْ : «تهيم فتشرب مثلَ شربها»، ولزوم الإضمار في هذا المجموع لدلالة حال المخاطب. ألا ترى أن من لايزال مسافرا فحاله دالة على السير، فلزمك أن تُضمر وتقول : «إنما أنت سيراً سيراً». دون «تسير سيراً»، إذ اللفظ للمعنى، وقد حصل، وعلى هذا سائر الأمثلة المذكورة.

---

(١) انظر سيبويه ١ : ٣٣٥.
(٢) انظر سيبويه ١ : ٣٣٥.
(٣) انظر سيبويه ١ : ٣٣٥.
(٤) سورة محمد آية ٤
(٥) انظر سيبويه ١ : ٣٣٦.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾

قولـــه : «ومنه (قوله)[1] : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ﴾[2] .

المنُّ : الإطلاق بغير فداء ، وأصله القطع ، ولذا سميت النعمة التي لايستثيب مُسديها بالمِنَّة ، وسمي الموتُ منونا لقطع الأعمار . والغبار منينا لتقطع أجزائها . والتقدير : فإما[3] تمنُّون مَنًّا وإما (تفدون)[4] فداء ، وإنما لزم إضمار الناصب بعد (إما) ، لأنَّ ضابط هذا القسم أن تتقدم جملة متضمِّنة لفوائد ، وتذكر فوائدها بألفاظ المصادر فيجب حذف أفعالها لقيام الجملة السابقة التي هذه فوائدها مقام الفعل ، ووقوع الاستغناء عن ذكره لفظا ومعنى ، ألا ترى إلى قوله : (عز وجل)[5] : ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ ﴾[6] فهي جملة متضمنة لفوائد مِنْ : «مَنٍّ» أوْ «استرقاق» أوْ «فداء» أوْ «قَتْلٍ » .

فلذا امتنـع أن يقـال : «فإما تمنون منا» ، و«إما (تفدون)[7] فِداءً[8] بذكر فِعْلَي المصدرين ، بل وجب حذف الفعلين ، وفصل هذا القسم ليبيَّنَ أنه قسم ثالث من النوع الأصلي .

---

(١) ما بين القوسين من الأصل وسقط من (ب) و (ع) .

(٢) سورة محمد آية ٤ .

(٣) في ع ورد مكان القوسين . (تعطونها) . ولم ترد في بقية النسخ وأظنها زائدة .

(٤) في ب : «تفاوت» .

(٥) في ب : «جل وعز» .

(٦) سورة محمد آية ٤ .

(٧) في ب : (تفادون) .

(٨) انظر سيبويه ١ : ٣٣٦ .

. . . وَمِنْهُ مَرَرْتُ بِهِ فإذا لَهُ صَوْتٌ صوتَ حِمَارٍ، وإذَا لَهُ صُرَاخٌ صُراخَ الثَّكْلَى، وإذا لَهُ دَقٌّ دَقَّكَ بِالمِنْحَازِ حَبَّ القِلْقِلِ.

وَمِنْهُ ما يَكُونُ تَوْكِيداً، إمَّا لِغَيْرِه . .

قولـــه: «ومِنهُ مَرَرْتُ به. فإذا له صوتٌ . . . إلى قوله: حبَّ القِلْقِلِ.

هذا أيضا قسم قياسيٌّ وضابطه أن يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب إليه ذلك الفعل المقدر في المعنى كقولك: «لزيد صوتٌ صوت حمار». فقولك: «لزيد صوتٌ»: جملة على الصفة التي ذكرناها، فيُستغنى عن ذكر الفعل بما في قولك: «صوت» من الدلالة عليه، ولو قلت في الدار صوتٌ صوتَ حمار لكان ضعيفا، إذ لابُدَّ للفعل المقدر أن ينسب إلى فاعله وهو مجهول، ولو قلت: لزيد صوتَ حمار، امتنع لانتفاء ما يدل على الفعل (وهو يُصَوِّتُ)[1]. وقوله: «صوتَ حمار» منصوب بـ(يُصَوِّتُ) المدلول عليه بقوله: «له صوت» و«إذا له صراخٌ صراخَ الثكلى» أيْ «يَصْرُخ صُراخ الثكلى»، و«إذا له دَقٌّ» أي «وإذا هو يَدقُّ دَقَّك». أيْ دَقًّا مثلَ «دَقِّك بالمِنْحَازِ حَبَّ القِلْقِلِ»[2]، و«إذا» هذه تسمى «إذا» المفاجَأة. والقِلْقِلُ: بالقافين المكسورتين: حَبٌّ شاقٌّ المدَقِّ. وهو حبٌّ آخر سوى الفُلْفُلِ بالفائين المضمومتين.

قولـــه: «ومنه ما يكون توكيدا إما لغيره . . . . . إلى آخره».

أيْ ومما لايستعمل إظهار فعله مصدر مؤكد لغيره والمراد به: أنه مفيد معنى لايفيده ما سلف من الجملة، لامن حيث اللفظ ولامن حيث العقل.

---

(١) ما بين القوسين من ع.

(٢) هذا مثل أورده الميداني في مجمع الأمثال ١ : ٢٦٥. والمِنْحَاز: الهاوَن والمِدَقُّ. اللسان (نحز) والقِلقِل: شجر، أو نبت له حبٌّ أسـودُ. قال ابن منظور: والعامة تقول: حبُّ الفُلفُل، قال الأصمعيّ: وهو تصحيف، إنما هو بالقاف، وهو أصلب ما يكون من الحبوب. اللسـان (قلل) قال الميداني: يوضع هذا المثل في الإذلال والحمل عليه. مجمع الأمثال ١ : ٢٦٥ وقد ورد في اللسان تحت مادة (نحز) على أنه رجز.

كَقَـوْلِكَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا، والحَقَّ لا البَاطِلَ، وَهَذا زيدٌ غيرَ ما تَقُولُ. وَهذا القَوْلُ لا قَوْلَكَ، وأَجَدَّكَ لا تَفْعَلْ كَذَا.

فأمـا المؤكد لنفسه: فما أفاد معنى تفيده الجملة (السابقة)[1]، إما لفظاً وإما عقلا، فنظير الأول قولك: هذا عبدُ الله حَقًّا[2]، ألا ترى أنّ قولك حَقًّا أفاد معنى لم يفده قولك: هذا عبد الله، لالفظا ولاعقلا. أما لفظا فظاهر، وأما عقلا فلأنه لايلزم من قولك هذا عبد الله أن يكون ذلك في العقل حَقًّا، بل لظانٍّ أن يظن أنّ ماقلته باطـل، فتـأتي بـ «حَقـاً» لتجعـل الجملة مقصـورة على أحـد الـوجهين المحتملين عند السامع، والتقدير: «حقَّ ذلك حقًّا» أو «أحق حقا» وانتصب «حقا» بإضمار «حَقَّ»، أو «أحَقَّ» غير أن قولك: «هذا عبد الله» جُعل عِوَضاً من اللفظ به، لأنَّ قولك: «هذا عبد الله» حكم منك من حيث الظاهر أن المشار إليه هو «عبدالله» لا غيره، فيكـون قولـك: «هـذا عبدالله» بمنزلة «حق أنه عبد الله» أو (أُحقَّ أنه عبـدالله)، فلمـا صار قولك: «هذا عبد الله» عوضا من اللفظ بأحد ماذكرنا من الفعلين استغني عن ذكره، فإذن قولك «حقا» يؤكد فعلك لاقولك: «هذا عبدالله»، وينتظم في هذا القسم قولك: «هذا زيد غيرَ ماتقول»، «وهذا القولُ لاقولك».

وأَجَدَّكَ لاتفعل كذا، لأنه ليس في قولك «هذا زيد» ما يدل على المغايرة فضلا من أن يدل على مغايرة قولك قولَ المخاطب لافي اللفظ ولا في العقل، وكذا ليس في قولك هذا القول مايدل على أن قولك: ليس قولَ المخاطب.

والتقدير: فيهما: «أقول قولا غيرَ قولك»، فانتصبَ «غيرُ» بإضمار «أقول» أيْ: «أقول قولا غِير الذي تقول». أيْ: «لا أقول قولك». وأما «أَجدَّك لاتفعل كذا»:

---

(١) في ب: السالفة والمثبت من الأصل و ع.

(٢) هذا المثال: (هذا عبدالله حقا) أورده سيبويه تحت باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله. انظر الكتاب ١ : ٣٧٨.

أَوْ لِنَفْسِهِ كَقَوْلِكَ : لَهُ عَلَيَّ أَلفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً، وَقَوْلِ الأَحْوَص :

إِنِّي لأَمْنَحُك الصُّدُودَ وإِنَّنِي قَسَماً إِلَيْك مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ

فقد قيل : «لاتفعل كذا» مقدّم تقديرا أي : «لاتفعل كذا جدا»، وهذه الجملة السابقة[1] من حيث التقدير لاتدل على أن المخاطب لايفعل ذلك بجدّ منه لالفظا ولا عقلا، وإنما قدم «جداً» على «لاتفعل»، لأنهم أدخلوا همزة الاستفهام للتقرير إيذانا منهم بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك فقدموا المصدر لأجل (همزة)[2] الاستفهام فصار «أَجِدَّك لاتفعل كذا»، ولما كان معناه تقرير أن يكون الأمر على وفاق ما أخبر به مخبر ظهر أنه في معنى تأكيد كلام المتكلم، فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد.

ونظير الثاني وهو المؤكِّدُ لنفسه[3]، «لهُ عليَّ ألف دِرْهَمٍ عُرْفاً»، فـ«له عليَّ ألفُ دِرْهَمٍ» دال على إقرار منك، فيكونُ «عُرفاً» مفيدا لما أفادته الجملة السالفة لفظا.

والعُرف: الاسم من الاعتراف، وهو الإقرار بالشيء عن معرفة، ومما سلك هذا الطريق قولُ الأحوص[4].

٨٦ ـ «.................... قَسَماً[5] ....»

---

(١) في ب : السالفة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) أورده سيبويه في الكتاب ١ : ٣٨٠ تحت باب: (ما يكون المصدر فيه توكيد لنفسه نصبا).

(٤) ديوانه ١٦٦ وسيبويه ١ : ٣٨٠ وابن يعيش ١ : ١١٧ والبيت من قصيدة للأحوص مدح بها عمر بن عبدالعزيز.

(٥) البيت من الكامل وهو بتمامه :ـ

إني لأمنَحك الصُّدود وإنّني قَسَما إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وموضع الشاهد فيه : (قسما) قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٤٨ (... على أن «قسما» تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إنَّ واللام يعني أن قسما تأكيد لما في قوله : وإنني مع الصدود لأميل إليك : من معنى القسم، لما فيه من التحقيق والتأكيد من إنّ ولام التأكيد، فلما كان في الجملة منها تحقيق والقسم أيضا تحقيق، صار كأنه قال: أقسم قسمًا). وانظر (شرح أبيات سيبويه) ١ : ١٨٥.

لإفادته، أفادته الجملة السالفة وهي قولـــــه :

«. . . . . إني . . . . إليكَ لأَمْيَلُ».

لأن القسم للتأكيد. وقد اجتمع في هذه الجملة غير واحد من المؤكدات الأول: كون الجملة ابتدائية، لأن الاسم دلالته على الثبوت فتكون آكد مما تدل على الحدوث.

الثاني: كونها مصدَّرة بكلمة التحقيق.

الثالث: لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، فتكون هذه الجملة مفيدة لما يفيده. قوله: «قسماً».

فإن قلت: الجملة في البيت قولـه: «إني إليكَ لأَمْيَلُ، وهذه الجملة غير مسلَّم تقدمها على المصدر لوقوعه في أثنائها كما ترى، فلا تكون الجملة السالفة مفيدة لما أفاده المصدر المتأخر.

قلت: هي سالفة تقديراً، لأنَّ العامل في المصدر حقه أن يقدَّم كما في: «ضربت زيداً» (ضرباً)[1]، و«قتلته قتلا» إذ الفضلة بالذيل من الكلام أجدر، والمصدر من الفضلات. والمسموع لأَمنِحَكَ بكسر النون وفتح الكاف. والدليل على فتح الكاف أن الخطاب فيه للبيتِ بدليل البيت السابق وهو قوله:

يَا بَيْتَ عَاتِكَةَ الَّذي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤادُ مُوكَّلُ[2]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وهو من ب و ع وهو لازم.

(٢) هذا أول بيت في قصيدة الأحوص التي مرّ منها الشاهد السابق ـ انظر ديوان الأحوص ص١٦٦ وخزانة الأدب ٢ : ٤٩. وعاتكة هي بنت يزيد بن معاوية وكانت ممن يُشبب بها من النساء كذا قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٥٠ وفي الأغاني ١٨ : ١٩٨ هي عاتكة بنت عبدالله بن يزيد بن معاوية وفيه أيضا أن عاتكة التي يُشبب بها ليست عاتكة بنت عبدالله بن يزيد بن معاوية. وأتعزّل: اتجنبه وأكون عنه بمعزل.

وَمِنْهُ قَوله تَعَالَى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ وَ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ . . .

يريد: إنـه يُظهـرُ هَجْرَ هذا البيت ومن فيه، وهو مُحِبٌّ لهم خوفا من أعدائه، وأتعـزَّل: أعتزل عنه، وبه الفؤاد موكل: أيْ وبمحبته، ومما انخرط في (سِمْط)[1] المصدر المؤكد لنفسه قوله (عز وجل)[2]: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[3] و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[4] و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5] و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[6].

أما الأول: فلأنَّ الكلام السالف وهو: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[7] يدلُ على ما يدلُ عليه «صُنْعَ اللَّهِ» إذ لامجال لاختلاج الشك بالأذهان في أن ذلـك من صنعه (عز وجل)[8]. ويجوز أن يكون التقدير: تأمّلوا صُنْعَ الله، فيكون انتصابه على أنه مفعول به.

وأما الثاني: فَلأنَّ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾[9].

يدل على مايدل عليه (وَعدَ اللّهِ). إذ الوعد هو الإخبار عن شيء (واقع)[10].

---

(١) في ع: (سلك) والمثبت من الأصل و ب، والسِّمْطُ: الخيط الواحد المنظوم ـ اللسان (سمط).

(٢) في ب: (عز من قائل).

(٣) سورة النمل آية ٨٨.

(٤) سورة النساء آية ١٢٢.

(٥) سورة النساء آية ٢٤.

(٦) سورة البقرة آية ١٣٨.

(٧) سورة النمل آية ٨٨.

(٨) في ب: (جل وعز).

(٩) سورة الروم آية ٤، ٥.

(١٠) في ب: (نافع) وهو تحريف وصوابه المثبت من الأصل و ع.

وأما الثالث: فلأنَّ قوله علت كلمته: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [1]، يَدُلُّ على ما يدل عليه (كِتَابَ الله)، لأن المحصنات ذوات الأزواج، والمراد بها ملكت: «أيمانهم» النساء اللاتي سبين ولهن أزواج في دار الكفر، فهن حلال للغزاة من المسلمين، . وإن كُنَّ محصنات، فإذن معنى الآية قد احتوى على أنَّ تَزَوُّجَ ذاتِ الزَّوج بدار الحرب لمن بها محظور إلا إذا سبيت في دار الحرب، وأخرجت إلى دار الإسلام، فإنها تَحِلُّ لمن يملكها، وإن كان لها زوج، وهذا حكم من أحكام الشرع كتبه اللّه عليها كتاباً، والتقدير في: «كِتابَ الله عليكم»: «كتب اللَّهُ ذلك عليكم كتاباً»، ويجوز أن ينتصب على المعنى «احفظوا كتاب الله عليكم»، أو «تأملوا» ولايجوز أن يكون منصوبا بعليكم[2]، لأنَّ اسم الفعل لايعمل فيما قبله لضعفه.

وأما الرابع: فلأنَّ ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[3] دال على مايدل عليه «صبغةَ اللّهِ». فإن قوله: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ صِبْغَةُ اللَّهِ.

وصِبْغة: فِعْلَةٌ من صَبَغَ كالقِعْدَة من قَعَدَ.

---

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) بينما منع الجندي نصب «كتابَ الله» بـ «عليكم» فقد أجازه الكسائي على أنه منصوب بعليكم على الإغراء وقال ذلك جائز قد ورد به السماع والقياس. فالسماع قول الراجز:

يا أيّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا ... إني رأيتُ النَّاس يَحْمَدُونَكا

والمراد دونك دلوى. وأما القياس: فإن الظرف نائب عن الفعل تقديره الزموا كتاب الله. وقد رد ابن يعيش على الكسائي هذين الدليلين إذ القياس في جعل الظروف نائبة عن الأفعال تسوية بين الفروع والأصول وفي هذا رد، لأن الفروع أبدا منحطة عن الأصول وأما السماع، فالبيت لا حُجَّة فيه لأنا نقول: دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر، كما تقول: (دلوي عندك) ـ انظر شرح ابن يعيش ١ : ١١٧.

(٣) سورة البقرة آية ١٣٦.

وهي الحالة التي يقع عليها الصَّبغ ، والمعنى : تطهيرُ الله ، لأنَّ الإيمان يطهر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر ويقولون هو تطهيرٌ لهم . وإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال : الآن صار نصرانيا حقا . فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم : آمنا وَصَبَغَنَا الله بالإيمان صبغةٌ لامِثْلَ صِبْغَتنا ، وطهرنا به تطهيراً لامثل تطهيرنا ، أو يقول المسلمون : (صَبَّغَنَا الله بالإيمان صِبْغَته ولم يُصَبَّغْ صِبْغَتَكُم) .

قيل : نحو هذه المصادر إذا جاءت عقيب كلام كانت كالمنادي على سداده وسلامته عن وصمة الأباطيل واللاغية وكالشاهد على أنه ما كان ينبغي إلا كما كان ، ألا ترى أنه جل ذكره بعد ماوَسَمَ تلك المصادر بالإضافة إلى نفسه بِسِمَةِ التعظيم حيث قال : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[1] . و﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾[2] و﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾[3] كيف تلاها بقوله سبحانه : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[1] ﴿ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾[2] ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾[3] .

ومن المنخرط في ذلك السِّمْطِ قولك : «الله أكبرُ دعوةَ الحقِّ» لأنَّ ما قبله يدلُّ على «دعوت» ، لأنهم كانو يتداعون بقولهم : «اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ» لينحازَ سامِعُها من أهل الحق إليهم ، فصحَّ أن يكون توكيدا لنفسه قال رؤبة[4] :

٨٧ ـ إنَّ نِزَاراً أَصْبَحَتْ نِزارَا   دَعْوَةَ أَبْرارٍ دَعَوا أَبْرَارَا

(١) سورة النمل آية ٨٨ .

(٢) سورة الروم آية ٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٣٨ .

(٤) تابع الجَنْديُّ سيبويه في نسبته لرؤبة والبيت لم يرد في ديوان رؤبة أو العجاج ولا في زيادات ديوانيهما ، وذكره ابن يعيش في شرحه ١ : ١١٧ غير معزو . والبيت من بحر (الرجز) ومعناه أن أبناء نزار من ربيعة ومضر عادت إلى الوئام بعد الخصام فاصبحت نزاراً واحدةً وذلك دعوة برة . والشاهد فيه نصب (دعوة) على المصدر المؤكد لما قبله . قال سيبويه ١ : ٣٨٢ (لأن قولك أصبحت نزاراً بمنزلة هم على دعوة بارّة .

لأن قوله : أصبحت نزارا فيه معنى دعاء بعضهم بعضا (نزارا) على طريق الافتخار والمعنى في التسمية بالتوكيد لغيره : أنَّ المصدر قد جيء به لأجل غيره ليرتفع احتمال.

وفي التسمية بالتوكيد لنفسه، أن مدلول المصدر فيه مدلول الأول لامعنى لغيره.

قولـــــه : «ومنه ما جاء مثنى»[1].

لهذا القسم جهتان : سماعية وقياسية.

فالسماعية : أن يسمع كونه مثنى فلا يقاس عليه مثنى غير مايسمع.

والقياسية : أن كل ما جاء مثنى فحذف فعله واجب من غير أن يفتقر إلى سماع. والمراد به تكرُّر الفعل لا التثنية[2]، ومثل هذا ما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[3]، لأنَّ المـراد هو التكرر لا التثنية، إذ هي تُفْسد المعنى بدليل قوله (عز وجل)[4] : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾[5].

وهذه الأشياء إنما جاءت هكذا للمبالغة في التعظيم إلى أعلى منزلة وأرفعها، حتى كأن وجود هذا المعنى واحد فأجرى اللفظ على مايقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف.

أمـا حَنَـانَيك : فالحنانُ : الرَّحمة، يقال : (حنَّ إليه)[6] حنانا. وقولهم «حنانيك»

---

(١) أورده سيبويه في الكتاب ١ : ٣٤٨ تحت باب : ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره».

(٢) قال سيبويه ١ : ٣٤٨ ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافا. . . وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تَحَنُّنٍ، كأنه قال : كلما كنت في رحمةٍ وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولا بآخر من رحمتك. ومثل ذلك : لبَّيك وسعديك.

(٣) سورة الملك آية ٤.

(٤) في ب : (جل وعز).

(٥) سورة الملك آية ٤.

(٦) في ب و ع : (حن عليه) والمثبت من الأصل وكلاهما جائز ففي اللسان حن إليه مال وحن عليه عطف.

ولبيك وَسَعْدَيْكَ، وَدَوالَيْكَ، وَهَذَّاذَيْكَ.

وَمِنْهُ مَالاَ يَتَصَرَّفُ نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ.

معناه: رحمة بعد رحمة، أيْ كُلَّما كنت في رحمة منك اتصلتْ برحمةٍ منك أخرى أيْ «حِنَّ عليَّ حنانا بعد حنان».

وأما «لبيك» فمصدر مثنى يقوله المُجيب لداعيه، وهو مثنى مصدر لبَّ بالمكان أقام به ولزمه[1]، وهو لغة في «أَلَبَّ» كذا قاله الخليل[2] وكان حقُّه أن يقال: لبًّا لك لكنه ثنى على معنى التأكيد، أيْ إقامة على طاعتك بعد إقامة.

وأما سَعْدَيك: فالمعنى، إسعاد لك بعد إسعاد[3].

وأما دواليك: فمن دالت لك الدولة والأمر دوالا أيْ دارت.

وأما هذّاذيك: فمن هَذَّ يَهُذُّ هَذًّا وهو القطع بسرعة. أيْ «أسرع إسراعا بعد إسراع»، وإنما لزم إضمار الفعل في هذا المجموع إذ في كل من «حنانيك وأخواته» تَكَثُّرُ لفظ بالتزام صيغة التثنية للدلالة على التكرر، وتكثر اللفظ يستدعي الاختصار. فإن شئت فانظر في استدعاء صيغة التثنية الإعراب بالحرف، فناسب أن يلزم الإضمار فيما نحن فيه، مع أن الموضعَ موضعُ إفادة التأكيد في ذكر المصدر. والدلالة على فعله بالنصبة التي فيه إعطاءُ معنى التأكيد لوصوله إلى الفعل بعد الطلب.

قولـــــه: «ومنه مالا يتصرَّف».

أي لا يجري بوجوه الإعراب بل يلزم وجها واحدا. ألا ترى أن «سبحان الله» لايكون إلا منصوبا على أنه مصدر، فلا يجيء فاعلا ولا مفعولاً ولا مضافا إليه.

وقد وقع في بعض النُّسخ ومنه مالا يَنْصرف بالنون لا بالتاء وهو غلط، وإنما وقع

---

(١) اللسان: (لب).

(٢) انظر قول الخليل في كتابه سيبويه ١ : ٣٥١، ٣٥٣.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ١١٨ هو مأخوذ من المساعدة والمتابعة.

الغلط بالنظر إلى المثال الأول وهو (سُبْحَان) لأنه عند الإفراد غير منصرف لكونه مثل «عثمان».

ولكن (مَعَاذ) وغيره يأبى عدم الانصراف، فَصَحَّ أنه غلط، والصحيح ماذكرنا من أن المراد أنه لايتصرف أي لايستعمل إلا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرِّفة وهي التي تلزم الظرفية.

ويحتمل أن يراد أنها لاتستعمل إلا مضافة لكن في اللغة الفصيحة وإلا فقد استعمل «سبحان» بدون الإضافة في قوله:

٣٢ - « . . . . سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[١] .

وهو شاذ. (وسبحان الله): أي سبحت الله تسبيحا، أي: نزهته تنزيها، ويكون (سبحت) هنا بمعنى «نزهت» لابمعنى «قلت سبحان الله».

وعن أبي العباس: أُبَرِّئُهُ من السوء بَرَاءَةً[٢].

ويقال: إن النبيّ عليه السلام فَسَّره[٣] بأن قال: «برَّأه الله من السوء».

وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، وهو بمنزلة عثمان.

والتقدير: «سبَّحت الله» أو «أسبِّح سبحان الله» تقدر فعلا لايجري هو عليه، كما تُقَدِّر العامل في المصدر الذي لم يوجد فيه فعل فكأنك قلت: «سَبَّحْتُ الله تسبيحا»،

(١) صدره كما سبق في ص٧٥. أقول لمّا جاءَني فَخْرُهُ

فسبحان في البيت للتعجب و (من) داخلة على المتعجب منه. والأصل فيه أن يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه. والمعنى: أعجب من علقمة، إذ فاخر عامر بن الطفيل. انظر المقتضب ٣: ٢١٨ حاشية ١.

(٢) الوارد عن المبرد في المقتضب ٣: ٢١٧ قوله: (فأما قولهم: سبحان الله فتأويله: براءة الله من السوء وهو في موضع المصدر وليس منه فعل، فإنما حدّه الإضافة إلى الله - عز وجل - وهو معرفة، وتقديره - إذا مثلته فعلا: تسبيحا لله) وقال في صفحة ٢١٧ من الجزء نفسه في تعليقه على البيت الآنف الذكر: فهذا في موضع براءةً منه.

(٣) ذكر ابن منظور تفسيرا قريبا من هذا في اللسان (سبح).

أو «أُسَبِّح الله تسبيحا» وَمَعَاذَ الله: مبالغة في الاعتصام بالله وتقديره: «أعوذ بالله معـاذا، وهو أيضا غير منصرف على التفسير الذي مر في «سبحان الله»، (وعمرك الله): أصله: «تعميرك الله» من قولهم «عَمَرْتُك الله»: أيْ سألتُ الله عمرا لك، كذا أثبت فيما يعـزى إلى الإمام عبد القاهر من (شرح الجمل) حذف زائده فبقى (عَمْرَكَ) كقوله:

٨٩ ـ فَإن نَهْلِكْ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي[1]:

أي تقديري، وقيل «عمرك» منصوب بفعل مقدر. أيْ سألت الله عُمْرك» بضم العين، أي «بقاءك»، وفُتحتْ العين تخفيفا، والمنصوبان وهما عَمْرك و«اللَّهَ» منصوبان بفعل مقدر، وهو «سألتُ».

وعـلى القـول وهوقول سيبويه[2] إنَّ «عمرك» منصوب بـ«عمَّرتك» الملتزم حذفه لاستعمالهم «عَمَّرك الله» بمعنى «عمَّرتك الله». على معنى «سألتُ اللَّه عُمرا لك»، واسم الله تعالى هو المفعول الثاني لـ«عَمَّرَ» والأول هو «الكاف» في عَمَّرتك.

وأجـاز الأخفش[3] رفـع اسم الله تعـالى: أيْ «أسـأل أن يُعمِّـرَكَ اللهُ» فيرتفع بـ«يُعَمِّرك» حيث كان المعنى كذلك.

(١) هذا نصف بيت من الوافر، لم أعثر له على سابق أو لاحق ولا أعرف له قائلا. وموضع الشاهد فيه قوله: (قدري) على معنى تقديري.

(٢) انظر سيبويه ١ : ٣٢٢.

(٣) انظر رأى الأخفش في لسان العرب مادة (عمر).

.... وَقَعْدَكَ اللهُ ...

والنَّوعُ الثَّالِثُ نَحْوُ: دَفْرًا وَبَهْرًا ...

وَقَعدكَ الله: أيْ (أقعدكَ الله) تقعيدَك إياه، أيْ أسأل الله - تعالى - أن يُثبتك كما تسأله أنت وأصله: تقعيدك (الله)[1]، فصار بعد حذف زائديه إلى «قِعْدَكَ».

قوله: «نحو دَفْراً إلى آخره».

ما كان في هذا الباب من المصادر التي لا أفعال لها فإنها بمنزلة المصادر التي أفعالها مستعملة، كأنه قد ذكر الأفعال التي هذه مصادرها، ونُصبت بإضمار ما في معناها من الأفعال، فقوله «دَفْرا» أيْ «نَتُنْتَ نَتَنًا» من باب «كَرُمَ»، ومنه قيل للدنيا «أُمُّ دَفْرٍ»، ويُقَال للأَمةِ: «يادَفَارِ» أي «يامُنتِنَةُ».

«وَبَهْرًا» يقال «بَهْراً له» أيْ «خيبةً»، وقيل معناه «تعسا له» يقال: «تَعِسَ تَعْسًا» إذا هَلَك وهو في باب «مَنَعَ» قال:

٩٠ - تَفَاقَدَ قَوْمِي إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي   بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرا[2]

تفاقد قومي: أيْ «فقد بعضهم بعضاً».

دعا عليهم لأنهم منعوه من هذه الجارية وجعل منعهم إياه بمنزلة تعريضه للموت والتسليم له كما يُتَسَلَّم المبيع. (بعدها): أي بَعْدَ هذه الفعلة. وقيل: يقال «بهراً له» كما يقال «سقيا له».

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت من (الطويل) وقد نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٣١١ لابن مياده، كذلك فعل ابن منظور في اللسان تحت مادتي (فقد) و (بهر) كما نسبه المبرد في الكامل ٣٨١ إلى ابن مفرغ. ومعناه: فقد قومي بعضهم بعضا، وهذه جملة خبرية لفظا إنشائية معنى لأنه دعاء عليهم بالتفاقد لأنهم لم يعينوه على جارية شغف بحبها فكأنهم باعوا مهجته. وموضع الشاهد فيه «بهرا» إذ هو مصدر منصوب من فعل مضمر. قال سيبويه ١ : ٣١١ كأنك جعلت بهرا بدلا من بهرك الله.

وَأُفَّةً، وَتُفَّةً. وَوَيْحَكَ، وَوَيْسَكَ، وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ.

تقول: «بَهْراً له ما أكرَمَهَ وما أسمَحَهُ!». وهذه الوجوه مذكورة في (شرح أبيات الكتاب)،[1] وأما «البَهْر» الذي هو مصدر «بَهَرَه» إذا غلبه ففعله مستعمل قال ذو الرُّمة:

٩١ - وَقَدْ بَهَرَت فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحْدٍ　　إلّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرِ[2]

قوله: «وأفَّةً وتُفَّةً»: أيْ «أتَضَجَّرُ تَضَجُّراً»، وَتُفَّةً: اتباع «لأُفَّةً» يذكر تأكيداً له.

فإن قلت: قد ذكر (أُفَّةً) بالفتح والتنوين في أسماء الأفعال؛ قلت: قال بعض المحققين «أُفٍّ» إذا فتح ونوِّن سواء لحقه التاء أو لا، فالظاهر أنه مصدر، ولا حاجة إلى تقدير اسم فعل، لأنَّ أسماء الأفعال إنما قدرت هذا التقدير لإظهار علة البناء.

فأما إذا كان ظاهره الإعراب فحمله على المصدر أولى، ولذا ذكر «أُفَّةً» في المصادر المنصوبة، ولك أن تقدره اسم فعل لما فهم من أن معناه في انفتاحه كمعناه في بقية أحواله، وهو في بقية أحواله اسم فعل، فليكن في انفتاحه كذلك.

و«وَيْحَكَ» و«وَيْسَكَ». تَرَحُّم، أي صِرْتَ بحيث يُتَرَحَّمُ عليك في الشدة.

و(وَيْلَكَ) و(وَيْبَكَ): دعاءٌ على المخاطب موضوعٌ موضع «أَهْلَكَكَ».

---

(١) انظر هذه الوجوه في (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ١ : ١٧٨ - ١٧٩ كما نقلها الجَنْدِيُّ.

(٢) البيت لذي الرمة من (البسيط) وروايته في الديوان ٢ : ١١٦٣:

حَتَّى بَهَرت فَما تَخْفَى عَلى أحَدٍ　　إلاّ على أحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا

قاله ضمن قصيدة في مدح عمر بن هُبَيْرة الفزاري عدتها ثمانية وأربعون بيتاً ومطلعها:

يا دارَ مَيَّةَ بالخَلْصاءِ غيَّرَها　　سَافي العَجَاجِ علىَ مَيْثائِهَا الكَدَرا

والشاهد فيه استعماله للفعل (بَهَرَت) في نظمه.

* فصل * وَقَدْ تَجرِي أَسْمَاءُ غَيْرُ مَصَادِرَ ذَلِكَ المجْرَى وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ جَواهِرُ نَحْوُ قَوْلِهِم: تُرْبَاً، وجَنْدَلاً، وَفَاهَاً لِفِيكَ. . .

قوله: «وَقَدْ تُجْرَى. . . مُجْرَى».

الرواية بضمِّ التاءِ والميم.

ذكر في هذا الفصل أسماء غير مصادر نصبت على المفعول المطلق وقد تقدم ذكرها في أول هذا الباب، والوجه الذي ذكرها لأجله هنا، غير الوجه الذي ذكرها لأجله ثَمَّ، إذا لم يذكرها أولاً باعتبار حذف (الأفعال)،[1] بل ذكرها مظهرة أفعالها: «كرجع القهقرى» «وقعد القرفصاء» وذكرها هنا باعتبار لزوم إضمار الفعل وإلى لزوم إضماره أشار بقوله: «ذلك المُجْرَى» وأصل الكلام: «رُميتَ رَميا بتُربٍ وَجَنْدَلٍ»، ثُمَّ رَمْيًا بتُرْبٍ وَجنْدَلٍ» على إقامة المصدر موضع الفعل، ثم «تُرباً وجْندَلا» و«فاها لفيك»، والضمير للداهية، أي: «شافَهتِ الداهية فَمَكَ»، بمعنى (رَغُمْتَ رُغْماً)، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الأرض أيْ فم الأرض وهو التراب، وتقديره: دُهِيتَ دَهْياً فوقع «فا» موقع «دَهْيًا»، ويدل على إرادة الداهية.

(قولــــه):[2]

٩٢ - وَدَاهِــيَةٍ من دَوَاهــي المَــنُــو   نِ يَرْهَــبُــهــا الــنــاسُ لَا فَاهَــا[3]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٢) ما بين القوسين جاء مصححا في حاشية الأصل على النحو التالي: صوابه: قولها، إذْ البيت للخنساء.

(٣) البيت من (المتقارب) وقد اضطربت نسبته، ففي حين نسبه سيبويه في الكتاب ١: ٣١٦ إلى عامر بن الأحوص نسبه الأعلم الشنتمري في حاشية الكتاب ١: ١٥٩ طبعة بولاق للخنساء في حين أورده ابن يعيش في شرحه ١: ١٢٢ من غير عزو وكذلك فعل ابن منظور في اللسان (فوه) أما السيرافي في (شرح أبيات سيبويه) فقد نسبه لعامر بن جُوَين الطائي وقال في تفسيره: يريد: يريد: ورب داهية عظيمة من دواهي المنون والتلف. يحسها الناس لا فالها، يريد أن الناس لا يتوجهون لمعرفتها والعلم بدفعها ولا يصحُّ لهم كيف يصنعون فيها فهي بمنزلة الحي الذي لا ينطق، فلا يُعرف ما يريد، فلا يتوجه لدفعه والتلطف في صرفه. . . (وفا)، منصوب بلا، كما ينتصب النكرة في النفي، وَ (لَها): خبر لا. واضطرَ إلى أن استعمل «فا» في غير الإضافة وهو بمنزلة قول العجاج: (خَالَطَ

وَصِفَـاتٌ نَحْـوُ قَوْلِهِمْ: هَنِيئًـا مَرِيئًـا، وَعَائِذًا بِكَ وَأَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟ وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ. ؟

وروي: يقـولُ لها النَّاسُ لا فَالَها دعاء على الداهية، أو نقول معلوم أن «تربا» و«جندلا» اسم لهذه الأجسام المعروفة، إلا أن المتكلم بقوله «تربا» لم يرد إلا الدعاء، وكذا بقوله «جندلا»، إذ لا فصل بين قوله «تربا» وقوله «خيبة» وبين قوله «جندلا» وبين قوله «إهلاكا»، «وفا»، في قوله: «فاها لفيك»، معلوم أنه في الأصل اسم للفم، وأن الداعي بذلك لا يريد به «الفم»، وإنما يقصد الخيبة، وإصابة الداهية، فإذا علمت معاني هذه المصادر من هذه الألفاظ وجب أنْ يحكم بمصدرية كل منها.

قوله: «وصفات. . .».

الهنيءُ والمريءُ: صفتان من هَنُؤ الطعام ومَرُؤَ إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه. وقيل (الهنيءُ): ما يلذه الآكـل، والمـريءُ: ما تُحمد عاقبته، وهما صفتان، أقيمتا مقام المصدرين والصفة كما تستعمل في الصفة كذلك تستعمل في المصدر.

والأدعية تجيء بالفعل والمصدر، والصفة ليست بفعلٍ، فتعيَّن أن تكون مصدراً، وهكذا تقول في: (اللهُمَّ عائذاً بك من كل سوء).

قوله «وأقائما . . . . . إلى آخره».

المنكر هنا نفس القيام ونفس القعود، لا من قام به هذا وذاك، فيصير التقدير: «أقياما» و«أقعودا»، وإنما عدلوا عن لفظ المصدر لأنَّ فيه دلالة على الحدوث، بخلاف اسم الفاعل إذا أريد المصدر، والمعنى: «إبقاء القيام» و«إبقاء القعود»، أي إبقاؤهما في تينك الحالتين شنيع، فما ظنك بأحداثهما.

= مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمٌ وَفَـا) ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، ويكون. (فا) مضافا إلى ضمير الداهية وتكون اللام مقحمة، ويكون مثل قولهم: لا أبا لك، والخبر محذوف تقديره لا فا لها، أو في ما يعلمه الناس أو ما أشبه ذلك.

انظر شرح أبيات سيبويه ١: ١٣٩ - ١٤٠.

* فصــل * وَمِنْ إِضْمَـارِ الْمَصْدَرِ قَوْلُكَ: عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّه مُنْطَلِقٌ تَجْعَلُ الهَاءَ ضَمِيرَ الظَنِّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ظَنِّي مُنْطَلِقٌ، وَمَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ المَرْفُوْعَةِ: «وآجْعَلْهُ الوَارِثَ مِنَّا» مُحْتَمَلٌ عِنْدِي أَنْ يُوَجَّهَ عَلَى هَذَا.

قوله: «ومن إضمار المصدر. . .».

وقـد سبق القـول في إضـمار الفعل وإعماله (في المصدر).[1] وهذا فصل إضمار المصـدر، وإنـما ذكر الإضمار هنا لينبِّهك على أنه يصح أن ينتصب الضميرُ نصب المفعول المطلق وَيُرد بذلك ما قد يسبق إلى وهم متوهم من خصوصية ذلك بالظاهر، فقولك «عبدالله أظنه منطلق» لا يعود الضمير من (أظنه) إلى (عبدالله)، لأنَّ (ظن) من أفعال القلوب، وهي ما دامت مقدمة على المفعولين لا يجوز إلا إعمالها فيهما، ولا عمـل لها في «منـطلق» كما ترى، ولئن ادعيت إعمالها في المفعول الأول دون الثاني لتُكـذَّبَنَّ لأنَّ إعمالها في أحد المفعولين وإلغاءَها في الآخر قول لم يقل به أحد. فإن قلت: لم قُدِّر «أظنُّ ظني» أو «أظن الظنَّ؟» كما هو لفظ سيبويه[2] في تفسير هذا، ولم يقدّر «ظنا؟» قلت لأن الضمير معرفة فيكون ما هو عائد إليه كذلك. والجواب الثاني أنّ «أظن» ملغى في هذا الموضع، لأنه مسلوب العمل، والمصدر المنكر مؤكد فلا يجوز تأكيد الملغى.

قوله: «واجعله. . . . .».

أول الدعوة: «اللَّهم مَتِّعْنَا بأسْمَاعِنَا، وأَبْصَارِنَا، وقُوَّتِنَا، ما أَحْيَيْتَنَا واجْعَلْه الوارثَ منـا»[3] أيْ: «البـاقي»، فالضمـير إمـا (للتمتيع) والمعنى: وفقنا لحيازة العلم (لا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر قول سيبويه في الكتاب ١ : ١٢٥.

(٣) انظر الترمذي دعوات ٦٦ ، ٧٩.

. . . .

المال)،[1] حتى يكون العلم هو الذي يبقى منا بعد الموت، وإما لمصدر «جَعَلَ»، والتقدير: «واجعل الوارث من عشيرتنا» أيْ: وارث الحكمة جَعْلا.

ومعنى الـدعوة على هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ[2] لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾[3] والفعل هنا ليس بملغى فجاز أن يقع المصدر منكرا للتأكيد، وذكر المصدر غير مانع عن تعدي الفعل المتعدي. وتعدِّيه معه كتعدِّيه مع عدمه.

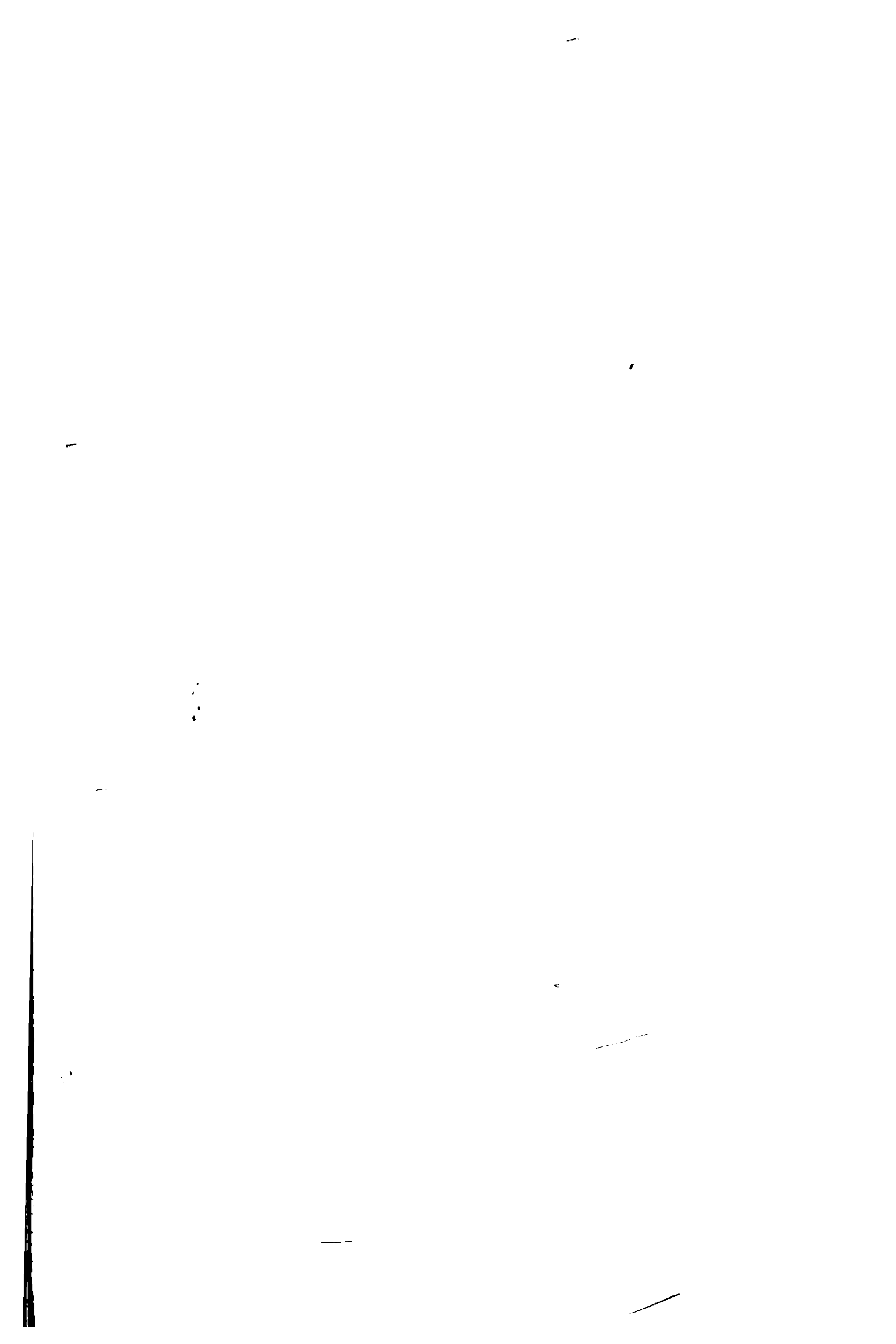
فقولك: «أعطيتُ إعطاءً زيداً ثوباً» كقولك: «أعطيتُ زيداً ثوباً» في الاستقامة.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) ما بين القوسين ورد مكانه (واجْعَل) وهذا تلفيق بين آية ٥ و ٦ من مريم والتي نصها: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾ وبين آية ٨٠ من الإسراء والتي نصها، ﴿ وَٱجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَـٰنًا نَّصِيرًا ﴾ وقد وقع هذا التلفيق في جميع النسخ فصوبته.

(٣) سورة مريم آية ٥ و ٦.



* المفعول به *

هُوَ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وَبَلَغْتُ البَلَدَ، وَهُوَ الفَارِقُ بَيْنَ ٱلْمُتَعَدِّي مِنَ الأَفْعَالِ وَغَيْرِ المُتَعَدِّي، وَيَكُونُ وَاحِداً فَصَاعِداً إِلَى الثَّلاَثَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِيكَ بَيَانُهُ فِي مَكَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «المفعول به».

يُعَبَّرُ بالفعل عن كل حدث، يقال: ماذا فعل؟ فيقال: (أكرم) أو (أعان)، فلذا سمي من فُعِلَ بِهِ فِعْلٌ ما مفعولاً به.

قوله: «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل».

أيْ يتعلق به، إذ لو كان المراد وقوع الفعل على المفعول به: لما صحَّ قولك: بلغتُ البلدَ.

والمراد بالتعلّقِ التعلّقَ المعنويَّ لا الحِسّيَّ، لأن الأول أَعَمُّ إذ من الأفعال ما لا يتعلق بمفعوله حسا، كعلمتُ زيداً.

والتعلق الحسي لا (يتحقق)[1] إلا ومعه تعلّق معنويّ ولا ينعكس والحمل على الأعم (أولى).[2]

---

(١) ما بين القوسين سقط من الاصل والمثبت من ب وع.

(٢) ما بين القوسين في ب: «لازم» والمثبت من الأصل وع.

وَيَجِيءُ مَنْصُوبَاً بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ مُسْتَعْمَلٍ إِظْهَارُهُ أَوْ لاَزِمٍ إِضْمَارُهُ.

المَنْصُـوبُ بالمُسْتَعْمَل إظْهارُه هُوَ قَوْلُكَ لِمَنِ أَخَذَ يَضْرِبُ القَوْمَ أَوْ قَالَ: اضْـرِبْ شَرَّ النَّـاس زَيْـداً بإضْمَـارِ «اضـرِبْ» لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ حَدِيثَكَ، وَلِمَنْ صَدَرتْ عَنْهُ أَفَاعِيلُ البُخَلاَءِ: أَكُلَّ هَذا بُخْلاً، بإضْمَارِ (هَاتِ) و (تَفْعَل).

* فصل * وَمِنْهُ قَوْلُكَ لِمَنْ زَكِنْتَ أَنَّهُ يُرِيدُ مَكَّةَ: مَكَّةَ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَلِمَنْ سَدَّدَ سَهْماً: الْقِرطَاسَ وَاللَّهِ.

قوله: «ويجيء منصوبا بعامل. . . .».

المفعول به كالمفعول المطلق في أنّ عامله مظهر أو مضمر. والمضمر ما يستعمل إظهاره، ولا يستعمل، فما يجوز إظهاره وإضماره نحو قولك: «زيدا» لمن قال: اضرب شَرَّ الناسِ. والمجوِّزُ للإضمار فحوى ما قال. ولو قلت: «زيدا» لمن (رأيته)[1] تأهب للضرب فالمجـوِّز الحـال، وعـلى هذا تدور مسائل الباب، وأفاعيل البخلاء مثل: (منـعٍ) و(إغـلاقِ باب) ونحوهما. وهي جمع أُفعولة كالأُعجوبة وزناً ومعنىً، وأما (أحاديثُ) النبي ـ عليه السلام ـ فلا يجوز أن تكون على هذا، وإنما هي جمع حديث.

قوله: «زَكِنْتَ. . . . .».

الزَّكَنُ: العلم والتفرس، قال سيبويه:[2] هو علم بشَهَامَةٍ وتوقُّد خاطر، واللام في «لِمَنْ زَكِنْتَ» ليس بصلة للقول، وإنما هو بمعنى: أجل، أي علمت من رجل تَهَيُّؤَهُ وهو يشدُّ رحله يريد الحج فقلت: «مَكَّةَ وَاللَّهِ» أو سمعت تكبيراً عند التماس رؤية

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٧ حيث قال: «زكنت أنه يريد مكة» كأنك قلت يريد مكة والله ولم أر فيه عبارة صاحب الإقليد الواردة في المتن نقلاً عن سيبويه.

وَلِلْمُسْتَهِلِّينَ إذا كَبَّــروُا: الْهِــلاَلَ وَاللَّهِ، تُضْمِــرُ يُرْيـدُ، وَيُصِيبُ وَأَبْصِرُوا. وَلِرائِي الرُّؤْيَا: خَيْراً وَمَا سَرَّ، وَخَيْراً لَنَا وَشَرًّا لِعَدُوِّنَا أيْ رَأَيْت خَيْراً وَلِمَنْ يَذْكُرُ رَجُلاً: أَهْلَ ذاكَ وأَهْلَه، أي ذَكَرت أَهْلَه وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَنْ تَرَاهَا وَلَو تَأَمَّلْتَ إلاّ ... وَلَها في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

أيْ: وَتَرَى لَهَا.

الهلال فقلت: «الْهِلاَلَ واللَّهِ» أيْ: تُرِيدُ مَكَّةَ، وأَبْصِرُوا الهِلاَلَ، ولو كانت اللام في «لِمَنْ زَكِنْتَ» صلة للقول لكان التفسيرُ: تريد، وتصيب، وأَبْصَرْتُم بالخطاب.[1]

قوله: «وما سَرَّ....».

ما مصدرية، وقيل نكرة بمعنى شيء أي (وشيئا سرَّ)، ويقع في بعض النسخ: (ومـا شَرًّا)، بمعنى: (مـا رأيت شرا)، وإضـمار الفعل بعد النفي من غير تفسير ضعيف، وهو في قول سيبويه: (وما سَرَّ).[2]

قوله: «أَهْلَ ذَاك وأَهْلَه...».

بإضمار (ذَكَرْتَ) والمراد: أنهم يذكرون تارة بلفظ (أَهْلَ ذَاك) وأُخرى بلفظ (أَهْلَه).

قولـــــه:

٩٣ـ «................. وَلَهَا[3] .... »

---

(١) أي فيكون تفسير ما ذكر كله بلفظ الغيبة لا بلفظ الخطاب، لأن اللام في «لمن زكنْت» بمعنى لأجل، لا أنها صلة للقول، فإنك لم تخاطبهم بذلك أي بقولك مكة والقرطاس والهلال لتكون اللام صلة للقول لهم، بل قلت ذلك لأجل رؤيتك إياهم لما هم بصدده من إرادة مكة والرمي إلى القرطاس ورؤية الهلال.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٠.

(٣) هذا بعض بيت من الخفيف قد نسبه سيبويه في الكتاب ١: ٢٨٥ لابن قيس الرقيات والبيت بتمامه:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إلاّ ... وَلَها في مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

والمفارق جمع مَفْرِق وهو حيث يفرق الشعر وموضع الشاهد (طِيبا) حيث نصبه بفعل دلّ عليه ما قبله. والبيت في

وَمْنهُ قَوْلُهُ : كَاليَوْمِ رَجُلًا ، بإضْمَارِ: (لَمْ أَرَ)

قَالَ أَوْسٌ :

حَتَّى إذَا الكَلَّابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلاَ طَلَبَا

أي : وترى لها طِيباً في مَفَارِق الرأس، «ولها» : حال إذا كان (ترى) من الرؤية. و «طِيباً» : مفعول به، وإن كان بمعني العلم : فـ «لَهَا» مفعولٌ ثانٍ، (طِيبًا) : مفعوله الأول لأنه المبتدأ لو لم يكن في الكلام «ترى»، و «في مفارق الرأس» : ظرف في الوجهين.

والقرينة الدالة على خصوصية الفعل المقدر في (البيت)[1]: لفظية، لأنه لما أثبت بعد النفي، وقد نصب بعد الإثبات، علم أن المراد: إثبات الفعل المنفي أولا وهو «ترى» والتقدير: «إلا وترى لها».

وأبوالعباس: أنكر بيت «لَنْ تَرَاها» وقال: هو مجهول.[2]

قوله: «كَاليوم رَجُلاً.....».

التقدير: «لَمْ أرَ مثلَ رجلِ اليوم رَجُلًا»، والكاف في موضع الحال وذو الحال: المفعول به وهو «رجلا» والمعنى : «لم أرَ مثل رجل أراه» أو «رأيته اليومَ رجلا»، كأنّ الأصل: لم أرَ رجلا مثلَ رجل أراه اليوم قُدِّمت الصفة وهي : «مثلَ رَجُلٍ أراه اليومَ» على الموصوف الذي هو «رَجُلًا»، فصارت حالاً، ثم حذفت الصِّفة التي هي : (أراه) ثم حذف موصوف هذه الصِّفة وهو «رجل»، ثم وضع الكاف موضع المِثل، فصار

ملحقات ديوان عبيد بن قيس الرقيات ص١٧٦ . قال عضيمة في تحقيق المقتضب ٣ : ٢٨٤ (وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى رويِّه ص١٠٧ ـ ١١٠ قد يكون الشاهد منها) وقد أنكره المبرد في المقتضب ٣ : ٢٨٥ بقوله: وهذا البيت أبعد مامر.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) الذي قاله المبرد في المقتضب ٣ : ٢٨٥ بعد إيراده البيت في صفحة ٣٨٤ من الجزء نفسه : (وهذا البيت أبعد ما مر).

. . . .

الكلام كما تراه، ولا يُنكَرُ مثلُ هذه الاتساعات، ألا ترى إلى قوله تعالى:
﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[1] أيْ مِنْ أَثَر حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ.

وقيل: الأصل «لَمْ أرَ رَجُلاً كَرَجُلِ اليوم»، حُذف الرَّجل المجرور بالكاف فبقي «كاليومِ» في موضع نصب صفة للرجل المنصوب، ثم قدّم «كاليوم» فصار في موضع نصبٍ لكونه حَالاً.

قولـــــه:

٩٤ - «حَتَّى . . . . البيت[2]»

يصف ثورَ وحش وكـلابا. (لها): أي لأَجْلِ الكلّاب. يريد بالمطلوب الثور، و(بـالطّلب): الكلاب، وهي جمع طالب كالخدم في جمع خادم، أي الثور يَجِدُّ في الفِـرار، والكـلاب تجد في الـطلب، والقـرينـة في نحو «كاليومِ رجلا» تقديره في الأصل[3]. ثم كثر استعمالهم إياه حتى صار كأن القرينة فيه موجودة.

---

(١) سورة طه آية ٩٦.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت أوس بن حجر وهو من السريع وتمامه:

حتى إذَا الكلّابُ قَالَ لها ... كاليومِ مَطْلوبا ولا طَلَبَا

ديوانه ص٢ - ٤ وموضع الشاهد فيه: نصب (مطلوبا) بفعل مقدر محذوف جوازا. والكلاب: صاحب الكلاب - اللسان (كلب).

(٣) أغلب الظن أن تكون عبارة «لم أره» قد سقطت بعد قوله: تقديره في الأصل. وبدونها يختل المعنى.

* فصل * قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَهَذِهِ حُجَجٌ سُمِعَتْ مِنَ العَرَبِ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً. وإذا قِيلَ لَهُم مَا يَعْنُونَ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ ٱجْعَلْ فِيها ضَبُعاً وَذِئْباً.

وَسَمِعَ أَبُو الخَطَّاب بَعْضَ العَرَبِ وَقِيلَ لَهُ: لِمَ أَفْسَدتُم مَكَانَكُم؟ فَقَالَ: الصِّبْيَانَ بِأَبِي. أَي لُمِ الصِّبْيَانَ.

وَقِيلَ لِبَعْضِهِم: أَمَا بِمَكَانِ كَذَا وَجْذٌ؟ فَقَالَ: بَلَى وِجَاذًا أَيْ أَعْرِفُ بِهِ وِجَاذًا.

قوله: «وهٰذِهِ حُجَجٌ[1] . . . .».

أي هذه التي سأذكرها مقاييسُ جليّةٌ في الانتصاب بمضمر بدلالة الحال أو القال، رويت هي عن العرب، أي هذه كَلِمٌ منصوبة بعواملَ مضمرةٍ، أُقيمت عليها أدلَّة حاليّة أو قَاليّة.

قوله: «ضَبُعاً وَذِئْباً. . . . . .».

هذه الكلمة مختلف فيها ـ فقيل: دعاءٌ للغنم، لأنهما إذا اجتمعا فيها تحاربا وتشاغلا بالمهارشة فَنَجَتْ منهما. قيل لابن الأعرابي في قوله:

٩٥ ـ تَفَرَّقَتْ غَنَمِي يَوْماً فَقُلْتُ لَهَا ... يَارَبِّ سَلِّطْ عَلَيْهَا الذِّئْبَ والضَّبُعَا[2]

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري: (قال سيبويه: وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يقولون: اللهم ضَبُعاً وذئباً) انظر المفصل ص٣٥ وسيبويه ١ : ٢٥٥.

(٢) البيت من البسيط أورده ابن منظور في اللسان (ضبع) من غير عزو وقد أورد الوجوه الآنفة المحتملة في البيت، ثم أردف قائلاً: (ووجه الدعاء لَهَا بعيد عندي، لأنها أغضبته وأخرجته بتفرقها وأتعبته فدعا عليها، وفي قوله أيضا: سلّط عليها، إشعار بالدّعاء عليها لأن من طلب السلامة بشيء لا يدعو بالتسليط عليه، وليس هذا من جنس قوله: (اللَّهُمَّ ضَبُعًا وَذِئباً) فإن ذلك يؤذن بالسلامة لاشتغال أحدهما بالآخر. وأما هذا فإن الضبُع والذئب مسلطان على الغنم والله أعلم.

. . . .

(أَدُعَاءٌ عليها أَمْ لَهَا؟)[1] قَال: إنْ أَراد أَنْ يُسلَّط عليها الذئبُ والضَّبُعَ في وقت واحد فقد دعا لها، لأنَّ أحَدَهُما يمنع الآخر وتنجو الغنم. وإن أراد أن يسلّط كل واحد في وقت آخر فقد دعا عليها. وقيل دعاءٌ عليها، لأنهما متى اجتمعا تعاونا عليها عَيْثًا وأكلا.

قوله: «الصِّبْيَانَ[2]. . . . .».

أيْ لا تَلُمْني وَلُمِ الصِّبَيانَ، لأنهم بَالُوا فيه وَتغَوَّطُوا.

قوله: «وِجَاذًا[3]. . . . .».

جَمعَ وَجْـذٍ بالجيم والـذال المعجمـة وهو نُقْرَةٌ في الجبل يجتمع فيها الماء. وكانوا يسألون عنه لِيَرِدُوه، أي أعرف به وِجَاذاً، وهذا كله مسموع من العرب، فإن قلت: قولك «أعرف به وِجَاذا» ليس بمطابق للسؤال، لأنَّ السائل قال: هل بمكان كذا وَجْذٌ؟ ولم يقل هل تعرف بمكان كذا وَجْذاً؟، وكان (الوجه)[4] أن يقول: بلى إنَّ به وِجَاذاً. قلت: المطابقة من حيث المعنى، لأنَّ قوله: أما بمكان كذا وَجْذٌ؟ معناه: هل تعرف به وَجْذاً؟ فعلى هذا تطابَقَ السؤالُ والجواب.

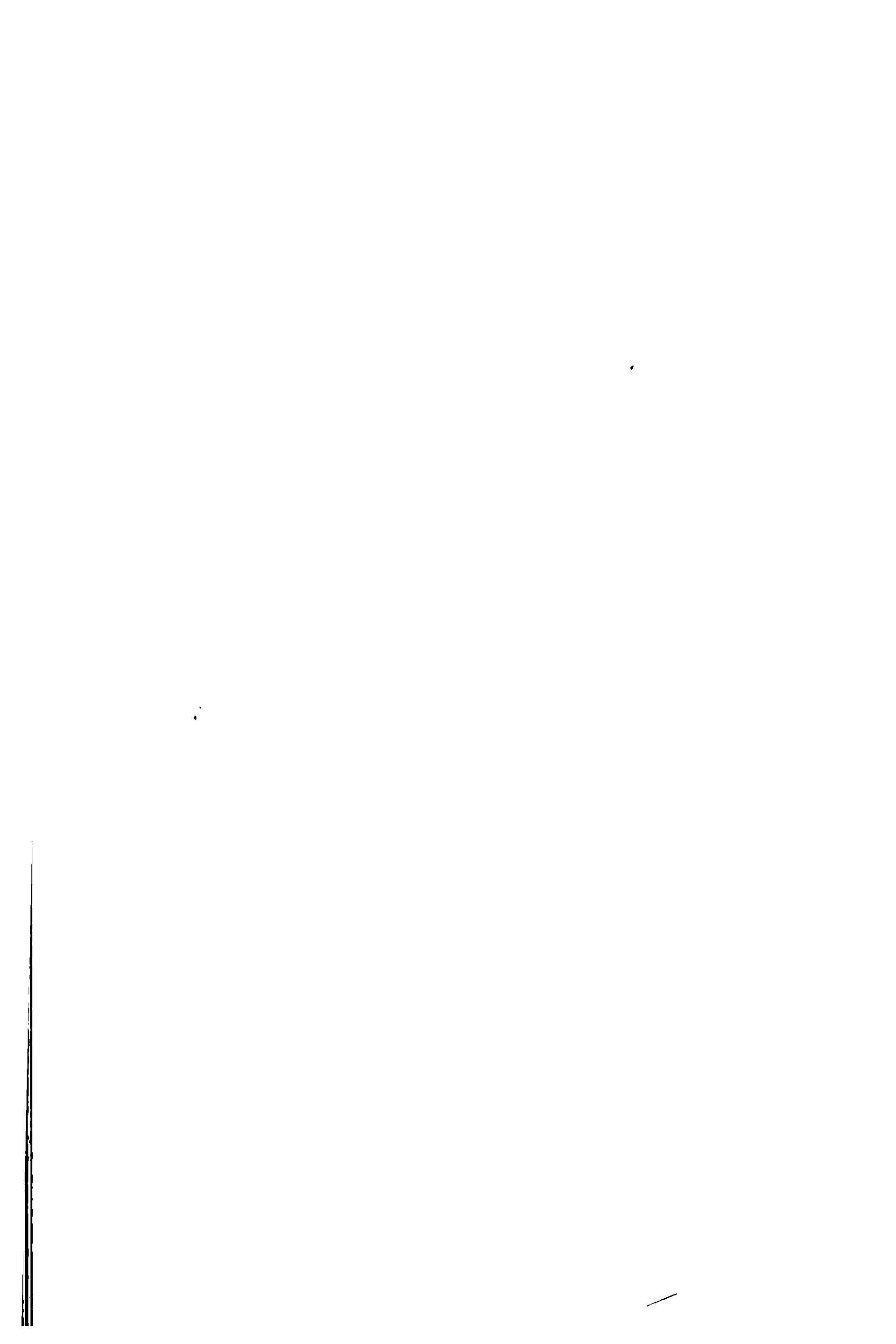
---

(١) في ب: (أدعاءٌ لها أم عليها).

(٢) انظر سيبويه ١ : ٢٥٥.

(٣) انظر سيبويه ١ : ٢٥٥ ـ ٢٥٦. واللسان (وجذ) وَوِجَاذٌ هي جمع وَجْذٍ في اللسان وكذلك وِجْذَان.

(٤) في ب : «القياس» والمثبت من الأصل و ع.



* المنصوب باللازم إضماره *

مِنْهُ المُنَادَى، لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا عَبْدَاللهِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا أُرِيدُ أَوْ أَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ لِكَثْرَةِ ٱلْاسْتِعْمَالِ وَصَارَ «يَا» بَدَلاً مِنْهُ.

وَلاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْتَصِبَ لَفْظاً أَوْ مَحَلًّا.

قوله: «منه المنادى......».

حَدُّهُ: هو المطلوب إقباله بحرف نائب منابَ (أدعو) لفظا أو تقديرا، فالمطلوب إقباله جنس له ولغيره من نحو قولك: (مخاطبتي معك)، و(أنت المراد بهذا الخطاب).

وقد خرج المندوب بهذا عن الحدِّ، فإنَّه ليس بمطلوب إقباله، وسيأتي بِحَدِّه بعد إن شاء الله تعالى.

وقولنا: (بحرفٍ نائبِ منابَ «أدعو»): فصلٌ للمنادى عن غيره.

(والنداء: تصويتُك لمن تريد إقبالك عليه لِتَخَاطُبٍ، هذا هو الأصل).[1]

والمنادى مُعْرَبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ.

فالمعـرب منصوب، والمبني في موضع النصب، والناصب فعل مضمر لا حرف النـداء، وذلـك الفعـل بين حرف النداء والمنادى وهو: «أُريدُ أو أعني» فإذا قلت «ياعبدَالله» فكأنك قلت: «ياأريد أو أعنى عبدالله»، إلا أنهم خزلوا الفعل وأضمروه إضمارا لازما وجعلوا حرف النداء كالنائب عنه لدلالته عليه، لأنك إذا تلفَّظت بحرف النداء، عُلم أنك تريد إنسانا، فقيل لك: من تريد؟ (فقلت):[2] «عبدالله» وفي هذا الصَّنيع اختصار، وكثرة الاستعمال تستدعيه، وفيه رفع لبس أيضا، ألا ترى أن النداء للحال والغابر يصلح له وللاستقبال، فلما خيف على فوت المراد وهو أن المنادى مراد

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين من الأصل، وجاء مكانه في ع و ب: «فتقول».

في الحال، أضربوا عن ذكر الفعل وجعلوا هذا الصوت إيذانا بأن المنادى مراد في الحال، وإذا كانوا يضمرون الفعل في نحو قولهم: «إياك أن تفعل كذا»، لأن المعنى «بَاعِدْ نفسك من أن تفعل كذا»، مع أنَّ إضماره لا يفيد شيئاً من رفع اللبس كان إضمار الفعل هنا ـ مع ما فيه من رفعه ـ أحرى بالجواز وأعرق في الحكمة، وليس المراد بقولنا قبل: (وكثرة الاستعمال تستدعيه) أنهم تكلموا به على الأصل ثم آثروا طريقة التخفيف، لاستلزام ذلك وجود استعمال الفعل المضمر في كلامهم كثيرا، وكلامنا في فعل لزم إضماره ولم يستعمل، وإنما المراد أنهم علموا أنه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من أول أمره، إن كانوا هم الواضعين باصطلاحهم، وإن كان الله ـ سبحانه ـ هو الواضع، فإنه ـ جَلَّ وعزَّ ـ علمهم ذلك فأوضح.

وما قررناه من أن المنادى منصوب بفعل لازم إضماره هو قول الأكثرين من النحويين.[1]

وقال قوم: هو منصوب باسم فعل وهو «يا» وأخواتها.[2]

والصحيح من القولين: هو الأول، لأن اسم الفعل لابد له من مرفوع ولا مرفوع هنا ظاهرا ولا مضمرا، والأول ظاهر.

---

(١) كان سيبويه على رأس القائلين بنصب المنادى بفعل لازم إضماره. الكتاب ٢ : ١٨٢ وكذلك فعل المبرد في المقتضب ٤ : ٢٠٢ قال: «اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه/ على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله، لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبدالله، وأريد، لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا» وكلام المبرد صريح في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبًا و «يا» بدل منه، خلافا لما نسب إليه ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ١٢٧ حين قال: «وكان أبوالعباس المبرد يقول: الناصب نفس «يا» لنيابتها عن الفعل، وقال ولذلك جازت إمالتها».

(٢) من هؤلاء القوم القائلين بنصب المنادى باسم فعل وهو «يا» أبو علي الفارسي، ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل حين قال: «وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن «يا» ليس بحرف، وإنما هو اسم من أسماء الفعل». انظر ابن يعيش ١ : ١٢٧.

وكذا الثاني: إذ لو كان مضمرا فلا يخلو من أن يكون المتكلم أو المخاطب أو الغائب.

والأول: ممتنع، لأنَّ ضمير المتكلم لم يجيء مستترا في أسماء الأفعال. وكذا الثاني، لأنَّ المعنى (ليس عليه)[1]، إذ المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه.

وكذا الثالث، إذ لم يتقدم له ذكر، وليس المعنى أيضا عليه.

وقال قوم: «إن حرف النداء مع المنادى كلام، وليست الحروف (أسماء أفعال)[2] ولا فعل مع المنادى مقدرا»، وهذا القول أيضاً باطل لعلمنا أن الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام، لاستلزام انتظام الكلام منهما كون الحرف إما مسندا، أو مسندا إليه، مع أن الحرف إنما وضع لأن لا يسند ولا يسند إليه،[3] وفيه إبطال وضع الواضع، وانعقاد الكلام من غير إسناد لو بقَّينا الحرف على أصله، وهو خلاف ما به نطلق الإجماع.

وقال قوم هو ليس بجملة، إذ المنادى إنما ينادى لكلام يذكر بعد ندائه، (والجملة ما تذكُرُه بعد النداء).[4] والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجملة كـ«زيداً» في: «نَصَرْتُ زيدا»، وهذا القول أيضا باطل، لأنَّ قول القائل: (يازيد)، كلام تام، لأنه يقول يازيد لا ليخبره بشيء، بل ليعلم حضوره أو غيبته، وقوله بعد ذلك: (فعلت كذا)[5] جملة أخرى مستقلة.

---

(١) في الأصل (ألبس عليه) والمثبت من ب وع، وبه يستقيم المعنى.

(٢) في ب: (أسماء لأفعال).

(٣) أي ما يمنع كون الحرف كلاما مفيدا هو انعدام الإسناد منه وإليه.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) ما بين القوسين من ب وبه يتم الكلام.

فانتَصابُهُ لَفْظاً إذا كَانَ مُضَافاً كَعبْدِ اللَّهِ، أَوْ مُضارِعاً لَهُ، كَقْولِكَ: يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ وَيَا ضَارِبًا زيداً، ويَا مَضْروباً غُلامُه، وَيَا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ. وَيَا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِين.

والوجه الثاني في إبطاله أنّ الاسم لابد له من إعراب من جهة التركيب فلو لم يقدّر قبل المنادى عامل، يلزم كونه معمولا بلا عامل وهو باطل، وما يؤدي إلى الباطل فهو باطل، فوضح أن الصحيح هو القول الأول.

قوله: «أَوْ مُضَارِعاً لَهُ. . . . . إلى آخره».

أما (ياخيراً مِنْ زيدٍ)[1] : فالمضارعة فيه من حيث: أنّ الأوّلَ عامل في الثاني.

وبيانه أن (مِنْ) إن كان من جملة المجرور، يكون «خيراً» عاملا في موضع الجارّ مع المجرور، على تقدير: «يافاضلاً زيداً» كما في قوله:

١٨م - يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِراً[2].

وإن كان من جملة خير: فعمل الأول في الثاني ظاهر، ووجه جعله من جملة (خير): أنّ حرف الجر لا يعمل ما لم يتعلق بشيء. ألا تراك لا تقول «بزيد» إلا وأنْ تأتي بشيء نحو: (مررتُ)، فلذا نزل «مِنْ» مع «خيرٍ» منزلة شيءٍ واحد في العمل.

ووجه آخر: أن الآخر من تمام الأول، «فخيرٌ» بمعنى: أخيرُ، كما أن «شرًّا» بمعنى أشرُّ. وأفعل التفضيل لابد له مِنْ «مِنْ» إذا كان منكراً لما سنبين إن شاء الله تعالى، وحرف الجرِّ لابد لهمن مجرور فإذن «ياخيراً» لا يتم إلا بنحو «مِنْ زيد»، كما أن «ياخيراً مِنْ» لا يتم إلا بنحـو «زيد»، وأنك لا تخلو من أن تجعل «مِنْ» «مِنْ خيراً» أو من المجـرور، وهكذا شأن المضاف مع المضاف إليه، فقولك «غلام» شائع، فبفولك «غلام زيد» زال الشياع، فيكون «زيد» من تمام الأول.

---

(١) ما بين القوسين من ب وبه يتم الكلام.

(٢) مر الكلام عنه مفصلا في صفحة ١٦٥.

ووجه آخر: وهو أن الثاني مخصص للأول، فبقولك «ياخيراً» للتفضيل والمفضل عليه محتمل أن يكون زيداً أو غيره، فبقولك «مِنْ زيد» ارتفع الشياع، كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف.

وأما «ياضاربا زيداً»، و«يامضروبا غلامه» و«ياحسنا وجه الأخ»، فالكلام فيها كالكلام في «ياخيراً»، فإن الأول في كل عامل في الثاني، والثاني من تمام الأول ومخصص له.

ألا ترى أنك إذا قلت: «ياضاربا» احتمل أن يكون المضروب زيداً أو غيره، فبقولك «زيداً» ارتفع الشياع.

وأما «ياثلاثةً وثلاثين»[1]، اسم رجل، فالمضارعة فيه من حيث إنه مفرد في المعنى، لأنه اسم واحد ومركب من حيث الظاهر بدليل أن الأول مفرد عن الثاني إعرابا فعلم أن الثاني غيرُ منفك عن الأول معنًى منفك عنه ظاهرا، كما أن المضاف إليه غير منفك عن المضاف معنًى منفك عنه ظاهرا، ولو ناديت جماعة معدودة بهذا العدد[2] لقلت: «ياثلاثةُ» بالضم، ثم عطفت عليه «الثلاثين» ورفعته أو نصبته على طريق قولهم:

(١) قال فيه سيبويه ٢ : ٢٢٨ : «هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو، وذلك قولك: واثلاثةً وثلاثيناهْ. وإنْ لم تندب قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنك قلت: يا ضارباً رجُلاً. انتهى.

وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرحه ١ : ١٢٨ قائلا: «وأما ثلاثة وثلاثين» فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما كما لو سميت بزيد وعمرو، لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكأن الثاني من تمام الأول وتابعا له في إعرابه بإشراك الواو....».

(٢) قال مثله ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ١٢٨ فإذا ناديت جماعة هذه عدتهم قلت: يا ثلاثةُ وثلاثون وإن شئت نصبت الثاني فقلت: يا ثلاثةُ وثلاثين كما تقول يا زيدُ والحارثُ والحارثَ فالرفع عطف على اللفظ، والنصب عطف على المحل لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى، وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة.

وانْتِصَابُهُ مَحلًّا إذا كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً كَقَوْلِكَ: يَازَيْدُ، وَيَا غُلَامُ وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

أَوْ نَكِرَةً كَقَوِلِه:

فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلاقِيا

«يازيدُ والحارثُ والحارثَ»، ولو كررت حرف النداء فليس لك إلا ضمهما[1] ونزع اللام من الثاني نحو: «ياثلاثةُ وياثلاثون» أما نزع اللام فلما سيجيء وأما الإتيان بالواو فلأنها أخت الضمة.

قولـــــه:[2]

٩٦ـ« . . . . إمَّا عَرَضْتَ . . . . »

يريد: إنْ عَرَضْتَ، وهي (إن) الشرطية. وَعَرَضَ الرجل: أتى العَرُوضَ وهي مكةُ والمدينة وحواليها.

تمامـه: نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا.

قوله: «وانتصابه مَحَلًّا . . . . إلى آخره».

اعلم أن نحو «زيد» مع نحو «غلام» يستويان في التعريف في قولك: «يازيدُ» و«ياغلامُ» من حيث إن كلا منهما يُعرَّف بإقبال المنادى عليه وتخصيصه إياه بالنداء لا بحرف النداء وحده.

(١) منع سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٢٨ أن ينادى (يا ثلاثةُ ويا ثلاثون) وعلل المنع بقوله: (ولا تقول يا ثلاثةُ وياثلاثون) لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله فصار بمنزلة قولك. ثلاثةَ عَشَرَ لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها.

(٢) هو عبدُ يغوثٍ الحارثُ بن وقَّاص، شاعر وفارس جاهليّ كان قائد قومه في يوم الكلابِ الثاني إلى بني تميم وفيه أسر وقتل والبيت ترتيبه الثالث من قصيدته اليائية والتي هي على بحر الطويل وعدتها عشرون بيتا أوردها المفضل في المفضليات برقم ثلاثين ص١٥٥ ـ ١٥٨ والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٠٠ وابن يعيش ١ : ١٢٨. وعرضت: أتيت العروض بالفتح، وهي مكة والمدينة وما حولها. وقيل واليمن أيضا. وموضع الشاهد فيه قوله (فيا راكبا) نصبه لأنه نكرة غير مقصودة وهو منادى قال ابن يعيش ١ : ١٢٨ إذ لم يقصد قصد راكب بعينه إنما أراد راكبا من الركبان أن يبلّغ خبره، ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسيرا.

ألا ترى إلى قول الأعمى: «يارجلا خُذْ بيدي» ففيه حرف النداء والمنادى لعدم الإقبال، والتخصيص منكّر، ألا ترى أن كل من يجيبه في الدنيا فهو مطيع له، فإن قلت: ألا يلزم في «يازيد» تعريف المعرف؟ قلت: لا، لأنه سُلبَ العلمية وتُؤوِّل بواحد من الأمة المسماة به. كما تُؤوِّلَ بذلك «مَضر» في قولهم «مُضَرُ الحمراءُ»، هذا هو المذهب، ولكن يَردُ على هذا قولنا: «ياالله» إذ لا يمكن فيه ما ذكرنا من التأويل وفرض التنكير، وبُنِيَ نحو «يازيدُ» و«ياغلامُ» على الضَّمِّ.

أما نفس البناء فلجريها مجرى كلم الخطاب[1]، لأن الأسماء المظهرة كلها غيب، تقول: «لقيت زيداً وهو باسم»، ولا تقول «وأنتَ»، وتقول: «يازيد فعلتَ كذا»، فتعامله معاملة المخاطبين، فلما انسحب دليل الخطاب عليهما بسبب حرف النداء المقرون بالقصد جريا مجرى الكاف في نحو «نصرتُك»، ونحو ذاك، والكافان مبنيان، لأن الأول ضمير والثاني حرف، إذ لو كان اسما لصح إضافة «ذا» إليه، ولم يصح لعدم صحة قولك «ذا زيد» بالإضافة، لما فيه من اجتماع التعريفين بالإشارة والإضافة وهو منتفٍ فبنيا لذلك وبناؤهما على الحركة لكون بنائهما عارضا، والبناء على الضم لامتناع البناء على غيره[2]، لأن البناء على الفتح يفضي إلى التباس المعرفة بالنكرة في باب ما لا ينصرف نحو: «ياأحمرُ».

---

(١) تبنى الشارح هنا رأى البصريين في بناء المنادى المفرد متعللا لذلك بعللهم كما هي مذكورة في الإنصاف ١ : ٣٢٤ قال ابن الأنباري: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أنّ كاف الخطاب مبنية).

(٢) وحجة الشارح في بنائه على الضم إنما هي حجة البصريين كما ساقها ابن الأنباري في الإنصاف ١ : ٣٢٦ حين قال: (وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين: أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم.

بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس.

والبناء على الكسر: يؤدي إلى التباس المفرد بالمضاف إلى ياء المتكلم عند الاجتزاء بالكسر نحو: ياغلامِ . وأما المضاف وإن وقع موقع كاف الخطاب بانسحاب دليل الخطاب عليه، إلا أنه فارقها بما به من التركيب مع المضاف إليه، لأنها مفردة.[1]

أو نقول: إنهم رجعوا في المضاف إلى الأصل فأعربوه لأنّ أصل الأسماء الإعراب، وإذا وقع اسم موقع المبني، لم يجب بناؤه حتما بل يجوز ذلك ألا تراهم أعربوا «أيا» بالنظر إلى الأصل، وإن كان هو بمنزلة «كيف» في تضمنه معنى همزة الاستفهام.

أو نقول: «إنَّ زيداً في: «يازيدُ» قد بني، لأنك نَضَوْتَ عنه التعريف العلمي، وكسوته ما كسوته (الرجل) في: (يارجلُ) من التعريف الحاصل بإقبالك عليه، وتخصيصك إياه، ونزلته منزلةَ كاف الخطاب وذلك ليس بمستطاع في المضاف، لأن نضو التعريف الإضافيِّ عنه مع قيام الإضافة بَيِّنُ الإحالة، والمضارع للمضاف جارٍ على نهجه في الانتصاب، لارتضاعهما ضرع المضارعة من أوجه نُبِّهْتَ عليها قبلُ، فلا تقل «ياخيرُ من زيد»، و«ياضاربُ زيداً»، و«يامضروبُ غلامُه» بالضم كما لا تقول «ياغلامُ زيد» بضم الغلام.

وإذا بطل أن يُبنى على الفتح، وأن يبنى على الكسر تعيّن أن يُبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقا بينه وبين المضاف، لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا، وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا، فبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف، لأنه لا يدخل المضاف).

(١) قال أبو علي الفارسي في علة بناء المنادى على الضم في كتابه الإيضاح: «فهذان ضربان بنيا على الضمِّ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب، وأسماء الخطاب تغلب عليها معاني الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالة على الخطاب، وقد تكون للخطاب مجردة من معاني الأسماء وذلك مثل الكاف في ذلك وأولئك وهنالك والنَّجاك، والتاء في أنت، فلما وقعت هذه الأسماء في النداء موقع الحروف وما يغلب عليه شَبَهُ الحروف بنيت».

انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢ : ٧٦١.

وانظر تعليل الجرجاني لبناء المنادى على الحركة واعتماد الضم من بين سائر الحركات في المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٧٦٧ - ٧٦٨.

أَوْ دَاخِلَةٌ عَليه لاَمُ الاستغاثة.

أَوْ لاَمُ االتَّعَجُّب كقْولِه:

يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ وَأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

وأما النكرة فشائعة لم تختصّ بواحد من الأمة دون غيره فلما لم تختص بواحد منها فارق كاف الخطاب لاختصاصها بالواحد فلم يكن واقعا موقعها فلا يُبنى.

وأما ما فيه لام الاستغاثة أو التعجب فإنما لم يُبْنَ لمفارقته كاف الخطاب لأنه قليل الاستعمال دون الكاف.

وعطّاف: اسم رجل، وكذا رياح، فإن قلت: لم أدخلوا اللام على المستغاث؟ قلت: لأن النداء اختياري (كقولك)[1]: ياغلامُ واضطراري (كقولك)[1]:

٩٧ ـ «يالَعَطَّافِنَا . . . . »[2]

فلابد من (نصب)[3] علامةٍ ليتميَّز أحد القسمين من الآخر.

فإن قلت: فلم عُيِّنَت اللام للعلامة؟ قلت: لأنها للاختصاص والموضع موضعه، لأنه موضع الاختصاص بمعنى الاستغاثة.

---

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب (نحو).

(٢) هذا بعض بيت من الخفيف في رثاءِ رجال وهم: عطّاف، ورِياح، وأبوالحَشْرَج. والنفَّاح كثير العطاء، ورواية البيت..

بتمامه: يَا لعَطافِنَا وَيَا لَريَاحِ وأبي الحَشْرجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

وقبله: يَا لَقَوْمي مَنْ لِلْعُلى والمَسَاعي يَا لَقَوْمي مَنْ لِلنَّدى والسَّماحِ

وكلاهما من شواهد سيبويه التي لم يعزها لقائل في الكتاب ٢: ٢١٦ ـ ٢١٧ وابن يعيش ١: ١٣١ والخزانة ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥ وقال البغدادي في شرحهما: رثى هذا الشاعر رجالا من قومه: وقال: لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم. والشاهد فيه فتح لام المعطوف كما فتحت لام المعطوف عليه لإعادة يا». والرواية في سيبويه: «يا لَقومِ» اجتزاءً بالكسرة عن ياء الإضافة في المتكلم عن نفسه والمثبت هنا من ابن يعيش وكلاهما جائز.

(٣) نصب: أي وضع.

وكذا الكلام في «لام التعجب»، ولا يدخل على هذه اللام من حروف النداء غير «ياء» ولا يجوز سقوط «ياء» منها.[1]

قال سيبويه[2]: وزعم الخليل أن هذه بدل من الزائدة التي في آخر الاسم إذا أُضيف نحو قولك: («ياعجباه»، و«يابكراه»، إذا استغثت أو تعجبت)[3]، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه، كما عاقبت الألف الياءَ في (يمنيٍّ).[4]

فإن قلت اللام الجارّة تُكْسَرُ مع الأسماءِ الظاهرة، فما بالها فُتِحَتْ هنا مع دخولها على الظاهر نحو: يالَعَطّافِنَا؟.

قلت: المنادى واقع موقع المضمر لما ذكرنا أنه واقع موقع الكاف في نحو: «نصرتك» واللام الجارة تفتح مع المضمرات نحو: لك.[5] فإن قلت: ما السر في ذلك قلت: هوأن اللام حرف واحد، والكلمة المصوغة على حرف واحد تحرك عند الاضطرار إلى تحريكها بالفتحة لخفتها المناسبة للضعيفة.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا تكسر هي في نحو: «لزيد»، قلت: مسلم، غير أن العدول من الفتحة إلى الكسرة في ذلك للفرق بين هذه اللام وبين لام الابتداء فإنها مفتوحة كما في قوله عز وجل: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[6]

(١) وإنما امتنع سقوط (يا) من هذه الأساليب في الاستغاثة والتعجب حتى لا تلتبس هذه اللام بلام الابتداء المؤكدة. وقد أشار إلى ذلك سيبويه في الكتاب ٢ : ٢١٨ بقوله: (ولم يلزم في هذا الباب إلا ياء التنبيه، لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك: «لعمرٌو خير منك» ولا يكون مكان «يا» سواها من حروف التنبيه نحو أيْ، وهيا وأيا، لأنهم أرادوا أن يميِّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب).

(٢) انظر نص عبارة سيبويه المنقولة عن الخليل رحمهما الله في الكتاب ٢: ٢١٨ وفيها بعض اختلاف عما ورد في الإقليد.

(٣) ما بين القوسين ورد مكانه في ب : «يا عجبا ويا بكرا إذا تعجبت أو استغثت».

(٤) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «يمانٍ». والمثبت من الأصل وع.

(٥) انظر هذا التعليل فهو مقتبس عن عبدالقاهر الجرجاني عن كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٧٨٨ ـ ٧٨٩.

(٦) سورة البقرة آية ٢٢١.

وقولهم : يَا لَلْمَاءِ ، وَيَا لَلدَّواهِي
* وَمَنْدُوباً كَقولِكَ : يَا زَيْدَاهُ!

فإن قلت: ما فيه لام الجرِّ مجرور، وما فيه لام الابتداء مرفوع، والفرق بين (المرفوع والمجرور)[1] واضح، فلا حاجة داعية إلى ركوب الشطط، وهو حمل الحركة الثقيلة على الكلمة الضعيفة، قلت: الالتباس باق. ألا ترى إلى قولك: «لِموسى مَالٌ»[2]، فإنك لو لم تكسر اللام لم يُدْرَ أن «موسى» مبتدأ و«مالٌ» خبره - والتقدير: «لَموسى مَولٌ»[3] أي (ذو مال) - (أو خبر)[4] و«مالٌ» مبتدأ والتقدير: (مالٌ لموسى)، فعلم أن لابد من كسر اللام الجارّة مع الأسماء الظاهرة لما ذكرنا من الفرق.

فإن قلت: فما بالهم كسروها ولم يضمُّوها؟ قلت: لما في كسرهم إياها من إثبات الموافقة بين حركتها وحركة معمولها.

ونظيرة هذه الكسرة كسرة الباء في «بِزَيْدٍ».

وقولك «يَالَلْمَاءِ»[5] كأنك ترى ماءً يعجبك فتناديه قائلا له: تعال حتى تُرى، فإنك عجيب الشأن لا يعرفك كل أحد.

وقوله في الآخر «أوْ مندوبا» كقولك» يازيداه»[6] تمثيل للمنادى المبنيّ على الفتح، وليس ذلك بمستقيم، لأنه ليس بمنادى (إذ ليس يستقيم)[7] أن يكون مطلوبا إقباله، فلا يستقيم أن يذكر حكمه في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.

---

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب و ع : «المجرور والمرفوع» والمثبت من الأصل، ولا عبرة في التقديم والتأخير.

(٢) في هذه الجملة ترتب على كسر اللام جعلها جارة وشبه الجملة في محل خبر مقدم ، ومال : مبتدأ مؤخر.

(٣) في هذه الجملة ترتب على فتح اللام جعلها لام الابتداء المؤكدة وموسى مبتدأ ومال : خبره.

(٤) في ب : «أو خبر مبتدأ».

(٥) انظر سيبويه ٢ : ٢١٧. والمقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر ٢ : ٧٩٠ والعبارة مأخوذة منه بنصها.

(٦) هذا اعتراض من صاحب الإقليد على الزمخشري لإدراجه المندوب تحت المنادى المنصوب محلا مع أنه قد أفرد له فصلا مستقلا، ولأنه لا ينطبق عليه أسلوب المنادى الذي يستدعى الإقبال على طالبه.

(٧) في ب : (إذ ليس بمستقيم) والمثبت من الأصل و ع.

*** فصل * تَوَابِعُ المُنَادَى المَضْمُومِ غَيْرِ المُبْهَمِ إِذَا أُفْرِدَتْ حُمِلَتْ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّه كَقَوْلِكَ: يَازَيْدُ الطَّوِيلُ وَالطَّوِيلَ وَيا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وأَجْمَعين، ويا غلامُ بشرٌ وبشراً، وياعمرُو والحارثُ والحارثَ وقُرِىءَ: «والطيرُ» رفعاً ونصباً. . .**

قوله: «توابع المنادى. . . . . إلى قوله ونصبا».

ذكر توابع المنادى وإن كان للتوابع بابٌ مفرد، وكان حقها أن تذكر في ذلك الباب، لأنّ لهذه التوابع مخالفةً لحكم التوابع باعتبار النداء، فكان ذكرها في باب النداء أجدر، لأن تلك المخالفة من آثاره[1] فقوله: «المضمومُ» احتراز من المنادى المنصوب فتابعه على قياس باب التوابع. وغير المبهم احتراز من المبهم فإنه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المذهب المختار، والمنادى المعرفة غير المبهم الذي هو «أيُّ» واسم الإشارة إذا وصف بمفرد، حملت الصفة على لفظه مرة، وعلى محلّه أخرى، والحمل على المحلِّ ظاهر لأن توابع سائر المبنيات توابع لهن من حيث المحل لا اللفظ كـ«جاءني هؤلاء الكرامُ» بالرفع لا غير. وقد تُلي عليك وسبق فيما سيق إليك أن المنادى مفعول وهو منصوب، فنُصِبت الصفة حملا على المحل، أما الحمل على اللفظ: فلأن الضمة في نحو: «يازيدُ» لما اطردت شابهت في الظاهر الرَّفعةَ المطرفة في نحو: (جاءني أحمدُ) وشابهتها أيضا في عُرُوضها لأن هذه الضمة عارضة كحركة الإعراب، فشُبِّهَ موجبها، وهو حرف النداء بعامل الإعراب (كـ«جاء»)[2] في «جاءني أحمدُ»، وأنت تقول: «جاءني أحمدُ الظريفُ» بالرفع حملا على لفظ «أحمد فكذا يازيدُ الطويلُ» بالرفع.

أما «هؤلاءِ»: فالكسرة غير مطردة في نظائره، ألا ترى أن «هذا» اسم إشارة كهؤلاءِ ولا كسرة فيه، فإن قلت: قد وقعتَ فيما أبيت في نحو: «جاءني غلامي الظريفُ» برفع

---

(١) الضمير في (من آثاره) عائد على المنادى.

(٢) في ب: «كجاءني أحمد».

الصِّفَـةِ لا غيرُ واطراد الكسرة في كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم يستدعي على ما ذكرت أن يجوز انجرار صفته بالحمل على لفظه، قلت: إنما لم يجز الحمل هنا على اللفظ لما بين ياء المتكلم وما أضيف إليه من شدة امتزاج ليست لغيرهما من المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أن هذه الياء لا تنفرد بنفسها عن شيء، ولا يمكن التلفظ بها مفـردةً لكـونها ضمـيراً متصلاً، ولكونها حرفا واحدا، فكأنها جزء الكلمة ولا يُبتدأ بجزئها الأخير، وهي تجيء أبدا في الآخر، ولكونها ساكنة في الأمر العام (فصارت)[1] بمنزلة تاء التأنيث وياء النسب في كونهما متصلين بالاسم، وتَنَزَّل الاسم معها منزلة شيء واحد، فلذا امتنع حمل الصفة فيما نحن فيه على لفظ المضاف، لامتناع الحمل على حركة حشو الكلمة، ألا تراك لا تقول: «جاءتني امرأة قتيلا» بالنصب حملا على حركة الهمزة، ولا «تميميٌّ كريمٍ» بالجر حملا على كسرة الميم، واتفقوا على أن هذه التوابع معربة، وإن كانت على لفظ المتبوع المبني، لأن المتبوع وجدت فيه علة البناء فبني، ولم توجد هي في التابع، فامتنع بناؤه، ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا فقدت فيه علة البناء، ألا تراك تقول: «هذا الرجل» والمتبوع مبني دون التابع لوجود علة البناء وفقدانها، فكذا فيما نحن فيه.

فإن قلت: فلم لم يُبنَ المنادى مع صفته كما بني المنفي مع صفته نحو: لا رجلَ ظريفَ؟ قلت: لو بني المنادى مع صفته فلا يخلو من أن تثبت «اللام» أو لا تثبت.

ففي الأول يمتنع البناء، لأن «اللام»[2] ما نعته بدليل أنك لم تجد اسما بني مع «اللام»، فإن قلت: ما تقول في قولهم الآن؟ (قلت: سنميط لك اللثام عن قريب فلا تجزع).[3]

---

(١) في ب: «فصار».

(٢) المقصود بها لام التعريف.

(٣) ما بين القوسين جاء مكانه في ب «بالنصب».

إلَّا البَـدَلَ. وَنَحْـوُ زَيْدٌ وَعْمروٌ مِنَ الْمعطُوفاتِ فإنَّ حُكْمَهُما حُكْمُ المُنَادَى بِعْينِه، تَقُولُ: يَازَيْدُ زيدُ، وَيَا زَيْدُ وَعمْرُو بالضمِّ لا غيْرُ. وكَذَلِكَ يَازَيْدُ أَوْ عَمْرو، وَيَا زَيْدُ لَا عَمْرُو.

قلت: هو شاذ، وما شذ عن القياس وغيره لا يقاس لأنّ الشاذ بمنزلة المعدوم، وفي الثاني يمتنع الوصف، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة. هذا في الصفة. وكذا الكلام في التأكيد، فهو من التوابع كالصفة. فيأتي فيه ما أتى فيها تقول: «ياتميمُ أجمعون»، فترفع بالحمل على اللفظ، و«ياتميمُ أجمعين»، (فتنصب)[1] بالحمل على المحل.

وتقول في عطف البيان: ياغلامُ بشرٌ وياغلامُ بشراً.

وهو مشابه للصفة من حيث إن في كليهما كشفا وإيضاحا، وسيساق إليك فيهما الحديث فلا تقلق، ولم يترك التنوين في «بشر» لأنه ليس بنفس المنادى، فيجب بناؤه، ويترك التنوين للبناء.

وفي عطف المحلّى باللام «ياعمروُ والحارثُ»، و«ياعمرُو والحارثَ»، وقرىءَ قوله تعالى: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾.[2]

(والطَّيرُ)[3] بالرفع والنصب للفظ والمحل.

قوله: «إلا البدل . . . . إلى قوله بعينه».

لأن البدل في حكم تكرير العامل، بدليل أنه قد جاء صريحا في قوله عز من قائل: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾.[4] فـ«مَنْ آمن»: بدل من «الذينَ استُضْعِفوا»،

---

(١) ما بين القوسين جاء مكانه في ب «بالنصب».

(٢) سورة سبأ آية ١٠.

(٣) ما بين القوسين سقط من ب و ع والمثبت من الأصل، وانظر النشر ٢ ٢٤٩.

(٤) سورة الأعراف آية ٧٥.

. . . .

وقد كرر العامل وهو «اللام»[1] كما ترى فقولك: «يازيدُ زيدُ» بمنزلة «يازيدُ يازيدُ» فلا يجيء في «زيد» الثاني غير الضم كما في الأول، وأن الواو حرف عطف، ومن شأنه أن يدخل الثاني فيما دخل فيه الأول.

فإذا قلت: «جاءني زيدٌ وعمروٌ» فهو بمنزلة قولك: «جاءَني زيدٌ»، «جاءني عمروٌ»، إلا أنهم قصدوا الإيجاز فجاءوا بالعطف مقام الثاني، فيكون قولك: «يازيدُ وعمروُ» بمنزلة: «يازيدُ ياعمرُو»، فلم يجز فيهما إلا الضم، فإن قلت: فعلى ما ذكرت يلزم أن لا يصحّ قولهم «ياعمرُو والحارثُ» كما لم يصحّ (ياعمرُو يا الحارث)[2].

قلت: الواو وإن تنزّلت منزلة «يا» فهي ليستْ بمنزلتِهِ في كونها علما للنِداء الذي يفيد التعـريف، لأنها كما قامت مقامه كذلك قامت مقام سائر العوامل من نحو: «جاء» فيما ذكرنا قبل، ونحو «ضرب» في «ضُرِب زيدٌ وعمرٌو» والتقدير: «ضُرِبَ زيدٌ ضُرِبَ عمروٌ»، فلما لم يكن علماً للتعريف كـ(يا) لم يلزم في «ياعمرُو والحارثُ» ما لزم في «ياالحارث» من اجتماع التعريفين بـ «يا» و«اللام».

فإن قلت: قد قالوا إن «زيداً» الثاني في «رأيت زيداً زيداً» تأكيدٌ، فما باله يقول: «إنه في يازيدُ يازيدُ» بدلٌ؟.

قلت: ما ذكرت إخبار وفيه يجري التسامح والتجوّز، فجاز أن يقع «زيد» الثاني فيه تأكيداً إيذاناً بأن لا تسامح، بخلاف ما نحن فيه، إذ لا مدخل للتسامح فيه، لأنّ المنادي لا ينادي شخصاً إلا بعد أن يتشبث بذلك الشخص أمرٌ يدعو المنادي ويحثه على أن يناديه، ولا (يتسهّل)[3] في النداء لما في تساهله وتوانيه من فوت مباغيه وأمانيه.

---

(١) اللام المكررة هي اللام الجارة في كلمتي «للذين» و «لمن» من الآية الكريمة.

(٢) في الأصل. «يا زيد ويا الحارث» والمثبت من ب و ع.

(٣) في ب و ع «يتساهل» والمثبت من الأصل.

وَإذَا أُضِيفَتْ فَالنَّصْبُ كَقوْلِكَ: يَا زَيْدُ ذَا الجُمَّةِ. . وقوله:

أَزَيْدُ أَخا وَرْقَاءَ إنْ كُنْتَ ثائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِمِ

قوله: «وإذا أُضِيفَتْ فالنَّصْبُ . . . . إلى آخره».

حكم توابعه عند الإضافة النصب، أما الصفة فهي كالجزء من الموصوف بدلالة امتناع تقدمها عليه، كما يمتنع تقدم «اللام» على «الراء» و«الجيم» في «رجل».

وفي المنادى المضاف النصب، فكذا في الصفة المضافة، وزيادة تحقيق هذاا لكلام أنّ النصب في المنادى المفرد المعرفة كان ثابتاً تقديراً لا لفظاً، وفي صفته المفردة كان ثابتا لفظا لكن بطريق الجواز لا بطريق اللزوم نحو: «يازيدُ الظريفَ»، والمنادى إذا كان مضافاً يترقى أمر النصب فيه فيتحول إلى لزوم ظهوره في اللفظ، فناسب أن يلزم ظهوره في الصفة المضافة بل هذا أولى، لأن النصب التقديري أدنى من النصب الجائز ظهوره وقد ترقّى أمره بسبب الإضافة، فما ظنك في ترقي الأعلى بسببها ولذا قال: «يازيدُ ذا الجُمَّةِ».

وعليه قوله:

٩٨ ـ أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ سَعْدٍ فَخَاصِمِ [١]

والتأكيد كالصفة فلم يجز فيه عند الإضافة إلا النصب، فعليك أن تقول: «ياخالدُ نَفْسَه» بالنصب، وكذا «ياتميمُ كلَّكم» بالنصب، والخطاب لِتَنَزُّل المنادى منزلة المخاطب أو كلِّهم، به وبالغيبة ذهابا إلى أن المنادى ليس بعلم للخطاب في الأصل،

---

(١) البيت من الطويل ذكره سيبويه ٢ : ١٨٣ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ٤ وابن منظور في اللسان (حنا) قال ابن يعيش في شرحه وتوضيح شاهده: (ورقاء: حيّ من قيس، والثائر: طالب الدم، والأحناء: جمع حِنْو وهي الجوانب، يقول: إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه. وموضع الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب. وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف شرح ابن يعيش ٢ : ٤.

وَيا خَالِدُ نَفَسَهُ، وَيا تَمِيُم كلَّهم أوْ كلكُمُ، وَيَا بِشْرُ صَاحِبَ عَمْروٍ وَيَا غُلاَمُ أبَا عَبْدِ اللهِ، وَيَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ.

*** فصل * وَالوَصْف بابنَ وآبْنةٍ كَالوَصْفِ بِغْيرِهِمَا إذَا لَمْ يَقَعَا بَيْنَ عَلمَيْن.**

فَإنْ وَقَعَا أُتْبِعَتْ حَرَكَةُ الأَوَّلِ حَرَكَةَ الثَّاني كَمَا فَعَلُوا في ابْنُمٍ وَامْرِىءٍ تَقولُ: يَازَيْدَ ابْنَ أَخِينَا، ويا هِنْدَ آبْنَةَ عمِّنَا وَيَا زَيْدَ بن عمرو، وياَ هِندَ ابنةَ عاصِمٍ.

ألا ترى أن «زيداً» ليس بموضوع للخطاب كالكاف وأنت، فلا يلزم أن يُعْدَل به عن أصله عدولا مستمرا، وبهذا خرج الجواب عن جواز وصف المنادى المضموم النازل منزلة الضمير مع امتناع وصف المضمرات فافهم.

والبدل أمره ظاهر، فإنه في حكم تكرير العامل، فكان (قوله)[1] «يابشرُ صاحبَ عمـرو» في تقـدير: «يابشرُ ياصاحبَ عمـروٍ»، فلا يجوز في «صاحب عمرو» إلا النصب، كما لا يجوز غيره في «ياعبدالله»، و(أباعبدالله): [2] عطف بيان، و(عبدالله): [3] عطف بحرف.

قوله: «فإن وقعا. . . . . . . أُتبعت حركةُ الأول حركةَ الثاني».

المنادى المضمومُ العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم أو بابنةٍ فهي كذلك كـ«يازَيْدَ بْنَ عمروٍ» و«يَاهِندَ ابْنَةَ عَاصِمٍ» يُبنيان على الفتح لأن الفتحة من جنس ما يستحقه المنادى في الأصل، لأن أصله النصبُ، ولا فصل بينهما وبين النصب في

---

(١) في ب: (قولك).

(٢) إشارة إلى مثال الزمخشري في المفصل: «يا غلامُ أبا عبدالله».

(٣) إشارة إلى مثال الزمخشري في المفصل: «يا زيدُ وعبدَ الله».

اللفظ، وهي حركةٌ للابن حالة الإعراب، لأن المنادى المضاف منصوب والضمَّةُ ليست بملتبسة بالابن المضاف بوجهٍ، دَع الكسرةَ فهي أجنبية لا التباس لها لا بالمنادى ولا بالابن لا إعرابا ولا بناءً، فيكون بناؤهما على الفتح أولى.

فإن قلت ما الموجب لبنائهما على الفتح؟ قلت هو أن الابن مع المنادى كشيءٍ واحد، لأنَّ الابن لا ينفك عن كونه ابنا لأبيه، كما أن الأب لا ينفك عن كونه أبا له، فكأنّ الابن صفة لازمة للمنادى والصفة مع الموصوف بمنزلة شيء واحد من حيث المعنى فتنزلا منزلة شيءٍ واحد كجزأي «خمسَةَ عَشَر» فيبنيان على الفتح كما أن جزأي («حضرَ موتَ»)[1] بُنيا عليه.

وقال بعضهم في حركة «الابن»: إنها حركة إعراب لا حركة بناء وإن اقتضى تنزُّلهما منزلة (حضر موت)[2] (أن تكون تلك الحركة في الابن حركة بناءٍ أيضا كفتحة «الراء في خمسة[3] عشر»)[4] ومفزع هذا القائل إلى أن صاحب الكتاب[5] شبه هذا بامرىءٍ، فكما لايشك أحد في أن حركة الهمزة في «امرىءٍ» حركة إعراب، كذلك، لا يشك في أن حركة «الابن» حركة إعراب، ولو صح هذا القول فالوجه أن يقال: (لما تعيَّن)[6] النصب للابن من حيث إن المضاف في النداء لا يكون إلا منصوبا، صفة كان أو موصوفا فتحوا المنادى، (لأنَّ الفتح يشبه النصب من حيث إنَّ صورتهما واحدة)،[7] وإنما آثروا فتح المنادى لتحصل الخفة وعلتها كثرة اللفظ والاستعمال.

(١) في ب: (خمسة عشر).
(٢) في ب: (خمسة عشر).
(٣) في ع: (التاء في حضرموت).
(٤) ما بين القوسين من ب وع وسقط في الأصل.
(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٢: ٢٠٤.
(٦) في ب: (لما تبين).
(٧) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

أما كثرة اللفظ: فلأنه كلمات متعددةٌ في حكم كلمة واحدة، وأمّا كثرة الاستعمال: فلأنَّ ذكر الابن مضافا إلى العلم صفةً أكثر من ذكره مضافا (إلى غيره)،[1] فلما كثر من هذين الوجهين آثروا الخفَّة بالفتح، لأنَّ الفتحةَ أَخَفُّ من الضمَّةِ، ولأَنَّ فيها إتباعاً، وفيه خفةٌ دون مخالفة الحركتين مع ذكرنا من كون الفتح شبيهاً بالنصب.

فإن قلت: فَهَلَّا سوغوا الإتباع إذا لم يقع الابن بين علمين كما في: «يازيدُ ابنَ أخينَا؟» قلت: «القياس لا يسوغه إلا في كلمة واحدة نحو: «مُنْحَدرُ الجَبَلِ»، إلا أنَّ تسويغه فيما سبق لما ذكرنا من تنزل الكلمتين منزلة كلمة واحدة لفرط الاتحاد وشدة الاتصال لأنَّ الابن وصف لا ينفكُّ في نحو («يازيْدَ بْنَ عمروٍ»)[2] بخلاف قولك: «يازيْدُ بْنَ أخينا»، لأن «زيداً» ينفكُّ من أن يكون ابن أخ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون ابنا، ولا يكون بابن أخ لأحد أو تقول: كون «زيدِ بن عمرو» وصف له غير منفك لا يتفاوت بالنسبة إلى كل (واحد)،[3] ألا ترى أنه يجوز أن يصفه كل أحد بهذه الصفة، أما كونه (ابن أخيك) فإن ذلك وصف لكن بالنسبة إليك، ولا يجوز أن يصفه بهذه الصفة كل أحد وتقول: «يازيدُ ابْنَ أخينا»، فلم يتنزل المنادى مع الابن في «يازيدُ بن أخينا» منزلة كلمة واحدة فيمتنع الاتباع، وظاهر كلام المصنِّف يدل على تحتم الفتح في المنادى إذا وقع بعده «ابنَ» بين علمين، وهو قول بعض النحويين، والصواب أن ذلك ليس بمتحتم، فلعله ترك ذكره إما لأن هذا هو الأفصح، وإما لأنه كالمعلوم، لأن علَّةَ انضمام المنادى في نحو: «يازيدُ بنَ عمرو» موجودة، فيكون المقتضى لجوازه موجوداً.

---

(١) في ب: (إلى غيره صفة).

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في ب وع: (أحد) والمثبت من الأصل.

وَقَالُوا في غَيْرِ النِّدَاءِ أَيْضًا إِذَا وَصَفُوا:
هَذَا زيدُ بْنُ أَخِينَا، وَهِنْدُ ابْنَةُ عَمِّنَا، وَهَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وهِنْدُ ابْنَةُ عَاصِمٍ.

وكَذَلِكَ النَّصْبُ والجَرُّ، فإذَا لَمْ يَصِفُوا فَالتَّنْوِينُ لَا غَيْرُ، وَقَدْ جَوَّزُوا في الْوَصْفِ التَّنْوِينَ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ

قوله: «وقالوا في غير النِّداء .... إلى آخره».

تقول: «هذا زيدُ ابنُ أخينا» بالتنوين، و«زيدُ بنُ عمرو» بدونه، وكذا في الجر والنصب، لأن الموصوف مع الابن الواقع بين علمين بمنزلة شيءٍ واحد لما بينهما من شدة الامتزاج التي ذكرناها، ووسط الاسم ليس من مظانِّ صحة دخول التنوين، وهذا حكم تخفيفي أوجبه وقوع الابن بين علمين صفة، ذكره وإن لم يكن من باب النداء لكونه أشبه الحكم التخفيفي السابق ذكره في نحو: «يازيدَ بن عَمرٍو»، غير أن الحكم هنا حذف التنوين، والحكم ثم (في النداء)[1] الفتح، هذا إذا وقع الابن صفة.

وإن وقع خبراً فلابد من التنوين وإن وقع بين علمين إذ ليس بين المبتدأ والخبر ما بين الصفة والموصوف من فرط الامتزاج، وقد جاء على القياس المهجور قوله:

٩٩ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ[2]
قَبَّاءُ ذَاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَهْ

---

(١) ما بين القوسين من ب و ع والمثبت من الأصل.

(٢) هذه الأبيات من أرجوزة للأغلب العِجْلي، أوردها البغدادي في الخزانة ٢: ٢٣٨ وقد أورد البيت الأول من المقطوعة شاهدا على أن تنوين (قيس) شاذ، لأن (ابن) وقع بين علمين مستجمع الشروط، فكان القياس حذف

* فصل * وَالمُنَادَى المُبْهَمُ شَيئَانِ: أيّ وٱسْمُ الإشَارةِ.
فَأَيٌّ يُوْصَفُ بشيْئَيْن: بمَا فِيهِ الألفُ واللامُ مُقْحَمَةٌ بَيْنَهُمَا كَلِمَةُ التَّنْبيه، وَبِاسْمِ الإشَارَةِ كَقَوْلِكَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَذَا.

مَمْكُــورَةُ الأَعْــلَى رَدَاحُ الحَجَبَـهْ
كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَــبَـهْ

قيس بْنُ ثعلبة: قبيلةٌ عظيمة، والقبّاءُ: التي ضمر بطنها، والمَقَّبةُ: السُّرَّة التي دخلت في البـطن وغَمُضَتْ فَعَلَا ما حولها فصار موضعها كأنَّه قَعْبٌ، والممكورةُ: المطوية الخَلْق، وأراد بالأعلى: بطنها وما يليه، والرَّداح: الثقيلة الضخمة، والحَجَبَةُ: رأس الوَرِك، أراد أنَّ عَجِيزَتَها ثقيلة ضخمة كأنها حِلية سيفٍ في بريقها وحسنها.

قوله: «كقولِكَ ياأيُّها الرَّجُلُ».

(أيُّ): مُنادى مفرد معرفة و«ها» مقحمة للتنبيه، والرجلُ: صفةٌ له، ولا يجوز فيه غير الـرفع، لأنه هو المقصود بالنداء، وبيانه: أنه لما أرادوا نداء المعرّف باللام أتوا «بأيٍّ» وجعلوه وصْلَةً إلى ندائه كراهةَ الجمع بين «يا» و«اللام»، وهو اسم مبهم يفتقر إلى ما يوضحه ويزيلُ إبهامه، فلابد من أن يردفه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به حتى يصـح المقصـود بالنـداء، فأردفـوه به معرفاً باللام ووصفوه بذلك المعرّف فانسحب عليه النداء بهذا الطريق، وصار قولك: «ياأيُّها الرجل في (التقدير)[1]: بمنزلة «يارَجل»، وأقحموا كلمة التنبيه ليراعى جانبُ «أيٍّ»، لأنه اسمٌ إضافي نحو

تنوين «قيس»، إلا أنه نونه لضرورة الشعر. وقد اعتبر البغدادي (ابْن ثَعْلَبَة) بدلا وليس وصفا قال: «والذى أرى أن الشاعر لم يرد أن يجري ابنًا وصفًا على ما قبله، ولو أراد لحذف التنوين، ولكن أراد أن يجري ابنًا بدلاً مما قبله، وحينئذ لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب أن ينوى انفصال (ابْن) مما قبله ووجب أن يبتدأ، فاحتاج إذاً إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن. الخزانة ٢: ٢٣٧.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

«أيُّها» و«أيُّهم»، وليكون (التنبيه)[1] على أن المقصود بالنداء هو المعرَّف باللام، فلما كان هو المقصود بالنداء لزم أن يلزمه الرفع ليوافق نحو: يا«رجلُ» في الحركة من حيثُ اللفظ، فيكون ذلك إعلاماً بأنه المقصود بالنداء لا يجوز فيه غيرُ الضم نحو: «يارجلُ»، ولو جاز النصب في الرجل في «ياأيُّها الرَّجل» لوقع الإخلال بالغرض، لأنَّ الانتصابَ إمارة كونه غير مقصود بالنداء نحو: «يازيدُ الظريفَ» بنصب «الظريف».

ووجه آخر: أنَّ الصفة بمنزلة الموصوف، وهي هنا لازمة، ألا ترى أنك لو قلت: «يازيدُ» وقعت لك الغنية عن «الظريف» ونحوِه، ولو قلت «ياأيُّ» أو «ياأيُّها» امتنع الجواز، لأن «أيًّا» مبهم لا يستقل بنفسه، فلما لزمته الصفة قوي الاتحاد وازداد الاتصال فتنزل «أيٌّ» مع صفته في نحو: «ياأيُّها الرَّجُلُ» بمنزلة كلمة واحدة، فجرى قولك «ياأيُّها الرجل» مجرى قولك: «يارجلُ»، ليكون متشاكلا لذلك في اللفظ وينفصل عما لا يلزم من نحو: «يازيدُ الظريفَ».

ولما ذكرنا بطل قول أبي عثمان بجواز قولك: «ياأيُّها الرجلَ» بالنصب قياسا على نحو «يازيدُ الظريفَ».[2]

فإن قلت: فما تقول في صفة «أيٍّ»؟ قلت: لا يجوز فيها إلا الرفع مفردة كانت أو مضافة، لتعيّن الرفع للموصوف وذلك نحو: «ياأيُّها الرَّجُلُ الظريفُ»، و«ياأيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ».

(١) ما بين القوسين من الأصل وفي ب و ع (تنبيها).

(٢) انظر تجويز أبي عثمان النصب في: (يا أيُّها الرجل) قياسا على يا زيدُ الظريف في المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٧٧٨.

تابع الجندي سيبويه في وجوب رفع صفة (أي) قال سيبويه في الكتاب ٢ : ١٨٨ : (وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجلُ).

. . . .

قــال:

١٠٠ - «يأيُّهَـا الجَاهِـلُ ذُو التَّنَزِّي»[١]

قوله: «وَيَا أيُّهـذا . . . .».

اعلم أن اسم الإشارة مستكره نداؤه، لأنه بينَ ما هو سائغُ النداء وهو المظهر، وبين ما هو ممتنع النداء وهو المضمر، لأنه وإن كان ضميرا للغائب، فلا يخلو من أن ينادى نداء غَيْبَةٍ أو خطاب.

ففي الأول، يلزم أن تكون المعرفة نكرة، لأن الضمائر معارف.

وفي الثاني، يلزم جعل ما هو للغائب (للخطاب)،[٢] وهو تحويل لمعناه وكلاهما منتف، وإن كان ضميرا للمخاطب، فعلى ما ذكرنا من الأمرين:

ففي الأول يلزم التنكير وتحويل معناه، وفي الثاني يلزم أن يكون قبل النداء منكرا غير مخاطب، ليستفيد التعريف والخطاب بالنداء والإقبال، وفسادهما ظاهر.

ثم إنَّ المظهر للغائب كـ«زيدٍ» و«رجلٍ»، والمضمر للقريب جداً ولذا قالوا: «الضمائرُ أعرفُ المعارف لأنها بمنزلة وضع اليد».

واسم الإشارة لما هو أبعد منه فيسوغ نداؤه مع استكراه نظراً إلى طرفيه، لأنَّ أحدهما يمنع النداء والآخر يسوِّغُه، فلما كان كذلك أُتي «بأيٍّ» وجُعل وُصلةً إلى ندائه

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ من الرجز وتمامه: لا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بالنَّكْزِ

وهو مطلع قصيدة لرؤبة بن العجاج عدتها تسعة وثمانون بيتا قالها في مدح أبان بن الوليد البجليّ - انظر ديوانه ص٦٢ وما بعدها، وسيبويه ٢ : ١٩٢ وابن يعيش ٦ : ١٣٨.

التنزِّي: التوثُّب، والنكز: عض الحية بنابها. قال السيرافي في (شرح أبيات الكتاب) ١ : ٣٢٠: (يقول أنا لا أرهب وَعد مُوعِد وإن كان خبيثا داهية، وعنى بالحية الرجل الشجاع) وموضع الشاهد فيه: «ذو التنزي» حيث نعت الجاهل بـ «ذو التنزي» مرفوعة مع أنها مضافة لأن (الجاهل) غير منادى، فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.

(٢) ما بين القوسين جاء مكانه في ب: (للمخاطب) والمثبت من الأصل وكل جائز.

قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

أَلَا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يديهِ المَقَادِيرُ

على ما ذكرنا في نداء المعرَّف باللام، فإن قلت: فما وجه تعيين «أيٍّ» للوصلة؟ قلت: لأنها أشدُّ امتزاجا من غيرها مع دلالتها على الذات، ألا ترى أنها إذا أضيفت إلى اثنين أوجماعة تكون هي واحداً مما أضيفت هي إليه، ودلالتها على الذات ظاهرة، وما نحن فيه من المقام يقتضي هذين المعنيين فناسب أن تعين هي للوصلة.

قولـــــه: [1]

١٠١ - «ألَا .... »[2].

في «الوَجْدِ»: الرفعُ والنصبُ.

فالرفع على تقدير: «ياأيُّها الذي بَخَع الوجدُ نَفْسَه».

والنصب على تقدير: «بخع نفسَه وجداً»، فالفاعل في الأول الوجد، وفي الثاني الضمير المستكن في «الباخع»، والوجد: مفعول له.

---

(١) إشارة من الجندي إلى استشهاد الزمخشري ببيت ذي الرمة الوارد في المفصل وتمامه:

أَلَا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِيرُ

(٢) هذه أول كلمة من بيت ذي الرمة وترتيبه الحادي والخمسون ونصه في الديوان (٢ : ١٠٣٧) على النحو التالي:

ألا أَيُّهَذَا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ   لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يديْكَ المَقَادِيرُ

وهو من قصيدته الرائيةِ على بحر الطويل والتي عدتها ثمانية وسبعون بيتا ومطلعها:

لِمَيَّةَ أطلالٌ بِحُزْوَى دَوائِرُ   عَفَتْهَا السَّوافِي بَعْدَنَا وَالمَوَاطِرُ

وتفسير البيت الشاهد: يا أيها القاتلَ الوجدُ نفسه (أي الحُبُّ) فاصبر أن لا تكون نلته، أي على عدم نيلك إياه، أو فاصبر إن لم تكن نلته.

وقد أشار الجَنْدِيُّ إلى موضع الشاهد فيه بما لا يحوج إلى زيادة شرح.

وَاسْمُ الإِشَارَةِ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ كَقَوْلِكَ: يَا هَذَا الرَّجُلُ، وَيَا هَؤُلَاءِ الرِّجَالُ.

وَأَنْشَدَ سِيبويهِ لِخُزَزِ بنِ لَوْذَانَ:

* يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ العَنْسِ *

قوله: «إلا بما فيه الألف واللام........».

لأن اسم الإشـارة فيه إبهام في الجنس، ألا ترى أن قولك: (هذا)، إشارة إلى مذكرٍ، سواء كان عاقلا أو غيره.

الوصف لرفع الإبهام، فكان وصفه بما يدلُّ على ذاتياته هو الوجه لكون الوصف بالمعاني الخارجة فرعا على معرفة الذات، ولذا استبدَّ المبهم بصحة الوصفية بأسماء الأجناس دون غيره، واسم الإشارة معرفة فلا يوصف إلا بما هو مُعَرَّف باللام، لأنه اسم جنس معرفة وهو مقتضٍ هذا الموصوف.

قوله: لِخُزَز بْنِ لَوْذَان[1].

۱۰۲ - «................

---

(۱) نسبه سيبويه ۲ : ۱۹۰ إلى ابْن لَوْذَانَ السَّدُوسِيِّ، كما نسبه الأصبهاني في الأغاني ۱۵ : ۱۳ إلى خالد بن المهاجر والبيت في الخصائص ۳ : ۳۰۲ والخزانة ۲ : ۲۲۹.

والبيت المنسوب لخزز بن لوذانَ من الرَّجز وهو بتمامه على النحو التالي:

يَا صَاحِ يَا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ ... والرَّحْلِ ذي الأَنْسَاعِ والحِلْسِ

والأَنْسَاعُ: جمع نِسع بالكسر، وهو سير يُضَفَّرُ وتشد به الرِّحال، والحِلْسُ: بالكسر، كل شيء وضع على ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة. وموضع الشاهد قوله: (الضامرُ العنسِ) حيث وصف (ذا) المنادى بما في الألف واللام وهو الضامر، وقد جاء مرفوعا، وإن كان مضافا إلى العنس، لأن إضافته غير محضة، إذ التقدير: ياذا الذي ضمرت عنسه، وقد أفاض البغدادي في ذكر هذا الشاهد بما لا يتسع المجال لذكره هنا. انظر الخزانة ۲ : ۲۳۰ - ۲۳۳.

(خُزَزٌ) بضم الخاء المعجمة وهو منصرف، لأنه منقول من الخُزِز وهو ذكر الأرانب، فإذن ليس فيه إلا العلمية، والاسم لا يمنع الصرف بسبب واحد، وَلَوْذَانُ: بفتح اللام والذال المعجمة.

ويقال: جمل ضامر، وناقة ضامرة، والعَنْسُ: الناقة الصلبة، فإن قلت: لا يصح رفع «الضامر»، بل يلزم جرّه على معنى: «ياصاحب الضامر» بدليل انجرار المعطوف على «الضامر» فيما بعده وهو: «الرّحل والاقتاب والحِلس» ولو عطفته على (العَنْسِ) كان المعنى «ياهذا الضامر الرحل» وفساده بَيِّنٌ.

قلت: هو معطوف على العنس على طريقة قوله:

١٠٣ - «عَلَفْتُهـا تِبنـاً ومـاءً بَارداً»[1]

والتقدير: والباليَ الرّحل، بل هذا أولى من العطف في هذا البيت المستشهد به، لأنَّ الضامر قريبٌ من البالي.

فإن قلت: «الضـامـر العنس» مضاف ومضاف إليه، وصفة المنادى تنصب إذا كانت مضافة، فما بال هذه الصفة لم تنصب؟

قلت: «الـلام» في الضامر اسمٌ موصول، وصلته اسم الفاعل مع معموله وهو «العنس» والتقدير: «ياذا الذي ضمر عنسه»، والاسم الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد ولا إضافة في الاسم الواحد فيمتنع النصب في «الضامر».

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز نسب إلى ذي الرمة في ملحقات ديوانه ص٦٦٤ وعجزه:
حتَّى شتتْ همَّالةً عيْناها

وهو من شواهد الشذور ص٢٤٠ والمغنى برقم ٣٩٥.

وموضع الشاهد فيه قوله: (ماءً) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله وهو (تبنا) لكون العامل في المعطوف عليه وهو (علفتها) لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله، وإنما هو عطف على عامل محذوف تقديره: وسقيتها ماء والجامع بين العاملين معنى واحد وهو التقديم

وَلِعَبيدِ بْنِ الأَبْرَص :

* يَاذَا المُخَوِّفُنَا بِمْقَتلِ شَيْخِهِ   حُجْرٍ تَمَنِّيَ صَاحِبِ الأَحْلاَمِ *

قوله : «وَلِعَبيــدِ . . . . » .

عَبيدٌ بفتح العين[1] تمامه :

١٠٤ ـ « . . . .   حُجـرٍ تَمَنِّيَ صَاحِـبِ الأَحْـلاَمِ[2]»

جعـل «المخـوفُنـا» صفةلـ« ذا» ، كما جعل «الضامر» وصفا له في البيت السابق والاعتراض هنا كالاعتراض ثَمَّ ، والجواب كالجواب .

أراد «ياهذا الذي خوفنا بأن يعاقبنا لأجل قَتلنا شَيخه ، وعنى بشيخه أَبَاهُ .

والمنادى امرؤ القيس بنُ حُجْرٍ ، وكانت بنو أَسد قتلت حُجراً أبا امرىء القيس فتوعدهم امرؤ القيس بأن يقتلهم ، وقوله : «تَمَنِّيَ صاحب الأحلام»يريد : «تمني أن تقتلنا ، وأنت لا تقدر على قتلنا ، وتمنيك يجري مجرى ما يراه صاحب الأحلام في منامه» .

(وَتَمنِّيَ) منصوبٌ على تقدير : «تَمَنَّى تمنِّياً مِثلَ تَمَنِّي صاحب الأحلام .

---

(١) هو عبيد بْنُ الأبْـرَص بنِ عَوْفِ بن جُشَم بنِ ثَعْلَبَـةَ الأسديّ الشاعر من فحول شعراء الجاهلية وأحد شعراء المعلقات العشر المشهورين .

(٢) نص البيت كاملا :

يَاذا المُخَوِّفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ   حُجْرٍ تَمَنِّيَ صَاحِبِ الأَحْلاَمِ

وهو من قصيدة لعبيد بن الأبرص من بحر الكامل وترتيب البيت السادس من قصيدة له عدتها عشرون بيتاً قالها في ذكر رحيل كبيشة ووصف منازلها المُقْوِيةِ والافتخار بقومه وانتصارهم على قوم امرىء القيس الأسديين وذكر امرىء القيس ومقتل أبيه والتهكم به . انظر ديوان عبيد ص١٣٠ ، وسيبويه ٢ : ١٩١ والخزانة ٢ : ٢١٢ . والشاهد فيه قوله : «المُخَوِّفُنَا» حيث جاء به نعتا لاسم الإشارة المنادى المبني ، فجاءت الصفة مرفوعة ، مع أنها مضافة إلى ما بعدها .

وَتَقُولُ في غَيْرِ الصِّفَةِ: يَا هَذَا زَيدُ وزَيداً. ويا هَذَان زَيْدُ وعَمْرٌو، وزَيْداً وَعَمْراً، وتُقولُ: يَا هَذَا ذَا الجُمَّةِ عَلَى البَدَلِ.

قوله: «يَاهَذا زَيدُ......».

«زيدُ» عطف بيان لا بدل، إذ لو كان بدلا لما دخله التنوين. لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل.

قوله: «ذا الجُمَّة على البدل».

الدليل على بدليته أنه من التوابع وهي تلك الخمسة المعروفة. وهذا ليس بعطف بحرفٍ، وهو ظاهر. وليس بتأكيد. لأن «ذو كذا» ليس في الألفاظ المؤكدة في باب التأكيد، ولا بصفة، لأن اسم الإشارة لا يوصف بالمضاف. ولا بعطف بيان، لأنَّ (ذو كذا) يدل على الحال، وعطف البيان على الذات لأنه اسم غير صفة، فتعيَّنتِ البدلية وهو بدل الكل من الكل.

＊ فصــل ＊ وَلا يُنَــادَى مَا فِيهِ الأَلِفُ واللاَّمُ إلاّ اللهُ وَحْدَهُ لأَنَّهُمَا لاتُفَارِقَانِهِ، كَمَا لاَ تُفَارِقانِ النَّجْمِ مَعَ أَنَّهُمَا خَلْفُ عَنْ هَمْزَة إلٰهٍ. وَقَالَ:

مِنْ أَجْلِكِ يا الّتِي تَيَّمْتِ قلبِي　　　وَأَنْتِ بخِيْلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

شَبَهَهُ بِـ (يَا أللَّهُ) وَهُوَ شَاذٌّ.

قوله: «ولا يُنادى ما فيه الألف واللام......».

إنما لم يُنادَ ما فيه لام التعريف، لأنَّ النداء للخطاب، واللام للغيبة، لأنها إنما تدخل للإشارة إلى ما هو غير المتكلم والمخاطب.

ومن المعلوم أن الخطاب غير متوجّه إليه.

فلو صحَّ نداء ما فيه اللام يلزم أن يجتمع في اسم واحد خطاب وغيبة وهو ممتنع ولام العهد (نفسها)[1] موجودة في «النجم» للثريا فيمتنع النداء وإن صارت بمنزلة الجزء من الكلمة بالعلمية، لأن العلمية لا تصيِّرُ الموضوع للغيبة مخاطبا، ألا تراك تقول: جاءني (زيدٌ وكلمته)[2]، كما تقول: «جاءني رجل (وكلمته)»[3].

أما قولنا: «ياألَلّهُ» فإنما صحَّ لأنَّ الألف واللام في اسم الله تعالى صار خلفا عن همزة إلـهٍ للتعـظيم،[4] لما في الهمـزة السـاقطة من الكسرة التي تُقَرِّبُها من الإمالة، والتعـظيم في ترك الإمالة، فلما صارا خلفا تنزلا منزلة جزء الكلمة، يؤيده قطعهم «الهمزة» في «يأألله» لأن انتفاء اللازم وهو كون «الهمزة» للوصل دليلٌ على انتفاء الملزوم وهـو كون اللام للتعريف، فلما قطعوا تلك الهمزة دلَّ ذلك على أنهم غيروهما عن

---

(١) في ب و ع: «بعينها» والمثبت من الأصل وكلاهما جائز.

(٢) في ب: «زيد فكلمته» والمثبت من الأصل والعطف بالفاء والواو جائز هنا بغض النظر عن المعاني المستفادة من كلا حرفي العطف.

(٣) في ب: فكلمته والمثبت من الأصل وكلاهما جائز.

(٤) قال ابن خالويه في كتابه: «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» في معرض حديثة عن الاستعادة ص٥: (الأصل أعوذ بالإله، فحذفوا الهمزة اختصارا، وأدغموا اللام في اللام فالتشديد من أجل ذلك).

* فصــل * وإذا كُرِّرَ المُنـادَى في حَال الإضـافَـةِ فَفِيه وَجْهَان: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُنْصَبَ الاسْمَانِ معاً كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

المنهاج المتعارف من إفادة التعريف كما أن الفعل إذا سمي به قطع همزة الوصل منه نحو قولك: «جاءني (أُنصر)» و«رأيت أُنصر»، و«مررت بأنصر»، ليدل على أنه ليس على نهجه الأصلي، بل تغير حكمه وانتقل من الفعلية إلى الاسمية، فعلم أن الألف واللام في (يا ألله) بمنزلة الهمزة في «ياإله»، فلا يتأتى في هذا النداء ما فيه نداء المعرّف باللام من الفساد الذي ذكرنا.

قوله: «شَبَّهَهُ (بياللَّهُ) وهو شاذ. . . .».

وجه الشذوذ فيه أن الألف واللام وإن كانا لازمين في:

١٠٥ ـ التي [(١)] . . . .

إلا أنهما ليسا بخلف عن جزء الكلمة كما كانا خلفا عنه في (الله)، وتشبيه الشيء بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس.

قوله: «وإِذَا كُرِّرَ المُنَادَى فِي غَيرِ حَالَةِ الإضافَةِ».

وفي بعض النسخ: «في حَال الإضافة» وكلاهما مستقيم، غير أن الثاني أظهر لأن التكرير:

١٠٦ ـ بـ(تَيْمِ) الثاني[(٢)]. والظاهر أنَّه هو المضاف إلى «عدي» ومن قدَّرَ أن «تيمَ»

---

(١) هذه إشارة من الجَنْدي إلى استشهاد الزمخشري بيت الشعر التالي وقوله فيه شبهه بـ يا الله وهو شاذ. والبيت:

مِنْ أَجْلِكِ يَا التي تَيَّمْتِ قَلْبي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

وقد أورده سيبويه في الكتاب ٢ : ١٩٧ من غير عزو لأحد برواية «بالوُدِّ عني». وموضع الشاهد فيه: (التي) وهو نداء ما فيه (أل) تشبيها بقولهم: يا الله. وهو من الوافر.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بيت جرير: . يا تَيْمَ تيم عَدِيٍّ لَا أبالَكُمْ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

وسيأتي بيانه والحديث عنه عن قرب.

الثاني مقحم فالأول هو الأظهر.

قوله: «أن ينصب الاسمان معا».

ذلك لوجهين:

أحدهما: أن يكون الأول مضافا إلى «عَدِيٍّ» والثاني مُقْحَماً لتأكد الأول، فيكون انتصابه لكونه توكيداً للمنصوب وهو مذهب سيبويه[1]، وَشَبَّهَهُ[2] بقولهم: «لا أبالك» من حيث إنَّ اللام زيدت للتوكيد ولولا زيادتها لقيل: («لا أباك»). [3]

وثانيهما: أن يكون الأول مضافا إلى مضاف إليه محذوف تقديره: (ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)[4]، حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وبقي حكم الإضافة فيه كما في قوله:

١٠٧ ـ «إلا عُلاَلَةَ أوْ بُدَاهَةَ سَابِحٍ (نَهْدِ الجُزَارَهْ). [5]

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٢٠٥.

(٢) الهاء في (شَبَّهَهُ) عائدة على سيبويه كما هو ظاهر من قول الجَنْدِي وفي الحقيقة إنَّ الذي شبهه بـ«لا أبالك» إنما هو الخليل وقد صرّح سيبويه بنقل ذلك عن الخليل وقد وهم الشارح هنا حينما نسب ذلك إلى سيبويه والعبارة في الكتاب ٢ : ٢٠٦ على النحو التالي: وقال الخليل ـ رحمه الله ـ هو مثل (لا أبالك)، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ.

(٣) في ب: «لا أبالك» والمثبت من الأصل وهو الصواب لأنه المراد من المثل.

(٤) في الأصل «ياتيم عدي» والمثبت من ب وهو المراد من المثال.

(٥) ما بين القوسين من ب وهو تكملة البيت الذي هو للأعشى وليس إلى زياد بن الأعجم كما نسبه صاحب الشعر والشعراء ٣٩٧ وهذا البيت من مجزوء الكامل وترتيبه التاسع والأربعون من قصيدة للأعشى عدتُها سبعون بيتا فيها أبيات ستة قد سقط بعضها والقصيدة في هجاء شيبان بن شهاب الجَحْدَري ومطلعها:

ياجَارتي ما كُنتِ جَارَهْ　　　بانَتْ لِتَحْزُننا عُفارَهْ

ديوان الأعشى الكبير ص ١٨٩ ـ ١٩٧.

والسابح: الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو.

والعُلالة: بقية جري الفرس، والنَّهد: المرتفع.

وموضع الشاهد فيه: «إلا عُلالة أو بُداهة» على أن الأصل فيه: «إلا عُلالة سابح أو بُداهة سابح».

وَقَول ِ بَعْض ِ وَلدِهِ :

يَا زَيدُ زَيدَ اليَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ   تَطاوَلَ اللّيْلُ عَليكَ فَانْزِل ِ

وَالثَّانِي : أَنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ .

وقيل : إنَّ «تَيْم» الأول مضاف إلى «عَدِيٍّ» المذكور، و«تَيْمَ» الثاني مضاف إلى «عَديٍّ» المحذوف،[1] إذ لو لم يكن هكذا يلزم أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على المتقدم، والمعقول دلالة المتقدم على المتأخر والظاهر هو الأول، (إذ في الثاني)[2] لزوم فسادين : التقديم والتأخير من غير فائدة والفصل بين المضاف والمضاف إليه .

تمامـــــه :

١٠٦م - « . . . .   لاَ يُلْقِـيَنَّـكُـمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَـرُ»[3]

يريد تَيْمَ بْنَ عَبْدِ مَناة، وهم قومُ عمر بْن لجأ، وعديّ أخوهم أي : امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّةٍ .

قولـــــه :

١٠٨ - «يَازَيْدُ . . . . »[4]

---

(١) توضيح ذلك : من خلال المثال : «ياتيم عدي تيم عدي» .

(٢) في ب : «وفي الثاني» والمثبت من الأصل وهو الصواب لأنه حكم قائم على التعليل وهذا الحكم يستفاد من قوله إذ .

(٣) البيت لجرير وترتيبه الحادي والعشرون من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتا على بحر البسيط قالها في هجاء عُمَر ابن لجأ التيميّ ومطلعها :

هَاجَ الهَوَى وضميرَ الحَاجَةِ الذِّكَرُ   واسْتَعْجَمَ اليومَ مِن سَلُومَةَ الخَبَرُ

انظر ديوان جرير ١ : ٢٨٣-٢٨٨ ورواية البيت الشاهد في الديوان على النحو التالي :

يَاتَيْمُ تَيْم عَدِيِّ لاَ أَبَا لَكُمُ   لاَ يُوقِعَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

ديوانه ١ : ٢٨٥ ، وسيبويه ٢ : ٢٠٦ ، والخزانة ٢ : ٢٩٨ والخصائص ١ : ٣٤٥، والسوءه : الفعلة القبيحة، وموضع الشاهد فيه قوله : (تيمُ تيم عديِّ) على أن الأول يجوز فيه الضم والنصب وفي الثاني النصب لا غير .

(٤) هذا أول البيت الذي استشهد به الزمخشري في المفصل ص ٤٣ والبيت بتمامه :

يَازَيْدُ زيدَ اليَعْملاتِ الذُّبَّلِ   تَطاوَلَ الليلُ عليكَ فَانزِلِ

(اليَعْمَلَةُ: الناقة القوية التي تصبر على السير، والذُّبَّلُ: جمع ذابلة من شدة السير وطول السُّرَى).[1] أضاف «زيداً» إلى اليعملات، لأنّه ينزل ويحدو لها فتسير، ألا ترى إلى قوله بعد:

« .... تَطَاوَلَ الـلَّيلُ عَلَيْكَ فَانْـزِلِ »

يقول قد أَخَّرت النُّزول إليها حتى ذهب أكثر الليل فانزل، وانتصاب «زيد» الأول على ما ذكرنا من الوجهين في «تَيْم» الأول وانتصاب «تيمَ» الثاني و«زيدَ» الثاني في الوجه الثاني (على البدلية).[2]

قوله: «والثَّانِي أَنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ».

لأنه منادى مُفْرد معرفة والثاني منصوب على أنه بدل.

والبيت على بحر الرجز وقد اختلف في نسبته إذ نسبه سيبويه في الكتاب ٢: ٢٠٥ إلى بعض ولد جرير وكذلك الزمخشري في المفصل ص٤٣ في حين نسبه ابن هشام في السيرة ٧٩٤ إلى عبدالله بن رواحة وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٢: ٣٠٣ حين قال: (وهذا البيت لعبدالله بن رواحة الصحابي - رضي الله عنه - لا لبعض ولد جرير خلافا لشراح أبيات سيبويه، وهما بيتان لا ثالث لهما، قالهما في غزوة مؤتة). والشاهد فيه قوله: «زيدُ اليَعملات» حيث أقحم «زيد» الثاني بين زيد الأول وبين ما أضافه إليه، وزيد الأول مضاف إلى اليَعملات، كذا قاله السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢: ٤٢، وانظر البيت في اللسان: (عمل).

(١) هذه العبارة مستقاة بنصها من شرح أبيات الكتاب ٢: ٤٢ - ٤٣.

(٢) في ب: «على أنه بدل»، والمثبت من الأصل وكلاهما جائز.

* فصل * وَقَالُوا في المُضَافِ إلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ : يَا غُلاَمِي ، وَيَا غُلاَمِ وَيَا غُلاَمَا .

وَفي التَنْزِيلِ : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ وقُرِىءَ : (يَا عِبَادِي) .

وُيقال : يَا رَبَّا تَجاوزْ عَنِّي ، وَفِي الوَقْفِ : يَا رَبَّاهُ ، وَيَاغُلاَمَاهُ .

وَالتَّاءُ في يا أَبَةَ وَيَا أُمَّةَ تَاءُ تَأْنِيثٍ عُوِّضَتْ عَنِ اليَاءِ . أَلَا تَرَاهُمْ يُبْدِلُونَها هَاءً في الوَقْفِ .

قوله : «ياغلامي» .

إثبات الياء فيه هو الأصل وحذف الياء للاجتزاء بالكسرة الواقعة قبلها. وهذا في مقام النداء أكثر، إذ النداء مَظِنَّة للحذف بدليل حذف التنوين والحذف الموسوم بالترخيم وإبدال الألف من الياء للتفادي عن وقوع «الياء» بعد الكسرة. وهذا على لغة «طَيِّء» ، فإنهم يقولون في نحو «بَقِيَ وَفَنِيَ» : بَقَا وَفَنَا» فرارا مما ذكرنا .

قوله : «يارَبَّاهُ . . . . » .

الألف حرف خفى ، ويزيده الوقف خفاءً ، فيجاء بحرف أظهر منه وهو «الهاء» فيوقف عليه ليبرز الألف من الخفاء إلى الظهور .

قوله : «والتاء في (ياأَبَةِ) » . [1]

إلحاقهم تاء التأنيث بالمذكر هنا كالحاقهم في قولهم «حَمَامَةٌ ذكر» و«شاة ذكر» ، فكما جاز الإلحاق هنالك جاز هنا .

والكوفيون ذهبوا إلى أنَّ التاء للتأنيث ، والياء مقدّرة بعدها ، كأنه قيل : «ياأبتي ويا أُمّتي» .

---

(١) في ب : «ياأبتِ» وكلا التاءين للتأنيث أكانتا مربوطتين أم مفتوحتين . والمثبت من الأصل .

والدليل على صحة مذهب البصريين: أنهم لم يقولوا: «ياأبَتي ويا أُمتي» بالجمع بين التاء والياء، كما قالوا: «يا ضاربتي»، فلو لم تكن التاء عوضا عن الياء لجاز «يا أبتي ويا أُمتي».

فإن قلت: فلم ساغ تعويض التاء من الياء؟ قلت: لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أنَّ في كليهما زيادةً مضمومة إلى الاسم في آخره والكسرة على التاء هي كسرة الياء في «أبي»، وإنما لم تسقط لأن الاسم حقه التحريك.

أما تسكين الياء في «أبي» فللخفة لكونه حُرف علة بخلاف التاء فهي حرف صحيح، ثم التاء عوض في الياء، لا من الياء والكسرة، فلا يلزم بالتاء والكسرة شبه اجتماع العوض والمعوض عنه. (ألا ترى إلى قولهم «يأأبتا» مع كون الألف فيه بدلا من «الياء» كيف جاز الجمع بينها وبين التاء ولم يعدّ ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه).[1] والكسرة أبعد من ذلك، لأن الكسرة قرينة الياء تدل عليها في نحو: «ياغلامِ» بكسر الميم لا أنها عوض عنها كالألف في «يأأبتا».

فإن قلت: فلم عوّضوا «التاء» في «ياأبتِ» و«ياأُمّتِ»، ولم يعوضوا في الأخ؟.
قلت: لأن الأصل في هذا التعويض «الأم» كأنهم أظهروا التاء المقدرة في لفظة الأم لمعنى التفخيم ثم رأوا الاجتزاء بها عن الياء هربا عن أن يجمعوا في آخر الاسم بين زيادتين وزادوا هذه التاء في الأب أيضا ليتطابق الاسمان ويتشارك الأبوان في معنى التفخيم، أما «الأخ» فليس فيه تلك المطابقة، وليس بمنزلتهما في استحقاق التفخيم.

(١) ما بين القوسين من الاصل وسقط من ب وع.

وَقَالُوا : يَا ٱبْنَ أُمِّي، وَيَا ابْنَ عَمِّي، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ، وَيَا ابْنَ أُمِّ، وَيا ابْنَ عَمِّ.

وَقَال أَبُو النَّجْمِ :

يَا ابنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومي واهْجَعِي   أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ لَوْ لَمْ يَصْلَعِ

جَعَلُوا الاسْمَيْنِ كَاسْمٍ واحِدٍ . .

قوله: «وقالوا ياابنَ أُمِّي . . . . . .».

جعلوا الابن مع الأُمِّ اسماً واحداً، لأنَّ النداء موضع تخفيفٍ وإيجاز ألا تراهم يحذفون المنادى في مثل قوله:

١٠٩ ـ «يَالَعْنَـةَ اللَّهِ والأَقْـوامِ كُلِّهم . . . .»[1]

وَيُرخِّمـونـه، ثم لما صارا بمنـزلـة اسم واحد أضافوهما إلى ياء المتكلم، واكتفوا بالكسرة عن الياء، وأبـدلـوا الياء ألفا، واكتفوا بالفتحة عن الألف فقالوا: «ياابنَ أمِّي»، كما قالوا: «ياغلامي»، وقولهم: «ياابن أمِّ» بالكسرة كـ«ياغلامِ» في الاجتزاء بالكسرة، ويا «ابن أمَّ» بالفتح للاجتزاءِ بالفتحة عن الألف في «ياابن أما» كـ «ياغُلاَمَا».

وقيل: جاز الفَتح في «ياابنَ أمَّ» ويا «ابنَ عمَّ» لزيادة استثقاله، لا أنه فرع على «ياابنَ أمّا» و«ياابن عمّا» بحذف الألف.

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط استشهد به سيبويه في الكتاب ٢ : ٢١٩ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٢٤ وعجزه:

. . . .   والصالحين على سِمْعان من جَارِ

قال السيرافي في (شرح أبيات الكتاب) ٢ : ٤٥ : الشاهد فيه على أنه حذف المنادى بعد يا، من اللفظ، وهو مقدّر في المعنى، ورفع (لعنة) بالابتداء، و(على سِمْعان) خبره، وتقدير الكلام: ياقومِ لعنةُ الله والأقوام، و(من جار) في موضع تمييز، كأنه قال: على سمعان جارا، وهو واضح ا هـ.

قولــــه: [1]

١١٠ - «يابْنَــةَ عَمَّا[2] ....

الشاهد في البيت أنه قال («يابْنَةَ[3] عمَّا»-) على طريقة: «ياغُلامَا» (بالألف)[4]، وبعده:

أَلَمْ يَكُنْ يَبْيضُّ إنْ لَمْ يَصْلَع .[5]

اهجعي: نامي، والضمير في يبيضُّ للرأس، (وهذا البيت يتعلق بأول القصيدة لأنه قال:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[6]

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ[7]*.

---

(١) هو أبوالنجم العجلي - انظر سيبويه ١: ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، وشرح أبيات الكتاب ١: ١٣، ٢٩٤ والمقتضب ٤: ٢٥٢ والخزانة ١: ٣٦٣ - ٣٦٤ وابن يعيش ٢: ١٢.

(٢) في ب و ع: «يابنت عما» والمثبت من الأصل وكلتا الروايتين واردتان في كتب النحو، ففي سيبويه والخزانة: (يابنة عمّا) وفي شرح أبيات الكتاب: (يابنت عمي) وفي شرح ابن يعيش: (يابنت عما) وقد ذكر فيها لغات وفي المقتضب: يا (ابنة عمّي) وقال المبرد: وبعضهم ينشد: يابنةَ عمّا - المقتضب ٤: ٢٥٢ والبيت بتمامه وهو من الرجز:

يابنةَ عمّا لا تَلومي واهْجعي لا يَخْرِق اللومُ حجاب مَسْمَعِي

موضع الشاهد فيه «عمّا» حيث أثبت الألف وأبدلها من الياء لأن أصله (عمي).

(٣) في ب و ع: «يابنت عما» والمثبت من الأصل وكلاهما جائز كما سلف.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) تمامه: إنْ لمْ يُصِبْني قبلَ ذاك مصرَعِي.

(٦) هذا البيت مطلع الأرجوزة التي أشرت إلى مصادرها من قبل.

(٧) ثاني أبيات القصيدة وتمامه:

مُيِّز عنه قُنزعاً عن قُنزعِ

* فصل * وَلاَبُدَّ لَكَ في المَنْدُوبِ مِنْ أَنْ تُلْحِقَ قَبْلَهُ يَاءً أَوْ وَاوًا. وَأَنْتَ فِي إلْحَاقِ الألفِ في آخِرِه مُخَيَّرٌ، فتقول:

وَازَيْدَاهُ، أَوْ وَازَيدُ. وَالهاءُ اللاَّحِقَةُ بَعْدَ الألِفِ لِلْوَقْفِ خاصَّةً دُونَ الدَّرج.

وَيلْحَقُ ذَلكَ المُضَافَ إليه فَيُقَالُ: وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَاه!

وَلاَ يَلْحَقُ الصِّفَةَ عِنْدَ الخَلِيلِ، فَلاَ يُقَالُ: وَا زيدُ الظَّرِيفَاهُ! وَيَلْحَقُها عِنْدَ يُونُسَ.

وَلاَ يُنْدَبُ إلاّ الاسْمُ المَعْرُوفُ، فَلاَ يُقَالُ: وَا رَجُلاَهُ! وَلَمْ يُسْتَقْبَحْ وَا مَنْ حَفرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ! لأنَّهُ بِمَنْزِلَةِ وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهُ!

ومضى في شعره إلى أن انتهى إلى هذا البيت، أراد أن «أم الخيار» غضبت عليه لأجل صلعه فقال لها: «لو لم أصلع لشاب رأسي والشيب عند النساء قريب من الصَّلع في الكراهية»).[1]

فإن قلت في قولهم: «ياأبتا» و «ياأمتا» لم جُمع «التاء» المبدلة عن الياء والألف المبدلة عنها مع أن الجمع بين التاء والياء ممتنع؟ قلت: قيل: الممتنع هو الجمع بَيْنَ البدل والمبدل منه كما في قول الفرزدق.

٥٧م ـ هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا.[2]

وكان حقه أن يقول «فميهما»، أو «فُوَيْهِمَا» أما الجمع بين البدلين فغير ممتنع.

قوله: «ولا بُدَّلك في المندوب......».

---

(١) ما بين القوسين ابتداء من قوله: وهذا البيت وانتهاء إلى قوله في الكراهية، منقول برمته من (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ١: ٢٩٥.

(٢) انظر ص٢٤١ ـ ٢٤٣ من الرسالة وقد مر الكلام فيه مستوفىً.

المندوبُ: هو المتفجَّعُ عليه «بياءٍ» أو «واوٍ»، والندبة: البكاء على الميِّتِ وإظهارُ التفجّع عليه، وتعديد محاسِنه ليعلم الناسُ أنه لقي خطباً عظيماً وأمراً فظيعاً، ليعذِرَه من (سمع)[1] بكاءه وقلقه، ويشاركه في التفجُّع، ويهوِّنَ عليه ما دهمه من ذلك الخطب المحرق، والأمر المقلق بمشاركته إياه.

قوله: «يا، أو، وا.......».

لابد من إلحاق أحدهما في أول المندوب ليظهرَ التفجُّع بمدِّ الصوت، غير أن إلحاق «وا» أحسنُ لاختصاصه بالنُّدبة دون «يا» (وفي إلحاق الألف)[2] في آخره التَّخْيير.

فالإلحاق لإظهار التفجّع بكون المندوب بين صوتين مديدين.

عبارة أخرى: المندوب لما كان ممن لا يسمع ولا يُصيخ زادوا في ندائه من مد الصوت ما لا يزاد في غيره، وذلك لإظهارهم شدة الاحتياج إليه، وفرط الرغبة في مكالمته، وإن كانوا يعرفون أنه لا يسمع، وتعين الألف للإلحاق لكونها أقعد وأثبت قدما في المد من الياء والواو (إذ المد)[3] لا يفارقها بخلافهما وترك الإلحاق للاكتفاء بعلامة الندبة (وهو «وا» أو «ياء»)[4] في أول المندوب.

قوله: «للوقف.........».

لما قلنا: «إن الألف خفية، والوقف يزيدها خفاءً، فزيدت الهاءُ لتظهر الألف».

قوله: «ولا يلحق الصفة عند الخليل......».

هذه مسألة مختلف فيها، فعند يونس:[5] الصفة كالمضاف إليه وهو القياس،

---

(١) في ب: «يسمع».

(٢) في ب: «وفي إلحاق الألف والهاء».

(٣) في ب: «والمد».

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) انظر نص العبارة المنقولة عن يونس في سيبويه ٢ : ٢٢٦.

ووجهه أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد كالمضاف مع المضاف إليه فيجوزأن يقال: «وازيدُ الظريفاه» كما جاز «وا أميرُ المُؤمنيناه»، وفرّق الخليل[1] فجوز «وأميرُ المُؤمنيناه» ولم يجوز «وازيدُ الظريفاه» ووجهه أن اتحاد المضاف مع المضاف إليه أعرق، وأذهب في الامتزاج من اتحاد الصفة مع الموصوف بدليل أن المضاف إليه بدل من تنوين المضاف، فيكون كالميم من (غلام زيد)، وبدليل أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيءٍ أجنبي ممتنع، أما الفصل بالقريب وهو الفصل بالظرف، لأنَّ الظرف مع المظروف كشيءٍ واحد فجوازه في ضرورة الشعر كقوله:

١١١ - ﴿لله دَرُّ - اليومَ - مَنْ لَامَهَا﴾[2].

بخلاف الصفة مع الموصوف، إذ الفصل بينهما بالأجنبي سائغ غير مقيّد جوازه بحالة الاضطرار، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3].

---

(١) انظر رأي الخليل في سيبويه ٢: ٢٢٥ وقد خطأ يونس لإلحاقه الصفة الألف في المثال «وازيدُ الظريفاه».

(٢) **هذا عجز بيت من السريع لعمرو بْنِ قَمِيئَةَ وترتيبه الثاني من أبيات ثلاثة وهي:**

قَدْ سَأَلَتْنِي بنتُ عمرٍو عن الـ ... أرضِ التي تُنْكِرُ أعلامَهَا

لما رأتْ ساتيد ما استعبرت ... لله دَرُّ اليوم - مَنْ لامَها

تذكرتُ أرضًا بها أهْلُهَا ... أخْوَالَها فيها وأعْمَامَهَا

ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ وخزانة الأدب ٤: ٤٠٦ - ٤٠٧. وساتيدما: جبل بالهند كما هو في معجم البلدان. وموضع الشاهد فيه «لله در اليوم من لامها» على أنه قد فصل في ضرورة الشعر بين المتضايفين (دَرُّ) و(مَنْ لامها) بالظرف، والأصل: لله در من لامَها اليوم. وهذا البيت من شواهد سيبويه ١: ١٧٨، ١٩٤، على الفصل بين المتضايفين في الشعر.

(٣) **سورة الواقعة آية ٧٦.**

طريقة أخرى: أنَّ المضاف مع المضاف إليه على كلام واحد، والصِّفة مع الموصوف على كلامين. فقولك: «زيد» في «جاء زيد العالم» للدلالة على مسماه، و«العالم» إنما جيءَ به لمعنى آخر وهو التوضيح، ومن (ثَمَّة)[1] جاز السكوت على الموصوف دون المضاف فهو مع المضاف إليه بمجموعهما للدلالة على المسمّى، فالمضاف إليه من المضاف كالدال من «زيدٍ» فكما لحقت العلامة الدال من «زيد» فكذلك هنا ولا كذلك الصفة.

وقال الخليل[2]: لو جاز «وا زيدُ الظريفاهْ «لجاز» جاءَ زيدُ الظريفاه «أي لو جاز للحقتِ العلامة ما ليس بمندوب وإن لحقت العلامة ما ليس بمندوب جاز لحاقها في «جاء زيدُ الظريفاهْ» وإن لم يكن مندوباً.

قوله: «ولا يندب إلا الاسم المعروف...»

لأن السامعين إذا سمعوه عَذَروه وشاركوه في التفجّع فَهُوِّن عليه الأمر بخلاف ما إذا لم يكن معروفاً.

(١) في ب: ثم بتذكير اللفظ. والمثبت من الأصل و ع.

(٢) انظر رأي الخليل في الكتاب ٢ : ٢٢٥ وقد أورد سيبويه رأى الخليل برواية تختلف عما صرّح به الجَنْدي هنا، قال سيبويه: هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب، وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريف، وزعم الخليل رحمه الله ـ أنه منعه من أن يقول الظريفاهْ أن الظريف ليس بمنادىً، ولو جاز ذا لقلت: وازيدُ أنتَ الفارسُ البطلاهْ، لِأنَّ هذا غيرُ منادى، كما أن ذلك غير نداء.

* فصـــــل * وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْف النِّدَاءِ عَمَّا لاَ يُوصَفُ بِهِ «أيٌّ» قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

وتَقُولُ: أَيُّهَا الرَّجُلُ وأَيَّتُها الْمَرأةُ. وَمَنْ لاَ يَزالُ مُحْسِناً أحْسِنْ إليَّ وَلاَ يُحْذَفُ عَمَّا يُوصَفُ بِهِ (أيّ) فَلاَ يُقَالُ: رَجُلُ وَلاَ هَذا.

قوله: «بمنزلة واعبدَ المطلباه»[1].

لأنَّ حافرها هو هذا، إشارة إلى أن المندوب لابد من أن يكون معروفاً ولا فرق بين أن يكون علماً أو كالعلم.

قوله: «ويجوز حذف حرف النداء»

الأصل في هذا الحكم العلم، لأن بالأعلام كثرة الاستعمال، وهي مستدعية للخفَّة، والحذف للخفة، وما شاركه في الامتناع عن وقوعه صفة لأيٍّ حُمل عليه وأخذ حكمه وما لم يشاركه في ذلك فلا.

قوله: «ومنْ لاَ يَزال......»[2].

تقديره: «ويَا مَنْ» حذف حرف النداء لأنه لا يقع صفة لأيّ قيل: المُراد «بمن» الله تعالى. وقولهم «أحْسِنْ إلي» دليل على أن «مَنْ» هنا منادى.

---

(١) أي أن قولنا: (وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهُ) جائز فيه الندب ولو لم يكن علما لأن ذلك بمنزلة: (واعبدَ المطلباه) لأنه هو حافره. أي عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري: (ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيّ، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ وقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ وتقول: أيها الرجل وأيتها المرأة، ومن لا يزال محسنا أحسن إلى ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل».

وَقَدْ شَذَّ قَوْلُهُم: أَصْبِحْ لَيْلُ، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ. و(أَطْرِقْ كَرَا).

قوله: «قولهم أَصْبِحْ لَيْلُ ......»

هذا استطالة لليل.

قيل كان امْرُؤُ القيس مُفَرَّكاً[1] فتزوج امرأة فَفَرِكَتْهُ وكانت تقول تبرُّماً: «أصبحت يا فتى؟» فيقول لا، فرجعت إلى خِطاب الليل، كأنها تستعطفه لفرط تضجُّرِها فقالت: «أَصْبِحْ لَيْلُ» وهو مثل[2] في شدة طلب الشيءِ.

والشذوذ في هذا أنه يقع صفة لأيّ، ومع ذلك حذف عنه حرف النداء، والحق أن يقال «يا لَيْلُ».

وكـذا «مخنوقُ»، يقع صفة لأيّ، وفيه حذفُ حرف النداء أي: افْتَدِ نفسك يا مخنوقُ. وهو مثل[3] في الحضّ على تخليص النفس من الشدائد. «وأطرِقْ كَرَا»[4] فيه شذوذان[5]، حذف حرف النداء عما يوصف به أيّ؛ وهو كَرَوَان، والترخيم في غير العلم.

الأصل: ياكَروان، حذفت الألف والنون للترخيم فبقيت الواو متحركةً مفتوحاً ما قبلها فقلبت ألِفاً.

---

(١) رَجُل مُفَرَّك: لا يَحْظَى عند النساء ـ اللسان (فرك) وَفَرِكَتْهُ: أبغضته.

(٢) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤. وكذلك القصة مع اختلاف في رواية ألفاظها.

(٣) مجمع الأمثال ٢: ٧٨ قال الميداني: افتدِ مَخْنُوقُ، أي يا مَخْنُوقُ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر، ويروى: افتدي مخنوقُ.

(٤) هذا مثل أورده الميداني في مجمع الأمثال ١: ٤٣١ ـ ٤٣٢. قال والكرَا: الكَرَوَانُ نفسه، ويقال إنه مرخم الكَرَوَان، وجمع الكَرَوَان: الكِرْوَان.

(٥) قال ابن يعيش في شرحه ١: ٢١: (وفي قولهم اطرق كرا شذوذ من جهتين، أحدهما حذف حرف النداء منه، وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي، نحو: ياأيها الكروان، والوجه الثاني أنه رخّمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث، وذلك معدوم فاعرفه)، وانظر تفصيل ذلك في خزانة الأدب ٢: ٣٧٥.

والكروان: طائرٌ طويلُ العُنُقِ.
تمامه:
١١٢ - «. . . . . إنَّ النَّعَامَ في القُرَى»[1]
هذا مثل يضرب لمن تكبَّر وقد تواضع من هو أشرف منه.
أي: اخفض عنقك للصيد فإن ما هو أكبر منك وأطول عنقاً وهو النعام وقد صيد وحمل من البدو إلى القرى، والواو في (وأطرق) وكذلك في (وَجَارِيَ) للعطف.
قوله[2]:
١١٣ - «جَـــارِيَ . . . .»[3]
أي جاريةُ، وَعَذِيرِي: أي حَالي.
تمـــــامه . . . . سَعْيِي وَإشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
(يقـول: لا تُنكري الحالَ التي أنا عليها، وذلك أنَّ جارية مرَّت بِهِ وهو يصلح حِلسا له ـ والحِلْس: كساءٌ يُطرحُ على ظهر البعير.

(١) هذا عجز بيت وقد أورده صاحب اللسان على أنه مثل ـ انظر اللسان (كرا) وتمامه:
أطْرِقْ كَرَا، أطْرِقْ كَـرَا إنَّ النَّعَـامَ في القُرَى
قال البغدادي في الخزانة ٢: ٣٧٤ وما بعدها: (هذا بيت من الرجز وهو مثل وقد اختلف في قدره.. قال القاليّ: الكرا: الكروان، وهو عند أهلِ النظر والتحقيق من أصل العربية ترخيم كروان، وإنما أراد الراجز: أطرق ياكروان، فرخَّم.
(٢) القائل هو العجاج ـ انظر ديوانه ص ٢٢١ وسيبويه ٢: ٢٣١ وخزانة الأدب ٢: ١٢٥.
(٣) البيت بتمامه:
جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَعْيِي وإشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وهـو أول بيت من أرجوزة للعجاج عدتها مائة وأربعة وسبعون بيتاً من مشطور الرجز ـ وموضع الشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من (جارِيَ) وهو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرّف إلا بحرف النداء وإنما يطرد حذفه في المعارف.
قال البغدادي في الخزانة ٢: ١٢٦: (وردَّ المبرد على سيبويه جعله الجارية نكرة، وهو يشير إلى جارية بعينها، فقد صارت معرفة بالإشارة، ولم يذهب سيبويه إلى ما تأوله المبرد

وَلَا عَنِ الْمُسْتَغَاثِ، وَالْمَنْدُوب.
وَقَدِ الْتُزِمَ حَذْفُهُ في: «اللَّهُمَّ» لِوُقُوعِ المِيمِ خَلْفاً عَنْهُ.

فقال: لا تُنْكِرِي أن أصلح الحلس يظن أنها أنكرت أن يكون مثله يصلح الحلس. أيْ لا تُنْكِرِي هذه الحال، فإن على الإنسان أن يَتَفَقَّد أموره)[1].
وسَعْيِي: بدلٌ من عذِيري وهو بدل البعض، وقيل: (جارية) من الأعلام فعلى هذا القول لا شُذوذَ فيه.
قوله: «ولا عن المستغاث....».
أما المستغاث، فلأنَّ علامته حرف النداء، واللام المفتوحة، فلا يجوز إبطالها، ولأن تلك اللام حرف جرّ، ولابد له من فعل، وحرف النداء قائم مقام الفعل، فلا تسوغ المفارقة.
وأما المندوب: فلأنّ حذف الألف من آخره جائز، فلو جاز حذف العلامة من الأول يلزم إبطال الغرض (بانمحاء)[2] أمارة إظهار التفجع فلا يجوز. ولأن الاستغاثة والندبة مظنَّتا احتياط على ما سنبيِّنُ في مسألة الترخيم. فلا يسري إليهما ما سرى إلى غيرهما من التغيير الحذفي.
قوله: «وقد التزم حذفه في اللهم...».
هذه مسألة تشعبت فيها جماعة هذه الصناعة إلى فرقتين، بصرية وكوفية[3].

عليه من أنه نكرة بعد النداء، وإنما أراد أنه اسم شائع في الجنس قبل النداء، وهو نكرة وكيف يتأول عليه الغلط في مثل هذا، وسيبويه قد فرّق بين ما كان مقصودا بالنداء من أسماء الأجناس، وبين ما لم يقصد قصده، وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح). انتهى.
(١) ما بين القوسين من شرح للبيت ابتداء من قوله يقول: لا تنكري وانتهاءً بقوله يتفقد أموره، نقله صاحب الإقليد من «شرح أبيات الكتاب» للسيرافي ١: ٣١٢ - ٣١٣.
(٢) في ب: «بامِّحَاء» والمثبت من الأصل.
(٣) هذه هي المسألة الحاديةُ والخمسون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. ففي =

فالفِرْقَةُ البصرية : ذهبوا إلى أنّ أصله : يا أَللهُ والميم خَلْفٌ عن حرف النداء .

والفرقة الكوفية : ذهبوا إلى أن الأصل : (يا ألله أُمَّنا بخير)، إلا أنهم حذفوا لكونه كثير الدور في الكلام، وكون كثرته مستدعيةً للخفة، وهي في الحذف كما في أيشٍ تفعل؟ وعِمُوا صباحا. أيْ : أيُّ شيْءٍ تفعل؟ وأنعموا، فيمن لم يجعله من وعم يعم .

وحُجَّةُ الفرقة الأولى أنهم لا يجمعون بينهما وأن ورد الجمع في الشعر فذلك محمول على الضرورة وكلامُنا في حالة الاختيار، وقولهم إن أصله : (يا اللهُ أُمَّنا بخير) ليس بشيء يعبأ به، إذ لو كان الأصل ذلك لقيل : اللهم . واغفر بتوسيط العاطف بينهما، لأن الـدعاء قد حصل بقوله : «اللّهُم . وقوله : «واغفر» دعاء ثان والأحسن عطف الجملة على الجملة ، وقـد أطبقوا عن آخرهم على ترك العاطف، فيلزم من صحة مذهب الكوفية تجهيل هؤلاء الحائزين لقصب السبق في الفصاحة (الواضعين لِلْهِنَاءِ مواضع النُّقْبِ في البلاغة)[1].

حين ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في «اللهم» عوض من «يا» التي للتنبيه في النداء وأن أصله (يا الله)، ذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضا من «يا» التي للتنبيه في النداء، وقد احتج الكوفيون على أن الميم المشددة ليست عوضا من «يا» لاجتماعهما في قول الشاعر :

إني إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّـا أَقُولُ يَا اللهُمَّ يا اللهُمَّـا

والعوض والمعوض لا يجتمعان . وأما البصريون فردوا على احتجاج الكوفيين بأن ما ورد في الشعر من جمع بينهما إنما هو محمول على الضرورة . الإنصاف ١ : ٣٤١ وما بعدها .

(١) هذا مثل يضرب في الإيجاز والبلاغة وإصابة المعنى وهو مقتبس من شعر لدُريدِ بْنِ الصِّمَّة في الخنساء . جاء في البيان والتبيين للجاحظ ١ : ١٠٧ (ووصف أعرابي أعرابيا بالإيجاز والإصابة فقال : «كان والله يضع الهِنَاءَ مواضعَ النُّقْب «يظنون أنه نقل قول دريد بن الصمة في الخنساء بنت عمرو الشريد إلى ذلك الموضع ، وكان دريد قال فيها :

ما إنْ رأيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ في النَّاسِ طَالي أَيْنُقٍ جُرْبِ
مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحَاسِنُـهُ يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ

** فصـــل * وَفي كَلاَمِهِمْ مَا هُوَ عَلَى طَرِيقَـةِ النِّـدَاءِ وَيُقْصَدُ بِهِ الاخْتِصَـاصُ لاَ النِّدَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَمّا أنا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّها الرَّجُلُ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا أَيُّها القوم، واللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ.**

جَعَلُوا «أَيّاً» مَعَ صِفَتِه دَلِيلاً على الاخْتِصَاصِ وَالتَّوْضِيحِ، وَلَمْ يَعْنُوا بالرَّجُلِ وَالْقَوْمِ والْعِصَابَةِ إلاَّ أَنْفُسَهُم، وَمَا كَنُّوا عَنْهُ بأنَا وَنَحْنُ والضَّمِير في لَنَا، كَأَنَّهُ قِيل: أَمّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا مُتَخَصِّصاً بِذلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ مُتَخَصِّصِينَ مِنْ بَيْنِ الأَقْوَامِ، وَاغْفِرْ لَنَا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ العَصَائِبِ.

وكل مذهب مآله إلى هذا لا يشك أنه خليق بالردِّ لرداءته. فإن قلت لم زِيدَت الميمان؟ قلت: ليكون العوض على عدد المعوض عنه. فإن قلت فلم فتحت الثانية منهما؟ قلت: لأنهما لما زيدتا وهما ساكنتان حُرِّكت الثانية بالفتحة لإزاحة التقائهما ولخفتها.

قوله: «وفي كلامهم....»

في النداء معنى الاختصاص، لأن المنادي إذا صَوَّت «بياء» علم أنه يدعو، فإذا أقبل على واحـد وقال فلان فقد خصصه بالدعاء، ثم إنهم لما فيه من دعاء واختصاص جردوه في بعض المواضع للاختصاص لأَمْنِ الإلباس، إذ الإنسان لا يدعو نفسه، كما جرِّدت عن معنى الطلب همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1] وأفادت معنى الاستواء، وكل ما انتقل من باب إلى باب فإعرابه على حسب ما كان عليه، فلذلك تقول إنَّ «أَكْرِمْ» في «أَكْرِمْ بزيدٍ» فعل أمر وإن نقل إلى باب التعجّب. وتقول «أيٌّ» في «أيُّها الرجل» منادى مفرد معرفة، والرجلُ: صفة له، كما تقول هكذا

(١) سورة البقرة آية ٦.

في المنادى الحقيقي، وقولهم «أيُّها الرجلُ»بعد قولهم: (أمَّا أنَا) للتوكيد إذ الاختصاص قد وقع أولا بقولهم «أنا» فيكون الاختصاص بقولهم: (أيُّها الرُّجل) للتوكيد لا محالة.

ونظير هذا أن تقول للذي هو مقبل عليك منصت لك «كذا كان الأمر يا فلان» فتذكر المخاطب باسمه توكيداً ولا يصح أن تدخل «يا» ههنا لأنك لا تنبه غيرك، فلا يجوز أن يقع الغائب في هذا الباب[1].

(والعصابة): الجماعة الذين يُعصَبُ بهم الأمر أي يُشَد، وفي بعض النسخ علامة قطع بين قوله: «إلا أنفسهم «وبين» ما كنوا عنه»[2]، فكأن هؤلاء جعلوا ما كنوا عنه مبتدأ، خبره: (كأنه قيل) أي: كأنه قيل فيه.

ووجه ذلك أن المصنف عطف ما كنوا عنه على أنفسهم، والعطف للمغايرة، وليس بمغاير، وهذا الصنيع منهم مفسد للمعنى، لأنه يكون (قوله كأنه) تفسيراً لقوله: (وما كنوا عنه) وليس بتفسير له، وإنما هو تفسير لقوله يا أيها الرجل، فلما بين أنه لما سبق

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل حول هذا المعنى ٢: ١٨ (واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة وإن كان جاريا مجراه، وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، ولا يكون إلا للمتكلم والمخاطب وهما حاضران، ولا يكون لغائب، كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضمّ، كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو «يا زيدُ، ويا حكمُ، ولم يقولوا في قول الشاعر (بنا تميمٌ) بالضمِّ كما فعلوا في النداء، ولأنه أيضا يدخل عليه الألف واللام نحو قولهم نحنُ العرَبَ أقرى النّاسِ للضيف، ولا يجوز ذلك في النداء.

(٢) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في متن المفصل ص٤٥: (فصل: وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: أما أنا فافعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللهمّ أغفر لنا أيتها العصابة، جعلوا أيا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم. وما كنوا عنه بأنه ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فافعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال. ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام..).

وَمِمَّا يجْرِي هذَا الْمَجْرَى قَوْلُهُمْ: إنَّا مَعْشَرَ العَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا، وَنَحْنُ آلَ فُلاَنٍ كُرَمَاءُ، وإنَّا مَعْشَرَ الصَّعَالِيكِ لاَ قُوَّةَ بنا عَلى المُرُوءَة، إلاَّ أنَّهُمْ سَوَّغُوا دُخُولَ اللاَّمِ هَهُنَا، فَقَالُوا: نَحْنُ العَرَبَ أقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ وَبِكَ اللَّهِ نَرْجُو الفَضْلَ، وَسُبْحَانَكَ اللهَ العَظِيمَ. وَمِنْه قَوْلُهُمْ: الحَمْدُ للَّهِ الحَمِيدَ، والمُلْكُ للَّهِ أهْلَ المُلْكِ. وأتَانِي زَيْدٌ الفَاسِقَ الخَبِيثَ.

وَقُرِىءَ: (حَمَّالَةَ الحَطَبِ)، وَمَرَرْتُ بِهِ الْمِسْكِينَ وَالْبَائِسَ.

لزم العطف، وحمل العطف على غير ظاهره في المغَايرة، أو تقول: «ما كنوا عنه خبر مبتدأ محذوف وهو (هو) أي وهو ما كنوا عنه»، وهذا بَيِّنُ الاستقامة.

قوله: «ومما يجري هذا المجرى...»

أي لفظ الاختصاص قد يكون بالنداء كما مرَّ، وقد يكون بدون النداء كقولك: «نحن العربَ» فإعرابه لا يكون إلا بما يقتضيه في نفسه لأنه يمتنع أن يكون منقولاً من النداء وقد يحتمل الأمرين نحو قولك: «إنا مَعْشَرَ العربِ» فجائز في الإعراب فيه الأمران إلا أن الأَوْلَى أن يكون منصوباً نصب «العرب» إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلاً في نفسه مع صحته أَوْلَى من جعله منقولاً.

و«مَعْشَرَ العَـرَبِ»، و«آلَ فلان»، و«مَعْشَرَ الصَّعَـالِيك» اعـتراضات بين اسم إنَّ وخبرها، وبين المبتدأ والخبر. وانتصابها على الاختصاص كأنه لما قال «إنا» قيل له: من تريد؟ أتم فقـال: أريد مَعْشَرَ العربِ أو أعني، فلا يجوز إظهار هذا الفعل المقدر لاستغنائهم عن استعماله بعلم المخاطب به، وهذا قسم ثانٍ من أقسام التخصيص وهو قسم الإضافة، ولا إضافة في القسم الأول.

قوله: «إلا أنَّهم سَوَّغُوا..».

وَقَدْ جَاءَ نَكِرَةً في قَوْلِ الْهُذَلِيِّ:

وَيَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وَهَذا الّذي يُقالُ فِيهِ نَصْبٌ عَلَى الْمَدْحِ وَالشَّتْمِ والتَّرَحُّمِ.

هذا قسم التعريف باللام، إنما ساغ دخول اللام، لأنّ المانع عن دخولها في «يا الرجل» النداء، فلما تجرد الاسم من النداء وتمحّض لمعنى الاختصاص زال المانع، فيعود ما كان (ممتنعا به)[1] ووجب انتصابه على ما عليه الأصل وهو المفعولية، لأنه لم يقع موقع «كاف» الخطاب، وإنما ذكر اسم الله تعالى ليعلم أن النصب لازم فيما يجوز دخول «يا» عليه وفيما لا يجوز دخوله عليه إذا لم تدخل «يا».

قوله: (وقرىءَ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[2]).

قيل فيه نظر لأنه مضاف ومضاف إليه، وحقه أن يذكر في القسم الثاني، وهذا القائل لم يُنعم نظره، لأنَّ الآية من المنصوبات على الشتم، فناسب أنْ يُلَزَّ ذِكره مع الفاسق الخبيث في قرن واحد من هذا الوجه، وقيل إنها كانت تحمل الحطب فتطرحه في طريق المسلمين تؤذيهم بذلك، وقيل إنها كانت تَنُمُّ. يقال جاء فلانٌ بالحطب الرطب إذا نَمَّ ووشى.

قوله: «وَقَدْ جَاءَ نَكِرَةً...»

هذا هو القسم الرابع والضمير في:

١١٤ - «وَيَأوِي ....»[3]

---

(١) في ب: «ممتنعا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سورة المسد آية ٤.

(٣) أي الضمير الكائن في (يأوي) من البيت الذي استشهد به الزمخشري في المفصل وهو من بحر المتقارب من لاميَّة أُمية بن أبي عائذ الهذليّ وهو بتمامه:

وياوي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

انظر ديوان الهذليين ٢: ١٨٤، وسيبويه ١: ٣٩٩، ٢: ٦٦، والخزانة ٢: ٢٢٦.

* فصـــل * وَمِنْ خَصَائِصِ النِّدَاءِ التَّرْخِيمُ، إلاّ إِذَا اضطُرَّ الشَّاعِرُ فَرَخَّمَ في غَيْرِ النِّدَاءِ.

للصائد. أي: «ويأوي هذا الصائد إلى نسوة عُطَّلٍ من الحُليِّ».

والشعث: جمع شعثـاء، وهي التي لا تسرِّح شعـرهـا، ولا تدهنـه ولا تغسله، والمراضيع: جمع مرضع. نشأت «الياء» بالإشباع، ويجوز أن يكون جمع (مِرضاع) على وزن مِفعال بمعنى كثيرة الإرضاع. والسعالي: الغيلانِ جمع سِعْلاة، وحقه في الأصل أن يعطف على عُطَّلٍ، غير أنه لما رأى الشعث أسوأ حالا من العطل وأراد أن يفصح عن اختصاصها ويميزها عن هاتيك فنصب بالعطف على محل (عُطَّل)، لأنه منصوب المحل للمفعولية فأفاد بذلك الاختصاص، لأن الإضراب عن منهاج العطفِ السلس القياد يوهم أنَّ الثاني ليس من جنس الأول، وهذا معنى الاختصاص.

وقيل: لما رأى هذا الضرب أسـوأ حالا أراد أن يفصـح عن اختصاصه ويميزه من الضرب الأول، واستحقـاقـه لأن يُرثى له ويُترحم عليه فأضمـر له فعـلا، وهـو («أريد»؛[1] أو «أعني»)، ونصبـه على الـترحُّم، انـظر كيف حسن ذكر هذا البيت

ورواية البيت في ديوان الهذليين على النحو التالي:

لَهُ نسوةٌ عاطلاتُ الـصدورِ وعوجٌ مراضيعُ مثلُ السَّعَالِي

وإلى هذه الرواية أشار البغدادي في الخزانة ٢: ٤٢٩ بقوله: «هذا البيت لِأُمَيَّةَ بن أبي عائذ الهذلِيّ من قصيدة طويلة عدتها ستة وسبعون بيتا على رواية أبي سعيد السكري (في أشعار الهذليين) وهذا مطلعها:

ألا يَا لَقَوْمِ لِطَيْفِ الخَيَالِ يُؤَرِّقُ مِنْ نَازِحٍ ذِي دَلَالِ

وموضع الشاهد فيه (شُعْثاً) على أنه منصوب على الترحُّم. وقال فيه سيبويه ٢: ٦٦ (كأنه حين قال: «إلى نسوة عُطّل» صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها. قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعثا، إلا أنَّ هذا فعل لا يستعمل إظهاره. وإن شئت جررتَ على الصِّفة.

(١) ما بين القوسين سقط من ب.

«عقيب قولـه: «ومررتُ به المسكينَ البائسَ» فإنّ هذا من قسم ، وذاك من آخر، وكلاهما للترحُّم.

قوله: «وَمِنْ خَصَائِص النِّدَاءِ التَّرْخِيمُ».

للترخيم معنيان: لُغوي وهو التسهيل والتليين، يقال: كلام رخيم أى ليِّنٌ لذيذ ومنه قولهم للحجر الأملس رُخامة، وقولُ ذي الرُّمَّةِ:

١١٥ - لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لَاهُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ[1]

معناه أن منطقها ناعم المقاطع لينُ الأطراف، فسمَّى هذا الحذف ترخيما، لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله، ويجوز أن يراد أن أطراف منطقها محذوفة (الفضول)[2]، فيكون موافقا لهذا الحذف المُسمَّى ترخيما.

وصنـاعي : وسيجيءُ (فِسْرُه)[3] بعد، وهو من خصائص النداء، لأن النداء باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير، ولأنَّ النداء إنما يكون لأمر مهم، فالترخيم يؤذن بأن ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما تتم الكلمة فيحذف بعض الكلمة تحريضا على أن يتوجّه المخاطَب المدعُوُّ نحو مراد هذا المنادى.

وقـد يجيء في غير النداء لضرورة الشعر (عند سيبويه[4]، - وإن أباه المبرّد[5] - على

---

(١) قائله ذو الرمة - انظر ديوانه ١ : ٥٧٧ وهذا البيت ترتيبه الخامس والعشرون من قصيدة لذي الرُّمةِ عُدَّتُها ستون بيتا على بحر الطويل قالها في هجاء امْرِىءِ القيس بن زيد مناة ومطلعها:

أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

ديوانه ١ : ٥٥٩ - ٥٩٨، ورخيم الحواشي : لَيِّنُ نواحي الكلام

والهُراء: الكلام الكثير الذي ليس له معنى ، والهذر: الكثير، والنزرة القليل. وتفسير هذه المفردات نقلته من ديوانه ص ٥٧٧.

(٢) في الأصل: «الأصول» والمثبت من ب وع لأنه الأقرب للمعنى المراد.

(٣) في ب : «تفسيره» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز.

(٤) انظر رأى سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٣٩ . (٥) انظر رأي المبرد في المقتضب ٤ : ٢٥١ - ٢٥٢.

الوجهين إلا على لغة «ياحارُ» بالضمِّ دون الأخرى)[1].

قال ذو الرمة:

١١٦ - دِيَارُ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ۝ وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ[2]

أيْ مَيَّةُ، رخَّم في غير النداء (لكن على لغةِ) يا حَارُ «بالضَّمِّ، لأنَّه قال «ميٌّ» فجعله اسما برأسه)[3] (وعليه قول زهير)[4]:

١١٧ - خُذُوا حَظَّكُمْ ياآلَ عِكرِمَ وَاذْكُرُوا ۝ أَواصِرَنَا وَالرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[5]

أراد: «ياآل عِكْرِمَةَ» فرخَّم في غير النداء، ولم يجعل «عكرم» كأنه اسم برأسه، إذ لو جعله كذلك لما امتنع من الصرف، كما لم يمتنع «ميٌّ» وإنما لم يَتَنَزَّل الحرفُ الرابع وهو

---

(١) في ب: «عند سيبويه على الوجهين وإن أباه المبرد إلا على لغة يا حار بالضم دون الأخرى» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز.

(٢) قائله ذو الرمة - انظر ديوانه ١ : ٢٣ والخزانة ٢ : ٣٣٩ والإنصاف ٣٤٧، وترتيبه العاشر من قصيدةٍ طويلة له عدتها مِائَةٌ وستة وعشرون بيتا على بحر البسيط ومطلعها:

ما بَالُ عَيْنِكَ منها الماءُ يَنْسَكِبُ ۝ كَأَنَّهُ مِنْ كُلىً مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ

انظر ديوانه ١ : ٨ - ١٣٦. وفي كتاب سيبويه ٢ : ٢٤٧ : «دِيَارَ» بالنصب قال: كأنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيَّةَ، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه ولِمَا كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك. وقد وردت رواية (مساعفة) في موضع آخر من الكتاب ١ : ٢٨٠. وتسـاعفنا: تواثبنا وتطاوعنا. والشاهد موضح في المتن. أما رواية الرفع في (ديارُ) فقال سيبويه ١ : ٢٨١ ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول: تلك ديارُ فلانةَ.

(٣) ما بين القوسين من ب وسقط من الأصل و ع.

(٤) في ب: «وقال زهير».

(٥) هذا البيت لزهير وترتيبه الثالث من مقطوعة عدتها ثمانيةُ أبيات على بحر الطويل قالها لبني سليم وقد بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان. انظر ديوانه ص ٢١٤، وسيبويه ٢ : ٢٧١ والخزانة ٢ : ٣٢٩ والإنصاف ٣٤٧، وقال ثعلب شارح ديوان زهير بن أبي سلمى في صفحة ٢١٤ ويروى:

خُذُو حَظَّكُمْ مِنْ وُدِّنَا إنْ مَسَّنَا ۝ إذَا ضَرَّسَتْنَا الحَرْبُ نَارٌ تَسَعَّرُ

وَلَهُ شَرَائِطُ :

إِحْدَاهَـا : أَنْ يَكُونَ الاسْمُ عَلَماً.

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَافٍ.

وَالثَّالِثَةُ : أَنْ لَا يَكُونَ مَنْدُوباً وَلَا مُسْتَغَاثاً.

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ تَزِيدَ عُدَّتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

«الميم» بمنزلة «تاء التأنيث» تنزّل «الباء» في «زينب» بتلك المنزلة، لأنّ عِكْرِمَةَ من أسماء الرجال، و(آل عكرمة): سليم وهوازن.

(أي خذوا حظّكم من ودّنا واذكروا الرحم التي بيننا وبينكم. والأواصر: القرابات، جمع آصِرَةٍ، والرحم يجب مراعاتها في الغيب وفي غير الغيب)[1].

قوله: «وله شرائط....»

الأولى: العلم، لأن الأعلام كثير نداؤها فيناسبها التخفيف، ولأنه لشهرته يكتفى بذكر بعضه عن ذكر كله، ولا يلتبس المراد على السامع، والأعلام تُخَصُّ بضروبٍ من التغيير.

الثانية: أن يكونَ غير مضاف، لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، فلو

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. وموضع الشاهد فيه على الرواية الأولى: «يا آل عِكْرِمَ» حيث رخّم المضاف والأصل: «يا آلَ عكرمةَ» قال السيرافي في (شرح أبيات الكتاب) ١: ٣١٣ الشاهد في البيت أنه رخم عكرمة، وهو غير منادى أ. هـ.

وترخيم آخر المضاف إليه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين وقد احتج الكوفيون بالبيت السابق على جواز ترخيم المضاف ووقوع الحذف في آخر الاسم الثاني كما في البيت. وقالوا: المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد، ومنع البصريون هذا الترخيم وقالوا لاحجة في هذا البيت وأمثاله، لأنه محمول على الضرورة، والترخيم ضرورة جائزة في غير النداء أيضاً.

انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٣٤٧ - ٣٥٦.

(١) ما بين القوسين نقله الجَنْدِيُّ من شَرْح «أبياتِ الكتاب» للسيرافي ١: ٣١٣ - ٣١٤.

. . . .

حذفت من المضاف وقع الترخيم في وسط الكلمة وذلك على خلاف موضعه، ولو حذفت من المضاف إليه لكنت مرخِّماً في غير النداء، والترخيم من خصائصه ولأنّ الإضافة لإزالة اللبسة، وفي الترخيم إثباتها، فيتناقضان. وحذف التاء من المضاف إليه في قوله:

١١٨ ـ أبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[1]

للضرورة فلا يرد نقضاً.

الثالثة: أن لا يكون مندوباً ولا مُستغاثا، لأن الندبة مقامُ (تعدّد)[2] المناقب البهية،

(١) هذا البيت على بحر الطويل ولم يعزه النحاة إلى قائله على كثرة من استشهد به منهم وهو في الإنصاف ص ٣٤٨ وشرح ابن يعيش ٢ : ٢٠، والخزانة ٢ : ٣٣٦. وقوله: (لا تَبْعَدْ) أي لا تهلك. قال البغدادي في شرح هذه العبارة في الخزانة ٢ : ٣٣٧: (وقوله: (لاتبعد): أي لا تهلك، وهو دعاء خرج بلفظ النهي، كما يخرج الدعاء بلفظ الأمر وإن كان ليس بأمر، نحو: اللّهُمَّ اغفر لنَا، يقال: بَعِدَ الرجلُ، يَبْعَدُ بَعداً من باب فرح إذا هَلَك، وإذا أردت ضد القرب قلت: بَعُدَ يَبْعُد بضم العين فيهما، والمصدر على وزن ضدّه وهو القرب، وربما استعملوا هذا في معنى الهلاك لتداخل معنييهما، فإن قيل كيف قال لاتَبْعَدْ وهو قد هلك؟ أجيب: بأن العرب قد جرت عادتهم باستعمال هذه اللفظة في الدعاء للميت، ولهم في ذلك غرضان: أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل. . . والغرض الثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يُنسى، لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته) أ. هـ.
وروايته في الخزانة: مَوْتَه «وفي الإنصاف «ميتة» وقد استدل به الكوفيون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه على ما يقتضيه القياس لو كان هو المنادى.
وذهب البصريون إلى منع ذلك، وعلتهم في المنع أن المضاف إليه ليس هو المنادى. أما موضع الشاهد فيه هنا فهو قوله: «أبا عُرْوَ» قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٣٣٦: (أبا عُرْوَ منادى بحرف النداء المحذوف، وأبا منادى مضاف لما بعده، وَعُرْوَ: مرخّم عُرْوَةَ: والكلام عليه كما تقدم في البيت قبله) انتهى كلام البغدادي وعنى بالبيت قبله بيت زهير السابق.

(٢) في ب: (لعد) والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز.

إلاَّ مَا كَانَ فِي آخِرِه تَاءُ تَأْنِيثٍ فإنَّ العَلَمِيَّةَ وَالزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِيهِ غَيْرُ مَشْرُوطَتَيْنِ. يَقُولُونَ : يَا عَاذِلَ.

و * يَا جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي *

وَيَاثُبَ أَقْبِلِي، وَيَاشَا أَرْجُنِي.

أَمَّا قَوْلُهُمُ يَا صَاحِ ، وَأَطْرِقْ كَرَا ، فَمِنَ الشَّوَاذِّ . .

والأوصـــاف السنيَّة، والخصـال الجميلة المُنْبِئَـةِ عن كمال ذلـك المسمّى في خلالـه الحميدة، ورتبته العليّة وغيرهما. والترخيم حذف وهو مناف لهذه الحالة لكونه تنقيصا للاسم لاتكميلا له.

والاسم قالب المسمى، فمقتضى القياس أن يكون أحدُهما وفق الآخر.

أما الاستغاثة: فالمستغيث لا يأمن نوع تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهم بسبب الحذف، وذلك إما بطريق الحقيقة منه أو بالتجاهل فيمتنع الترخيم،

(وقيل: المرخّم يجب أن يكون مبنيا على الضم قبل الترخيم إذ التغيير يؤنس بالتغيير، ولا ضم في المستغـاث فلا ترخيم، وهذا يصلح دليلا لامتناع الترخيم في المضاف والمنكر أيضا)[1].

الرابعة: أن تزيد عُدَّتُه على ثلاثة أحرف، لأنَّ الترخيم للخفة، والثلاثي أعدلُ الأبنية وأخفها، فلا حاجة إلى طلب الخفة فيه، ولأن ما على ثلاثة أحرف هو على أقلِّ الأبنية حروفا إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على أقلّ من ثلاثة أحرف، فترخيم يؤدي إلى الإجحـاف بالكلمـة، لأن تخفيف الخفيف إجحـاف، وميل إلى الخروج عن سَنَنِ كلامهم بإيراد الاسم على أقل من ثلاثة.

قوله : «إلاَّ مَا كَانَ آخره تاء تأنيث. . . .».

---

(١) ما بين القوسين من الأصل وسقط من ب و ع.

لم يشترط فيها آخره تاء تأنيث العلمية والزيادة على ثلاثة، لأن اشتراطهما كان من أجل أن لكل منهما تأثيراً في الحذف، وتاء التأنيث في حكم كلمة زائدة فحذفها أهون، ألا ترى أن حذف التاء من «كريمة» أهون من حذف «ميمه»، فلا يفتقر إلى اشتراطهما.

ووجه آخر أن تاء التأنيث بمنزلة الشطر الثاني من المركب، بدليل أن ما قبلها مفتوح كآخر الشطر الأول من المركب، وفي النسبة تحذفها كما تحذف العجز من المركّب نحو: مَكيٍّ وسيبيٍّ في النسبة إلى (مكة) و(سيبويهِ)، وفي التحقير يضم الصدر منهما، وتبقى فتحة ما قبلها وفتحة آخر الشطر الأول من المركب نحو: طُليحة وبُعيلبك، ولا تكسر الحاء كما تكسر الفاء من «جُعيفر» في تحقير «جعفر»، فلما نزِّلت منزلة الثاني من شطري المركب استجيز حذفها وإن فاتت الزيادة على ثلاثة (أحرف)[1] كما يُحذف الشطر الثاني من المركّب في الترخيم، أو تقول لم تُشترط العلمية لأن التأنيث وقع خَلْفاً عنها لاقتضائه التخفيف لثقله، كما (يقتضيه العلم لكثرته)[2]، ولم يشترط كونه زائداً على ثلاثة، لأن اشتراط ذلك (إنما كان)[3] لأداء الترخيم إلى الإخلال بالكلمة، وحذف الياء لا يؤدي إلى ذلك لأنها زائدة فلا حاجة إلى الزيادة.

قوله: «ياثُبَ أقْبِلي...»

الأصل: يا ثُبَةُ، وهي بمعنى الجماعة، ويا شاءُ أَرْجُنِي أيْ يا شَاةُ. فقدت الشريطتان فيهما، ولو كان قال: «ياثُبَ أقبل» اسم رجل لكانت إحداهما هي المفقودة وهي الزيادة لا العلمية. رُجِّنَتِ الشاةُ: حُبِسَتْ لِتُعْلف[4].

قوله: «ياصَاح ....

١١٢م - وأطْـرِق كَـرَا ....[5]

(١) ما بين القوسين من ب.

(٢) في ب: «كما تقتضيه العلمية لكثرتها».

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) انظر اللسان مادة (رجن) رَجَّن الشاةَ ترجيناً: حَبَسَها عن الطعام.

(٥) مر الحديث فيه آنفاً ص ٤٤٢ من الرسالة.

والتَّرخِيمُ حَذْفٌ في آخِرِ الاسْمِ عَلَى سَبيلِ الاعْتِبَاطِ ثُمَّ إمَّا أنْ يَكُونَ المَحْذُوفُ كالثَّابتِ في التَّقْدِيرِ وَهُوَ الكَثِيرُ، أوْ يُجْعَلَ مَا بَقِيَ كَأَنَّهُ اسْمٌ برأْسِهِ، فَيُعَامَلُ بِمَا تُعَامَلُ بِهِ سَائِرُ الأسمَاءِ، فَيُقَالُ: على الأوّلِ يَاحَارِ وَيَاهِرَقْ، وَيَاثَمُو، وَيَا بَنُو فِي المُسَمَّى بِبَنُونَ.

وَعَلى الثَّانِي: يَاحَارُ، وياهِرَقُ، وَيَاثَمِي، وَيَابَني وَلاَ يَخْلُو المُرَخَّمُ مِنْ أنْ يَكُونَ مُفْرَداً أوْ مُركَّباً.

فإنْ كَانَ مُفْرَداً فَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أنْ يُحْذَفَ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

وَالثَّانِي: أنْ يُحْذَفَ مِنْهُ حَرفَانِ. وَهُمَا عَلَى نَوْعَيْنِ:

إما زَيادَتَانِ في حُكْمِ زِيادَةٍ وَاحِدَةٍ كاللَّتَيْن في أعْجَازِ أسْمَاءَ وَمَرْوَانَ، وَعُثْمَانَ، وطائفيٍّ.

وإمّا حَرْفٌ صَحِيحٌ وَمَدَّةٌ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: مَنْصُورٍ، وَعَمَّارٍ، وَمِسْكِينٍ.

وجه الشذوذ أنهما ليسا بعلمين، وليس فيهما تاء تأنيث فكان القياسُ أن لا يرخَّمَا.

قوله: «على سبيل الاعتباط...»

الاعتباط: أن يُنْحَرَ البعيرُ بغير عِلَّةٍ، والمراد أنه حذف في آخر الاسم من غير عارض، كالإضافة، وغيرها، وإنما هو لغرض التخفيف ومن المحال أن يتصرّفوا في شيء ثم لا يكون له علة ثَمَّ، وقيل: احترز بذلك عما حذف لكونه حرف علة لموجب، كقاضٍ أو لتخفيف كالقاضِ فيمن حذف، فياؤه حذفت في الأول لالتقاء الساكنين بمجيء التنوين وفي الثاني لمجرد التخفيف.

قوله : «وَيَا هِرَقْ . . . .»

بسكون القاف، والأصل «هِرَقْلُ»[1] بزنَةِ سِبَحْلٍ[2] وهو في ملوك الروم وأول من ضرب الدنانير الهِرَقْلِيَّة.

قوله : «وياثِمِي . . . . . .».

انقلبت الواو من «ثمو» في هذا الوجه ياءً لرفضهم إسما متمكنا آخره واوٌ مَضْمُوم ما قبلها، وسنعود إلى ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى.

قوله : «في حكم زيادة واحدة . . .»

هذا احتراز عن نحو (ثمانية) بزنة فعالية، لأنك للترخيم تحذفُ منه التاء لاغير، وتقول «ياثماني» فهما زيادتان ليستا في حكم زيادة واحدة، إذ لو كانتا كالواحدة لذهبتا عند الترخيم معاً.

قوله : «وإما حرف صحيح ومدةٌ قبله . . .» إذا رخَّمت نحو «منصور»، فلابد من أن تحذف الراء، لأن الترخيم حذفُ آخر الاسم، فلو حذفت الآخر بقي «يامنصو»، فلزمك أن تحذف الواو أيضاً لأنها زائدة مدة[3]، وقد استولى الحذف على الأصل مع ماله من قوة الأصالة والصحة، فما ظنك بالزائدة التي هي حرف مد وأحسن بقوله :

١١٩ ـ ويُرَى البَرِيءُ مَعَ السَّقِيمِ فَيُلْطَخُ[4].

(١) انظر اللسان : (هرقل).

(٢) السِّبَحْلُ : الضَّخْمُ من الإبل ـ اللسان (سبحل).

(٣) قال فيه سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٥٩ : هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا. وذلك قولك في منصور: يا مَنْصُ أقبل وفي عَمَّار: يا عمَّ أقبل، وفي رجل اسمه عَنْتَريسٍ: يا عَنْتَرِ أقْبِلْ وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً.

(٤) هذا الشطر من البيت من الكامل ولم أعثر له علي سابق ولا لاحق ولا قائل مع أنِّني وجدته

وإنْ كَانَ مُركَّباً حُذِفَ آخِرُ الاسْمَيْن بِكَمَالِهِ فَقِيلَ: يَابُخْتَ، وَيَاعَمْرَو، وَيَاسِيبَ، وَيَاخَمْسَةَ فِي: بُخْتَ نَصَّرَ، وَعَمْرَوَيْهِ، وَالمُسَمَّى بِخَمْسَةَ عَشَرَ.

وَأَمَّا نَحْوُ: تَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ فَلاَ يُرَخَّمُ.

والمراد بالمدة المذكورة: المدة الزائدة، وإلا ورد عليه نحو: «مختار» فترخيمه «يا مُخْتَا» بالألف.

فإن قلت: القياس على ما ذكرت يستدعي جواز قولك «ياسعِ» بحذف الياء والدال من «سعيد»، ولا يجوز إلا حذف الدال. قلت: الفارق هو الإجحاف بالكلمة في «ياسعِ» لبقائها على حرفين، وعدم الإجحاف في «يامَنْصُ» وكذا الكلام في ترخيم «عَمَّارٍ» و«مسكين» وهما من الأعلام كمنصور.

قوله: «حُذِفَ آخرُ الاسْمَيْنِ ....».

لكونه زائدا على بناء الاسم، وحذف الزائد أهون مع أن التعدد لم يظهر في هذين الاسمين لفظاً فجريا مجرى نحو« جعفر» فلم يثبت مانع عن الترخيم لأنه حكم لفظيّ وبما ذكرنا ظهر الفرقُ من هذا المركّب وتبين المضاف والمضاف إليه، لأنهما اسمان معربان مختلفين فظهر التعدد فيهما لفظاً فلم يجز في المتعدد لفظاً ما هو حكم لفظيّ وهو الترخيم.

قوله: «وأما نحو: تأبط شرًّا».

لم يرخم هذا النحو، إذ لو رخم وقيل يا تأَبَّطُ أقبلْ لرخِّم إذا سمى من الجمل

في كتاب المقتصد في شرح إيضاح أبي على الفارسي لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٧٩٥ غير معزو لأحد ولم يظفر بتحقيقه محقق المقتصد. وتفسيره أنه قد يحكم على الشيء بحكم ما اقترن به. فالحذف الواقع للترخيم في (منصور) لم يقتصر على الحرف المعتل بل تعداه إلى الحرف الصحيح وهو الراء.

. . . .

بكلماتٍ وإن كانَ نصف بيت أو بيتـاً تاماً، وهو مالا يرتكبه أحد وهذا معنى قول سيبويه[1]، ولو رخمت هذا يعنى نحو «تأبط شرًّا» من الأسماء لرخمت رجلاً يُسَمَّى قولَ عنترة:

١٢٠ ـ «يَادَارَ عَبْلَةَ بِالجَوَاءِ تَكَلَّمِي»[2].

وقيل: إنما لم يرخّم هذا النحو لأنه أشبه شيءٍ بالمضاف مع المضاف إليه، لأن التعدد فيه مقصود بعد التسمية، ألا ترى أن «شرًّا» في (تأبط شرًّا» يلزمه النصب في الأحوال كلها، فلما كان التعدد فيه باقيا امتنع فيه الترخيم امتناعه في المضاف والمضاف إليه.

قوله: «وقد يحذف المنادى . . . .»

لأنَّ المنادى مفعول، وحذف المفعول كثير، ولأنَّ النداء مما يكثر الافتقار إليه، وإذا كثر استحق التخفيف فخففوه من وجوه منها:

أنهم يحذفون المنادى ثقة بفهم السامع أنه يتسارع إلى أن المنادى محذوف، إذ لا يتصور النداء بدون المنادى، وذلك قولهم:

---

(١) منع سيبويه ترخيم الحكاية أو ما سمي من الأعلام بالجمل مثل تأبط شرًّا، وشابَ قرناها. قال في الكتاب ٢ : ٢٦٩ : (واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخّم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو تأبّط شرًّا، وبرق نحره وما أشبه ذلك، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة:
يَادَارَ عَبْلَةَ بالجواءِ تَكَلَّمِي.

(٢) هذا صدر البيت الثاني من معلقة عنترة وهو من بحر الكامل وتمامه:
وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي
ديوان عنترة ١٨٣ وانظر شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٦٤ وما بعدها، وسيبويه ٢ : ٢٦٩.
وعبلة: اسم عشيقته، والجواء: موضع بعينه، وَعمي صباحا: انعمي. قال الزوزني : كانت العرب تقول في تحيتها انعَم صباحا بفتح العين من نعم ينعم. شرح المعلقات السبع ص١٨٠.

* فصـــل * وَقـدْ يُحْذَفُ المُنَادَى فَيُقَالُ: يَابُؤْسَ لِزَيدٍ بمعنى يَاقَوم بُؤْسٌ لِزَيْدٍ وَمِنْ أَبْيَاتِ الكِتَابِ:

يَالَعْنَةُ اللَّهِ وَالأقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وَفي التَّنْزِيلِ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾.

«يا بؤسَ لزيد» والتقدير: (ياقومُ بؤسٌ لزيدٍ).

وقراءَةُ الكسائي[1] «ألا ياسْجُدوا»[2]، من ذلك، لأنه يقف على «يَا» ويبتديءُ اُسْجدوا بضمِّ الهمزة، وقيل: حرف النداء قد انسلخ عنه معنى النداء وبقي التنبيه المجرَّد[3]، واستدل على هذا بالقراءة الثانية في (ألا ياسْجُدوا) وهي: «ألا هَا

---

(١) قال ابن مجاهدٍ في (كتاب السبعة في القراءات) ص٤٨٠: «كلهم شَدَّد اللام في: (ألَّا يَسْجُدُوا) غير الكسائي فإنه خفَّفها ولم يجعل فيها «أنْ، ووقف:» ألا يَا «ثم ابتدأ «اسْجُدُوا»؛.

(٢) سورة النمل آية ٢٥.

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٧: ٦٩: (ووقف الكسائي في هذه القراءة على «يا» ثم يبتديء اسجدوا، وهو وقف اختيار لا اختبار، والذي أذهب إليه، أنَّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست «يَا» فيه للنداء، وحُذف المنادى، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالا كبيراً، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلا على أن العامل فيه جملة النداء وليس حرفُ النداءِ حَرف جواب (كنَعَمْ ولا وبَلَى وأجَلْ)، فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة، فـ(يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به ألا التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، وقصد المبالغة في التوكيد، وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله:

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله: وَلَا لِلِمَّابِهِم أبدًا دَواءُ

وجاز ذلك وإن عدّوه ضرورة أو قليلا، فاجتماع غير العاملين وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً

اسجُدوا»، وعلى هذا لا حذف للمنادى في نحو: «يابؤسُ لزيدٍ». و«بؤسٌ لزيدٍ». دعا عليه وهو من قبيل: «سلامٌ عليك». الأصل: «بؤساً لزيدٍ» ثم تحوّل إلى «بؤسٌ لزيدٍ» بالرفع للقصد إلى إثبات البؤس.

قوله:

١٠٩م «.......... والصَّـــالِحُـــونَ .....»[1]

بالواو فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، الأصل: ولعنةُ الصَّالحين ثُمَّ والصَّالِحُون.

والثاني: العطف على محل الأقوام لأنهم فاعلون بالمصدر المضاف وهو اللعنةُ، كما تقول: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرو بكراً) برفع (عمرو) عطفاً على محل زيد.

وليس (يا) في قوله: يا لعنة الله والأقوام كلهم. حرف نداء عندي بل تنبيه جاء بعده المبتدأ وليس مما حذف منه المنادى لما ذكرناه.

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت الكتاب:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحُونَ عَلى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقد سبق الحديث عنه في صفحة ٤٣٤ من الرسالة.

«والصَّالحون» يروى بالرفع والجر، فالرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو على العطف على محل لفظ الجلالة لأنه فاعل في المعنى لا بالعطف على محل الأقوام كما ذكره العيني، لأنه وإن كان فاعلا في المعنى أيضا، إلا أن المعاطيف بالواو إذا تكررت فالعطف على الأول. وعلى سمعان في موضع رفع خبر المبتدأ السابق، وقوله: (من جار) في محل نصب على أنه تمييز عن الجملة (والشاهد فيه) حذف المنادى (بيا) لأنَّ اللعنة ليست مناداة، إذ لو كانت مناداة، لنصبها لأنها مضافة.

والمعنى: ياقومُ لعنةُ اللهِ، والأقوامِ، والصَّالحينِ عَلى سِمْعَانَ من جهة كونه جارا. وهذا الذي ذكرت منقول من كتاب (المفصل في شرح أبيات المفصل) للنعساني ص ٤٨ حاشية١.

* فصــــــل * وَمِنَ المَنْصُــوبِ بالــلَّازِمِ إضْمَــارُه قَوْلُـكَ في التَّحْذِير: إيَّاكَ وَالأسَدَ، أيْ: اتَّقِ نَفْسَكَ أنْ تَتعرّضَ للأسدِ والأسَدَ أنْ يُهْلِكَكَ...

و(سِمعانُ) بكسر السين من أسماء الرِّجال.

و(مِنْ جارٍ): أيْ جاراً، حالٌ أو تمييزٌ.

قوله: «إيَّاكَ[1] والأسَدَ.....»

الأصل في «إياك والأسَدَ»: نَحِّكَ، إلا أن ضميري الفاعل والمفعول إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار إلى: (نَحِّ نَفْسَكَ)، ثم حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني فلزم رجوعه إلى أصله ولما امتنع الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل هو به لزم أن يكون منفصلا فصار إلى: (إياك والأسَدَ)، والمعنى: (خف نفسكَ لأنها تتعرض للأسد)و(خَف الأسدَ لأنه يهلكك)، ولزوم الإضمار في هذا النحو للتنبيه على أنْ كادَ الخطبُ يلم وليل المهم يدلهِم، وضاق الوقت حتى لا يسع إلا هذا القدر من الكلام.

قوله: «رأْسَكَ والحَائطَ».

أيْ اتَّقِ (رَأْسَكَ أن يَشُجَّه الحائط، والحَائِطَ أن يصدمَ رَأْسَكَ)[2].

قوله: «وَمَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ ....»[3].

أيْ «يا مازنُ»، أو «هو رجل مازنِي»، حذف عنه الياء تخفيفاً وفيه الشذوذ من وجهين:

---

(١) هذا باب المنصوب على الإغراء والتحذير

(٢) في ب: «اتق الحائط أن يصدم رَاسَك، ورأْسك أنْ يشجَّه الحائط.

(٣) انظر هذه الأمثلة في سيبويه ١: ٢٧٣ ـ وما بعدها وقد أورده تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، وهذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير.

وَنَحْوُه: رَأْسَكَ وَالحَائِطَ، وَمَازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ، وَيُقَالُ: إيَّايَ وَالشَّرَّ وإِيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ أيْ: نَحِّني عَنْ الشَّرِّ...

ترخيم ما ليس بعَلَمٍ، وحذف حرف قبل ياءِ النسبة، ووجه هذا القول أنّ كَرَّامًا المازنيّ أسَرَ رَجُلًا، فجاء آخرُ يطلب المأسور ليقتله، فحال المازنيُّ دون أسيره، فقال له الطالب: (مَازِ رَأْسَكَ)[1].

وقال الأصمعي[2]: وأصله أن رجلًا يقال له مازن أسر رجلا، وكان رجل آخر يطلب المـأسورَ بِذَحْلٍ[3] فقال لمازنٍ: (مازِ رأسَكَ والسَّيْفَ)، فنحَّى رأسَه فضرب الرجل عنقَ الأسير، وهذا يثبت القول الأول.

قوله: «وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ»[4].

حَذَفَه بالعَصَا: رماه بها، وما ذكر في المتن من قول عمر ـ رضي الله عنه ـ فإنه قال: لِيُذَكِّ لكم الأَسْل والرِّماح والسهام.

«وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. وهذا مبالغة في النَّهي عن حذفها لأنه قال: باعدوني عن حذفها، فجعل حذفَها من الأمر الذي يطلب منهم أن يباعدوه عنه لِعظَمِه، وإنما نَهَى ـ رضي الله عنه ـ عن الحذفِ لأنَّه يقتلها فَلا تحلُّ[5].

---

(١) في ب: «مازِ رأسَكَ والسيفَ» والمثبت من الأصل و ع. وانظر القصة في مجمع الأمثال ٢ : ٢٧٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٢٦.

(٢) انظر مقالة الأصمعي في (مجمع الأمثال) للميداني ٢ : ٢٧٩.

(٣) الذَّحْلُ: الثّأر، وقيل: طلبُ مكافأة بجناية جنيت عليك أو عداوة أتيتْ إليكَ. الصحاح واللسان (ذحل).

(٤) انظر سيبويه ١ : ٢٧٤ قال ابن منظور في اللسان: «حذفه بالعصا وبالسيف يحذفه حذفاً، وتحذّفه: ضربه أو رماه بها. قال الأزهري: ورأيت رُعيانَ العرب يحذفون الأرانب بعصِيِّهم إذا عَدَتْ وَدَرَمَتْ بين أيديهم فربما أصابت العصا قوائمها فيصيدونها ويذبحونها.

(٥) انـظر هذا الأثـر عن عمـر ـ رضي الله عنه ـ في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١ ص ٣٠٧.

ونَحِّ الشَّرَّ عني. وَنَحِّنِي عَنْ مُشَاهَدَة حَذفِ الأَرْنَب ونَحِّ حَذْفَها عَنْ حَضْرَتِي ومُشَاهَدَتِي. والمعنى النَّهْيُ عَنْ حَذْفِ الأَرْنَب.

وَمِنْه: شَأنَكَ وَالحَجَّ أيْ عَلَيكَ شَأنَكَ مَعَ الحَجِّ.

وَامْرَأً وَنَفْسَهُ أي دَعْهُ مَعَ نَفْسِهِ.

وَأَهْلَكَ واللَّيْلَ، أيْ بَادِرْهُمْ قَبْلَ اللَّيْلِ.

وَمِنْهُ عَذِيرَكَ، أيْ أحْضِرْ عُذْرَكَ، أوْ عَاذِرَكَ.

قوله: «شَأْنَكَ والحَجَّ .....».

لزوم الإضمار هنا للابتدار إلى الحث، والمراد بالشأن مقدماتُ الحجِّ كتهيئة أسبابه، فيلزم من هذا أن تكون الواو بمعنى مع، إذ لو كانت عاطفة يكون المأمور به شيئين كالحج واقتضاء دينٍ على غريم، أو اشتغالٍ بتجارة أو نحو ذلك، وليس كذلك، بل المأمور به شيء واحد وهو الحجُّ مع لوازمه. والشأن: القصد، وأريد به المشاءون.

قوله: «مع نفسه[1]...»

هذا إن أريد كف اليد واللسان عنه، وإن أريد به الحث على صرمه ومفارقته فالواو للعطف لا بمعنى مع. واختيار المصنف هو الأول بدليل فسره بمع.

قوله: «وأَهْلَكَ واللَّيْل[2].....»

أي أذكر أهلَكَ وبُعْدَهم عنك، واحذر الليلَ وظلمَتَه»، وانتصابُهما بإضمار الفعل، أيْ «بادرْ أهلَكَ قبلَ أنْ يفوتوا بمجيء الليل، وبادر الليل قبل أنْ يفوتك الوصول إليهم». هذا مثل يضربُ في التحذير والأمر بالحزم.

وبادر: يتعدى إلى مفعولين، يقال: (بادرته الغاية)، أي سابقته إليها (فالأهل) في

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «امْرأً وَنَفْسَه» أيْ كُفَّ اليدَ عن المرءِ ـ وكفَّ اللسانَ عن نَفْسِهِ.

(٢) انظر المثل في مجمع الأمثال ١ : ٥٢.

وَمِنْهُ: هَذَا وَلاَ زَعَمَاتِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: كِلَيْهِمَا وَتَمْراً، أيْ أَعْطِنِي.

وكُلَّ شيءٍ ولاَ شَتِيمَةَ حُرٍّ، أي ائتِ كُلَّ شيءٍ ولاَ تَرْتَكِبْ شَتِيمَةَ حُرٍّ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: انْتَهِ أَمْراً قَاصِداً، لِأَنَّه لَمَّا قَالَ انْتَهِ عُلِمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ يُخَالِفُ المَنْهِيَّ عَنْهُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾.

وَيَقُولُونَ: حَسْبُكَ خَيْراً لَكَ، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ.

المسألة في حكم (الغاية» كأنه قال: (سابق إلى أهلك). و(الليل) في حكم الهاء في (بادرته) أي وسابق الليل كأنّ التقدير: «اجعل أهلك مسبوقا إليهم»، و«اجعل الليل مسبوقاً». وإذا فعل ذلك، فقد بادرهم قبل الليل، أي: «وبادر الليل قبل أن يفوتك الوصول إلى أهلك».

قوله: «عَذِيرَكَ...».

هذا قول العرب يستعمله من يـريد أَنْ يوقع بعدوِّه، وهو معذورٌ في ذلك أيْ: أحضر العاذر فإنه يعذُرني»، أراد «إني إنْ أوقعتُ بكَ كنتُ معذوراً. وتفسيرُ العذير بالعذر قولُ سيبـويه[1]، وبالعاذر قول بعضهم[2]، فكأنه استبعد أن يكون (فعيل) مصدراً (غير صوت)[3]كالنئيم، والزئير، والصَّليل، والصَّرير، (لأنّ الفعيل لا يجيء مصدراً إلا في الأصوات)[4].

قوله: «هذَا وَلاَ زَعَمَاتِكَ...»[5].

---

(١) سيبويه ١: ٣١٣. وانظر ما قيل في هذا في شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٦ - ٢٧.

(٢) هو المفضل بن سلمة بن عاصم كما عزاه إليه ابن الحاجب في الإيضاح ١: ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) مابين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٥) سيبويه ١: ٢٨٠.

وَمِنْهُ: مَنْ أنْتَ زَيْداً؟ أيْ تَذْكُرُ زَيْداً، أوْ ذَاكِراً زَيْداً، وَمِنْهُ مَرْحَباً، وَأهْلاً وَسَهْلاً، أيْ أصَبْتَ رُحْباً لَا ضِيقاً، وأتَيْتَ أهْلاً لَا أجَانِبَ وَوَطِئْتَ سَهْلاً مِنَ البِلَادِ لَا حَزْناً، وإنْ تَأْتِنِي فَأهْلَ اللَّيْلِ وَأهْلَ النَّهَارِ أيْ فَإنَّكَ تَأْتِي أهْلاً لَكَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ: كَالْيَوْمِ رَجُلًا بِإضْمَارِ (لَمْ أرَ) قَالَ أوْسٌ:

حَتَّى إذا الكُلَّابُ قَالَ لَهَا   كَاليَوْمِ مَطْلُوباً وَلَا طَلَبَا

لزومُ الإضمار للابتدار إلى مخالفة المخاطَب، ويجوز أن يكون انتصابه على المصدر، و«هذا» منصوب أي: أزعمُ هذا (ولا أزعمُ زَعَماتِك. كذا قاله بعض الشارحين. وفي بعض الحواشي أصله: أن رجلاً وعد رجلاً بأشياء فلم يف بها، ثم رأى الواعدُ الموعودَ في حال دون حال التي كان الموعود فيها من حيث القلة والذلة، فقال الموعود هذا ولا زَعَماتِك، أي أرضى هذا الأمر الذي تراه، وَلا أتوهَّمُ زَعَماتِك، لأنك لا تفي بما تعد)[1].

قوله: كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا. . .[2].

كان رجل يأكل الخبز والزُّبدَ والتَّمرَ، فأتاه رجل وخيَّره الأكل بين تلك الأشياء الثلاثة بأن يعطيه فقال الآتي: كليهما وَتَمْراً أي أعطني كِلَيْهِما وأَعْطِني تمرا.

ولزومُ الإضمار للابتدار إلى الأمر، ومن العرب من يقول: كِلَاهُما وتَمْراً.

أيْ كِلاهُما ثَابِتَانِ وَزِدْني تَمْراً..

قوله: «وَكُلَّ شَيءٍ»[3].

---

(١) ما بين القوسين ابتداء من قوله: «ولا أزعم وانتها بقوله بما تعد) ساقط من ب.

(٢) انظر المثل وقصته في مجمع الأمثال للميداني ٢: ١٥١و ٤٠٣. وقد أورده سيبويه في الكتاب ١: ٢٨٠. وابن الحاجب في الإيضاح ١: ٣٠٨.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في متن المفصل: «وكلَّ شيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ، أيْ ائت كلَّ شيءٍ ولا تَرتكبْ شَتِيمَةَ حُرٍّ.

الإِضْمَارُ للابتدار إلى النهي.

قوله: «انْتَهِ (أمْراً)[1] قَاصِدًا . . . ».

أي: انْتَهِ عما أنت فيه وأْتِ أمراً سويًّا، و(انتهوا)[2] عما أنتم فيه وأْتُوا خيراً لكم، وحسبُكَ ما فعلت من هذا الأمر وأْتِ خيرا لك، وتنحَّ عن هذا المكان وأتِ أوْسَعَ لَكَ، أيْ مكانا أوْسَعَ لك، يُقَالُ ذلك للمطرود[3].

قوله: «من أنت زيدا[4]. . . . . . . ».

الإضمار فيه للابتدار، أيْ الإبكار. و«تذكر»: منصوب المحل على الحال و«ذَاكِراً»: حال، والعامل معنى الفعل المستفاد مِنْ «مَنْ» الاستفهامية في قوله: (من أنت؟).

وبعضُهم يرفع على تقدير: مَنْ أَنْتَ كَلاَمُك أَوْ ذِكْرُك زيدٌ؟ وهو قليل[5] لأنْ إعمال الفعـل أحسن من أن يكون «زيد» خبراً لمصدر، لأنه ليس به ولكنه يجوز في سعة

---

(١) في الأصل: «خيراً» والمثبت من ب و ع وهو الصواب الموافق لما جاء في متن المفصل.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ آية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) الأمثلة السابقة وردت في سيبويه ١: ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٤) في الأصل و ع (من أنت وزيداً) والمثبت من ب ومتن المفصل بشرح النعساني ص ٤٩ وكذلك في شرح ابن يعيش ٢: ٢٧ وهو الصواب لما يتضح من خلال شرح الجَنْدي وشرح ابن يعيش في المفصل ٢: ٢٨، حيث أورد لذلك قصة قال: (ومما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم: «مَنْ أَنْتَ زيداً» وأصله أنَّ رجلا غير معروف بفضل تسمَّى بزيد وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيداً على جهة الإنكار كأنه قال من أنت تذكر زيداً أو ذاكرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثير في كلامهم حتى صار مثلا، ولأنه قد علم أن «زيداً» ليس خبراً فلم يكن بد من حمله على فعل، ولا يقال ذلك إلا جوابا، كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذاكراً زيداً وبعض العرب يرفع ذلك فيقول: من أنت زيدٌ، فيكون خبراً عن مصدر محذوف أ. هـ.

(٥) سيبويه ١: ٢٩٢.

* فصـــــل * وَيَقُولُون الأسَدَ الأسَدَ.

وَالجِدَارَ الجِدارَ، وَالصَّبِيَّ الصَّبِيَّ.

إذَا حَذَّرُوهُ الأسَدَ، وَالْجِدَارَ الْمُتَدَاعِيَ، وإيطَاءَ الصَّبِيِّ.

وَمِنْهُ: أخَاكَ أخَاكَ، أيْ الْزَمْهُ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، أيْ خَلِّهْ. وَهَذَا إذَا ثُنِّيَ لَزِمَ إضْمَارُ عَامِلِهِ، وإذَا أُفْرِدَ لَمْ يَلْزَمْ.

الكـلام، وإنما يقال هذا لمن يذكر عظيما بالسوء، ولمن شبّه نفسه برجل عظيم أي «لست ممن يجوز لك ذاك وليس هو ممن يجوز فيه هذا».

قوله: «مرحباً».

الإضْمارُ للابتدار إلى الدعاء، وهذا يقال للقادم والزائر.

قوله: «وإنْ تَأْتِنِي . . . . . .»

الإضمار فيه للابتدار إلى إظهار الكرامة ودخول الفاء في (فأهل الليل والنهار)[1] لأنها مع ما بعدها في موضع (الجزاء)[2]، أيْ «إنْ تَأْتِنِي فإنك تَأْتِي أهلا لك بالليل والنهار» أي «يَتَعَهَّدُ ونَك ليلاً ونهاراً»، ومعناه الإكرام، لأنَّ المرءَ يكرم في أهله ليلا ونهاراً.

قوله: «ويقولون الأسَدَ الأسَدَ . . . إلى آخِره».

تكرير المفعول دال على كون الأمر مهمًّا حقيقاً بأن لا يشتغل المخاطَب بشيء ولو مُدَّةَ لَمْحَةِ طَرْفٍ أوْ كَتْبَةَ حَرْفٍ ليتوقّى من المحذور، أو لينتهزَ فُرصَةَ المقصود فيترك ذكر العامل لما ذكرنا من التنبيه على أن الوقت أضيق من أن يتلفظ بالعامل وينزِّل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر الذي حثوا به، ولذا قَالَ في الكِتَابِ:

وَهَذا إذا ثُنِّيَ لَزِمَ إضْمارُه.

قوله: «والجدارَ المُتَدَاعِيَ . . . .»

---

(١) في ب وع: «فأهل الليل» والمثبت من الأصل وهو الصواب لأنه الموافق لمعنى التمثال.

(٢) في ب: في موضع الجزم والمثبت من الأصل وع.

* فصـــــل * وَمِنَ المَنْصُوب باللّازِم إضْمَارُهُ ما أضْمِرَ عَامِلُهُ، عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِير في قوْلِكَ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ، إلّا أنَّك لَا تُبْرِزُهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بتَفْسِيرِه، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

إذا ابْنَ ابي مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِهِ　　فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ.

وَمِنْـهُ: زَيْـداً مَرَرْتُ بِهِ، وَعَمْـراً لَقِيتُ أخَـاهُ، وَبِشْـراً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، بإضْمَارِ: جَعَلْتُ عَلَى طَرِيقِي، وَلَابَسْتُ، وَأهَنْتُ.

قَالَ سِيبَوِيهِ: النَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ والرَّفْعُ أجْوَدُ.

هو من تداعى البنيانُ أو الحائط مال إلى جانبٍ للوقوع.

قوله: «وإيطاءَ الصَّبيِّ...»

مصدر أوْطَأْتُ دابتي الصَّبيَّ أي: وإيطاؤه الدابة.

قوله: «وَمِنْه أَخَاكَ أَخَاكَ...»

قَال جرير[1]:

١٢١ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ　　كَسَاعٍ إلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

قوله: «وإن أُفرد لم يلزم».

إضمار عامله قال جرير:

---

(١) قائله مسكين الدارمي ـ انظر ديوانه ص ٢٩ وليس لجرير كما ذكر صاحب الإقليد ولا لابن هرمه كما ذكر الأعلم الشنتمري. وأشار إلى ذلك عبد السلام هارون في الكتاب ١: ٢٥٦. قائلا: وليس بذاك.
والبيت في الخزانة ٣: ٦٥ قال البغدادي في الخزانة ٣: ٦٧ وهذا البيت أول أبيات لمسكين الـدارمي. ومـوضـع الشـاهد فيه: «أخاك» الأولى على أنها منصوبة على الإغراء بفعل محذوف تقديره الزم وهو مكرر لاقتضائها مفعولا آخر وهو أخاك الثانية.
أ. هـ والبيت من الطويل.

١٢٢ ـ خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ   وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرَّكَ القَدَرُ[1]

أي: خَلِّ أفعال السادات فإنّها لا تناسبك، وابرز امْرأتك وتكسَّبْ بها، ينسبه إلى الفواحش، و«برزة» اسم امرأته[2].

وإنما لم يلزم الإضمار في الإفراد، لأنَّ الدليل على ما ذكرنا من التنبيه على ضيق الوقت، وتنزيل أحد الاسمين منزلة الفعل المضمر مفقود.

قوله: «على شريطة التفسير...»

يضمر العامل بشريطة أن يفسر إما بلفظه ومعناه كما في «زيداً ضربته» أيْ: «ضربتُ زيداً ضربته» أو بمعناه نحو: «زيداً مررتُ به» أيْ جعلتُ زيداً على طريقي»، لأن الجَعْلَ أعمُّ الأفعال بخلاف المرور (فإنه أخصها)[3]. فيصلح أنْ يكون من جنس الجَعْل، ويكون دالاً عليه، لأنَّ الخاص يوجد في العام أو يلازم معناه نحو: «عمراً لقيت أخاه»، و«بشراً ضربت غلامه»، أي «لابستُ عمراً، و«أهَنْتُ بِشْراً»، لأن ضرب الغلام إهانة لسيده، كما أنَّ ملاقاة الرجل ملابسته لأخيه، لأن الغالب أن يكون الرجل (بحضور من ينتسب إليه)[4] (ويتَّصل به)[5]، فإذا لقيته فقد لابست أخاه.

---

(١) البيت لجرير من قصيدة قالها في هجاء عمر بن لجأ التيمِيّ على بحر البسيط والتي ورد مطلعها في ص ١٩٤ من الرسالة ـ انظر ديوان جرير ص ٢٨٣ ـ ٢٨٨ والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٤ وموضع الشاهد فيه «خَل الطريقَ» حيث أظهر الفعل خَلِّ.

(٢) وهي أم عمر بن لجأ أو إحدى جداته، وقد خطّأ المحقق عبد السلام محمد هارون العينيَّ حيث زعم أن البرزة هي الأرض الواسعة.
انظر سيبويه ١ : ٢٥٤ حاشية ١ وشرح أبيات الكتاب ١ : ١٥٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) في ب : بحضرة من ينسب إليه.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب.

وقوله[1]:

١٢٣ - «إذا ابْنَ أبِي مُوسَى .. ..»

من القسم الأول، إذ التقدير: إذا بَلَغْتِ ابْنَ أبي موسى بِلالاً بلغته. والمفَسِّرُ والمفَسَّرُ كما ترى واحد.

و(بلالا): عطف بيان للابن، وهو بلالُ بنُ أبي بُردة بن أبي موسى الأشْعَري، دعا على ناقته بالنَّحر والجزر إذا أبلغته إلى ابن أبي موسى الأشْعري، (فلعله دعا بذلك

(١) قائله ذو الرمة - انظر ديوانه ص ١٠٤٢ وهذا البيت بترتيبه الحادي والستون من قصيدة لذي الرمة عدتها ثمانية وسبعون بيتا من الطويل قالها في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ومطلعها:

لِميَّةَ أطــلالٌ بحُزْوى دَوَاثِــرُ   عَفَتهــا السَّــوافي بَعْدَنَا والمَـواطِرُ

انظر ديوانه ص ١٠١١ - ١٠٥٠. والبيت الشاهد تمامه:

إذا ابـنُ أبـي مُوسـى بِـلالٌ بَلَغْتِهِ   فَقَامَ بِفَأسٍ بَيْنَ وِصْلَيكِ جَـازِرُ

والـوِصْـلُ بكسـر الواو: المفصل واحد الأوصال وهي المفاصل والجازر: الناحر اللسان (وصـل) و(جـزر). يخـاطب ناقتـه قائلا: إذا بلّغْتِني الممدوحَ بلالاً فقد استغنيت عنك لحلولي عنده في خصب وسعة عيش يغنيني عنك بنحرك. (ديوانه ص ١٠٤٢) والبيت من شواهد سيبويه ١: ٨٢ والخزانة ٣: ٣٢، وقد اختلف في ضبطه على أقوالٍ أشهرها قولان:

الأول: النصب، قال فيه سيبويه فالنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود - الكتاب ١: ٨٢ وعليه فالتقدير في وجه النصب، إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته.

وثانيها: الرفع. وقد أورده المبرد في المقتضب ٢: ٧٧ - ٧٨ وذلك فيمن رفع «ابن» والمعنى عنـده. إذا بُلغ ابْنُ أبي موسى بلالٌ بلغته، فيكون (ابن) نائب فاعل للفعل المحذوف و(بلالٌ) مرفوع على أنه بدل أو عطف بيان له. قال البغدادي في الخزانة: وقد رأيته مرفوعا في نسختين من إيضاح الشّعر لأبي علي الفارسي. إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جني، وفي نسـخ المغني وغيره نَصْبُ «بلال» مع رفع ابن، قال الدماميني في شرحه: وبلالاً منصوب بفعل آخر يفسرّه بلغته والتقدير: إذا بُلغ ابنُ أبي موسى بلغتِ بلالا بلغته أ. هـ الخزانة ٣: ٣٢ - ٣٤.

ثُمَّ إنَّكَ تَرَى النَّصْبَ مُخْتاراً وَلاَزِمًا. فَالمُخْتارُ في مَوْضِعَيْن:
أحَدُهُما: أنْ تَعْطِفَ هٰذِهِ الجُمْلَةَ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ القَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لقيتُهُ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ. وَفي التَّنْزيل: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾. وَمِثْلُهُ: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾.

ليلازم جنابَ ممدوحه، لأنها آلة الفراق)[1]. والوِصْل: بكسر الواو وسكون الصاد مُلتقى كل عظمين وهي المفاصل (والوِصْلان: مُثَنَّاة)[2].

قال أهل المعاني في هذا البيت: «بئس الجزاء للمحسن»[3].

قوله: «والرفع أجود . . . .»[4].

والرفع بالابتداء وهو أجود من النصب، وإن كان (النصب)[5] فَصيحا كثير الاستعمال لعدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير.

قوله: «أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية».

إنما اختير النَّصْبُ هُنَا لرعاية أن تكون الجملة المعطوفة مناسبة الجملةالمعطوفَ عليها، وهذا لأنّ طرفي العطف بمنزلة طرفي التثنية، ألا ترى إلى قوله:

١٢٤ ـ لَيْثٌ وَلَيْثٌ في مَجالٍ ضَنْكِ[6].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. وعنى بآلة الفراق: الناقة لأنها وسيلة السفر والاغتراب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) أي لقد عيب عليه قوله: فقام بين وصليك جازر لأنَ هذا لا يحسن أن يكون جزاء لناقته التي أوصلته غايته.

(٤) إشارة إلى احتجاج الزمخشري بقول سيبويه في الكتاب ١: ٨٢ النصب عربي كثير والرفع أجود.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٦) هذا شطر من الرجز لجُحْدُرِ بن مَالِكٍ أوْ واثلةَ بْنِ الأسْقَعِ فِي المحاسن والأضداد ٨١

. . . .

فإنه لما تعذر التثنية عدل من أن يقول ليثان (إلى العطف)[1]، وطرفا التثنية متناسبان فكذا طرفا العطف، فلو نصبت فيما نحن فيه تكون الجملتان فعليتين على تقدير: (لَقِيتُ القَوْمَ حَتَّى لَقِيتُ عَبدَ اللَّهِ لقيتُهُ)[2]، لأنَّ النصب يقتضي إضمار الفعل، فيظهر التناسب، ولو قلت حتى عبدالله بالرفع تكون الثانية اسمية فلا تناسب هي الأولى.

(عبارة أخرى: العطف في المختلفين بمنزلة التثنية في المتفقين، وفي العطف تراعى الجنسية لا اللفظ، والمراعى في التثنية كلاهما، نحو: جاءني زيد وعمرو، وجاءني الزيدان)[3]، وهذا مدار هذا الفصل، لأن المشاكلة في العطف شرط للجنسية في الكلام، والمشاكلة بالنصب على ماقررنا.

قوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[4].

التقدير: ويعذب الظالمين أو يُهِينُ، أو يُعَاقِبُ، أوْ يَجْزِي، لأنَّ إعداد العذاب يدل على ذلك، وقرئ: «والظَّالِمُونَ»[5] وفيه عطف جملة اسمية على جملة فعلية، (وهي

وكذلك عزاه البغدادي في الخزانة ٧: ٤٦٢ لواثله بن الأسقع وروايته في الخزانة: «ذو أنَفٍ وَمَحْكِ». وهو من شواهد ابن الشجرى ١: ١١، ٢: ١٩٧، وأسرار العربية ٤٨ والمقرب ٢: ٤١. وقد أورده ابن عصفور في كتاب (ضرائر الشعر) ص٢٥٧، تحت عنوان وضع العطف موضع التثنية وأورد هذا الشاهد على النحو التالي:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ في مَحَلٍّ ضَنْكِ ... كِلاهُمَا ذُو أشَرٍ وَمَحْكِ

وموضع الشاهد فيه قوله: «ليثٌ وليث» حيث وضع العطف موضع التثنية.

(١) في ب: إلى قوله ليثٌ وليثٌ بالعطف».

(٢) في ب: «لقيت عبد الله لقيته».

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) سورة الإنسان آية ٣١.

(٥) هذه قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة كذا ذكرها صاحب (البحر المحيط) وَحَسَّن هذه القراءة بقوله: «وهو جائز حسن»
انظر البحر المحيط لأبي حيان ٨: ٤٠٢.

فَأمّا إذَا قُلتَ: زَيْداً لَقِيتُ أخاه، وَعَمْراً مَرَرْتُ بِهِ. ذَهَبَ التَّفاضُلْ بَيْنَ رَفْعِ عَمْرٍو وَنَصْبِهِ لأنَّ الجُمْلَةَ الأُولَى ذَاتُ وَجْهَيْن.

فإنْ اعْتَرَضَ بَعْدَ الوَاوِ ما يَصْرِفُ الكلاَمَ إلى الابتداءِ كَقَوْلِكَ: لَقِيتُ زَيْداً، وأمّا عَمْرٌو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ، وَلَقِيتُ زَيْداً، وإذَا عَبدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو، عَادَتِ الحَالُ الأولى جَذَعَةً. وفي التَّنْزِيل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وَقُرِىءَ بالنَّصْبِ.

قوله: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾[1].

ومِثْلُهُ لا يليقُ ببلاغة القرآن، وقوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾[2].

والتقدير: أضلَّ فريقا.

قوله: «ذَهَبَ التَّفَاضُلُ...».

أي لم يبق ما ذكرنا قَبْلُ من كون النصب مختاراً على الرفع ولكنِ الأمران على السواء، فرُفِعُ عمرٌو بالعطف على الجملة الاسمية، وهي: (زيدٌ لَقِيت أباه) فَزَيدٌ: مبتدأ، ولقيت أباه خبره، ونصبه بالعطف على الجملة الفعلية وهي «لَقِيتُ أباه» هذا معنى قوله: «لأنَّ الجملةَ الأُولى ذاتُ وجهين».

فإن قلت: ما ذكرت يقتضي تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع، قلت: قرينة النصب أقوى من قرينة الرفع لقربها من الثانية، لأن الفعلية هي التي تلي الثانية، فلما ترجحت قرينة النصب، قابل ما فيها من الرجحان ذلك الأصل فاستوى الأمران.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. وهي آية ٣١ من سورة الإنسان.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: «فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ» آية ٣٠ من سورة الأعراف.

قوله : «فإن اعترض. . . ».

(أمّا) و(إذا) : المفاجأة تصرفان الكلام إلى الابتداء وتقطعانه من الكلام السابق، وأنت إذا قلت «لَقِيتُ زيداً»، و«أمّا عَمْرٌو فَقَدْ مَرَرْتُ به»، فكأنك قلت: «ابتدأ عمرٌو وقد مررت به». وهذه عين المسألة التي كان الرفع فيها أجود، إذ لا تفاوت بين هذا وبين قولك: «زيد ضربته»، فما ذكرنا من العلة وهي عدم الحاجة مع الرفع إلى الإضمار المحوج إلى التفسير هنالك فهو العلة هنا أيضا.

قوله: «وإذا عبد الله يضربه عمرو. . . . ».

المعنى فاجأت وقت هذا الشأن، وهو ضربُ عمرو إيّاه، وليس الغرض مفاجأة الوقت، ولكن مفاجأة الشأن، وإنما ذكر الوقت لأنه إذا فوجيء الوقت فوجيء الواقع فيه (لا محالة)[1] والواو للعطف بدليل وقوع الفاء موقعها، وإذا مضافة إلى الجملة بأسرها كما هو حقها في كل موضع وناصبها ما أضمر من فعل المفاجأة وهي مفعول بها وليست بظرف.

قوله: «عادَتِ الحَالُ الأُولى».

أي عادت حال كون الرفع أجود. جَذَعَةً: أي فتيَّةً يعني؛ جديدةً.

قوله : «وقرىء بالنصب».

التقدير: (وأمّا ثمودَ فهديناهم)[2][3].

(هدينا)[4] تقدير الفعل هنا بعد المنصوب[5] بخلاف نحو: «زيداً ضربته» لأن الفعل فيه مقدر قبل المنصوب.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. (٢) في ب : (وأما ثمود فهدينا هديناهم).

(٣) سورة فصلت آية ١٧ .

(٤) انظر ما جاء فيها من توجيهات إعرابية في البحر المحيط ٧ : ٤٩١، والتبيان ٢ : ١١٢٥ .

(٥) في ب مكان القوسين «لأن الفعل لايليها».

وَالثَّاني: أنْ يَقَعَ مَوْقِعاً هُو بالفعْلِ أوْلى. وذلِكَ أنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ: أَعَبْدَ الله ضَرَبْتَهُ؟. وَمِثْلُهُ: السَّوْطَ ضُرِبَ بِهِ عَمْرٌو؟. والخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ؟. وأزَيْداً أنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ؟، وَأَزَيْداً أنتَ مُكَابَرٌ عَلَيْهِ؟. وَأزَيْداً سُمّيتَ بِهِ؟.

قوله: «والثاني .....»

أي الثاني من الموضعين اللذين يختار فيهما النصب. وهو أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى وذلك على ضروب:

الأول: ما بعد حرف الاستفهام. إذ الاستفهام (إنما)[1] يكون في الحادث والفعل للحوادث فيضمر عقيب حرف الاستفهام فعل على لفظ المذكور. وعقيب الاسم المنصوب نحو قولك: «أضربت عبد الله ضربته؟» في المثال: (الأول)[2] أو تضمر ما هو قريب من ذلك المذكور كقولك في الأمثلة الباقية»[3] «أأغْشَيَ السوطَ زيدٌ ضُرِبَ به»؟ أوْ أَقْنَعَ السَّوْطَ؟، وَأأعْلِيَ الخِوانَ اللّحم أكلَ عليه؟ أو أأركبَ. وأَنْتَظِرُ زيداً أنت محبوس عليه؟ أوْ أتراعي؟ لأنه لما حبس عليه فقد انتظره وراعاه، وأبوزت زيداً أنت مكابرٌ عليه؟ أوْ أَنُوزِعْتَ؟ أوْ أَسُلِبْتَ؟.. و(مُكَابَرٌ عليه) أيْ مغلوب عليه. وألابست زيداً سُمِّيتَ به؟، أيْ هذا الاسم.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ذكر سيبويه بعضها وقريبا منها في الكتاب ١: ١٠١ - ١٠٨ تحت باب: «ما ينصب في الألف».

وَمِنْهُ: أَزَيْداً ضَرَبْتَ عَمْراً وَأَخاهُ؟، وَأَزَيْداً ضَرَبْتَ رَجُلاً يُحِبُّهُ؟، لِأَنَّ الآخِرَ مُلْتَبِسٌ بِالأَوَّلِ بِالعَطْفِ، أَوْ بِالصِّفَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: أَزَيدٌ ذُهِبَ بِهِ؟، فَلَيْسَ إلا الرَّفْعُ.

قوله: «أَزَيْداً ضَرَبْتَ عَمْراً وَأَخاهُ...».

الأخ ملتبس بزيد بالهاء وبعمرو بالعطف[1]، فيصح إضمار (أهنتَ) قبل «زيد»، لأنَّ ضرب أخيه إهانة له، والتقدير: أَهَنْتَ زيداً ضَرَبْتَ عَمْراً وأخاه.

قوله: «وَأَزيداً ضربت رجلاً يحبه».

(رجلاً وإن كان أجنبياً عن زيد إلا أنَّ «يُحِبُّه» صفةَ رجل)[2]، وفي «يُحِبُّه» ضمير يعود إلى زيد فيكون ملتبسا بزيد، (ومن ضرب من يُحِبُّ زيداً فقد أهان زيداً)[3]، فيستقيم أن تقدِّر «أهنت زيداً ضربت رجلاً يحبه».

قوله: «فليس إلا الرفع...»

لأنَّ الجارَّ والمجرور في «أزيدٌ ذُهِب بهِ»؟ مرفوع على الفاعلية والتقدير: «أَذُهِبَ بزيدٍ ذُهِبَ به»؟.

---

(١) أي لأخ ملتبس بزيد بسبب الهاء وبعمرو بسبب العطف.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في النسخ: «ومن ضرب رجلاً فقد أهان زيدا» والمثبت من ب.

وَأنْ يَقَـعَ بَعْدَ (إذا) وَ (حَيْثُ) كَقَوْلِكَ: إذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فأكْرِمْهُ، وَحَيْثُ زَيْداً تَجِدْهُ فَأكْرِمْهُ. وَأنْ يَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْي كَقَوْلِكَ: مَا زَيداً ضَرَبْتُهُ، وَقَالَ جَرِيرٌ:

فَلَا حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إذَا افْتَخَرَ الجُدُودُ

قوله: «وأن يقع بَعْدَ إذا...»

والضرب الثاني: ما بعد «إذا وحيث»، لأنَّ «إذا» اسم للزمان و«حيث» اسم للمكان، استعملا للشرط، والشرط يستدعي الفعل، فيكون تقدير المثالين: «مَتَى تلقَ عَبدَ الله؟، وَأينَ تَجِدْ زَيْداً»؟.

قوله: «وبعد حرف النفي».

والضرب الثالث: ما بعد حرف النفي، لأنَّ حرف النفي نافٍ، والمنفيُّ هو الحدث لا الذات، فيكون بالفعل أولى، والتقدير: «ما ضربت زيداً ضربته».

قوله:

١٢٥ ـ «فَلَا حَسَباً ....»[1].

(يهجو جريرٌ بهذا البيت عُمَرَ بن لجأ التيميّ، والشاهد فيه أنَّ «حَسَباً» منصوب

---

(١) قائله جرير ـ انظر ديوانه ص ١٢٩ والبيت من قصيدة طويلة لجرير على بحر الوافر وعدتها سبعة وسبعون بيتا قالها في هجاء التيم ومطلعها:

ألا زارتْ وأهـلُ مِنـىً هُجُـودُ وَلَيْتَ خَيَالَهَـا بِمِنَـىً يَعُـودُ

ورواية البيت في الديوان جاءت بالرفع على النحو التالي:

وَلا حَسَـبٌ فَخَـرْتَ بـه كريـمٌ وَلا جَـدٌّ إذا ازدَحَمَ الجُـدُودُ

والبيت من شواهد سيبويه ١: ١٤٦ والخزانة ٣: ٢٥ وابن يعيش ٢: ٣٦. والشاهد فيه نصب (حَسَباً) بفعل يدل عليه الفعل المفسر، أي فلا ذكرت حسبا فخرت به، وأما الرفع فقد قال سيبويه: وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى وقال البغدادي في الخزانة ٣: ٢٥، وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة (فخرت به): صفته، و(لتيم) هو الخبر.

وأنْ يَقَعَ في الأمر والنَّهي كَقَوْلِكَ: زيداً اضْرِبْهُ، وَخَالِداً اضْرِبْ أبَاهُ. وَبِشْراً لا تَشْتُمْ أخَاهُ، وَزَيْداً ليضْرِبْهُ عَمْرٌو، وَبِشْراً ليقْتُلْ أبَاهُ عَمْرٌو.

وَمِثْلُهُ: أما زيداً فَاقْتُلْهُ، وَأمّا خَالِداً فَلَا تَشْتِم أبَاهُ.

وَالدُّعَاءُ بِمَنْزِلَةِ الأمْرِ والنَّهْي، تَقُولُ: اللَّهُمَّ زَيْداً فَاغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ، وَزَيْداً أَمَرَّ اللهُ عَليهِ العَيْشَ.

بعد حرف النفي بفعل مُضمر على شريطة التفسير كأنه قال: «فلا ذكرت حسبا فخرت به». و(لا جَدًّا): معطوف على «حَسَباً»، (والجَدُّ): الحظ، و(الحَسَبُ): الكرم وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه يقول: ماذكرتَ لتيم شيئاً يُفتخر به، لأنك لم تجد لها شيئاً تذكره، ولا كان لها حظ في علو المرتبة والذكر الجميل)[1].

وقوله: «إذا ازدحم الجدود».

أي للتفاخر.

قوله: «وأن يقع في الأمر......».

والضرب الرابع: ما وقع فيه بعد ذلك الاسم أمرٌ أو نهي، وهذا الموقع أيضاً بالفعل أولى نحو قولك: «اضرب زيداً اضربه» في المثال الأول، لأنك لو لم تقدّر الفعل قبل زيد ورفعته على نحو: «زيدٌ اضربه» لكان الأمر خبراً للمبتدأ، وهو غير محتمل للصدق والكذب اللهم إلا بتأويل: «زيدٌ أطلبُ منك أن تضربه «أو أقول فيه» «اضربه»، وفيه عدول عن الظاهر، والخبر ما يتطرق إليه الصدق والكذب، فللاحتراز عن هذا الفساد صير إلى تقدير الفعل قبل زيد، ونصبته بذلك الفعل، والتقدير في بواقي الأمثلة: «أهِنْ خالدا، أضرب أباه»، و«أكرم بشراً لا تَشْتِم أخاه»، و«ليضرب زيداً عمرٌو ليضربه»، و«ليُهِنْ بشراً عمرو ليقتل أباه».

---

(١) ما بين القوسين من شرح للبيت ومفرداته مستمد من شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١ : ٦٠.

قَالَ أبُو الأسْودِ الدُّؤلِيُّ :

فَكُلًّا جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

وَأَمَّا زَيْداً فَجَدْعاً لَهُ ، وَأَمَّا عَمْراً فَسَقْياً لَهُ .

قوله : «ومثله : أما زيداً فاقتله . . .»

إضمار الفعل هنا لما ذكرنا من الاحتراز عن جعل مالا يتطرق إليه الصدق والكذب خبراً ، والتقدير : أما زيداً فاقتل اقتله ، وأما خالداً فأكرم (لاتَشْتِم أبَاهُ)[1] .

قوله : «والدعاء بمنزلة الأمر . . .» .

لأنَّ كلا منهما طلب محتمل للصدق والكذب ، راعوا الأدب ففرَّقوا بين الدعاء والأمر في التسمية ولم يسموهما أمراً ، وإن كان الدعاء في الأصل أخا الأمر وشقيقَه ، والتقدير : اللَّهُمَّ (ارحم)[2] زيداً فاغفر له ذنبه كذا ذُكر في الإكسير[3] .

وَعذَّبَ اللَّهُ زيداً ، (أَمَرَّ عليه العيش)[4] .

وَفَجَزَى الله كُلًّا : جزاه عني .

أوله :

١٢٦ - «أمِيرانِ كَانَا آخَيَانِي كِلاَهُمَا . . . .»[5]

---

(١) في ب : «لا تشتم أخاه» والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في ب : «فارحم» .

(٣) لعله كتابُ الإكسير الأعظم في الحكمة لناصر خسرو الأصبهاني (القادياني المروزي المتوفى بعد سنة ٤٥٠هـ) انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١ :١٤٣ . ولقد تصفحت كتاب «الإكسير في علم التفسير» للطوفي البغدادي فلم أجد فيه هذا الذكر .

(٤) في ب : (أمر الله عليه العيش) . والمثبت من الأصل و ع .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي ضمن أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس

وَاللاَّزِمُ أنْ تَقعَ الْجُمْلَةُ بَعْدَ حرفٍ لاَ يَلِيهِ إلاَّ الفِعْلُ كَقولِكَ: إنْ زَيْداً تَرَهُ تَضْرِبْهُ قَالَ الشَّاعِرُ:

لاَ تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكتُهُ

وَهَلاَّ وَألاَّ، وَلَوْلاَ، وَلَوْ مَا بِمَنْزِلَةِ «إنْ» لأنّهُنَّ يَطْلُبْنَ الفِعْلَ، وَلاَ يُبْتَدَأُ بَعْدَها الأسْمَاءُ.

وقوله: «بما فعل» أي بما فعل من الإحسان، وعامل به من الجميل.

وأما زيداً: فجدع الله جدعه، وأما عمرا: فسقاه الله سقاه، لأنَّ (المصدرين)(١) نَابَا مَنابَ الفعلين على ما سبق الإيماء إليه في باب المصادر المنصوبة.

قوله: «واللازم . . . .»

التقدير: «إنْ تَرَ زيداً تَرَهُ تضربْهُ». و«إنْ أهْلَكْتُ مُنْفِساً(٢) أهلكته»، لأنَّ «إنْ هي الأمُّ في باب المجازاة، لا يقع بعدها إلا الفعل بخلاف «إذا» و«حيثُ» فإنهما دخلتا على «إنْ» في المجازاة دخول الدخيل على النسيب، فلا تبلغان في اقتضاء الفعل رتبتها.

١٢٧ ـ و(المُنفِسُ): المال النفيس.

وكان عاملا على البصرة، وكان يكرم أبا الأسود في عمله، فلما ولي ابن عامر جفاه وأبعده ومنعه حوائجه، لما كان يعلن من هواه في علي بن أبي طالب، وتمام البيت الشاهد:

أمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلاَهُمَا ... فَكُلاًّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

وقبله:

ذَكَرْتُ ابنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابنِ عَامِرٍ ... وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشٍ ذَكَرْتُ وَمَا فَضَلْ

وبعده:

فَإنْ كَانَ خَيْراً كَانَ خَيْراً جَزَاؤُهُ ... وإنْ كَانَ شَرًّا كَانَ شرًّا كَمَا فَعَلْ

وأراد بالأميرين ابن عباس وابن عامر ـ وموضع الشاهد فيه قوله: (فكلا) حيث نصبه بإضمار فعل يفسِّره: جزاه الله عني، كأنه قال: فجزى الله عني، كُلًّا جزاه عني. شرح أبيات الكتاب ٢: ٦٤.

(١) المصدران هما: جدعاً وسَقْياً الواردان في متن الزمخشري.

(٢) نسبة إلى استشهاد الزمخشري بالبيت السابق: لا تجزعي إن منفسا.

(يقول لا مرأته: لا تجزعي على ما أنفقته من مال أجود به فإني إن بَقِيتُ حَصَّلْتُ المال، وإنما ينبغي أن تجزعي إذا متُّ، لأنه لا يكون لك من يسعى سعيي في الأمور)[1] وقبله:

* وإذَا أتَانِي إخْوَتِي فَدَعِيهُمُ يَتَعَلَّلُوا فِي الْعَيْشِ أوْ يَلْهُوا مَعي[2]
* لَا تَطْرُدِيهُمْ عَنْ فِرَاشِي إنَّهُ لَابُدَّ يُوْمَاً أنْ سَيَخْلو (مَضْجَعِي)[3]

قوله: «لأنهن يطلبن الفعل . . . . »[4].

لأنَّ هاتيك الكلمات للتحضيض. وذلك بالفعل يكون لا بالاسم، وسيجيء ذكرهن في قسم الحروف إن شاءَ الله تعالى.

(١) الفقرة المحصورة بين المعكفين منقولة من (شرح أبيات الكتاب) للسيرافي ١ :١١١.

(٢) هذان البيتان يليان بيت الشاهد ونصه:

لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعي

والبيت الشاهد هو للنمر بن تولب على بحر الكامل قال البغدادي في الخزانة ١ : ٣١٦ - ٣١٧، «وهذا البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب، يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه، وكان أضافه قوم في الجاهلية فعقر لهم أربع قلائص فقال هذه القصيدة وهي

قَالَتْ لَتَعْذُلَني من الليـل اسْمَـعِ سَفهٌ تُبَيُّتُكِ الملامَـة فَاهْجَعِي

وقد أورده البغدادي مرة مرفوعاً على رواية الكوفيين ومرة منصوبا على رواية البصريين. قال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١ : ١١٢: (والشاهد فيه على نصب «منفسا»، بإضمار فعل تقديره: «إنْ أهلكت منفسا أهلكتُه).

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ١٣٤.

(٣) في نسخة ب: «موضعي» والفراش: البيت قال البغدادي في الخزانة ١ : ٣١٩ كذا نقله محمد بن حبيب في شرحه وهي لفظة قبيحة.

(٤) إشارة إلى حروف التحضيض ألا، وهلا، ولولا ولوما.

* فصـــــل * وَحَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ كَثِيرٌ، وَهُو في ذَلكَ عَلَى نَوْعَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحْذَفَ لَفْظاً وَيُرَادَ مَعْنًى وَتَقْدِيراً.

وَالثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ بَعْدَ الحَذْفِ نَسْياً مَنْسِيًّا كَأَنَّ فِعْلَهُ مِنْ جِنْسِ الأفْعَالِ غَيْرِ المُتَعَدِّيَةِ، كَمَا يُنْسَى الفَاعِلُ عِنْدَ بِنَاءِ الفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ.

فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾.

وقوله تَعَالَى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾.

لأَنَّهُ لَابُدَّ لِهَذَا الْمَوْصُولِ مَنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ مِثْلُ مَا تَرَى في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾.

وَقُرِىءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾. وَمَا عَمِلَتْ.

قوله: «وَحَذْفُ المفعول به كثير».

يحذف المفعول به إما:

للقصد إلى مجرد الاختصار، لنيابةِ قَرائِنِ الأحوال عن ذكره نحو قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[1].

إذ لا شبهة في أنّ المراد «لمن يشاء رزقَه، وَيَقْدِرُ الرِّزقَ»، لأن (مَنْ) موصول صلته: (يشاءُ)، ولابد للصلة من ذكر يعود منها إلى الموصول. وكذا تقول في تقدير: (رَحِمَه) في (مَنْ رَحِمَ)[2]، لأنَّ (رحم) صلة (لِمَنْ).

---

(١) سورة الرعد آية ٢٦.

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى: «مَنْ رَحِمَ» من الآية ٤٣ من سورة هود وهي:

وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: فُلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ.
وَمِنْهُ قَوْلُهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾.
وَقَوْلُ ذِي الرمَّةِ:

وإنْ تَعْتَذِرِ بِالمَحْلِ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

* فصل * وَمِنْ حَذْفِ المَفْعُول بِهِ حَذْفُ المُنَادَى، يُقَالُ: يَا بُؤْسُ لِزَيْدٍ بِمَعْنَى: يَا قَوْمِ بُؤْسٌ لِزَيْدٍ. وَمِنْ أَبْيَاتِ الكِتَاب:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامُ كُلُّهُمُ
والصَّالِحُونَ عَلى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وإما للقصد إلى التعميم مع الاختصار وهذا من أنواع سحر الكلام إذ فيه وصول باللفظ النَّزر إلى المعاني الجَمَّة نحو قول البلغاء: «فلانٌ يُعطي، ويمنع، وَيصِلُ وَيقْطَع، ويَبْني، وَيهْدِمُ، ويُغْني وَيُعَدِمُ»، فلو ذهبت إلى أنهم يعنون يعطي شيئاً دون شيء من المفعولين (المحذوفين)[1]، ليعطي، كديت[2]، وأذهبت حَلاوة الكلام وطلاوته، وقد لعمرى أصابوا المَحَزَّ وَطبَّقُوا المَفْصِلَ[3]، حيث أفتوا ـ فيمن قال إن لبست أو أكلت أو شربت فعبده حر، وقال: عنيت شيئا دون شيء ـ بالرد.

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ وكذلك آية ١١٩ من سورة هود أيضا وهي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾.

(١) ما بين المعكفين ساقط من ب.
(٢) كديت: تعبت.
(٣) هذا مثل يضرب في بلاغة القول وإصابة المعنى ـ قال الجاحظ في البيان والتبيين ١: ١٠٧: ويقولون في إصابة عين المعنى بالكلام الموجز: «فلان يَفُلُّ المَحَزَّ أوْ يُصِيبُ المَفْصِلَ» وأخذوا ذلك من صِفة الجزّارِ الحَاذِقِ فجعلوه مثلاً للمُصِيبِ المُوجِزِ.

. . . .

وإمـا للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهاباً في نحو: فلان يعطي إلى، أن يوجد منه هذا الفعل، وهذا للمبالغة لأنه ذهب في يعطي، إلى أن معناه يوجد منه الإعطاء، ولابد لهذا الفعل من مَحَلٍّ يتحقق ذلك فيه ، والمحالُّ غير محصورة، والقصد إلى فرد من أفرادها في التعيين ترجيح لأحد المتساويات فتشمل الكل لتعذر (تعيّن)[1] فرد منها، والدليل على تنزيل المتعدي فيما نحن فيه منزلة اللازم قوله عز وجل: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾[2].

ألا تراه عدَّى بفي «كما يُعـدّى اللازم بالجارّ في نحو : («ذهبتُ بزيد»)[3] ومعناه: و«اجْعَل الصلاح في ذريتي» وكذا قوله:

١٢٨ - « .... يَجْرَحْ في عَرَاقِيبها نَصْلي»[4]

فـ(يَجْرَحْ) متعدٍّ، وقد عُدِّيَ بفي، والضمير في تَعْتَذِرْ: للناقة والباء في «بالمحل» باء الأداة لا للظرف، والمراد (بذي ضروعها): اللبن، يريد: يجعلُ الجرحَ في عراقِيبها سَيْفي.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٣) في ب : «ذهب بزيد».

(٤) هذا عجز بيت: من الطويل وقائله ذو الرُّمة ـ انظر ديوانه ١ : ١٥٦ والخزانة ٢ : ١٢٨ والبيت بتمامه:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْل مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ... عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عرَاقِيبِهَا نَصْلِي

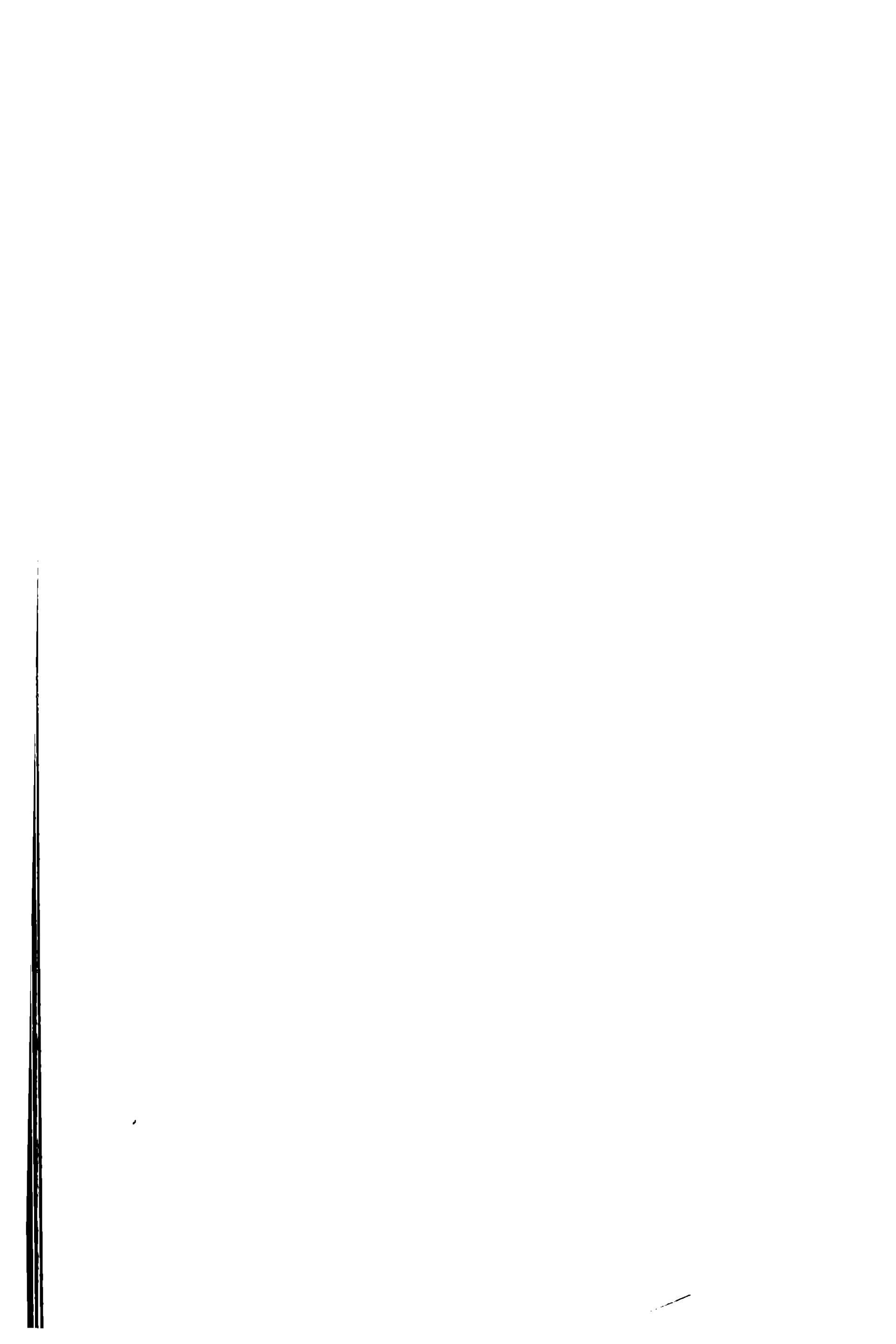
وهذا البيت ترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة لذي الرمة عدتها سبعة وثلاثون بيتا قالها في مدح عبد العزيز بن مروان ومطلعها:

خَلِيلَـيَّ عُـوجًا عَوْجَةً ناقَتَيْكُمَا ... عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ القَرِينَةِ والحَبْـــلِ

ديوانه ١ : ١٣٨ ـ ١٥٩ .

ومعنى البيت كما ورد عن الطيبي شارح ديوان ذي الرمة : إن اعتذرت هذه النوق للضيف بقلّة اللبن بسبب القحط، أعقرها لتكون هي عوض اللبن. والعراقيب: جمع عرقوب، وهو في رجل الدابة بمنزلة الركبة في يدها. والنصل: حديدة السيف، والمحل: الجدب.

وموضع الشاهد فيه: حذف مفعول (يجرح) لتضمنه معنى يؤثر بالجرح.



المفعـول فيـه *

هُوَ ظَرْفا الزَّمَانِ وَالمَكَانِ، وَكِلاَهُمَا مُنْقَسِمٌ إلى مُبْهَمٍ وَمُؤَقَّتٍ وَمُسْتَعْمَلٍ اسْماً وَظَرْفاً. وَمُسْتَعْمَلٍ ظَرْفاً لاَ غَيْرُ.

«المفعول فيه»

قوله: «هو ظرفا الزمان».

(الظروف عندهم اسم زمان أو مكان منصوب على معنى «في»)[1] سُمِّي بذلك، لأنه محل للأفعال تشبيهاً بالأواني التي تحل فيها الأشياء.

وسماه الكوفيون محلا لحلول الأفعال فيه، إذ (لا مشاحة)[2] في الاصطلاح، وإنما لم يذكر حدَّه لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه، كأنه قال: المفعول فيه: هو الذي فعل فيه الفعل.

قوله: «وكلاهما ينقسم إلى مبهم ومؤقت».

هذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت، والذي يقع من المكان ظرفا هو المبهم لاغير، فلا يستقيم تقسيمه إلى مبهم ومؤقت، والتوقيت في الأصل: تحديد الوقت ثم عمَّ في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت، فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم: «والمبهم عنده غير المحدود». ويرد على هذا القول الفرسخ، وهو ظرف محدود بقياس مخصوص، وهو ينتصب انتصاب الظروف بلا خلاف فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه، لأنه مكاني لا زماني.

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

(٢) لا مشاحة: لا خلاف.

فَالمُبْهَمُ نَحْوُ الحِينِ وَالوَقْتِ وَالجِهَاتِ السِّتِّ.
والمُؤقَّتُ نَحْوُ اليَوْمِ واللَّيلَةِ والسُّوقِ والدَّارِ، وَالمُسْتَعْمَلُ اسْماً وَظَرْفاً مَا جَازَ أنْ تَعْتَقِبَ عَلَيْهِ العَوَامِلُ. وَالمُسْتَعْملُ ظَرْفاً لاغير مالزم النصب.

وقال بعضهم: المؤقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه، والمبهم: ماله اسم باعتبار ماليس داخلا في مسماه، ولا يرد الفرسخ على هذا القول، لأن القصر ونحوه له اسم من جهة مادخل في مسماه من البناء والسقف وغيره. والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسماه، (بل خارج عن مسماه)[1].

قوله: «فالمبهم نحو الحين....».

(الحين): تقع على القليل والكثير من الزمان، ألا ترى إلى قوله:

١٢٩ - تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا تُطَلِّقُهُ حِيناً وَحِيناً تُراجِعُ[2]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل و ع.

(٢) قائلة النابغة الذبياني - انظر ديوانه ص ٣٤ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة دار المعارف، وهذا البيت ترتيبه الثالث عشر من قصيدة للنابغة عدتها ثلاثة وثلاثون بيتاً من الطويل قالها في مدح النعمان والاعتذار إليه وفيها هجا مرة بن ربيعة بن قريع ومطلعها:

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فَالفَوَارِعُ فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلاعُ الدَّوَافِعُ

ديوانه ص ٣٤ - ٣٩.

ورواية البيت في الديوان: تُطَلِّقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُرَاجِعُ. وعليه فلا ذكر للحين، وأما على رواية صاحب الإقليد فموضع الشاهد فيه قوله (حينا) على ما بينه الجندي في المتن، والبيت من شواهد أبي على الفارسي. انظر المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني ١: ٦٣٣.

(فـأراد)[1] بالحين القدر الذي يكون بين تحرك الوجع وسكونه وهو قليل والبيت في (صفة الملدوغ)[2]، وقبله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[3]

وتناذرها الراقون: أنذر بعضهم بعضا أن لا يقربوا هذه الحَيَّة لأنها لا تجيب الرُّقي، وقيل: الحين يقع على ستة أشهر، وقيل أربعين سنة، والحين والوقت من الزمان. والجهات الست من المكان.

قوله: «ما جاز أن تعتقب عليه العوامل...».

نحو: «يومُ الجمعة مباركٌ» بالرفع. و«قضيتُ يومَ الجمعة» بالنصب (على أنه مفعول به)[4]، (و«خرجت في يومِ الجمعة «بالجر. و«خرجت يومَ الجمعة» بالنصب على أنه مفعولٌ فيه)[5].

---

(١) في ب: «فإنه أراد».

(٢) في ب: «في وصف الملدوغ».

(٣) جاء في شرح ديوانه ص ٣٣: ساوَرَتْني: واثبتني. والضئيلة: حَيَّةٌ دقيقة قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمُها واشتد سُمُّها، والرُّقش: التي فيها نقط سوادٍ وبياض، وقوله: ناقع: ثابت، يقال نقع نقوعا إذا ثبت وهذا البيت من شواهد سيبويه ٢: ٨٩ وقد أورده شاهدا على رفع (نَاقِعٌ) على أنها خبر (السم) على الغاء الجار والمجرور.

(٤) في ب: «على أنه مفعول فيه» والمثبت من الأصل و ع لأنه المقصود من المثال.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب.

قوله: «ما لزم النصب . . . . .».

أي النصب على معنى (في) نحو: سرنا ذات مرة بالنصب على الظرفية أبدا، ووجه (لزوم)[1] النصب أنه كثير في استعمالهم، ولم يجيء إلا منصوباً على الظرفية.

فلو كان مما يقع غير ظرف، لوقع في كلامهم غير ظرف، ومعنى «ذاتَ مرةٍ :) (مرةً). وذات مرةٍ: من إضافة المسمى إلى الاسم، فكأنك قلت: «سرنا صاحبةَ (هذا)[2] اللفظ الذي هو مرة» كقوله:

١٣٠ - «إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ [3]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) هذا صدر بيت للكميت بن زيد الأسدي وعجزه:

نَوَازِعُ مِنْ قَلْبي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ

والبيت على بحر الطويل من قصيدته البائية والتي قالها في مدح الهاشميين ومطلعها:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مني وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وقد أورد البغدادي هذا المطلع مع جملة أبيات من القصيدة بلغت ثلاثة وعشرين بيتا - في الخزانة ٣: ٣١٣ - ٣١٤ وقد قال البغدادي في تفسير البيت الشاهد: وقول الكميت: (ذوي آل النبي) هو منادى حذف منه حرف النداء، أي يا أصحاب هذا الاسم. وفيه من التفخيم ما ليس في قولك يا آل النبي، لأنه قد جعلهم أصحاب هذا الاسم، ومن كان صاحب هذا الاسم فهو ممدوح. و(تَطَلَّعَتْ): أي تشوفت، وبه يتعلق قوله إليكم وقدمه للحصر، أي أنا مشتاق إليكم لا إلى غيركم. و(نوازع): جمع نازعة، من نزعت النفس إلى الشيء أي اشتاقت إليه، ومثله نَازَعت نزوعا ونِزاعا بالكسر. وهذا كقولهم: جُنَّ جنونه. و(الظمَاء): العِطاش. وألبب: جمع لُبّ بضم، وهو العقل وهو شاذ والقياس ألبٌّ بالإدغام وهو معطوف

نَحْوُ قَوْلِكَ : سِرْنَا ذَاتَ مَرَّةٍ وَبُكْرَةَ، وَسَحَرَ، وَسُحَيْراً ، وَضُحَى، وَعِشَاءً، وَعَشِيَّةَ، وَعَتَمَةَ وَمَسَاءَ.

أي : إليكم أصحاب هذه اللفظة، فأصحاب المسمون، وآل النبي : (هم)[1] الاسم، (فكذا)[2]«ذاتَ» مسمى (مرةً)[3]، و«مرةً» اسم.

وقوله : «ذوي آل النبي» بمعنى : آل النبي. (فكذا قولك)[4]: «سرنا ذاتَ مرةٍ بمعنى (مرة).

وبكراً بالتنوين * ولا يكون إلا ظرفا. و«سَحَرَ»، و«عَشِيَّةَ» و«عَتَمَةَ» غيرُ منونة لعدم انصرافها.

الأول للتعريف والعدل. والباقيات للتعريف والتأنيث.

و«سُحَيْراً «بالتنوين، إذ بالتصغير زالت صيغة العدل في «سَحَرَ». ونظيرهما: «عُمَرُ وعُمَيرٌ»، فـ(عُمَرُ) لا ينصرف للسببين، و(عُمَيرٌ) ينصرف لزوال أحدهما وهو العدل. فكذا هنا، ولا يجوز استعمال «سُحَيراً» اسما نحو: «سرت في سحير»، إذا أريد به تصغير «سحر» المعرفة، لأنَّ التصغير يوجب العدول به عن سنن العدل لا عن سنن الظرفية، فإذا نكرت هذه الأسماء فلك أن تستعملها أسماء نحو: «سرنا في سحرٍ» بالجر

على نوازع.

وموضع الشاهد: (ذوي آل النبي) قال البغدادي في الخزانة ٣ : ٣٠٧ على أن إضافة (ذوي آل النبي) من إضافة المسمى إلى الاسم ، أي يا أصحاب هذا الاسم. وللبغدادي في هذا الشاهد حديث طويل ذكره عن النحاة فارجع إليه.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب : فكذلك.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) في ب: (وكذا قولنا) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ : ٦٣٥ فمنه استمد بيت الكميت والتعليق عليه.

إذا أردْتَ سَحَـراً بِعَيْنِـهِ، وَضُحَى يَوْمِكَ، وَعَشِيَّتَهُ وَعِشاءَهُ، وَعَتَمَةَ لَيْلَتِكَ وَمَساءَهَا.

وَمِثْلُهُ: عِنْدَ وَسِوَى وَسَوَاءَ..

والتنـوين و«خرجت في ضحىً وفي عَشَيَّةٍ وفي عَتَمَةٍ» ونحوها، أي: في سَحَرٍ من الأسحار وضَحْوَةٍ من الضَّحوات، وعَشِيَّةٍ من العَشِيَّاتِ، وعَتَمةٍ من العَتَماتِ بالجر والتنوين فيهن. وتقول: هذا سَحَرٌ طيِّبٌ، وعَتَمَةٌ باردة، وكذا أخواتها.

و«عِنـدَ» و«سِوىً» و«سَواءَ» من الظروف اللازمة. تقول: «جلست عندكَ»، ولا تقول «في عندك»، ولا «هذا عندُك»، كما تقول: «من خَلْفِكَ» و«هذا خَلفُكَ» قال:

١٣١ - فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ   مَـوْلَى المَخَـافَةِ خَلْفُهَـا وأمامُهَا[1]

أما قولهم: هذا من عندِ فلان، فقد قيل: إن ذاك لكثرة تصرف «مِنْ» ولا يدخله سائر حروف الجر[2].

ونظر بعضُهم إلى دخول «مِنْ» عليها، فنفى لزوم الظرفية عنها.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري وترتيبه الثامن والأربعون من معلقته وعدتها ثمانيةٌ وثمانون بيتا من الكامل ومطلعها:

عَفتِ الدِّيارُ مَحلُّها فَمقَامُها   بِمِنيً تَأبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَـامُهَا

ومـوضع البيت الشاهد في ديوانه ص ٣١١ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٢٢. الفرج: موضع المخافة وهو ما بين قوائم الدواب. وفي هذا البيت يصف لبيد بقرة وحشية سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو في الجبل، وهي كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الأولى بالخوف سواء في ذلك الطريق الذي أمامها والطريق الذي خلفها. وموضع الشاهد فيه قوله: «أمامُها» بالرفع بدليل أن هذه القصيدة مضمومة الروى ورفعُها عطف على (خلفها) الذي هو بدل من(كلا) الذي هو مبتدأ. وهذا دليل على أن «أمام» من الظروف المتصرفة.

(٢) هذا قول أبي الحسين الفارسي شيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني. وقد وردت العبارة بنصها في المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني ١: ٦٥٢.

. . . .

وكذا «سِوى» بالكسر والقصر، و«سَواء» بالفتح والمد يلزمان الظرفية تقول: «مررت برجل سِواءك» أي «برجل مكانك»، ويكونان منصوبين على الظرفية. والمعنى «مررت برجل قام مقامك ونزل مكانك»، ولا يقال «هذا لِسواك»، ولا «هو على سواك» وعلى هذا حكم الممدود[1]، فأما قول الأعشى[2].

١٣٢ - تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي   وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا[3]

فمثله يجيء في الشعر للضرورة بأن جعل «سَواء» بمعنى «غير»، وهو على مذهب بعضهم، فسواء عنده بمعنى «غير» فيعرب كغير ومذهب سيبويه[4]: أنه منصوب أبداً على الظرفية والبيت عنده محمول على الشذوذ.

وهما في الأصل من صفات الأمكنة. يقال: مكان سوى «من الاستواء»، ثم أجريا مجرى المكان، فحجة سيبويه: أن العرب تجرى الظروف المقدرة مجرى الظروف الحقيقية، فيقولون: «جلس فلان مكانك» و«أنت عندي مكان فلان»، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة، فينصبونه نصب الظروف الحقيقية فيلزم أن ينتصب» سِواك

(١) الممدود: هو سواءك.

(٢) انظر ديوان الأعشى الكبير ص ١٢٥ وسيبويه ١: ٣٢، ٤٠٨ والخزانة ٣: ٤٣٥ والإنصاف ٢٩٥.

(٣) البيت وردت روايته في الديوان على النحو التالي:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي   وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وهذا البيت ترتيبه الخامس عشر من قصيدة للأعشى على بحر الطويل قالها في مدح هوذة ابن علي الحنفي وعدتها اثنان وثلاثون بيتا ومطلعها:

أتشفيكَ «تَيّا» أمْ تُركتَ بدائِكا   وكانَتْ قَتُولا للرِّجَالِ كذلِكا

ومعنى تَجانف: تنحرف وموضع الشاهد فيه • (لسوائكا) حيث وضع (سواء) موضع (غير) وأدخل اللام عليها.

وسوى مسألة خلافية - انظر الإنصاف ٢٩٤ فما بعدها.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ١: ٤٠٧.

وَمِمَّــا يُخْتَــارُ فِيهِ أنْ يَلْزَمَ الظَّرْفِيَّةِ صِفَةُ الأحْيَانِ. تَقُولُ: سِيرَ عَليهِ طَوِيلاً، وكَثِيراً، وَقَلِيلاً وَقَدِيماً وَحَدِيثاً.

و«سَوَاءَك» في «مررت برجل سَوَاءَكَ» ، و«برجل سواك»، لأنهم يعنون بذلك منزلة في الذهن مقدرة وحجة من يقول إنها بمعنى غير هي:

النقل والمعنى.

فالمعنى: (قولهم: «مررت برجل سواك»، مثل قولهم: «مررت برجل غيرك»)[1].

والنقل قوله:

١٣٣ - «وَلَــمْ يَبْقَ سِــوى العُدْوَا نِ دِنَّاهُــمْ كَمَــا دَانُوا»[2]

فالجواب عن الأول ما ذكرنا أنه بمنزلة: «رجل مكانك».

أما البيت: فالجواب عنه: أنه صفة لموصوف محذوف. فكأنّ تقديره «ولم يبق شيء سوى العدوان «أي» مكان العدوان»، أي شيء يقوم مقامه، وهذا الباب مبني على السماع دون القياس. فكل اسم جوزوا أن يكون ظرفا واسما، جوزناه وإلا كان الأمر كما روي عنهم.

أما لزوم الظرف، فإنه أمر لا علة له، فالواضع قد يضع بشرط كـ « اللطم» اسم للضرب بشرط أن يكون بجمع الكف، والوضع أمر مفروغ منه، ليس لنا فيه نزاع، وإنما علينا الاتباع لا الابتداع.

قوله: «صفة الأحيان . . . ».

لأن الصفات في هذه المواضع أقيمت مقام الموصوف بعد حذفه وليست بأزمنة ولا

---

(١) في ب: «قولهم برجل سواك مثل قولهم برجل عندك».

(٢) البيت للفند الزماني من قصيدة له على بحر الهزج قالها في حرب البسوس ومطلعها:

صَفَحْنَــا عَنْ بَني ذُهْــلٍ وقُلنا القَومُ إخْـــوان

والبيت الشاهد في الحماسة ١ : ٣٥ بشرح المرزوقي والخزانة ٣ : ٤٣١ وموضع الشاهد فيه قوله (سوى) حيث استعملها بمعنى غير.

أمكنة، والأصل: زمانا طويلا، وزمانا كثيراً إلى آخره، (والدليل على ظرفية هذا)[1]: النصب، فإذا ذهب هو ذهبت هي، فلذا حوفظ عليه، وصين عن التغيير لئلا تنمحي آثار الظرفية.

(وفي بعض النسخ بعد قوله: «وحينا» فحكم مبهم الزمان ومؤقته ومبهم المكان واحد وهو إطلاق النصب على الظرف، وأما حكم مؤقت المكان فكحكم ما ليس بظرف رأسا.

ونحو: كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثَّعلَبُ شاذ، وهو مما زاده المصنف على الأصل، كذا قاله بعض من يوثق به، فلا علينا أن نشغل بِفسْرِهِ.

قوله: «فحكم مبهم الزمان . . . »

إنَّ ظروف الزمان شاكلت المصادر من حيث دلالة صيغ الأفعال عليها، ألا ترى أنك إذا قلت (ضَرَبَ) يدل على (ضَرْبٍ) وعلى زمان ماض، (ويضربُ) يدل على (ضَرْبٍ) وعلى زمان حاضر فتعدت الأفعال إلى جميع أنواع ظروف الزمان مبهمها ومحدودها، ومعرفتها ونكرتها، نحو،: (سرت حينا) و(يوما)، و(الحين) و(يوم الجمعة) كما تعدت إلى هذه الأنواع المصادر نحو: (ضربت ضربا)، وضربته الضرب الذي تعلم، ولا دلالة لصيغ الأفعال على المكان، فنصب منه ماشاكل ظروف الزمان، وما شاكلها هو المبهم لا المحدود، ووجه المشاكلة أن الزمان لا يستقر على حالة واحدة، بل يتحول الزمان المستقبل حاضرا، والحاضر ماضيا، كما لا يستقر نحو الأمام والخلف على حاله، بل يتحول الأمام خلفا والخلف أماما واليمين شمالا، والشمال يمينا.

أما المكان المحدود كالدار فإنه يستقر على حاله، إذ الدار لا تتحول مسجداً والمسجد حماما تحول المكان المبهم كالأمام، فلما زالت المشاكلة حينا لم يلتحق بظروف

(١) في ب: «والدال على الظرفية هذا» والمثبت من الأصل و ع لأنه أكثر استقامة في اللفظ والمعنى مع السياق.

* فصـــــل * وَقَدْ يُجْعَلُ المَصْدَرُ حِيناً لِسَعَةِ الكَلام فَيُقَالُ: كَانَ ذَلِـكَ مَقْـدَمَ الحَاجِّ، وَخُفُوقَ النَّجْم، وَخِلاَفَةَ فُلاَنٍ، وَصَلاَةَ العَصْرِ. وَمِنْهُ: سِير عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ، وَانْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورَيْنِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾.

الزمان فلا يتعدى إليه الفعل، فهذا معنى قوله فكحكم ما ليس بظرف.

وقوله: ونحو:

١٣٤ - «.. كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ»[1].

الطريق: موضع مخصوص، وكان القياس أن يقول: كما عسل في الطريق. أوله:

«لدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَـا...»

يقال: عَسَلَ الرُّمحُ: إذا اهتزَّ، وعسل الذئب إذا عدا إلى)[2].

قوله: «وقد يجعل المصدر حينا»

لأن المصادر تقع في الأحيان، فناسب أن تجعل لسعة الكلام حينا والمعنى في أمثلته[3]:

---

(١) البيت من الكامل نسبه سيبويه في موضعين من الكتاب لساعدة بن جوئية ١: ٣٥و ٢١٤ وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٣: ٨٣
وانـظر ديوان الهذليين ص ١١٢٠. واللَّدْنُ: الليِّنُ الناعم. وفي رواية له (لَذٌّ) في ديوان الهذليين، والبيت في وصف رمح. وموضع الشاهد فيه قوله: «كما عَسَلَ الطريقَ» على أن حذف حرف الجر من (الطريق) شاذ والأصل: كما عسل في الطريق الثعلبُ. وروايته في ديوان الهذليين:
لَذٌّ بهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُهُ. وهـذا البيت ترتيبه الحـادي والستون من قصيدة لساعد بن جؤبة عدتها ثلاثة وستون بيتاً

(٢) ما بين القـوسين ابتداءً من قوله وفي بعض النسخ إلى قوله (وعسل الذئب إذا عدا إلى) تفردت به نسخة ن.

(٣) الضمير في أمثلته عائد على الزمخشري والأمثلة: ما ساقه الزمخشري من تمثيل للمصادر الدالة على الحين والزمن.

* فصـــل * وَقَدْ يُذْهَبُ بالظَّرْفِ عَنْ أنْ يُقَدَّرَ فِيهِ مَعْنَى «في» اتِّسَاعاً فَيَجْرِي لِذلِكَ مَجْرَى المفْعُول بِهِ، فَيُقَالُ: الذي سِرْتُه يَوْمُ الجُمُعَةِ.

«زمن قدوم الحـاج، ووقت خفـوق النجم، ووقت خلافـة فلان، ووقت صلاة العصر». والصلاة مصدر، يقال: صلى يصلي صلاة. والترويحة: مصدر روحه أذهبه رواحا، وهو ما بعد الزوال إلى آخر اليوم أي مقدار ترويحتين، ويجوز أن يراد بالترويحتين ترويحتا الصـلاة، ومقـدار نحر جزورين ووقت إدبار النجوم[1]: أي غروبها، أي فسبِّحْه في أول الليل (وفي آخره)[2].

قوله: «وقد يُذْهَبُ بالظَّرْفِ......».

أيْ يتسـع في الـظرف فلا يقدر فيه حرف الجر الذي هو «في» فيقال: «سرت يومَ الجمعة»، وينزّل ذلك منزلة «زيدا» في: (ضربتُ زيداً) في عرائه عن معنى (في) ويظهر هذا بالإخبار بالذي كمثاله.

(فقـولـه)[3]: «الـذي سرتـه يوم الجمعة، بمنزلة: «الذي ضربته زيد»، فكما جرد «الذي» القائم مقام «زيد» في: الذي ضربته زيد»، وامتنعتَ لذلك عن أن تقول: «الذي ضربت فيه زيد»، كذلك جرِّد (الذي) القائم مقام «يوم الجمعة» في المثال الآخر عن معنى (في)، ولذا لم يقل: «الذي سرت فيه يوم الجمعة»، حتى لو قلت: «سرت يومَ الجمعة»، وقدرت فيه معنى (في)، وأوردت الإخبار عنه بالذي فعليك أن تقول: «الذي سرت فيه يوم الجمعة»، ولا تقول «سرته»، كما أنك إذا قلت: «جلست»[4] في المسجـد»، ثم أخـبرت عنـه (بـالـذي) قلت: «الذي جلست فيه

---

(١) إشارة إلى آية ٤٩ من سورة الطُّور.

(٢) في ب: «وآخـره».

(٣) في ب: «فقولك» والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب لعود ضمير الغيبة عليه وعلى مثاله.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

وقال :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً   قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

وَيُضَافُ إليه كَقَوْلِكَ: يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أهْلَ الدَّارِ.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وَلَوْلاَ الاتِّسَاعُ لَقُلْتُ: سِرْتُ فِيهِ وَشَهِدْنَا فِيهِ.

المسجد»، ولم تقل جلسته. هذا هو الفرق بين الظرف المتسع فيه وبين غيره.

أما الفرق بينهما من حيث المعنى، فغير ثابت فقولك: » سرت يوم الجمعة وأنت تريد «في يوم الجمعة»، و«سرت يوم الجمعة»، ولا تقدِّرُ فيه معنى (في) سواء. أي الفعل يتعدى إلى الظرف المتسع فيه في اللفظ لا في المعنى، والمعنى على ما كان عليه قبل التعدي. ألا ترى إلى قوله:

١٣٥ - «وَيَوْمٍ شَهِدْنَـــاهُ . . . . [1]

فـ(شهد) متعدّ إلى ضمير اليوم من حيث اللفظ. والمعنى: شهدنا فيه، لأنه متعد

---

(١) نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٧٨ إلى رجل من بني عامر وكذلك ابن يعيش ٢ : ٤٦ وذكره المبرد في المقتضب ٣ : ١٠٥ من غير عزو لأحد.

والبيت بتمامه وهو من الطويل:

ويوماً شَهِدناهُ سُليماً وَعَامِراً   قليلٍ سوى الطَّعنِ النِّهَالِ نَـوَافِلُهْ

وموضع الشاهد فيه قوله: «شهدناه» فلم يقل شهدنا فيه، قال ابن يعيش ٢ : ٤٦ : «فالشاهد فيه أنه لم يظهر (في) حين أضمره، لأنه جعله مفعولا به مجازا، ولو جعله ظرفا على أصله لقال: شهدنا فيه، وسُليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان، والنوافل هنا الغنائم، يقول: لم نغنم إلا النفوس بما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم وأصل النهل أول الشرب، والثاني أنك إذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك قولهم: «يا سارقَ الليلةِ أهـلَ الدار» أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول يا ضاربَ زيدٍ فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السعة) انتهى.

إلى مفعول واحد، وقد أخذ مفعوله. ألا ترى إلى انتصاب «سُليما» بذلك، ومما يشهد لكون الظرف متسعا فيه الإضافة كمثاله: فالأصل: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار»، على أن «الليلةَ» منصوبة نصب «زيدا» في «ياضارباً زيداً» ثم أضيف فقيل: «ياسارقَ الليلةِ»، كما تقول: «ياضاربَ زيدٍ».

(فالليلة) في: «ياسارقَ الليلةِ»، عارية عن معنى «في» عراءَ (زيد) عن معناها في: «ياضاربَ زيدٍ» بدليل أنك لو قدرت (في) فانجرار «الليلة» إما «بفي» أو «بالإضافة»، والانجرار (بفي) ممتنع، إذ التنوين محذوف والحذف للإضافة لا لتقدير (في)، لأن حذف التنوين عند ظهورها ممتنع نحو: «يا سارقٍ في الليلة». فكذا عند تقديرها. والانجرار بالإضافة أيضا ممتنع لامتناع نحو: «ياسارقَ في الليلة». (ولامتناع نحو: «غلامٌ لِزَيدٍ»)[1] بالفصل بين المضاف والمضاف إليه.

والوجه الثاني: أنَّ (في) إن عملت في «الليلة» على تقدير: الانجرار بالإضافة يلزم عمل عاملين في اسم واحد (في حالة)[2] واحدة وذلك ظاهر البطلان، وإن بطل عملها يلزم ثبوت مالا ثبوت له في الكلام وهو بطلان عمل حروف الجر. ألا ترى أنها تعمل وإن كانت مزيدة كقولك: «بحسبك درهم»، و«ما جاءَني من أحد» وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾[3] فعلم أن الحق في: «يا سارقَ الليلةِ» كون الظرف متسعاً فيه منجذبا إلى (حُكمه)[4] نحو: «زيد وعمرو»، «وما بعد الحق إلا الضَّلال»[5].

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[6] بهذه المنزلة، لأنه مصدر أضيف إلى الظرفين

---

(١) في ب: (ونحو غلام لزيد).

(٢) في الأصل: (في عامل) والمثبت من ب وع وهو الصواب لأنه المقتضي للمعنى.

(٣) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) مقتبس من قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ آية ٣٢ من سورة يونس.

(٦) سورة سبأ آية ٣٣.

* فصـــــل * وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَوْلِكَ: في جَوَابِ مَنْ يَقُولُ لَكَ: مَتَى سِرْتَ؟ يَوْمَ الجُمُعَـةِ، وَفي المَثَـلِ: أَسَـائِرَ اليومِ وَقَدْ زَالَ الظُّهُرُ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ زَمَانُهُ: حِينئِذٍ الآنَ. أي كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ واسْمَعِ الآن.

وِيُضْمَرُ عَامِلُهُ عَلَيَ شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ كَمَا صُنِعَ فِي المَفْعُولِ بِهِ، تَقُولُ: اليـومَ سِرْتَ فيه؟. وَأيومَ الجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ عَبْدُ اللهِ. مُقَدِّراً: أسِرْتَ اليَوْمَ؟ وَأَيَنْطَلِقُ عَبْدُ اللهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ؟

المتسع فيهما. الأصل: «بل مكر الليلَ والنهارَ» (بالنصب فيهما)[1] على طريقة نصب «زيد» في: (ضربت زيداً)، ثُمَّ ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بالإضافة. وهنا وجه وجيه ليس في نحو: «ياسارق الليلة» وهو أن يجعل «الليل والنهار» كأنهما يمكران على السعة نحو: «نهارك صائم» حتى كأنه قيل: «مَكرَ ليلُكُم ونهارُكم»، فيكون «مكرُ الليل» إضافةً للمصدر إلى الفاعل، وفي (الوجه)[2] الأول إلى المفعول.

فإن قلت: «ما السر في سلوكهم وتيرة الاتساع في الظروف؟».

قلت: «هو تحقيق المشاكلة بينها وبين المفعول به، لأنها فضلتان في الكلام».

قوله: «وفي المثل . . . . .».

التقدير: أتسير سائر اليوم[3]، أي باقي اليوم، والظُّهُر بضم الهاء لاغير، لأنَّ الأمثال لا تقبل التغيير. وهذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طُلْبَته، وتبين له اليأسُ منها، أي أتطمع فيها بَعْدَ وقد تبين لك اليأس، قيل: أصله[4]: أنَّ قوما أُغِيرَ عليهم فاستصرخوا

---

(١) في ب: بنصبهما.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ : ٤٧ ونصه هناك: «أسائرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهْرُ».

(٤) انظر القصة في مجمع الأمثال ٢ : ٤٧٠.

* المفعول معــه *

وَهُوَ المَنْصُوبُ بَعْدَ الوَاوِ الكَائِنَةِ بِمَعْنَى «مَعَ» وإِنَّمَا يُنْصَبُ إذا تَضَمَّنَ الكَلاَمُ فِعْلاً كَقَوْلِكَ: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ؟

وَمَا زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ. . .

بني عمهم فأبـطأوا حتى أسروا، وذُهِبَ بهم. ثم جاءوا يسـألون عنهم فقال لهم المسؤول: «أسائرَ اليوم وقد زالَ الظُّهر».

قوله: «أي كان ذاك».

كان تامة كما في قولهم: «ضربي زيداً إذا كان قائماً» وهو العامل في الظرف الأول، «واسمع» في الظرف الثاني. إذا لابد لكل ظرف من عامل.

قوله: «سرت فيه: هذا دليل على أن «في» مقدرة في اليوم إذ لم يقل «سرته»، وكذا قوله: «ينطلق فيه» دليل على تقديرها في «أيومَ الجمعة».

قوله: «المفعول معه»[1].

هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع). إنما قال هو المنصوب. فكم من أسماء معها واو بمعنى (مع) وليس ذلك مفعولا معه، كقولهم: «كل رجل وضيعتُهُ». فقال هو المنصوب، ليتميز المفعول معه بذلك عن مثله، وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنه ليس لهذه الـواو (عمـل) لأنها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل . ألا ترى أن الأصل في قولك: «جاء زيد وعمرو»، «جاء زيد جاء عمرو»، والعامل في عمرو: «جاء» ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العمل في نحو قولهم: «ما صنعتَ وأباك؟»، لئلا يعدلوا بها عن منهجها الأصلي، والدليل على ما ذكرنا أنها غير عارية عن معنى العطف بدليل أن قولك: «استوى» يقتضي فاعلين، ولا تحقق لهما في قولهم: «استـوى الماءُ والخشبةُ» (إلا بأن تلمح الأصل في

(١) العنوان المثبت من ع وحاشية ب .

وَمِنْ أبْيَاتِ الكِتَابِ :

فَكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

«الواو» وهو جانب العطف)[1]، وقولك: «استوى الماءُ والخشبةَ» (بالنصب)[2] «واستوى الماءُ والخشبةُ» بالرفع واحد. غير أنهم جعلوا «الواو» بمعنى مع ونصبوا ما بعدها من الاسم بتسليط الفعل عليه بتوسطها، وإعانتها له على النصب كالهمزة في: «أذهبت زيدا» في أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل إلى العمل، ليدلوك بذلك على اجتماع الفعلين في وقت واحد. فإنك إذا قلت: «جاء البرد والطيالسةُ» بالرفع ، لم يكن في اللفظ (دلالة)[3] على أنهما تصاحبا في المجيء، وإذا نصب «الطيالسة» علم تصاحبهما في ذلك، ولا يستبعد أن يكون الاسم فاعلا في المعنى مفعولا في اللفظ، كالفعل في باب المفاعلة، فهو فاعل ومفعول في قولك: «ضاربَ زيدٌ عمراً». والحكمة في العدول عن طريقة العطف: القصد إلى المقارنة، وهذا الغرض لا يَحصُل في العطف، لأن «الواو» تحتمل المقارنة، وتحتمل غيرها من تأخير ما قدَّم وتقديم ما أخَّر، ثم إن الاعتماد على الأول، ويدخل الثاني على سبيل التبعية، فإذا قلت: «جاءَ البردُ والطيالسةَ» «فالبرد» هو المقصود في الحقيقة، وهو الأصل و«الطيالسة» تَبَعُهُ كالشيء يجلبه الشيء ويستصحبه، وهذا هو الفارق أيضا بين هذه «الواو» (والواو العاطفة)[4]، إذ الاسم الأول في باب العطف ليس بأولى بالفعل من الثاني، ألا ترى أنك تقدم في العطف أيهما شئت، ولا تقدم «الطيالسة» على «البرد»، لأنه يخرج بك إلى أن تجعل «البرد» قد جاء بمجيء «الطيالسة» وذلك بمكان من الإحالة، لأن «البرد» يأتي بها ويدعو إلى لبسها، لا أنها آتية به داعية إليه هذا ما ذهبنا إليه.

(١) في ب : إلا بأن تلمح في الواو جانب العطف.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «دليل». والمثبت من الأصل وع .

(٤) في ب : (وبين الواو العاطفة).

وَمِنْهُ قَوْلُه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾.
أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَـاهُ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَالَكَ وَزَيْداً؟، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْراً؟، لأَنَّ المَعْنَى: مَا تَصْنَعُ، وَمَا تُلَابِس، وَكَذَلِكَ حَسْبُكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ، وَقَطْكَ وكَفَيْكَ مِثْلُهُ لأَنَّها بِمَعْنَى كَفَاكَ...

قوله:

١٣٦ - «(كُونُـوا)[١] .... »[٢]

نصب «بني أبيكم» على أنه مفعول معه، والناصب له «كونوا»، ولم يرفعه للعطف على الواو في «كونوا» يقول: «اقربوا من بني أبيكم، وعاضدوهم، وليكن مكانُكم من مكانهم كمكان الكليتين من الطحال». أي في فرط القرب والاتصال. والمكان: مصدر بمعنى الكون، أي كونوا أنتم كونا مثل كون الكليتين، ويجوز أن يكون ظرفا. أي كونوا أنتم مع بني أبيكم مثل مكان الكُليتين من الطحال لفرط المواصلة والاتصال.

وهذا البيت مخروم[٣].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) البيت من المتقارب ذكره سيبويه في الكتاب ١ : ٢٩٨ من غير عزو وكذلك فعل ثعلب في مجالسه ١ : ١٠٣ وابن الأنباري في الإنصاف ٧٥ والبيت بتمامه:

وَكُونوا أَنْتُـمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَـانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَـالِ

والشاهد فيه: (بني) حيث نصبها بالفعل الذي قبلها والمقترن بالواو المقوية له النائبة عن (مع)• وروايته في مجالس ثعلب (وكونوا) من غير خَرْمٍ وكذلك في سيبويه (فكونوا).

(٣) الخَرْمُ: هو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع في أول البيت ويقع في تفعيلة مفاعلتن من الوافر لتصبح فاعلتن وتفعيلة فعولن أول الطويل والمتقارب لتصبح عولن ومفاعيلن أول الهزج والمضارع (فاعيلن). وحدث الخَرْم في البيت بحذف الواو.
من (وكونوا) أو الفاء من (فكونوا أنتم وبني ......).

قَالَ:

فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجَالِ

قوله تعالى: «﴿فَأَجْمِعُوٓاْ...﴾»[1].

الواو في: «وشركاءكم»[2] بمعنى (مَعَ)، أيْ: فليكن الإجماع منكم ومن شركائكم متصاحبين، وليس فيها إلى العطف سبيل[3]، لأن (الإجماع)[4] يكون في المعاني دون الأعيان، يقال أجمع الأمر وأزمعه: نواه وعزم عليه، قال:

١٣٧ - هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ[5]

وقيل: («وشركاءكم»)[6] منصوب بفعل مضمر تقديره - والله أعلم - «واجمعوا شركاءكم بالأمر» من (جَمَعَ) الثلاثي المجرد، لا من «أجمع» بالهمزة. والدال على هذا المضمر: قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾.

لأن جمع الأعيان بمنزلة إجماع المعاني. وهذا كقوله:

(١-٢) سورة يونس آية ٧١.

(٣) ما ذكره الجندي من انتفاء وجه العطف في الواو ليس على إطلاقه، لما ذكره الزمخشري في كشافه ٢: ٢٤٥ عن الحسن أنه قرأ: «وشركاؤكم» بالرفع عطفا على الضمير المتصل وجاز من غير تأكيد، بالمنفصل لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام، كما تقول: اضرب زيداً وعمر. وقد ذكر العكبري وجها آخر للنصب وذلك بجعل الواو، عاطفة (شركاءكم) على (أمركم).
والتقدير: وأمرَ شركائكم، فأقام المضاف إليه مقام المضاف. التبيان في إعراب القرآن ١: ٦٨١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) هذا عجز بيت من الرجز في المغني شاهد ٦٣٤ وقد ورد في الكشاف ٢: ٢٤٥ حين احتج به الزمخشري على أن أجمع الأمر وأزمعه بمعنى نواه وعزم عليه وقد تابعه صاحب الإقليد على ذلك مستدلا بعجز البيت وأما البيت بتمامه كما ورد في اللسان مادة (جمع).

ياليتَ شِعْري والمُـنَى لاَ تَنْفَـعُ هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً، وأمْرِي مُجْمَعُ

(٦) في ب: (شرَكاءكم).

وقَالَ :

إذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانشقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

* فصـــــل * وَلَيْسَ لَكَ أنْ تَجُرَّهُ حَمْلاً عَلَى الْمَكْنِي.

١٠٣م - عَلَفْتُها تِبْنًا وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[١]

أيْ وسقيتها ماءً بارِداً.

قوله :

١٣٨ - « فَمَا لَكَ .... »[٢]

التَّلَدُّدُ: هو التلفُّتُ يَمِينًا وشِمَالاً، يقال: تركته يتردد ويتلدد أي يتلفت.

تمـــامــه : « .... وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ »

قولـــه :

١٣٩ - « فَحَسْبُـــكَ »[٣]

أوَّلُهُ

إذا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا

الهَيْجَاء: الحرب. وانشقت العصا: أي تفرقت الجماعة.

---

(١) ورد في الرسالة ص ٤٢٤.

(٢) هذا بعض بيت من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٣٠٧ إلى مسكين الدارمي وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٥٠ والبيت بتمامه:

فَمَالَكَ والتَّـلَدُّدَ حَـوْلَ نَجْـدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالـرِّجَالِ

والمعنى : مالك تقيم مترددا بنجد مع جدبها وتترك تهامة التي امتلأت بالناس لخصبها. والشاهد فيه نصب (التلدّد) بإضمار فعل تقديره ما تصنع وتلابس التلدد.

(٣) البيت بتمامه:

إذا كَانَت الهَيْجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَـا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مَهنَّـدُ

وهو من الطويل ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٥١ من غير عزو ـ قال ابن يعيش في موضع شاهده: «فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفي الضحّاك.

فَإذا جِئْتَ بالظَّاهِرِ كَانَ الجَرُّ الاخْتِيارَ كَقَوْلِكَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللهِ وَأَخِيهِ يَشْتُمُه، وَمَا شَأْنُ قَيْسٍ وَالبُرِّ تَسْرِقُهُ، وَالنَّصْبُ جائِزٌ.

* فصـــــل * وَأَمَّا في قَوْلِكَ : مَاأَنْتَ وَعَبْدُ اللهِ؟ وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ فَالرَّفْعُ، قَالَ :

يَازِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ　　　مَا أَنْتَ وَيْبَ أبِيكَ وَالفَخْرُ

قوله : «وليس لك . . . . . .».

أى لا يجوز العطف على كاف المخاطب، لأنه ضمير مجرور، والضمير المجرور مع ما قبله بمنزلة شيء واحد، فصار بمنزلة بعض الكلمة. والعطف على بعضها ممتنع بخلاف ماإذا كان المضاف إليه مظهرا، لأنه لا يصير جزءاً من المضاف لأن الضمير المتصل كاسمه متصل بما قبله، فلذا لم يمتنع العطف على المضاف إليه إذا كان مظهرا، ولم يجز العطف على الشأن في المسألة الأولى، لأنه خلاف المعنى، إذ المعنى على هذا «ما شأنك ونفس زيد». وسؤال السائل عن شأنيهما على نحو «ما شأنك وشأن زيد»، لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

قوله : «كان الجرُّ الاختِيارَ . . . .»

لأنَّ الناصب هو الفعل، ومعنى الفعل غير بالغ درجة الفعل، ألا ترى أنهم لا ينصبون المفعول به بمعنى الفعل، لا يقال: «مازيدا؟» على تقدير: «نفيت زيدا»، فلما كان كذا اخترنا جهة العطف إذ فيه سلوك طريق التناسب برفع الاختلاف بين إعراب الاسم السابق على الواو، (والاسم الذي دخلت هي عليه)[1]، مع أن «الواو» قائمة مقام العامل الأول، لو جعلت عاطفة، ولم يبطل اعتبار جانب معنى الفعل من كل وجه، بل جوزنا به النصب

---

(١) في ب : «والاسم الذي دخلت عليه هي».

وقالَ:

وكُنْتَ هُنَاكَ أنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ ... فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالفِخَارُ

إلا عِنْدَ نَاسٍ من العَرَبِ يَنْصِبُونَهُ عَلَى تَأْوِيلِ: مَا كُنْتَ أنْتَ وَعَبْدَ اللهِ؟ وكَيْفَ تَكُونُ أنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ قَالَ سِيبَوَيهِ: لأنَّ كُنْت وَتَكُونُ تقَعَانِ هـهُنَا كَثِيراً (وَهُوَ قَلِيلٌ).

و (تسرقه): صحَّ بتاء التأنيث، لأنَّه أراد بقيس قبيلَة[1].

قوله: «فالرفع».

أي فالرفع لازم إذ لا قوة لمعنى الفعل هنا، وإن كان الاستفهام يستدعي الفعل، لأن المعنى: «أي شيء أنت وعبد الله؟» و(أنت): مرفوع وعبد الله معطوفٌ عليه.

قوله:

١٤٠ - « مَا أنْتَ وَيْـبَ»[2]

أولـه:

«يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ ... .»

---

(١) هذا نسبة إلى مثال الزمخشري في المفصل وهو:
«وما شأن قيس والبر تسرقه».

(٢) هذا بعض بيت من الكامل المضمر المخَبَّل السعدي قاله في هجاء ابن عمه الزبرقان بن بدر، انظر سيبويه ١: ٢٩٩ وابن يعيش ٢: ٥١، والخزانة ٦: ٩١ - ٩٥. والبيت بتمامه:

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بنِـي خَلَـفٍ ... مَا أنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالفَخْـرُ

وهناك رواية (وَيْلِ أبيك) بكسر اللام وفتحها، أشار إليها البغدادي في الخزانة ٦: ٩٢، وقد قال في معرض تفسيره للبيت: (ويبَ أبيك) معناه: ألزمك الله هلاك أبيك، أي فقدته، وهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وزبرقان، هو الصحابي الزبرقان بن بدر، وبنو خلف: رهط الزبرقان بن بدر. وخلف: جده الأعلى. وموضع الشاهد فيه قوله: (والفخرُ) إذا عطفه على أنت مع ما فيه من معنى (مع) وامتناع النصب، إذ ليس قبله فعل ينفذ إليه فينصبه.

و(ويب): بمعنى ويل، وقيل: إنهم قالـوا: «ويب» لقبـح استعمال الويل عندهم فغيّروه. رُفع «الفَخْرُ» لأنه يُحَقِّر المخاطب دون الفخر، وإذا حُقِّر أحدهما دون الآخر لم يتحقق معنى المقارنة، ومدار المفعول معه على معنى المقارنة.

وأول البيت الثاني:

١٤١ - «وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ ....»[1]

والمعنى: إنَّ المكارم التي كانت تفخر بها قيس كانت مجتمعةً فيك، فلما فقدوك لم يكن لهم طريق إلى الفخر بإنسان منهم، لأنه لم يكن لواحد منهم خَصْلَةٌ من الخصال التي حويتها، والفرق بين هذا القبيل وبين: «مالك وزيدا؟» أن ما هو بمعنى الفعل وهو اللام، قد تقدم الكاف هنالك، وهنا لم يتقدم على «أنت» ما هو بمعنى الفعل.

قوله: «لأنَّ (كنت)و(تكون) ......،»[2].

معناه : أنهم يستعملون مرة مع «كنت وتكون»، وأخرى بدونهما، فإذا لم يستعملوا مع

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٠٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ٥٢ ولم ينسباه لقائل معين وعجزه:

.... فَمَـا القَيْسِيُّ بَعْـدَكَ وَالفِخَـارُ

قال ابن يعيش في شرحه ١ : ٥٢ : (الشاهد فيه رفع الفِخار بالعطف على القيسيّ)،يرثي رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمد فخرها فلم يبق بعدك فخر، والمعنى الذي تراه في المتن نقله الجندي من شرح أبيات الكتاب ١ : ٢٨٧ نصا وحرفا . وقد حكى سيبويه جواز النصب بقلة في هذا الشاهد ومثال (كيف أنت وقصعةً من ثريد).

(٢) احتج الزمخشري بقول سيبويه في الكتاب ١ : ٣٠٣ : (وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيداً، ومـا أنت وزيداً. وهـو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على «ما وكيف»، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً، لأن (كنت وتكون) يقعان ها هنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث.

وَقَالَ:

فَـمَا أنَـا وَالسَّيرَ فـي مَتْلَفٍ يُبَـرِّحُ بِالذَّكَـرِ الضَّـابِطِ

وَهَذا البَابُ قِيَاسٌ عِنْدَ بَعْضِهِم، وَعِنْدَ آخَرِينَ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ . . . .

«كنت» و«تكـون» فكأنهم استعملوا معهما. والعرب إذا كَثُرَ عندهم مصاحبة شيء لشيءٍ أضمروه للإيجاز وجعلوه دليلا عليه[1] من ذلك قولهم: «مازيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالجر، لأنهم كانوا يقولون: «مازيدٌ بقائمٍ في أكثر الكلام، حملوا (المعطوف)[2] على ذلك فجرّوا به. وعليه قوله[3]:

١٤٢ ـ بَدَا لِي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِياً[4]

مجرور بالعطف على محل (الجار والمجرور)[5] بإضمار الباء لكثرة مصاحبتها فكأنه قال: «لست بمدرك ما مضى (ولا سابق)»[6].

---

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في نسخة ب: «وهكذا ينبغي». (٢) في ب: «العطف».

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه ص ٢٨٧ وسيبويه ١: ١٦٥، ٣٠٦/ ٢: ١٥٥/ ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠/ ٤٠ ١٦٠ ومغنى اللبيب ص ٩٦، ٢٨٨، ٤٦٠، ٤٧٦، ٤٧٨، ٥٥١، ٦٧٨.

(٤) البيت من الطويل وترتيبه التاسع من قصيدة لزهير عدتها سبعة وعشرون بيتاً ومطلعها:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِـن الأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَـا

وروايته في الديوان: (ولا سابقي شيءٌ) كما أشار محقق الديوان إلى رواية (ولا سابق) في النسخة المرموز إليها بالرمز د من نسخ الديوان

انظر ديوان زهير ص ٢٨٧ حاشية ١ كما أشار أبو العباس ثعلب شارح ديوان زهير إلى رواية: (ولا فائتي. وتفسيره: فما قدر لي أن يأتيني يأتيني وأنه لا يفوتني. وموضع الشاهد فيه قوله: (ولا سابق) قال ابن يعيش ٢: ٥٢ (لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها، فخفض بالعطف على تقدير وجودها، وإن لم تكن موجودة، وإذا جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه فإضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه، والرفع أجود لأنه لا إضمار فيه.

(٥) في ب: (مدرك). (٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

ويروى بالرفع على تقدير : ولا أنا سابق.

وبالنصب بالعطف على (مدرك) المنصوب.

وانتصاب «القصعة» مع إضمار «كان» لتحقق معنى المقارنة لأن التقدير: «كيف تكون أنت وكيف تكون قصعة؟» والكون عبارة عن الوجود، فيكونان متصاحبين في الوجود على سبيل الملابسة.

قوله : «وهو قليل»[1].

أي النصب هنا قليل.

قوله[2]:

١٤٣ - (فَمَا أَنَا)[3] . . . .

تمامه يبرّحُ بالذِّكَرِ الضَّابِطِ[4]

المَتْلَفُ : موضع تلف.

يُبَرِّحُ بالبعير الذَّكر: أي يحمله على ما يكره من السير، ويشقُّ عليه يقال: لقى منه بَرَحاً بارحا، إذا لقي شدةً.

والضابط : الشديد السير . نَصَبَ «السير».

بتقدير : ما أكون أنا والسَّيرَ.

(١) هذه العبارة ليست موجودة في المفصل بشرح النعساني وإنما هي في المفصل الذي شرحه ابن يعيش ٢ : ٥١.

(٢) هو أسامة بن الحارث الهذليّ خال أمية بن أبي عائذ الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين ٢ : ١٩٥ وسيبويه ١ : ٣٠٣ والشعر والشعراء ٦٤٩. (٣) في نسخة ب : «وما أنا».

(٤) البيت من المتقارب وهو بتمامه:

فَمَا أَنَا وَالسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُعَبِّر بِالذَّكَرِ الضَّابِـطِ

والمتلف : القفر يتلف فيه من سلكه، وبرح به أجهد، والذكر الجمل، والضابط: القوي.

يقول: ما أنا وذا أي لست أبالي السير في مهلكةٍ.

وموضع الشاهد فيه نصب «السير» على تقدير «ما كنت» لاشتمال الكلام على معناه.

* المفعول له *

هُوَ عِلَّةُ الإِقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ جوَابُ «لِمَهْ؟»، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فَعَلْتُ كَذَا مَخَافَةَ الشَّرِّ، وادِّخَارَ فُلَانٍ، وَضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً لَهُ، وَقَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً..

(المفعـول لـــه)[1]

قوله: «وهو عِلَّةُ الإقدام........»

المفعول له: هو المعنى الذي يقع الفعل من أجله. أي هو المقصود من الفعل المعلل، إذ هو ثمرته وفائدته، ولولاه لما أقدم عليه، كما أن الحال تبيين الهيئة. فإذا قلت: «فعلت كذا» فكأن قائلا قال لك: «لم فعلته؟» فقلت: «مخافة الشر»، أي «فعلت ذلك لمخافة الشر»، كما أنك إذا قلت: «ضربت زيداً (قائما)[2]. كان قولك (قائما) بيانا لهيئتك في الضرب، حتى كأن (قائلا)[3] قال لك: «كيف ضربت»؟ أي على أي صفة؟ فقلت: «ضربت قائما»، ولفظة العلة تقع على ما هو نتيجة لفعل يقصدها الفـاعـل، كالتأديب في «ضربته تأديباً»، ويقع على مالا يصح أن يكون غرضا له يقصده، كفعلت كذا مخالفة الشر، لأن «المخافة» ليست بغرض للفاعل يقصده وكذا «قعدت عن الحرب جبنا»، لأن «الجبن» لا يكون غرضا لعاقل، فإن قلت: «قد ظهر بما ذكـرت أن التأديب سببُ الضرب ونحن نعلم أن الضرب (سبب التأديب)[4]، فكيف يكون الشيءُ سببا لشيءٍ (هو)[5] سبب لذلك الشيء؟ قلت: التأديب باعتبار

(١) العنوان من ع وحاشية ب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب ومن الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.

(٣) ما بين القوسين جاء مكانه في نسخة الأصل (قائما) وليس بصواب وإنما هو سهو من الناسخ والمثبت من ب وع.

(٤) في ب: سبب للتأديب.

(٥) في ب: (وهو) والمثبت من الأصل وع.

وَفَعَلْتُ ذَلِكَ أَجْلَ كَذَا
وَفي التَّنْزِيلِ : «حَذَرَ المَوْتَ»

معلوميته. وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسببا له فالوجه الذي جعله سببا غير الوجه الذي جعله مسببا. والتناقض فيما إذا كان سببا لشيء واحد من وجه واحد. ونـظيره: «سافر تصحَّ»، فالمسافرة سبب للصِّحة، ومعقولية الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة.

وقوله: «وادِّخارَ فلان . . . . . .».

(نظير قول)[1]حاتم الطائي :

١٤٤ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[2]

العوراء: الكلمة القبيحة.

يقول: إذا بلغني كلمة قبيحة قالها فيَّ رجل كريم غفرت له ما فعل، ولم أكافِئْهُ عليها، واحتملت لأجـل كرمـه، وأبقيت على صداقتـه وادخرته ليوم أحتاج إليه فيه، لأنَّ الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على فعله ، ومنعه كرمه أن يعود إلى مثله.

«وأعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ»: لا أكَافِئُه على ما صنع ، لأنه ليس بكفـءٍ لي.

قوله: «أجْلَ كَذَا . . .»

فالأجْـل: مصدر، يقال «أجَلْتُ أجْلا»[3]، أي كسبت كسبا، والمعنى (فعلت ذاك

---

(١) في ب : (نظير ما في قول حاتم).

(٢) البيت من الطويل في ديوان حاتم ص٨١ وسيبويه ١ : ٣٦٨، ٣ : ١٢٦ والخزانة ٣ : ١٢٢ وابن يعيش ٢ : ٥٤. وروايته في الديوان على النحو التالي :

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادِّخاره وأصفَحُ عن شتم اللئيم تكرمـا

وأغفر : أستر، وادخاره: من أجل الإبقاء عليه، وموضع الشاهد فيه نصب«إدخاره» و«تكرما» على أنه مفعول لأجله، فأتى بالمعرفة من المفعول لأجله وبالنكرة منه في بيت واحد.

(٣) انظر اللسان (أجل).

* فصــــل * وَفيهِ ثَلاَثُ شَرَائِطَ:
ـ أنْ يَكُونَ مَصْدَراً.
ـ وَفِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ.
ـ وَمُقَارِناً لَهُ في الوُجُودِ.

لكسب كذا)، فإذا قلت: كتبت هذا الكتاب أجلك فالمعنى: لأجْلك. أي لكسبي إياه لك.

قوله: «وفيه ثلاث شرائط...»[1].

الأصل في المفعول له أن يكون باللام نحو: (ضِربته للتأديب)، واللام للتعليل، ثم حذفوا اللام ونصبوا لمشابهته المصدر من حيث إن المفعول له شيء يشتمل عليه الفعل المعلل بدليل صحة قولك: (تأديبُه ضَرْبُهُ) (وضربي تأديبي)، (وإني إذا ضربته فقد أدبتـه). كما أن المصـدر شيء يشتمل عليه فعله، يوجد بوجوده، ولن يشتمل على المفعول له الفعل المعلل إلا بعد وجود ما ذكره من الشرائط، ولو فقدتْ واحدة، عادت «اللام» لانتفاء مشابهته المصدر بعدم الاشتمال،

فإنَّ غيرَ المصدر ليس من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه، وكذا لا يدخل تحت (فعل الفاعل المعلل فعلُ غيره)[2].

والفعل الكائن أمس لا يدخل تحت الفعلِ الكائنِ اليوم.

فأما إذا وجدت هذه الشرائط واشتمل عليه[3] الفعل المعلل وصار يوجد بوجوده، فإنـه يشبـه المصـدر الـذي يكون من نفس الفعل، ويوجد بوجوده نحو: «ضربته

---

(١) ذكر بعضهم شرطا رابعا وهو أن يكون المصدر الذي هو مفعول له من غير لفظ الفعل.
(٢) في ب: «فاعل الفعل المعلل فعل غيره» والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب.
(٣) الضمير في عليه عائد على (المصدر) أي اشتمل على مصدر وهو من شروط المفعول له.

فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْهَا فَاللاَّمُ كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ وَاللَّبَنِ ، وَلإِكْرَامِكَ الزائِرَ ، وَخَرَجْتَ اليَومَ لِمُخَاصَمتَكَ زَيْداً أَمْسِ .

* فصــــل * وَيكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَقَدْ جَمَعَهُمَاالعَجَّاجُ في قَوْلِهِ :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

ضربةً» ، (فكما)[1] نصبت (ضربةً) «بضربت» لأن أجناس المصدر داخلة في ضمن الفعل ، كذلك تنصب (تأديبا) في (ضربته تأديبا) .

قوله : «وخرجتَ اليوم لمخاصمتك . . . » .

بتاء الخطاب لابتاء المتكلم ، فإن قلت : «ما تقول في قعدت عن الحرب جبنا؟» قلت : القعود عنها جبن ، فيكون قولك : «قعدت عن الحرب» مشتملا على الجبن ، وكذا : «جئتك مخافة الشر» ، لأن فعله (المجيء) يتضمن المخافة ، فإذا قعد عنها فقد جَبُنَ ، وإذا جاء فقد خاف . كما أنك إذا ضربْت فقد أدّبت .

قوله : «معرفة ونكرة . . . » .

كما يكون المصدر معرفة ونكرة وهو بتلك الشرائط الثلاث قد أُلحق بالمصدر .

قوله[2] :

١٤٥ - يَـرْكَــــبُ . . . .

العاقِرُ: الرملةُ التي لاتُنبت ، وحقيقتها : الرملة التي انقطع نباتها . واشتقاقها من

---

(١) في ب : «وكما» والمثبت من الأصل و ع .

(٢) قائله العجاج ـ انظر ديوانه ص ٢٣٠ وسيبويه ١ : ٣٦٩ ، والبيت من أرجوزة للعجاج عدتها أربعة وسبعون ومائة شطر من الرجز وأما ما استشهد به الزمخشري في المفصل وشرحه صاحب الإقليد هنا فهو على النحو التالي :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ .
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ .
والهَولَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ .

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ.

«عَقَرَهُ». والجُمْهُور: المتراكم، والزَّعَلُ: النشاط، والمحبور: المسرور. والهول: الخوف. والتهوُّلُ: أن يعظُم الشيء في عينك حتى يهولك أمره. والهُبُور: جمع هَبْر، وهو المكان المطمئن (من الأرض)[1] من هبرت اللحم قطعته: لأنَّ ما اطمأن من الأرض، كأنه اقتطع (منه)[2] البعض.

يصف ثوراً أفلت من الصائد: يقول: يركب هذه إلرمال (وَيَعْلَقُها)[3]، لمخافته من الرُّماة، ولنشاطه الذي هو كنشاط المسرور.

وقوله:

والهَولَ مِنْ تَهوُّلِ الهُبُورِ

أي يركب كل شيءٍ يخاف ركوبه من أجل خوفه من الرُّماة وإذا ركبه وهو آمن منهم هان عليه ما يلقى فيه من الشدة.

وفي (شرح أبيات الكتاب)[4]: «والهولَ»: عطف على (كلّ). كأنه قال: «يركب كلَّ عاقر، ويركب الهولَ». هذه ألفاظه، (وهذا التقرير يخرج الهول عن كونه مفعولا له لجعله «إياه» مفعولا به، ولو عطفته على «الزعل» يكون مفعولا له، فيستقيم.

ذكر المصنف إياه شاهدا للمفعول له المعرّف باللام والمعنى: يركب هذه الرمال

ومطلعها: جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِري عَذِيري.

وشرحها وارد في المتن - وموضع الشاهد فيما سبق من رجز: نصب (مخافة) (وزعل) (والهول) على أنه مفعول لأجله منه المعرفة ومنه النكرة وقد جمع بينهما الراجز في أرجوزته.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ع والمثبت من ب .

(٢) في الأصل و ب و ع «منها» والمثبت تصويب موجود على حاشية ب.

(٣) في ب : «ويعلوها».

(٤) انظر شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١ :٣٧.



* الحـــــال *

شَبَهُ الحَالِ بِالمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فَضْلَةٌ مِثْلُهُ، جَاءَتْ بَعْدَ مضِيِّ الجُمْلَةِ.

وَلَهَا بِالظَّرْفِ شَبَهٌ خَاصٌّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا.

لمخافته من الرماة ولنشاطه بإفلاته من الصائد، ولمخافته من تهول الأمكنة المطمئنة»[1].

قوله : «الحال . . . . . »

هي اللفظ الـدال على هيئة فاعل أو مفعول. فإن قلت: الصفة تدخل في الحد: (فعالم) في: («جاءني رجل عالم»)[2]، دال على هيئة فاعل. و(عالما) في: «لقيت رجلا عالما»، دال على هيئة مفعول، فبقي ما ذكرت من الحد غير مطرد.

قلت: المراد من حدود الألفاظ: أن يكون اللفظ دالا على ما ذكروا باعتبار الوضع، فتبـين أنِ الحـال هو اللفظ الـدال على هيئـة فاعـل أو مفعول باعتبار الوضع (في «ضربت»[3] زيدا قائما)، وما أوردت من الصفة ليس كذلك، لأن قولك «عالم» في «رجل عالم» لا يدل إلا على هيئةِ ذاتٍ، وإنما استفيد كونه فاعلا (مِنْ جاءَ)[4] لا من جهة قولك: «عالم» وهكذا تقول في «عالما» في «لقيت رجلا عالما»، ألا تراك تقول «هو رجل عالم»، فتجد دلالة قولك «عالم» على هيئةِ ذاتٍ مطلقا من غير تقييد بفاعلية أو مفعولية، وهي جواب «كيف»، لأن «كيف» سؤال عن الحال، فبالحري أن تكون جوابا له، ولها شَبَهٌ بالمفعول به بدليل أنك لا تقول: «ضربت زيدا في قائم» في: (ضربت زيداً قائـماً)، كما لا تقـول: «ضربت في زيد» في: «ضربت زيدا» وشبهُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب ابتداء من قوله : وهذا التقرير وانتهاء بقوله: المطمئنة.

(٢) في ب : «جاء رجل عالم».

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب وع والمثبت من الأصل.

(٤) في الأصل وع : (من جهة من جاء) والمثبت من ب .

وَمَجيئُهَا لِبَيَانِ هَيْئَةِ الفَاعِلِ أوْ المَفْعُولِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْدَا قَائِماً، تَجْعَلُهُ حَالاً مِنْ أيِّهمَا شِئْتَ.

وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا ضَرْبَةً عَلَى الجَمْعِ والتَّفْرِيقِ كَقَوْلِكَ: لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ، قَالَ عَنْتَرَةُ:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وَلَقِيتُهُ مُصْعِداً وَمُنْحَدِراً.

بالظرف من حيث إنها مفعول فيها فلما انجذبت بالشَّبَهَيْنِ إلى ما ذكرنا من الطرفين أخذت من حكم كل منهما شطرة، فلم تجرِ مجرى المفعول به، فعمل فيها معنى الفعل كما في قولك: «في الدار زيدٌ قائماً». أي استقر (أو ثبت)[1]، وإن لم يعمل معنى الفعل في المفعول به ولم يجر مجرى الظرف في أنْ لم يعمل معنى الفعل فيها، وهي مقدّمة، فامتنع نحو: «قائما في الدار» وإن لم يمتنع العمل في الظرف عند التقديم نحو: «كلَّ يومٍ لك بُرٌّ».

فقد خَرَجَتْ من حكم الظرف بامتناع (التقديم)[2]، ومن حكم المفعول به بعمل معنى الفعل فيها، فإذن لها منزلة بين المنزلتين، وإنما قَدَّم ذِكَر شَبَهِ الحال على حدّها وأقسامها، ولم يفعل مثل ذلك في غيرها، لأنها أول المشبهات فنبَّهَ على ابتدائِهِ بها بذكر الشَّبَهِ في أول الأمر.

قوله: «من أيِّهما شِئْتَ. . .»

إنْ جعلت (قائما) حالا من «التاء» فالمعنى: «ضربتُ زيداً وأنا قائمٌ» وإن جعلته حالا من «زيد» فالمعنى: «ضربتُ زيداً وهو قائم»:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) في ب: «التقدم».

. . . .

قوله :

١٤٦ - «مَتَى مَا . . . .»[1]

(تَرْجُفْ): تَضطرب وتتحرك. والرّانفةُ: ناحية الألية. وتستطارا: أراد: وتستطارن بالنون الخفيفة وقلب النون ألفا عند الوقف، وعن المصنف: ويجوز أن ينتصب بإضمار «أنْ» أيْ: وأنْ تستطارَ». (وأنْ تستطارَ) مرفوع المحل على تقدير: يكن منك رجفُ الروانف والاستطارةُ، ونظيره قول ميسون أمُّ يزيد بن معاوية:

١٤٧ - لَلُبْسِ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّعَيْني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

---

(١) البيت من الوافر لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ص ٢٣٤، وابن يعيش ٢: ٥٥ وهو من قصيدة له في هجاء عمارة بن زياد عدتها ثلاثة عشر بيتا ومطلعها:

أَحَوْلِـي تَنْفُضُ أَسْتُكَ مِـذْرَوَيْهـا لِتَقْتُلَني فَهَـا أنَا ذَا عُمَـارا

والبيت بتمامه:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرِدَيْن تَرْجُفْ رَوَانِفُ أليتيك وتُستَطَـارا

قال ابن يعيش في شرح البيت وبيان موضع الشاهد فيه: والشاهد فيه قوله: فردين وهو حال من الفاعل والمفعول، أي أنا فرد وأنت فرد، والروانف جمع رانفة، والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائما. وروايته في الأصل و ب (متما) والمثبت من ع..

(٢) البيت من الوافر لميسونَ بنتِ بَحْدَلٍ الكلبية ـ انظر سيبويه ٣: ٤٥، وخزانة الأدب ٨: ٥٠٣، ٥٧٤، وحماسة الشجري ١٦٧، قال البغدادي في الخزانة ٨: ٥٠٤ وقوله: «وَلُبْس عباءَة» في غالب كتب النحو «للبس» بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة. والعباءَة وكذا العباية: الجُبّةُ من الصوف ونحوها، وقيل كساءٌ مخطّط. وتقرَّ بفتح القاف من قولهم عين قريرة، أي باردة من البرد الذي هو النوم، وقيل من البرد الذي هو ضد الحرّ، أو من القرار وهو السكون لأن العين إذا قرّت سكنت عن الطموح إلى شيءٍ. والشفوف: جمع شِفّ بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق سمي بذلك لأنه يُسْتَشَفُّ ما وراءه، أي يُبصر. وموضع الشاهد فيه نصب «تقرَّ» بإضمار «أنْ» بعد الواو، وأن «تَقَرَّ» في تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو لُبْس.

* فصـــــل * وَالعَامِلُ فِيهَا إمّا فِعْلٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ أوْ مَعْنى فِعْلٍ كَقوْلِكَ: فِيهَا زَيْدٌ مُقِيماً، وَهَذا عَمْرو مُنْطَلِقاً، وَمَا شَأْنُكَ قَائِماً؟، وَمَـا لَكَ واقِفًا؟، وَفي التَّنْزِيل: ﴿ وَهَـٰذَا بَعۡلِى شَيۡخًا ﴾ ، وَ ﴿ فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴾.

ويحتمل أن تكون النونُ محذوفة والألف للإطلاق كما في قوله:

١٤٨ - يَارَاكِباً بَلِّغ إخْوَانَنَا   مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةَ أوْ وَائِلِ[(١)]

واستطير: بمعنى: استُخِفَّ.

أو الألف للتثنية، لأن المراد بالروانف، الرانفتان، وهذا مثل قول أبي الطيب:

١٤٩ - وَتَكَرَّمَتْ رُكَبَاتُها عَنْ مَبْرَكٍ   تَقعَانِ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكًا أذْفَرَا[(٢)]

ألا تراه قال: تقعان (فيه)[(٣)] والضميرُ للرُّكَبَاتِ.

قوله: «وَشَبَهُهُ من الصِّفَات . . .»

نحو: «مررتُ برجلٍ ماشٍ ضاحكاً».

قوله: «أو معنى فَعَلَ . . .» هذا على ضروب:

- حرف الجرِّ نحو: فيها زيدٌ مقيماً لاستدعائه الفعل.

---

(١) البيت من السريع ذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١١٢ من غير عزو وكذلك فعل الألوسي في الضرائر ١٠١، قال ابن عصفور: يريد بَلِّغَنْ على أن النون من بَلِّغَنْ لا يمكن أن يقال إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن. وانظر خزانة الأدب ١١: ٤٥١.

(٢) ديوان المتنبي ٢: ٢٧٦ تحقيق وشرح البرقوقي وترتيب البيت السادس والثلاثون من قصيدة للمتنبي عدتها سبعة وأربعون بيتاً من الكامل قالها في مدح أبي الفضل محمد بن العميد الكاتب وزير ركن الدولة والد عضد الدولة ومطلعها:

بادٍ هواكَ صبرتَ أمْ لم تَصْبُرا   وبكاك إنْ لم يجرِ دَمْعُك أوْجَـرا

والأذفر: الذكي الرائحة، والركبات: جمع ركبة، وإنما عنى اثنين بدليل قوله تقعان، يقول: تكرمت ناقتي عن أن تبرك إلا على المسك.

(٣) ساقط من ب.

ـ واسم الإشارة نحو: هذا عمرٌو منطلقا.

ـ والاستفهام نحو : مالك واقِفًا؟

وعن المصنف: «سئلت بمكة ـ حرسها الله ـ عن ناصب الحال[1] في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾[2].

فقلت: «ما في حرف التنبيه، أو في اسم الإشارة مِن معنى الفعل». فقيل لي: «أما استقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها[3] يجب أن يكون واحدا، وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذِكرته قبل (ذيها)[4](وفي ذيها معنى الابتداء)[5]. فقلت تحقيق الكلام فيه أنّ التقدير: (هذا بعلي)[6]. أنبِّهُ عليه شيخا أوْ أشير (إليه شيخا)[7]. فالضمير[8] هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترَى.

وقيل: يجوزُ الرفع في «شيخٍ» من خمسةِ أوجه:

ـ أحدها : أن يجعل بدلاً من (بعلي)، كأنك قلت: هذا بعلي شيخ.

ـ والثاني : أن يكون (بعلي) بدلا من «هذا» و«شيخ»: خبر المبتدأ.

ـ والثالث : أن يكون «بعلي» و«شيخ» خبرين عن «هذا» على نحو: «هذا حلو حامض» كما تقول: جامع الطعمين.

---

(١) انظر الكشاف ٢: ٢٨١ وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ١٤٢.

(٢) سورة هود آية ٧٢.

(٣) ذيها: المراد به: صاحبها.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٥) ما بين القوسين تفردت به نسخة الأصل.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) ما بين القوسين تفردت به نسخة ع.

(٨) الضمير: هو المجرور في عليه أو إليه مفعول به بواسطة حرف الجر أشير أو أنبه إليه نحو: زيد في مررت بزيد.

و «لَيْتَ» ولعل و«كأن» يَنْصِبْنَها أيضا لما فيهن مِنْ مَعنى الفِعل . .
فَالأوّلُ يَعْمَلُ فِيها مُتَقدِّماً ومُتَأخِراً . وَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا الثَّاني إلاَّ مُتَقدِّماً .

ـ الرابع : أن يكون («بعلي»)[1] عطف بيان عن «هذا» و«شيخ» خبر المبتدأ .
ـ الخامس : أن يكون خبر مبتدأ محذوف وهو: «هو» أى : هو شيخٌ[2].
وزيد : في (فيها زيدٌ مقيماً) فاعل معنوي لا لفظي ، وكذا الضمير في قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[3].
لأنَّ المَعْنَى ما يَصْنَعُونَ؟ فـ(معرضين : حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى .
والمشار إليه في : «هذا بعلي «شيخا» مفعول في المعنى ، فظهر أن الفاعل المعنوي ، والمفعول المعنوي في صحة تقييد فعل كلٍّ منهما بحالٍ كالفاعل لفظا ومعنى . والمفعول لفظا ومعنى : في صحة تقييد فعل كلٍّ منهما بحال .

قوله : «وليت» .
مثَّل أيضا في المعنوي بـ(«ليت» ، «ولعلّ» ، «وكأن» ، لأنها ليست بأفعال وإنما هي مشبَّهة بها ، فإذا قُيِّد منصوبُها أو مرفوعها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل ، وإنما نَصَبتْهَا لأن «ليت» بمعنى أتمنى و(لعلَّ) بمعنى : أترجَّى وَ(كَأنَّ) بمعنى : أشبِّهُ ، وهذه أفعال كما ترى ، والشاهد لإعمالها قوله :

١٥٠ ـ كَأنَّهُ خَارِجاً مِنْ بَيْنِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأدِ[4]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .
(٢) انظر هذه التخريجات في كتاب : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ : ٧٠٧ ـ ٧٠٨ .
(٣) سورة المدثر آية ٤٩ .
(٤) البيت من البسيط للنابغة الذبياني من قصيدته الدالية في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه ، والتي عدها بعضهم من المعلقات وأولها :
يَا دارَ مَيَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ ... أقوتْ وَطالَ عليهَا سَالِفُ الأمَدِ
والبيت الشاهد في ديوانه ص١٩ والخزانة ٣ : ١٨٥ ، والرواية في الديوان : «كأنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِه» ، والسَّفُّود بالسين المشددة فتحا وضما حديدة ذات شعب معقَّفة يشوى به

وَقَدْ مَنَعُوا في : مَرَرْتُ رَاكِباً بِزَيْدٍ، أَنْ يُجْعَلَ الرَّاكِبُ حَالاً مِنْ الْمَجْرُورِ.

قوله: «فالأول يعمل فيها متقدما ومتأخرا».

أي: الفعل وشبهه يعملان عند التقدم والتأخر للقوة.

ونظير العمل فيها عند التأخر قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1].

وقوله: «ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدِّما».

يريد بالثاني: معنى الفعل، امتنع تقديم الحال على معنى الفعل لوجهين: أحدهما: أن الفعل المحض يضعف عمله بالتأخّر، ألا تراهم لم يجوِّزوا في (ضربتُ زيداً) إلا النصب، وجوّزوا في (زيدٌ ضربت) الرفع على تقدير: (زيدٌ ضربته). قال:

١٥١ - فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[2]

أيْ: أصابوه، ولو قلت: أصابوا مالا لايَسِدُّ المعنى فتأمل.

اللحم. اللسان (سفد) والمفتأد: موضع الوقود. اللسان: (فأد) والشرب: واحد الشاربين.

والمعنى في وصف ثور يطعن كلبا من جنب صفحته فينفذ قرنه إلى الصفحة الأخرى كحال حديدة الشواء التي يشك بها اللحم.

وموضع الشاهد فيه نصب «خارجا» على أنه حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء، لأن المعنى يشبه خارجا.

(١) سورة القمر آية٦.

(٢) البيت من الوافر عزاه الأصمعي في حماسة الشجري للحارث بن كلدة في مخاطبة بني عمه فلم يجيبوه فقال هذا البيت وترتيبه الرابع من مقطوعة عدتها سبعة أبيات، انظر حماسة الشجري ص ٦٨. وفسره السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١: ٢٤٢ بقوله: (يريد ما أدري أغيرهم بُعْدٌ حتى تركوا مودتي ومحبتي وتعهدي؟. تناءٍ: أي بعدهم عنا ـ وطول المدة التي لم نجتمع فيها أم مال وقع في أيديهم وحصل لهم فشغلوا بالسرور به عني. ويروى أم مالا أصابوا، يعني أم أصابوا مالا، وتكون أم منقطعة. ورواية سيبويه أجود، وتكون أم على روايته متصلة بما قبلها، ويجوز أن تكون منقطعة. والشاهد فيه رفع (مال) وجعل (أصابوا) وصفا له، ولم يجز أن يعمل فيه أصابوا.

* فصـــــل * وَقَدْ يَقَعُ المَصْدَرُ حَالاً كَمَا تَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَراً فِي قَوْلِهِمُ : قُمْ قَائِماً. وَقَوْلِهِ:

* وَلاَ خَـارِجاً مِـنْ فِيَّ زُورُ كَـلاَمِ *

فلو لم يضعف الفعل بالتأخّر لما سلبوه العمل في المثال الثاني، كما لم يسلبوه في الأول، فلما ضعف عمله بالتأخّر كان معنى الفعل في غاية الضعف فيحرم العمل عند التأخّر.

والوجه الثاني: أنَّ الشيء إذا شُبِّه بالشيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل حال، ألا ترى أن مالا ينصرف شابه الفعل وأجري مجراه في منع الجرِّ مع التنوين، ولم يجر مجراه في منع الإضافة ولام التعريف، بل أضيف وعرِّف باللام، فكذا الحال لما شُبِّهت بالظرف جرت مجراه في عمل معنى الفعل فيها ولم تجر مجراه في عمل معنى الفعل فيها إلا متأخرا.

قوله: «وقد منعوا (مررت راكبا بزيد)[1]».

لأنَّ الحال متعلقة بالمجرور، وقد امتنع تقديم المجرور على الجار، فكذا ما هو متعلق به، إذ هو في جواز تقديم المتعلق بالمجرور مع امتناع ذلك في المجرور رفعٌ لرتبة الأدنى على رتبة الأعلى، وحطٌّ لرتبةِ الأعلى عن رتبة الأدنى فكلا الفسادين منتفٍ.

قوله: «وقد يقع».

بين الصفة والمصدر مناسبة من حيث إنها مشتقة منه، ولذا جاز قيام كل منهما مقام الآخر.

وقيل: قم قائما، أيْ قياما، (وقتلته صبرا) أي مصبورا هذا قول الأكثر. وذهب قوم إلى أن المصادر المستعملة بمعنى الحال، على (حذف المضاف)[2]. فإذا قلت جاء زيدٌ مشياً فمعناه: ماشياً، أوْ ذا مشي على اختلاف المذهبين.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع و ن.

(٢) في ب و: على معنى المضاف والمثبت من الأصل و ع.

ومذهب المصنف هو الأول، لأنه صرح بذلك في المتن بقوله: «أي مصبورا إلى الآخر».

وقد اختلفوا في هذه المصادر من وجه آخر أيضا:

فذهب الأكثرون إلى أنها سماعية، وهو مذهب سيبويه[1].

وذهب المبرد[2] ومن تابعه إلى أنها قياسية، لكن بشريطة أن يكون في الفعل دلالة عليها.

قوله:

١٥٢ - « وَلَا خَارِجــاً.................. ....»[3]

أَوَّلُهُ:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً.

وقبله:

أَلَــمْ تَـرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّـي وإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَــاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

الشعر للفرزدق، كان حلف لا يقول الشعر، وأقبل على قراءة القرآن، ثم رجع عن هذا.

الرِّتَاج: الباب، يريدُ باب الكعبة. والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. الشاهد في

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩و ٤: ٣١٢.

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ص ٢١٢ وسيبويه ١: ٣٤٦، والمقتضب ٤: ٣٠٢ ومغني اللبيب شاهد ٧٥٥ والبيت بتمامه:

أَلَــمْ تَـرَنى عَاهَــدتُ ربي وإِنَّنِي لَبَيْــنَ رَتَــاجٍ قَــائِمٌ وَمَقَـامِ

عَلَى قَسَمٍ لا أَشتُمُ الدَّهْـرَ مُسْلِمـاً وَلَا خَارِجاً مِنْ فِيَّ سُوءُ كَـلامِ

والبيت الشاهد يروى: (على حلفة) و (زور كلام).

والشاهد فيه «ولا خارجا» نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أي لا يخرج زور كلام خروجا.

وَذَلِكَ قَتَلْتُهُ صَبْراً، وَلَقِيتُهُ فَجاءَةً وَعَيَاناً، وَكِفاحاً، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكْضاً. وَعَدْواً وَمَشْياً، وَأَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعاً أَيْ: مَصْبُوراً، وَمُفَاجِئاً وَمُعَايِناً وَكَذَلِكَ البَوَاقِي..

البيت: أنه جعل (خارجاً) - وهو اسم الفاعل - في موضع «خروجا» الذي هو المصدر. (والفعل)[1] المعطوف على «لا أشتم» مضمر تقديره: (ولا يخرج). و(لا أشتم): جواب القسم وهو «عاهدت ربي» كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج من في كلام قبيح.

قيل: ويجوز أن يكون (لا أشتم) جوابا لقوله: (على حلفةٍ) والتقدير: ألم ترني عاهدت ربي على أني أحلف لا أشتم ولا يخرج من فيَّ كلام قبيح. والدليل على أن التقدير ولا يخرج خروجا، أن قوله: (ولا خارجا) معطوف على قوله: (لا أشتم) وهو الذي حلف عليه فلابد أن يكون جملة، فلما لزم أن يكون المعطوف عليه جملة لزم أن يكون المعطوف على ذلك (جملة أيضا)[2]، ولن يكون جملة إلا بتقدير: ولا يخرج، فلزم أن يقدّر: (ولا يخرج خروجاً) ثم وضع (خارجاً) موضع (خروجا)، هذا قول سيبويه[3].

وذهب بعض المتقدمين[4] من النحويين أن (لا أشتم) حال من عاهدت و(خارجاً): حال أخرى معطوفة على ذلك، فكأنه قال: عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم، وغير خارج من فيّ زورُ كلام، والتَّعويلُ على قول سيبويه، لأن غرض الفرزدق أن يبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور. وهذا يستقيم على قوله؛ لأن «لا أشتم» على قوله جواب القسم، و(لا يخرج) معطوف على ذلك، وعلى قول هؤلاء لا يظهر هذا الغرض. ألا ترى أنه لو قال: عاهدت ربي في هذا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) في ب: «أيضا جملة».

(٣) انظر قول سيبويه في الكتاب ١: ٣٤٦.

(٤) من هؤلاء المتقدمين عيسى بن عمر، انظر سيبويه ١: ٣٤٦ والمقتضب ٤: ٣١٣.

وَلَيْسَ عِنْـدَ سِيبَـويهِ بِقَياسٍ ، وَأَنْكَرَ: «أَتَانَا رَجْلَةً» و«سُرْعَةً» وأَجَازَ المُبَرِّدُ في كُلِّ مَا دَلَّ عَليهِ الفِعْلُ.

الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قائلاً زورا. ـ أني بعد ذلك لا أتركُ الشتم ولا أقول الزور ـ لاستقام. وكذا لو قال: عاهدتُ ربي وأنا في هذه الحال على الصلاة والصوم وغيرهما لاستقام أيضا. فَعُلِمَ أن القول قولُ سيبويه.

قوله: «ركضا .....».

أي راكضا، من ركَّض دابته: حرّك رجليه ليستحثَّها. جعلت هذه المصادر أحوالاً، لأنها جاءت بعـد الجمـل الفعلية، والمنصـوبَ بعد الجمل الفعلية أليق بالحال من المصدر، لأن الحال متعلقة بالفعل من حيث إنه مركب، والمصدر متعلق به من حيث إنه مفرد.

فإن قلت: فما تقول في ضربت زيداً ضربا؟ قلت: قضية القياس أن يكون ضربا فيما أوردت حالا، لكن كونه مصدرا لكونه من نفس فائدة الفعل والحال أبدا زيادة في الفائدة.

(وأخذت عنه سمعا): أي سامعا أو مسموعا.

قوله: «وأنكر ......».

الأصل في الحال أن تكون صفة فإذا جاء غيرها فإنما جاء مؤولا بالصفة إذ الصفة هي الحال، والحال هي الصفة.

وأنكر سيبويه[1]. (أَتَانَا رَجْلَةً وَسُرْعَةً) لأنه عنده مخصوص بالسماع ولم يسمع هذا. (لأنهما في الحقيقة ليسا بمصدرين، بل هما اسمان بمعنى المصدر والاسم يدل على ثبات المعنى، والحال تدل على تحول المعنى بدليل امتناع قولك: جاءني زيدٌ طويلاً، لأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت، والحال على الانتقال والتحول، فلا يجوز أتانا

---

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٧٠.

* فصـــل * وَالاسْمُ غَيْرُ الصِّفَةِ. والمَصْدَرُ بمنْزلَتِهِمَا فِي هَذَا البَابِ، تَقُولُ: هَذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنهُ رُطَباً، وَجَاءَ البُرُّ قَفيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ، وكلمته فَاهُ إلى فِيّ وَبَايَعْتُهُ يَداً بِيَدٍ، وَبِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَماً، وَبيَّنْتُ لَهُ حِسَابَه بَاباً بَاباً.

رَجْلةً، وإن جاز أتيته ركضا، لأن الركض مصدر وهو دال على التحوّل[1].

قوله: «وأجازه المبرد في كل مادل عليه الفعل».

ومعنى دلالة الفعل عليه: أن يكون في المعنى من تقسيمات الفعل. كالمشي والركض والعدو بالنسبة إلى المجيء، فيجيزُ جاء زيدٌ مشيا، وركوبا ونحوهما لأنهما ليسا في المعنى من أقسام المجيء، ولا يجيز جاء زيد أكلا وشربا وما أشبههما، لأنهما ليسا في المعنى من أقسام المجيء.

وقوله: «أتانا»: علم يدل على كل نوع من أنواعه، والرجلة والسرعة: نوعان منه، فلذا جاز أن ينتصبا على الحال عند المبرد[2].

قوله: «والاسم غيرُ الصفة......».

الأصل في الحال أن تكون صفة، وإنما يجيء غير الصفة حالاً للافتنان في الكلام، وهم يفتنُّون في الطعام الذي هو قِرى الأشباح، فما ظنك بافتنانهم في الكلام الذي هو قِرى الأرواح، فإن الكلام العذب أشهى (غذاء عند[3] الروح) وأطيب قرى لها.

---

(١) الفقرة الكائنة بين القوسين انفردت بها النسخة ن ولم أرها في الأصل ولا في ب ولا في ع. فأحببت أن أثبتها لما لها من صلة بالموضوع وشبهة في أن تكون من عمل المصنف.

(٢) انظر رأي المبرد في المقتضب ٣: ٢٣٤، ٢٦٩ / ٤: ٣١٢ وهذا الرأي أورده السيرافي عن المبرد وهو على حاشية كتاب سيبويه ١: ٣٧٠ قال السيرافي: (وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء دل عليه الفعل، نحو: أتانا سرعة، وأتانا رجلة. ولا تقول: أتانا ضربا، ولا أتانا ضحكا، لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان) انتهى.

وهذا الذي جوّزه المبرد إنما هو توسع في هذا الباب من اشتقاقات الأفعال المؤدية إلى باب واحد.

(٣) في ب: «غذاء للروح».

والصفة وغير الصفة مما هو اسم متمحض سواءً في معنى الاسمية، فمن جعل غير الصفة حالا فقد نظر إلى جانب الاسمية، إذ الصفة اسم بنفسها، و(بُسْراً) وسائر الأسماء المنصوبة في هذا الفصل كلها حال، وليس بصفة، لأنه لا يقال: (شيء)[1] بُسْرٌ، ولا شيءٌ رُطَبٌ، وهلم جرّا إلى الآخر، أيْ: (هذا إذا كان بُسْراً[2] أطيبُ منه إذا كان رُطَباً)، وكان على طريقة (ضربي زيداً قائماً)، أي إذا كان قائماً. (وكان) تامّةٌ، والدليل على هذا امتناع «هذا بُسْراً أطيبُ منه عنباً»، لامتناع قولك: «هذا إذا كان بُسراً أطيب منه إذا كان عَنباً، لأنَّ البُسْرَ لا يتحول عنبا كما يتحول رطبا، وإنما يتحول الحِصْرِمُ (عنبا)[3]، ومعنى «هذا بُسْراً أطيبُ مِنه رُطَباً» تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بُسْراً عليها في حال كونها رُطَباً.

وجاء البُرُّ مَكِيلاً (بِقَفِيزَين وصاعين)[4]. فتكون نسبة المجيء إليه على معنى حصوله في نفسه، والحال على هذا مستقيمة، لأنها فَضْلَةٌ، ولابد لها من أن تقع فَضْلَةً، كأنه قيل: حصل البُرُّ على هذه الحال، ولم يرد الإخبارَ عن البر على هذا، (والأقرب)[5] أن يكون ذلك من قبيل الإخبار لأنَّ الحال فضلة، وَقَفِيزَين هنا ليس بفضله، وإنما هو على معنى الصيرورة (تقول: كِلتُ البُرَّ فجاءَ قَفِيزين)[6]، وكلمتُه ضاماً فَاه إلى فيَّ، ثم طرح وأقيم فَاه مَقَامَهُ.

---

(١) في الأصل: «أمر» والمثبت من ب و ع وهو الصواب لاستلزام مطابقته لما بعده رعيا للمعنى.

(٢) البُسْرُ: ما لَوَّنَ ولم يَنْضَجْ، وإذا نَضِجَ فقد أرْطَبَ ـ اللسان (بسر).

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) في ب: (بصاعين وقفيزين) والقَفِيزُ: هو مكيال تتواضع الناس عليه، والجمع أقفزة وقفزان. اللسان: (قفز).

(٥) في ب: (والأولى).

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

. . . .

ونظيره: (تُرْباً وَجَنْدَلاً)[1]، ألا ترى أن أصله: رميت رميا بترب ثم رميا بترب ثم ترباً، ثم إنَّ هذه الحال ليست هي (فاه) وحده بل (هي[2] فاه) مع قولك «إلى فيَّ»، وكذا يداً مع (بيدٍ) وشاةً مع (درهما) والمكرر في (باباً باباً) وبايعته مادًّا كلُّ واحد منا يده إلى يد صاحِبِه قابضا ومسلّما. وبعت الشاءَ دافعاً شَاةً وقابضاً درهماً.
وبيّنتُ له حسابه مرتّبا بابا منه بعد باب.
والتحقيق: بايعته مقايضا، وبعت الشاءَ مُسَعِّرا كُلَّ شاة بدرهم، وبينت له حسابهُ مفصَّلاً باعتبار أبوابه، لأنَّ العرب تكرر الشيء مرتين فَيُسْتَوعَبُ جميع جنسه. فإذا قلت جاءوا ثلاثة ثلاثةً، فمعناه: جاءوا مفصلين على هذا العدد فكذا هنا، لأنَّ المراد بيَّنت له حسابه مفصلا باعتبار أبوابه. وإذا قلت بينت له الكتاب كلمةً كلمةً، فمعناه: بينته له مفصَّلا باعتبار كلماتِه فلما أفاد المكرَّر هذه الهيئَة المخصوصةَ صحَّ أن يَقَع حَالا.

(١) جاء في اللسان تحت مادة (ترب): وفي الدعاء: تُرْباً له وَجَنْدَلاً، وهو من الجواهر التي أجريت مجرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء كأنه بدل من قولهم: تربت يداه وجندلت.

(٢) في ب: «وهو فاه».

* فصـــــل * وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً وَذُو الحَالِ مَعْرِفَةً.

قوله: «وَحَقُّها أنْ تَكُونَ نَكِرةً وذو الحَال مَعْرِفَةً».

وجب تنكير الحال، لأن الحال كالتمييز في رفع الإبهام، فمجيء زيد في قولك: (جاء زيد) يحتمل أن يكون على ضروب شتى فبقولك «راكبا» يزول الإبهام كما يزول الإبهام الواقع في «امتلأ الإناء» بقولك (عسلا)، غير أن الحال أصلها أن تكون صفة، لأنها لبيان الهيئة والتمييز أصله أن يكون اسما لأنه لبيان الجنس كـ«درهما» في (عشرون درهما)، حتى لو قلت: (عشرون جيِّداً) كان على الإبهام، لاحتمال أن يكون مرادك ثوبا جيدا، (أو درهماً جيدا)[1]، أو نحو ذلك، ولكن من حيث إن في كُلٍّ منهما كشفا شابه أحدهما الآخر، والمميز نكرة فكذا الحال.

ووجه آخر: أن الحال كالخبر[2]، وصحة (الأحكام بكونها نكرات في المعنى، لأن التعريف بالمعروف هدر، ولذا قالوا في: «زيد[3] المنطلق»: إنه ليس بخبر على الحقيقة، وإنما الخبر مقدر وهو قولك: «زيد محكوم عليه بالمنطلق»، وإنما كان حق ذي الحال أن يكون معرفة، لأنه لو وقع نكرة والحال نكرة لَجُعِلَ صفةً لا حالا، لأن في جعله حالا إذ ذاك مخالفة في الإعراب بين الحال وذيها، وفي جعله صفة لا. إذ الصفة وفق الموصوف، ومعلوم أن في إثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حدٍّ المناسبة، ولذا جاز تنكير ذي الحال عند تقديم الحال عليه لانسداد طريق الوصف بامتناع (تقدّم)[4] الصفة على الموصوف، وجاز تنكيره عند (تأخير)[5] الحال عنه، لكن

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) أي أن الأخبار كالأحوال في كونها أحكاما.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع وهو لازم.

(٤) في ب: «تقديم». والمثبت من الأصل وع.

(٥) في ب: (تأخر). والمثبت من الأصل وع.

مع توسّط الواو بينهما نحو: (جاءني رجل وعلى كَتِفِهِ سَيْفٌ)، ، لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة.

قوله: «أرسلها العراك . . . .»

الإرسال: يجيء بمعنى البعث وبمعنى التخلية أيضا، وهو المراد هنا، أي: خَلَّى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها ذلك.

والعراكُ: مصدرٌ معرف باللام، وقع موقع الحال في الظاهر، غير أنه واقع موقع مالا تعريف فيه وهو فعله. والتقدير: أرسلها تعترك العراك على طريقة قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1].

(والاعتراك): قريب من العراك، فقولك عارك بعضُها بَعْضًا واعتركت سواء، فهذه المصادر على ماذكرنا ليست بأحوال، وإنما الأحوال هي أفعالها التي عملت فيها.

هذا مذهب أبي على الفارسي[2]. ومذهب سيبويه[3] وهو اختيار المصنف أنها مصادر معـرفة وضعت موضع الأسماء النكرات، وليس ببعيد أن يكون لفظ الشيء معرفة ومعناه نكرة بدليل قولهم: مررت برجل مِثْلِكَ.

١٥٣ - و: «فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ. . . . .»[4]

(١) سورة نوح آية ١٧.

(٢) هذا القـول صرح به أبـو علي الفارسي في الإيضاح بقوله: (فإن قلت فقد قالوا: طلبته جهـدك، وطـاقتك، ورجع عودة على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف وهي أحوالٌ فالقول: إنَّ هذه الأشياء ليست أحوالا، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعـه، فالتقـدير: طلبتـه تجتهـد، وأرسلهـا تعترك، فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة وهذ الألفاظ دالة عليه.

انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٦٧٦ - ٦٧٧. (٣) الكتاب ١: ٣٧٢ - ٣٧٦.

(٤) هذا بعض بيت لامرىءِ القيس في ديوانه ص ٣٥ من معلقته المشهورة والبيت من الطويل وهو بتمامه:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

و: « هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ »[1] و: « عَارِضٌ مُمْطِرُنَا »[2].

ولك أن تقول: التعريف في هذه الأشياء لمعهودات في الذهن لا في الوجود، والمعهود في الذهن معرفة باعتبار الذهن، نكرة باعتبار الوجود كما في أسامة فهو معرفة باعتبار الذهن، نكرة باعتبار الوجود. (قال لبيدٌ[3]:

١٥٤ - فَأَرْسَلَهَا العِراكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[4]

(لم يذد): لم يطرد: يعنى: إن الأُتُنَ التي تتبع العير إذا مضت إلى الماء. فإذا وردت تقدم العير، وإذا أدخل قوائمه في الماء اتّبعته، أي أورد العيرُ الأُتُنَ إلى الماء معتركةً، أي مرةً واحدةً ولم يطردها عن الماء لأنه يخاف القُنَّاصَ، وليس كالرِّعاء الذين يُدبِّرون أمر الإبل، فإذا وردت الماءَ جعلها قطعةً قطعةً حتى تروى، ولو أوردها دفعة لزاحم بعضُها بعضاً، وهدمت الحوضَ ولم تروَ من الماء، (والدِّخال في شرب الإبل): أن ينظر الذي أورد الإبل إلى الماء إلى الإبل، فإذا كان فيها ضعيف أو عليل، أو قليل الصبر عن الماء، أو بعيرٌ كريم يحب أن يؤثره بكثرة الشرب أدخله مع القطعة الثانية ليكون قد شرب مرّتين. ومعنى الدِّخال: أن يُداخَلَ بَعِيرٌ قد شرب، في الإبل التي لم تشرب

وأورده سيبويه في الكتاب٢: ١٦٣ على الرواية التالية:

ومِثلِكِ بِكْرا قَدْ طَرقتُ وثَيِّبــاً فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيِــلِ

وموضع الشاهد فيه جر «مِثلِك» على إضمار رب مع أن اللفظ معرفة إلا أن معناه نكرة.

(١) سورة المائدة آية ٩٥.

(٢) سورة الأحقاف آية ٢٤.

(٣) هذه الفقرة ابتداء من قوله: «قال لبيد وانتهاء بقوله والضمير في يشفق إلى بعير» تفردت بها نسخة ن وكل هذا مقتبس من شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١: ١٥ - ١٦، ولطالما نقل الجندي من شرح أبيات الكتاب للسيرافي الأمر الذي يرجح أن تكون هذه الفقرة من الإقليد والله أعلم.

(٤) انظر ديوان لبيد ص ١٠٨ والبيت من الوافر.

وَمَــرَرْتُ بِهِ وَحْــدَهُ. وَجَـاءُوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ وَفَعَلْتَـهُ جَهْـدَكَ، وَطَاقَتَكَ، فَمَصَادِرُ قَدْ تُكُلِّمَ بِهَا عَلَى نِيَّةِ وَضْعِهَا فِي مَوْضِعِ مَالاَ تَعْرِيفَ فِيـهِ كَمَـا وُضِعَ فَاهُ إلى فِيَّ مَوْضِعَ شِفاهاً. وَعَنَى: مُعْتَرِكَةً، وَمُنْفَرِداً، وَقَاطِبَةً، وَجَاهِداً.

بعـد، (والنَّغَصُ): بالصـاد غير المعجمـة بوزن(فَعَل) زعمـوا أنه لم يشفق على أنه ينغِّصها. والتنغيص العجلة ويروى على نَغْضٍ بضاد معجمة على وزن كَعْبٍ، وهو التحرّك وإمالة الرأس نحو الشيء، يريد أنها تُميل أعناقها إلى الماء في الدِّخال بشدةٍ وتعبٍ، والضمير في (يشفق إلى بعير).

قوله: «وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ».

تقديره: مررت به يَجِدُ وَحْدَه. (فَيَجِدُ): جملة في موضع الحال. فإن قلت لا تقول (جاءني زيدٌ يسرعُ إسراعَهُ) بل تقول: يسرع إسراعا فما لهذه الهاء ملتصقةً بمصدر يَجِدُ؟ قلت: الأصل مررت به يَجِدُ وَحْدا، فلما أضمروا الفعل أحبّوا أن يكون في المصدر الذي هو كالنائب عنه ضمير للمروربه كما كان في ذلك الفعل في قولك: (مررت به) ضمير يعود إلى المرور به، بخلاف ما إذا أظهرت الفعل، إذ المصدر ليس كالنـائب عن الفعـل إذ ذاك، لأن الحـال في (مررت به يجد وحدا) هي (يَجِدُ) لا (وحدا)، فلا حاجة بنا إلى أن يكون في المصدر ذكر لذي الحال. وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[1]، الأصل: كَتَبَ الله عَلَيْكم كِتَاباً، ثم لما حذف الفعل أضيف المصدر إلى اسم الله تعالى الذي كان فاعل الفعل.

ونظير ما نحن فيه قولهم: (رَجَع عوده على بدئه)، أي (رجع يعود عودا على بدئه)[2] ثم حذف الفعل وجعل المصدر دليلا عليه، وأضيف إلى ضمير ذي الحال.

---

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) في الأصل وع (رجع يعود عودا) والمثبت من ب.

ومثله: (جـاءوا قضَّهم بقضيضهم)[1]، لأن القض والغض واحـد وهـو الكسر والتفريق، (والقضيض): هو المكسور وفي الزحمة، كاسر ومكسور. والتقدير: جاءوا يقضون قضا بقضيضهم، ثم أضمر الفعل، والتصق (ضمير ذي)[2]. الحال بالمصدر فصار إلى قولك: (جاءوا قَضّهم بقضيضهم). على نحو ما قررنا في مررت به وحده.

وعن ابن الأعرابي[3]: القضُّ: الحَصَى الكِبارُ، والقضيضُ: الحَصَى[4] الصِّغَارُ. أي: جاءوا بالكبير والصغير.

وذكر الميداني: (جاءوا قضّاً وقضيضاً)[5]، أي وُحْدانا وُزرافاتٍ، و(القض) عبارة (عن الواحد)[6] و(القضيض): عبارة عن الجمع. ومثله: جَهْدَك وطَاقَتَك. أي فعلته تجهد

(١) مجمع الأمثال ١: ٢٢٣ وقد جاء هذا المثل في ديوان أوس بن حجر ص٥٧ مرفوعا على النحو التالي:

وجاءت سُلَيمٌ قضُّهـا وقضيضهـا بأكثرَ ما كانوا عديداً وأوْكَعُـوا

ومثله ما استشهد به سيبويه على رواية النصب وكذلك البغدادي من شعر الشماخ:

وجاءت سُلَيمٌ قَضَّهـا بِقَضِيضِهَـا تمسَّحُ حولي بالبقيع سِبَالهـا

ديوان الشماخ ص ٢٩٠ وسيبويه ١: ٣٧٤ والخزانة ٣: ١٩٤.

(٢) في ب: «ضمير ذوى الحال».

(٣) انظر الصحاح واللسان: (قضض) تجد قول ابن الأعرابي.

(٤) الحصى: ترسم مقصورة وممدودة. فقد جاءت الأولى في نسخ المخطوط مقصورة في حين جاءت الثانية في الأصل وع ممدودة.

(٥) انظر مجمع الأمثال ١: ٢٢٣ وقد ورد هناك بروايات ثلاث:

الأولى: جاء بالقضِّ والقضيض.

والثانية: جاء القوم قضُّهم بقضيضهم.

والثالثة: جاءوا قضا وقضيضا.

(٦) في الأصل: «عن الوحدان» والمثبت من ب وع فهو الأصوب.

وَمِنَ الأَسْمَاءِ المَحْذُوِّ بِهَا حَذْوَ هـٰذِهِ المَصَادِرِ قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفِيرَ.

وَتَنْكِيرُ ذِي الحَالِ قَبِيحٌ إلا إذا قُدِّمَتْ عَلَيهِ كَقَوْلِكَ:

* لِعَــزَّةَ مُوحِشــاً طَلَلٌ قَدِيــمُ *

جهدك بمنزلة تجهد اجتهادك، وتطيق طاقتك، أُضْمِرَ الفعلان، وجُعِل المصدران دليلين عليهما على نحو ما قررنا قبل.

وعكس هذه النيابةِ قيامُ «أَلْهُو» مقامَ «لَهْواً» في قوله:

١٥٥ ـ فَقَالُوا مَاتَشَاءُ؟ فَقُلْتُ أَلْهُو[1].

قوله: «مررت بهم الجماءَ الغفيرَ. . . .»

وعن المازني[2]: لم تقل العرب (الجمّاءَ) إلا مُوصوفا. يقال: جاءوا جمّاءَ غفيراً، والجمّاء الغفير. أيْ (جاءوا)[3] بجماعتهم، الشريف والوضيع، ولم يتخلف منهم أحد.

والأصـل: جاءوا مجتمعـين اجتـماع الجَمَّاءِ الغفير، ثم جاءوا جَمَّاءَ الغفير. واشتقاق (الجـمّاءِ) من الجُمَّـةِ وهي الشعـر المجتمع على الرأس. مَثَّل كثرة الناس بالشعر.

---

(١) عجزه: *إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثير* من الوافر ذكره الزمخشري في الكشاف ٣: ٢١٩ من غير نسبة إلى قائل وكذلك ابن يعيش في شرحه ٢: ٩٥. يقال فعله آثر ذي أثير: أي أول كل شيء. والبيت لعروة بن الورد في ديوانه ص٤٥ وترتيبه الثامن من قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا.

وموضع الشاهد (ألهو) قال ابن يعيش: (أوقع الفعل على مصدره، فكأنه قال في جواب ما تشاء اللهو. وروايته في مخطوطة ب: وقالوا. . . وكذلك في الكشاف.

(٢) انظر لسان العرب (جمم) حيث قال صاحبه ولم تقل العرب الجَمَّاءَ إلا موصوفا إلا أنه لم يعز ذلك للمازني.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

. . . .

(والغفير): الكثير، من غَفَرَه، ستره، كأنه غَفَرَ بعضُهم بعضا، (ستر)[1]، فقيل بمعنى مفعول، ولذا لم يؤنث.

قوله:

١٥٦ - « لِعَزَّةَ . . . . »[2]

إنما وقع الاختيار على هذا البيت، لأنَّ (موحشا) و(قديما) مِثْلان في صحة وقوعهما حالين أو صفتين. وتعيّن (موحشا) للحال بالتقدم و (قديم) للوصف بالتأخر. تمامه:

« . . . . عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيــمُ »

أي: كل سحابٍ اسحم أيْ أسود، فحذف المُوصوف.

والتمسك في هذه المسألة بهذا البيت يستقيم على قول أبي الحسن[3]، لأن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع به بالفاعلية عنده، فيكون العامل في الحال وذيها واحدا. وهذا صحيح، ولا يستقيم على قول صاحب الكتاب[4]، لأن «طلل» مرفوع (عنده)[5]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) البيت نسب إلى ذي الرمة وليس له وإنما هو لكثير عزة ـ انظر ديوانه ص ٥٣٦، حيث ورد ضمن المنسوب في ديوان كثير. وروايته في شرح ابن يعيش ٢ : ٦٤ على النحو التالي:

لِعزَةَ مُوحِشــاً طَلَلٌ قديم   عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديمُ

وروايته في الديوان (لميةَ) وهو من الوافر كما ورد هذا الشاهد برواية أخرى بيتا مفردا في ديوان كثير ص ٥٠٦ وسيبويه ٢ : ١٢٣، على النحو التالي:

لِمَيَّةَ مُوحِشًــا طَلَـلُ   يَلُوحُ كَــأَنَّه خِلَــلُ

والشاهد في البيت على روايتيه قوله: «موحشاً» حيث جاء نعتا للنكرة (طلل) مقدمة عليها فنصبه على الحال. وهو بروايتيه في وصف الديار واندراسها وتعفية السحب إياها.

(٣) انظر خزانة الأدب ٣: ٢١٠.

(٤) انظر مذهب سيبويه في الكتاب ٢:٣ ٢٢ ـ ٢٢٤

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب.

* فصـــل * وَالحَالُ المُؤَكِّدَةُ هي التي تَجِيءُ عَلَى أثَرِ جُمْلَةٍ عَقْدُهَا مِن اسْمَيْنِ لاَ عَمَـلَ لَهُمَا لِتَوْكِيدِ خَبَرِهَا وَتَقْرِيرِ مُؤَدَّاهُ، وَنَفْيِ الشَّكِ عَنْهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيدٌ أبُوكَ عَطُوفاً، وَهُو زَيدٌ مَعْرُوفاً، وَهُوَ الحَقُّ بَيِّناً.

ألاَ تَرَاكَ كَيْفَ حَقَّقْتَ بالعَطُوفِ الأبُوَّةَ وَبالمَعْرُوفِ وَالبَيِّنِ أنَّ الرَّجُلَ زَيْدٌ وَأنَّ الأمرَ حَقٌّ. وَفي التَّنْزِيلِ: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾.

بالابتداء و(موحشا) منصوب على أنه حال من طلل، والعامل ما في (لِعَزَّة) من معنى الفعل، فلا يكون العامل في الحال وذيها واحدا.

والصواب على مذهبه أن ينتصب حالا عما في (لعزّة) من ضمير طلل، لأنه إذا كان خبراً فلابد من أن يكون فيه ضمير يعود إليه، فعلى هذا لا يكون (موحشا) من تقديم الحال وتنكير ذيها في شيء، إذ الحال متأخرة عن ذيها، وإنما وجب تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يقع الالتباس بينها وبين الصفة في نحو: (رأيت رجلا راكبا)، لاحتمال أن يكون صفة بل يجب أن يقع صفة لا حالا لما سبق.

قوله: «والحال المؤكدة . . . . . »

حَدُّها: أن يكون صاحبها متضمِّناً معناها، وتكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح بذلك في المتن، وترد الحال المؤكدة على ما ذكرنا من حد الحال من وجهين:

أحدهما: أن الحال بيان هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذه ليست (بيانا لواحدة)[1] من الهيئتين.

وجوابه: أنها بيان لهيئة مفعول وهو الضمير في أُثْبِتُه أو أحِقُّهُ.

وثـانيهما: أن الحال تقييد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وهذه الجمل إن كانت مطلقـة أشبهت الصفة (فيلزم)[2] الاختلال للحال، وإن كانت مقيدة لزم أن يختلّ

---

(١) في ب: «ببيان لواحدة» والمثبت من الأصل وع وكل جائز.

(٢) في ب: «فلزم» والمثبت من الأصل وع.

وَكَـذَلِـكَ: أَنَـا عَبْـدُ اللهِ آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ العَبِيدُ، فِيهِ تَقْرِيرٌ لِلْعُبُودِيَّةِ. وَتَحْقِيقٌ لَهَا. وَتَقُولُ: أَنَا فُلَانٌ بَطَلاً شُجَاعاً، وَكَرِيماً جَوَاداً، فَتُحَقِّقُ مَا أَنْتَ مُتَّسِمٌ بِهِ، وَمَا هُوَ ثَابِتٌ لَكَ فِي نَفْسِكَ وَلَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلِقاً أَوْ أَخُوكَ أَحَلْتَ. . .إلاّ إِذَا أَرَدْتَ التَّبَنِّي وَالصَّدَاقَةَ. وَالعَامِلُ فِيهَا: أُحِقُّ وأُثبتُ مُضْمَراً.

معنى الكلام، لأنه يلزم أن لا تكون الأبوة إلا في خال العطوفية وهو ممتنع.

وجوابه القبول لأول قِسْمَي الترديد، فإن من الأفعال أفعالا لا تقبل التقييد نحو: تحقّقتُ الإنسان قائما، فإن (قائما) لم يجيء لتقييد التحقق بقيامه، ألا ترى أن التحقق مستمر سواء قام أو قعد، وإنما ذكر (قائما) ليعلمَ أنه كان كذلك عند التحقق، وإذا تقرر ذلك في هذه الأفعال مع الحال المتنقلة ساغ أن يجيء كذلك مع الحال المؤكدة.

ومنهم من جَعَل الحال قسمين فحدَّ كلَّ واحدةٍ بحَدٍّ على حِدَةٍ وهو ظاهر كلام المصنِّف، ألا تراه قال: «هي التي (تجيء)[1] على أثر جملة . . . . إلى آخره» وإذ قد وقفت على ما ذكرنا، فاعلم أن الأصل في الحال أن تكون وصفا غير ثابت من الصفات الجارية كاسم الفاعل، واسم المفعول نحو: «ضربتُ زيداً قائما»، و «ضربتُ اللص مكتوفا» ويمتنع أن يقال جاء زيدٌ طويلا، لأنه وصف ثابت فلا فائدة، وفي هذا ضرب من الاستحالة، وهو جعله (طويلا) في حالة المجيء حتى كأنه يقصر في غير تلك الحالة. وإذا كانت وصفا ثابتا فهي مؤكدة. نحو قولك: زيدٌ أبوك عطوفا، ألا ترى أن (عطوفا) لبيان أنه مذ كان كان عطوفا بخلاف (زيد أبوك منطلقا)، لأن الحال هنا توجب أنه إذا كان منطلقا فهو أبوه، وإذا ترك الانطلاق فليس بأبيه، ومثل هذا جدير بأن يَطْوِيَ عنـهُ الصوابُ كَشْحَهُ، ولا يخطر على بال أحد فيه صَحُّهُ. ونظيرةُ هذه الحال: «واحدةٌ» في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[2].

(١) في ب: تأتي.
(٢) سورة الحاقة آية ١٣.

إذا النفخة لا تكون إلا واحدة، كما أن الأب لا يكون إلا عطوفا ،فـ(واحدةٌ) صفة مؤكدة، كما أن (عطوفا) حال مؤكدة.

قوله: «أنا عبدُ الله آكِلاً . . . . . . ».

عبد الله، إما جنسٌ وهو الظاهر، وإما علم. مثل قولك: ذاك حاتِمُ الطائيُّ سخيًّا. ولكن إنما يستقيم هذا إذا كان معروفا بأكلِهِ أَكْلَةَ العبيدِ، والأولُ هو الوجه الظاهر، لأن أكلا ليس فيه تقرير، لكونه عبداً لله، وهو لم يُرد هذا المعنى، وإنما أراد معنى العبودية من حيث الإضافة.

روي أنه ـ عليه السلام ـ أتى بطعام فقالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «لو أكلت يا نَبيَّ اللهِ وأنت متكيءٌ كان أهون عليك، فأصغى بجبهته حتى كاد يمس الأرض، وقال ـ عليه السلام: «بل آكل كما تأكل العبيد، وأجلس كما تجلس العبيد، فإنما أنا عبد»[1].

---

(١) انظر الحديث في صحيح البخاري باب الأطعمة ١٣ وروايته على غير هذا السبيل ـ وانظر سنن أبي داود أطعمة ١٦ وسنن الترمذي أطعمة ٢٨.

* فصـــل * والجُمْلَةُ تَقَعُ حَالاً، وَلاَ تَخْلُو مِنْ أنْ تَكُونَ اسمِيَّةً أوْ فِعْلِيَّةً، فَإنْ كَانَتْ اسِميَّةً فَالواوُ إلا مَا شَذَّ عَنْ قَوْلِهِمُ: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيّ، وَمَـا عَسَى أنْ يُعْثَرَ عَلَيْهِ في النُّدْرَةِ. وَأمَّا لَقِيتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشْيٍ فَمَعْنَاهُ مُسْتَقِرّةٌ عليهِ جُبَّةُ وَشْيٍ، وإنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَم تَخْلُ مِنْ أنْ يَكُونَ فِعْلُهَا مُضَارِعًا أوْ مَاضِيًا، فإنْ كَانَ مُضَارِعًا لَمْ يَخْلُ مِنْ أنْ يَكُونَ مُثْبَتًا أوْ مَنْفِيًّا، فَالمُثْبَتُ بِغَيْرِ وَاوٍ وَقَدْ جَاءَ في المَنْفيِّ الأمْرَانِ، وَكَذَلِكَ فِي المَاضِي، وَلاَبُدَّ مَعَهُ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أوْ مُقَدَّرَةً.

قوله: «أنا فلان بطلا شجاعا . . . .».

مؤكد لما في نفسه من البطالة والشجاعة، هذا إذا كان القائل موصوفا بالبطالة والشجاعة.

قوله: «إلا إذا أردت التبني».

أي معنى قولك «زيد أبوك منطلقا»: (زيد «تبناك»[1] منطلقا وتبرز هذه الحال من جملة الأحوال المتنقلة لا المؤكدة والتقدير)[2]: زيد تبناك منطلقا، وقد أشار إلى هذا بقوله في أول الفصل: «عقدها من اسمين لا عمل لهما» وقد طرأ هنا معنى الفعل حيث أريد بـ «أبوك» معنى التبني، فيكون «منطلقا» حالا متنقلة لا مؤكدة.

قوله: «فإن كانت اسمية فالواو . . . . . »

والتحقيق في هذا الفصل هو أن الإعراب لا ينتظم الكلمات إلا بعد أن يكون هنالك تعلق معنوي نحو: «ضربَ زيدٌ عمراً قائما»، فإذا صادفت الإعراب قد تناول شيئا بدون الواو، وكان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوي، وإذا تنبَّهتَ لهذا وضح لك أن

---

(١) في ب: (متبنيك).

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

الأصل في الجملة)[1] الواقعة موقع الحال أن لاتدخلها الواو، ولكنّ النظر إليها من حيث كونها مستقلة بفائدة غير متحدة بالجملة السابقة، وغير منقطعة عنها لجهة جامعة بينهما كما ترى في «جاءني زيد وفرسه يعدو»، وَيَبْسُط العذر في أن تدخلها الواو للجمع بينها وبين الأولى، كما تدخل لذلك في نحو «قام زيد» و«قعد عمرو»، وإذا تقرر ما ذكرنا وقد عثرت قبل على أن أصل الحال المتنقلة أن تكون وصفا غير ثابت، وأن أصل الحال المؤكدة أن تكون وصفا ثابتا، فاعلم أن لكلتيهما سننا في الاستعمال، وهو أن تأتيا عاريتين عن حرف النفي نحو: «هو الحقُّ بيِّنًا» دون لا خفيًا و«جاءني زيد ضاحكا» دون لا باكيا. فالجملة الواقعة حالا إن كانت اسمية فهي غير واردة على أصل الحال المتنقلة، لأنَّ الاسمية دلالتها على الثبوت لا على التحول والانتقال، فالوجه أن تدخل عليها الواو للجمع، وما جاء بخلاف هذا فهو ملحق بالنوادر نحو: «كلمته فُوه إلى فيَّ»، و«رَجَعَ عَوْدُهُ على بَدْئِهِ»[2] وقوله:

١٥٧ ـ وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْبَالُه لَمْ يُمَزَّقِ[3]

والأصل: (وفوه)، (وعوده)، (وسرباله)، وإن كانت ظرفيةً فإن تردَّدت بين أن تكون جملة فعلية وبين أن لا تكون نحو: «لقيته عليه جُبةُ وَشْيٍ»[4]، فعند:

(١) في ب: الكلمة والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب.

(٢) انظر سيبويه ١: ٣٩١.

(٣) البيت لسلامة بن جندل من ضمن قصيدة له على بحر الطويل أوردها الأصمعي في الأصمعيات ص١٣٥ وهي الأصمعية ٤٢ والمفضلية ٢٢، وفيها يذكر الأطلال ويفخر بأيام قومه وغلبتهم ويصف الكتيبة وسلاحها ومطاعنة الأبطال ومطلعها:

لِمَنْ طَلَلٌ مِثْلُ الكِتَابِ المُنَمَّقِ خَلاَ عَهْدُه بَيْنَ الصُّلَيْبِ فَمُطْرِقِ

وَجَنَانُ الليل: شدة ظلمته، وموضع الشاهد فيه قوله: «سربَاله لم يمزق» حيث وقعت جملة حالية من غير الواو على وجه من الندور.

(٤) جاء في حاشية ب قوله: «في حاشية الأم، قال اليمني الظاهر أن المصنف أراد أن عليه

. . . .

الأخفش[1] ارتفاع الجُبَّة بالفاعلية، والتقدير: تَستقرُّ عليه جبة وشي، وتكون الجملة فعلية.

وعند سيبويه[2] ارتفاعها على الابتداء و(عليه) خبره والجملة اسمية. فالأمران جائزان. تقول: لقيتُه عليه جبة وشي بدون الواو تارة، ولقيته وعليه جُبة وشي بالواو أخرى[3]. والمذكور في المتن قول الأخفش، وإن (لم تتردد)[4] بين أن تكون فعلية وأن لا تكون، لِتَعَيُّنِهَا للفعلية، فلا واو هنالك. نحو: لقيت زيدا أمامك ولقيت عمرا في الدار، أي: يستقر أمامك ويستقرُّ فيها. (وإن قدّرت «استقر» فلابد من تقدير «قد» لما ستقف عليه)[5]. وإن كانت فعلية وفعلها مضارع مثبت: فالوجه ترك الواو، لأنها على أصل الحال وسَنَنِهَا، وموجب الحال أن لا تدخل (الواو)[6] بينها وبين ذيها، لأن هذه الواو وإن كنا نسميها واو الحال فأصلها العطف، وحكم الحال مع ذيها نظير حكم الخبر مع المخبر عنه، فإنك إذا أَلْغَيْتَ (جاء) في قولك؛ «جاء زيد راكبا» بقي: «زيدٌ راكبٌ» وكذا الباب، والخبر ليس موضعا لدخول الواو. ولا يقال: «جاء وزيد» ولا «أتاني خالد وضاحكا»، لفوات شرط العطف وهو تقدم متبوع فيمتنع الجواز.

فإن قلت ما تقول في قوله:

جبة وشي ليس بجملة بل هو مفرد تقديراً، فلذلك خلا من الواو، ولأن الظرف إذا اعتمد جاز أن يرتفع الظاهر والله أعلم.

(١) انظر الكافية وشرحها ١: ٢٠٤.

(٢) سيبويه ١: ٣٩٧.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٩.

(٤) في ب: «لم تردد» والمثبت من الأصل وكل جائز.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ع والمثبت تفردت به نسخة ن.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

١٥٨ - « . . . . عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ!؟»[1]

وقوله (عز وجل)[2]: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[3] و﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾[4]: الواو والفاء فيهن للعطف ولم يتقدم متبوع؟ قلت: أما البيت: فعلى التقديم والتأخير، والتقدير: عليك السلام ورحمةُ الله. وأما الآيتان: فالتقدير فيهما: «فإيّايَ ارهبوا فارهبون»، و«أكفروا بآيات الله» و«كلما عاهدوا»، لأن حرف الاستفهام يستدعي هذا الفعل بقرائن مساق الكلام، فإن كان فعلها مضارعاً منفيا فالجملة واردة على أصل الحال لا على سننها فيجوز الأمران نحو قوله:

١٥٩ - لَوْ أنَّ قَوْماً لارتِفَاعِ قَبِيلةٍ دَخلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ»[5]

---

(١) صدره: ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ.

والبيت من الوافر - انظر الخزانة ١: ٣٩٩، ٢: ١٩٢، ومجالس ثعلب ٢٣٩ ومغني اللبيب الشاهد ٥٨٩. وقد اضطربت نسبته إذ نسب للأحوص وليس في ديوانه مع أن للأحوص قصيدة على نسق هذا الشاهد وزنا ورويّا، وقد أشار محقق ديوانه (عادل سليمان جمال) إلى البيت في الهامش ولم يثبته في المتن. كما سبق وأن علق البغدادي على نسبته بقوله: (وقال شراح أبيات الجمل وغيرهم بيت الشاهد لا يعرف قائله، وقيل هو للأحوص والله أعلم.

انظر ديوان الأحوص ص ١٩٠ والخزانة ١: ٤٠١.

وموضع الشاهد فيه قوله: (عليك ورحمة الله السلام) حيث عطف المقدم على متبوعه ضرورة.

(٢) في ب: «جل وعز» والمثبت من الأصل و ع.

(٣) سورة النحل آية ٥١.

(٤) سورة البقرة آية ١٠٠.

(٥) نسبه الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ٣٣١ لخالد بن يزيد بن معاوية والمعنى: لو أن رفعة القبيلة كائنة في دخول السماء واستطعت ذلك لفعلت من أجل قبيلتي، وموضع الشاهد فيه قوله: (ولا أحجب) حيث أتى به جملة حالية من غير الواو. والبيت من الكامل.

وقوله:

١٦٠ ـ «أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أبـاً وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأبْ»[1]

فـ (لا أحجبُ) و(لا يدعى): حالان، غير أن ترك الواو أرجح، وإنْ كان ماضيا فالجملة على أصل الحال لكونها جملة فعلية لكن لا على سننها.

أما إذا كان الماضي منفيا فظاهر، وإن كان مثبتا (فالحرف «قد»)[2] ظاهراً أو مقدرا (لتقرُّبه)[3] من زمانك حتى يصلح للحال[4]، لأن سنن الحال أن يقال: «جاء زيد راكبا» دون (قد راكبا) فلما وردت هذه الجملة على الأصل لا على السنن انخرطت في سِلكِ جملة فعلية فعلها مضارع منفي فيجوز الأمران نحو:

«أخذت أجتهدُ ما كان يُعينُني أحد «أو» . . . وما كان(بالواو) و«جاء زيد قد غنم» أو « . . . وقد (غنم)»[5] بالواو. إلا أن ترك الواو في النفي، والإثبات أرجح.

فإن قلت: ما شأن ليس؟ قلت: فيه جواز الأمرين لقيامه مع خبره مقام الفعل المنفي نحو: «أتاني وليس معه غيره» و«أتاني ليس معه غيره» قال:

---

(١) قائله مسكين الدارمي ـ انظر ديوانه ص ٢٢ ودلائل الإعجاز ص ٢٢٩، والبيت ترتيبه الثالث من مقطوعة شعرية له عدتها عشرة أبيات من الرمل قالها مخاطبا بها امرأته. والوَرِق: المال من دراهم وإبل وغير ذلك. والوَرِق البيض: الفضة. ومعناه: إن المال قد أحدث الشهرة لمن لم يشتهر بأصله. وموضع الشاهد فيه قوله: «ولا يدعى لأبْ» حيث جاءت الجملة الحالية برابطها الواو، بينما ترك الرابط وهو الواو في البيت السابق.

(٢) ي ب: (فبحرف قد).

(٣) ي ب «ليقربه».

(٤) اقتران الماضي الواقع حالا بقد سواء أكانت ظاهرة أم مضمرة قضية خلافية بين الكوفيين والبصريين، ففي حين أجاز الكوفيون وقوع الماضي حالا من غير تقدير قد ووافقهم على ذلك الأخفش منع البصريون ذلك.

انظر الإنصاف ١٦٠ ـ ١٦٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع.

*** فصـــل * وَيَجُوزُ إخْلاَءُ هـذِهِ الجُمْلةِ عَنْ الرَّاجِعِ إلى ذِي الحَالِ إجْراءً لَها مَجْرَى الظَّرْفِ لانعِقَادِ الشَّبَهِ بَيْنَ الحَالِ وَبَيْنَهُ تَقُولُ: أَتَيْتُكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَقِيتُكَ وَالجَيْشُ قَادِمٌ.**

---

١٦١ - إذا جَرَى في كَفِّـه الرِّشَـاءُ خَلَّى القَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَـاءُ[1]

إلا أن ذكر الواو أرجح، ووقوعه في الكلام أدور.

فإن قلت: ما حال الجملة الشرطية إذا وقعت حالا؟

قلت: هي كالجملة الاسمية، لابد لها من الواو نحو قوله:

١٦٢ - «لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيءٍ وإنْ هَانَا»[2]

فقوله «وإن هانا» جملة شرطية وقعت حالا للضمير في «ليسوا» وقد دخلت عليها الواو كما ترى.

والنكتة في لزوم الواو هنا أنَّ «إنْ» للمستقبل، ألا ترى أنها تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال في قولك: «إنْ خرجتَ خرجتُ»، والمستقبل لايجوز أن يقع حالا، ولذا أبى الجَنْزِيُّ[3] كون هذه الواو للحال، وجعلها للعطف على محذوف، والتقدير: «إن لم يَهُنْ وإن هانا»، وما ذهب إليه الجَنْزِيُّ مستقيم، لأنَّ المستقبل (لا يقع حالا»[4]،

---

(١) البيت من الرجز، مجهول القائل. والقليب: بئر الماء. اللسان (قلب) والمعنى: يصف ماتح الماء إذا جَرَّ الرشاء بكفه نزع ما في البئر من ماء. وموضع الشاهد فيه قوله: «ليس فيه ماء» حيث جاءت الحال جملة فعلية من غير أن ترتبط بالواو.

(٢) صدره: لكنّ قومي وإنْ كانُوا ذَوِى عَدَدٍ.
وهو من البسيط لقريط بن أنيف العنبري في شرح الحماسة للمرزوقي ١ : ٢٢.

(٣) الجَنْزِيُّ: هو عُمَرُ بنُ عُثْمانَ بن الحسين بن شعيب الجنزي (أبو حفص) أديب نحوي ناظم، ناثر، مفسر، ولد تقديرا بجنزة (بلدة بين أذربيجان وأرمنيه) سنة ٤٧٨هـ وتوفي بمرو سنة (٥٥٠هـ).
انظر معجم المؤلفين ج٧: ٢٩٦، وبغية الوعاة ٣٦٢.

(٤) في ب: (لا يصلح أن يقع حالا).

وَقَالَ :

وَقَدْ أغْتَـدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَـلِ

* فصـــل * وَمن انْتِصَـاب الحَـال بِعَـامِل مُضْمَرٍ قَوْلُهُمْ: لِلمُـرْتَحِـلِ رَاشِداً مَهْدِيًّا، وَمُصَاحَباً مُعَاناً، بِإِضْمَارِ أَذْهَبْ. وَلِلْقَادِمِ مَأْجُوراً مَبْرُوراً أيْ: رَجَعْتَ، وإنْ أنْشَدتَ شِعْراً أوْ حَدَّثْتَ حَدِيثاً قُلْتَ: صَادِقاً بِإِضْمَارِ قَالَ، وإذَا رَأيتَ مَنْ يَتَعَرَّضُ لِأَمْرٍ قُلْتَ مُعْتَرِضاً لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِهِ أيْ دَنَا مِنْهُ مُتعَرِّضاً وَمِنْهُ أخَذْتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِداً، أوْ فَزَائِداً، أيْ فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِداً، أوْ زَائِداً. .

إلا أنه إنما سُوِّغ وقوعه حالا لمكان الواو ، كما سُوِّغ وقوع الجملة الاسمية حالا لمكان الواو فَتَحقَّقْ ما ذكرت في هذا الفصل فإنه من مضائق هذه الصناعة ومزالقها.

قوله: «لانعقاد الشبه . . . . . ».

قد سبق تقرير وجه الشبه بينهما، فيجوز أن تقول: «أتيتك وزيدٌ قائم» بدون ذكر يرجع إلى ذى الحال، كما جاز : «أتيتك وقت قيام زيد» (بدون ذلك الذكر العائد إليه)[1]، وقولك: «وزيد قائم» حال غير أنها ليست ببيان هيئة الفاعل (أو المفعول، بل هي بيان زمان)[2] صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول، قيل في العذر عن هذا إن هذا بيان لازم الفاعل أو المفعول، وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم باللازم كقولهم لفناء الدار: «العَذِرَةُ»، فاللازم هنا زمان الإتيان فكأنه بيان ذاتها.

قوله :

١٦٣ ـ « وَقَـــدْ . . . . »[3]

---

(١) في ب : «بدون ذكر العائد إليه».

(٢) في ب: «ولا هيئة المفعول، بل هي بيان هيئة زمان».

(٣) البيت لامرىء القيس من الطويل في ديوانه ص٥١ والخزانة ٣: ١٥٦ وابن يعيش ٢: ٩٦

. . . .

أيْ وقد أغدو (والطير)[1] في مواقِعها، والوُكَنات: جمع وُكْنَةٍ. وفي كاف الوكْنات الضم والفتح والسكون، ويجمع على «وُكَنٍ» أيضا. وهكذا الحكم في جمع «فُعْلة» كما في جموع ظُلْمة.

قوله: «ومن انتصاب الحال . . . . . »

لما شابهت الحال (المفعول فيه)[2] مشابهة خاصة، وشابهت المفاعيل كلها مشابهة عامة من حيث مجيئها فَضْلَةً، جوّزوا إضمار عاملها تجويزهم إضمار العامل في نحو: «مكَّةَ وربِّ الكعبةِ» ونحو: «غَضَبَ الخيل على اللُّجم» وغيرهما.

قوله: «لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِه . . . . . »

أيْ لم يهمَّه. و«العَنَنُ»: من عَنَّ كالعرَض والحَدَثِ من عَرَضَ وحَدَثَ والمعنى: العانُّ، والعَارِضُ، والحَادِثُ.

قوله: «فذهب الثمنُ صَاعِدا. . . . . ».

معنى هذا أنك اشتريتَ عِدْلَ ثياب، ووقع سعر أول ثوبٍ منه بدرهم ثم (غلا)[3] السعـر فزاد على الـدرهم. فيكـون التقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً

من معلقته المشهورة والبيت بتمامه:

وَقَدْ أغتَدِي وَالطَّيرُ في وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

والمنجرد: الماضي في السير، وقيل هو القليل الشعر، والأوابد: الوحوش وهيكل: عظيم الجسم. أي قد أذهب للصيد مبكرا والطيور في أعشاشها على صهوة حصان سريع يقيد الوحوش بسرعة عدوه. وموضع الشاهد: جعله الجملة التي هي (والطير في وكناتها) حالا مع خلوّها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو. فالواو وما بعدها في محل نصب حال.

(١) في ب وع: «والطيور» والمثبت من الأصل.

(٢) في ب وع: «المفعول به» والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٣) في الأصل وب: «غلى» والمثبت من ع وهو الصواب.

وَمِنْـهُ: أتِميميًّا مَرّةً وَقَيْسِيًّا أخْرَى كَأَنَّكَ قُلْتَ: أتَحوَّلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ ﴾ أيْ نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ.

(فصاعداً): منصوب على الحال والعامل فيه: «ذهب» فإن قلت: لم لم تجعل انتصاب (فصاعدا) على العطف إذ الفاء للعطف؟ قلت: لأنه لم يتقدّم إلا الفاعل والمفعول والدرهم. وامتناع العطف على الفاعل لفظا ظاهر وكذا معنى، وكذا العطف على المفعول من حيث المعنى إذ ليس غرضك أنك أخذت المثمنَ والصاعدَ، لأن الصاعد هو الثمن، وكذا العطف على الدرهم، ممتنع لفظا ومعنى.

أما لفظا فظاهر، وأما معنى: فلأنكَ لم ترد أنك أخذت المثمّن بدرهم (فصاعدا)[1]، وإنما أردت أنك أخذت بعضه بدرهم وبعضه بأكثر، على أنا نقول: لو قدر أنك أخذت المثمن بدرهم فبصاعد لم يَسْتَقم أيضا، لأن الفاء للتعقيب، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض، بدليل امتناع قولك اشتريته بدرهم مثمّنٍ، فوجب أن يحمل على أن يكون التقدير: فذهب الثمن صاعدا، أي ذهب على هذه الحالة في البعض.

قوله: «كأنك قلت أتحول . . . . . . »

أي أتحول في حال كونك تميميا مرة وفي حال كونك قيـ[illegible] مر[illegible] [illegible]يل: انتصابهما على المصدر، لا على الحال، والتقدير: أتحول هذا التحوّل وتنتقل هذا التنقل وأريد: إنك تتنقل تنقلا متعددا.

قوله: «أي نجمعها قادرين».

والدليل على هذا المضمر قوله: (عز سلطانه)[2]: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾[3].

---

(١) في ب: «فبصاعد» والمثبت من الأصل.

(٢) في ع: «عز وجل سلطانه» والمثبت من الأصل.

(٣) سورة القيامة آية ٣.